

## مسودة دراسات حول الصناعات الاستخراجية في اليمن

- شفافية الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية في اليمن.
- الاستخدام الأمثل للإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية.
- تقييم الأثر البيئي للتلوث الناجم عن استخراج النفط والغاز في بعض مناطق الامتياز بالجمهورية اليمنية

## مقدمة في ورشة العمل الخاصة بمناقشة مسودة الدراسات حضر موت ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤م

مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي & منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد

الجمهورية اليمنية - صنعاء - شارع الرباط - خلف فندق ايوان - هاتف ٢١٧٢٠٤ فاكس ٢١٧٢٠٣ - موبايل ٧٧٧٩٩٧٦٢٦-٧١٤٠٠٠٠٩٦

البريد الإلكتروني info@petei.net - الموقع الإلكتروني www.petei.net



## دراسة

شفافية الإيرادات المتأتية من  
الصناعات الاستخراجية في اليمن



## جدول المحتويات

### الباب الأول: الإطار النظري.

الفصل الأول: مقدمة الدراسة.

الفصل الثاني: ماهية الصناعات الاستخراجية.

الفصل الثالث: الصناعات الاستخراجية في اليمن الفرص والمعوقات.

الفصل الرابع: نبذة عن اتفاقيات وعقود الصناعات الاستخراجية في اليمن.

الفصل الخامس: الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

### الباب الثاني: إيرادات الصناعات الاستخراجية في اليمن.

الفصل الأول: مدخل إلى إيرادات الصناعات الاستخراجية.

الفصل الثاني: ريع النفط.

الفصل الثالث: تكلفة النفط.

## مستخلص الدراسة:

تكرم الخالق جلا شأنه على الإنسانية بنعم كثيرة، منها الموارد الطبيعية التي يتعاضم دورها في الحياة يوماً بعد يوم بحيث أضحت لصيقة جداً بالتطورات التقنية الهائلة التي توصل إليها الإنسان وغيرت حياته بشكل جذري، ولذا أصبح من الصعب التفكير باستمرار هذا التطور في غياب هذه الموارد مما استدعى التفكير والعمل للحفاظ عليها وترشيد استخدامها واستخدام العائدات المتأتية منها.

إن الصناعات الاستخراجية هي عبارة فرع من فروع الصناعة، وتتمثل بكافة العمليات التقنية المرتبطة باستخراج الموارد الطبيعية من سطح الأرض وباطنها، والتي لم يكن للإنسان أي جهد في خلقها وتتصف بأنها قابلة للنضوب وغير قابلة للتجدد أو التعويض مثل النفط والغاز والمعادن، أو التي تتطلب جهوداً كبيرة ومكلفة لتعويض بعضها كالثروات البحرية والغابات.

ويتم التركيز حالياً على هذه الصناعات وعلى شفافية الإيرادات الناتجة منها وعلى كيفية استخدام هذه الموارد، لأنها تعد مرتعاً للفساد والنهب وبخاصة في الدول الأقل نمواً المنتجة والمصدرة لها، ولأن عمليات إهدارها سوف تكلف البشرية غالياً نظراً لاستمرار الحاجة لها وللموارد المتأتية منها في ظل ندرتها النسبية.

وترتبط سلسلة القيمة لهذه الصناعات بدورة حياتها كمورد طبيعي وثروات، والتي تمر بعدة مراحل متتالية تبدأ من عمليات الاستكشاف ثم الإنتاج والتكرير والتصدير ثم الاستهلاك الوسيط أو النهائي لها.

ومن أهمها - كما تثبت الأيام - النفط والغاز . . . والذان يستخدمان في كثير من مجالات الحياة بحيث أصبح من الصعب الاستغناء عنهما، كونهما يعدان المصدر الرئيسي للحرارة والدفء والحركة. ولا يعني ذلك أن المعادن أقل أهمية لكن النفط والغاز يأتيان في المرتبة الأولى رغم اكتشاف المعادن والحاجة إليهما كان قبلهما ومنذ فترات قديمة جداً.

وكعادتهم عرف اليمانيون المعادن وأحسنوا استخدامها في حياتهم منذ القدم. . أما النفط فبرغم المحاولات المتعددة لاستخراجه لكن الفشل رافق ذلك حتى ثمانينات القرن العشرين عندما بدء بالتدفق بكميات تجارية من محافظة مأرب ثم محافظة شبوة وحضرموت.

وتقول الجهات المختصة إن النفط بدء بالنضوب في الحقول المنتجة في اليمن. . لكن الآمال واعدة في قطاعات تعمل فيها شركات الاستكشاف وقطاعات أخرى معروضة للشركات الراغبة، أما قطاع المعادن فالدراسات تثبت وجود المعادن الفلزية وغير الفلزية التي ستساعد في حالة حسن التصرف بها في تحقيق تنمية مستدامة وتعويض نضوب النفط، وهي تمثل فرص مغرية للاستثمار المحلي والخارجين، وقد عملت الحكومة على إصدار بعض التشريعات التي من شأنها المساهمة في تشجيع الاستثمارات وإزالة بعض المعوقات.

ولكن مشكلة اليمن - والتي تنسحب على قطاع الصناعات الاستخراجية - تتمثل بتراكمات الفساد الكبيرة التي أثرت وتوثر على القدرة على تشجيع الاستثمارات في كل قطاعات الاقتصاد بصفة عامة، وبذلك تحولت اليمن إلى بلد طارد للاستثمار إلى الحد الذي دفع بوزير نفط أسبق إلى القول أنه لن يأتي إلى اليمن إلا الشركات الفاسدة، وتتمثل مظاهر الفساد بالحماية والشراكات وفرض الإتاوات من قبل النافذين واقتسام الأرباح والرشاوى وضعف الأمن والاستقرار والفجوة بين إصدار التشريعات وتنفيذها، إضافة إلى عدم إصدار قانون للنفط أسوة بقطاع المعادن بما يزيد من الشفافية ويقلل من البيروقراطية وممارسة الفساد.

ففي جانب الفساد استطاعت اليمن - وبكل اقتدار - التدرج في مراتب الفساد حتى وصلت إلى ما قبل المركز الأخير، وأصبح العالم يترقب - ويده على قلبه - ذلك اليوم الذي ترتقي فيه اليمن مرتبة الفساد الكبرى. . بعد أن وصفت بالفاشلة، والقول هنا ينسحب على سلطات الدول الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولحقت بها الأجهزة الرقابية حتى إن إنشاء هيئة وطنية عليا لمكافحة الفساد لم ينعش بشيء ووصفت بأنها هيئة الفساد، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة يتتبع وقائع الفساد في أجهزة الدولة ولكن فضائح فسادها تزكم الأنوف.

إن المنظومة الإدارية المكلفة بالإشراف والتطوير والحماية للصناعات الاستخراجية - وبالذات القطاع النفطي - تعد من أسوأ منظومات العمل في اليمن، فهياكلها التنظيمية عتيقة ولم توضع بشكل مدروس يلبي احتياجات العمل. . ولذا فهي عاجزة عن بناء خطط استراتيجية بعيدة المدى تعمل على الاستفادة من الموارد المتاحة وعن الحد من عبث قوى الفساد وحماية مصالح البلد بأكمله وتحقيق ثقة المستثمرين الجادين.

ونظرا لما سبق فقد تحققت لعنة الموارد على أهل اليمن. فقد ظهر النفط ونضب ولم يستفيدوا منه إلا القشور، فلا تنمية تحققت ولا بيئة تم الحفاظ عليها. ! ودمرت القطاعات الاقتصادية الأخرى، والبنية التحتية متهالكة، حتى النسيج الاجتماعي تم تدميره، والفساد يصفه الصديق قبل العدو بالفساد الكبير.

وعلى صعيد الاتفاقيات وعقود الصناعات الاستخراجية في اليمن فقد تطرق الفصل الرابع لنبذة عنها، حيث كشر الفساد العظيم في وزارة النفط والمعادن ومن ورائهم من الجهات الحكومية فيها عن أنيابه. فكانت الاتفاقية مع شركة هنت ومشروع الغاز المسال الطبيعي الذي أهدرت فيهما ثروات اليمن، وبقية الاتفاقيات التي عادة ما تحاط بالسرية والغموض. وطال الفساد الولايات المتحدة الأمريكية كما يقول تقرير لمجلس النواب حينما تهربت شركة هنت عن دفع الضرائب من خلال إعادة صياغة الاتفاقية بينها وبين اليمن.

أما بالنسبة لاتفاقيات التعدين فقد تم إصدار قانون للمناجم والمحاجر أصبح هو العقد إذ نص على كل التفاصيل التي تهم كل الأطراف، بما يحقق قدر عالي من الشفافية، ويخفف من نقاط التماس بين المسؤولين الحكوميين والمستثمرين والتي تفتح في العادة فرص للفساد والتكسب الشخصي. ولأهمية الشفافية في الصناعات الاستخراجية فقد تطرق إليها الفصل الخامس من الدراسة إذ أن قليل من أشعة الشمس كافية للقضاء على الجرائم والعمل تحت ضوء الشمس يعني الوضوح والتقليل من حالات الفساد إلى أدنى حد ممكن وهو المطلوب في قطاع الصناعات الاستخراجية وبالذات النفط والغاز، ولذا سعى المجتمع الدولي إلى إطلاق مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، والتي انضمت إليها بعض الدول المنتجة وتعني الكشف عن المدفوعات والمقبوضات من قبل الحكومات والشركات وفق آلية محددة.

وفد انضمت اليمن إلى المبادرة وتم استكمال البنية القانونية والتحتية وتشكل المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية والذي يظم في عضويته أصحاب المصلحة وهم الحكومة والشركات والمجتمع المدني مضافا إليهم الجهات الرقابية، وقد اصدر المجلس ثلاث تقارير للشفافية في هذه الصناعة عن الأعوام 2005-2011م، والتي خرجت بعد مخاض عسير وتنازلات من قبل ممثلي المجتمع المدني، وعلقت عضوية اليمن مرتين، ولكنها لم تكن لا بالشفافية ولا بالجودة المطلوبة، وبالتالي لم تؤدي إلى إزالة الغموض الذي يكتنف هذا النشاط الاقتصادي الهام في اليمن.

وكمحور للدراسة فقد تطرق الفصل الأول من الباب الثاني لموارد الصناعات الاستخراجية في اليمن. . إذ أنه خلال فترة الدراسة مثلت الصناعات الاستخراجية نسبة هامة من تكوين الناتج المحلي والتي تراوحت بين 07.26% و 5.10% حيث أصبحت أهميتها تتناقص سنويا، ولكنها ظلت تمثل المكون الأكبر للإيرادات العامة للدولة وتراوحت نسبتها ما بين 56% و 6.73%، وتحصلت الحكومة على مبالغ لا بأس بها من إيرادات هذه الصناعة فقد أقرت وزارتي المالية والنفط والمعادن من خلال الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة بتسلمهما مبلغا يتجاوز الثمانية عشر تريليون ريال.

وتظهر الإحصائيات الصادرة عن الأجهزة الحكومية وبيانات تقارير الشفافية أن هناك تضارب في أرقام الإنتاج والإيرادات والمتحصلات، ومن الأمور الشديدة الحساسية في اليمن تلك المتعلقة بالإنتاج من النفط والغاز، وهو ما حاولت الإفصاح عنه تقارير اللجان البرلمانية وتقارير الجهاز المركزي خلال فترة الدراسة 2005-2012م، فللنفط أسرارته أو ألغازه التي لا يمكن فك طلاسمها ما دامت قوى الفساد هي المتحكمة بهذا القطاع، والجهات المخولة قانونا تمنع من مراقبة موائئ التصدير.

وجاءت تقارير الشفافية الثلاثة للأعوام 2005-2011م، لتثبت وجود الفروقات في غالبية المدفوعات والمقبوضات ما بين الشركات والأجهزة الحكومية مع تجاهل بعض المدفوعات من قبل المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية الأمر الذي أضعف من الشفافية والوضوح التي كان يفترض بهذه التقارير إبرازها وإزالة الغموض الذي يكتنف بيانات هذا القطاع الاقتصادي في اليمن.

وفي الفصل الأخير من الدراسة يتضح استمرار تصاعد كلفة النفط الخام في اليمن خلال سنوات 2005-2012م، فقد ارتفع المتوسط من 77.8 دولار عام 2005 إلى 6.28 دولار عام 2012م، ووصلت في بعض القطاعات إلى 68.51 دولار، والتي ترجع إلى ضعف الرقابة على أعمال الشركات الإنتاجية وإلى

القصور من قبل وزارة النفط والمعادن في الرقابة على مدخلات الشركات النفطية من مواد ومعدات والتي تحمل كلفتها على نفط الكلفة، وعدم تنفيذ قرارات مجلس الوزراء التي تتضمن ضرورة تقليص الإنفاق غير المبرر في كلفة النفط وبالذات المصاريف التشغيلية للشركات الأجنبية، ووقف الإنفاق على المشاريع غير الضرورية في مناطق الإنتاج النفطي

ومن الاختلالات التي تؤدي إلى كلفة ضمنية تتحملها الخزينة العامة للدولة ارتفاع قيمة وكمية مدخلات الشركات النفطية المعفاة من الرسوم الجمركية والعوائد الأخرى سنة بعد أخرى، واستمرار ظاهرة استبعاد كمية من الإنتاج مقابل المستخدم في العمليات في بعض القطاعات.

### ومن استنتاجات الدراسة:

- 1- تحتكم اليمن على ثروات معدنية باحتياجات مؤكدة يمكن أن تحقق إيرادات هامة للاقتصاد المحلي وللخزينة العامة لو أحسن استغلالها.
- 2- يعترف كثير من المسؤولين في اليمن بوجود الفساد وآثاره الضارة. لكنهم لا يتجرؤون على وضع الحلول الجذرية لاجتنائه.
- 3- إن عقود النفط بحاجة للدراسة والمقارنة مع ما ينفذ وهو ما يصعب القيام به في ظل عدم الشفافية السائدة.
- 4- يظهر الضعف الواضح لدور منظمات المجتمع المدني خاصة في جانب تكوين رأي عام يضغط بشكل قوي للحد من هيمنة وتسلط قوى الفساد على إيرادات الصناعات الاستخراجية.
- 5- تتأثر إيرادات الصناعة الاستخراجية في اليمن بصفة عامة بالكميات المنتجة منها وبالأسعار العالمية السائدة، وبصفة خاصة بحالات النهب والإهدار التي تمارسها قوى الفساد.
- 6- ضعف الشفافية في الصناعات الاستخراجية ويعتمد إضعافها فاسدي الحكومة والشركات وحتى إفراغها من مضمونها، كما يخفي ذلك فسادا وهدرا للموارد؛ يعتمد فيه هؤلاء على ضعف الرقابة وانعدام المحاسبة، في ظل وجود شركات همها الأول الخروج بأكبر قدر من الغنيمة، وعلى غياب دور المجتمع ومنظماته المستقلة في تحقيق رقابة فاعلة تواكب سلسلة القيمة وتحمي ثرواته.
- 7- استمرار ارتفاع كلفة النفط الخام في مناطق الإنتاج في اليمن بشكل ملفت للنظر حيث تؤدي إلى استنزاف جزء من الإنتاج، دون معرفة حقيقية للأسباب التي تعمل على ذلك رغم التبريرات الرسمية غير المقنعة.

### ومن توصيات البحث

- 1- يتطلب الأمر في اليمن وضع استراتيجيات كفيلة بحسن استخدام الصناعات الاستخراجية، واستخدام الإيرادات المتأتية منها في عمليات التنمية المستدامة.
- 2- سرعة إصدار قانون للنفط.
- 3- تشكيل كتل شعبي يعمل على الضغط على الحكومة والشركات لتصحيح الاختلالات المنتشرة في قطاع النفط والغاز والمعادن.
- 4- أن تعمل الحكومة اليمنية على توفير الإدارة الرشيدة لموارد الصناعات الاستخراجية بما يكفل توجيهها نحو تنمية مستدامة حقيقية.
- 5- أن يعمل المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية ومنظمات المجتمع المدني على الاستفادة من التوصيات التي تتضمنها تقارير الشفافية، بما يكفل رفع الشفافية والوعي في هذا القطاع ويوجد رأي عام مساند.
- 6- إصلاح وزارتي النفط والمعادن والمالية، وفتح باب التنافس على المناصب القيادية بما فيها منصب الوزير ورؤساء المصالح، وإنشاء شركة إنتاجية واحدة لكل القطاعات الإنتاجية، ومحاسبة الفاسدين والمقصرين.
- 7- إلزام الجهات الحكومية والشركات نشر كافة البيانات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية أولا بأول للرأي العام في وسائل الإعلام المختلفة وعلى مواقعها على الشبكة العنكبوتية مرفقا بها التوضيحات اللازمة.
- 8- إنزال العقوبات الرادعة بكافة الجهات والأفراد ذوي العلاقة الذي لا يفصحون عن البيانات الخاصة بقطاع الصناعات الاستخراجية بشكل دقيق وسليم.



## الباب الأول الإطار النظري

### توطئة:

تكونت المعادن الفلزية وغير الفلزية التي نعرفها مع تكون الأرض وبتركيب وكميات مختلفة فمنها الموجود بكثرة ومنها النادر، ومنها الذي يكثر في مناطق معينة ويقل في أخرى. ولقد مرت البشرية بمراحل تطور مختلفة كانت ترتقي فيها في سلم الحضارة والتقدم وبالتالي العيش بشكل أفضل، ومنها العصر المعدني، والذي اكتشف فيه البشر حينذاك كيفية استخدام بعض المعادن في حياتهم والانتقال من العصر الحجري فكان الفأس والمنجل والمطرقة والسكين وغيرها. و بانتقال البشرية إلى مراحل أكثر تطوراً فقد رافقتها المعادن في أنشطتها المختلفة بل وزاد استخدامها وتنوع بحيث أصبح من الصعب التفكير في إنجاز أي عمل دون أن يكون لها نصيب فيه وسيضل الأمر كذلك ما دامت البشرية على قيد الحياة وهو ما يستدعي حسن استخدامها. أما النفط وتابعه الغاز؛ فكما تقول الدراسات أنه تكون في مراحل لاحقة من تكون الأرض وعرفته البشرية قديماً ولكن استخداماتها كانت محدودة، حتى كان العصر الحديث والذي يمكن تسميته بعصر النفط إذ أصبح الحركة والدفء ودخل في غالبية الصناعات وخدم الزراعة وصار هو قطاع الخدمات والتقنية. وتسابقت الدول على إنتاج النفط واستهلاكه - وكذا الغاز - وتحول إلى ثروة لدول كثيرة ففقت مرتبة عدة في مراتب التطور والرفق، وتحول في دول أخرى إلى نقمة، فكانت لعنة الموارد. بلدان غنية بالثروات الطبيعية ومنا النفط كما هو حال البلدان العربية والنتيجة شعوب محرومة من خيراتها إلا القشور وأموال مهربة في الخارج، ومع بدء انتهاء عصر النفط بالذات ستعود إلى وضعها السابق مع عدد سكان أكبر واستقرار أقل ومشاكل أكثر.

ولذا تنبه البعض في المجتمع الدولي وقبل أن يفوت الأوان إلى أهمية ترشيد استخدام النفط حفاظاً على هذا المورد من سرعة النفاد، وحفاظاً على البيئة من الآثار الضارة لاستخدامه، وفي الوقت نفسه التقليل من حالات الفساد ونهب الثروات بما يحفظ للأجيال الحالية حقها من العيش الكريم والحصة في الثروة فكانت المبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية. والتي انضمت إليها بعض الدول ومنها اليمن وتسعى دول أخرى للانضمام إليها، والتي أظهرت الأيام أن لها إيجابياتها. ويتوقع أن تزداد هذه الإيجابيات في المستقبل كلما تفهمت الدول والشركات المنتجة لمبادئها.

إن الشفافية مطلب ملح للشعوب لمعرفة ثرواتها الطبيعية كيف تنتج وتستخدم. وأين تذهب مواردها حتى لا تصب في النهاية في جيوب الفاسدين المحليين والأجانب، وأيضاً للحكومات الحريصة على تحقيق تنمية مستدامة تحقق العيش والاستقرار والعيش الكريم للجيل الحالي وتحفظ حصة الأجيال القادمة حتى لا تأت ولا تجد شيئاً يساعدها على العيش الكريم، وفي الوقت نفسه منع تدمير البيئة فالملاحظ إن للنفط والغاز والتعدين تأثيرات جانبية سلبية نتيجة للاستخدام المفرط والعشوائي التي تقوم به البشرية عن وعي أو غير وعي.

## الفصل الأول

### مقدمة الدراسة

#### توطئة:

تعد الموارد المتأتية من الصناعات الاستخراجية في اليمن أهم دعائم الكيان الاقتصادي حيث تشكل نسبة كبيرة من الدخل المحلي، والتي تمثل الثلث من مكوناته وتغطي ثلثي الموازنة العامة للدولة، وبالنظر لهذا الدور الكبير الذي تلعبه فإنه من الضروري أن يجري استثمارها بشكل سليم واقتصادي لتحقيق عوائد ثابتة ومضمونة، كما أنها تلعب دوراً أساسياً في تهيئة الأموال الضرورية لإعداد وتنفيذ برامج الأعمار والتطوير الاقتصادي.

رئيس الجمهورية عبد ربه منصور أكد خلال اجتماعه مع قيادات وزارة النفط والمعادن في 2014/1/13م، على أهمية تنمية الموارد النفطية والغازية لتلبية احتياجات البلد المتزايدة، وتوسيع رقعة الاستثمار في هذا القطاع الهام الرافد للاقتصاد الوطني وبما يسهم في تحريك عجلة التنمية في اليمن وتلبية احتياجاتها خلال المرحلة الراهنة.

وتتضمن الصناعات الاستخراجية في اليمن النفط والغاز . . وهي تساهم مساهمة كبيرة في الناتج القومي، إضافة إلى مساهمة متواضعة من قطاع المعادن والذي يعد قطاعاً واعداً لو تم تنشيطه واجتذاب الاستثمارات المحلية والخارجية.

إن أهمية هذه الموارد وحجم مساهمتها الكبيرة في الناتج المحلي والموازنة العامة للدولة يجعل الاقتصاد اليمني شديد الحساسية لأي تغيير في هذه الموارد سلباً أو إيجاباً الأمر الذي يتطلب الاستخدام الأمثل لهذه الموارد وإتباع سياسات الحكم الرشيد.

#### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الموسومة بعنوان "شفافية الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية في اليمن"، وخلال فترة الدراسة الزمنية المحددة بالوصول إلى الآتي:-

- رسم صورة عن دورة حياة الصناعات الاستخراجية.
- تحديد أهم أسس ومعايير الشفافية العالمية المطبقة في مجال الصناعات الاستخراجية.
- رسم صورة عن العقود في الصناعات الاستخراجية في اليمن.
- تحديد الإيرادات المتأتية من هذه الصناعات ونسبة مساهمتها في الناتج القومي والموازنة العامة للدولة.
- عمل قوائم بالشركات العاملة في هذا القطاع ونوعية أنشطتها.
- تحديد نفط الكلفة.
- وضع توصيات تهدف إلى تحقيق الاستفادة من هذه الموارد وتطويرها.

#### أهمية الدراسة:

تتضح أهمية هذه الدراسة من أنها تلقي الضوء على موارد اقتصادية تلعب دوراً رئيسياً في عملية التنمية الشاملة وتوفير فرص لمجالات عمل مختلفة ذات جدوى اقتصادية، إيجاد فرص عمل ومكافحة البطالة، وفي الوقت نفسه تمثل المورد الرئيسي للخزانة العامة في ظل عجز الحكومة اليمنية عن تنمية الموارد الأخرى، الأمر الذي يستدعي الوقوف على حقيقة هذه الإيرادات وكيفية استخدامها، وهل يتماشى ذلك مع مقتضيات الاستخدام الرشيد للموارد والوصول إلى التنمية المستدامة.

#### نطاق الدراسة:

سوف يأخذ النطاق الجغرافي للدراسة الجمهورية اليمنية، أما النطاق الزمني فسيأخذ الفترة من 2005 - 2012م، وما قبل هذه الفترة عبارة عن توثيق تاريخي وما بعدها للمقارنة خاصة في مجال تطور السياسات والإجراءات وترشيدها استخدام هذه الموارد.

## معوقات الدراسة:

- 1- تتمثل أهم معوقات هذه الدراسة في الآتي:-
- 2- ضعف الشفافية في المجالات المرتبطة بالصناعات الاستخراجية بصفة عامة.
- 3- لا يفرد حيزاً إحصائياً لهذه الموارد في الموازنات العامة بل تدمج ضمن الإيرادات والنفقات بشكل عام.
- 4- تضارب الأرقام في النشرات الإحصائيات الحكومية.
- 5- ندرة الدراسات في هذا المجال نتيجة لنفور الباحثين بسبب الصعوبات التي يواجهونها في مجال جمع البيانات.

## منهجية الدراسة:

- تعتمد هذه الدراسة في إنجاز العمل على الأساليب المكتبية، والإحصائية، والأسلوب الوصفي ووصف الحالة، وتعتمد هذه الدراسة في مصادر البيانات على:
- ✓ تقارير اللجان البرلمانية بمجلس النواب.
  - ✓ تقارير الجهات الرسمية (وزارة المالية، وزارة النفط والمعادن، البنك المركزي لليمني).
  - ✓ التقارير الصادرة من الجهات الرقابية (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد).
  - ✓ التقارير الصادرة من المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية.
  - ✓ التقارير الصادرة من مراكز الأبحاث والدراسات.
  - ✓ التقارير الدولية.
  - ✓ المراجع العلمية.
  - ✓ الوثائق.
  - ✓ ما ينشر في الصحف والمواقع الإلكترونية.
  - ✓ المقابلات التي سيقوم بها الباحث.

## مصطلحات الدراسة:

- 1- الجمهورية: الجمهورية اليمنية.
- 2- مجلس النواب: السلطة التشريعية في اليمن.
- 3- الحكومة: حكومة الجمهورية اليمنية، وهي الهيئة الممثلة بجميع مستوياتها الشعب، والمناطق بها تنفيذ المهام التي تصب في صالحه.
- 4- الوزارات: الوزارة ذات العلاقة بالدراسة وهي وزارة النفط والمعادن، وزارة المالية.
- 5- الوزارة: وزارة النفط والثروات المعدنية. والتي عدلت لاحقاً إلى وزارة النفط والمعادن.
- 6- اللجنة: لجنة برلمانية في مجلس النواب.
- 7- الجهاز: الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، أو الجهاز المركزي للإحصاء.
- 8- الهيئة: هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية أو هيئة استكشاف وإنتاج النفط.
- 9- المصلحة: مصلحة الجمارك أو مصلحة الضرائب.
- 10- المؤسسة: المؤسسة اليمنية للغاز. كما ورد في اتفاقية تطوير الغاز.
- 11- الشركات النفطية: الشركات الوطنية والأجنبية العاملة في استكشاف وإنتاج النفط والغاز.
- 12- الشركات المعدنية: الشركات الوطنية والأجنبية العاملة في مجال واستكشاف وإنتاج المعادن الفلزية وغير الفلزية.
- 13- الشركة اليمنية: الشركة اليمنية للغاز، التي حلت بدلا عن المؤسسة اليمنية للغاز.
- 14- الشركة: الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسيل.
- 15- الصناعات الاستخراجية: فرع من فروع الصناعة يتمثل في العمليات التقنية المرتبطة باستخراج المواد الأولية من باطن الأرض.
- 16- دورة الحياة: هي المراحل التي تمر بها الصناعات الاستخراجية.

- 17- مبادرة الشفافية: المبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية.
- 18- المجلس اليمني: المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية.
- 19- أصحاب المصلحة: لجنة من مؤسسات المجتمع المدني والحكومة وممثلي الشركات الذين يعملون معاً بشكل مشترك لاتخاذ قرارات بشأن تصميم مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ومراقبتها وتقييمها.
- 20- شركة المطابقة: شركة هارت جروب وشريكها المحلي، والتي قامت بإعداد تقارير الشفافية.
- 21- تقرير الشفافية: تقرير المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية، والذي أعدته شركة المطابقة.
- 22- الإيرادات: إجمالي ما تحصل عليه الحكومة اليمنية من مداخل النفط والغاز والمعادن.
- 23- الحسابات الختامية: الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة خلال العام.
- 24- الإدارة الرشيدة: قواعد وإجراءات تؤدي إلى حسن استخدام الموارد.
- 25- الفساد: نقيض الصلاح وهو ممارسات سيئة تؤدي إلى إهدار الموارد أو تحويلها لمنافع شخصية.
- 26- فجوة التطبيق: الاختلاف بين التشريعات والقيم وبين المنفذ على الواقع.
- 27- المصالح المكتسبة: منافع مكتسبة لمجموعة أو فرد تجعلهم حريصين على مقاومة تطبيق التشريعات لأنهم يرون في ذلك تهديداً لمصالحهم.
- 28- القطاع الخاص: شريك رئيسي في بناء المجتمعات الحرة والمزدهرة، وفي مجال التصدي لفجوات التطبيق، ويسهم في إتاحة بيئة سليمة لممارسة أنشطة الأعمال يسودها القانون وحماية حقوق الملكية الخاصة، وإلى إرساء أسس اقتصاد سوق يتمتع بقدرة تنافسية.
- 29- المجتمع المدني: منظمات تطوعية لا تهدف لتحقيق الربح تلعب دوراً فعالاً في التصدي لمسألة فجوة تطبيق التشريعات والعمل على إقرار القوانين المختلفة التي الكفيلة بضمان حماية مصالح المجتمع؛ ويمكنها تحقيق ذلك عن طريق القيام بحملات لحشد التأييد تستهدف فتح أبواب الحوار حول قضايا معينة مع كل فئات المجتمع بدءاً بالحوار مع الحكومة.
- 30- الحوكمة: إطار فعال يدعم تأسيس نمو مستدام، ونشوء اقتصاد مستقر ومتجدد في المستقبل.
- 31- اتفاقيات المشاركة: اتفاقيات لتقاسم الإنتاج (PSAs) بين الحكومة والشركات بحيث تبقى ملكية الموارد للدولة، وتقوم الشركات بمقابلة أعمال استخراج الثروات نيابة عن الحكومة.
- 32- عقود الإنتاج: عقود امتياز وتعد أقدم أشكال عقود الثروات، وتمنح من جانب الحكومة لصالح الشركات العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية.
- 33- الآبار: آبار إنتاج النفط.
- 34- المناجم: مكامن طبيعية تستخرج منها المواد المعدنية من باطن الأرض أو من سطحها.
- 35- المحاجر: مكامن طبيعية تستخرج منها المواد الصناعية والإنشائية من سطح الأرض.
- 36- المعادن الفلزية: هي المعادن التي تؤدي عملية فصلها إلى استخلاص فلز أو أكثر مثل الحديد والنحاس والنيكل والرصاص والزنك والألمنيوم والكوبالت.
- 37- المعادن اللافلزية: هي المعادن التي تستغل صناعياً بحالتها الأولية ولا يمكن أن تستخلص منها فلزات مثل الماغنسيوم والصوديوم.
- 38- الإجازة: هي حق القيام بأعمال البحث.
- 39- الترخيص: هو حق القيام بأعمال الكشف.
- 40- عقد الاستغلال: هو العقد الموقع طبقاً لأحكام القانون بين الهيئة وأي شخص طبيعي أو معنوي لاستثمار المعان والمواد الصناعية والإنشائية.
- 41- التعدين الجرفي: عمليات يدوية غير ميكانيكية بصفة رئيسية والتي يقوم بها الأفراد.
- 42- المستثمر: كل شخص طبيعي أو اعتباري يمني أو عربي أو أجنبي يرغب بالاستثمار أو يمتلك مشروع أو يساهم فيه طبقاً لأحكام هذا القانون.
- 43- ريع النفط: الإيرادات المتنوعة التي تتسلمها الوحدات الحكومية المختلفة من الشركات الإنتاجية.
- 44- الزيادة في الاسترداد: مبالغ تدفعها الشركات نتيجة للفرق بين التكاليف المقدرة والفعلية.

## الفصل الثاني

### ماهية الصناعات الاستخراجية

#### توطئة:

الصناعات الاستخراجية هي فرع من فروع الصناعة، وتتمثل بكافة العمليات التقنية المرتبطة باستخراج المواد الأولية من سطح الأرض وباطنها، والتي تعد موارد طبيعية لم يكن للإنسان أي جهد في خلقها بل هي موجودة في كثير من الأماكن بنسب متفاوتة، وتتنوع بأنها قابلة للنضوب وغير قابلة للتجدد أو التعويض مثل النفط والغاز والمعادن المختلفة، أو التي تتطلب جهوداً كبيرة ومكلفة لتعويض بعضها كالثروات البحرية والغابات.

#### لماذا التركيز على الصناعات الاستخراجية:

تركز حالياً دول العالم والمنظمات الدولية على هذه الصناعات وعلى شفافية الإيرادات المتأتية منها وعلى كيفية استخدام هذه الموارد، لأنها تعد مرتعاً للفساد والنهب وبخاصة في الدول الأقل نمواً المنتجة والمصدرة لها، حيث يبرز للعلن ما يرافق عمليات استخراج النفط والغاز والمعادن من قبل الشركات - وبالذات الأجنبية منها - من عمليات نهب منظمة وواسعة، إذ أن إخطبوط الفساد يمتد بأذرعته في مختلف مراحل هذه الصناعة من الاستخراج مروراً بالتكرير وانتهاءً بالتصدير، وزيادة على ذلك تتعرض البيئة للتلوث الواسع الذي يدمر الحياة الطبيعية ويجعلها غير صالحة للزراعة بالذات.

#### دورة حياة الصناعات الاستخراجية:

تمر دورة حياة الثروات النفطية والغازية والمعدنية بعدة مراحل تبدأ من المسح إلى التصدير مروراً بعمليات مختلفة تتمثل بالاستكشاف للمناطق المتوقعة وجود مكامن لهذه الثروات فيها، ثم الإنتاج والتكرير والتصدير، ويعد النفط والغاز أحد أهم هذه الموارد في العصر الحديث لما له من أهمية في الحياة نتيجة لاستخداماتها الكثيرة المختلفة، وللتأثير الكبير على اقتصاديات بلدان العالم ككل سواء المنتجة له أو المستهلكة، وفي توليد الإيرادات، إضافة إلى الموارد المعدنية الفلزية وغير الفلزية.

#### أولاً: النفط(1):

النفط (Petrol) كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني "بيترا" والذي يعني صخر، "أوليوم" تعني زيت، ويطلق عليه أيضاً الذهب الأسود، وهو عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، وتركيبته عبارة خليط معقد من الهيدروكربونات، وخاصة من سلسلة الألكانات الثمينة كيميائياً، ولكنه يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بشدة بحسب مكان استخراجه.

ويستخدم النفط بعد إجراء عمليات التكرير عليه وتحويله إلى مشتقات هي البنزين والسولار والمازوت والكيروسين والقار، في كثير من مجالات الحياة بحيث أصبح من الصعب الاستغناء عنه، كونه يعد المصدر الرئيسي للحرارة والدفع والحركة، ومن استخداماته:

- إنتاج الطاقة الكهربائية ذات الأهمية القصوى للحياة العصرية.
- المادة الخام لعديد من المنتجات، بما فيها الأسمدة ومبيدات الحشرات واللدائن وكثير من الأدوات البلاستيكية والرقائق والأنابيب والأقمشة والنايلون والحريير الاصطناعي والجلود الاصطناعية والأدوية والمطاط والأصباغ والأصماغ، وغيرها. . المعتمدة على صناعة الببتروكيميائية.
- رصف الشوارع بالإسفلت.

#### مصادر النفط:

تكون النفط الخام - كما يؤكد علماء الجيولوجيا - خلال العصور الجيولوجية القديمة في الغابات التي كانت موجودة وبكثرة في بعض أنحاء الكرة الأرضية، ومن العضيات البحرية والعوالق والنباتات المائية، ونتيجة

<sup>1</sup> - <https://sites.google.com/site/peetroly/all/32> ، <http://ar.wikipedia.org/wiki> ، <https://www.google.com/search?q>

[http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE\\_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7)

<https://www.qalqilia.edu.ps/mesp.htm> ، <https://sites.google.com/site/sypeteng/research/3>

لوقوع تلك المواد العضوية تحت الطبقات الأرضية وزيادة الضغط عليها فقد تحولت مع مرور ملايين السنين إلى ذهب أسود يتسابق عليه العالم للاستفادة منه ولكن بشكل مفرط.

### اكتشاف النفط:

عرفت البشرية النفط قديماً فقد استخدمه الناس منذ آلاف السنين، حيث استخدم قدماء المصريين القار لتغليف المومياءات، وفي القرن السابع قبل الميلاد استخدم الملك نبوخذ نصر الثاني ملك العراق القار لبناء الجدران ورصف الشوارع في مدينة بابل عاصمة دولته حينذاك، وفي الصين تم حفر أول بئر قبل القرن الرابع الميلادي، وكان يتم إحراق النفط لتبخير الماء المالح بغرض إنتاج الملح.

وعرف العرب والمسلمون النفط منذ القرن الثامن الميلادي، واتخذوا منه علاجاً للإنسان والحيوان، كما تم رصف الطرق الجديدة في بغداد عاصمة الدولة العباسية بالقار، الذي كان يتم إحضاره من ترشحات النفط في المناطق القريبة منها، وفي القرن التاسع الميلادي بدأت حقول النفط في باكو بأذربيجان إنتاجه بطريقة اقتصادية لأول مرة، وكان يتم حفر حقول قريبة من سطح الأرض للحصول عليه، ووصف ذلك الجغرافي ماسودي في القرن العاشر الميلادي، وماركو بولو في القرن الثالث عشر الميلادي، الذي وصف النفط الخارج من هذه الآبار بأنها مثل حمولة مئات السفن.

وقد استخدم الهنود الحمر النفط الخام كوقود ودواء، وبحلول عام 1750م، عثر المستوطنون الجدد على كثير من النفط في نيويورك وبنسلفانيا وفرجينيا الغربية، وأنتجت بعض الآبار التي حفرت من أجل الملح النفط، وقد انزعج صانعو الملح منه، ولكن آخرين وجدوا له بعض الفوائد، وبعد عدة سنوات روج صمويل م. كير، وهو صيدلاني من بتسبيرج للنفط على أنه علاج لكثير من الأمراض.

وجاء التقدم الهام لاستخدام النفط في أربعينيات القرن التاسع عشر الميلادي، عندما اكتشف الجيولوجي الكندي إبراهيم جسنر الكيروسين "البارافين"؛ حيث فتح الطريق لتقطير هذا الوقود من الفحم الحجري أو النفط، وتم استخدامه بصورة واسعة في الفوانيس ما أدى إلى ارتفاع قيمته بسرعة.

### عمليات تولد النفط:

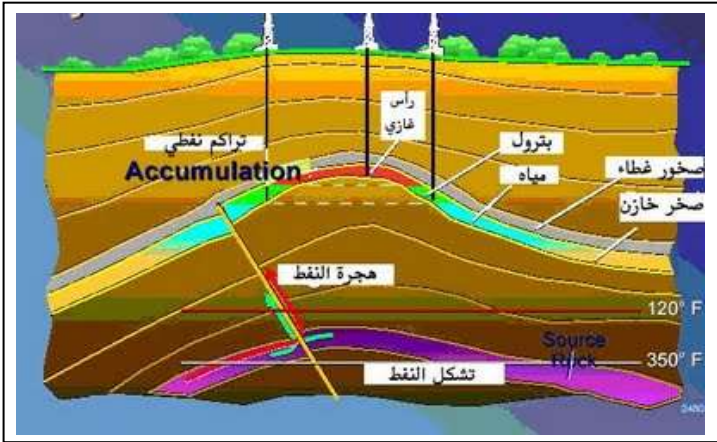
تقوم نظرية توليد النفط على ضرورة توفر عدة شروط لتشكل المصيدة النفطية، وهي:

- وجود الصخر المولد للنفط.
- وجود الصخر الخازن.
- توفر المسامية والنفاذية المناسبة.
- وجود صخر مانع لهروبه.

وهو ما يعمل على تشكل المصيدة التي تعمل على تكون حقول النفط، وهناك العديد من المصائد منها المصائد التركيبية والمصائد الستراتغرافية.

### مراحل استكشاف وإنتاج النفط:

هناك العديد من الخطوات التي يتم القيام بها في عمليات استكشاف النفط للوصول إلى المصائد أو الحقول النفطية وهي:



1- فصل الوحدات البنوية الأساسية (الحوض الرسوبي- تكشفات القاعدة البلورية. . . الخ) باستخدام المسوحات الجاذبية والمغناطيسية وأحيانا الكهربائية، وذلك لأنها تغطي مساحات شاسعة بكلفة اقتصادية رخيصة.

2- القيام بمسوحات تفصيلية جاذبية ومغناطيسية لتحديد تراكيب الحوض الرسوبي.

3- القيام بمسح اهتزازي إقليمي تبعا لنتائج المسح الجاذبي، ويليه مسح اهتزازي تفصيلي في المنطقة التي نتج عنها مقاطع اهتزازية تحتوي على تفاصيل بنوية، ثم يتم إنشاء الخريطة التركيبية وتحديد موقع البئر الأولى عليها.

4- القيام بعملية الحفر.

وعند ظهور النفط بعد الحفر يتم القيام بإجراء مسح اهتزازي ثلاثي الأبعاد 3D فوق التركيب لتحديد تفاصيله البنوية، وذلك لتحقيق الأهداف الآتية:-

- تحديد شبكة الآبار التطويرية.
- تحديد موقع الآبار بدقة.
- تحديد شبكة الآبار الإنتاجية.
- تجنب حفر الآبار الجافة أو تقليل عددها إلى الحد الأدنى.
- إنتاج أكبر كمية نفط من التركيب، وتحقيق إنتاجية أكبر للآبار.
- تخفيض الفترة الزمنية لوضع الحقل في الإنتاج.
- تقليل الكلفة وبالتالي تعظيم الأرباح.

وبعد استثمار الحقل لعدة أعوام يتم إجراء مسح اهتزازي رباعي الأبعاد لتحديد المخزون النفطي المتبقي خلف منطقة اجتياح الماء.

### حفر آبار النفط:

في العام 1859م قام حارس السكك الحديدية المتقاعد أودين ل. دريك بحفر بئر قرب تيتوسفيل بولاية بنسلفانيا الأمريكية بواسطة آلة بخارية قديمة لإدارة المنقاب.

وبعد الحفر الوسيلة الوحيدة للتأكد من وجود مكامن النفط، مما يتطلب الدقة في اختيار مواقع حفر آبار الاستكشاف وتقويم الحقل، ومزاياه أنه يحدد:

- تتابع الطبقات التي يجري اختراقها وسمكها وصفاتها وامتدادها الأفقي.
- تحديد حجم النقط المخزون في البئر وإنتاجيته المتوقعة.
- معدل الاستخلاص المنتظر الذي يرتبط بنوع المكامن وطاقته الطبيعية التي تؤدي إلى تدفق النفط والغاز في تجويف البئر.



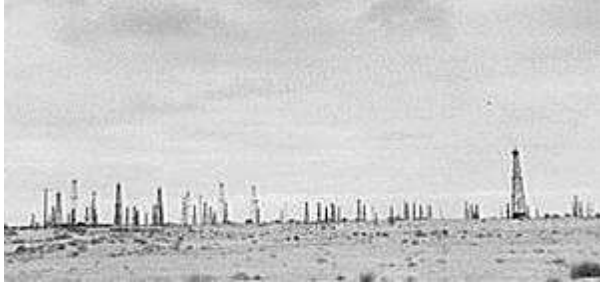
وكلها تعد مؤشرات عملية على الجدوى الاقتصادية والفنية للحقل، ويتحدد موقع وعمق البئر طبقا لنوعها سواء كانت استكشافية، أو مساندة تحفر للحصول على مزيد من المعلومات الجيولوجية، أو لتطوير الحقول.

ويجري الحفر طبقا لنوعيات صخور الطبقات، وطبيعة تماسها سويا، وتقديرات السمك التقريبي، التحديد المبدئي لعمق الآبار، وأقطار وأطوال مقاطع الحفر، وأنواع أنابيب التبطين التي يتم إنزالها بعد الانتهاء من حفر هذه المقاطع، وأنواع طين الحفر المستخدم في كل مقطع. وقبل الحفر تحدد القياسات المطلوبة من كهربائية وإشعاعية وصوتية وحرارية، وأعماقها، والمقاطع المطلوب اختبارها وأخذ العينات منها، سواء كانت من الصخور الفتاتية المجروشة أو من اللباب أو السوائل، لتحديد نوعيات الصخور ومساميتها ونافذيتها، إلى جانب اختيار مانعات الانفجار التي تتركب على فوهة البئر.

## إنتاج النفط:

يتم في الغالب إنتاج النفط من خلال حفر آبار تصل إلى المكامن التي تقع في باطن الأرض للحصول على معدل استخراج اقتصادي، وفي بعض الآبار يتم ضخ الماء، البخار، أو مخلوط الغازات المختلفة للمكمن لإبقاء معدلات الاستخراج الاقتصادية مستمرة من خلال زيادة الضغط في المكمن وعندها يبدأ النفط في الخروج إلى السطح تحت تأثير هذا الضغط، أما الغاز الطبيعي فغالبا ما يكون متواجدا تحت ضغطه الطبيعي تحت الأرض، ويتم وضع عددا من الصمامات رأس البئر لتوصيله بشبكة الأنابيب إلى مستودعات التخزين، و20% فقط من النفط يمكن استخراجه بهذه الطريقة.

وتستخدم تقنية إعادة حقن الغاز الطبيعي، والحقن بالهواء وثاني أكسيد الكربون CO2 أو غاز الآزوت (N2) في المكمن، وتعمل الطريقتان معا المبدئية والإضافية على استخراج ما يقرب من 25 إلى 35% من المكمن.



وأهمية الحقن تكمن في أن كميات هائلة من النفط تقبع في مسامات وشقوق المكامن النفطية، وقد قام ستراون عام 1964م، بتجربة ناجحة هي الأولى إذ أظهرت النتائج أن حقن دفعة من ثاني أكسيد الكربون متبوعة بحقن مياه تؤدي إلى مردود أفضل.

ونتيجة لعملية الحقن تحت الضغط العالي، يصبح النفط خلف الجبهة أغنى تدريجياً بالمركبات الوسطية التي يمتصها من الغاز المحقون حتى يصل إلى تركيب معين يصبح عندها قادراً على الحركة وفي هذه الحالة لا يوجد نفط متبقي (يفترض عدم ترسب المركبات الإسفلتية والمكونات الثقيلة بواسطة الألكينات الخفيفة على عكس حالة حقن الغاز تحت الضغط العالي والذي يكون فيه النفط الثقيل المتكون غير قابل للاستخلاص).

وعندما يصبح الضغط غير كافياً لدفع النفط للسطح يتم عندها استخراج الجزء المتبقي في البئر باستخدام تقنيات مختلفة كالضخ بالظلمبات مثل الظلمبات المستمرة، وظلمبة الأعماق الكهربائية (electrical submersible pumps ESPs) لرفعه إلى السطح.

وعندما لا تستطيع كل من الطريقة المبدئية والإضافية على استخراج النفط، يتم استعمال طرق استخراج النفط المحسن حرارياً (Thermally-enhanced oil recovery methods) ولكن بعد التأكد من جدوى استخدام هذه الطريقة اقتصادياً، وما إذا كان النفط الناتج سيغطي تكاليف الإنتاج والأرباح المتوقعة من البئر، كما يعتمد أيضاً على أسعار النفط وقتها، حيث يتم إعادة تشغيل الآبار التي قد تكون توقفت عن العمل في حالة ارتفاع أسعار النفط، وهي الطريقة الثالثة في ترتيب استخراج النفط، والتي تعتمد على تسخين النفط وجعله أسهل للاستخراج.

وحقن البخار هي أكثر التقنيات استخداماً في الطريقة الثالثة، وغالباً ما تتم عن طريق التوليد المزدوج، باستخدام توربينات غاز لإنتاج الكهرباء واستخدام الحرارة المفقودة الناتجة عنها لإنتاج البخار، الذي يتم حقنه للمستودع، وهذه الطريقة تستخدم بكثرة لزيادة إنتاج النفط في وادي سانت واكين الذي يحتوي على نفط كثافته عالية، والذي يمثل تقريباً 10% من إنتاج الولايات المتحدة، وهناك تقنية أخرى وفيها يتم إحراق النفط لتسخين النفط المحيط به، وأحياناً يتم استخدام المنظفات لتقليل كثافة النفط، ويتم استخراج ما يقرب من 5 - 15% من النفط في هذه المرحلة.

وهناك أسلوب التصديع الهيدروليكي لاستخراج النفط من باطن الأرض بأعماق كبيرة وفي مناطق خارج نطاق وصول الآلات التقليدية.

## احتياطيات النفط الخام:

تتفاوت الاحتياطيات الكامنة في باطن الأرض من النفط الخام من دولة إلى أخرى، وتشير الإحصائيات إلى أن البلدان التي تقع على بحيرات نفطية هائلة هي السعودية وكندا وإيران والعراق والكويت والإمارات وفنزويلا



وروسيا وليبيا ونيجيريا وكازاخستان والولايات المتحدة الأمريكية والصين وقطر والمكسيك والجزائر والبرازيل.

### التنقيب في أعماق البحار والمحيطات:

اتجهت صناعة النفط منذ فترة للتنقيب في البحار والمحيطات وفي السنوات الأخيرة إلى الأعماق، أي التنقيب في الحقول النفطية الواقعة دون ال ألف متر أو أكثر تحت سطح البحر باستخدام الغواصات، ذات التحكم الإنساني عن بعد **remotely controlled robot**، والتي تكون قادرة على إقامة التجهيزات المعقدة واللازمة للحماية من الانفجارات، وللتحكم في جريان النفط تحت الضغوط العالية السائدة في قيعان البحار ولمنع الغاز الطبيعي من التجمد حتى لا يؤدي إلى انسداد خطوط الأنابيب.

إن استخراج النفط من تحت المحيطات العميقة مازال مكلفاً للغاية، ولكن التطورات التقنية والحاجة للوقود قادت إلى موجة جديدة من الاستكشافات في هذا المجال، وبدأت العديد من الشركات العملاقة العاملة في هذا المجال بالعمل في الأعماق البعيدة حيث من المتوقع وجود كميات اقتصادية وفي المقابل زيادة الطلب العالمي على النفط مما يجعل من هذه العمليات مربحة وذات جدوى اقتصادية.

### البلدان الأعلى إنتاجية:

تتفاوت مقدرة دول العالم المنتجة للنفط على إنتاج النفط الخام، والبلدان الأكثر إنتاجاً في الوقت الحالي هي الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية وروسيا والصين وإيران وكندا والإمارات والمكسيك والبرازيل والكويت والعراق ونيجيريا وفنزويلا والنرويج والجزائر، وتعد اليمن من البلدان الأقل إنتاجاً وخاصة في السنوات الأخيرة حيث تراجع إنتاجها النفطي بشكل كبير.

### تصنيف النفط:

يصنف خام النفط وفقاً للآتي:-

- طبقاً لمكان المنشأ (غرب تكساس . برنت).
- عن طريق وزنه النوعي.
- عن طريق كثافته (خفيف . متوسط، ثقيل).
- حلو أو مسكر ، وتطلق عليه هذه التسمية من قبل من يقومون بعمليات التكرير فالحلو الذي توجد فيه كميات قليلة من الكبريت، والمر الذي توجد فيه كميات كبيرة من الكبريت، ويتطلب مزيد من التقطير للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج.
- مزيج برنت، والذي يحتوي على 15 نوع من الزيت من حقول برنت ونظام نينيان بحوض شيتلاند الشرقي، وبصفة عامة إنتاج النفط من أوروبا، أفريقيا، الشرق الأوسط .
- وسيط غرب تكساس (West Texas Intermediate WTI) لزيت شمال أمريكا.
- اسمس المكسيك.
- خام دبي كعلامة استرشادية لمنطقة آسيا-الباسيفيك لزيت الشرق الأوسط.
- تاييس من ماليزيا، يستخدم كمرجع للنفط الخفيف في منطقة الشرق الأقصى.
- ميناس من أندونيسيا، يستخدم كمرجع للنفط الثقيل في منطقة الشرق الأقصى.

### تسعير النفط:

يعتمد الطلب على النفط بشكل أساسي على الظروف الاقتصادية السائدة في العالم، وهو العامل الأساسي في تحديد أسعاره، ويؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي، كما تؤثر العوامل السياسية والأمنية والأحوال والكوارث الطبيعية بشكل كبير على استقرار الأسعار صعوداً وهبوطاً.

وتؤثر تكلفة الإنتاج على السعر بشكل كبير، كما تؤثر فيه كميات الإنتاج والاستثمارات في هذا المجال، والتي تعد من الاستثمارات الكبيرة والمكلفة، كما أن للآزمات السياسية والحروب وعدم الاستقرار أثرها البالغ على استقرار الأسعار.

ويعمل زيادة الطلب على المشتقات النفطية من بنزين ومازوت وسولار، إضافة إلى مقدرة مصافي التكرير العمل بصورة منتظمة على التأثير البالغ على بقاء سعر النفط عالياً أو منخفضاً.

والغالبية العظمى من كميات النفط لا يتم الاتجار بها في البورصة ولكن عن طريق التعامل المباشر بين السماسرة (Over-the-counter trading).

وتحاول منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) إبقاء سعر سلة الأوبك بين الحدود العليا والدنيا، بزيادة أو تقليل الإنتاج من الدول المنظمة لها، وهو ما يجعل من تحليلات السوق عامل في غاية الأهمية، وتشمل سلة الأوبك مزيج من نفط الخام الثقيل والخفيف، وهي أثقل من برنت، دبليو تي أي، وتتكون سلة الأوبك من:

- النفط الخفيف المملكة العربية السعودية.

- بوني نفط خفيف نيجيريا.

- فاتح دبي.

- تيا جوانا لايت فينزويلا.

وعلى سبيل المثال فقد حدثت أزمة المالية العالمية عام 2008م. عندما ارتفعت أسعار النفط بشكل جنوني نهاية عام 2007م، حيث كسرت حواجز قياسية واستمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل إلى 100 دولار في مارس 2008م، ثم وصل إلى أعلى مستوياته في التاريخ في شهر يوليو من سنة 2008م، والذي وصل إلى حوالي 147.27 دولار للبرميل، لكن سرعان ما اتجه السعر نحو الهبوط بسبب المخاوف على الطلب العالمي نتيجة لركود الاقتصاد العالمي الذي سببته أزمة الرهن العقاري في شهر أكتوبر من عام 2008م، وانخفض السعر إلى 60 دولار للبرميل.

ومع التحسن في مستوى الاقتصاد العالمي وتجاوز الأزمة المالية فقد عاودت أسعار النفط الصعود. وسعر البرميل في العام 2014م، يتجاوز المائة دولار.



### تكرير النفط الخام:

تكرير النفط: هو تلك العمليات الضرورية التي يتم خلالها معالجة النفط الخام، بتكسير هذا الأخير إلى مكوناته الأصلية وإعادة ترتيبها وتصنيعها إلى منتجات صالحة للاستعمال. ويتم تكرير النفط في المصافي التي تقوم باستقبال النفط الخام وتفرز مواده إلى عدد كبير من المنتجات النفطية الاستهلاكية، كالجازولين، والديزل، ووقود الطائرات، ووقود السيارات، والنفط الأبيض،

والقار، والمئات من المنتجات الأخرى. ويمر النفط داخل المصافي بثلاث مراحل متتابعة، وهي:

- المرحلة الأولى: وفيها يتم فصل المواد المختلفة بالحرارة، فالمركبات ذات درجة غليان عالية تبقى أسفل البرج والمركبات ذات درجة غليان منخفضة ترتفع إلى أعلى البرج وتُسحب منه.
- المرحلة الثانية: ويتم فيها إجراء بعض العمليات الكيميائية لتحويل بعض المركبات الناتجة من البرج إلى منتجات مرغوبة كالبوليمرات البلاستيك واللدائن.
- المرحلة الثالثة: تنقية المنتجات النفطية من الشوائب وإعدادها للاستهلاك، واستخراج الغازات للاستفادة منها في بقية عمليات الإنتاج، كإنتاج غاز الهيدروجين من النفايات



الثقيلة للاستفادة منه في وحدات التكسير بالهيدروجين، حيث يتم الاستفادة من آخر قطرة من النفط الخام.

### تصدير النفط الخام:

هي تلك العمليات المتمثلة بنقل النفط الخام من الحقول المنتجة إلى العملاء، من موانئ التصدير المخصصة لذلك والتي تتطلب تجهيزات خاصة.

وتتمثل المهمة الرئيسية لعملية التصدير في الحصول على النفط الخام من جميع مراكز التجميع كل 24 ساعة، ويودع النفط الخام المستلم في خزانات لفصل المياه، ثم يتم التخلص من المياه المتراكمة قبل أن يتم تحميله على سفن التصدير عبر منافذ خاصة بالشحن.

### البلدان الأعلى استهلاكاً:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها أعلى الدول استهلاكاً للنفط، كما أن الدول المتقدمة صناعياً تستهلك كميات كبيرة منه وهي أوروبا والصين والهند والبرازيل وكندا والنمور الآسيوية، ويزداد الاستهلاك في دول الشمال في فصل الشتاء بسبب الحاجة للتدفئة.

### ثانياً: الغاز:

يعد الغاز مادة متطايرة غير سائلة وغير غازية ترتبط بإنتاج النفط كونه يكون مصاحباً له في الحقول، ويتم التعامل معه على ثلاث حالات فجزء منه يحرق في الجو وهو ما يعمل على تلويث البيئة والإضرار بالكائنات الحية، والثاني يحقنه في الحقول لزيادة إنتاج النفط الخام، والجزء الثالث بتحويله إلى مصانع متخصصة لإعادة نقله إلى مواقع الاستهلاك المحلية والخارجية ويستخدم حالياً بكثرة في توليد الكهرباء بالمحطات الغازية، وقد شعر العالم بأهمية هذا الأسلوب في إنتاج الكهرباء بعد المخاطر التي ترتبت على انهيار المفاعل النووي الياباني بعد زلزال الذي أصاب هذا البلد إضافة إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط وبدء نضوبه في بعض البلدان المنتجة ورغبة العالم في تنويع مصادر الطاقة.

### الدول المنتجة للغاز:

كانت أول عملية تجارية لصناعة وتصدير الغاز المسال في الجزائر عام 1964م، وتعد روسيا وإيران من الدول الكبيرة في الإنتاج ولكن دولة قطر غيرت الموازين بسبب حقولها الكبيرة وسيطرتها على ما يقارب ثلث الإنتاج العالمي إضافة لبنية متكاملة للإنتاج والتصدير، والمتوقع تضاعف الطاقة الإنتاجية من الغاز خلال السنوات القادمة نتيجة تنافس الدول على الاستكشاف والإنتاج لتغطية احتياجاتها بالدرجة الأولى وفي الوقت نفسه الحصول على حصة من السوق العالمية، وهو ما سيؤدي إلى زيادة حصة الغاز في مصادر الطاقة وتخفيض أسعاره ليكون في متناول المستهلكين.

وتبلغ أسعار الغاز حالياً أربعة عشر دولار أمريكي للمليون وحدة حرارية، ولكن الدول المنتجة لن تتجه لحرب أسعار فمصلحتها تقتضي وجود أسعار ملائمة للمنتجين والمستهلكين، وفي الوقت نفسه تشجع على الاستكشاف والإنتاج وزيادة حصته في مصادر الطاقة وتشجيع الانتقال إليه كطاقة نظيفة.

### نمو الطلب العالمي على الغاز:

يمثل نمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي الأعلى بين مصادر الطاقة نظراً لسعره المنخفض مقارنة بأسعار النفط إضافة إلى أنه مصدر أقل تلويثاً للبيئة من النفط، والكميات المكتشفة منه تزداد سنوياً، وتتراوح نسبة هذا النمو بما يقارب 2.5 في المائة، وهو ما ينعكس على حصته في مكونات مصادر الطاقة والتي بلغت نحو 21 في المائة من الطاقة المستهلكة عام 2010م، وتتوقع وكالة الطاقة العالمية أن يستحوذ على 25 في المائة بحلول 2035م.

وفي دراسة لشركة إكسون موبيل فإن تكلفة إنتاج كيلوات الكهرباء بلغت في أمريكا عام 2012م أكثر من 13 سنتاً والرياح تسعة سنتات للطاقة الشمسية و8.5 سنتاً للطاقة النووية، ومن الغاز 7.5 سنتاً ومن الفحم

11 سنتا، ولذلك سوف يستمر نمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بشكل ثابت ما لم يكتشف العالم وسائل أخرى أقل كلفة لتوليد الكهرباء.

وتختلف أسعار الغاز في البلدان المنتجة والمستهلكة، وقد تأثرت كثيرا بكثرة إنتاج الزيت والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يهدد النفط الخام أيضا فقد قفز هذا البلد السنة الماضية ليتبوأ عرش الدول المنتجة للنفط متجاوزة السعودية كما أنها تشجع حاليا على إنتاج الغاز الصخري والمنافسة في تصديره إلى أسواق الاستهلاك العالمية.

### النفط والغاز في اليمن:

تمثل اليمن منتج صغير للنفط والغاز نظرا للكميات المحدودة المكتشفة وخاصة وتوزعها في محافظة مأرب بالدرجة الرئيسية فشبوة فحضر موت، أما محافظة الجوف فالمؤشرات تؤكد وجود الغاز والنفط ولكن تضارب التصريحات وعدم الشفافية والفساد المستشري في اليمن بصفة عامة وفي قطاع الصناعات الاستخراجية ووزارة النفط والمعادن بصفة خاصة لا تمكن من وضع تصور حقيقي عن ما تحتويه اليمن والجوف بالذات من ثروات في ظل معلومات عن تدخل الشقيقة السعودية لمنع الإنتاج حتى لا يحدث هجرة للنفط من أراضيها.

ومشكلة الغاز في اليمن بدئت في مأرب القطاع 18 حيث ظهر مصاحبا للنفط المكتشف فكانت شركة هنت تقوم بإحراق كميات كبيرة منه في ظل عجز الشركة اليمنية للغاز عن إقامة المعامل الكافية لإنتاج الغاز المنزلي مما ساهم على بروز أزمات استمرت لسنوات طويلة. ولا زالت مستمرة مما دفع بالحكومة للاستيراد وأحيانا للتسول من دول الجور في معادلة تتم عن الفساد الصريح غاز محلي يحرق ومسؤولون يتسولون مثله من دول الجوار.

وبعد أن رسا العقد المشبوه على شركة توتال سافر نائب رئيس الجمهورية حينها عبد ربه منصور إلى قطر وخلال جلسات المباحثات طلب من القطريين عدم التنافس في أسواق الغاز ويقول المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه أن القطريين قالوا له: "ولكن على ماذا فأنتم لم تبدؤون بعد، أما نحن فقد استكملنا البنية الأساسية وجاهزين للإنتاج والتصدير. .".

وقد أقدمت دولة قطر على شراء ما نسبته 2 بالمائة من رأسمال مجموعة توتال الفرنسية الشركة التي تحظى بنصيب الأسد من الغاز اليمني، وتقوم قيمة هذه الحصة الملياري يورو 2012 م، وكانت صحيفة ليكو اليومية المتخصصة في الاقتصاد قد نقلت عن وزيرة الخزانة الفرنسية فاليري بيكريس ردا على أسئلة قناة إي-تيلي حول شراء قطر نسبة في شركة توتال "اعتقد أن شركتنا بحاجة اليوم إلى الاستثمار وبحاجة إلى رساميل، الأمر يتعلق ب2 بالمائة من رأس مال توتال ولا يتعلق بامتلاك قدرة قرار في شركة فرنسية كبرى"(2).

فجأة ارتفع الحديث عن البحيرة النفطية التي تنام عليها المحافظة وتحركت شركة المملوكة للدولة صافر المسؤولة عن هذا القطاع لاستكشاف وكانت المعلومات تظهر وجود كميات مبشرة فقد أكملت الشركة حفر البئر الاستكشافية الأولى في المنطقة الغربية في قطاع 18 الممتد من محافظة مأرب إلى محافظة الجوف "بمنطقة الخساف"، بناءً على دراسات جيولوجية ومسوحات زلزالية ثلاثية الأبعاد قامت بها الشركة خلال السنوات الماضية، وأكد نائب المدير التنفيذي لشركة صافر المهندس سيف الشريف، بأن نتائج مجسات البئر الأولى أظهرت وجود عدة نطاقات هيدروكربونية في تكوين لام وتم اختبار أول نطاق، وبينت النتائج الأولية اكتشاف غازي في هذا النطاق حيث أنتجت البئر حوالي 6 مليون قدم مكعب من الغاز بمعدل يومي، مشيرا إلى أن التقييم لا يزال في مراحل الأولى وستواصل الشركة اختبار النطاقات الهيدروكربونية الأخرى في البئر في الأيام القادمة(3).

ويؤكد الخبير النفطي المهندس عبد الله عبد الملك الجماعي، مشرف منشأة أسعد الكامل، ومشرف منشأة الوحدة المركزية في صافر ونظير كبير القائمين بأعمال التشغيل النفطي لمرافق الإنتاج المختلفة في مأرب مع شركة هنت سابقا(4)، أن اليمن تمتلك مخزونا نفطيا كبيرا على غرار السعودية والحقيقة النفطية في مأرب بأبعادها

2 - وفاق برس الاثنين 20 يناير-كانون الثاني 2014 / متابعات (http://sahafah.net/show1324359.html).

3 - http://www.althawranews.net/portal/news-72687.htm

4 - http://mobile.yemen-press.com/news27562.html (نقلا عن صحيفة الأهالي اليمنية).

التاريخية المترسبة على خلفية العمليات النفطية الوهمية المستمرة في صافر من خلال شركة هنت وامتدادها شركة صافر تكشف سيناريو إخفاء نتائج أعمال الحفر والاستكشافات النفطية التي تفاجأ بها الخبراء في قطاع 18 خلال الفترة 1990-1991م.

وأضاف أن نتائج أعمال الحفر والاستكشاف في الفترة السابقة غيرت تقديرات المخزون في المنطقة مقارنة بالتقديرات الأولية للمخزون خلال أعمال الحفر والاستكشافات في المرحلة الأولى 1984م. بصورة جذرية، لاسيما وأن مستوى الأرض يبدأ بالانخفاض عن مستوى الأرض اليمينية المتاخمة للأراضي الجنوبية الشرقية للسعودية انطلاقاً من حقل ألف في منطقة صافر نقطة مصب التيارات البحرية المملوءة بتربة المرين الرملية وذلك بفضل التضاريس الجبلية المنخفضة التي تميزت بها الأرض اليمينية قبل تكوين الجيولوجية النفطية في المنطقة مما أدى إلى تراكم سلسلة طبقات تربة المرين البحري داخل الحوض النفطي العظيم وخارجه والتي بمجموعها الضارب في أعماق الأرض لاسيما داخل الجزء الجنوبي منه شكلت أساس الجيولوجية النفطية بالمنطقة.

وبضيف: "ومع ذلك تستمر عمليات التشغيل النفطي في صافر بصورة وهمية غير إنتاجية مستمرة، وأثناء ذلك تصدر السعودية يومياً من مخزون الخام في طبقات الإنتاج الأساسية الضاربة في أعماق الأرض المتركمة في سلسلة طبقات تربة المرين البحري داخل الجزء الجنوبي من الحوض وخارجه على الأرض اليمينية الممتدة تجاه الجنوب الشرقي قرابة ثمانية مليون برميل يومياً عبر تواصل عملية حقن قرابة عشر مليون برميل يومياً وذلك في الآبار النفطية التي بدأت الإنتاج عام 1938م، في المنطقة الشرقية وذلك عبر الشريان المنطلق من الجزء الجنوبي من الحوض الذي يبدأ منه انخفاض مستوى الأرض اليمينية عن مستوى الأرض المتاخمة للأراضي الجنوبية الشرقية للسعودية".

وقد تناقلت وسائل الإعلام المختلفة الخبر وتحرك بعضها إلى الجوف وأطلعهم المحافظ وبعض المسؤولين فيها على العمليات الاستكشافية والمواقع القديمة التي عملت فيها الشركات وكيف أغلقت الآبار بصمت مريب وغادرت المحافظة. ليأتي تصريح وزير النفط الأسبق خالد بحاح، على صفحة منسوبة له على شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك بأن قصة اليمن قابضة على حقل كبير من النفط يشكل ثلث المخزون العالمي التي أشيعت العام الماضي مجرد موضوع وهمي كانت تقف وراءه آلة إعلامية لغرض في نفس يعقوب(5).

#### خريطة القطاعات النفطية في اليمن



#### ثالثاً: المعادن(6):

<sup>5</sup> - <http://www.saadaonline.com/news.php?id=4069#sthash.Wy7hfxGB.dpuf>

<sup>6</sup> - <http://arabic.news.wiki.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%AC%D9%85> - [cn/economy/2013-08/03/c\\_132599296.htm](http://cn/economy/2013-08/03/c_132599296.htm)

ويُطلق لفظ التعدين على تلك المواد التي لا يمكن زراعتها أو إيجادها فنياً في المعامل والمصانع، ويتم استخراجها من المناجم من سطح الأرض أو باطنها.

ويعد اكتشاف المعادن مرحلة هامة من مراحل التطور الإنساني، وهي مرحلة تلت مرحلة العصر الحجري، الذي كان الإنسان البدائي يستخدم فيه الحجارة لمساعدته على قضاء حوائجه.

وقد اكتشف الإنسان القديم في هذا العصر المعادن وصنع منها الأدوات المختلفة وبدأ يستعملها في قضاء



حوائجه، والذي سمي بعصر المعادن، وحسب تقدير بعض الأثريين بدء هذا العصر بعد العام 4000 قبل الميلاد، وفيه تعرف الإنسان على المعادن وطرق صهرها، مثل النحاس والبرونز، وظهرت الأدوات المنزلية المختلفة، مثل الأزامل والفؤس والسيوف، ولكنها كانت قليلة في البداية ثم ازداد استعمال النحاس، وازدادت أهميته في الفترات التالية، كما ظهر في هذا العصر الذهب والفضة وصُنعت منهما الحلي بأنواعها المختلفة.

وتتمثل عمليات التعدين باستخلاص المعادن من باطن الأرض والتي تكون في شكل عروق، أو صخور أو طبقات. ومن المعادن البوكسيت، الذهب، الفضة، النحاس، الماس، الرصاص، النيكل، الحديد، اليورانيوم، الفحم، والقصدير والمنجنيز الألمونيوم، والكاديوم، والكروم، والزنك، والبوتاس.

### المنجم:

منشأة هندسية من صنع الإنسان يستخرج منها الخامات المعدنية، والمنجم تكون تحت سطح الأرض، والتي تحتوي على عناصر ومعادن هامة اقتصادياً ويمكن استغلالها بطرق تعدينية مختلفة، ويتولى مهندسي التعدين اختيار نوع المنجم وتصميمه ووضع الخرائط الخاصة به وكيفية تشغيله.

### استخراج المعادن:

يتم استخراج المعادن في العالم بطريقتين هما طريقة التعدين السطحي وطريقة التعدين الباطني، وتعد طريقة التعدين السطحي أقل كلفة من التعدين الباطني كما أنها أكثر مرونة إذ يمكن بسهولة زيادة الإنتاج أو تقليله، إلا أنها أكثر تأثراً بالأحوال الجوية فقد يتعذر العمل إذا انخفضت درجة الحرارة كثيراً أو تساقطت الثلوج بشدة، وتتضمن طريقة التعدين السطحي عدة طرق فرعية أبسطها الأوعية اليدوية وهي أوعية معدنية مستديرة قليلة العمق لفصل الذهب بغسله وفصله عن الأتربة وقد حلت محلها الآلات الحديثة في التعدين، كما تشمل الطريقة السطحية طريقة الحفر المكشوفة لاستخراج كثير من المعادن مثل الحديد الخام والنحاس والبوكسيت وغير ذلك.

أما التعدين الباطني فأكثر تكلفة وأقل مرونة والخامات التي تستخرج بهذه الطريقة ينبغي أن تكون ذات قيمة عالية لتعويض تكاليف استخراجها، والتوقف عن الإنتاج يتطلب صيانة مستمرة للمنجم وقد تتعرض جوانب الأنفاق للانهدام، وأبرز طرق التعدين هذه طريقة الآبار العميقة والأنفاق. وتشمل مراحل التعدين بعد اكتشاف المعدن على الآتي:-

- إعداد واختيار الوسائل المناسبة لعملية التعدين.
- تهيئة المنطقة وعمل البنية التحتية وتجهيز طرق النقل لتسيير شحن الخامات المستخرجة.

- استخراج المعدن من القشرة الأرضية بإحدى الطرق السابقة سواء كانت سطحية أو باطنية.
- تجهيز المعدن المستخرج حيث يتطلب بعض العمليات التجهيزية حتى يتحول إلى سلعة اقتصادية يمكن استخدامها مباشرة في الصناعات، ومن أبرز هذه العمليات استخراج المحتوى المعدني من الخام وإزالة الشوائب والمواد الغريبة وتنقية بعض المعادن ويتم ذلك في منطقة المناجم أو بالقرب منها معتمدة على الأساليب التقنية الحديثة.

### أقاليم التعدين في العالم:

وفقاً لتنوع المنتجات التعدينية وكمية الإنتاج، فإن مناطق التعدين في العالم ثلاث رئيسية هي:

- 1- إقليم أمريكا الشمالية: ويمتد من ألاسكا وشمال وسط كندا حتى جنوب المكسيك وحتى الدرع اللورنسي، وأكثر من نصف المعادن تستخرج في الولايات المتحدة وحوالي الربع من كندا، وأهم المعدن الفحم والكبريت والبوتاس والملح. وفي أماكن قليلة الرصاص والزنك والذهب وفي الأجزاء الجنوبية منه بعض مناطق تعدين الحديد الهامة. وتلعب محطات توليد الكهرباء بالمياه دوراً هاماً في إنتاج النيكل والنحاس والذهب والفضة والرصاص والزنك واليورانيوم والبلاطين، ويزداد التعدين كثافة في هضاب وأحواض المكسيك التي تنتج الفحم وخام الحديد والذهب والفضة والرصاص والزنك والنحاس والزنك وغيرها.
- 2- الإقليم الأوراسي: والذي يمتد من غرب المملكة المتحدة وشبه جزيرة أيبيريا حتى شرق وسط سيبيريا، وبعد غرب أوروبا من المناطق الهامة لإنتاج الفحم وخام الحديد والبوكسيت والملح والبوتاس، وتتوفر في غرب أوروبا عدة مقومات للتعدين مثل توفر الخامات المعدنية ووسائل النقل الجيدة من سكك حديدية وطرق سيارات وطرق مائية داخلية وخطوط طيران وتوفر رؤوس الأموال والأيدي العاملة والأسواق المحلية والإقليمية.
- 3- إقليم جنوب شرق آسيا: ويشمل الهند والصين واليابان والجزر المجاورة، ويعد الإنتاج من بعض المعدن مثل الملح والرمال والصلصال ضخماً لسد حاجات السكان في هذا الإقليم، ويعد الفحم وخام الحديد ومجموعة من السبائك على قدر كبير من الأهمية للاستهلاك المحلي، وتعد اندونيسيا من أوائل الدول المنتجة للقصدير وكذلك تنتج الهند المنجنيز وتصدر كمية كبيرة منه، وتصدر الفلبين الكروم.
- 4- مناطق أخرى مثل أستراليا وغرب أمريكا الجنوبية ومن شرق فنزويلا حتى مضيق ماجلان والمرتفعات البرازيلية وجنوب غرب آسيا وهضاب جنوب وشمال إفريقيا وغربها، والتي تنتج العديد من المعادن مثل الفحم والحديد، وتصدر أستراليا الرصاص والزنك بكميات كبيرة وتنتج أقطار غرب أمريكا الفحم الذي ينتج في فنزويلا وكولومبيا وبيرو.

وقد تضاعف إنتاج العالم من المعادن من أواخر سبعينيات القرن العشرين حتى العام 2008م، حيث وصل إلى 1.4 بليون طن، وهي كمية تساوي سبعة أضعاف الإنتاج العالمي من المعادن عام 1950م، وقد أنتجت مصانع ومسابك العالم منذ منتصف القرن الماضي أربعين بليون طن، وكان إقبال العالم على إنتاج المعادن مزدهراً في زمن الحرب العظمى الثانية، أخذ بعدها ينمو وتبدأ، حتى عام 1974م، وخلال العشرين سنة التالية، شهد الإنتاج حالة من الثبات، ثم لم يلبث العالم أن عاد في نهاية تسعينيات القرن العشرين إلى التوسع في إنتاج المعادن بمعدل غير مسبوق.

ويذهب 95% من الإنتاج العالمي من المعادن للصلب المستخرج من خامات الحديد، ثم يأتي بعده الألمونيوم المستخرج من خام البوكسيت، ثم النحاس والزنك، بنسب أصغر.

ومن أبرز ما تمتاز به إفريقيا الكم الهائل من الثروات والمعادن النفيسة القابعة في باطن الأرض، ويوجد في هذه القارة أكثر من ثلث احتياطي الكوبالت المعروفة، كما تتوفر فيها المعادن القاعدية بكثرة، ويوجد في جنوب إفريقيا وحدها 40% من احتياطي الذهب العالمي، وقد حصلت الصين خلال السنوات الأخيرة منها على نصف وارداتها من الألمنيوم، والنحاس، والحديد، والنفط.

وقد بلغ حجم إنتاج النحاس المكرر في الصين 37.1 مليون طن حتى نهاية عام 2000م، وارتفع إلى 62.6 مليون طن عام 2005م، لتحتل الصين المركز الثاني عالمياً.

### أكثر الدول استهلاكاً للمعادن:

ازداد استهلاك العالم من المعادن في الأعوام الأخيرة، وكان ذلك مترتباً على زيادة واضحة في معدلات الاستهلاك في دول تسعى لتحقيق خطط تنمية طموح، كإندونيسيا وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى النمو السريع في اقتصاديات العملاق الصيني، وحسب تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة إن الصين أصبحت أكبر مستهلك للمواد الأولية والمعادن، وبلغ معدل الاستهلاك المحلي للمواد أربعة أضعاف مثلتها في الولايات المتحدة، وبين عامي 1970م و2008م، ارتفع استهلاك المواد لكل فرد بالصين من الثلث إلى أكثر من مرة ونصف المتوسط العالمي، ويضيف التقرير إن الاستثمارات الضخمة في البنية الأساسية بالحضر والتصنيع تسببت في زيادة الاستهلاك المحلي للفرد من الموارد الطبيعية بمقدار الضعف مقارنة ببقية دول منطقة آسيا - الباسيفيك.

ويشير تطور متوسط الاستهلاك الفردي من المعادن إلى أنه كان بمقدار 77 كيلوجراماً عام 1950م، ثم ازداد إلى 165 كجم عام 1975م، ثم قفز إلى 213 كجم في 2008م، إلا إن استهلاك المعادن لا يتوزع بانتظام على البشر في جميع أنحاء العالم، فقد بلغ متوسط استهلاك الفرد الأمريكي من المعادن، عام 2008م (380 كجم)، وهو رقم يوازي 9 أضعاف متوسط الفرد الصيني، و15 ضعفاً لاستهلاك الفرد بالهند.

وكانت دول أمريكا الشمالية وأوروبا منذ عقد مضي في المقدمة وتستهلك 44% من الإنتاج العالمي، وتغير الوضع حالياً وأصبحت الصين الأكثر استهلاكاً للصلب إذ يذهب إليها 36% من الإنتاج العالمي، يليها دول آسيوية أخرى تستهلك ما مجموعه 22% من صلب العالم.

وارتفع حجم استهلاك النحاس المكرر من 9.1 مليون طن عام 2000 إلى 68.3 مليون طن في هذا العام لتتصدر الصين دول العالم في حجم الاستهلاك، وتجاوز استهلاك الصين من الذهب 1176.4 طن عام 2013م، بنسبة نمو 36.41%، لتحتل المرتبة الثانية بعد الهند.

### أسعار المعادن:

يمثل تحديد أسعار المعادن المختلفة إحدى القضايا الهامة لنمو وتطور الاقتصاد العالمي، كون المعادن تساهم في كثير من الصناعات والعمليات الإنشائية والطرق والجسور، وتختلف طرق التسعير من معدن لآخر.

فهذه المعادن النفيسة خصوصاً الذهب والفضة والبلاتين تتعرض أسعارها لتقلبات يومية وعلى مدار العام في أسواق السلع الدولية، وذلك تبعاً لمبدأ العرض والطلب. . حيث ينظر لها كملاذ آمن عند ارتفاع حدة التضخم أو عند حدوث حالات عدم الاستقرار أو أوضاع مالية متردية، وفي حالات الركود الاقتصادي فيقبل الجميع على شرائها من باب التحوط والحفاظ على قيمة مدخراتهم من التآكل، وقد حققت أسعار المعادن النفيسة خصوصاً الذهب ارتفاعات قياسية غير مسبوقة منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية أواخر عام 2008م.

ويخضع سعر الذهب للطلب والعرض ولكن يتم تحديد سعره من خلال عملية تسمى تثبيت سعر الذهب، مرتين يومياً من قبل ممثلين عن خمسة بنوك هي "دويتشه بانك" و"إنش إس بي سي" و"باركليز" و"بانك أوف نونا سكوتيا" و"سويتيه جنرال"، في عملية تعرف باسم "سعر ذهب لندن"، بواسطة مؤتمر عبر الهاتف لتحديد السعر، وهناك عدة عوامل تؤثر على سعره هي:

- رغبة المستثمرين في الشراء.
- استخدامات الذهب المتعددة، لذا فإن أي تغير يحدث في أسواق استخداماته يؤثر على سعره.
- عدم الاستقرار العالمي، وأحداث مثل الكوارث الطبيعية والاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار المالي، فكلما فقد المستثمرون الثقة في الاستثمارات التقليدية مثل الأسهم والسندات والعقارات فأنها تلجأ إلى الاستثمار في الذهب لحماية أصولها.



- يؤدي التضخم وعدم الاستقرار في إمدادات النفط إلى رفع أسعار الذهب.
- الكميات المحدودة من إنتاج الذهب والكميات المعروضة منه للبيع.

### المعادن في اليمن:

عرفت اليمن منذ فترات طويلة إنتاج المعادن المختلفة، واستخدامها في صنع الأدوات التي تساعد الإنسان على الحياة ومواجهة الطبيعة، وفي العصر الحديث أجريت الدراسات المختلفة وخاصة من هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية المختصة بذلك، ويوضح الجدول التالي احتياطات المعادن الفلزية في اليمن عام 2010م.

جدول رقم (1) احتياطات المعادن الفلزية		
الذهب	679 ألف طن (احتياطي ممكن) من الذهب والفضة في وادي مدن محافظة حضرموت	20-60 مليون طن (احتياطي ممكن) في الحارقة محافظة حجة
الزنك والرصاص الفضة	12، 6 مليون طن (احتياطي ممكن) في نهم محافظة صنعاء	
النيكل والنحاس والكوبلت	4، 1 مليون طن (مؤكد) نحاس ونيكل الحامورة محافظة تعز	سوار عمران وقطابة حجة والمصنعة صعدة لم يتم تقدير الاحتياطات
الحديد والتيتانيوم	860 مليون طن مكيراس البيضاء	

المصدر: <http://www.ygsmrb.org>.

- [http://www.ygsmrb.org/ye/?option=com\\_content&view=article&id=230](http://www.ygsmrb.org/ye/?option=com_content&view=article&id=230):

- 2 0 1 0&catid=80: 2 0 1 1 - 0 2 - 1 7 - 1 6 - 1 0 -

3 3&Itemid=355

وفي العصر الحديث قامت العديد من الشركات المحلية والأجنبية بعمليات استكشاف وإنتاج للمعادن في مناطق مختلفة من اليمن، فهناك شركات تعمل في استكشاف الذهب في وادي مدن بحضرموت وفي محافظة حجة، كما أن العمل جاري على قدم وساق في منجم الحامورة للزنك بمحافظة تعز، وهناك مناجم في صنعاء، وغيرها، ولكنها لا تزال في مجال الاستكشاف ولم تبلغ مرحلة الإنتاج بعد، فمنجم الحامورة ووادي مدن بدء العمل بهما من قبل الوحدة وهي فترة طويلة للاستكشاف.

وكان يفترض بوزارة النفط وهيئة المساحة العمل على معرفة الأسباب الحقيقية والبدء بالإنتاج حتى ولو بتشجيع الكادر الموجود لدى الهيئة والذي يتميز بامتلاكه للمهارات والقدرات وباستخدام التعدين الحرفي وتوفير بعض المعدات البسيطة لهم، ومن ثم على الأقل تغطية الاحتياجات المحلية من هذه المعادن، وإقامة صناعات يدوية كما هو الحال في بعض الدول، وهو ما سيعمل على تنمية المناطق المحيطة بهذه المناجم والتقليل من حالات الفقر من خلال إيجاد فرص عمل وأنشطة إنتاجية، كما سيشتج السياحة بتوفي المنتجات الحرفية.

وتعمل الكثير من الشركات والأفراد في مجال إنتاج أحجار البناء والزينة المختلفة، واستكشاف الخامات المعدنية، والتي لها دور رئيسي في التنمية الصناعية والاقتصادية التي تشهدها اليمن، وتساهم هذه الخامات في قيام عدد من الصناعات مثل صناعة الاسمنت وصناعة الطوب الأحمر وصناعة السيراميك، وصناعة البلوك والآجر، وأحجار البناء والزينة، ومحاريق إنتاج الجبس والجير وإنتاج الركام وغيرها.

وتنتشر أحجار البناء والزينة على مساحة واسعة من ارض اليمن وفي غالبية المحافظات وبكميات كبيرة، وبتنوع جميل يشجع على الاستثمار في صناعات تؤدي إلى رفع القيمة المضافة من هذه الأحجار بدلاً من تصديرها إلى الخارج ككتل بأسعار بخسة أو استخدامها بشكل غير تجاري في عمليات البناء والزينة في اليمن، ويوضح الجدول التالي الاحتياطات المتاحة منها.

جدول رقم (2) أحجار البناء والزينة في اليمن		
اسم المادة	التواجد	الاحتياطي الجيولوجي (متر مكعب)
الجرانيت والجابرو	الجوف، مأرب، البيضاء، ريمة، صعدة، الحديدية، تعز، إب، أبين، صنعاء	2,7 مليار
الرخام	تعز، حجة، مأرب، أبين، صنعاء، شبوة	180 مليون
الحجر الجيري	مختلف محافظات الجمهورية	5,3 مليار
الترافرتين	الضالع، صنعاء	2,5 مليون
التف والاجنبرايث	تعز، اب، صنعاء، ذمار، لحج، حجة	342 مليون
البازلت	تعز، اب، ذمار، صنعاء، الضالع، لحج، حضرموت	أكبر من 142

المصدر: <http://www.ygsmrb.org>.

ye/?option=com\_content&view=article&id=230: \_-  
\_2\_0\_1\_0&catid=80: \_2\_0\_1\_1\_-\_0\_2\_-\_1\_7\_-\_1\_6\_-\_1\_0\_-\_  
\_3\_3&Itemid=355

كما قامت الهيئة بتقدير احتياطات المعادن والصخور الإنشائية في العام 2010م، على مساحة اليمن كلها وذلك للمعادن والصخور الإنشائية الآتية، ويوضح ذلك الجدول الآتي: -

جدول رقم (3) المعادن والصخور الإنشائية في اليمن عام 2010م		
اسم المادة	التواجد	الاحتياطي الجيولوجي (متر مكعب)
الحجر الجيري النقي	المهرة، حضرموت، صنعاء، أبين، عمران، شبوة لحج	3,6 مليار
الحجر الجيري	صنعاء، تعز، الحديدية، مأرب، أبين، عمران، شبوة لحج	10 مليار
الماجنتيت	مأرب	58 مليون
الدلوميت	الجوف، حضرموت، أبين، المهرة، شبوة	3,4 مليار
الملح الصخري	الحديدية، شبوة، مأرب	390 مليار
الجبس	تعز، الحديدية، مأرب، شبوة، حضرموت، أبين	4,6 مليون طن
الفلسبار	حجة، أبين	44 مليون
الجير الرملي النقي	صعدة، صنعاء، شبوة	2 مليار
الجير الرملي	صعدة، صنعاء، تعز، شبوة، البيضاء، إب، ذمار، المحويت	أكبر من 4 مليار
الكوارتز	حجة، صعدة	13 مليون
المعادن الطينية	صنعاء، صعدة، إب، حضرموت، الحديدية، عدن، لحج، ذمار	120 مليون
الزيولايت الطبيعي	تعز، إب، ذمار	200 مليون
البازلت	تعز، إب، ذمار، صنعاء، الضالع، لحج، حضرموت	أكبر من 142 مليون
التلك	صعدة، مأرب	كبير
الكاولين	صعدة، صنعاء، الجوف	أكبر من 4 مليون
الرمال السوداء	حضرموت، المهرة، الحديدية	500 مليون طن
البوميس	ذمار، عدن	أكبر من مليار
البرليت	ذمار، تعز، عدن	أكبر من 353 مليون
الفلورايت	حبان، المكلا	720 الف
الاسكوريا	ذمار، عمران، مأرب، صنعاء، أبين، شبوة	1,8 مليون

المصدر: [http://www.ygsmrb.org.ye/?option=com\\_content&view=article&id=230:\\_-2\\_0\\_1\\_0&catid=80:\\_2\\_0\\_1\\_1\\_-0\\_2\\_-1\\_7\\_-1\\_6\\_-1\\_0\\_-3\\_3&Itemid=355](http://www.ygsmrb.org.ye/?option=com_content&view=article&id=230:_-2_0_1_0&catid=80:_2_0_1_1_-0_2_-1_7_-1_6_-1_0_-3_3&Itemid=355)

ويورد تقرير الإحصاء السنوي بعض البيانات المتعلقة بالمناجم والمقالع عن قيمة الإنتاج والأيدي العاملة، ولكنه لم يورد أية بيانات عن الإنتاج كما هو الحال في مجال النفط والغاز.

جدول رقم (4) بيانات عن قطاع المناجم والمقالع في اليمن		
العام	عدد العاملين	قيمة الإنتاج بالمليون ريال
2010	3535	18,915
2011	2923	17,278
2012	3249	17,826

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2012م، الصناعة والطاقة.

والملاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد العاملين في هذا القطاع ضئيل جدا كما أنه انخفض في العام 2011م نتيجة للظروف التي مرت بها اليمن، ليعاود الصعود عام 2012م، ولكنه أقل من عام 2010م، وكذلك الحال بالنسبة لقيمة الإنتاج والتي لا تعبر عن الطموح في تحول قطاع المعادن الواعد في اليمن إلى قطاع إنتاجي يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد اليمني ككل، ويساعد على دوران عجلة التنمية والنمو، والتعويض عن تراجع الإيرادات من قطاع النفط، إضافة إلى الطموح بإيجاد فرص عمل وتوفير المنتجات بدلا من استيرادها، وكذلك المنافسة في الأسواق العالمية.

والجدير بالذكر أن بيانات الجهات الرسمية في اليمن لا تكون في العادة دقيقة بمعنى الكلمة بحيث تعبر عن الواقع الفعلي، فالقطاع الحكومي لا يهتم كثيرا بالبيانات والمعلومات وأهميتها في الحياة، والقطاع الخاص في الوقت الذي لا يهتم كثيرا بتوثيق البيانات فإنه يعمد إلى إخفاء بعضها، ولذا فإن الشفافية معدومة في كل الأحوال، ولكن سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على البيانات المتاحة وبخاصة من الجهات الحكومية كمؤشر عن واقع الصناعات الاستخراجية المعدنية المختلفة إنتاجا وإيرادات.

ويوضح الجدول التالي الشركات العاملة في مجال المعادن والتي تبلغ 12 شركة بحسب إحصائيات هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية في العام 2010م، ونوع الاستغلال والمساحة الممنوحة والمنطقة التي تعمل فيها.

جدول رقم (5) الشركات العاملة في مجال المعادن باليمن							
م	الشركة	الجنسية	مركزها	نوع التعدين	المساحة كم <sup>2</sup>	الشركاء	حصة كل شريك
1	جبل صلب (اليمن) المحدودة	بريطانية - يمنية	جبل صلب بمحافظة صنعاء	عقد استغلال للزنك والرصاص والفضة	4	زنكوكس البريطانية	52%
						إنسان ويكفس للاستثمار	48%
2	كانتاكس ماين ديفلوبمنت (كنديان ماونتن سابقاً)	كندية	منطقة الحارقة بمحافظة حجة	الذهب	1.71		
			قطابه بمحافظة حجة	النيكل والنحاس	7.51		
			سوار بمحافظة عمران	النيكل والنحاس	110		
			المصنعة - الفيض - صعدة	النيكل والنحاس والذهب	760		
3	فال انترناشيونال	برازيلية	منطقة سوار عمران.	النيكل والنحاس		الشركة الكندية كانتاكس	

	ماين ديفلويمنت						
		340	الذهب	وادي مدن حضر موت	شركة إماراتية	ثاني دبي للتعدين اليمن	4
		343	الذهب	وادي شرس بمحافظة حجه			
		3000	النحاس والمعادن المصاحبة	الفضحة - بيحان بمحافظة البيضاء	شركة يمنية	شركة إنسان ويكفس للاستثمار المحدودة	5
			3800	المعادن الأرضية النادرة			
		الذهب		منطقة شطبة بمحافظة أبين			
		432	الذهب والمعادن المصاحبة	منطقة عاهم بمحافظة حجة	شركة سعودية	شركة فولروك مايننج	6
		220	تمعدنات الحديد والعناصر المصاحبة.	منطقة الثنية بمحافظة مأرب	شركة يمنية	شركة يمن أيرون استيل	7
		200	المعادن الفلزية وخصوصاً النحاس والنيكل	منطقة الحامورة بمحافظة تعز	شركة صينية	شركة ستون ريسورسيس	8
		100	تمعدنات الذهب والمعادن المصاحبة	منطقة عتمة بمحافظة ذمار	شركة لبنانية	شركة سي سي مايننج	9
		165	خامات المجنيزيت	منطقة الثنية بمحافظة	عربية مشتركة	الشركة العربية للتعدين	10

				مأرب			
		1	الحجر الجيري النقي	يثمون - الديس الشرقية حضر موت	شركة هندية	شركة ثري إس مينرال	11
		1	البارايت	منطقة المسيلة حضر موت	شركة سنغافور ية	شركة نايبين مينرالز المحدودة	12

المصدر: [http://www.ygsmrb.org.ye/index.php?option=com\\_content&view=article&id=198&Itemid=285](http://www.ygsmrb.org.ye/index.php?option=com_content&view=article&id=198&Itemid=285)

إن اليمن بلد واعد بالخيرات، ولكن المشكلة في الإدارة غير الرشيدة التي أهدرت الموارد في كل القطاعات. ! ومنها المعادن والنفط والغاز، وعملت على تشجيع الفساد ودعم المفسدين الذين استغلوا الثروات الطبيعية لمصالحهم فظهرت الشركات التي تعمل دون تراخيص أو تلك التي لم تأبه لتجديدها وحرمت الخزينة العامة من موارد هي بأمس الحاجة إليها، وتحولت اليمن إلى بلد طارد للاستثمار وللمستثمرين الجادين.

ومن المواقف المؤلمة التي تشرح كيفية تطفيش المستثمرين أو إرهابهم وابتزازهم عندما كنا بعض أعضاء مجلس الشفافية اليمني في الصناعات الاستخراجية في زيارة لهيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية لشرح دور الهيئة في تقرير الشفافية الثالث مازح واحد من أعضاء المجلس شخص بكلمة أنت (كري)، فرد عليه رئيس الهيئة أن 2% من الدخل المحلي في أمريكا يأتي من الكري، وعلى ذكر الحكاية ففي الفترة الماضية حضر رجال أعمال من قطر وفحصوا عينات من الكري في اليمن فكان من أفضل المواصفات ولذا قرروا عمل مشروع متكامل بما فيه ميناء للتصدير وكان ذلك سيحقق دخل لا بأس به لليمن وفجأة دخل على الخط مسؤول كبير طلب أن يدخل شريكا. ؟ وكما هي العادة دون أن يدفع شيئاً، وغادر القطريين اليمن، وكانت المفاجأة للمسؤولين بالهيئة أن المشروع تم تنفيذه في سلطنة عمان.



## الفصل الثالث

### الصناعات الاستخراجية في اليمن الفرص والمعوقات

#### توطئة:

تتوافر في اليمن الكثير من المغريات التي تشجع على الاتجاه نحو الصناعات الاستخراجية كمنشآت إنتاجي يدعم الاقتصاد المحلي ويوفر موارد للخزينة العامة للدولة، وفي الوقت نفسه يمثل فرصا مغرية للقطاع الخاص ليستثمر أمواله في قطاعات إنتاجية مربحة وهو ما يعني بيئة جاذبة لرأس المال المحلي والأجنبي على السواء خاصة وأن الأنشطة المرتبطة بالصناعات الاستخراجية مدرة للربح ومعظمة للفوائد إذا ما تم دراسة الجدوى بشكل سليم وتم الأخذ بالاستعدادات اللازمة.

وتثبت الكثير من الدراسات والمسوحات أن اليمن يحتكم على ثروات طبيعية كبيرة سواء كانت في سطح الأرض أو في باطنها، وتتنوع من معادن فلزية وغير فلزية إلى النفط والغاز، وهو ما يعني فرص للاستثمار وما يترتب عليه من زيادة الناتج والدخل المحلي وبالتالي إيجاد موارد مستدامة للخزينة العامة، وإيجاد أنشطة إنتاجية جديدة تؤدي إلى توليد فرص عمل ما يعني الحد من البطالة وإيجاد دخل للراغبين في العمل والقادرين عليه يترتب عليه تحسن مستوى المعيشة.

ومشكلة اليمن ومنذ تحقيق الوحدة المعانة من تراكمات فساد كبيرة أثرت على القدرة على تشجيع الاستثمارات وتحولت اليمن إلى بلد طارد للاستثمار إلى الحد الذي دفع بوزير نفط أسبق إلى القول أنه لن يأتي إلى اليمن إلا الشركات الفاسدة. وتتمثل مظاهر الفساد بالحماية والشراكات وفرض الإتاوات من قبل النافذين واقتسام الأرباح والرشاوى وضعف الاستقرار الأمن.

وتبرز مشكلة الأمن بشكل خطير للحد الذي دفع برئيس الجمهورية عبد ربه منصور في احتفال تخرج الدفعة الخامسة والعشرين لدرجة الماجستير في الحقوق وعلوم الشرطة في كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة يوم الثلاثاء 2014/4/29م. للقول أن العاطلين عن العمل بالملايين وكلما تأتي الشركات للاستثمار، ويقولون نحن جاهزين ولكن نحن نريد الأمن هل تضمنون لنا الأمن من أجل العمل، وأضاف لدى اليمن ثروات هائلة من الغاز والبتروول والحديد والنحاس والذهب . . وأكد أن شركات لاستخراج الذهب بدأت في العمل ولكن الأمن هو أساس بقاء الشركات، وذكر أن 34 شركة نفطية وغازية تركت العمل في ميدان الإنتاج وتوقفت عن العمل بسبب الأعمال الإرهابية(7).

كلام لا يحتاج إلى تعليق. . ولكنه حال اليمن منذ فترة طويلة فقد انتشر الفساد والإرهاب ولم تعمل الحكومات المتعاقبة على وضع الحلول له، ليس كذلك بل ووصل الأمر إلى استثماره ومحاولة ابتزاز العالم لكي يسارع إلى تقديم الإعانات والمساعدات والتي أثبتت الأيام أن الأجهزة البيروقراطية الفاشلة لا تحسن استخدامها بل وتسمح بتسربها إلى أيدي قوى الفساد.

#### التشريعات اليمنية ذات العلاقة بالصناعات الاستخراجية:

أصدرت الحكومة اليمنية العديد من التشريعات الهادفة إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع المعادن والنفط، كما تضمنت تشريعات أخرى بعض النصوص المتعلقة بهذه الصناعة، ومنها قانون المناجم والمحاجر وقانون الاستثمار وقانون الضرائب.

#### أولا: القانون رقم (22) لسنة 2010م بشأن المناجم والمحاجر(8):

والذي ألغى القرار الجمهوري بالقانون رقم (24) لسنة 2002م بشأن المناجم والمحاجر، بحيث عمل المشرع اليمني من خلال هذا القانون على تنظيم الملكية والعلاقة بين الأطراف المختلفة ذات المصالح

7 - <http://www.smc.gov.ye/index.php?option=com>

8 - للمزيد عن قانون المناجم والمحاجر يمكن العودة إلى، <http://www.ygsmrb.org.ye>

المشتركة في المعادن بأنواعها المختلفة، وحدد آلية العمل ومنح التراخيص وإلغاء التراخيص والرسوم والإتاوات والتزامات كل الأطراف.

### ثانياً: قانون الاستثمار (9):

يهدف هذا القانون إلى تشجيع وتنظيم استثمار رؤوس الأموال اليمنية والعربية والأجنبية الخاضعة لأحكام هذا القانون في إطار السياسة العامة للدولة، وأهداف وأولويات الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وينص قانون المعادن والمهاجر بأن يتمتع الخاضعون لأحكام هذا القانون بالمزايا والإعفاءات الواردة والمنصوص عليها في قانون الاستثمار.

### ثالثاً: القانون رقم (17) لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل (10):

يسمح المشرع اليمني في هذا القانون لكافة المشاريع الخاضعة له خصم النفقات التي ساهمت في توليد الربح حيث نص بأن يحدد صافي الربح الخاضع للضريبة على أساس إجمالي الأرباح مخصوماً منها جميع التكاليف والنفقات الضرورية لتحقيق هذه الأرباح والمحافظة عليها، وبالشروط التي تم النص عليها في القانون، وقد نص هذا القانون بشكل واضح وفي العديد من مواد على القضايا المتعلقة بالاستثمار في مجال الصناعات الاستخراجية المختلفة.

### أوجه القوة وأوجه الضعف في التشريعات ذات العلاقة بالصناعات الاستخراجية:

تمثل التشريعات في بلد إحدى أوجه القوة إذ أن الهدف من وجودها واكتمالها هو إيجاد البنية القانونية التي تكفل حقوق كافة الأطراف وخاصة المستثمرين مما يحقق لهم الاطمئنان على ممتلكاتهم، ويوضح لهم الإجراءات التي يمكن القيام بها لحمايتهم وكذا ما سيتخذ ضدهم في حالة انتهاكها.

ومن الواضح سعي المشرع اليمني لإيجاد بعض التشريعات منها ما يخص مجال الصناعات الاستخراجية منها ما هو بشكل مباشر مثل قانون المناجم والمهاجر ومنها ما هو بشكل غير مباشر، وكما وردت من نصوص في قوانين الاستثمار وقوانين ضرائب الدخل والتي تم تعديلها أكثر من مرة لمواكبة التطورات وإزالة أية معوقات قد تحد من قدرة المستثمرين على العمل في هذا القطاع الاقتصادي وفي الوقت نفسه تشجع على المزيد من الاستثمار.

### ولكن نقاط الضعف في هذه التشريعات تبقى في جوانب هامة وهي:

أولاً: الفجوة الحاصلة بين إصدار التشريعات بشكل عام وبين تنفيذها وهو ما تتميز به اليمن، ومع الأسف بامتياز فالتشريعات تصدر وتعديل أكثر من مرة ويروج له في وسائل الإعلام المختلفة، ولكن تصطدم عملية التنفيذ بقوى البيروقراطية والفساد التي تفرغها من محتواها بحيث تضل هذه التشريعات حبرا على ورق.

ثانياً: عدم وجود قانون للنفط، وبشكل خاص يفتقد قطاع النفط لقانون خاص به فبرغم مرور أكثر من ثلاثين سنة على بدء إنتاج النفط في اليمن والتوقع في استمرار إنتاجه وإنتاج الغاز أيضاً إلا أن الحكومات اليمنية المتعاقبة لم تعمل على إصدار قانون للنفط ينظم العلاقة داخل هذه القطاع بين الأطراف الناشطة فيه بحيث ينظم الآتي:-

- العلاقة بين السلطة المركزية والشركات.
- العلاقة بين السلطة المحلية والشركات، وخاصة وأن اليمن تتجه نحو الفيدرالية، ولذا لا بد من منع تداخل الاختصاصات.
- تحديد آلية التنافس على القطاعات وإرساء العقود وتقاسم الموارد.
- تحديد الرسوم والإتاوات وحصة الحكومة والشركات، وتكاليف الإنتاج وغيرها من القضايا.
- إرساء مبادئ الشفافية ونشر البيانات والمعلومات إلا في أضيق الحدود.

<sup>9</sup> <http://www.yemen-nic.info/laws/detail.php?ID=6104>

<sup>10</sup> [http://www.presidentsaleh.gov.ye/showlaws.php?\\_lwbkno=2&\\_lwptno=3&\\_lwnmid=385](http://www.presidentsaleh.gov.ye/showlaws.php?_lwbkno=2&_lwptno=3&_lwnmid=385)



- الاستفادة من الموارد المتأتية من الصناعات الاستخراجية في إنجاز التنمية المستدامة التي تعمل على تحقيق حياة كريمة للجيل الحالي وحفظ حقوق الأجيال القادمة وحماية البيئة.
- تنظيم العلاقة بين الشركات والعاملين بحيث تحمي مصالح الطرفين وتحد من الممارسات التي تهضم الحقوق أو تعيق العمل.
- تنظيم العلاقة بين الشركات الإنتاجية وشركات الخدمات.
- تنظيم العلاقة بين الشركات ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال الصناعات الاستخراجية وحماية البيئة.
- تحديد إلية فض المنازعات.
- التقليل من عمليات التفاوض والوثائق.

وقبل القول من الاستفادة من تجارب الآخرين فإنه يمكن الاستفادة من تجربة اليمن نفسها في قانون التعدين. والذي يعد نموذجا جيدا يمكن الاستفادة منه والبناء عليه في إصدار قانون للنفط يحد من نقاط تماس قوى الفساد التي تسعى منها للتربح الشخصي والإضرار بمصالح اليمن - كما هو حاصل الآن - وهنا يأتي دور منظمات المجتمع في الضغط وبقوة لسرعة إصدار هذا القانون، كما يمكن لليمن أن تستفيد من تجارب دول أخرى أصدرت مثل هذا القانون مثل العراق وعمان والنرويج، مما يعمل على حماية هذه الثروات والاستفادة منها إلى أقصى وتقليل النزاعات التي تنشأ حولها.

### الفرص المتاحة:

تتعدد هذه الفرص وتتنوع في مجال الصناعات الاستخراجية في مجالاتها المختلفة من معادن ونفط على مستوى اليمن بالكامل بحيث يمكن إقامة بنية استخراجية وصناعية وتعظيم الفوائد للجميع شعب وحكومة وقطاع خاص، وسوف نتطرق لذلك من خلال التقارير والدراسات التالية.

#### 1- تقرير البنك الدولي رقم (479 - YE) (11).

وقد أجريت هذه الدراسة لتقييم إمكانية مساهمة قطاع التعدين في تحقيق النمو المستدام والتخفيف من الفقر في اليمن، وتحديد المعوقات التي يتعين التغلب عليها إذا ما أريد لهذا القطاع أن يأخذ دوره، ولتساعد على تحديد مجالات العمل الحكومي والدعم المقدم من الجهات المانحة الذي يجب أن تستمر على المدى المتوسط والطويل.

وتشير الدراسة إلى أنه لم يعد الاعتماد على قطاع النفط باعتباره مصدرا للنمو الاقتصادي المستدام إذا ما أخذ في الاعتبار معدل نضوب الاحتياطات حيث سيكون على اليمن الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الأخرى، التي لدى بعضها الإمكانات المحتملة إلا أنها لا تزال أقل نمواً، ويعد قطاع المعادن واحداً منها، واعتبرت الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر للفترة 2006-2010 قطاع المعادن واحداً من المصادر الرئيسية للنمو المستقبلي، إلى جانب قطاعي السياحة والزراعة.

### الإمكانات المعدنية الواعدة:

يذكر هذا التقرير أن جيولوجيا اليمن واعدة في مجال المعادن الفلزية والمعادن الصناعية، وهناك كميات كبيرة من رواسب الأحجار الطبيعية في البلد، ولكن، وباستثناء الاستغلال الحرفي النسبي للأحجار الطبيعية، لا يوجد في هذا البلد خبرة طويلة في التعدين، وأي تنمية في هذا القطاع سوف تتطلب بذل جهود كبيرة ومتواصلة.

يعتمد التقييم الإيجابي لمستقبل المعادن على قدر كبير من العمل الذي تم إنجازه على مدى سنين لتشكيل الخريطة الجيولوجية للبلد، وذلك كجزء من المشاريع التي تقوم بها هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية ويتم تمويلها من هيئات خارجية، وما تقوم به الشركات الخاصة أيضاً. ويأتي هذا الحماس على وجه الخصوص، إذا ما تم النظر إلى الرواسب المعدنية التي تجري تنميتها في دولة السعودية المجاورة، وبالمقارنة مع التراكيب الجيولوجية الحاملة للمعادن في شرق أفريقيا.

11 - البنك الدولي، اليمن مراجعة عامة لقطاع المعادن، شعبة سياسات النفط والغاز والتعدين، إدارة النفط والغاز والتعدين والكيماويات، إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2009م

ويشير التقرير إلى أنه تتوفر كمية كبيرة من البيانات ذات جودة معقولة في اليمن عن الجيولوجيا والتمعدن والبيئة والمياه في البلاد، و يمكن أن تتحسن طرق الحصول على هذه البيانات، فهناك عدد من التدابير المحددة التي يمكن أن تتخذها هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية قد تؤدي إلى تحسين عرض البيانات والترويج لها.

ويذكر التقرير أنه من حيث المعادن المتوقعة فهناك أدلة كثيرة على تمعدن الذهب حيث تشير بعض التقديرات إلى إن اليمن قد تحتضن بعض الرواسب العالية، وهناك حالياً تطوير لراسب الزنك في جبل صلب، أما شركة كانتكس الكندية، التي مضى عليها سنوات عديدة في مجال الاستكشاف في اليمن فتعد واحدة من أكبر شركات التعدين في العالم قد أعلنت أن فيل Vale قد وافقت على تمويل جزء من العمل في سبيل مواصلة استكشاف الرواسب الواعدة من النيكل والنحاس والكوبالت الكبريتيدية في سوار شمال غرب صنعاء . ومن المعادن الأخرى المحتملة التي تحظى بالاهتمام تيتانوماجنيتيت (titanomagnetite) والعناصر الأرضية النادرة .

كما تمتلك اليمن مجموعة من المعادن الصناعية التي يمكن استغلالها، وبصورة رئيسية من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم وتقوم حالياً شركة لويست (Lhoist) بلجيكا التي تعد واحدة من أكبر شركات التعدين في العالم في إنتاج الجير، وتقوم حالياً بعمليات الاستكشاف للحجر الجيري والدولوميت (dolomite) في اليمن. غير أن الكثير من هذه المعادن تحتاج إلى مزيد من العمل من أجل فهم أفضل لفرص السوق، وتقديم ضمانات للجدوى التجارية لأي استثمار. وهناك العديد من المواد الخام تتعلق بإنتاج الأسمت يتم استغلالها، كما هو الحال بالنسبة للملح الصخري.

ويضيف التقرير أنه بالنسبة لصناعة الحجر الطبيعي فهي متوفرة بشكل كبير في اليمن، ويمكن أن تكون أكثر كفاءة واقتصادية من خلال برنامج لرفع الوعي في السوق، وتحسين الجودة وتركيب التكنولوجيا الحديثة. ويعتبر هذا القطاع قابل للنمو السريع نسبياً، وقد مثلت المساعدة الألمانية وبرامج التعاون القائمة الأساس الأولي لذلك.

### ضعف الشفافية في اليمن وعلاقتها بقلة الاستفادة من الفرص:

استطاعت اليمن وبكل اقتدار التدرج في مراتب الفساد حتى وصلت إلى ما قبل المركز الأخير، وأصبح العالم يتربص ذلك اليوم الذي ترتقي في مرتبة الفساد الكبرى بعد أن وصفت بالفاشلة، والقول هنا ينسحب على سلطات الدول الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولحقت الأجهزة الرقابية حتى أن إنشاء هيئة وطنية عليا لمكافحة الفساد لم ينفذ بشيء ووصفت بأنها هيئة الفساد، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة يتتبع وقائع الفساد في أجهزة الدولة ولكن فضائح فسادته تزكم الأنوف.

ووزارة النفط والمعادن ذات العلاقة بهذا القطاع الاقتصادي هي بالضبط مركز الفساد العظيم، وقبل عدة سنوات اسقط منها كلمة الثروات التي كانت قبل كلمة المعدنية فتندرننا قائلين وأخيراً اعترفوا بنهب الثروات النفطية والمعدنية، فيا ترى ما حال الشفافية فيها؟ .

ومن الفصل السابق يتضح أن الله عز وجل لم يوجد اليمن في هذا المكان عبثاً ولا حرمة من موارد يتعيش منه أهله، ولكن المشكلة كانت ولا زالت في الإدارة غير الرشيدة التي سطرت فسادها في كل مكان وبالذات في الوزارة ذات العلاقة. إن وجود ثروات يعني الحاجة لاستثمارها وفي هذه الحالة بأيدي محلية أو أجنبية أو مختلطة حسب الإمكانيات والحاجة، ولكي يقدم هؤلاء على الاستثمار وتقديم الخبرات والأموال فلا بد من الوصف والترغيب وإبراز المحاسن، وفي العصر الحديث استخدمت الدول الرقابية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وفي الآونة الأخيرة كان للشبكة العنكبوتية ومواقع التواصل الاجتماعي دورها الفعال الأقرب إلى المجاني مع إمكانية العرض على مدار الساعة ويمكن لأي كان ولوج هذه المواقع متى شاء وما عليك إلا عرض البضاعة.

## إعلام وزارة النفط والمعادن:

لوزارة النفط هذه ذات المبنى الفارع والعديد الكبير من المسؤولين والموظفين، وإمكانات لا بأس بها، العديد من الوسائل الإعلامية نستعرضها كما يلي:-

- مجلة النفط والمعادن والتي تتضمن بعض البيانات وهي جيدة الإخراج ولكن ما يطبع منها إلا القليل وباللغتين العربية والانجليزية، وتوزيعها على المهتمين ليس بالشكل المطلوب كما يصعب الحصول عليها بسبب البيروقراطية، ولذا من النادر أن تسمع عنها حديثاً أو تقريراً صحفياً أو أن باحث عاد إليها للكشف عن الحقائق.
- موقع للوزارة على الشبكة العنكبوتية خاص بها مغلق منذ فترة، وشكله صادم بالنسبة لوزارة بهذه الأهمية والحجم والجيش الجرار من المسؤولين والعاملين.
- موقع للوزارة على الشبكة العنكبوتية يتبع الحكومة،<sup>(12)</sup> يتضمن العناوين التالية (المهام والاختصاصات، الهيكل واللائحة التنظيمية، الاستراتيجيات، القوانين والقرارات، المشاريع والانجازات، إعلانات ومناقصات، دليل الخدمات، أخبار الوزارة، الإصدارات)، فإذا ما قررت الغوص فيه فالمهام والاختصاصات صفحة، وأما صورة الهيكل المرسومة في الموقع وحتى يومنا هذا (2014/7/16م) فلا تطابق مع الواقع وبالتالي فاللائحة التنظيمية متخلفة عن الواقع أيضاً، والرسالة المدونة في الموقع سبعة أسطر والرؤية سبعة عشر سطراً وكتبتها يبدو أنه لم يتعب نفس ليقراً في كتب الإدارة الاستراتيجية عن كيفية صياغة الرسالة والرؤية، ويوجد بيانات عن القطاعات الإنتاجية والاستكشافية وإنتاج النفط والغاز وكلها توقفت عند العام 2007م.
- وصفحة القرارات آخر تعديل فيها كان في 2009/2/7م بتعيين أحمد دارس نائب للوزير ونام مسؤول الصفحة نومت أهل الكهف فقد سعد دارس إلى منصب الوزير وجاء بعده ثلاثة وزراء ونائب وزير، وتوجد فيها معلومات بسيطة عن الاتفاقيات التي تم عقدها مع بعض الشركات توقفت عند العام 2007م إما صفحة الاستراتيجية فهي ناصعة البياض لا شيء فيها. ! أما دليل الخدمات فتحتوى عناوينه الفرعية على حل النزاعات العمالية وتأثيرات دخول وخروج وتصاريح عمل لا غير.
- وصفحة الإصدارات توقفت عند العام 2008م إذ نشر فيها النشرة الإحصائية للنفط والغاز والمعادن، وبعض الموضوعات كما لم ينشر فيها سوى التقرير الثالث للشفافية في الصناعات الاستخراجية في اليمن. صفحة على الفيسبوك ليس فيها الكثير.
- هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية، لها موقع على الشبكة الالكترونية أفضل بكثير من الوزارة رغم إمكانياتها الشحيح، يحتوى على القانون، والخارطة الجيولوجية، واحتياجات المعادن الفلزية وغير الفلزية وأماكن تواجدها، ومعلومات عن التراخيص وإجراءات التراخيص وغيرها من البيانات التي تهم المستثمرين والمهتمين<sup>(13)</sup>.
- هيئة استكشاف وإنتاج النفط لا وجود لها على الشبكة وليس لها نشاط إعلامي منظم فهم على ثقة أن العالم سيأتي إليهم صاغراً، ولذا لا داعي للتعب في هذا المجال.

الملاحظ في المواقع الخاص بالوزارة انه ليس هناك أي وضوح حول القطاعات الإنتاجية وآلية التنافس والشروط المطلوبة من كل مستثمر، وفي الواقع تتناقل المواقع الإخبارية وبالذات الرسمية إن الشركة الفلانية أو الشخص الفلاني زار الوزارة واستقبله المسؤول الفلاني وابدى رغبته في الدخول في نشاط ما أو قطاع معين.

## آلية الإعلان عن القطاعات النفطية:

يتضح من خلال تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية رقم (23) بتاريخ 11/ 6 / 2005م حول اتفاقية المشاركة في الإنتاج بالقطاع (69) منطقة (المشف) محافظة شبوة والقطاع (71) منطقة (القرن) محافظة حضرموت، إنه لأول مرة يتم إبرام اتفاقية بين اليمن وشركات نفطية من خلال مناقصة دولية اعتمدت

<http://www.yemen.gov.ye/portal/Default.aspx?alias=www.yemen.gov.ye/portal/mom> - 12

[/http://www.ygsmb.org.ye](http://www.ygsmb.org.ye) - 13

فيها الوزارة أسلوب المزاد ومبدأ المنافسة، حيث عرضت هذه القطاعات مع قطاعات أخرى على الشركات العالمية لتقديم عروض بشأنها وفقاً لمعايير واضحة وتقييم دقيق لعروض الشركات المتقدمة وما تتمتع به هذه الشركات من قدرات مالية وإمكانات فنية ومن ثم اختيار أفضل العطاءات التي تتضمنها عروض الشركات، وأن هذا الأمر يأتي تنفيذاً لتوصيات سابقة أصدرها مجلس النواب في ضوء مناقشته لتقارير قدمتها اللجنة بشأن اتفاقيات نفطية سابقة (14).

بإدارة جيدة من لجنة التنمية بالمجلس حققت هدفين الأول تحفيز مجلس النواب في القيام بمهامه الدستورية وحماية الموارد الطبيعية، والثاني تحقيق نوع من شفافية إرساء العقود على الشركات الراغبة وذات الإمكانيات بعد أن كانت الأمور تتم بعدم وضوح كما تم مع الاتفاقيات السابقة منذ ما قبل الوحدة كما يتضح من العقد الموقع مع شركة هنت في الشطر الشمالي وفي الشطر الجنوبي كانت الأمور تؤكل للشركة السوفيتية، وبعد الوحدة فقد كان الغموض هو سيد الموقف وكانت الأخبار تتسرب عن منح قطاعات إنتاجية لأفراد وشركات.

ويشير تقرير هذه اللجنة البرلمانية رقم (34) بتاريخ 2008/2/16م بشأن دراستها لاتفاقية القطاع 7، ورقم (36) بتاريخ 2008/2/16م بشأن دراستها لاتفاقية القطاع 75، بأن وزارة النفط أفادت بأنه تم تسويق القطاعات بطريقة تنافسية وذلك بالمنافسة الدولية الثانية التي أجرتها الوزارة وقد تم فوز هذه الشركات من بين العروض المتقدمة لهذه المنافسة، وأرفق صورة من أوليات وتحليل العروض التنافسية للشركات المتقدمة في حينه (15).

وفي عهد الوزير دارس بتاريخ 2013/8/21م تناقلت وكالة الأنباء خبر عن فتح المجال لترشيح 18 شركة عالمية من أصل 45 شركة تقدمت إلى الجولة السادسة من العطاء التي طرحته الوزارة للتقيب في 20 قطاع نفطي شملت تسع قطاعات برية و 11 قطاع بحري، ولكن الموضوع لم تظهر نتائجه بعد ذلك في وسائل الإعلام الخاصة بالوزارة.

وحتى هذه الخطوة العلنية لم تقابل بالارتياح فبحسب موقع إخباري فإن مراكز القوى النافذة تمارس حالياً أعمال تقسيم وتوزيع للقطاعات النفطية بعدد 20 قطاع نفطي منها 9 قطاعات برية و 11 قطاع بحري وتحت أسماء شركات خارجية وبحجة زيادة الإنتاج النفطي والغازي لليمن وتنمية الاقتصاد المتذبذب بينما الهدف منها تمرير اتفاقات ملتزمة ومجحفة، وكان مؤتمر الحوار قد رفع رسالة للرئيس اليمني عبد ربه منصور تضمنت تنفيذ 11 نقطة على رأسها إيقاف جميع المناقصات الجديدة المتعلقة بالقطاعات النفطية في الجنوب إلا أن توجيهات الرئيس للحكومة لم تنفذ وتم إنزال هذه المناقصات على وجه التحديد لعدد 18 شركة أجنبية تابعة لنافذين قبليين وقيادات عسكرية بارزة، وبحسب المصادر العاملة في وزارة النفط أن النافذين على النفط يحاولون تثبيت شركاتهم التي تحمل أسماء عالمية لسنوات طويلة قادمة في خطوة لمواصله نهب ثروات النفط والتي أصبحت عائداته ضعيفة جراء الاستنزاف القاتل من قبل تلك القوى والشخصيات القبلية والعسكرية (16).

ثروات تنهب وشركات وأفراد يعملون دون تجديد للتصاريح أو حتى دون تصاريح ولا تنشر هذه المواقع عنهم شيء بل وأغفت وزارة النفط نفسها من التعب فأهملت الموقع حتى تم إغلاقه (17).

إذاً فرص كثيرة ولكن العرض سيئ والشفافية معدومة، وكما هو معروف فإن البلد الفاسد لا يأتيه الزبائن الفاسدون، والنتيجة ثرواته تهرب بحقائب ابن البلد أو الأجنبي، وهذا هو حال الصناعات الاستخراجية في اليمن.

14 - مجلس النواب، تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية رقم (23) بتاريخ 11 / يونيو / 2005م حول اتفاقية المشاركة في الإنتاج بالقطاع (69) منطقة (المشرف) محافظة شبوه والقطاع (71) منطقة (القرن) محافظة حضرموت.

15 - مجلس النواب، تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية رقم (34) بتاريخ 2008/ 2 / 16م بشأن دراستها لاتفاقية القطاع، ورقم (36) بتاريخ 2008/ 2 / 16م بشأن دراستها لاتفاقية القطاع 75.

16 - [http://www.aden-na.org/Display.asp?page=1020&NewsID=8586#.U8IFAZR\\_v14](http://www.aden-na.org/Display.asp?page=1020&NewsID=8586#.U8IFAZR_v14)

17 - [/http://www.mom.gov.ye](http://www.mom.gov.ye)

**التحديات:**

كثيرة هي التحديات التي تواجه الشركات الجادة العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية في اليمن، أو الراغبة في الدخول إليه، وليست الفاسدة منها، وكلمة رئيس الجمهورية التي أشرنا إليها في هذا الفصل لتدل دلالة واضحة على ذلك بحيث تجد أربعة وثلاثين شركة نفسها مضطرة لمغادرة اليمن خلال السنتين الأخيرتين بسبب انعدام الأمن لوحده، إضافة إلى المعوقات الأخرى التي تجعل من اليمن بلد غير جاذب وغير مريح للاستثمار وفي كل القطاعات الاقتصادية، وسوف نستعرض بعضاً من التحديات من خلال التقارير المتاحة.

**تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بعنوان (تقييم الفساد في اليمن 2006م<sup>(18)</sup>).**

تحت عنوان الفساد الكبير يشير هذا التقرير إلى أن النفط يلعب دوراً رئيسياً في كل من توجه النخب للتورط في السلوك الفاسد، وفي عدم قدرة تركيبة الفساد الاقتصادي والسياسي في اليمن في الاستمرار لأجل غير مسمى. ويمثل النفط ما بين 80% إلى 90% من إيرادات السلطة في اليمن، ويعتمد ذلك على سعر السوق. ووفر ارتفاع أسعار النفط في العمان الماضيين عائدات هائلة للسلطة تنهبها النخب. ولكن كميات النفط الموجودة في اليمن محدودة والاحتياطي قليل، إذ من المتوقع أن تستنزف اليمن احتياطياتها النفطية خلال عشرة أعوام تقريباً. ومن المؤكد أن يحدث الاحتكاك والصراع السياسي بين النخب على إيرادات النفط المتدهورة في الأعوام قبيلاً الاستنزاف الفعلي حيث ستتنافس للحصول على أسهم الكعكة المنكمشة. ويضيف التقرير إلى أنه تتمثل الاستراتيجية العقلانية الثانية للنخب في زيادة نهب الموارد العامة (بشكل كبير من النفط) خلال العقد القادم وضمان جاهزية استراتيجية خروج، حالما تستنفذ الخزانة العامة. وفي ظل هذا المشهد، تظل مؤسسات الدولة ضعيفة، والفساد الكبير منتشر، والتوترات الاجتماعية في تنامي. وكون هذه الاستراتيجية تمثل الطريق الأقل مقاومة، ستكون على الأرجح هي الطريق. وهناك قصص تُحكى عن استراتيجيات خروج نخب قد وضعت قيد الجاهزية<sup>(19)</sup>.

وبالفعل فقد جاهرت السلطة السابقة بحكاية نضوب النفط، ونهب الفاسدون الكثير من موارد الصناعات الاستخراجية ومنها النفط والغاز، وحولوها إلى حساباتهم في الخارج، ولذا ليس من المستغرب أن تنتشر استثمارات الكثير من اليمنيين مسؤولين ورجال أعمال في الخارج، بحثاً عن ملاذات آمنة لتلك المنهوبات، وعندما تأكد للفاستين نجاح ثورة الشباب في فبراير 2011م سارعوا للبحث عن وسيلة للهروب من المحاسبة فكان قانون الحصانة السيئ الصيت الذي مكّنهم من التبختر بصلفهم وبالأموال المنهوبة وبكل ثقة في شوارع اليمن والدول الأخرى كلبان والإمارات وغيرها.

**تقرير البنك الدولي رقم (YE - 479) (20):**

يشير هذا التقرير الصادر عن البنك الدولي إلى وجود معوقات تواجه قطاع التعدين في اليمن، تعترض سبيل التنمية المستدامة لهذا القطاع، وبالتالي فإنه في حاجة إلى ما يأتي:-

- 1- تحسين البنية التحتية.
- 2- إدارة حذرة للجوانب الاجتماعية، لاسيما فيما يتعلق بالوصول إلى المناطق القبلية.
- 3- تعزيز دور المؤسسات التنظيمية الحكومية.
- 4- زيادة تعزيز الإصلاحات المالية والقانونية الحالية.

**تقرير تشاتام هاوس:**

يورد هذا التقرير الصادر في سبتمبر هذه القضية من قضايا الفساد التي يزخر بها القطاع النفطي، والتي تعد من الممارسات المعرّقة للاستثمار الجاد فقد أعلنت وول ستريت جورنال في عام 2010م، عن قيام وزارة العدل الأمريكية بالتحقيق مع شركة خدمات النفط شلمبرجير بتهمة فساد تتعلق بأعمالها في اليمن. كانت الشركة

18 - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - اليمن، تقييم الفساد في اليمن، 2006/9/25م.

19 - على سبيل المثال، بدأ أحد رجال الأعمال الذين قابلهم الفريق باتخاذ إجراءات لنقل عمله التجاري إلى كندا، وذكر قصص عن زملاء له ينوون اتخاذ خطوات شبيهة (التقرير).

20 - اليمن مراجعة عامة لقطاع المعادن، مرجع سبق ذكره.

قد قدمت عطاء في عام 2002م لإنشاء بنك بيانات لكافة المعلومات عن حقول اليمن النفطية لدى هيئة استكشاف وإنتاج النفط اليمنية، واستخدمت كوكيل محلي شركة زونيك الاستثمارية التي يديرها توفيق صالح عبد الله صالح، وقبيل توقيع الصفقة، دُفع لشركة خارجية تابعة لشركة زونيك نصف مليون دولار أمريكي كمكافأة توقيع، كما حصلت الشركة على مبالغ أخرى تقدر بنحو 1،38 مليون دولار بين عامي 2002 و2007م، وفي تلك الأثناء، قام أحمد عبد الجليل الشميري، وعبد الحميد المسوري - وهما من كبار المسؤولين في هيئة استكشاف وإنتاج النفط - بتأجير سيارات للشركة بسعر يفوق كثيرا سعر السوق. وفي غضون ذلك، أصبحت شركة ذكوان للخدمات البترولية والمعدنية المحدودة - التي يملكها علي محسن - وكيلا للشركة من أجل تصدير واستيراد المعدات، وتلقت مبلغا قدره 280 ألف دولار بين عامي 2004 و2007م، من أجل تسيير الأوراق ذات الصلة (ويدعي المديرون التنفيذيون لشركات النفط والغاز أنه من المستحيل استيراد المعدات إلى اليمن إلا باستخدام شركة ذكوان كوكيل) ووفقا لصحيفة وول ستريت، عندما حاولت شركة شلمبرجير إنهاء هذا الترتيب أصبح من المستحيل عليها استيراد معدات إلى اليمن. وفي إيداع قدمته الشركة في أكتوبر 2012م، إلى لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، لم تشر الشركة إلى القضية بالمرّة، لكنها أفادت بأن وزارة العدل قد "أغلقت تحقيقها" الذي أجرته في قضية فساد أخرى تعود لعام 2007م<sup>(21)</sup>.

### تقرير لجنة التنمية والنفط إلى مجلس النواب بتاريخ 6 يناير 2014م<sup>(22)</sup>:

يؤكد التقرير إلى أن إنتاج النفط الخام خلال هذه الفترة تراجع بصورة كبيرة، حيث وصل معدل الإنتاج اليومي إلى (١٨٤,٩٦٤) برميل فقط، من خلال البيانات والمعلومات التي حصلت عليه اللجنة من الجهة المختصة في وزارة النفط والمعادن (هيئة استكشاف وإنتاج النفط) يتبين أن هناك عدة أسباب تقف خلف هذا التراجع والتدهور الذي يشهده القطاع النفطي، بعضها مرتبط بتركيبة وطبيعة القطاعات النفطية، وبعضها الآخر مرتبط بالنواحي الأمنية، وأسباب آخر مرتبطة بجوانب فنية وتنظيمية متعلقة بوزارة النفط والوحدات التابعة لها؛ ومنها:

- الإضرابات والممارسات من قبل النقابات والعاملين والمطالبة بالزيادات المادية.
- عدم قيام السلطات المحلية في بعض المناطق بدورها كما يجب.
- الاعتداءات على ناقلات النفط الخام المتكررة.
- حوادث القتل التي تحدث بين القبائل الواقعة بالقرب من المنشآت التابعة للشركات.
- حوادث اعتداءات القاعدة المتكررة على مواقع الجيش والنقاط الأمنية.
- قيام مواطنين ببناء مساكن قرب مواقع الشركات بغرض الابتزاز بدعوى ملكيتهم للأرض.
- المشاكل الناتجة عن إجراءات توزيع العمالة والمعدات من قبل ممثلي مكاتب العمل.
- الأعمال التخريبية لخطوط أنابيب النفط حيث يشير التقرير إلى أكثر من 65 عملية تخريبية تعرض لها الأنبوب منذ 15 يوليو 2011م وحتى 30 أبريل من عام 2013م.
- احتجاج بعض أبناء المناطق لمعدات الشركات.
- اعتراض بعض المواطنين على الشركات عن استكمال أعمال المعالجات البيئية لمخلفات الحفر بحجة أحقيتهم بتنفيذ هذا العمل.
- التقطعات المستمرة من قبل المواطنين لأعمال المسح في بعض المناطق.

21 - تقرير تشاتام هاوس، سبتمبر 2013م، ( Dionne Searcey and Margaret Coker, 'Oil-Field Giant in Bribery Probe', *Wall Street Journal*, 8 October 2010, <http://online.wsj.com/article/SB10001424052748704631504575532332768800728.html>).

22 - الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، صنعاء، تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن الصعوبات التحديات التي تواجه عمليات استكشاف وإنتاج النفط في بلادنا، رقم (1)، 17/1/2014م.

- سوء الإدارة من قبل بعض الشركات.
- الاعتداءات المتكررة من قبل مجهولين بالتقطع والقتل و حرق ناقلات النفط الخام.
- وضع عبوات ناسفة في بعض الآبار.
- قيام مجهولين بالاعتداء على أطعم الحماية المرافقة لقاطرات نقل النفط الخام.
- الاعتداء من قبل مجهولين على سيارة ومعدات بعض الشركات وسرقة بعضها.
- عدم توفر الحماية الأمنية الكافية التي تكفل سير العمليات بالشكل الجيد.
- المبالغ التي تدفعها الشركات النفطية للوحدات العسكرية ولوزارة الدفاع، مقابل الحماية الأمنية ومرافقة ناقلات النفط، وتصل تلك المبالغ التي توافرت بياناتها للجنة البرلمانية 238 مليوناً و 127 ألفاً و 920 دولاراً أمريكياً سنوياً، بما يعادل مبلغ وقدره 51 ملياراً و 197 مليوناً و 502 ألف و 800 ريال يمني.
- الازدواجية والتداخل في المهام والاختصاصات المناطة بهيئة استكشاف وإنتاج النفط مع عدة جهات أدى بدوره إلى إرباك عمل الشركات النفطية وكذا عدم قدرة الهيئة على أداء مهامها بالشكل المطلوب وفقاً لقرار إنشائها، حيث إن تعدد الجهات الإشرافية والرقابية أدخل بالعملية الإشرافية والرقابية على الشركات النفطية وأربك عملها، ومن أبرز تلك الجهات:
  - هيئة استكشاف وإنتاج النفط.
  - الإدارة العامة للحسابات النفطية (ديوان عام الوزارة).
  - الإدارة العامة لليمننة (ديوان عام الوزارة).
  - الإدارة العامة للغاز (ديوان عام الوزارة).
  - الإدارة العامة للشؤون القانونية (ديوان عام الوزارة).
  - شركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج المشغل قطاع (18).
  - الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية الـ YICOM قطاع.
  - مكاتب الوزارة في المحافظات.
  - السلطة المحلية في المحافظات.
  - المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز.
  - دائرة تسويق النفط الخام.
  - دائرة الاستثمار.
  - الشركة اليمنية تحت التأسيس في اتفاقيات المشاركة في الإنتاج.

- شحة الإمكانات المادية لتسيير أعمال هيئة استكشاف وإنتاج النفط، وبما لا يمكن من إعطاء المهندسين حافزاً مادياً يتناسب وحجم المهام التي يقومون بها مقارنة بزملائهم الذين يعملون في المجال نفسه في الشركات أو الوحدات التابعة لوزارة النفط.

#### ومن ضمن استنتاجات اللجنة الآتي:-

- لا تستطيع الشركات النفطية القيام بأي أعمال تطوير بسبب المشاكل المختلفة، وللممارسات التي تنتهجها السلطات المحلية لفرض مقاولين دون رجوع للإجراءات القانونية للمناقصات.
- لدى الحكومة معلومات كاملة عن الذين يقفون خلف تفجير أنابيب النفط والاعتداء على المنشآت النفطية ومع ذلك لم تتخذ الإجراءات القانونية بحق هؤلاء.
- إن خلق بيئة استثمارية في المجالات النفطية والغازية لن يتأتى ما لم تقم الحكومة بواجبها في الحفاظ على سلامة المنشآت النفطية والعاملين فيها.

#### ومن توصيات اللجنة العمل على تحقيق الآتي:-

- 1- حل مشاكل المواطنين المتواجدين في إطار القطاعات النفطية كفضايا المطالبات بالتعويضات وغيرها.

- 2- على وزارة النفط تسليم مبالغ الحماية الأمنية لوزارة الدفاع، على أن تقوم الوزارة بواجبها في حماية المنشآت مقابل ما تصرفه الشركات من مبالغ للحماية، وليس عن طريق قادة الوحدات العسكرية المتواجدة في المناطق.
- 3- الإسراع في إنشاء الشركة الوطنية للبترول، والتي تشمل «النفط والغاز» مملوكة للحكومة ذات شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة وأهلية قانونية كاملة تتكون من هيئة استكشاف وإنتاج النفط وشركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج المشغل لقطاع 18 وشركة بترو مسيلة المشغل لقطاع 14 بالإضافة إلى الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية.
- 4- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة من التلوث في مناطق الإنتاج النفطية.
- 5- استيعاب الكوادر اليمنية المؤهلة في القطاعات النفطية وإحلالها محل العمالة الأجنبية.

### ضرب أنابيب النفط:

تعد مشكلة ضرب أنابيب النفط من أسوأ المشاكل التي تواجه هذا القطاع، وتطرق إليها بعض التقارير، والتي أصبحت تعطي صورة سيئة ليس عن هذا القطاع بل عن القبيلة بشكل خاص واليمن بشكل عام، إذ صارت تتكرر بشكل شبه يومي وتتعمد منع عمليات الإصلاح في ظل عجز الجهات المختصة في وزارتي الداخلية والدفاع والسلطات المحلية عن منع ذلك وحل مشاكل أبناء المناطق الإنتاجية، وضبط المخربين، وهو ما يؤدي إلى إلحاق أشد الضرر بالاقتصاد اليمني، وبالبيئة المحيطة، وبالشركات المنتجة.

وبحسب وزارة النفط فإن خسائر اليمن بلغت مليار دولار خلال عامي 2010 و2011م، نتيجة الأعمال التخريبية التي أدت إلى تجيير أنابيب النفط وتوقف الإنتاج لفترات طويلة.

وكانت وزارة المالية قد صرحت في ديسمبر 2012م، إن خسائر اليمن جراء الأعمال التخريبية التي تتعرض لها أنابيب النفط والغاز من حقول مأرب وشبوة بلغت نحو 500 مليون دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، وأن حصيلته إيرادات الحكومة خلال الربع الثالث منه تراجعت بنسبة 4.9% جراء توقف عمل أنبوب التصدير أكثر من مرة نتيجة أعمال تخريبية مسلحة.

وتشير الإحصاءات إلى تعرض أنابيب النفط لنحو 34 عملية تخريب منذ مطلع عام 2012م، بينها تسع عمليات خلال شهر ديسمبر وهو ما تسبب في توقف إنتاج وتصدير النفط والغاز لفترات طويلة إضافة إلى انعكاسات ذلك على توقف عمل مصفاة تكرير النفط في عدن ومأرب لمدد طويلة.

وفي 18/11/2013م أكد وزير النفط والمعادن حينها أحمد دارس أن الخسائر جرّاء تخريب أنابيب النفط والغاز من قبل مسلحي القبائل بلغت 4.7 بليون دولار خلال السنوات الثلاث الماضية، وأوضح أمام مجلس النواب، أن خسائر شركة «صافر» بلغت 17.9 مليون برميل نفط من مارس 2011م حتى مارس 2013م، قيمتها 1.82 بليون دولار، وبلغت خسائر الغاز 222 مليون دولار.

وكشف تقرير صادر عن البنك المركزي اليمني عن انخفاض كبير لحصة اليمن من صادرات النفط خلال الربع الأول عام 2014م نتيجة تخريب أنابيب النفط، ما تسبب في تراجع هذه العائدات إلى ثلاثة ملايين و150 ألف برميل خلال هذه الفترة مقارنة مع ستة ملايين و480 ألف برميل في الفترة المقابلة عام 2013م بانخفاض قدرة ثلاثة ملايين و330 ألف برميل، وهو ما ترتب عليه انخفاض العائدات إلى 348 مليون دولار قياساً بنحو 731 مليون دولار خلال الفترة المقابلة 2013م، بتراجع قدره 383 مليون دولار، وسُجل أكبر تراجع من الصادرات في مارس، إذ لم تجني الحكومة سوى 44 مليون دولار فقط، فالكمية المصدرة في مارس لم تتجاوز 396 ألف برميل فقط من إجمالي مليون و420 ألف برميل كان يفترض تصديرها خلال الشهر، وقد تأخر شحن بقية الكمية حتى الأول من إبريل وهو ما أجل تحصيل قيمة الشحنة حتى بداية مايو في ضوء اتفاق البيع مع المشترين.

وأوضح البنك إن الاعتداءات التخريبية تسببت في خفض كمية النفط المخصص للاستهلاك المحلي إلى أربعة ملايين و940 ألف برميل خلال الربع الأول من هذا العام بتراجع بلغ مليون و250 ألف برميل عن الفترة



المقابلة من عام 2013م، وغالبا ما تلجئ الحكومة لتغطية العجز بتكليف مصافي عدن باستيراد المشتقات النفطية من الخارج ويقوم البنك بتغطية فاتورة الاستيراد، وبلغت قيمة الكمية المستوردة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2014م 746 مليون دولار.

وقبل أن ينتهي شهر رمضان المبارك تم ضرب الأنبوب في صرواح والنتيجة أكثر من خمسمائة ألف برميل تحترق في الهواء والخسائر تتجاوز المائة مليون دولار والمواطنون في المنطقة يحذون من تعرضهم لكارثة بيئية نتيجة الاحتراق ويطالبون الجهات المختصة بسرعة إصلاح الأنبوب، في الوقت الذي تعاني اليمن من أزمة خانقة في المشتقات النفطية تسببت بحالة بتراجع حركة النقل بنسبة 40% وكبدت المزارعين خسائر فادحة وتسببت بتراجع الإنتاج الزراعي، وعلى الرغم من إعلان الأجهزة الأمنية في المحافظة باسم منفذ العملية التخريبية إلا أنها لم تتخذ أي إجراءات حياله وكالعادة تكتفي برصد تنفيذ الاعتداء دون اتخاذ أي إجراءات ضدهم وتزامنت العملية التخريبية عقب توجيهات الحكومة مطلع شهر رمضان الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة بصد أعمال التخريب<sup>(23)</sup>.

مما سبق نستطيع القول إن المنظومة الإدارية المكلفة بالإشراف والتطوير والحماية للصناعات الاستخراجية وبالذات قطاع النفط تعد من أسوأ المنظومات باليمن وأكثرها عجزا وفسادا وذلك للآتي:-

- تجاهل بناء خطط استراتيجية بعيدة المدى تعمل على الاستفادة من الموارد المتاحة بما يحقق استدامة هذه الموارد وتوجيهها نحو دعم القطاعات الإنتاجية المختلفة للخروج من لعنة الموارد والتي تمثلت ببلد منتج للنفط وشعب فقير وبيئة مدمرة.
- السماح لقوى الفساد إن تعمل بشكل علني لتحقيق مصالحها على حساب مصالح المجتمع ككل، من خلال عقود واتفاقيات خدمت الشركات النفطية وشركات المقاوله من الباطن.
- هياكل تنظيمية يتم إيجادها دون دراسة وإيجاد مناصب للترضية، الأمر الذي اثر سلبا على القدرة على الإشراف والتطوير وتحقيق الحماية للصناعات الاستخراجية وبالذات قطاع النفط والغاز.

### لعنة الموارد في اليمن:

تعني لعنة الموارد إن يتمتع بلد ما بالغنى في موارده الطبيعية ولكن غالبية عائداتها تذهب إلى جيوب القلة النافذة من مسؤولين وشركات وتهريب إلى خارج الدولة ويذهب الفئات إلى المواطنين ولا يتحقق أي تنمية أو تطور بحيث يظل الشعب يعاني من الفقر والحرمان، وعندما تنضب هذه الموارد يخرج المفسدين رافعين شعار (انتهى الدرس يا غبي)، وعليكم العودة إلى عصر ما قبل النفط وكأن الناس كانوا في بحبوحة من العيش، والحكام هم من عاشوا في شطف العيش.

ولقد تحققت لعنة الموارد على أهل اليمن فقد ظهر النفط ونضب ولم يستفيدوا منه إلا القشور، فلا تنمية تحققت، ولا بيئة تم الحفاظ عليها ودمرت القطاعات الاقتصادية الأخرى، والبنية التحتية متهاككة، حتى النسيج الاجتماعي تم تدميره، والفساد يصفه الصديق قبل العدو بالفساد الكبير، وقد أفاق الناس على إنذار الشؤم بصدمة أول تصريح للرئيس السابق على عفاش بقرب نضوب النفط، وظهرت فضيحة الغاز المسال الطبيعي، وتمثلت النتائج في الآتي:-

- تحقق لعنة الموارد على اليمن بنهاية عصر النفط الحلم وبداية عصر الفقر المدقع لغالبية أبناءه.
- بيئة مدمرة وقطاعات اقتصادية منهكة واعتماد شبه كلي على الخارج في تلبية الاحتياجات.
- شعب يتبادل التهم فيما بينه وبين حول نهب ثرواته وصل الأمر إلى حد المطالبة بالانفصال وإنكار الهوية (هكذا يصنع الفساد).
- مسؤولين امتهنوا التسول من الدول والمنظمات والصناديق، وفي الوقت نفسه تهريب الأموال إلى الخارج إلى الحد الذي دفع العالم للتساؤل أين ذهبت أموال النفط، ولماذا لا تستفيدوا من ثرواتكم.

وكان المجلس المحلي لمحافظة شبوة قد اختتم دورته الأولى للعام 2013م لشهر مايو 2013م، وقد عكست مخرجات الاجتماع من قرارات وتوصيات وتكاليف أهمية هذه القضايا وتضمنت هذه القرارات العديد من المعالجات من خلال الاتجاهات التالية<sup>(24)</sup>:

#### على صعيد علاقة السلطة المحلية بالشركات العاملة في مجال النفط والغاز بالمحافظة:

- يرى المجلس المحلي بأن من أهم أسباب الصراعات والتناحر بين بعض أبناء المحافظة على الأعمال الخدمية والمقاولات مع الشركات يعود إلى عدم الشفافية وضعف التنسيق بين السلطة المحلية والشركات وكذلك المركزية الشديدة في أعمالها مما عكس نفسه على حصول الكثير من الاقتتال والتناحر راح ضحيته عدد من أبناء المحافظة وجرح الكثير منهم .

- يؤكد المجلس المحلي على ضرورة إيجاد آلية تنسيق تنظم تلك العلاقة لما من شأنه إشراك السلطة لمحليه بالمحافظة في الإشراف على بعض المهام المتعلقة بأعمال الخدمات والمناقصات للشركات العاملة بالباطن بكل شفافية ووضوح .

- إعطاء فرصة لأبناء المحافظة للتوظيف وفقا ومؤهلاتهم وكفاءتهم في الشركات العاملة بالمحافظة.

- يقدر المجلس تقديرا عاليا ما تقدمه بعض الشركات للمحافظة من تنمية مستدامة لبعض مناطقها وتأهيل بعض الطلاب ويرى المجلس بان ما يقدم لا يصل لمستوى الطموح وتلبية الاحتياجات التنموية للمجتمع ولازال ينقصها التنسيق مع السلطات المحلية وكذلك تخصيصها لمديريات دون غيرها.

وبحسب البيان فإن مصائب النفط والشركات النفطية في مناطق الإنتاج في اليمن عامة وفي شبوة خاصة قد وصلت إلى حد إزهاق الأرواح وتمزيق النسيج الاجتماعي وإثارة فتن قد يستمر مخاطرها لسنوات قادمة يكون النفط فيها قد نضب وذهبت أثاره الايجابية القليلة وبقيت أثاره السلبية اجتماعيا وبيئيا.

## الفصل الرابع

### نبذة عن اتفاقيات وعقود الصناعات الاستخراجية في اليمن

#### توطئة:

عند الحديث عن الصناعات الاستخراجية في اليمن يتطرق إلى الذهن أهم هذه الصناعات ألا وهو النفط والغاز، لكن هذا القطاع في الأساس يمتد إلى المعادن والغابات والثروة السمكية، كونها تتصف بعمليات استخراج إما أنها قد لا تتجدد مطلقاً أو أنها ذات طبيعة بطيئة التجديد.

وابرز تجربة كانت تجربة شركة هنت الأمريكية في مآرب وتجربة الشركة الروسية في شبوة ومشروع الغاز الطبيعي المسال الذي تصدت له شركة توتال الفرنسية، وهي تجارب تمثل قمة الخضوع للشركات الأجنبية والفشل والفساد وإهدار الموارد.

1- تجربة شركة هنت القطاع 18 مآرب الجوف، فتح باب المناقصة في هذا القطاع عام 1981م، أمام الشركات الأجنبية للتقريب عن النفط وقد تقدمت العديد من الشركات منها (شركة هنت، شركة دورشتر غاز، شركة ارابيان شيلد دفلوبمنت)، وقد رسا العقد على هنت الأمريكية حيث أوصت لجنة الخبراء المناط بها إعداد التقارير بناء على المعطيات الآتية<sup>(25)</sup>:-

• أن شركتي دورشتر غاز، وارابيان شيلد دفلوبمنت أقل حجماً من هنت ورأسمالها أعلى.

• أن مجال عمل شركة هنت النفط بينما تتخصص الشركتين الآخرين في مجال الغاز.

وهي بيانات غير صحيحة بالمرّة، وقد اضطرت هنت لتوفير التمويل إلى بيع 24.5% من حصتها لأربع شركات كورية هي هيواندي وبونج وسان وان وبدكو، كما أقدمت إثر تعرضها لأزمة مالية عام 1985م. لبيع 49% من باقي حصتها لشركة اكسون لبتنقى لها 37.75% من قيمة الامتياز. وقد استطاعت شركة هنت الحصول على العقد نتيجة قيامها بالاتي:-

- تخصيص مليون دولار كرشوة للنافذين في النظام مع تخصيص ما بين 10% إلى 15% من قيمة العقود للرشاوى<sup>(26)</sup>.

- دفع مبلغ مائة ألف دولار لكل عضو من أعضاء لجنة الخبراء المناط بها إعداد التقارير عن أوضاع وعروض الشركات المنافسة، بالإضافة إلى مبالغ أكبر و10% من إرباح الشركة لكل من الوزير والقيادات الفاعلة في الوزارة<sup>(27)</sup>.

#### نبذة عن الاتفاقية وتمديدتها<sup>(28)</sup>:

- لم تلزم الاتفاقية الأصلية الشركة بدفع أي إتاوة للدولة على كميات النفط الخام المنتج بالقطاع عند المعدلات من أول برميل وحتى مائة ألف برميل، وان ألزمت الشركة بدفع إتاوة على تلك التي تزيد كمياتها عن المائة ألف برميل.

- نصت الاتفاقية على أن تأخذ الشركة نسبة 30% كحد أقصى من إجمالي النفط الخام المنتج والمحتفظ به في القطاع كنفط كلفة مقابل استرداد تكاليف ونفقات الاستكشاف والتنمية والتشغيل التي دفعت في القطاع.

- نصت الاتفاقية على أن يتم اقتسام الإنتاج (نفط المشاركة) بعد استبعاد نفط الكلفة على أساس 70% للدولة و30% للشركة، إلا أنه عند بدء الإنتاج التجاري بالقطاع تم بناء على طلب الشركة تعديل الاتفاقية الأصلية تم بموجبه إعادة توزيع نفط المشاركة على النحو التالي (40% للدولة، 60%

25 - الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية رقم (19) حول أوضاع القطاع النفطي رقم (18) مآرب - الجوف في ضوء قرب موعد انتهاء مدة الاتفاقية النفطية النافذة حالياً بالقطاع المبرمة مع شركة هنت، 2005/3/28م.

26 - ناصر محمد ناصر، نموذج من الاختلالات في القطاع النفطي في الجمهورية اليمنية، دراسة في أداء النظام السياسي، مجلة شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، السنة الثالثة عشر، العدد (32)، يناير-مارس 2009م، ص 46، (تقرير لجنة التنمية والنفط رقم 6 حول بيع وزارة النفط 60% من حصة الشركة الفرعية التابعة للمؤسسة اليمنية للنفط والغاز، صنعاء، أرفيف مجلس النواب 2003م).

27 - المرجع السابق، ص 46، (تقرير لجنة الخدمات- أرفيف مجلس النواب، 2007م).

28 - تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية رقم (19) حول أوضاع القطاع النفطي رقم (18) مآرب - الجوف في ضوء قرب موعد انتهاء مدة الاتفاقية النفطية النافذة حالياً بالقطاع المبرمة مع شركة هنت، 2005/3/28م، مرجع سبق ذكره، ص3، 4.

للشركة)، على أن تدفع الشركة للدولة ضريبة دخل مقدارها 50% من حصة الشركة من نפט المشاركة أي ما نسبته 30%. ويضيف تقرير اللجنة البرلمانية أن ذلك لم يغير شيء في حصة الشركة ولكن الشركة هدفت من ذلك التعديل لتجنب دفع ضرائب الدخل المفروضة عليها في بلدها الأصلي الولايات المتحدة الأمريكية.

### وزارة النفط والمعادن بررت تمديد الاتفاقية لأسباب منها(29):

- 1- أن عدم تعديل الاتفاقية سيؤدي إلى استمرار تطبيق المواد الأصلية للاتفاقية.
- 2- أن التعديل حسم مسألة ملكية الغاز التي كانت مثار خلاف طيلة السنوات الماضية بين الحكومة وشركة هنت.
- 3- أن إمكانيات وكوادر الوزارة لا تؤهلها بالقيام بعمليات بترولية تقتضي الاستكشاف والتطوير والإنتاج وأنه لا توجد في الوطن العربي حالياً شركة وطنية تقوم بعمليات مماثلة، وأن الاستثمار في المجال النفطي يحمل عنصر المخاطرة التي لا يجيزها القانون المالي وحتى على افتراض وجود قانون خاص بهذه الاستثمارات فإن وجود طرف أجنبي من شأنه أن يخفف المخاطر المالية على الدولة.
- 4- فيما يتعلق بالخيارات المتاحة أمام الوزارة خلاف خيار التمديد فلا يوجد أي خيارات في الوقت الراهن قبل أن تستلم الوزارة من شركة هنت البيانات.

وأوصت اللجنة المجلس برفض خيار التجديد والتمديد للاتفاقية، والإسراع في البحث عن الخيارات والبدائل الممكنة والقائمة على أسس تنافسية شفافة لتحقيق أفضل الشروط والعوائد لخزينة الدولة والاقتصاد الوطني، وإن يقف المجلس وقفة جادة وحاسمة إزاء الاختلالات الوظيفية الموجودة في وزارة النفط، والتي أدت وتؤدي إلى خسارة فادحة على البلد نتيجة لعدم الجدية والمسؤولية في تعاملها مع اقتصاديات النفط وفق أسس سليمة على الرغم من أهمية الموضوع الذي يرفد خزينة الدولة بأكثر من 60% من إجمالي الإيرادات وأن يتخذ المجلس ما يراه مناسب تجاه ذلك(30).

ونظراً للسرية وحالة التضليل الإعلامي الذي كانت تمارسه أجهزة الدولة وخاصة الإعلامية منها فقد صورت الاتفاقية على أنها إنجاز تاريخي لا مثيل له وأن ذلك سيحقق نقلة نوعية في الاقتصاد اليمني وعمليات التنمية ورفع مستوى معيشة المواطنين. ومع ذلك ارتفعت بعض الأصوات الداعية للاستفادة من ثروات النفط في اليمن في مجالات التنمية الأكثر نفعاً، وتلافي الأخطاء التي وقعت بها البلدان العربية التي سبقت اليمن في إنتاج النفط وتصديره وحولت عوائده إلى ترف وبذخ أو سيولة نقدية أودعت في البنوك الأجنبية(31).

وكم من مؤتمر عقد وندوات ناقشت مطالب الناس في حسن استغلال عائدات النفط، ولكن لم تلح في الأفق أية ملامح واضحة، ففي فترة ما بعد استخراج النفط في مأرب ثم في شبوة وحضرموت كان إخطبوط الفساد الضخم يبتز وينهب الثروات في ظل غياب رقابة فعالة وصارمة وإشراف مباشر ومتابعة دقيقة لمدى الالتزام ببندوات الاتفاقيات(32).

ومع انتهاء العقد الذي حددت فترته بعشرين سنة قامت الحكومة اليمنية بتقديم مشروع اتفاقية تعديل جزئي لمجلس النواب يتم بموجبه التعديل والتمديد لشركة هنت لمدة خمس سنوات، ومن ثم سحب المشروع برسالة من رئيس الوزراء لم يرد فيها مبررات واضحة لسحب المشروع(33).

29 - المرجع السابق، ص 9، 10.

30 - المرجع السابق، ص 13، 14.

31 - سعيد عبد المؤمن العريقي، النفط والعرب والتنمية، صحيفة الثورة، مؤسسة الثورة للطباعة والنشر، صنعاء، 11/11/1987م

32 - سعيد عبد المؤمن العريقي، هل صحيح أن: النفط لا يحمل الجنسية اليمنية؟ صحيفة صوت العمال، الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية، عدن، العدد (1096)، 18/1/1993م.

33 - تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية رقم (19) حول أوضاع القطاع النفطي رقم (18)، مرجع سبق ذكره، ص 2.

وقد اتهمت لجنة التنمية الحكومية ووزارة النفط بعدم وضوح الرؤية في السياسات والآليات التي يجب أن تتبناها لتنمية وإدارة وتشغيل هذا القطاع على الرغم من اقتراب موعد انتهاء الاتفاقية الأصلية، وإخفاء معلومات عن اللجنة والمجلس بغرض تمرير مشروع اتفاقية التمديد والتعديل<sup>(34)</sup>. إلا أن الضغوط التي مورست على الحكومة إضافة إلى رفض مجلس النواب للتجديد فقد رضخت وألغت التجديد، ونتيجة للفساد الذي ساد في هذا القطاع فقد أصبح نموذج يحتذى به.

## 2- تجربة الشركة السوفيتية (Machinomport Technoexport):

يقع القطاع (4) في محافظة شبوة وتبلغ مساحته (1950) كيلو متر مربع وقد بدأت هذه الشركة بتنفيذ الأعمال الاستكشافية منذ العام 1982م إلى أن تم الإعلان عن اكتشاف النفط في 15 ابريل 1987م، في ثلاثة حقول هي (غرب عياد وشرق عياد وحقل أمل)، وقد بدء الإنتاج من حقل غرب عياد في مايو 1987م بواقع (10.000) برميل يوميا على نظام إنتاج يرتكز على طاقة دفع الغاز المذاب في النفط مما أدى إلى انخفاض ضغط المكمن والذي لا توجد فيه طاقة دافعة أخرى، وقد تم تدارك ذلك بإنشاء منظومة متكاملة لحقن الماء بدأت العمل من ابريل 1990م، واستمر العمل حتى أغسطس 1991م بمعدل (8000) برميل يوميا وتزامن الحقن مع وقف الإنتاج<sup>(35)</sup>.

ويسود الغموض كثيرا ما قامت به هذه الشركة وما أنتجته والتكاليف التي تترتب على قيامها بالعمل، وحتى أن دخول مواقعها كان محظورا على اليمنيين قبل الوحدة حتى كسر هذا الحاجز وزير النفط الأسبق صالح بن حسينون.

## انتقال القطاع إلى شركة النمر بترول يوم<sup>(36)</sup>:

في عام 1990م اتخذت وزارة النفط والثروات المعدنية قرارا يقضي بعرض هذا القطاع على المستثمرين وبعد التواصل مع العديد من الشركات العالمية قدمت شركة النمر بترول يوم العرض الأفضل وقامت بتوقيع اتفاقية المشاركة في الإنتاج مع وزارة النفط في 30 سبتمبر 1991م، وصدرت الاتفاقية بالقانون رقم (68) لعام 1991م، وقامت الشركة بالتعاقد من الباطن مع شركة اركو الأمريكية للقيام بعملية التشغيل والتي قامت بذلك ابتداء من أغسطس 1992م، وأنتجت بأعلى معدل إنتاج عشرة آلاف برميل يوميا.

أدى إيقاف تشغيل منظومة حقن الماء إلى تدهور سريع لضغط المكمن ومن ثم تناقص الإنتاج تدريجيا مع زيادة في إنتاج الغاز مما أدى إلى توقف العديد من الآبار عن الإنتاج ومن ثم إغلاقها. ثم أنهت الشركة الأمريكية عقدها الخاص بتشغيل القطاع وتوقفت عمليات الإنتاج لمدة سنتين.

تقدمت شركة النمر إلى وزارة النفط بطلب تعديل بعض أحكام بنود اتفاقية المشاركة في الإنتاج وتمت الموافقة على طلب الشركة في 1 يوليو 1996م، وقامت الشركة بإعادة تشغيل القطاع ولم تستعين بشركة خبيرة في هذا المجال ولم تقوم بتغيير السياسة الإنتاجية واستمرت في عملية استنزاف المكمن من دون أي دعم أو تعزيز لضغط المكمن كما لم تقم بعمل أية صيانة تذكر للآبار مما أدى إلى زيادة كبيرة في إنتاج الغاز مع انخفاض كبير ومستمر في إنتاج النفط وكذلك في ضغط المكمن وصلت مؤشراتهما إلى الحد الأدنى وقد ارتفعت نفقات التشغيل وبالتالي وصلت عمليات الإنتاج إلى نهاية الحد الاقتصادي الأدنى.

تقدمت شركة النمر في عام 2001م بطلب التخلي عن القطاع وتم التوقيع مع الوزارة على التخلي والتنازل والتسوية بتاريخ 2001/3/28م، وألت كافة حصة الشركة بكافة الالتزامات والحقوق إلى الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية.

34 - المرجع السابق، ص3.

35 - الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية رقم (40)، 2008/3/18م، ص3.

36 - المرجع السابق، ص3، 4.

## مشروع الغاز المسال:

تبدأ مأساة الغاز الطبيعي المسال مع توقيع اليمن للاتفاقية مع شركة هنت الأمريكية لاستكشاف وإنتاج النفط في محافظة مأرب عام 1983م. والتي أعطيت حق الامتياز لمدة عشرين عام حيث ساد هذه الاتفاقية الغموض الشديد ولفترة طويلة وهو ما كان يخفي نهب منظم للثروة النفطية، فقد ادعت شركة هنت أحقيتها في الغاز المصاحب للنفط وأنه من ضمن الصفقة التي تتضمنها الاتفاقية الموقعة معها وهو ما رفضته الحكومة اليمنية.

وبسبب تآزم العلاقات بين اليمن والولايات المتحدة منتصف تسعينات القرن العشرين بسبب الموقف الأمريكي من حرب 1994م ولأن مطالب الشركة لا يمكن أن تمرر في ظل صحوة حقيقية تترتبت على الهامش الديمقراطي وحرية الصحافة التي سادت بعد الوحدة اليمنية فقد وجهت الحكومة اليمنية في 1994/12/22م الدعوة لشركات النفطية العالمية إلى تقديم عروضها لاستثمار الغاز ولكن ذلك لم يكن ضمن دراسات وافية ومعرفة كافية بإمكانيات الشركات وقدرتها على الإنتاج والتصدير وتحقيق عوائد عالية وعادلة لليمن حيث تم إرساء العقد على شركة توتال التي لم تكن صاحبة أفضل عرض وذات إمكانات جيدة كما أثبتت الأيام ذلك.

وفي 1995/2/1م صدر قرار مجلس الوزراء رقم 14 بقبول العرض المقدم من توتال بما في ذلك منحها دور المقاول الرئيسي للمشروع مع إجراء المزيد من المفاوضات بغرض تحسين شروط معينة في العرض والمشاركة المحتملة للشركات الأخرى التي استجابت لدعوة المناقصة شريطة التوصل إلى اتفاق مناسب مع شركة توتال<sup>(37)</sup>.

والشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسيل هي شركة تأسست في بيرمودا بغرض تنفيذ المشروع بتاريخ الاتفاقية وتتكون من المؤسسة العامة للغاز وشركة توتال اليمن للغاز الطبيعي المسيل المحدودة، وتتمثل نسبة المساهمة بواقع 30% للمؤسسة و70% لتوتال، وتقوم هذه الشركة بتصدير وبيع الغاز الطبيعي المسيل بمعدل خمسة مليون طن سنوياً ولمدة خمسة وعشرين سنة بعد بدء الإنتاج التجاري<sup>(38)</sup>.

وتنص الاتفاقية على أن يباع الغاز الطبيعي المسيل والمصدر بواسطة شركة الغاز طبقاً لاتفاقيات البيع والشراء التي يجري التفاوض حولها بين شركة الغاز والمشتريين وتسعى الشركة من خلال هذه المفاوضات، لتحقيق أقصى المنافع التجارية من المشروع وذلك من خلال الحصول على أنسب الشروط فيما يخص الأخذ/أو الدفع أو مستويات الأسعار<sup>(39)</sup>.

وقد تمت المصادقة على الاتفاقية في يناير 1996م، في ظل ادعاءات شركة (YEPC) هنت + اكسن+ (يوكونج) بأحقيتها في ملكية هذا الغاز وكان من أهم أهداف الاتفاقية تأكيد ملكية اليمن للغاز، وكانت تقديرات الحكومة حينذاك للعوائد كبيرة جداً، وقد أكدت توتال قدرتها على تسويق الغاز، وقد وافق مجلس النواب على الاتفاقية خاصة وأنها تؤكد على ملكية اليمن للغاز<sup>(40)</sup>

وينقسم هذا المشروع إلى ثلاث مراحل هي المرحلة الأولية ومرحلة التشييد ومرحلة الإنتاج التجاري، وقد أعطت الاتفاقية لكل من توتال اليمن والمؤسسة الحق في دعوة مستثمرين آخرين للمشاركة في شركة الغاز بعد موافقة كتابية مسبقة من الوزارة، ويحق لتوتال في دعوة المؤسسة لمستثمرين آخرين للمشاركة في شركة الغاز طلب أن تكون حصة توتال هي الأكبر بين جميع المساهمين باستثناء المؤسسة، ويتم تلبية احتياجات شركة الغاز لرأس المال لتمويل المشروع عن طريق الاقتراض ومدفوعات المساهمين في التمويل<sup>(41)</sup>.

37 - الجمهورية اليمنية، وزارة النفط والثروات المعدنية، اتفاقية تطوير الغاز بين الجمهورية اليمنية وشركة توتال والمؤسسة العامة للغاز والشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسيل، 1995/9/21م، ص5.

38 - المرجع السابق، ص5، ص15، ص18.

39 - المرجع السابق، ص15-16.

40 - الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية، حول أوضاع ومستجدات مشروع تطوير الغاز، الرقم(25)، 28/جماد الأول/1426هـ، 2005/7/5م، ص2.

41 - اتفاقية تطوير الغاز بين الجمهورية اليمنية وشركة توتال والمؤسسة العامة للغاز والشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسيل، 1995/9/21م، ص18.

وبموجب الاتفاقية تنتقل ملكية غاز الإمداد والمخاطر المتعلقة به من الوزارة إلى شركة الغاز عند نقطة إمداد الغاز، وفي حالة أنها ارتأت شركة الغاز إن الاحتياطات المتاحة القابلة للاستخراج ليست كافية لتلبية احتياجات المشروع فإن على الوزارة أن تخصص احتياطات من مناطق أخرى<sup>(42)</sup> وتنص الاتفاقية على أن يدفع المساهمون فيما عدا المؤسسة المنح التالية:<sup>(43)</sup>

- خمسة ملايين دولار خلال عشرين يوماً من تاريخ النفاذ، وخمسة ملايين دولار خلال عشرين يوماً من تاريخ قيام شركة الغاز بإخطار الوزارة بقرارها الدخول في المرحلة الثانية، وخمسمائة ألف دولار كل سنة بدء من تاريخ النفاذ وبدء الإنتاج التجاري وتوزع بنسب متساوية لمشروعات الرعاية الاجتماعية والطبية التي توافق عليها الوزارة.

- كما تدفع شركة الغاز إلى الوزارة عشرة ملايين دولار عند بدء الإنتاج التجاري، وعشرة ملايين دولار مع كل ارتفاع في مستحقات حصة الوزارة من الربح إلى مستويات لم تتحقق من قبل، ومليون دولار سنوياً توزع بنسب متساوية لبرامج الرعاية الاجتماعية والطبية والتطوير المؤسسي والاجتماعي وبرامج التدريب.

- تحصل الوزارة من إيرادات المشروع على الإتاوات التالية:  
- إتاوة غاز البترول المسال مقدارها 10% من سعر غاز البترول المسال المسلم على ظهر السفينة (FOB) عن الكميات التي تصدرها.

- إتاوة الغاز الطبيعي على أساس من النسب المئوية لسعر التحويل عن الكميات المصدرة (25 من بدء الإنتاج التجاري حتى نهاية السنة التقويمية الثامنة التي تلي نهاية السنة التقويمية لبدء الإنتاج التجاري، 4% للأربع السنوات التقويمية الثانية، 6% للأربع السنوات التقويمية التالية، 8% للثلاث السنوات التقويمية التالية، 10% لما تبقى من مدة العقد)

ويتم اقتسام الأرباح بين الوزارة وشركة الغاز بحسب نسبة الإيرادات التراكمية إلى النفقات التراكمية. وتحدد الاتفاقية السعر التحويلي للغاز المسيل بكامل سعر (CIF) في ميناء المشتري المتحقق بالسوق منقوصاً منه تكاليف الشحن، ويرتبط هذا السعر بمؤشر الأسعار، وأن سعر التحويل الأدنى هو الذي يضمن الحد الأدنى من الإيرادات للوزارة، وأن هذا السعر المطبق على شحنات مسلمة تمت في سنة تقويمية معبراً عنه بالدولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية وحسب القيم التالية، بالنسبة للمبيعات إلى أرو باء دولار وتسعين سنتاً عن كل مليون وحدة حرارية بريطانية، ولأسيا دولاران<sup>(44)</sup> وبالنسبة للضرائب يتم الآتي<sup>(45)</sup>:-

- تقوم الشركة بدفع الضرائب لمصلحة الضرائب في اليمن وفقاً للقوانين السارية.  
- تقوم الشركة بدفع نسبة 1% في كل سنة تقويمية تبدأ عند أو في بداية المرحلة (2) من النفقات الرأسمالية ونفقات التشغيل عن كل سنة تقويمية بعد اعتمادها من قبل الوزارة وتعتبر تلك الضريبة الثابتة من ضمن التكاليف القابلة للاسترداد خلال المرحلة (2) ولن تعتبر تكاليف قابلة للاسترداد خلال المرحلة (3).

- يعفى المقاولون طوال مدة الاتفاقية من دفع أية ضريبة وكل الضرائب على الدخل والضرائب المستقطعة التي تجبها الحكومة أو أي جهة متفرعة عنها.

- تتعهد الحكومة بإعفاء الموظفين الأجانب التابعون لشركة الغاز والمساهمون والمقاولون من جميع ضرائب الدخل الشخصية وما يماثلها من الضرائب في اليمن على كل دخل أو مستحقات مدفوعة من قبل الشركة والمساهمين والمقاولين وعل كل دخل من مصادر خارج الجمهورية.

- تعفى شركة الغاز والمساهمون والمقاولون وموظفهم الأجانب من دفع المصاريف وكل الضرائب والعوائد والرسوم الجمركية ورسوم الدمغة أو الأتعاب أو أي طيف منها (فيما عدا الرسوم على الخدمات التجارية والمنافع) مهما كان طبيعتها سواء كان معمول بها حالياً أو تشرع فيما بعد التي يتم جبايتها في الجمهورية اليمنية أو في أي جهة حكومية تابعة لها ويشمل ذلك ولا يقتصر على الرسوم

42 - المرجع السابق، ص 25، 28.

43 - المرجع السابق، 29-31.

44 - المرجع السابق، 37-39.

45 - المرجع السابق، 40-42.

والضرائب على تصدير المنتجات من المدفوعات لأي وكل الضرائب المستحقة على الملكية ورأس المال والفائدة والعمليات والإجراءات الروتينية (سواء مأخوذة مباشرة أو عبر طوابع الدمغة على الوثائق أو على استعمال الأوراق المختومة)، بما في ذلك أي وكل الضرائب والرسوم والواجبات المتصلة بالعمليات.

وتنص الاتفاقية على أن تؤول ملكية منشآت المشروع إلى الوزارة في حالة انقضاء المديونية فيما يخص المنشآت واستعادة كل النفقات الرأسمالية المتعلقة بمنشآت المشروع على أن يكون لشركة الغاز الحق الكامل في الاستخدام المجاني للمنشآت للفترة المتبقية بغض النظر عن أي تحويل الملكية<sup>(46)</sup>.

وبعد ذلك تم تعديل اتفاقية تطوير الغاز في 19/يناير/1996م بهدف إدخال شركاء آخرين هم (هنت + اكسون + يو كونج) وإجراء بعض التعديلات على بنود الاتفاقية الأصلية وتمت المصادقة على التعديل وإصداره في مارس 1997م، وقد اشترطت الاتفاقية أن أي بيع للغاز يجب أن يحقق أفضل العوائد والمصالح لليمن، وحدد الحدود الدنيا المقبولة لأسعار البيع<sup>(47)</sup>. وهذا التعديل يحمل الرقم (1) بين الجمهورية اليمنية وتوتال والشركة اليمنية للغاز وشركة اليمن للغاز الطبيعي المسيل المحدودة وشركة هنت اليمنية للغاز الطبيعي المسيل المحدودة وشركة اكسون يمن للغاز الطبيعي المسيل المحدودة، والذي تم إبرامه في 19 يناير 1997م، والذي نص على تعديل اتفاقية تطوير الغاز وتصبح الأسهم في شركة الغاز مبدئياً بعد الإقفال النهائي بالنسب التالية<sup>(48)</sup>:

- 1- الشركة اليمنية للغاز 26%.
- 2- شركة توتال اليمن للغاز الطبيعي المسيل المحدودة 36% .
- 3- شركة هنت اليمنية للغاز الطبيعي المسيل المحدودة المسؤولة 15. 10671%.
- 4- شركة اكسون يمن للغاز الطبيعي المسيل المحدودة 14. 51429%.
- 5- شركة يوكونغ المحدودة 8. 37900%.

كما نص التعديل على ألا يقل تمويل الاستثمارات الكلية المطلوبة للمشروع بما لا يقل عن 60% من الاقتراض من مقرضين محتملين.

ونص التعديل على أن يعكس سعر التحويل أي السعر المستخدم لاحتساب إيرادات المشروع القيمة العادلة للغاز الطبيعي المسيل في السوق ولن يكون هناك أي مبلغ إضافي خارجي (أوفشور) غير معلن حصل عليه المساهمون أو شركاتهم التابعة، مما قد يؤثر سلباً بأي طريقة على إيرادات الحكومة. وتهدف استراتيجية التسويق لشركة الغاز في جميع الأوقات إلى تحقيق أعلى قيمة سوقية وأدنى تكلفة نقل بحري لصادرتها بما يتناسب مع التعاقد مع مشترين وشاحنين من ذوي السمعة الجيدة وذلك لزيادة إيرادات المشروع إلى أقصى حد. وتعمل شركة الغاز على تحقيق شروط للأسعار لا تكون أقل أفضلية من تلك المطبقة على الصادرات لأخرى من الغاز الطبيعي المسيل من الشرق الأوسط مع الأخذ في الحسبان التفاوت المناسب في النقل.

وأشارت الاتفاقية إلى أنه بالنسبة للمبيعات للشرق الأقصى يصعد سعر الأساس مع متوسط سعر الخام الخالص من الجمر في اليابان المنشور من قبل وزارة التجارة الدولية والصناعة في اليابان وبالنسبة للمبيعات إلى أوروبا يصعد سعر الأساس مع مزيج من المؤشرات بما في ذلك معدل التضخم في الولايات المتحدة (20%) والوقود منخفض الكبريت (40%) ونفط الغاز منخفض الكبريت (40%) كما تم نشر كليهما في تقرير بلائس اوبلغرام روتردام<sup>(49)</sup>.

ونص التعديل على أنه لن تطبق أو تفسر هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية أساسية أخرى بحيث تؤثر سلباً على حقوق اليمن أو مقالو اتفاقية مآرب طبقاً لاتفاقية مآرب للمشاركة في الإنتاج<sup>(50)</sup>، وظهرت ملامح فساد المشروع وفساد قيادة وزارة النفط حينها، والتي من أبرزها الأتي<sup>(51)</sup>:

46 - المرجع السابق، ص 60.

47 - تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية، حول أوضاع ومستجدات مشروع تطوير الغاز، الرقم(25)، ص2.

48 - التعديل رقم (1) لاتفاقية تطوير الغاز، ص 3- 6.

49 - المرجع السابق، ص 28.

50 - المرجع السابق، ص 20، 21.



- 1- الصمت حيال الموضوع الذي دام لمدة عام كامل وذلك من خلال لقاء الرئيس في النصف الثاني من يناير 1997م، مع مديري الشركات المساهمة في مشروع الغاز حيث كنا نعتقد أن الرئيس قد استجاب لنداءاتنا بشأن التجاوز الخطير في هذا المشروع والإخلال بالمصلحة الوطنية الذي حدث ليؤدي اجتماعه بمديري الشركات إلى نسف أي أمل أو اعتقاد بدور للرئيس يدافع عن الحق الوطني المهودر في هذه الصفقة التعيسة، وكنا قد قلنا للمسؤولين في وزارة النفط بأن يشرحوا لنا خلفيات هذه المعضلة المتعلقة بالغاز ولكنهم واجهوا حقنا في الحرص على المصلحة الوطنية بالتهويش والإثارة والتعمد المتواصل للتزوير ليصبح إقرار الرئيس للمشروع في صيغته المرفوضة وطنيا تطورا سلبيا لم يكن متوقعا، وتعميدا لحالة مشوشة لا يعبر عن حرص على هذه الثروة الوطنية من الإهدار والضياع، فمشروع الغاز قد تعرض لنوع كبير من التعطيل الذي فرضته حالة من الفساد المتفشية في أجهزة السلطة وتعرض هذا المشروع أيضا للتجاهل من القوى الوطنية التي لم تصعد أبعاده الخطيرة سياسيا أو تقوم بإنزال تجاوزه إلى الشارع حتى يتحول إلى قضية وطنية رئيسية.
- 2- إن هذه الصفقة رست على أنرون (الأميركية) قبل عامين وبواقع مليار ومائة دولار، وهذا ما كتبه الإعلام الرسمي تحت عناوين عريضة وشاهدنا التوقيع في التلفزيون لنسمع بعدها عن اختلاف وصل إلى المحاكم الأمريكية بين أنرون وهنت واتهامات لمسؤولين يمينيين بنلقي رشاًوى بل ودعوات استجوابيه لهم للمثول إمام قضاة للتحقيق ليتم بعدها توقيع العقد مع توتال الفرنسية بستمائة مليون دولار سنويا.
- 3- نلاحظ تضاربا بعد ذلك وتقديرات عشوائية فيقول الدكتور محمد سعيد العطار - وزير النفط - في حديث سابق لجريدة 26 سبتمبر (52) إن العائد من المشروع سيكون سبعمائة مليون دولار ، وفي حديث لنائبه ستمائة مليون دولار . . ؛ واليوم تحول المبلغ بعد اجتماع الرئيس بمديري الشركات إلى خمسمائة مليون دولار. !
- 4- إن مسؤولي وزارة النفط يحاولون - كما قالت أرملة ماو في المحاكمات الشهيرة لعصابة الأربعة - أن يستخرجوا عظمة من بيضة دجاجة، وقيادة وزارة النفط تواجه نقد الوطنيين لتجاوزتها الخطيرة بطريقة لا تليق بأعضاء متقدمين في الدولة. ؟
- 5- نائب الوزير الضبي، يدافع عن موقفه بأن الوزير المستقيل فيصل بن شملان، كان يميل نحو توتال بمعنى أن الضبي، ليس وحده الذي دعم وضع الشركة في الصفقة ليقفز السؤال على الفور لماذا استقال بن شملان أصلا. ؟ وما هي التجاوزات الخطيرة التي دفعته لاعتزال العمل داخل الحكومة. ؟ والموقع المتقدم كوزير للنفط الذي نظرنا على أساسه إلى الاستقالة كموقف شريف ونادر في هذا الواقع ومن هنا احترمنا بن شملان.
- 6- إن خروج أنرون من المنافسة بعد أن وصلت القضية إلى المحاكم الأمريكية وتصرف هنت وكأنها أصبحت مالكة للبلاد وليس لمجرد الامتياز لحقول نفط مآرب، هذا الخروج أعقبه عودة هنت إلى المشاركة في الصفقة ضمن تسوية قدره على قاعدة الخمسمائة مليون دولار. ! إنها سرقة واضحة وهذا اللف في القضية ليس غريبا على إدارة فاسدة من الفئة التي يمثلها الضبي، الذي عندما كان في وزارة متواضعة مثل وزارة الصناعة امتلك أسطولا من السيارات وقطاعا واسعا من العقارات والنشاطات التجارية وشبكة من العلاقات السياسية والاجتماعية كل ذلك وهو مجرد وكيل وزارة غير إيراديه ولكنه استفاد من جانب الاستيراد الصناعي والإشراف على المؤسسات الصناعية العامة وتلتصق به قضية منقولة بمزارع الدواجن لدى الكثير معرفة كاملة بها؛ هذا الشخص جرى نقله إلى وزارة النفط وهو اليوم من أغنى المسؤولين ويعيش في ظل ثراء باذخ كأمرء الخليج. . . . أما العطار، فإنه قليل الإحساس بالناس وبلا قضية سوى المنصب والامتيازات المرتبطة به، وفي كثير من الأمور يتصرف كمقيم أو عضو جالية لا تهمها اليمن إلا بمقدار الكسب الذي تحققه، فعندما حصل موظفو الصناعة في رمضان الماضي على معونة غذائية أخذ نصف كراتين الزيت في مزاحمة دنيئة لموظفيه الفقراء، وهو قد أصبح كبيرا في السن وشبه مشلول ذهنيا وجسديا، فهل الضبي والعطار هما الطرف المؤهل لتمثيل المصلحة الوطنية في قطاع الغاز سؤال موجه للرئيس.

51 - محمد صالح الحاضري، اسقطوا اتفاقية الغاز، صحيفة الوجودي، التنظيم الوجودي الشعبي الناصري، اليمن، صنعاء، العدد (257)، 1/20/1997م.

52 - صحيفة 26 سبتمبر صحيفة حكومية ناطقة باسم الدائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة في صنعاء(الباحث).

وحددت الاتفاقية وتعديلاتها مدة ثلاث سنوات لاستكمال جميع الدراسات والتصاميم ولترتيب التسويق والتمويل اللازم للمشروع، وقد أوصى مجلس النواب الحكومة بموافاته بتقرير دوري كل ستة أشهر عن مستجدات المشروع والتزمت الحكومة بذلك؛ ولكنها غيبت المجلس إلى أن فوجئت لجنة التنمية والنفط بتصريح وزارة النفط والمعادن بأنها على وشك التوقيع على اتفاقية البيع النهائي للغاز الطبيعي المسيل كما أنها فوجئت بتصريح وزير الطاقة والصناعة الكوري بأن كوريا ستبرم اتفاقيات شراء الغاز من اليمن بأسعار تقل من (40-45%) عن الأسعار السائدة في الأسواق<sup>(53)</sup>.

جدول رقم (6) أسعار البيع لشركة كوجاز الكورية							
45	40	35	30	25	20	15	سعر البرميل النفط / الدولار
3.02	3.02	2.78	2.73	2.58	2.33	2.08	سعر المليون وحدة حرارية بريطانية / الدولار

المصدر: الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية، حول أوضاع ومستجدات مشروع تطوير الغاز، 3 راج، 4.

### احتياطي الغاز اليمني والمشتريين (54):

بدأ اكتشاف الغاز في اليمن مواكباً لاكتشاف النفط عام 1984م بالقطاع (18) مأرب / الجوف، بعد ذلك تحقق العديد من الاكتشافات في عدد من القطاعات ليبلغ إجمالي احتياطيات اليمن من الغاز الطبيعي حول 18. 2 تريليون قدم مكعب حتى نهاية العام 2007م، تم التوقيع في سبتمبر 2005م، على اتفاقية بيع الغاز الطبيعي المسال بين الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال، وكل من :

- 1- المؤسسة الكورية للغاز (كوجاز) = 2 مليون طن سنوياً .
  - 2- شركة سويس لتجارة الغاز الطبيعي = 2.5 مليون طن سنوياً .
  - 3- شركة توتال اليمنية للغاز = 2 مليون طن سنوياً .
- وقد منحت الحكومة اليمنية حقوق الامتياز لبعض احتياطي الغاز الطبيعي في حقول قطاع (18) بمأرب لأغراض المشروع بـ 9. 15 ترليون قدم مكعب، وتم تخصيص واحد (1) تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي لتلبية احتياجات السوق المحلية .

### الآثار السلبية للمشروع:

من الآثار السلبية للمشروع هو التأثير على الكميات المنتجة من النفط في القطاع 18 وكان محمد الحاج - المدير التنفيذي لشركة صافر - قد وجه عدة رسائل إلى وزير النفط رشيد بارباع محذراً ولكن دون جدوى<sup>(55)</sup>.

يقول الحاج في إحدى الرسائل: "إن مستوى إنتاج النفط في القطاع 18 ستتأثر عند بدء تصدير الغاز المسال بمعدلات تؤثر على موارد البلد وتستنزفها حيث سيفقد القطاع 18 كميات كبيرة من النفط لانخفاض ضغط الممكن بسبب أن الغاز الذي يعاد حقنه في عملية إنتاج النفط سينخفض، ففي الحقل (أ) سيفقد من النفط الخام 49 مليون برميل حتى 2015م. أي ستخسر اليمن قرابة 4 مليار دولار". فكم مقدار الخسارة خلال 20 سنة، ونبه الحاج الوزارة إلى "فقدان كمية 20 مليون برميل من الغاز المنزلي في خط الأنابيب إلى بلحاف للحفاظ على القيمة الحرارية". "لأن القيمة الحرارية التي وضعتها الشركة تتطلب أن يحقن مليون برميل غاز منزلي يخلط مع الغاز الطبيعي كي يحافظ على الصفات الحرارية للغاز، وهذا بقيمة 2 مليار دولار، وبالتالي فإن قيمة الفاقد أكثر من 5 مليار دولار، في حين أن عائدات اليمن 6 مليار دولار.

<sup>53</sup> - تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية، حول أوضاع ومستجدات مشروع تطوير الغاز، 3 راج 4 سبق ذكره، ص 2، 3.

<sup>54</sup> - <http://www.yemen.gov.ye/portal/mom>

<sup>55</sup> - <http://www.yemeress.com/altagheer/25067>

ومن الآثار السلبية تأخر انجاز المشروع (56)، لم يعبر أي مسؤول يماني عن الآثار السلبية لتأخر الانجاز من شركة توتال وشركائها والمتمثل بالشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال كما عبر عنها وزير النفط والمعادن أمير سالم العبدروس أن اليمن يقوم بتحركات سياسية ودبلوماسية واسعة للضغط على الشركة كوجاز الكورية التي وقعت بأسعار السوق حالياً، وأن الشركة ردت رداً أولياً حول المطالبات برفع الأسعار أن اليمن لم تف بالتزاماتها من حيث عدد الشحنات السنوية، وهو الأمر الذي جعل الشركة تتساءل، "ماذا نخفض إذا كانت الشحنات لم تأت أساساً"، وأفصح الوزير أن اليمن لم تصدر عام 2009م، سوى شحنة واحدة، بينما كان المطلوب قرابة 15 شحنة، لكن عدد من الإشكالات تسببت في ذلك الأمر، موضحاً أن اليمن دفعت غرامات للشركة الكورية، برغم تخفيض تلك الغرامات. وأفاد أن من أبرز الأسباب تأخر إنجاز بعض المنشآت التابعة لمشروع الغاز، منها استكمال الوحدات الإنتاجية في منطقة صافر في محافظة مأرب، حيث يتم استخراج الغاز.

وقال إن المشروع كان يفترض أن يبدأ في 2008م، لكنه تأخر 6 أشهر عن مواعده، ثم تأخرت بقية التجهيزات، ولا يزال أمر استكمالها جارياً. وأكد أن الحكومة اليمنية ستواصل الضغط على الشركة الكورية لرفع أسعار شراء الغاز، حيث وصلت القيمة الحالية في أسواق الغاز إلى ما يقارب 3 أضعاف السعر المتفق عليه بين كوجاز والحكومة اليمنية، مورداً أن الاتفاقية تنص على أن الحكومة اليمنية يحق لها تغيير السعر وفقاً للسوق كل خمس سنوات.

وأقر الوزير بأن الحكومة حالياً ليست مستفيدة من الغاز، وسيستمر الأمر خلال السنوات الأولى، نظراً إلى المديونية التي تحملتها لإنجاز المشروع من مد الأنابيب إلى إنشاء ميناء بلحاف إلى عملية الاستخراج. وأن الديون على هذا المشروع بلغت 4 مليارات و800 مليون دولار، تتقاسم الأطراف المستفيدة هذا العبء، مؤكداً أن أقساط هذه الديون سيستمر تسليمها حتى بعد 15 عاماً.

وقد تعرض الأنبوب الناقل للغاز في أكتوبر 2011م، ولكن الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال أصدرت بياناً في بداية يناير 2012م، قالت فيه إنها أوفت بكل التزاماتها المتعلقة بتوريد الغاز المسال العام الماضي على الرغم من تفجير الأنبوب وتعترض بيع أكبر كمية تستطيع بيعها من الغاز إلى آسيا هذا العام، وذهبت نسبة 60 بالمائة من الصادرات إلى آسيا وبيع ربعها للأمريكتين و15 بالمائة إلى أوروبا وزادت الإيرادات بنسبة 40 بالمائة بسبب توجيه الشحنات لعملاء يدفعون سعراً أعلى وقال فرانسوا رافين مدير عام الشركة في البيان أن الاعتماد على الشركة كمورد ملتزم يدعم سمعتها الدولية وسمعة اليمن، وتابع أن الشركة تعترض الاعتماد على مصداقيتها هذه لتعظيم إيرادات البيع بشفافية كاملة في عام 2012م، وفي السنوات التالية<sup>(57)</sup>.

وكانت الإيرادات المسلمة للحكومة من الغاز المسال في الأعوام 2009-2011م ضئيلة جداً حيث بلغت ما يقارب المائة واثنين مليون دولار عام 2010، والمائتين مليون دولار 2011م، وشفافية الإنتاج والتصدير معدومة فمصلحة الجمارك كما تقول تقارير مجلس النواب ومن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تمنع من مراقبة موانئ التصدير، وقد انتهى العام 2012م وإيرادات المسلمة للحكومة لم تزداد بل وتراجعت فالحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة تظهر ما تسلمته وزارة المالية عام 2011م بلغ 38,474,860,941 ريال، وتراجعت عام 2012م إلى 34,142,073,800 ريال، إي أن تعظيم الإيرادات التي قصدها مدير الشركة هي لتوتال وشركاءها.

## التضليل الحكومي:

يقول النائب صخر الوجيه عندما تناقشنا مع الوزارة تم التضليل وقالت بأنها أفضل عقود في المنطقة وأنها أفضل من قطر ومن عمان، وحينها كانت قطر كانت تبيع لكوريا قيمة المليون وحدة بـ 12.10 دولار في يناير 2010، وفي فبراير بـ 11.4 دولار، وفي مارس بـ 11.38، أما عمان فتبيع بـ 11.94 - 12-14-12.74، واندونيسيا بـ 9.58-9.13

إن تصرف اليمن مع الغاز الطبيعي كان غير رشيد فالاحتياجات المؤكدة ضئيلة، وهناك اتجاه لتوليد الكهرباء بواسطة الغاز وقد نفذت الكهرباء والمحطة الأولى في مأرب بطاقة قدرها 400 ميغاوات، وحددت وزارة الكهرباء حاجتها إلى ٢.٥ ترليون قدم مكعب غاز لتوليد ٣٠٠٠ ميغا، والأسعار متدنية وأصابع الاتهام توجه نحو قوى الفساد داخل الحكومة وخارجها باعتبارهم المستفيدين الحقيقيين من وراء الصفقة من البداية، وهناك تضارب مصالح فتوتال هي الحاصل على أكبر مساهمة في الشركة اليمنية للغاز المسال، وهي التي تدير المشروع عبر المدير العام فرانسو رافن، وهي التي تحصل سنوياً على 2 مليون طن سنوياً من الغاز في ظل ضعف الشفافية وضعف فعالية الإشراف الحكومي على التصدير في بلحاف وعدم تمكين الجمارك من القيام بمهامها القانونية بمراقبة التصدير.

### الغضب الشعبي:

واجهت - ولا زالت - اتفاقية بيع الغاز اليمني تواجه بغضب شعبي واسع خاصة ومع تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية، حول أوضاع ومستجدات مشروع تطوير الغاز المشار إليه أعلاه، والذي كشف عورات شركة توتال وعجزها عن القيام بالمشروع وتأخر الانجاز، ثم المدفوعات الضئيلة التي تحصلت عليها اليمن في الأعوام 2009، 2010، 2011م.

وفي 2014/1/16م هددت الحكومة اليمنية الحالية بملاحقة المسؤولين في النظام السابق الذين تورطوا في عقد صفقات لبيع الغاز المسال بسعر بخس أدى إلى تكبيد الاقتصاد اليمني خسائر فادحة، وأشارت في بيان نشرته وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على لسان مصدر مسؤول في رئاسة الوزراء، إلى أن شكوك بقضية فساد متعلقة بصفقة النظام السابق ببيع سعر الغاز لتوتال الفرنسية «بدولار واحد»، وللشركة الكورية «كوجاز» بـ«ثلاثة دولارات وخمسة عشر سنتاً» للمليون وحدة حرارية، فيما كانت الأسعار السائدة آنذاك تتراوح بين إحدى عشر واثنى عشر دولاراً للمليون وحدة حرارية<sup>(58)</sup>.

وفي 2014/2/9م أصدرت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال بياناً أوضحت فيه تاريخ المشروع وعمليات التفاوض حول رفع الأسعار وأشارت إلى أنه من المرجح أن تصل إيرادات المشروع الإجمالية بالنسبة لليمن حوالي 60 مليار دولار خلال فترة العشرين سنة القادمة<sup>(59)</sup>.

وقد انتقدت وزارة النفط الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال، لإصدارها بياناً صحفياً الأحد الماضي، دون التنسيق مع الوزارة، وردت الوزارة على البيان المنسوب للشركة بأن "تعرف بأن عليها التزام في تكثيف العمل من أجل تحسين أسعار الغاز الطبيعي المسال اليمني مع بقية المشترين (شركة توتال الفرنسية وشركة جي دي أف سويس الفرنسية)، بنفس الآلية والجهود الذي تم من سابق ونتج عنه النجاح في تعديل أسعار الغاز مع شركة كوجاز الكورية الجنوبية"<sup>(60)</sup>.

وفي 2014/2/26م التقى رئيس الجمهورية عبد ربه منصور وفد شركة توتال برئاسة ممثل مجموعة توتال في الشرق الأوسط، ونوه إلى أن هناك حاجة لرفد الخزينة المالية من خلال رفع الإنتاج والأسعار، وبما يوازي الأسعار العالمية، ونقلت وكالة الأنباء الرسمية "سبأ" عن الرئيس قوله "إن هناك ضغوط شعبية من أجل نيل الاستحقاقات بصورة عادلة وموازية لما هو معمول به في هذا الجانب في الأسواق العالمية، وبذلك تجد الدولة والحكومة نفسها مضطرة إلى العمل من أجل تسوية الموضوع وتعديل عقود الأسعار وبما يلبي آمال وتطلعات الشباب والمجتمع ضمن أهداف التغيير السلمي والثورة الشبابية، مشدداً على ضرورة التعاون والتفاهم المشترك مع شركة توتال التي تعتبر شريكا استراتيجياً باعتبارها من أكبر المستثمرين في اليمن.

من جانبه أكد ممثل مجموعة توتال في الشرق الأوسط أن زيارته قد جاءت من أجل التفاوض حول هذا الموضوع، والعمل على حل أي إشكال عالق فيما يتعلق بالاتفاقيات، والاتجاه نحو تعديل الأسعار، وبصورة تضمن مصالح ومنافع الجانبين، وبما يصب في خدمة العلاقة الاستراتيجية والشراكة بين الطرفين<sup>(61)</sup>.

<http://almasdaronline.com/article/54063> - 58

[http://www.26sep.net/news\\_details.php?sid=100251](http://www.26sep.net/news_details.php?sid=100251) - 59

<http://www.newsyeemen.net/news4909.html> - 60

<http://yemen-press.com/news27857.html> - 61

وفي 17/5/2017م وافق مجلس الوزراء على اتفاقية تعديل أسعار الغاز مع شركة توتال الفرنسية فقد تم الاتفاق على رفع أسعار الغاز المباع لشركة توتال لمدة عام، والتي أخذت الكثير من الوقت والجهد للتفاوض، والتعديل يبدأ من يناير 2014م وينتهي في ديسمبر 2014م، وصرح الناطق باسم المجلس إلى أن عائدات الكميات المباعة لشركة توتال ارتفعت بعد تعديل الأسعار من 178 مليون دولار في العام 2013م إلى 337 مليون دولار بما يعادل 85%<sup>(62)</sup>.

إن عملية مراجعة الأسعار ترتب عليه الآتي:-

- تعديل السعر مع شركة كوجاز الكورية إلى ما يقارب 12 دولار، تنفيذاً لما ورد في الاتفاقية.
- تعديل السعر مع شركة توتال بما يعادل 85%، وهو تعديل ضئيل جداً إذ إن السعر السابق لتوتال لا يتجاوز 1.90 دولار أمريكي.

- بقاء بعض الأسعار كما هو عليه كما هو الحال مع شركة جي دي أف سويس الفرنسية. ويستمر المارتون الطويل والمرهق لتعديل الأسعار حيث التقى وزير النفط والمعادن حسين الرشيد الكاف في 18/7/2014م، بوفد شركة جي دي أف سويس الفرنسية برئاسة جين ماري نائب مدير الشركة للغاز لبدء المفاوضات حول تعديل أسعار الغاز المسال للوصول إلى أسعار عادلة وفقاً لاتفاقية تطوير الغاز وأسعار السوق العالمية، كما ورد في الخبر المنشور في موقع صحيفة الثورة اليمنية الحكومية<sup>(63)</sup>. وعندما كان وفد هذه الشركة في الوزارة التقيت بمسؤول كبير ذو علاقة انتقدت استمرار بيع الغاز بهذه فرد علي قائلاً كلما أردنا عمل شيء تمارس علينا ضغوط كبيرة وانتم كمنظمات مجتمع مدني لم تعملوا حاجة في هذا الموضوع.

وهناك الكثير من الدول التي لديها احتياطات غاز في المنطقة، وتختلف الإجراءات المتبعة في عمليات الإنتاج والبيع، ولكن سنعرض ما يخص دولتين هما مصر وإيران ويوضح الجدول التالي بعض البيانات الخاصة بهما.

جدول رقم (7) مقارنة في التصرف بالغاز بين مصر وإيران		
البيان	مصر	إيران
الاحتياطي	1% وعمره الإنتاجي 20 عاماً	1، 045 تريليون قدم مكعب يمثل 16% من الاحتياطي العالمي، ويقدر العمر الإنتاجي ب 250 عام.
الإنتاج	20% في المتوسط خلال السنوات الأخيرة، والمتوقع مواجهة فاتورة استيراد للطاقة لا تقل عن 90 مليار دولار سنوياً بحلول 2020م	170 مليار متر مكعب، قصر استخدامه وفقاً لاقتصاديات الغاز.
العقود	سرية	إعادة الشراء تقوم الشركة الأجنبية بتتمة الحقول وتسليم الكمية للشركة الإيرانية مقابل الحصول على نصيب من الغاز.
التصدير	(لإسرائيل) وبعض الدول	للعديد من الدول ومنها تركيا بكمية 1، 4 مليار قدم مكعب يومياً، على أن تدفع تركيا قيمة ما تعجز عن شرائه وفي مايو 2009م سددت مبلغ 704 مليون دولار لإيران مقابل ما عجزت عن استلامه خلال الربع الأخير من عام 2008م.
أسعار التصدير	السعر العالمي مع منح تخفيض في الأسعار	أقل من أربعة دولار.
أسعار الغاز المحلية	مدعوم بشكل كبير	مدعوم مع اتجاه مستمر برفع الدفع.

المصدر: حسين عبد الله، كيف يواجه النفط الإيراني العقوبات الغربية الأمريكية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (143) خريف 2010م، ص 64، 79 .

والواضح هنا الإدارة الرشيدة لإيران لغازها المسال الطبيعي ومحاولة الاستفادة منه في تغطية احتياجاتها من الطاقة وما يترتب عليه من الحفاظ على البيئة والاحتياط للزمن والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وفي الوقت الذي تم التعامل معه بشكل غير رشيد في كلا من مصر واليمن. إنها مدرسة الفساد الواحدة التي تخرجت منها السلطة في كلا البلدين في ظل عجز شعبي عن الدفع قدما بتغيير هذه الاتفاقيات الفاسدة.

3- اتفاقيات أخرى.

4- هناك العديد من الاتفاقيات مع العديد من الشركات الأخرى، والتي سوف نعرض منها آلية تقاسم عوائد النفط بين الحكومة والشركات المنتجة بحسب الحصص الواردة في العقود أو الاتفاقيات المبرمة بينهما، وذلك من خلال عينة تقارير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية في مجلس النواب اليمني بشأن اتفاقيات المشاركة في الإنتاج بين وزارة النفط والمعادن وعددا من الشركات النفطية والتي تظهر الآتي:-

1- إن هذه الاتفاقيات نمطية وبمسمى اتفاقية مشاركة في الإنتاج.

2- من شروط هذه الاتفاقيات الحق للدولة بأن تأخذ إتاوات.

جدول رقم (8) إتاوات الإنتاج	
نسبة الإتاوة المستحقة للدولة	شرائح الإنتاج (المعدل شهري لصافي الإنتاج اليومي) بالبرميل
3%	من أول برميل -25,000 برميل / ي
5%	من 25,001 -50,000 برميل / ي
6%	من 50,001 -75,000 برميل / ي
8%	من 75,001 -100,000 برميل / ي
10%	ما زاد عن 100,000 برميل

المصدر: مجلس النواب، لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية، تقارير اللجنة بشأن دراستها لاتفاقيات المشاركة في الإنتاج بين وزارة النفط والمعادن وبعض الشركات، رقم (5) بتاريخ 2006/5/7م، رقم (34) بتاريخ 2008/2/16م.

3- إعطاء المؤسسة اليمنية للنفط والشركة اليمنية التابعة لها نسبة من حقوق ومصالح المقاول العاملة في كل قطاع كحصة محمولة وتختلف من قطاع لآخر وكانت أعلى نسبة 15% والأدنى 5% .

4- مدة هذه الاتفاقيات تنقسم إلى فترتين الأولى استكشافية وتنقسم إلى مرحلتين الأولى إجبارية تتراوح مدتها من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر، والثانية اختيارية مدتها ستة أشهر، ثم تتبعها مرحلة تنمية وإنتاج مدتها عشرون عاما مع إمكانية التمديد لخمس سنوات.

5- (نفط الكلفة) يسترد المقاول كافة التكاليف والنفقات والمصروفات الخاصة بجميع العمليات البترولية في حدود وخصما من (47.5%) كحد أعلى في كل ربع سنة من كل النفط الخام المنتج والمحتفظ به من منطقة الاتفاقية وغير المستخدم في العمليات البترولية وبعد خصم الإتاوة المدفوعة للدولة، وتسترد جميع التكاليف والنفقات والمصروفات من نفط الكلفة على النحو الآتي:-

- نفقات التشغيل: تسترد في نفس السنة الضريبية التي حملت ودفعت فيها هذه النفقات.
- مصاريف الاستكشاف: تسترد بواقع (50%) في السنة كحد أقصى.
- مصاريف التنمية: تسترد بمعدل (50%) في السنة كحد أقصى.

6- اقتسام الإنتاج بين الوزارة كممثلة للدولة والشركات ويظهر الجدول التالي الحصص التي تحصل عليها الدولة، وحصص الشركات.

جدول رقم (9) تقاسم حصص الإنتاج (المتوسط الشهري لصادفي الإنتاج اليومي )	
شرائح معدلات الإنتاج	حصصة الوزارة
من صفر - 12,500 برميل / ي	تراوحت بين 63% و 67% والباقي للمقاول
من 12,500 - 25,000 برميل / ي	تراوحت بين 64% و 70% والباقي للمقاول
من 25,001 - 50,000 برميل / ي	تراوحت بين 65% و 70% والباقي للمقاول
من 50,001 - 75,000 برميل / ي	تراوحت بين 70% و 75% والباقي للمقاول
من 75,001 - 100,000 برميل / ي	تراوحت بين 75% و 78% والباقي للمقاول
ما زاد عن 100,000 برميل / ي	تراوحت بين 82% و 85% والباقي للمقاول

المصدر: تقارير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن دراستها لاتفاقية المشاركة في الإنتاج بين وزارة النفط والثروات المعدنية وبعض الشركات النفطية، رقم (5) بتاريخ 2006/5/7م، رقم (34) بتاريخ 2008/2/16م.

7- الضرائب والمنح:

- يتحمل المقاول 3% من إجمالي مصاريفه الفعلية الخاصة بالاستكشاف وذلك مقابل ضريبة كسب عمل (كضريبة ثابتة) على العاملين الأجانب المشتغلين في عمليات الاستكشاف.
- يعفى موظفو المقاول والمشغل ومقاوليهم من الباطن الأجانب من جميع أنواع ضرائب الدخل في اليمن أثناء مرحلتي الاستكشاف.
- يخضع الموظفون الأجانب للمقاول والمشغل ومقاوليهم من الباطن الأجانب (للضرائب المطبقة على الدخل في الجمهورية اليمنية) خلال مرحلة التنمية والإنتاج.
- يدفع المقاول ضرائب الدخل.
- يدفع المقاول للوزارة أنواعا مختلفة من المنح والمكافآت بعضها بصورة سنوية طويلة فترة سريان الاتفاقية وأي تمديد لها ويوضح ذلك الجدول الآتي:-

جدول رقم (10) المنح التي تحصل عليها الحكومة اليمنية			
المنحة	المبلغ بالدولار الأمريكي	تاريخ الاستحقاق وفترة السريان	الغرض من المنحة
منحة التوقيع	تراوحت بين 250,000 و 2,077,000	تدفع لمرة واحدة فقط خلال (20) يوما من تاريخ النفاذ	
منحة التدريب	تراوحت بين 100,00 و 125,000	تدفع ابتداء من تاريخ النفاذ وطيلة فترة سريان الاتفاقية وأي تمديد لها	لتدريب موظفي الوزارة ووحداتها
منحة الدعم المؤسسي	100,00	تدفع ابتداء من تاريخ النفاذ وطيلة فترة سريان الاتفاقية وأي تمديد لها	لدعم الوزارة ووحداتها
منحة التنمية الاجتماعية	100,00	تدفع ابتداء من تاريخ النفاذ وطيلة فترة سريان الاتفاقية وأي تمديد لها	دعم التنمية الاجتماعية في المناطق المجاورة لمنطقة الاتفاقية

منحة البحوث والتطوير	100,00	تدفع ابتداء من تاريخ النفاذ وطيلة فترة سريان الاتفاقية وأي تمديد لها	لدعم البحوث وتطويرها في الوزارة
منحة تطوير بنك المعلومات	100,00	تدفع ابتداء من تاريخ النفاذ وطيلة فترة سريان الاتفاقية وأي تمديد لها	لدعم بنك المعلومات التابع لهيئة استكشاف وإنتاج النفط

المصدر: تقارير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن دراستها لاتفاقية المشاركة في الإنتاج بين وزارة النفط والثروات المعدنية وبعض الشركات النفطية، رقم (5) بتاريخ 2006/5/7م، رقم (34) بتاريخ 2008/2/16م.

جدول رقم (11) مكافآت الإنتاج التي يدفعها المقاول للوزارة (تدفع لمرة واحدة فقط)	
م	معدلات الإنتاج التي تدفع عندها المكافآت (بالمبلغ بالأمريكي)
1	عند الإعلان عن الاستكشاف التجاري للنفط تراوحت 500,000 و 2,250,000
2	ثبوت إجمالي متوسط الإنتاج عند معدل (25,000) برميل باليوم تراوحت بين 1,500,000 و 3,000,000
3	ثبوت إجمالي متوسط الإنتاج عند معدل (50,000) برميل باليوم تراوحت بين 1,500,000 و 3,000,000
4	ثبوت إجمالي متوسط الإنتاج عند معدل (75,000) برميل باليوم تراوحت بين 2,000,000 و 3,500,000
5	ثبوت إجمالي متوسط الإنتاج عند معدل (100,000) برميل باليوم تراوحت بين 2,000,000 و 6,250,000
6	ثبوت إجمالي متوسط الإنتاج عند معدل (150,000) برميل باليوم تراوحت بين 2,000,000 و 10,000,000
7	ثبوت إجمالي متوسط الإنتاج عند معدل (200,000) برميل باليوم في بعض الحالات 5,000,000

المصدر: تقارير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن دراستها لاتفاقية المشاركة في الإنتاج بين وزارة النفط والثروات المعدنية وبعض الشركات النفطية، رقم (5) بتاريخ 2006/5/7م، رقم (34) بتاريخ 2008/2/16م.

إن استعراض الاتفاقيات السابق ورودها والخاصة بالنفط والغاز يعطى صورة واضحة عن القطاع النفطي في اليمن الفساد الحكومي، والتواطؤ على تمريره من الجهات التشريعية، والآثار السلبية والتي جعلت من استفادة الشعب والاقتصاد والحكومة استفادة غير كاملة إذ أن حصة مهمة من العائدات بموجب هذه الاتفاقيات تنسرب إلى جيوب الفاسدين المحليين والأجانب دون وجه حق. وتعد الاتفاقية مع شركة هنت أول تجربة للفاسدين في القطاع 18، حيث كانت بيانات الإنتاج والتصدير تتصف بالسرية إلى الحد الذي جعل الشركة تخفي كل الوثائق عندما تأكد لها عدم التجديد، ذلك التجديد الذي روجت له قوى الفساد في مجلس الوزراء ووزارة النفط والمعادن.

واستطاعت شركة توتال أن تواصل مسيرة الفساد بالقطاع 18 النفطي عندما تمكنت من الاستحواذ على الغاز المسال الطبيعي بسعر بخس ولفترة طويلة مع تحميل اليمن التكاليف الكبيرة للمنشآت التي تم إقامتها من مناطق الإنتاج إلى مناطق التصدير، ولم تنال اليمن الحصة بسيطة واسم الشركة والبواخر، كل ذلك كان بفضل قوى الفساد في اليمن.

إن هذا الفساد الكبير في هذا القطاع الاقتصادي يخفي وراءه مصالح غير مشروعة استحوز عليها مسؤولون في اليمن ووكلاء هذه الشركات في اليمن، وقد تماهت معهم الشركات الأجنبية لما حققه ذلك من مكاسب كبيرة لها، إضافة إلى ما جناه المديرون فيها من مكاسب لأنفسهم، وفي هذا الصدد يقول تقرير منظمة الشفافية الدولية



لعام 2004م. إن اليمن ضمن 14 دولة نفطية متهمه باختفاء جانب كبير من عائداتها النفطية في جيوب مديري الشركات الغربية المنتجة والوسطاء والمسؤولين المحليين. ولقد كان أقوى تعبير عن الألم الذي لحق باليمن قول النائب علوي العطاس أمام البرلمان (إن بقاء النفط في باطن الأرض خيرا من خروجه بهذه الاتفاقيات).

وبالنسبة لبقية العقود فإن المطلوب تنفيذ توجيهات رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة، القاضية بنشر العقود الجديدة، وفي الوقت نفسه نشر العقود السابقة لأنه ليس هناك ما يمنع نشرها إلا إذا كانت تتضمن بنودا تضر بمصلحة اليمن وتهدر ثرواته، ويتم دراستها ومطابقتها مع ما يتم تنفيذه، وهو ما يتطلب حوكمة الشركات الإنتاجية والخدمية العاملة في قطاع النفط والغاز والمعادن، ومن ذلك نشر بيانات الإنتاج والتصدير وما يسلم للحكومة من مدفوعات للتأكد من تحقق المصلحة للحكومة. ومطلوب أيضا نشر آلية تعامل الشركات الإنتاجية مع شركات المقاولات من الباطن وكيفية إرساء العقود عليها، والعقود التي تم توقيعها مع هذه الشركات لمعرفة مدى الرشد في تحديد كلفة الإنتاج.

### اتفاقيات التعدين:

استطاعت هيئة المعادن أن تحقق انجازا كبيرا في مجال الشفافية حينما عملت قيادتها مع الحكومة ومجلس النواب على إصدار قانون للمناجم والمحاجر في العام 2010م، والذي ألغى القانون السابق، وكما أوضح الأخ رئيس هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية المهندس عامر الصبري، فإن القانون أصبح هو العقد إذ نص على كل التفاصيل الخاصة بالتراخيص (رخص الاستطلاع، والاستكشاف، والمحجر والتعدين، والتعدين الحرفي) والأحكام العامة للمشاركة، وإلغاء التراخيص، وسلطة الضبط والتفتيش، والأهم أنه حدد الرسوم والإتاوات بشكل واضح مما يجعل من الهيئة والمستثمر على علم واضح بما لهم وما عليهم وبالتالي تقل فرص الفساد والتكسب الشخصي، وعندما يأتي المستثمر ويتم الاتفاق معه فالقضية مجرد وريقات محدودة بمنحه الترخيص.

وهنا فعلا تأتي أهمية وجود قانون واضح وشفاف كقانون المناجم والمحاجر يحدد الالتزامات والواجبات لكل طرف ويقلل من مارتوانات المتفاوضات التي دمرت قطاع النفط في النفط، ويقضي على نقاط تماس الفساد، ويخفف من فرص التربح الشخصي غير المشروع، ولا تمكن البعض من الادعاء بأنه أنجز للبلد ما لم يأتي به غيره. ، ويعطى فرصة لكل الأطراف للجوء إلى القانون في حالة ظهور خلافات، وحتى لو وجدت سلبيات في القانون فإنه يمكن معالجتها من خلال الأجهزة المختصة. ولكن الخوف المشروع هنا ينبع دوما من قدرات الفاسدين على تجاوز القوانين والتحايل عليها وإيجاد الصيغ والوسائل التي تحقق مآربهم الدنيئة على حساب المجتمع ككل، وهو ما يتطلب المتابعة المستمرة والتحري لمدى الالتزام بتطبيق القوانين التطبيق السليم الخلاق.

### نماذج التراخيص الخاصة بالتعدين:

بحسب الوثائق المقدمة من الهيئة فإن النماذج هذه تبلغ خمسة هي ترخيص استطلاع وترخيص استكشاف وترخيص منجم وترخيص تعدين وترخيص تعدين حرفي، تنص على ملكية الدولة للموارد الطبيعية وتحدد بوضوح بأن يتمتع المرخص له بكافة الحقوق الواردة في القانون، كما تحدد الموقع والمساحة والالتزامات اللاحقة بشكل مختصر باعتبار أن القانون هو العقد.

## الفصل الخامس

### الشفافية في الصناعات الاستخراجية

#### توطئة:

تعد الشفافية كما قال احد الخبراء بمثابة أشعة الشمس التي تساعد على قتل الجراثيم، وقليل منها يكفي لتطهير الأرضية الممتلئة بجراثيم الفساد التي تعمل على قتل أمل الشعوب وخاصة في دول العالم الأقل نموا في الحياة الكريمة بالاستفادة من عائدات مواردها المختلفة وخاصة تلك المتأتية من الصناعات الاستخراجية. والصناعات الاستخراجية بما فيها النفط والغاز مطمع للفاستدين نظرا لحجم الثروات التي تجنى من ورائها، ولحاجة العالم المستمرة إليها دون انقطاع، وللكلفة الكبيرة المرتبطة بعمليات الاستكشاف والإنتاج والتصدير والتكرير المرتبطة بها.

إن ما يستدعي نشر الشفافية بقوة في هذا النشاط الاقتصادي هو حالات الغموض المرتبطة بها خاصة في الدول الأقل تقدما، والمعلومات التي تتسرب عن حجم الأموال المنهوبة منه والتي يتم غسلها أو تهريبها إلى خارج الدول المنتجة، وكذا حالات الإهدار للموارد.

#### أولا: مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية:

تقوم فكرة المبادرة على أهمية إلقاء الضوء على الموارد المتأتية من النفط والغاز والمعادن بغرض الفكك من حالة الغموض التي تسود في بعض دول العالم المنتجة لهذه الموارد والتي أدت أحيانا إلى تعميق الشرخ داخل المجتمع بسبب شعور غالبية أفراده بأن ثرواتهم تصب في جيوب القوى النافذة وقوى الفساد في الوقت الذي يكون فيه عليهم العيش في فقر مدقع بما أدى إلى ظهور وانتشار مصطلح لعنة الموارد.

#### الصناعات الاستخراجية:

هي فرع من فروع الصناعة، وتتمثل بالعمليات التقنية المرتبطة باستخراج المواد الأولية من سطح الأرض أو باطنها والتي تعد موارد طبيعية قابلة للنضوب وغير قابلة للتجدد أو التعويض مثل النفط والغاز والمعادن، أو التي تتطلب جهودا كبيرة ومكلفة لتعويض بعضها كالثروات البحرية والغابات.

وإضافة إلى النفط والغاز فإنه من الصناعات الاستخراجية الملح والاسمنت والجبس والفسفات وأحجار البناء والزينة والأخشاب والذهب والفضة والألمنيوم والحديد والنحاس والألماس والأسماك والثروات البحرية.

#### ماهية المبادرة (64):

مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية EITI هي تجمع دولي غير ربحي يهدف إلى كشف كل عائدات النفط والغاز والمعادن في البلدان التي تعتمد على الإيرادات من النفط والغاز والأنشطة التعدينية بحيث يعرف المواطن عائدات ونفقات تلك الثروات من أجل تقليل الفساد والتوزيع العادل للثروة على الجميع، كما تستفيد الحكومات من تطبيق مبادرة الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية في تحسين مصداقيتها الدولية والتأكيد على إن تلك الحكومة تحارب الفساد، وتعد معيارا عالميا يعزز الشفافية في التعامل مع عائدات الصناعات الاستخراجية في البلدان المنظمة لها.

وقد انطلقت الفكرة في شهر سبتمبر 2002م، حينما أعلن رئيس الوزراء البريطاني حينها توني بليز خلال القمة العالمية للنمو الاقتصادي في جوهانسبورغ عن هذا المشروع، وفي يونيو سنة 2003م، عقد المؤتمر الأول للمنظمة في لانكستر هاوس في لندن والذي تم الاتفاق فيه مبدئيا على بنود المبادرة ونظامها الداخلي، ويظهر تاريخ سير هذه المبادرة مدى الجدية في السير بها قدما بما يحقق مصالح الشعوب وتقليل النزاعات التي تنشأ عن عدم الشفافية والوضوح والاستغلال السيئ لهذه الموارد من قبل بعض الحكومات والأفراد.

وفي فبراير 2004م عقدت أول ورشة عمل لها في العاصمة الفرنسية باريس والتي وضعت آليات العمل للمبادرة، وجاء انتماء الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المبادرة في يونيو 2004م، خلال قمة الدول الصناعية

64 - قواعد مبادرة EITI بما في ذلك دليل المصادقة، الأمانة الدولية للمبادرة EITI 24 فبراير 2010م، معيار مبادرة EITI الأمانة الدولية للمبادرة EITI مايو 2013م.

الثمان ليعطيها زخماً قوياً نظراً لموقع هذه الدولة في خارطة الإنتاجية والصناعية ولتأثيرها السياسي والاقتصادي.

وفي مارس 2005م عقد المؤتمر الدولي الثاني في لندن وتمخض عنه إنشاء المجموعة الاستشارية الدولية والتي أنيط بها وضع أحكام الحاكمة الرشيدة في القطاع والتوجهات المستقبلية.

وفي يونيو 2006م قامت المجموعة الاستشارية الدولية بإقرار تشكيل مجلس أمناء المبادرة اتخاذاً أوسلو مقراً للمبادرة.

وفي أكتوبر 2006م عقد المؤتمر الثالث في مدينة أوسلو، حيث جرى تشكيل مجلس الأمناء للعامين 2006 - 2008م الذين يمثلون العشرين بلداً الذين انضموا إلى المبادرة بما فيها منظمات المجتمع المدني المهتمة بالأمر والشركات العاملة في الصناعات الاستخراجية الموافقة على المبادرة.

وفي سبتمبر 2007م، جرى في أوسلو تدشين أسبوع الشفافية في الصناعات الاستخراجية وقيام السكرتارية الدولية بالترحيب بانضمام 15 دولة جديدة للمبادرة.

وفي فبراير 2009م انعقد في الدوحة المؤتمر العام الرابع للمبادرة، وخلال المؤتمر تم إعلان أذربيجان كأول بلد في العالم يطبق مبدأ الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

وفي مارس 2011م انعقد في باريس المؤتمر الخامس للمبادرة، وخلال المؤتمر تم قبول اليمن كعضو ممثل (كامل العضوية)، لتكون أول دولة شرق أوسطية تنضم إلى هذه المبادرة العالمية.

### مبادئ المبادرة:

تم الاتفاق على مجموعة من المبادئ من قبل مجموعة من ممثلي الدول ومنظمات المجتمع المدني والشركات في مؤتمر لانتك استر هاوس في لندن 2003م، وذلك لزيادة الشفافية حول المدفوعات والإيرادات في قطاع الصناعات الاستخراجية، وتمثل هذه المبادئ حجر الزاوية وهي:

- 1- إننا نشترك في الاعتقاد بأن الاستخدام الرشيد لثروات الموارد الطبيعية ينبغي أن يكون محركاً هاماً للنمو الاقتصادي المستدام الذي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وفي الحد من الفقر، في حين إذا لم تتم إدارتها على ما يُرام، فقد يكون لذلك آثاره السلبية الاقتصادية والاجتماعية.
- 2- إننا نؤكد أن إدارة ثروات الموارد الطبيعية لصالح مواطني البلاد هو مجال عمل الحكومات ذات السيادة والذي ينبغي أن تمارسه لصالح التنمية الوطنية.
- 3- إننا ندرك أن الفوائد المترتبة على استخراج الموارد تأخذ شكل تدفقات للإيرادات على مدى سنوات عديدة، ويمكن أن تعتمد بشكل كبير على الأسعار.
- 4- إننا ندرك أن فهم الجمهور لإيرادات الحكومة ونفقاتها يمكن أن يساعد مع مرور الوقت على إثراء الحوار الوطني والتوصل إلى خيارات مناسبة وواقعية لتحقيق التنمية المستدامة.
- 5- إننا نؤكد على أهمية الشفافية من قِبَل الحكومات والشركات العاملة في الصناعات الاستخراجية وعلى الحاجة إلى تعزيز إدارة المال العام والمساءلة.
- 6- إننا ندرك أن تحقيق قدر أكبر من الشفافية يجب أن يتم في إطار احترام العقود والقوانين.
- 7- إننا ندرك أن الشفافية المالية يمكن أن تسهم في خلق بيئة مواتية جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي المباشر.
- 8- إننا نؤمن بمبدأ المساءلة للحكومة وممارسة ذلك المبدأ من قِبَل جميع المواطنين من أجل رعاية تدفقات الإيرادات والإنفاق العامة.
- 9- إننا ملتزمون بتشجيع مستويات عالية من الشفافية والمساءلة في الحياة العامة، والعمليات الحكومية، والأعمال التجارية.
- 10- إننا نعتقد بالحاجة إلى أسلوب متسق وعملي على وجه العموم للإفصاح عن المدفوعات والإيرادات يكون بسيطاً في إتباعه واستخدامه.
- 11- إننا نعتقد أن الإفصاح عن المدفوعات في بلد معين ينبغي أن يشمل جميع شركات الصناعات الاستخراجية العاملة في ذلك البلد.

12- عند البحث عن حلول نعتقد أن جميع أصحاب المصلحة لديهم إسهامات هامة وقيمة يمكنهم تقديمها، بما في ذلك الحكومات والوكالات التابعة لها، وشركات الصناعات الاستخراجية، وشركات الخدمات، والمنظمات متعددة الأطراف، والهيئات المالية، والمستثمرين، والمنظمات غير الحكومية.

### هدف المبادرة:

تهدف مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية EITI إلى تقوية إدارة عائدات الصناعات الاستخراجية، وخلق جو من الشفافية في نقل المعلومات بين أبناء المجتمع من أجل تقليل ظاهرة الفساد وتوزيع الثروات على أبناء الشعوب، وتتمثل فوائد المبادرة في الآتي:

- ضمان استخدام جزء أكبر من العائدات المتولدة عن موارد النفط والموارد المعدنية لفائدة مواطني الدولة.
- تقوية المراقبة والرقابة على الموازنة العامة للدولة، بحيث تكون تقارير المبادرة أدوات قوية كي يفهم المواطنون والمشرعون كمية الأموال التي تحصلها الحكومة وكيفية تحديد الدولة لمجال إنفاق الأموال.
- تعزيز وبناء الثقة في المؤسسات الحكومية لدى المواطنين.
- إيجاد نطاق أوسع لمكافحة الفساد والحكم الرشيد بحيث تستطيع برامج المبادرة أن تجعل من إخفاء الممارسات الفاسدة أمراً أكثر صعوبة عن طريق تحسين الشفافية في مجال تكون السرية أمراً معتاداً فيه.
- إيجاد منتدى آمن للحوار والتفاهم للوصول إلى حل بين الأطراف المشاركة في المبادرة.
- تمكين المواطنين من مساءلة حكومتهم ومن المشاركة في العملية السياسية.
- العمل على تقليل الخصومات والصراعات بين الحكومات والشركات والمواطنين والمجتمعات المحلية، حيث تميل بعض الشركات لأن تكون قوى هدامة للمجتمعات التي تعمل فيها.
- تحسين مناخ الاستثمار حيث يشعر المستثمرون الأجانب والمحليون بأن الحكومة ملتزمة بتقوية الشفافية والمساءلة، ويجعل من الدولة أكثر جاذبية للاستثمار وهو ما يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي في قطاعات أخرى، ويمكن أن يزيد الوصول إلى رأس مال أقل تكلفة على المدى الطويل مع تحسين تصنيفات المخاطر الخاصة بالدولة.

### متطلبات المبادرة:

- 1- الإشراف الفعال من قِبَل مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين.
- 2- نشر تقارير المبادرة في الوقت المحدد.
- 3- أن تتضمن تقارير المبادرة معلومات سياقية عن الصناعات الاستخراجية.
- 4- نشر تقارير شاملة للمبادرة تتضمن الإفصاح الكامل من قِبَل الحكومة عن إيراداتها من الصناعات الاستخراجية وكذلك الإفصاح الكامل من قِبَل شركات النفط والغاز والتعدين عن كافة مدفوعاتها الجوهرية إلى الحكومة.
- 5- عملية ضمان للمصادقية تطبق المعايير الدولية.
- 6- أن تكون تقارير المبادرة مفهومة، وتفعّل بنشاط، وفي متناول الجمهور، وتسهم في إذكاء الحوار العام.
- 7- أن تتخذ مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين الإجراءات اللازمة للعمل على استيعاب الدروس المستفادة ومراجعة نتائج وأثار تنفيذ المبادرة.

### المشاركون في مبادرة الشفافية:

تتطلب المبادرة المشاركة النشطة من قطاع واسع من أصحاب المصلحة وهم ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص الذين يشكلون مجلساً أو لجنة تقوم بتنفيذ المبادرة بما يؤدي إلى:

- الحد من التواطؤ الرسمي والتعتيم على حجم الإنتاج.
- الحد من العبث بتكاليف الإنتاج بما يؤدي لترشيد الكلفة.
- حماية الموارد المالية العامة للدولة وضمان وصولها للخزانة العامة.
- حصول المحليات على نصيب جيد من الموارد بما يمكن من تنميتها والمشاركة في الثروة.

## مشاركة المجتمع المدني في المبادرة:

تعهدت البلدان المنفذة للمبادرة والتي تقدمت بطلبات للترشح لها بالالتزام بمتطلبات المبادرة، بما في ذلك ضمان المشاركة الفعالة للمجتمع المدني، لذلك، يرى مجلس إدارة المبادرة أن من واجبه، وفي إطار دوره، ضمان استيفاء المتطلبات المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني.

## إشراك المجتمعات المحلية:

إن إشراك المجتمع المحلي المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني التي تنشط فيها عمليات إنتاج النفط والغاز والمعادن وغيرها من الصناعات الاستخراجية سيعمل على الحد من التواطؤ والتعتيم الرسمي سيمكن من التقليل من ممارسات الفساد، وفي الوقت نفسه تحويل جزء من الثروة لعمليات التنمية الضرورية وكذا حماية البيئة والحد من الأضرار المترتبة على الاستكشاف والإنتاج. وتعد التشريعات النافذة الوسيلة الأولى لتحديد الصلاحيات والاختصاصات التي تمكن من مشاركة المحليات الرسمية منها والشعبية للمشاركة في عمليات الشفافية ومراقبة سلامة أداء الأجهزة الحكومية والمنظمات الإنتاجية.

## دور المشرعين(65):

من المهم جدا في أي بلد يرغب في تنفيذ المبادرة أن يكون للبرلمانات دور متميز كونهم الجهة التشريعية والرقابية في كل مراحلها من الانضمام وحتى إصدار التقارير والرقابة والتقييم على تحصيل وإنفاق الموارد المتأتية من الصناعات الاستخراجية وتوقيع العقود وتوزيع العوائد.

## التوصيات الأساسية للمشرعين:

- ✓ انضم إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من أجل تحسين الخبرات والقيادة في شفافية الصناعات الاستخراجية والحكم الرشيد.
- ✓ تضع المبادرة إجراءات محددة للكثير من المشاركين -المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والصناعات الخاصة- من أجل بناء شراكات.
- ✓ يستطيع المشرعون بانضمامهم إلى المبادرة أن يكتسبوا خبرات في مسائل الصناعات الاستخراجية وبأن يصبحوا محط الأنظار كقادة ذوي مصداقية في مسألة مهمة للمواطنين.
- ✓ استغلال نظام اللجنة للمراقبة والرقابة على المبادرة في مجال الصناعات الاستخراجية.
- ✓ تصل برامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إلى الفاعلية القصوى عندما تخضع لإدارة ومراقبة جيدتين وعندما يتم نشر النتائج.
- ✓ من خلال عمل اللجنة المنظم والمنسق، يستطيع المشرعون تنشيط رقابتهم على السلطة.
- ✓ تمثل الجلسات العامة للجنة طريقة مفيدة كذلك في رفع الوعي العام بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ودمج اقتراحات العامة في الإجراءات.
- ✓ تنسيق الجهود مع منظمات المجتمع المدني الناشطة جدا في مسائل الصناعات الاستخراجية، والتي قد تكون لديهم روابط مع المنظمات الدولية التي توفر لهم الدعم المالي والمعلومات عن الصناعات الاستخراجية وعن المبادرة، حيث تستطيع هذه المنظمات:
- أن توفر للمشرعين معلومات مفيدة عن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وعن هذه الصناعات.
- أن تقوم بدور المناصرين المفيدتين لتشجيع الحكومة على تبني مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو تحسينها.
- توفير أفكار مستنيرة من أجل وضع سياسة لتقوية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو تكملتها.

- المساعدة في مساءلة الحكومة عن العائدات المفقودة أو التي تمت إدارتها بشكل سيء.
- ✓ دمج المبادرة في التواصل مع الناخبين، غالباً ما يهتم المواطنون بشكل عميق بما إذا كانت الموارد الطبيعية في دولتهم تفيدهم لكنهم يعلمون القليل عما تتلقاه الحكومة من الصناعات الاستخراجية أو كيفية إنفاقها للعائد، يستطيع المشرعون أن ينقلوا هذه المعلومات من خلال تواصلهم المعتاد مع الناخبين
- ✓ بناء علاقات مع المشاركين الآخرين في المبادرة الشفافية وتحسينها.
- ✓ يستطيع المشرعون أن يصبحوا مراقبين أكثر علماً وفعالية بإجراءات مبادرة الشفافية عن طريق العمل مع نظرائهم في دول مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وفي الشبكات الإقليمية والشبكات التشريعية الدولية ومع المانحين الدوليين.

### دول طبقت المبادرة:

يعد النرويج بلد نفطي أوروبي يعتمد سياسة التنمية المستدامة في إنفاق الموارد النفطية بحيث يستفيد منها مواطنوه في الوقت الحاضر والأجيال القادمة من هذه الثروة الناضبة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على البيئة، ويتم الاعتماد على سياسة تقوم على مبدأ أن الثروة النفطية التي يتم استخراجها ملك للمجتمع الحالي ولأبناء وأحفاد هذا المجتمع، ويتم تجنب واستثمار حصة الأجيال في صندوق سيادي يتم إخضاعه لسلطة البرلمان، ويتم الكشف عن كل المعلومات للرأي العام عبر سياسات شفافة موثوق بها، وهي من الدول التي أنظمت لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

وبحسب تقرير للبنك الدولي<sup>(66)</sup>، فقد تم إحراز تقدم في تنفيذ المبادرة في عدة بلدان حصلت 14 من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وأربع بلدان مؤهلة للاقتراض من البنك وبلد واحد من أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على وضع بلدان ملتزمة وهناك 12 بلد مؤهلة للاقتراض من المؤسسة وستة بلدان مؤهلة للاقتراض من البنك في طريقها لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى أن 12 من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة و16 من البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك في مراحل مختلفة من التشاور على توقيع المبادرة.

وقد أنظمت أخيراً الولايات المتحدة إلى المبادرة، وهو ما يعد تطوراً جيداً في هذا المجال إذ إنه سيدعم الشفافية في هذه الصناعة نظراً لحجم الإنتاج الكبير من الصناعات الاستخراجية فيه ولأن كثير من الشركات تحمل جنسية هذا البلد.

وساعدت تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في الكشف عن مخالفات مالية، ووفرت خريطة طريق لإصلاح حقيقي لقطاعات النفط والغاز والتعدين، التي عادة ما تكون الأكثر توليداً للعملة الأجنبية وإيرادات الدولة.

ومهد تنفيذ المبادرة الطريق أمام إصلاح أوسع نطاقاً، مثل إدارة المالية العامة أو الإصلاح المؤسسي المتمثل في تقوية المؤسسات الحكومية التي تنظم القطاع. كما تعد المشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المدني من المعايير والشروط اللازمة للنجاح في ضمان حوار ثلاثي حقيقي على الرغم من قيود القدرة التي قد تواجه هذه المنظمات.

ونفذ الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الخاص بالمجتمع المدني أنشطة وبرامج المساندة في البلدان الخمس المنفذة للمبادرة (كازاخستان، غواتيمالا، ترينيداد، توجو، إندونيسيا) والبلدان الست الملتزمة (النيجر، جمهورية قيرغيزيا، تنزانيا، موزمبيق، زامبيا، منغوليا) وفي مرحلة طلب الترشيح (جزر سولومون). وهناك مشروعات المقررة لسيراليون وليبيريا وألبانيا عام 2013-2014م.

وفيما يلي بعض الأمثلة على التقدم الذي تم إحرازه في العديد من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

<sup>66</sup> - <http://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/15/extractive-industries-transparency-initiative-results-profile>

- نيجيريا: وتعد واحدة البلدان القليلة التي سنتت تشريعا يدعم المبادرة في قانون صدر عام 2007م، يعطي المبادرة في نيجيريا تفويضا بتعزيز الشفافية عن طريق إجراءات مراقبة حسابات أكثر شمولا لقطاع النفط والغاز (يشمل مراقبة مالية ومراقبة الإنتاج والعمل). وكشفت مراجعة حسابات القطاع في الفترة من 1999م إلى 2008م، عن إيرادات يمكن استردادها بقيمة 8.9 مليار دولار، تمكنت الحكومة من استرداد بعضها، واستنادا إلى هذا الإنجاز، بدأت مجموعة أصحاب المصلحة في المبادرة في تنفيذ مراجعة قطاع المعادن في الفترة من 2007 - 2011م، ومراجعة تخصيص الموارد واستخدامها.
- ليبيريا: يعد تنفيذ المبادرة في هذه الدولة الأكثر شمولا بين البلدان المنفذة لها، بدأت ليبيريا تنفيذ المبادرة في 2006-2007م، وصدر أول تقرير في فبراير/شباط 2009م وكان يغطي الفترة من يونيو/حزيران 2007 - 2008م، ولم يشمل التقرير فقط القطاعات الثلاثة (التعدين، والغابات والزراعة)، بل شمل أيضا مراجعة حسابات "ما الذي يتعين دفعه" من قبل الشركات للحكومة بموجب التشريع الليبيري الخاص بالمبادرة، وتؤكد زيادة مناخ الشفافية بترقي ليبيريا بعد ذلك بعام على مؤشر تصور الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية من المرتبة 137 من بين 158 بلدا في عام 2005م، إلى المرتبة 97 من بين 180 بلدا في عام 2009م، ثم إلى المرتبة 75 في 2012م من بين 176 بلدا.
- منغوليا: تبنت المبادرة عام 2005م، ونشرت خمسة تقارير وتعمل حاليا على إعداد السادس، والذي يغطي مدفوعات 200 شركة بالمقارنة مع 25 شركة في عام 2006م، ومنذ ذلك الحين، تراجعت التباينات في الأرقام وتعمل كل من الشركات والحكومة على تحسين أدائها في جمع البيانات، ويرتبط أحدث تقريرين بمفهوم "ما بعد الالتزام" ويشملان بعض المعلومات عن التراخيص، وأداء منشآت التعدين، وتكاليف إعادة التأهيل الطبيعية، والتبرعات (بتفاصيلها وقيمتها النقدية والمناطق والأقاليم التي وقعت فيها). وتحسن كذلك ترتيب منغوليا على مؤشر تصور الفساد من المرتبة 120 في عام 2011م، إلى المرتبة 94 في عام 2012م.
- كازاخستان: أصدرت سبعة تقارير في الفترة 2005-2011م، تشمل جميع الإيرادات المادية والمدفوعات من 167 شركة، ووصل إجمالي الإيرادات المحصلة عام 2011م إلى 8.27 مليار دولار، ارتفاعا من 20 مليار دولار في 2010م، و12 مليار دولار في 2009م، وعلى الرغم من هذا التحسن العام تسعى منظمات المجتمع المدني في كازاخستان إلى تحسين تمثيلها داخل المجلس الوطني لأصحاب المصالح في المبادرة، وبمساندة الصندوق الاستئماني أقيمت ثمانية مؤتمرات في مدن مختلفة في كازاخستان في الفترة من 2008-2012م، وفي عام 2013م تم تدريب منظمات المجتمع المدني في مناطق الصناعات الاستخراجية والقيام بأنشطة اتصال لزيادة الوعي بشأن الشفافية في هذه الصناعات بين الجماهير بشكل عام.

وبحسب تقرير البنك الدولي هذا فإن التقدم الذي تم إحرازه في مجال الشفافية في الدول المنفذة للمبادرة ملحوظا، لذلك يتعين بذل جهود إضافية لتعزيز جانب المساءلة في هذه المعادلة، ورغم أن المبادرة بدأت بالصناعات الاستخراجية، يمكن استخدام الأدوات نفسها بالدرجة نفسها من النجاح في قطاعات أخرى بالتأكيد على مشاركة المواطنين، والدعم المؤسسي للهيئات الحكومية وتعزيز حكم القانون من أجل جذب الاستثمارات، ويرجع نجاح المبادرة في أي بلد إلى الالتزام السياسي للزعماء ومشاركتهم مع جميع أصحاب المصلحة في الإبقاء على السعي من أجل تحقيق الشفافية والمساءلة.

### العراق ومبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية:

يعد العراق البلد العربي الثاني بعد اليمن المنظم للمبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية، وقد تم له الآتي<sup>(67)</sup>:

- أبدت الحكومة العراقية رغبتها في الانضمام إلى مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في شباط 2008م من خلال رسالة وجهها نائب رئيس الوزراء إلى السكرتارية الدولية للمبادرة، وجاء هذا

الطلب بناء على وثيقة العهد الدولي التي وقعها رئيس الوزراء في شرم الشيخ عام 2007م، والتي تنص في أحد ملاحقها على إقامة نظام لإدارة موارد النفط يقوم على الشفافية والمحاسبة، وفي عام 2010م تم تشكيل ( مجلس أصحاب المصلحة في العراق).

- تم قبول العراق رسمياً في عضوية المبادرة الشفافية من خلال البيان الصادر عن الأمانة الدولية للمبادرة في أسلو بتاريخ 10 / 2 / 2010م، وجاء هذا القرار بإجماع أعضاء مجلس الإدارة المكون من عشرين عضواً يمثلون الدول دائمة العضوية والدول الداعمة ومنظمات المجتمع المدني الدولية والشركات الاستخراجية.

وبذلك يعد العراق الدولة الأكبر من بين أعضاء المبادرة من حيث امتلاكه للاحتياطي النفطي ومن حيث الإنتاج اليومي، كما يعتبر الدولة الأولى من بين دول الأوبك انضماماً للمبادرة. وقد أصدرت الأمانة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في العراق (IEITI) التقارير الآتية<sup>(68)</sup>:-

1- التقرير الأول بعنوان مطابقة التدفقات النقدية الناتجة عن الصناعات النفطية في العراق عام 2009م، ويشمل نطاقه على مبيعات تصدير النفط الخام كما وردت من شركة سومر العراقية والذي يشكل حوالي 65% من الميزانية الفيدرالية، و95% من عائدات النقد الأجنبي، ويتضمن التقرير كافة المبالغ المدفوعة والإيرادات المستلمة والتي بلغت 41,3 مليار دولار.

2- التقرير الثاني صدرت الطبعة الأولى منه في كانون الأول 2012م، وتتاول مطابقة الإيرادات المتحققة والمبالغ المدفوعة عن تصدير النفط الخام سنة 2010م (والبالغة 52,2 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى مكافئات التوقيع المدفوعة من قبل شركات تطوير حقول النفط الدولية العاملة في العراق بلغت قيمتها 1,65 مليار دولار منها خمسمائة مليون دولار على شكل قرض متعلق بعقد تطوير حقل الرميلة سدده لاحقاً في 26 / 8 / 2012م.

3- التقرير الثالث باللغة الانجليزية بعنوان ( Iraqi Extractive Transparency Initiative Report 2011 (IEITI))، وفي هذا التقرير تم الآتي<sup>(69)</sup>:-

- مطابقة كل من الإيرادات والمدفوعات المالية المفصح عنها من قبل كل من : وزارة النفط ، والشركات المشترية للنفط للشركات الاستخراجية الحكومية ،شركة تسويق النفط الخام.
- مطابقة البيانات المالية الخاصة بإجمالي الإيرادات المالية المتحصلة عن بيع النفط الخام لسنة 2011م بين ما أفصحت عنه شركة سومو، وما أفصح عنه البنك الفيدرالي الأميركي (FRBNY) الذي يدير ويضم حسابات صندوق تنمية العراق. (DFI).
- مطابقة كميات النفط المنتجة بين ما أفصحت عنه الشركات الحكومية ووزارة النفط الاتحادية.
- مطابقة إجمالي كميات النفط الخام والغاز الطبيعي المخصصين للاستهلاك الداخلي بين اغلب الجهات المختلفة المشاركة في التقرير .
- غطى التقرير أنواعاً جديدة من العوائد تضمنت الضرائب مبالغ تغطية الكلف، منح التواقيع، ضرائب الاسترجاع.
- أكد التقرير أن جميع الشركات العالمية المشترية للنفط الخام العراقي للسنة المالية المنتهية في 20 كانون الأول 2011م قد أفصحت عن بياناتها المالية بخصوص المدفوعات للحكومة.
- جميع الفروقات أو التباينات التي ظهرت في التقرير من قبل الجهات التي استجابت وأرسلت بياناتها والتي تجاوزت عتبة المادية النسبية قد تم تبريرها كما موضح في التقرير.
- أبدت جميع الجهات ذات العلاقة بعملية المطابقة تعاوناً كاملاً مع الشركة المطابقة في عملية تفسير أو تبرير التباينات أو الفروقات التي حصلت بحسب الشركة المطابقة.

<sup>68</sup> - <http://ieiti.org.iq>

<sup>69</sup> - أكرم صادق الخزاغي، التقرير الثالث لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في العراق دراسة تحليلية، 2014 / 1 / 25م.



## ومن الملاحظات على هذه التقارير (70):

- جميع التقارير السنوية للمبادرة في العراق صدرت خلال الأيام الأخيرة للمواعيد النهائية، والتي حددت سلفاً من قبل الأمانة الدولية للمبادرة، ومنها التقرير موضوع البحث الذي صدر قبل 52 ساعة من الموعد النهائي (غير القابل للتمديد) لإصدار التقرير .
- اقتصر تقرير عام 2011م على عملية المطابقة أو الموائمة (reconciliation) ولم يشمل على أية أعمال تدقيق (auditing) .
- أشار التقرير إلى إن حكومة إقليم كردستان لم تقدم البيانات المطلوبة إلى الشركة المطابقة لكنه لم يشر إلى قيامها ( أي حكومة الإقليم ) بتسليم البيانات المطلوبة إلى أية جهة أخرى ( كالحكومة الاتحادية على سبيل المثال ) فضلاً عن ذلك لم تقوم الشركة المطابقة ومجلس أصحاب المصلحة بإدراج حكومة الإقليم في قائمة الجهات التي يجب أن تقوم بالإفصاح.
- عدم قيام الشركة المطابقة بعرض بيانات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية فضلاً عن عدم القيام بمطابقة بيانات هاتين الجهتين مع بيانات شركة تسويق النفط (SOMO) أو صندوق تنمية العراق كون البنك الجهة التي تمتلك سلطة الإدارة والإشراف على الصندوق.
- لم تشر الشركة المطابقة إلى استلامها لنسخة من تقرير المدقق الخارجي (المستقل) لحسابات صندوق تنمية العراق للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31م.
- عدم قيام مجلس أصحاب المصلحة بإدراج أسماء الشركات الأردنية المشتري للنفط الخام المصدر عبر نقطة تحميل الصينية في قائمة الجهات المطلوب قيامها بالإفصاح، وكذلك أسماء الشركات العالمية المتعاقدة في إقليم كردستان بالإضافة إلى شركات الطرف الثالث الفاحص، والتي قدمت عدد منها بالفعل بياناتها إلى الشركة المطابقة.

## المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية:

قام هذا المجلس نتيجة لتوصيات مؤتمر المانحين في لندن عام 2006م، وللضغوط التي مارسها البنك الدولي وربط تقديم بعض المنح منه بالانضمام للمبادرة، وليس رغبة من الحكومة اليمنية في العمل بشفافية كما قد يتوهم البعض، ولكن لإقناع الدول المانحة بقدرتها على تحقيق الشفافية في أهم قطاع اقتصادي يمني خاصة بعد الحديث عن الفساد المستشري داخل هذا القطاع وعمليات النهب المنظم، وللحصول على منح وقروض. ويعد المجلس بموجب قرار إنشائه أداة مهمة للشفافية في هذا القطاع وبما يوفر بيانات شفافة عن تدفقات الإيرادات من الشركات العاملة في هذا القطاع إلى الجهات الحكومية المختلفة المركزية والمحلية.

وبموجب مبادرة الشفافية الدولية فإن التوقيع إيذان بالاشتراك من الدولة يتطلب من الدولة الموقعة القيام بالاتي(71):

- إصدار إعلان حكومي.
- البدء في العمل مع كل أصحاب المصلحة.
- تعيين قائد للتنفيذ.
- صياغة خطة العمل والموافقة عليها ونشرها.

وفي البداية صدر قرار مجلس الوزراء (111) لسنة 2007م، بالموافقة على انضمام اليمن إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

وتم تشكيل المجلس في البداية من ممثلي وزارة النفط والمعادن ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية وثلاثة ممثلين لمنظمات المجتمع المدني بالانتخاب، وثلاثة ممثلين للشركات النفطية.

ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم (319) لسنة 2010م، بالموافقة على تشكيل المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية، وهو ما يدل على ضعف اكتمال البنية التشريعية للقانون فقد مارس المجلس مهامه وتشكل قبل صدور هذا القرار وتأخر صدور قرار إنشائه حتى قامت ثورة الشباب في فبراير 2011م،

70 - المرجع السابق

71 - دليل المشرعين لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية: كيفية دعم وتعزيز شفافية الموارد، مرجع سبق ذكره، ص57

وتشكلت حكومة الوفاق الوطني وحينها بذلت منظمات المجتمع المدني الممثلة لتحالف الشفافية في الصناعات الاستخراجية في اليمن جهوداً كبيرة، منها المشاركة في صياغة مشروع قرار الإنشاء واللقاء ببعض الوزراء والمسؤولين واستخدام وسائل الضغط، والاستعانة بالمنظمات الدولية ومنها مجلس مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) في أوسلو وتحالف "انشر ما تدفع" العالمي (PWYP)، ونظراً لتفهم الجهات المسؤولة وخاصة مجلس الوزراء فقد تكللت هذه الجهود بإصدار قرار الإنشاء.

### القرار الجمهوري رقم (155) لسنة 2012م<sup>(72)</sup>:

والذي ينص على أن ينشأ بموجب هذا القرار مجلس يسمى (المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية)، يتمتع بذمة مالية مستقلة ويكون مقره العاصمة صنعاء ويخضع لإشراف رئيس مجلس الوزراء.

### أهداف المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية:

بموجب هذا القرار فإن المجلس يهدف إلى تنفيذ مبادرة الشفافية الدولية في الصناعات الاستخراجية في اليمن، وعلى وجه الخصوص:

- 1- تحقيق الاستخدام الرشيد لثروات البلاد من الموارد الطبيعية، وتحسين نظام وممارسة إدارة شؤون العائدات الناجمة عن الصناعات الاستخراجية.
- 2- تحسين بيئة الاستثمار عبر تعزيز الشفافية المالية، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في التعامل مع الشركات المستثمرة في قطاع الصناعات الاستخراجية بما يضمن الابتعاد عن الضبابية التي تقود إلى الممارسات الفاسدة، وبالتالي الإسهام في تهيئة مناخ أكثر ملائمة للمنافسة الحرة والمزيد من الاستثمارات.
- 3- تحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة مع الحكومة والشركات العاملة في الصناعات الاستخراجية بشأن إدارة وتحصيل العائدات من الموارد الطبيعية وكيفية إنفاقها.
- 4- الكشف عن مدفوعات جميع الشركات العاملة في الصناعات الاستخراجية بما فيها الشركات المملوكة للدولة، كل على حدة وبشكل تفصيلي.
- 5- تحقيق مبدأ الرقابة المشتركة من قبل الأطراف المكونة للمجلس.

### ومن أهم مهام المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية الآتي:-

- 1- وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ متطلبات ونهج الشفافية في أداء الشركات العاملة والجهات الحكومية ذات العلاقة بالصناعات الاستخراجية وفقاً لأهداف ومبادئ المبادرة.
- 2- العمل على إخضاع العوائد المالية في الصناعات الاستخراجية لعمليات (المراجعة/ التدقيق/ المطابقة) من جهات موثوقة ومستقلة وفق المعايير المعمول بها عالمياً ونشر آراء وتقارير تلك الجهات ونتائج (المراجعة/ التدقيق/ المطابقة) بما في ذلك التباينات والفروق أينما وجدت.
- 3- إعداد الشروط المرجعية وتحديد جهات مستقلة وموثوقة للقيام بعمليات (المراجعة / التدقيق / المطابقة) لحسابات المدفوعات (العينية والنقدية) من قبل الشركات والإيرادات (العينية والنقدية) المحصلة من قبل الحكومة وفق المعايير المعمول بها عالمياً وإنزال المناقصات الخاصة بها وفقاً للتشريعات النافذة.
- 4- إعداد الشروط المرجعية المتعلقة بعمليات المصادقة على تنفيذ المبادرة العالمية للشفافية بكافة معاييرها، واختيار الشركات الدولية المتخصصة لهذه المهمة عبر مناقصات دولية- من الشركات المحاسبية المزكاة والمعتمدة من الهيئة العالمية للمبادرة.
- 5- النشر المنتظم لكل ما تدفعه الشركات للحكومة من مبالغ مقابل ما تستخرجه من نפט وغاز وقلزات معدنية، ولجميع الإيرادات التي تتسلمها الحكومة من الشركات العاملة في الصناعات الاستخراجية وذلك لإطلاع الجمهور العام بطريقة شاملة ومفهومة ويسهل الوصول إليها.

72 - الجمهورية اليمنية، رئاسة الجمهورية، قرار جمهوري رقم: (155) لسنة 2012م. بشأن إنشاء وتنظيم المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية، في تاريخ 25 / أكتوبر / 2012م.

- 6- العمل على أن تكون تقارير الإفصاح للشركات دورية وواضحة ومنتظمة ويكون لكل شركة تقرير على حده وبشكل تفصيلي.
- 7- إعداد آلية عمل تكفل شفافية ومراقبة إدارة وإنفاق الحكومة للعائدات المتحصلة من الصناعات الاستخراجية.
- 8- رفع مستوى الوعي لدى مختلف فئات المجتمع حول أهمية المبادرة عبر الوسائل المناسبة التي يراها المجلس.

### إدارة المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية:

- نص القرار الجمهوري على أن يشكل المجلس من اثني عشر عضواً على النحو الآتي: -
- 1- ثلاثة أعضاء يمثلون الحكومة من ( وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، وزارة المالية، وزارة النفط والمعادن)، و يتم ترشيحهم وتسميتهم بمذكرات من وزراء تلك الجهات.
  - 2- ثلاثة أعضاء يمثلون الشركات، يتم اختيارهم من قبل الشركات العاملة في اليمن .
  - 3- ثلاثة أعضاء يمثلون منظمات المجتمع المدني ذات النشاط والخبرة في مجال عمل المجلس، يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب من قبل منظمات المجتمع المدني المشكلة لتحالف الشفافية في الصناعات الاستخراجية .
  - 4- ثلاثة أعضاء يمثلون الهيئات الرقابية الوطنية المستقلة ( مجلس النواب، الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة) يتم ترشيحهم وتسميتهم بمذكرات رسمية من رؤساء تلك الهيئات .

ومدة العضوية في المجلس سنتان ويجوز تجديد العضوية لأعضاء المجلس بذات الآلية التي تم بها تشكيل المجلس المشار إليها بالفقرة (أ) من هذه المادة ولمرة واحدة .

ويعقد المجلس اجتماعاته بصفة دورية مرة كل شهر وبشكل منتظم، ويجوز عقد اجتماعات استثنائية إذا اقتضت الحاجة، بدعوة من رئيس المجلس أو بطلب من نصف أعضاء المجلس.

وتقوم الأمانة العامة بإبلاغ أعضاء المجلس بموعد انعقاد الاجتماعات على أن ترفق بالدعوة نسخة من جدول الأعمال قبل أسبوع من ذلك الموعد كحد أدنى وذلك في الظروف العادية .

ويحدد النصاب اللازم لنفاد قرارات المجلس وانعقاد جلساته حسب الآلية الآتية:-

- 2 من ممثلي الحكومة.
- 2 من ممثلي منظمات المجتمع المدني.
- 2 من ممثلي الشركات.
- 2 من ممثلي الهيئات الرقابية الوطنية المستقلة .

أما في حال عدم توفر النصاب المحدد بالمادة السابقة لانعقاد جلسات المجلس ونفاذ قراراته وذلك لجلستين متتاليتين، فيتم عقد الجلسة الثالثة بمن حضر واتخاذ القرارات فيها بأغلبية الأعضاء الحاضرين بصرف النظر عن الجهات التي يمثلونها .

ويسعى المجلس إلى أداء كافة أعماله عبر التوافق من كافة الأعضاء، وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق جماعي حول أمر ما، فإنه يتم تأجيل اتخاذ القرار إلى الجلسة القادمة ليتم إتاحة الفرصة للوصول إلى اتفاق، وفي حال استمر الاختلاف فإن المجلس يقوم بالتصويت بحسب ما ورد في المادتين (8، 9) من هذا القرار.

### التقارير التي أصدرها المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية:

نظرا للخلافات التي سادت بين أعضاء المجلس والتعنت الحاصل من ممثلي الشركات حول نوعية التقارير التي يجب إصدارها ما إذا كانت تفصيلية أم إجمالية وقد استمر التفاوض طويلا وتم التوصل إلى اتفاقية الدوحة

بقطر بناء على مبادرة من مجلس مبادرة الشفافية الدولية (EITI)، ولكن الشركات ظلت متمسكة بموقفها حتى حصل التوافق عام 2009م، ووافق ممثلي المجتمع المدني على أن يكون تقرير المطابقة الأول إجمالي.

وقد قام المجلس اليمني خلال الفترة الماضية بإصدار العديد من تقارير الشفافية في الصناعات الاستخراجية وهي:

#### أولاً: التقرير الأول حول المطابقة للأعوام 2005 و 2006 و 2007م<sup>(73)</sup>:

وقد صدر بشكل إجمالي وتم إصداره في أكتوبر 2010م، وبموجبه حصلت اليمن في مؤتمر المبادرة الدولية بباريس على درجة ممتازة، وقد هدف التقرير إلى ضمان الشفافية والمصادقية في مدفوعات ومقبوضات الصناعات الاستخراجية، من خلال تحليل ومطابقة بيانات المدفوعات والمقبوضات التي أفصحت عنها الجهات المشاركة في هذه المبادرة للسنوات المالية 2005، 2006، 2007م، في قطاع الإنتاج النفطي، وتمت المطابقة على أساس المحاسبة النقدي مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية والعينية. ولم يتم إدراج شركات التعدين الاستخراجية والشركات المنتجة للغاز المسال ضمن نطاق عملية المطابقة فيما عدا الشركات المنتجة للغاز المصاحب والذي قد تم إعادة حقنه أو حرقه.

#### ثانياً: التقرير الثاني حول المطابقة للأعوام 2008 و 2009 و 2010م:

كان يفترض بالمجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية أن يقوم بإصدار تقرير الثاني للمطابقة، التزاماً منه بالسير المنظم في عملية الشفافية والإفصاح عن موارد الصناعات الاستخراجية، وذلك بحلول نهاية ديسمبر 2012م، ولكن ذلك لم يتم مما جعل من مجلس مبادرة الشفافية الدولية (EITI) يسارع إلى تعليق عضوية اليمن.

وقد اتهم تحالف الشفافية في الصناعات الاستخراجية<sup>(74)</sup> المجلس بالتقصير في تحمل مسؤوليته كما ينبغي في متابعة الحكومة لصرف المبلغ المخصص لإعداد التقرير الثاني، وأن المجلس اليمني للشفافية انشغل بالبحث عن تمويل لإعداد التقرير من شركة نفطية ممثلة في مجلس الشفافية اليمني بدلاً من متابعته الحكومة المعنية أصلاً بهذا التمويل كاستحقاق لانضمام اليمن للمبادرة الدولية، وأكد التحالف أن البحث عن تمويل من شركة نفطية يتعارض كلياً مع الشفافية التي تهدف إليها المبادرة، كون المبادرة تسعى إلى كشف ما تدفعه الشركات العاملة في الصناعات الاستخراجية للحكومة من عائدات الصناعات الاستخراجية ومدى مساهمة تلك العائدات في دفع عملية التنمية في البلد.

كما انتقد التحالف الحكومة بشدة بشأن موقفها السلبي من تمويل إعداد التقرير أكد أن المسؤولية الأولى تقع على عاتق المجلس المعني بمتابعة الموضوع. ودعا مجلس الشفافية اليمني إلى استثمار فترة السماح الممنوحة لليمن من إدارة المبادرة الدولية لإنجاز التقرير الثاني حتى نهاية يونيو قبل أن تشطب اليمن نهائياً من المبادرة حيث سيؤدي إخراج اليمن من عضوية المبادرة إلى إعطاء مؤشر سلبي عن مدى التزام اليمن بالشفافية والحكم الرشيد.

وقد صدر التقرير بعد ذلك في يونيو 2013م وتم رفع التعليق بشرط إنجاز التقرير الثالث مع نهاية عام 2013م، ولم يحدد التقرير إنتاج النفط بشكل دقيق بل أشار إلى أنه بلغ متوسط إنتاج النفط في اليمن خلال الأعوام ما يتراوح بين 275 إلى 300 ألف برميل يومياً، وأن التدفقات التي تسلمتها الحكومة اليمنية من قطاع النفط الاستخراجي هي كالآتي<sup>(75)</sup>:

- التدفقات العينية المتعلقة بصناعات الحكومة من النفط الخام.
- التدفقات العينية المتعلقة بالنفط الخام المحول عينا من الشركات إلى مصفاتي الحكومة اليمنية.
- التدفقات المالية المدفوعة من الشركات مباشرة إلى الحكومة اليمنية.

<sup>73</sup> - التقرير الأول حول المطابقة الخاصة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن للأعوام، 2005، 2006، 2007، ص 4، 16، 17. (<http://tceiw.org>).

<sup>74</sup> <http://tceiw.org>

<sup>75</sup> - مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، التقرير الثاني حول المطابقة الخاصة للأعوام، 2008، 2009، 2010، ص 7، 10، 12.

- التدفقات الخاصة بحصة الحكومة اليمنية من الغاز الطبيعي المسال.
- التدفقات المالية المدفوعة من الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال.
- كما أفصحت بعض الشركات عن مدفوعات غير مدرجة ضمن نطاق عملية المطابقة التي حددها المجلس اليمني للشفافية.
- ولم يدرج في هذا التقرير أنشطة التعدين كونها لا زالت في مراحل الاستكشاف.

وحدد المجلس الفروق الجوهرية في التقرير الأول بما لا يتجاوز نسبة 5%، وفي التقرير الثاني بما لا يتجاوز 3%، ويشير التقرير لحدوث بعض الأخطاء وأسبابها ترجع إلى (76):

- 1- أخطاء في تصنيف بعض التدفقات النقدية في نماذج الإفصاح من قبل بعض جهات الإفصاح.
- 2- استخدام أساس الاستحقاق في استكمال نماذج الإفصاح بدلا من الأساس النقدي.
- 3- الاستجابة المتأخرة لتوفير المزيد من المعلومات والوثائق والمستندات المؤيدة من بعض جهات الإفصاح وفي ظل الفترة الضيقة لعملية المطابقة.

#### التقرير كما تشير إليه الشركة التي قامت بالعمل لم يتضمن:

- القيام بعمليات تدقيق أو مراجعة وفقا لمعايير التدقيق الدولية أو المعايير الدولية لمهام المراجعة المستقلة
  - الإفصاح عن القيمة النقدية من قبل مشغلي موانئ التصدير للنفط الخام واقتصر على الكميات
  - لم تتضمن تفاصيل الإفصاح المقدمة من البنك المركزي تفاصيل الكميات وقيمتها بالشكل المطلوب لغرض المطابقة مما تعذر تقييم الاختلافات
- وتضمنت نماذج الإفصاح اختلافات لأسباب منها أخطاء في تصنيف بعض التدفقات النقدية واستخدام أساس الاستحقاق بدلا من الأساس النقدي المعتمد والاستجابة المتأخرة لتوفير المزيد من المعلومات والوثائق والمستندات المؤيدة والفترة الضيقة لعملية المطابقة.

#### ثالثا: التقرير الثالث حول المطابقة للعام 2011م:

حدد المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية في الشروط المرجعية التي وضعها للشركات المحاسبية الراغبة في الدخول في مناقصات إعداد التقرير الثالث، والمتعلقة بالفترة الزمنية وأصحاب المصلحة وأنواع التدفقات (77).

وحدد البرنامج الزمني لإعداد التقرير ابتداء من 7 أكتوبر 2013م على أن ينتهي العمل في 2014م، ولكن ملاحق التقرير تشير إلى إن تنفيذ العقد سيبدأ من 2013/12/1م لينتهي العمل في فبراير 2014م.

وبرر المجلس أسباب عدم إنزال مناقصة عالمية لإعداد التقرير بالآتي:-

بالنظر إلى الفترة القصيرة التي يتوجب على المجلس اليمني لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية إصدار تقرير اليمن الثالث للمبادرة فيها؛ وأن عملية المناقصة تتطلب عادة فترة أطول لا تتوافر كون اليمن مطلوب منها إعداد ونشر التقرير الثالث قبل 11 ديسمبر 2012م، ووافق المجلس اليمني في الصناعات الاستخراجية على إجراءات التعاقد مع مصدر واحد كإجراءات استثنائية باعتبار الظروف المشار إليها. ومع ذلك لم يتم إنجاز التقرير في الموعد المحدد مما دفع بمجلس مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) إلى تعليق عضوية اليمن في المبادرة.

وتضمن الشروط المرجعية للتقرير آلية إفصاح شركات التعدين الاستخراجية التي سوف تشارك في التقرير بحيث يتضمن قائمة بكافة شركات التعيين المرخصة العاملة في اليمن مرفقة بشركات المحاجر متضمنة شركات الأسمت والمواقع العاملة في اليمن. وحددت الشروط المرجعية استمارات التقرير (مسودة/التدفقات الواجب ضمها العينية والمالية من قطاع النفط والغاز، ومن قطاع المعادن، وبأنه يتوجب على كافة الشركات الإفصاح

76 - المرجع السابق، ص11.

77 - الجمهورية اليمنية، الأمانة العامة لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، الشروط المرجعية لشركات المحاسبة لتقرير اليمن الثالث لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، للفترة يناير 2011 إلى ديسمبر 2011، مبادرة الشفافية في مجال الصناعات، (YEITI) الاستخراجية في اليمن، التقرير الثالث حول المطابقة، ملاحق التقرير 2014/4/11م.

عن المبالغ المدفوعة للحكومة: إلا أن الحكومة غير ملزمة بالإفصاح عن المقبوضات التي تدرج ضمن الفئات الثلاث الأخيرة وبالتالي لا تتم مطابقتها.

فيما يخص الأهمية النسبية للاختلافات الناتجة من عملية المطابقة، فقد رأى المجلس اليمني للشفافية أنه إذا كان إجمالي التدفقات التي أفصحت عنها الحكومة اليمنية تختلف سواء أكثر أو أقل بنسبة تزيد عن 3٪ من إجمالي التدفقات التي أفصحت عنها الشركات، لأي فئة من فئات التدفقات، فسوف تكون هذه الاختلافات جوهرية وذات أهمية نسبية.

وقد ظهرت العديد من الاختلافات بين ما أفصحت عنه الجهات الحكومية وما أفصحت عنه الشركات العاملة في مجال النفط والغاز وقد بررت الشركة المحاسبية ظهور هذه الاختلافات بالآتي<sup>(78)</sup>:

- نشأت الاختلافات الظاهرة في منح الدعم المؤسسي بسبب عدم إفصاح بعض شركات الاستكشاف عن المنح المدفوعة، وأفصحت الحكومة عن مبالغ مستلمة من تلك الشركات.
- لم يتم تقديم البيانات من بعض الجهات بالطريقة التي تتطابق مع النماذج التي اعتمدها المجلس اليمني للشفافية وكانت غير مكتملة ( وزارة المالية – مصلحة الضرائب؛ البنك المركزي اليمني).
- تفيد الإجراءات التي قمنا بها لإنجاز هذه المهمة، على النحو المبين في هذا التقرير أن نماذج الإفصاح المقدمة لنا مبدئياً تحتوي على العديد من الاختلافات التي يعود سببها إلى استخدام بعض الدوائر الحكومية أساس الاستحقاق في استكمال نماذج الإفصاح بدلاً من الأساس النقدي وهي ( وزارة المالية – مصلحة الضرائب؛ شركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج؛ وزارة النفط والمعادن – إدارة الحسابات النفطية؛ شركة جالو يمن. )
- هناك أخطاء في تصنيف بعض التدفقات النقدية في نماذج الإفصاح من قبل (وزارة النفط والمعادن – إدارة الحسابات النفطية؛ شركة كنديان نكسن بتروليوم يمن؛ شركة كالفالي).
- تضمنت بعض العائدات المفصحة عنها على بيانات ومستندات مؤيدة غير كافية وفي بعض الأحيان كان من الصعب الحصول على هذه المستندات من كل من) الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية؛ وزارة النفط والمعادن - إدارة الحسابات النفطية؛ مصلحة الضرائب اليمنية؛ شركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج. ) وفيما يخص شركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج، فقد أدى تطبيق نظام ساب (SAP) إلى عدم الدقة في الإفصاح عن البيانات في بعض المجالات في نماذج الإفصاح، على الرغم من أن هذا الأمر تم حله مع شركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج.
- كان هناك تأخير في تسليم نماذج الإفصاح من قبل بعض جهات الإفصاح، وعلى وجه الخصوص وزارة المالية – مصلحة الضرائب ونماذج الإفصاح من وزارة النفط والمعادن فيما يتعلق بشركات الاستكشاف.

وبالنسبة لأنشطة التعدين في اليمن، فقد قامت الشركة المحاسبية بعملية تحديد النطاق على هذا القطاع . ولكن المجلس اليمني للشفافية قرر أن الأنشطة المتعلقة بقطاع التعدين لا يعتبر ذا أهمية ولم يتم إدراجها ضمن نطاق عملية المطابقة لعام 2011م، ويشير التقرير إلى إن إنتاج النفط في اليمن بلغ هذا العام 22. مليون برميل يوميا من اثني عشر قطاع منتج.

وقد أورد التقرير مجموعة من الملاحظات الهامة هي:

- هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية بناء على القانون مسؤولة على الاحتفاظ بسجل مساحي لكل المشغلين المرخص لهم لقطاع التعدين، ومع ذلك، قالت الهيئة أنه لا تملك السجل مساحي متكامل، نوصي بأن يقوم المجلس اليمني للشفافية بدراسة كيفية تصحيح هذا الوضع مع هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية.
- وردت تفاصيل حول الحسابات المدققة المستلمة والخاصة بالجهات الحكومية في الجزء 5. 6، بينما يحتوي الملحق (ح) على نسخة من نص رأي التدقيق المقدم من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حول البيانات التي قدمتها الجهات الحكومية. كما تحتوي تقارير التدقيق عدد من التحفظات التي تغطي مختلف المسائل وتقترح أن يكون هناك متسع لعملية التحسين في حسابات الحكومة. ولذلك نوصي بأن

78 - مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، التقرير الثالث حول المطابقة، التقرير النهائي، 2014/4/11م.

يقوم المجلس بمراجعة هذه المعلومات بعناية ودراسة متطلبات معيار مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، والتواصل أكثر مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لتحسين حالة الالتزام بمتطلبات معيار مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

- تم إدراج تسويق الغاز من خلال الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال لأول مرة في تقرير المطابقة لعام ٢٠١٠م، عند دخول المصنع مرحلة الإنتاج، ولم تتوفر بعض الاتفاقيات التي تنظم النشاط حتى اختتام عملية المطابقة، ومن أجل ضمان أن نطاق عملية المطابقة محدد وواضح كما ينبغي، سيكون من المفيد للمجلس اليمني للشفافية إعادة النظر في هذا القطاع، ربما من خلال عملية تحديد النطاق قبل البدء في عملية المطابقة القادمة، لضمان اكتمال قائمة المدفوعات وفهم الترتيبات الخاصة بقياس الغاز المورد والمنتج الذي تم بيعه منه وأخذها بعين الاعتبار بحسب الاقتضاء .

### تقييم التقرير الثالث للشفافية في الصناعات الاستخراجية:

سيتم تقييم هذا التقييم من خلال الميزات التي تضمنها، ومدى مطابقته لمتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

#### أولاً: مميزات التقرير :

يمتاز هذا التقرير الخاص بمطابقة المدفوعات للعام 2011م بين الجهات الحكومية والشركات العاملة في مجال أرقام النفط والغاز بالمميزات الآتية:-

- 1- أنه تفصيلي بحيث ظهرت مدفوعات كل شركة على حدة.
- 2- أن مدفوعات الشركات تفصيلية.
- 3- تضمن مدفوعات من الشركات لم تتطرق إليها التقارير السابقة.
- 4- قدم معلومات عن التبعدين في اليمن يمكن أن تمثل أرضية للتقارير القادمة.

#### ثانياً: مدى مطابقته لمتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية:

يتطلب تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية القيام بالعديد من المهام التي تنص عليها متطلبات المبادرة وهل هي كافية أو غير كافية، وبالتطبيق على التقرير الثالث للشفافية في الصناعات الاستخراجية لليمن يتضح الآتي: -

- 1- الالتزام الحكومي بتنفيذ المبادرة.

المعيار	منفذ / غير منفذ	كاف / غير كاف
تصدر الحكومة مرسوم عن نيتها لتنفيذ المبادرة.	منفذ بقرار مجلس الوزراء عام 2007م، وبالقرار الجمهوري رقم (155) لسنة 2012م بشأن إنشاء وتنظيم المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية .	كاف.
تعين الحكومة شخصية رفيعة المستوى لقيادة المبادرة.	منفذ/ يخضع بموجب القرار لإشراف رئيس مجلس الوزراء.	كاف.

تلتزم الحكومة بالعمل مع المجتمع المدني والشركات، وتنشئ مجموعة أصحاب المصالح المشتركة للإشراف على تنفيذ المبادرة.	منفذ / تم إنشاء المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية ويتكون من: - ثلاثة ممثلين للحكومة. - ثلاثة ممثلين للمجتمع المدني. - ثلاثة ممثلين للشركات. - ثلاثة ممثلين لمجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.	كاف، وآلية التصويت جيدة.
--	---	--------------------------

2- جدية وتفاعل المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية باعتباره يمثل مجموعة أصحاب المصالح المشتركة.

المعيار	منفذ / غير منفذ	كاف / غير كاف
يتطلب من مجموعة أصحاب المصالح المشتركة العمل وفق خطة تحدد فيها الكلفة وتتوافق مع المواعيد النهائية للإفصاح والمصادقة المحددة من قبل الهيئة العالمية للمبادرة.	غير منفذ/ للأسباب الآتية:- - يعمل المجلس دون خطط واضحة. - التغيب المستمر للأعضاء وعدم اكتمال النصاب القانوني. - عدم انجاز التقارير في مواعيدها مما أدى لتعليق عضوية اليمن لمرتين. - لا توجد ميزانية مالية كافية. - اخذ المجلس قرضا من شركة توتال، وهو ما يعني تعارض للمصالح.	كاف / غير كاف
الاتفاق على نماذج قياسية للإبلاغ.	منفذ.	كاف.
هل مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين راضية عن اختيار الشركة التي ستقوم بمطابقة الأرقام؟	منفذ.	غير كاف نفس الشركة أنجزت التقارير الثلاثة والثالث بالذات وقع معها الاتفاق بحجة ضيق الوقت والسبب الحقيقي تباطؤ المجلس في انجاز التقرير في وقته المطلوب.

3- إعداد التقرير ومدته الزمنية:

المعيار	منفذ / غير منفذ	كاف / غير كاف
تقرير الشفافية يجب أن لا يكون مغطيا لمدة زمنية أقدم من السنة الثانية لآخر سنة محاسبية مكتملة.	غير منفذ كان المفروض انجاز هذا التقرير نهاية عام	كاف / غير كاف



	2013م كحد أقصى.	
غير كاف كان المفروض انجاز تقرير عام 2014م في هذا العام.	منفذ.	يتطلب من MSG الاتفاق على الفترة المحاسبية المغطاة في تقرير الشفافية.

#### 4- جودة التقرير :

المعيار	منفذ / غير منفذ	كاف / غير كاف
تجميع معلومات عامة / سياقية متعلقة بالصناعات الاستخراجية .	منفذ.	كاف،
وصف الإطار القانوني والقانون/ النظام المالي الذي يحكم قطاع الصناعات الاستخراجية .	منفذ.	كاف.
نظرة عامة عن قطاع الصناعات الاستخراجية متضمنا أنشطة الاستكشاف.	منفذ.	كاف.
يجب نشر المعلومات حول إسهام قطاع الصناعات الاستخراجية للاقتصاد للسنة المالية المغطاة في تقرير الشفافية.	منفذ.	غير كاف. لم يتطرق إلى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.
يجب نشر إجمالي كميات وقيمة الإنتاج والتصدير في السنة المالية المغطاة في التقرير .	منفذ.	غير كاف ما يخص كميات الإنتاج خاصة وان التقارير الحكومية متناقضة وهناك غموض كبير في الإنتاج كما سيتضح من خلال هذه الدراسة، وإهمال قطاع المعادن مع إنه يمثل ركيزة اقتصادية هامة تحقق إيرادات للحكومة.
الشركات الحكومية المنتجة للنفط مشاركة في عمليات الإفصاح.	منفذ.	كاف.
هل تأكدت الحكومة من أن الشركات ستقوم بالإبلاغ؟	منفذ.	كاف.
هل تم الإفصاح عن كافة المدفوعات المادية للنفط والغاز والتعدين من الشركات إلى الحكومة ( المدفوعات) وذلك للشركة التي تم التعاقد معها لمطابقة الأرقام وإعداد تقرير	منفذ.	غير كاف. لم تفصح الشركات عن بعض المدفوعات التي أعلنت الحكومة تسلمها وتضاربت أرقامها مع الحكومة في بعض المدفوعات كما سيتضح من الدراسة.

كاف / غير كاف	منفذ / غير منفذ	المعيار
		مبادرة الشفافية؟
<p>غير كاف. لم تفصح الجهات الحكومية عن مدفوعات كبيرة مثل مدفوعات الحماية وغيرها وأنكرت تسلم إيرادات أخرى كما سيتضح من الدراسة.</p>	منفذ.	<p>هل تم الإفصاح عن كافة الإيرادات المادية للنفط والغاز والتعدين التي تسلمتها الحكومة من الشركات (الإيرادات) للشركة التي تم التعاقد معها لمطابقة الأرقام وإعداد تقرير مبادرة الشفافية؟</p>
<p>غير كاف للأسباب الآتية:- -الجهاز المركزي اصدر شهادات تزكية للجهات الحكومية في الوقت الذي تحدث في تقريره السنوي لعام 2011م، عن اختلاف البيانات المتعلقة بإنتاج النفط خلال العام بين تقرير وزارة النفط وتقرير الإدارة العامة للنفط بوزارة المالية وبواقع (3. 415. 781) برميل وهي كمية كبيرة جدا. -عدم إرفاق نسخ من تقارير الإشراف والمشاركة في الجرد السنوي لموجودات الشركات المنتجة للنفط. - لم يتم الوقوف على المستندات والوثائق المؤيدة لصحة الكميات التي تم خصمها من إجمالي الإنتاج مقابل المستخدم في العمليات والتغيير في المخزون. -إظهار حصة الدولة من النفط الخام على غير حقيقتها. -عدم القيام باتباع الأسس العلمية والموضوعية في إعداد الموازنات التشغيلية للشركات النفطية. -القصور من قبل وزارة النفط والمعادن في الرقابة على مدخلات الشركات النفطية من المواد والمعدات والآلات والتجهيزات المختلفة. -لم يتضمن التقرير السنوي لوزارة النفط الأسباب والمبررات التي أدت إلى انخفاض حصة الحكومة من الضريبة الثابتة هذا</p>	منفذ.	<p>التحقق من إجراءات التدقيق والتأكد لدى جهات الإفصاح الحكومية والشركات.</p>

كاف / غير كاف	منفذ / غير منفذ	المعيار
<p>العام على الغاز المسال وبنسبة هامة.                      - استمرار تعاقد وزارة النفط والمعادن مع شركة المراجعة الدولية (ديويليت توش) من عام 1988م وذلك لتنفيذ مهام ومراجعة نفقات الشركات النفطية العاملة في اليمن والبالغ عددها (44) شركة مما يعكس ذلك على تنفيذ تلك المهام على شركة وحيدة رغم عدم قدرة الشركة المذكورة القيام بتغطية مراجعة نفقات كافة تلك الشركات وفي المدة القانونية المحددة لانجاز تلك الأعمال وبصورة منفردة.                      وبالنسبة لوزارة المالية فقد أشار تقرير الجهاز إلى الآتي:-                      -عدم الإفصاح وسلامة العرض في مجلدات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للعام 2011م عن بعض مكوناته ومن ذلك ضريبة الأرباح المسددة عينا من قبل الشركات النفطية المشاركة في الإنتاج بمبلغ (492,049,311) دولار وبمقابل (4.556.012) برميل نفط خام.                      - استمرار منح كثير من مكلفي قطاع الخدمات النفطية إعفاءات من ضرائب الأرباح استنادا إلى اتفاقيات الشركات النفطية الأم علما بأن هؤلاء المكلفين لا يمسون حسابات منتظمة.                      -استمرار ظاهرة الإعفاءات الجمركية النفطية.</p>		
<p>غير كاف.                      لأنه من سمات أعضاء المجلس التغييب وتبادل التهم وضعف فهم أهمية التقارير للرأي العام.</p>	منفذ.	<p>هل مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين مقتنعة بأن الشركة التي قامت بمطابقة أرقام الشركات والحكومة أدت مهمتها على ما يرام؟.</p>
كاف.	منفذ.	<p>هل كشف التقرير عن تباينات وقدّم توصيات بالإجراءات اللازمة للتعامل معها؟</p>

5- نشر التقرير والاستفادة منه:

المعيار	منفذ / غير منفذ	كاف / غير كاف
هل تم نشر تقرير مبادرة الشفافية وتعميمه بطريقة: -متاحة للجمهور. -شاملة. -مفهومة.	منفذ.	غير كاف. - نشر التقرير على موقع وزارة النفط الالكتروني وهو غير كاف وبالتالي لم يسمع عنه الجمهور كثيرا. -المجلس اليمني غير فعال وغير مهتم بنشر التقارير على نطاق واسع، ولا يتفاعل مع الإعلام جيدا وعندما عقد مؤتمر إشهار التقرير الثاني داخل وزارة النفط منع الكثير من الصحفيين من الدخول.
ما الخطوات التي تم اتخاذها للاستفادة من الدروس ومعالجة التباينات والتأكد من استدامة تنفيذ مبادرة الشفافية؟	غير منفذ	ليس هناك في أدبيات المجلس اليمني أية خطوات للاستفادة من التقرير، والجهة الوحيدة التي درست التقرير هي تحالفنا (تحالف الشفافية في الصناعات الاستخراجية) الذي يحارب وبقوة من بعض أعضاء المجلس ومن قوى الفساد ونهب الثروات.
هل تعلم أعضاء المجلس من مخرجات التقرير.	غير منفذ	أعضاء المجلس لا يرغبون في التعلم ولا الاستفادة، ومثال على ذلك إهمال بعض المدفوعات الكبيرة رغم أنها وردت في التقرير الثاني وإهمال قطاع التعدين بحجة ضالة المدفوعات مع العلم أن الفساد العظيم موجود في الصناعات الاستخراجية في اليمن، والكشف عن بيانات مهما كانت ضئيلة يفضح المفسدين، إضافة إلى الآتي:- - عدم انسجام ممثلي المجتمع المدني وميل بعضهم لقوى الفساد وخاصة أن الحكومة السابقة استبعدت إحدى المنظمات الفائزة التي كان يخشى من إمام ممثلها بخفايا النفط كونه كان عضو لجنة النفط في البرلمان. - ممثل وزارة النفط لم يكلف نفسه عناء مراجعة تقارير وزارته ليلاحظ مدى تناقض الأرقام. - ممثل وزارة المالية لم يكلف نفسه عناء مراجعة تقارير وزارته في النشرة الإحصائية والحسابات الختامية ليلاحظ مدى تناقض الأرقام.

<p>- ممثل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، لم يكلف نفسه عناء مراجعة كتاب الإحصاء السنوي الصادر من وزارته ليلاحظ مدى تناقض الأرقام.</p> <p>- ممثل البرلمان لم يكلف نفسه عناء مراجعة تقارير لجنة التنمية والنفط ليلاحظ مدى تناقض الأرقام والفساد الذي تتحدث عنه.</p> <p>- ممثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لم يكلف نفسه عناء مراجعة تقارير الجهاز السنوية حول أداء الحكومة المالي والإداري ليلاحظ الفساد ومدى تناقض الأرقام.</p> <p>- ممثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لم يضيف وجوده شيئاً فترك من يحضر نيابة عنه. .</p> <p>واكتفى بالكتابة في سيرته الذاتية أنه عضو المجلس.</p> <p>- ممثلو الشركات عطلوا أعمال المجلس حتى لا تصدر قرارات تفصيلية بحجة السرية ليتضح أنه منذ ثمان سنوات والتقارير الحكومية تسرب معلومات عن فساد هذا القطاع وارتفاع الكلفة ومنع مصلحة الجمارك من مراقبة التصدير .</p>		
<p>أعضاء المجلس لا يعون أهمية ذلك والأمانة العامة ليس لديها القدرات ولا الإمكانيات وكما اتضح من التعامل مع التقريرين السابقين، وتتحول التقارير إلى محاولة لتبييض صفحات الفساد في هذا القطاع</p>	<p>غير منفذ</p>	<p>نشر تقرير سنوي وتقييم جودة التقرير</p>

الخلاصة أن التقرير الثالث من خلال العرض السابق يفنقر كثيرا للشفافية التي يفترض أن يتسم بها.

### الاستنتاجات:

- 1- أن الصناعات الاستخراجية نشاط اقتصادي هام يسري على النفط والغاز والمعادن والأسماك والغابات، وإيراداتها قابلة للنضوب بحسب الاحتياطات الممكنة.
- 2- يعد اليمن بلد منتج صغير لبعض الصناعات الاستخراجية، ومنها النفط والغاز وبعض المعادن.
- 3- يزداد استهلاك العالم من الصناعات الاستخراجية وخاصة المعادن مما يجعل منها إيرادات واعدة.
- 4- تحتكم اليمن على ثروات معدنية باحتياطات مؤكدة تمكن من تحقيق إيرادات هامة للاقتصاد المحلي وللخزينة العامة لو أحسن استغلالها.
- 5- استمرار الاستكشاف في مناجم الذهب والنحاس في اليمن مع عدم الانتقال إلى مرحلة الإنتاج يكشف هشاشة الرقابة الحكومية على أنشطة الشركات الإنتاجية.
- 6- إن النشاط الإنتاجي في قطاع المعادن في اليمن لا زال ضعيفا ولا يعبر عن الإمكانيات الهائلة الواعدة.
- 7- تتوافر الكثير من الفرص والمغريات التي تشجع على الاتجاه نحو الاستثمار في الصناعات الاستخراجية في اليمن.

- 8- يعد الفساد الآفة التي تهدد وتعرقل الاستثمار الجاد في اليمن.
- 9- يعترف كثير من المسؤولين في اليمن بوجود الفساد وأثاره الضارة؛ ولكنهم لا يتجرؤون على وضع الحلول الجذرية لاجتثاثه.
- 10- أصدرت اليمن العديد من التشريعات الهادفة لتشجيع الاستثمار في قطاع الصناعات الاستخراجية ولكن تظل فجوة التطبيق الكبيرة هي المشكلة.
- 11- لم يتم إصدار قانون للنفط والغاز مثل ما أصدر قانون المناجم والمحاجر .
- 12- وجه مجلس النواب الحكومة أكثر من مرة بما يجب أن تقوم به لمواجهة المشاكل الكبيرة التي يعاني منها قطاع الصناعات الاستخراجية وبالذات النفط والغاز. . ولكن دون أن يتابع تنفيذها ويحاسب المقصرين.
- 13- تجربة شركة هنت وشركة توتال فيما يخص الغاز نموذج صارخ للفساد.
- 14- إن عقود النفط بحاجة للدراسة والمقارنة مع ما ينفذ وهو ما يصعب القيام به في ظل عدم الشفافية السائدة.
- 15- إن ضرب أنبوب النفط تعبير عن القبضة الرخوة للحكومة وعجز الجيش والأمن عن حماية المصالح الوطنية.
- 16- تهدف مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية EITI إلى تقوية إدارة عائدات الصناعات الاستخراجية، وخلق جو من الشفافية في نقل المعلومات بين أبناء المجتمع من أجل تقليل ظاهرة الفساد وتوزيع الثروات على أبناء الشعوب
- 17- أنظمت إلى مبادرة الشفافية وأصدرت التشريعات المطلوبة للتنفيذ تحت ضغوط المانحين.
- 18- فشل المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية في القيام بمهامه والمتمثلة بإصدار تقارير للشفافية في أوقاتها المحددة، وقد علقت عضوية اليمن لمرتين في المبادرة.
- 19- أصدر المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية ثلاثة تقارير للشفافية عن الأعوام 2005-2011م، ولكنها ذات شفافية وجودة منخفضة.
- 20- تمثل الإدارة غير الرشيدة في اليمن العقبة الكأداء أمام أي محاولة للاستفادة من موارد الصناعات الاستخراجية.

## التوصيات:

- 1- يتطلب الأمر في اليمن وضع الاستراتيجيات الكفيلة بحسن استخدام الصناعات الاستخراجية، واستخدام الإيرادات المتأتية منها في عمليات التنمية المستدامة.
- 2- على الجهات الحكومية تشجيع الأفراد في اليمن للتوجه نحو التعدين الحرفي وتوفير الإمكانات لهم بما يشجع قيام صناعات حرفية وتوفير فرص عمل.
- 3- سرعة إصدار قانون للنفط.
- 4- تشكيل كتل شعبي يعمل على الضغط على الحكومة والشركات لتصحيح الاختلالات المنتشرة في قطاع النفط والغاز والمعادن.
- 5- تفعيل قانون الحصول على المعلومات بما يؤدي إلى شفافية البيانات في قطاع الصناعات الاستخراجية.
- 6- نشر الاتفاقيات الموقعة مع الشركات وفقا لتوجيهات رئيس الوزراء، والضغط على الحكومة لنشر الاتفاقيات السابقة وإزالة السرية عنها.
- 7- على المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية إصدار تقارير أكثر شفافية، ونشر كل التقارير على نطاق واسع للرأي العام.
- 8- البحث عن عقود واتفاقيات النفط والغاز ودراستها بشكل معمق ومقارنتها مع الإيرادات التي حصلت عليها الحكومة لمعرفة مدى الالتزام بهذه الاتفاقيات.
- 9- تشجيع الأشخاص الذين لديهم معلومات عن هذا القطاع لكشفها لمعرفة الخفايا بداخله.





- 17- مجلس النواب، تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية رقم (23) بتاريخ 11 / يونيو 2005م. حول اتفاقية المشاركة في الإنتاج بالقطاع (69) منطقة (المشف) محافظة شبوة، والقطاع (71) منطقة (القرن) محافظة حضرموت.
- 18- مجلس النواب، تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية رقم (34) بتاريخ 16/ 2008م بشأن دراستها لاتفاقية القطاع، ورقم (36) 16 / 2 / 2008م بشأن دراستها لاتفاقية القطاع 75.
- 19- [http://www.aden-na.org/Display.asp?page=1020&NewsID=8586#.U8IFAZR\\_v14](http://www.aden-na.org/Display.asp?page=1020&NewsID=8586#.U8IFAZR_v14)
- 20- [/http://www.mom.gov.ye](http://www.mom.gov.ye)
- 21- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – اليمن، تقييم الفساد في اليمن، 2006/9/25م.
- 22- 20- تقرير تشاتام هاوس، (Oil- Dionne Searcey and Margaret Coker) 'Field Giant in Bribery Probe' 8 October 2010، *Wall Street Journal*
- 23- <http://online.wsj.com/article/SB10001424052748704631504575532332768800728.html>
- 24- الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، صنعاء، تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن الصعوبات والتحديات التي تواجه عمليات استكشاف وانتاج النفط في بلادنا، رقم (1)، 2014/1/7م.
- 25- <http://yemen-press.com/news33344.html>
- 26- <http://www.yemeress.com/altagheer/57556>
- 27- الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية رقم (19) حول أوضاع القطاع النفطي رقم (18) مآرب – الجوف في ضوء قرب موعد انتهاء مدة الاتفاقية النفطية النافذة حالياً بالقطاع المبرمة مع شركة هنت، 2005/3/28م.
- 28- ناصر محمد ناصر، نموذج من الاختلالات في القطاع النفطي في الجمهورية اليمنية، دراسة في أداء النظام السياسي، مجلة شئون العصر، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، السنة الثالثة عشر، العدد (32)، يناير-مارس 2009م، ص 46، (تقرير لجنة التنمية والنفط رقم 6 حول بيع وزارة النفط 60% من حصة الشركة الفرعية التابعة للمؤسسة اليمنية للنفط والغاز، صنعاء، أرسيف مجلس النواب 2003م).
- 29- سعيد عبد المؤمن أنعم العريقي، النفط والعرب والتنمية، صحيفة الثورة، مؤسسة الثورة للطباعة والنشر، صنعاء، 1987/11/11م.
- 30- سعيد عبد المؤمن العريقي، هل صحيح أن:- النفط لا يحمل الجنسية اليمنية؟، صحيفة صوت العمال، الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية، عدن، العدد (1096)، 1993/1/18م.
- 31- الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية رقم (40)، 2008/3/18م.
- 32- الجمهورية اليمنية، وزارة النفط والثروات المعدنية، اتفاقية تطوير الغاز بين الجمهورية اليمنية وشركة توتال والمؤسسة العامة للغاز والشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسيل، 1995/9/21م.
- 33- الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية، حول أوضاع ومستجدات مشروع تطوير الغاز، الرقم (25)، 28/جماد الأول/1426هـ، 2005/7/5م.
- 34- محمد صالح الحاضري، اسقطوا اتفاقية الغاز، صحيفة الوجدوي، التنظيم الوجدوي الشعبي الناصري، اليمن، صنعاء، العدد (257)، 1997 /1/20م.
- 35- <http://www.yemen.gov.ye/portal/mom>
- 36- <http://www.yemeress.com/altagheer/25067>
- 37- <http://www.elaph.com/Web/Economics/2010/9/593405.html>
- 38- <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE80A0CS20120111>

- http://almasdaronline. com/article/54063 -39
- http://www. 26sep. net/news\_details. php?sid=100251 -40
- http://www. newsyemen. net/news4909. html -41
- http://yemen-press. com/news27857. html -42
- http://www. alsahwa-yemen. net/subjects. aspx?id=40262 -43
- http://www. althawranews. net/portal/news-90168. htm -44
- 45- حسين عبد الله، كيف يواجه النفط الإيراني العقوبات الغربية الأمريكية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (143) خريف 2010م.
- 46- مجلس النواب، لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية، تقارير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن دراستها لاتفاقيات المشاركة في الإنتاج بين وزارة النفط والمعادن وبعض الشركات، رقم (5) بتاريخ 2006/5/7م، رقم (34) بتاريخ 2008/2/16م.
- 47- قواعد مبادرة EITI بما في ذلك دليل المصادقة، الأمانة الدولية للمبادرة EITI 24 فبراير 2010م، معيار مبادرة EITI الأمانة الدولية للمبادرة EITI مايو 2013م.
- 48- اليسون بولديشريفير ، وآخرون، دليل المشرعين لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، EITI 2009، http://eiti. org/files/Arabic%20EITI%20Legislative%20Guide. pdf
- 49- http://www. albankaldawli. org/ar/results/2013/04/15/extractive-industries-transparency-initiative-results-profile
- 50- http://iraqiwomensleague. com/news\_view\_6901. html#. U1-X81V\_v14
- 51- /http://ieiti. org. iq
- 52- أكرم صادق الخزاعي، التقرير الثالث لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في العراق دراسة تحليلية، 2014 /1/25م.
- 53- الجمهورية اليمنية، رئاسة الجمهورية، قرار جمهوري (155) لسنة 2012م بشأن إنشاء وتنظيم المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية. 25 / أكتوبر / 2012م.
- 54- التقرير الأول حول المطابقة الخاصة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن للأعوام، 2005، 2006، 2007، 17 (/http://tceiw. org)
- 55- مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، التقرير الثاني حول المطابقة الخاصة للأعوام، 2008، 2009، 2010م.
- 56- الجمهورية اليمنية، الأمانة العامة لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، الشروط المرجعية لشركات المحاسبة لتقرير اليمن الثالث لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، للفترة يناير 2011 إلى ديسمبر 2011 ، مبادرة الشفافية في مجال الصناعات، (YEITI) الاستخراجية في اليمن، التقرير الثالث حول المطابقة، ملاحق التقرير 2014/4/11م.
- 57- مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، التقرير الثالث حول المطابقة، التقرير النهائي، 2014/4/11م.

## الباب الثاني

### إيرادات الصناعات الاستخراجية في اليمن

#### مقدمة:

تعد موارد الصناعات الاستخراجية ذات أهمية كبيرة للاقتصاد اليمني بصفة عامة وللخزينة العامة للدولة بصفة خاصة، حيث يعد اليمن أفقر دولة في المنطقة، ليس لأنه لا يمتلك الموارد التي تمكنه من تحقيق تنمية مستدامة بل لما تعانيه الأجهزة الحكومية والخاصة من سوء في الإدارة ولانتشار حالات الفساد السياسي والإداري والمالي. . ؛ ولظاهرة حمل السلاح والإرهاب، مما جعل من اليمن بلدا طاردا للاستثمار بصفة عامة وعزز مواقع الفساد فيه. وبسبب ذلك فقد تحول اليمن إلى بلد أحادي المورد نظرا للاعتماد شبه الكلي على موارد الصناعات الاستخراجية، والتي تأتي في غالبيتها من النفط المنتج في مآرب، وشبوة، وحضرموت، والتي تعاني من حالات عدم الاستقرار والذي أصبح جليا في السنوات الأخيرة أكثر من أي وقت مضى.

ولذا فإن هناك حساسية كبيرة تجاه أية تغييرات أو تصرفات تقع في هذا النشاط الاقتصادي في ظل عجز الجهات الحكومية الأخرى في تعديل هيكلية الاقتصاد وهيكلية موارد الخزينة العامة للدولة وخاصة الضرائب مما يترتب عليه أزمات اقتصادية متكررة. و من المعروف أن الضرائب تمثل خيارا أساسيا في الدول المتقدمة لتمويل موارد الخزينة العامة، لكن الفساد في اليمن وعجز الإدارات الضريبية عن القيام بمهامها أضعف دور هذه الموارد في الخروج من أحادية المورد "النفط".

فهذا طالب رئيس مصلحة الضرائب أحمد أحمد غالب، برفع الدعم عن المشتقات النفطية سريعا، لأن البلاد غير قادرة على الاستمرار في تحمل تكلفته، وأن اليمن مقدّمة على كارثة اقتصادية حقيقية إذا لم يرفع الدعم، وأشار إلى أن الوعاء الضريبي في اليمن كبير لكن ما يجري تحصيله ضئيل. . ! وذكر أسبابا عديدة لتدني الحصيلة الضريبية، كالتهرب الواسع من الضرائب دون أي مكافحة، وعدم الصرامة في تطبيق القوانين، وبشكل خاص من قبل بعض مؤسسات الدولة وأجهزتها، وبقاء بعضها خارج نطاق الخضوع للنظام الضريبي، وذكر أن حجم المتأخرات الضريبية، بلغت 50 بليون ريال (232 مليون دولار)، ومنتازع عليها لدى المحاكم<sup>(79)</sup>.

إن قضية اعتماد الاقتصاد على إيرادات النفط ليس بالجديد، بل بدء مع ثلاثة وثلاثين سنة من سياسات فاشلة وفسادة اتبعتها النظام السابق في عهد علي عبد الله وصالح، وحتى ما قبل الوحدة عندما طبقت نظريات اقتصادية فاشلة في عهد الحزب الاشتراكي في الجنوب ونظرية رأسمالية مشوهة في الشمال مما أدى إلى هذا التراكم السلبي في أداء الاقتصاد اليمني، وهو ما يندرج بمخاطر كبيرة في المستقبل على الاستقرار المجتمعي ما لم يتم البدء بإجراءات اقتصادية ناجعة تعمل على إحداث تنمية شاملة مستدامة تستفيد من كافة الموارد والطاقات المتاحة.

وفي النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين كانت الهوة تتسع والكارثة تتنامى، فقد أدت زيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره العالمية إلى إكمال تحول الدولة من اقتصاد لا مركزي، تدفعه التحويلات النقدية والزراعة إلى نمط موجه لتصدير الطاقة يستخدم دخل الدولة لدعم شبكات المحسوبية الخاصة بالنخبة، ولهجرة العديد من زعماء القبائل إلى صنعاء<sup>(80)</sup>.

والأمر الملفت هنا أن الحاكم الفرد خلال هذه الفترة من تاريخ اليمن قد عمل على تشجيع المزاجية بين السلطة والمال بغرض تمتين موقفه والبقاء في السلطة بل وحتى طموح الانتقال إلى توريث الجيل الثاني من الأسرة، ولذا سهل للتجار اجتياح السلطة للتشريعية وللمشايخ اجتياح التجارة، وكان الثمن المال العام وأول المتضررين من القطاعات الإنتاجية قطاع الصناعات الاستخراجية، حيث نمت فيه شركات وأسماء ووصل الأمر إلى

<sup>79</sup> - <http://www.almashhad-alyemeni.com/news36606.html#sthash.Jp7YguKY.dpuf> - 7-5-2014

<sup>80</sup> - جيني هيل وبيتر سلزيري وليوني نورثج وجين كنمننت، اليمن الفساد وهروب رأس المال والأسباب العالمية للصراع، تقرير تشاتام هاوس، سبتمبر 2013م.

الحصول على قطاعات نفطية وأبار إنتاجية، وتضخمت كلفة الإنتاج بشكل كبير، وأصبحت وزارة النفط والمعادن مجرد مطية لتمكين قوى الفساد من هذا القطاع. وسوف نتطرق في هذا الباب لتفصيل كامل عن إيرادات الصناعات الاستخراجية في اليمن وأهميتها للنتائج المحلي الإجمالي والجهات المسؤولة عنها إنتاجاً وتحصيلاً، وأنواع هذه الإيرادات والمبالغ المحصلة خلال فترة الدراسة 2005-2012م، بحسب البيانات الموثوقة المتاحة، وكذا الاختلافات بين بيانات الجهات المطلوب منا تحقيق الشفافية في هذه الصناعة سواء كانت جهات حكومية أم شركات، وسيتم إظهار حالات الفساد التي برزت من خلال البيانات وتقارير الجهات المختلفة.

## الفصل الأول

### مدخل إلى إيرادات الصناعات الاستخراجية

#### توطئة:

ترتبط إيرادات هذه الصناعة بصفة عامة بالكميات المنتجة منها والأسعار العالمية السائدة وخلال فترة الدراسة 2005-2012م، حصلت تغييرات في هذه المعايير سواء بالزيادة أو النقص وظهر ذلك جلياً في أسعار النفط الخام والكميات المنتجة منه.

ولكن ذلك لا يعني تجاهل دور الجهات الصانعة لهذه الإيرادات والدور المناط بها وأهمية أن تقوم بهذا الدور على الشكل المطلوب، بحيث يتم ضمان تحصيل وتدفق الإيرادات من الشركات المنتجة إلى أوعية التحصيل دون زيادة أو نقصان، لأن النقصان معناه أن موارد البلد تذهب إلى جيوب الفساد دون وجه حق وانتقاصاً لحقوق وطن وشعب، وحرمان أجيال كاملة من التمتع بثرواتها لمصلحة قلة فاسدة استطاعت أن تسيطر على مفاتيح السلطة وتتلطف لسلب أموال ليست من حقها، وأما الزيادة فتعني أن هناك عجز وقصور في تخطيط الإيرادات وفهم واقع هذه الصناعة والاكتفاء بما تقوله الشركات المنتجة التي يهملها مصالحها في الأول والأخير، إضافة إلى أن ذلك قد يخفي حالات فساد، ويصير الهدف ذر الرماد في العيون، وأشبه ما يكون بحمل الثعلب للمسبحة عندما يشاهد قطيع الدجاج، والذي هو هنا المفسدون المحليون الراغبون بتحقيق الثراء على أي شكل كان وبأسرع ما يمكن مهما كان نزيف الموارد والاكتفاء باللحمة المغمسة بالهوان ودور التابع الذليل.

والمعروف انه (انضم عدد كبير من شركات الأسواق الناشئة إلى عداد الشركات الكبرى في العالم، وأصبحت تتمتع بنمو متسارع، لكن هذه الشركات ما زالت متخلفة عن نظيراتها الأكثر رسوخاً فيما يتعلق بالشفافية، وهو القصور الذي يمكن أن يحول دون أن تصبح شركات عالمية رائدة حقاً في مجالاتها، وبالنظر إلى أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات من 16 بلداً للأسواق الناشئة، وجدت منظمة الشفافية العالمية أن متوسط مستوى الشفافية فيها 3.6 درجة فقط من 10 درجات، وباستخدام نفس طرق القياس، وجد تقرير 2012 حول الشركات الأكبر عالمياً أن متوسط مستوى الشفافية 4.7 درجة. وبينما كانت واحدة من كل خمس شركات متعددة الجنسيات في الأسواق الناشئة سجلت مستوى أعلى من 5 درجات، فإن أقل من النصف بقليل من الشركات العالمية حقق ذات المستوى، ويجب أن تثير هذه النتائج القلق العميق لدى القائمين على إدارة تلك الشركات، والمستثمرين فيها، والحكومات والمواطنين في البلدان التي تعمل بها)<sup>(81)</sup>.

فيا ترى هل الشركات العاملة في اليمن في قطاع الصناعات الاستخراجية وبالذات النفط والغاز تتمتع بالشفافية وعلى أي مستوى وهذا ما سيظهر من خلال هذه الدراسة.

#### كم تسلمت الحكومة اليمنية من عوائد النفط والغاز:

المؤكد أن الحكومة اليمنية قد تسلمت الكثير من إيرادات الصناعات الاستخراجية بالنسبة لحجم الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة سنوات الدراسة، وبالذات النفط والغاز، حيث ظلت تمثل نسبة هامة منه ونسبة كبيرة من موارد الدولة وتعتمد عليها الخزينة العامة أكثر من غيرها من الموارد الأخرى.

#### أولاً: قطاع النفط والغاز:

قبل التطرق إلى هذه البيانات نورد هذه الملاحظات من الشركة المحاسبية هارت جروب والشريك المحلي لها (فيجن للاستشارات المحدودة)، التي قامت بعملية المطابقة للتقرير الأول للشفافية في الصناعات الاستخراجية بالرجوع إلى متطلبات المصادقة في مبادرات الشفافية، يتوجب على الجهات الحكومية المشاركة في توفير تأكيدات من مدققي الحسابات يؤكدون فيما إذا قد تم تدقيق البيانات المقدمة لغرض عملية المطابقة، وبناء عليه تمت مطالبة الجهات الحكومية بتوفير مثل هذه التأكيدات، إلا أننا لم نتلق أي تأكيد.

<sup>81</sup> - جون كستر، منسق الإعلام الاجتماعي والاتصال بمركز المشروعات الدولية الخاصة، أهمية الشفافية بالنسبة للشركات في الأسواق الناشئة، 23 أكتوبر 2013م، (<http://www.cipe-arabia.org/index.php/publications/blog/1216-why-transparency-matters-for-emerging-market-companies>).

وبالتالي فبيانات التقرير الأول المقدمة من الحكومة تحتل الصحة والخطأ كونها غير مراجعة من جهة مراجعة تؤكد صحتها، وهو ما يعد مخالفا للمعيار رقم (2) الخاص بمبادرة الشفافية التي أنظمت إليها اليمن والمفروض الالتزام بمعاييرها كاملة، ودقة البيانات تعد تعبيراً حقيقياً عن جودة التقرير وشفافية الإفصاح.

وفي التقرير الثاني للشفافية حصلت شركة المطابقة هذه على خطابات التأكيد من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وعلى نسخ من القوائم المالية المدققة لمعظم جهات الإفصاح إلا إنها أوصت المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية بأن يقوم بالتنسيق مع الحكومة اليمنية لعمل مراجعة مستقلة للاختلافات في البيانات المقدمة من وزارة المالية والمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز والبنك المركزي اليمني وتحديد الأسباب التي أدت إلى ظهور مثل هذه الاختلافات وان تتحقق الحكومة من عملية المطابقة بين الجهات.

ففي هذا التقرير لم تقدم كل الجهات الخاضعة للإفصاح الخطابات والقوائم حيث امتنعت وزارة المالية - إدارة إيرادات النفطية ومصحة الضرائب وشركة الغاز اليمنية عن تقديم القوائم المالية المدققة، كما امتنع البنك المركزي اليمني ومصافي عدن عن تقديم القوائم المالية المدققة وخطابات التأكيد من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وبالإضافة إلى ظهور الاختلافات في بيانات الجهات المشار إليها أعلاه فإنه يمكن القول أن بيانات هذه التقرير تفتقر إلى الجودة والشفافية اللازمة للاعتداد به كتقرير يكشف عن التدفقات والمقبوضات من قطاع النفط خلال الأعوام 2008-2010م، كما انه من المؤكد أن المجلس اليمني لم يقوم بتنفيذ هذه التوصية بالشكل الذي يحقق الأهداف التي قام من أجلها.

ومن ضمن توصيات شركة المطابقة للمجلس اليمني في التقرير الثاني بان ينسق مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة قبل البدء في عملية المطابقة الثالثة بشكل أكثر فعالية للتأكد من الالتزام بمتطلبات معايير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وذلك لغرض إعطاء الجهاز الوقت الكافي لتوفير هذا المتطلب ومن ناحية أخرى توفير الوقت اللازم لشركة المحاسبة للنظر والتحقق من التحفظات الواردة في تقارير المدقق المستقل لهذه الجهات والإجراءات المترتبة على هذه التحفظات.

وكما هي عادة المجلس فقد ضرب بالتوصية وما سبقها عرض الحائط. ؛ وتشير شركة المطابقة هارت جروب إلى تقرير التدقيق للجهاز يوضح إن عملية التدقيق تمت وفقاً لمنهج العمل الرقابي بالجهاز ومعايير التدقيق المتعارف عليها، وقد ظهرت ملاحظات خطيرة تنسف البيانات الواردة فيه كونها طالت جهات هامة في عملية الإفصاح. وكالاتي:-

- وزارة النفط والمعادن - إدارة الحسابات النفطية - القوائم المالية المقدمة غير مكتملة وغير موقعة ولا يوجد تقرير مدقق الحسابات المستقل.
- وزارة النفط والمعادن - إدارة الغاز - قدمت الكميات فقط ولم تقدم البيانات. وبالتالي لم يتطلب ذلك تسليم خطابات التأكيد.
- وزارة المالية - إدارة الإيرادات النفطية - القوائم المالية غير موقعة ولم ترفق بتقرير مدقق حسابات مستقل.
- وزارة المالية - مصلحة الضرائب - تتضمن القوائم المالية المقدمة قائمة الدخل والنفقات (صفحتان) ولا يوجد تقرير مدقق الحسابات المستقل.
- أما بالنسبة للشركات الإنتاجية فقد التزمت بما طلب منها. . عدى شركة كي إن أو سي الكورية التي رفضت تقديم خطاب التأكيد.

ويقول خطاب التأكيد رقم 1064 الصادر من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأن البيانات الصادرة من وزارة المالية للسنة المالية 2011م تنفيذاً لمتطلبات مبادرة الشفافية (فأنا نوضح بأن البيانات المالية المصادق عليها من قبل وزارة المالية الخاصة بقيمة مبيعات النفط الخام بالحكومة بقيمة مبيعات النفط الخام الخاص بالمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز والقيمة المحسوبة لكميات النفط المحول للمصافي وذلك من القطاعات الإنتاجية البالغ عددها 11 قطاع باستثناء قطاع غرب عياد والبالغ أجمالها خلال السنة المالية 2011م 1,119,978,283,933 ريال في حين اظهر حساب ختامي الموازنة العامة للدولة إجمالي عائدات

النفط والغاز المعد من قبل وزارة المالية عن السنة المالية 2011م بمبلغ 1,232,384,849,298 ريال حيث ان وزارة المالية هي المسؤولة عن صحة وسلامة تلك البيانات)

ويظهر الجدول التالي ما تسلمته الحكومة خلال فترة الدراسة، وهي المبالغ التي أظهرتها الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، مع وضع خانة خاصة للإشارة إلى ما نهته قوى الفساد.

العام	جدول رقم (1) إيرادات النفط بيانات الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة بالريال	
	ما تسلمته وزارة النفط	ما ذهب لقوى الفساد
2005	712,111,521,773	---
2006	654,371,222,085,1	---
2007	286,680,241,972	1,691,797,572
2008	642,517,932,501,1	3,791,580,258
2009	743,633,103,322	2,726,600,977
2010	131,693,531,119,1	2,574,707,579
2011	356,710,506,226,1	2,804,928,175
2012	413,636,337,070,1	11,114,259,017
الإجمالي	18,462,589,188,103	24,703,873,578

المصدر: الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، 2007، 2009، 2010، 2011، 2012م. \*؟؟؟ العلامات الثلاث مصدرها خطاب استقالة وزير النفط والمعادن المستقيل أحمد دارس.

والملاحظ برغم قلة دقة البيانات كما سيتضح من خلال هذه الدراسة تسلم الحكومة مبلغ يتجاوز الثمانية عشر تريليون ريال خلال هذه المدة القصيرة، مع العلم أن إنتاج النفط في اليمن بدء عام 1985م، وبحسب المعطيات فإن قوى الفساد تنهب حصة منه وعلى سبيل المثال فإن شركة هنت - كما أوردت إحدى الدراسات - استطاعت الحصول على العقد نتيجة لقيامها بتخصيص مليون دولار كرشوة للناظرين في النظام السابق مع تخصيص ما بين 10% إلى 15% من قيمة العقود للرشاوى، ودفع مبلغ مائة ألف دولار لكل عضو من أعضاء لجنة الخبراء المناط بها إعداد التقارير عن أوضاع وعروض الشركات المنافسة، إضافة إلى مبالغ أكبر و10% من أرباح الشركة لكل من الوزير والقيادات الفاعلة في الوزارة(82).

وهذا النموذج غيظ من فيض خفايا النفط في اليمن فعندما قررت الحكومة التمديد لشركة هنت تم إدخال شريك جديد هو شركة كرسن الإماراتية وبنسبة 15% وبمقابل مالي قدره خمسة وأربعين مليون دولار، تدفع على قسطين يدفع الأخير بعد عام. ويقول تقرير برلماني أن بيع الحكومة لهذه الحصة بهذه الطريقة الملتوية الغرض منه التهرب من مساءلة المجلس لها مثلها مثل بيع جزء من حصة الشركة اليمنية تحت التأسيس بالقطاع (53) مما يدل على عدم شفافية تعامل وزارة النفط والحكومة مع مجلس النواب(83).

مما ورد في تقرير اللجنة البرلمانية عن مراجعة الحسابات الختامية للعام 2005م؛ الآتي:-

- عدم قيام وزارة النفط والمعادن بتحصيل مبلغ (15.000.000) دولار أمريكي طبقاً للاتفاقية الموقعة مع شركة توتال في إبريل 1996م. وعدم إلزام شركة توتال بتسوية المبالغ المتعلقة بحسب تقارير المراجعة بمبلغ (95.908.852) دولار.
- قيام وزارة النفط ببيع 60% من حصة الشركة اليمنية تحت التأسيس في قطاع (53) بمبلغ (13,122,978) دولار أمريكي حدد سعر البرميل المباع في باطن الأرض بمبلغ (10) دولار وبعد الضغوط التي مارسها المجلس قامت الحكومة ممثلة بوزارة النفط بتوقيع اتفاقية إعادة تنازل بالحصة المباعة في القطاع المذكور مقابل قيام الوزارة بدفع مبلغ (20,402,246) دولار بما يعادل (3,815,220,000) ريال مع العلم ان الشركتين قد حصلتا من الحصة المباعة لهما خلال فترة سريان

82 - للمزيد راجع الباب الأول من هذه الدراسة، الفصل الرابع، نبذة عن اتفاقيات وعقود الصناعات الاستخراجية في اليمن.  
83 - تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية حول أوضاع القطاع النفطي رقم (18)، مرجع سبق ذكره، ص7، 11.

الاتفاقية على كمية من النفط قدرها (467,762) برميل بقيمة (6,866,957) دولار وبهذا يكون قد ترتب على البيع وإعادة التنازل خسارة تكبدتها الخزينة العامة بمبلغ (14,479,565) دولار مخالفة بذلك توصيات المجلس المقررة بهذا الشأن.

إن ما نقلته اللجان البرلمانية في هذه التقارير، ومن رد وزارة النفط والمعادن نموذج للفساد العظيم المستشري وكان يفترض بالمجلس إحالة كل المتورطين في هذه القضايا إلى الأجهزة العدلية خاصة وأن اليمن قد خسرت مبالغ كبيرة كتعويضات للشركات ومصارييف الدعاوى والتحكيم في باريس، ولكن الأمر لم يفت بعد فمثل هذه القضايا حق عام لا يسقط بالتقادم.

ولا يتأتى تحديد دقيق لفشل هذه الوزارة إلا عن طريق الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إذ قال في تقريره عن مراجعة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة 2007م: "رغم مرور أكثر من عشرين عاماً على اكتشاف وإنتاج النفط في بلادنا وما تم صرفه على نفقات التدريب والتأهيل للكوادر العاملة بوزارة لـنفـط والهيئات والمؤسسات والشركات النفطية التابعة لها . . . إلا أن أعمال الرقابة والإشراف والمراجعة لأداء الشركات النفطية العاملة في القطاعات النفطية لازالت ضعيفة".

وبعد شركة هنت كان على الوزارة الاستعداد لتسلم قطاع المسيلة ولكن عدم المبالاة أدى بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للقول في تقريره للعام 2010م؛ إنه لا توجد لدى الوزارة حتى تاريخه أي ترتيبات موضوعية أو آلية محددة لاستلام القطاع النفطي رقم (14) المسيلة من شركة نكس بتروليم يمن والمفترض أن تقوم بتسليمه الشركة المذكورة للدولة نتيجة لانتهاج اتفاقية المشاركة في الإنتاج والتي تنتهي في 2011/12/17م ، الأمر الذي سيؤثر سلباً على عملية انتقال إدارة وتشغيل القطاع من الشركة المذكورة إلى الجانب الحكومي واستمرار تشغيله بذات الكفاءة والفاعلية.

وبالنسبة لهذا القطاع فقد كان لتحالف الشفافية في الصناعات الاستخراجية سابقاً في الوقوف ضد محاولات التمديد لشركة كنيديان نيكس ووجه رسائل للحكومة بهذا الشأن، ونتيجة لعدم استجابة مجلس النواب لطلبات التمديد فقد تسلمت الحكومة القطاع في وقته.

لم تخطط وزارة النفط والمعادن جيداً لتسلم القطاعين السابقين فهل يا ترى هناك استعدادات جيدة منها لتسلم القطاعات الأخرى . . ؟ مثل تكوين شركة واحدة للاستكشاف والإنتاج لتسلم كل القطاعات ويتم توفير الموارد اللازمة لها والإدارة ذات الكفاءة بحيث تتمكن من الاستمرار في توفير الموارد التي تحتاجها اليمن والخزينة العامة للدولة سؤال بحاجة لعمل مخطط جاد.

كما يوجه تقرير الجهاز للعام 2010م الاتهام للوزارة بعدم الاستفادة من تقارير لجان الجرد السنوي إذ إنها لا تقوم بإلزام الشركات النفطية بمعالجة العديد من الملاحظات والاختلالات القائمة والواردة بتقارير المختصين المشاركين في أعمال الجرد السنوي للمواد من تلك الشركات، والتي تعد تلك الملاحظات متكررة من عام إلى آخر دون القيام بمعالجة ذلك.

إذا ما الفائدة من تشكيل لجان للجرد وتحمل تكاليف هذه اللجان وقيامها بالعمل وإعدادها التقرير إذا كانت سينتهي الحال بعملها إلى الأدرج؟ الإجابة انه الفساد الذي يدمر كل النظم والقيم.

### ثانياً: قطاع المعادن:

يعد هذا القطاع من القطاعات الاقتصادية الواعدة في اليمن كما تشير الدراسات ومنها تقرير البنك الدولي وكما ورد من سابق، الأمر الذي يساعد على تحقيق موارد هامة للخزينة العامة وفي الوقت نفسه تنمية ثروات القطاع الخاص، وإيجاد فرص عمل للراغبين بها، لضمان تحقيق تنمية مستدامة، خاصة وأن كثير من دول العالم تكسب ثروات طائلة من وراء هذا القطاع ويفترض أن تكون اليمن إحدى تلك الدول.

وتعد تقارير الشفافية في الصناعات الاستخراجية إحدى الوسائل لمعرفة التدفقات الواردة من قطاع المعادن، وقد أدرج هذا القطاع في التقرير الثالث بغرض الإفصاح عن المدفوعات العينية والنقدية كما هو الحال في



قطاع النفط والغاز. وكان المؤمل أن تتطابق الآمال المتوقعة منه مع ما هو واقع على الأرض لأن قطاع النفط في طريقه للنضوب ولا بد من مصادر جديدة ذات دخل وافر للاقتصاد وللخزينة العامة، ولكن اتضح من خلال التقرير للشفافية أن هناك الكثير من المشكلات التي تكتنف العمل فيه مرتبطة بالأساس بضعف الحكم الرشيد في اليمن وانعدام حوكمة الشركات. كما هو الحال في قطاع النفط بل أكثر سوءاً. ! وهو ما ترتب عليه اتساع تغول الفساد والمفسدين فيه. تأمل الآتي:-

- الكثير من الشركات - قطاع المعادن- تعمل دون تراخيص، حيث بلغ عدد الشركات العاملة دون ترخيص تسعة وأربعين شركة، بما فيها مصنع اسمنت البرح، وعمران، بينما تراوحت حالات تجديد التراخيص بين أربعة عشر ترخيصاً عام 2009م، وسبعة تراخيص عام 2010م، وستة فقط 2011م.
  - لا يتم دفع الإتاوات التي ينص عليها القانون، فوزارة المالية قالت إنه لم يتم استلام أية إتاوات، والشركة اليمنية لصناعة وتسويق الاسمنت قالت إنها لم تدفع إتاوات عام 2011م، وكذا شركات القطاع الخاص، وأكدت هيئة المساحة الجيولوجية انه لم تدفع أية إتاوات رغم أن هناك إنتاج لبعض المعادن الصناعية.
- وقد قرر المجلس اليمني انه غير ذات أهمية، وبالتالي تجاهلت شركة المطابقة في التقرير الثالث للشفافية في الصناعات الاستخراجية هذا القطاع.

وبرغم ذلك فإن الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة تشير إلى وجود تدفقات نقدية خلال فترة الدراسة فالمجالس المحلية تسلمت مبالغ باسم مبيعات المحاجر، تراوحت قيمتها ما بين 14. 130 دولار و113. 450 دولار، وهي مبالغ ضئيلة جداً مقارنة بالانتشار الواسع للمحاجر والمناجم في اليمن، التي تقع تحت إشراف هذه المجالس، ونظراً لتجاهل هذا القطاع في تقارير الشفافية، وفي ظل انعدام الشفافية في اليمن وحتى البيانات التي تتوفر لا تكون في العادة كافية بالقدر الممكن الأمر الذي لا يمكن من إيضاح كافة ما تسلمته السلطات المحلية من إيرادات مختلفة من هذا القطاع، ويوضح الجدول التالي المتحصلات من مبيعات المحاجر خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (2) متحصلات السلطة المحلية

العالم	مبيعات المحاجر
2005	7,393,392
2006	6,953,890
2007	7,359,330
2008	10,824,494
2009	23,013,139
2010	17,814,980
2011	10,364,332
2012	3,038,182

المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، 2007، 2009، 2010، 2011، 2012م.

كما تظهر الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة أن المؤسسة العامة لصناعة وتسويق الاسمنت وهي مؤسسة مملوكة للدولة بالكامل قد قامت بدفع إيرادات خلال هذه الفترة للحكومة والتي تتمثل بحصتها من الأرباح إضافة إلى الضرائب والرسوم غير المباشرة. في الوقت الذي تقول فيه الجهات الحكومية المختلفة كما ورد في تقرير الشفافية الثالث إنها لم تتسلم أية إتاوات من القطاع الخاص والذي يمتلك أربعة مصانع تقوم بعمليات الإنتاج والبيع في السوق المحلية والتصدير إلى الخارج، وفي ظل الفساد وانعدام حوكمة وحدات هذا القطاع فإن الكثير منها يدعي عدم تحقيق أرباح أو يكون معفي من الضرائب أو يفصح عن نسب أرباح متدنية جداً بحيث يدفع ضرائب بسيطة أو حتى أحياناً لا يدفع ويتبع كل وسائل التهرب ليتجنب أو يؤجل الدفع، الأمر الذي يفسر تدني وعدم تطور حصيلة الضرائب في اليمن.

جدول رقم (3) مصانع الاسمنت في اليمن

م	موقع المصنع	المالك	الموقع	الطاقة الإنتاجية
1	مصنع بأجل.	الحكومة.	بأجل - الحديدية.	500 ألف طن سنوياً.
2	مصنع عمران.	الحكومة.	عمران.	1,5 مليون طن سنوياً.
3	مصنع اسمنت البرج.	الحكومة.	البرج - تعز.	800 ألف طن سنوياً.
4	إسمنت الوطنية.	القطاع الخاص.	المسيمر - لحج.	
5	الشركة العربية.	القطاع الخاص.	المكلا - حضرموت.	
6	الشركة اليمنية السعودية للاسمنت.	شركة سعودية يمنية.	منطقة باتيس (أبين).	
7	شركة الشرق الأوسط للتطوير .	شركة إماراتية.	ميفع حجر (حضرموت).	

ويوضح الجدول الآتي مدفوعات المؤسسة اليمنية العامة لصناعة وتسويق الاسمنت للجهات الحكومية المختلفة ذات العلاقة.

جدول رقم (4) مدفوعات المؤسسة العامة لصناعة وتسويق الاسمنت		
العام	ضرائب ورسوم غير مباشرة	حصة الحكومة من الأرباح
2005	1,448,302	947,259,256
2006	2,013,097	1,736,421,711
2007	3,690,438	1,465,607,313
2008	٤,٧٩٦,٩٤٩	١,٣٩٧,٩٨٤,٣١٧
2009	27,433,678	1,801,059,526
2010	٢٣,٨٤٨,٠٤٦	5,677,250,000
2011	23,620,790	٥,٧٣٨,١٢٦,٠٠٠
2012	12,089,551	5,400,015,000

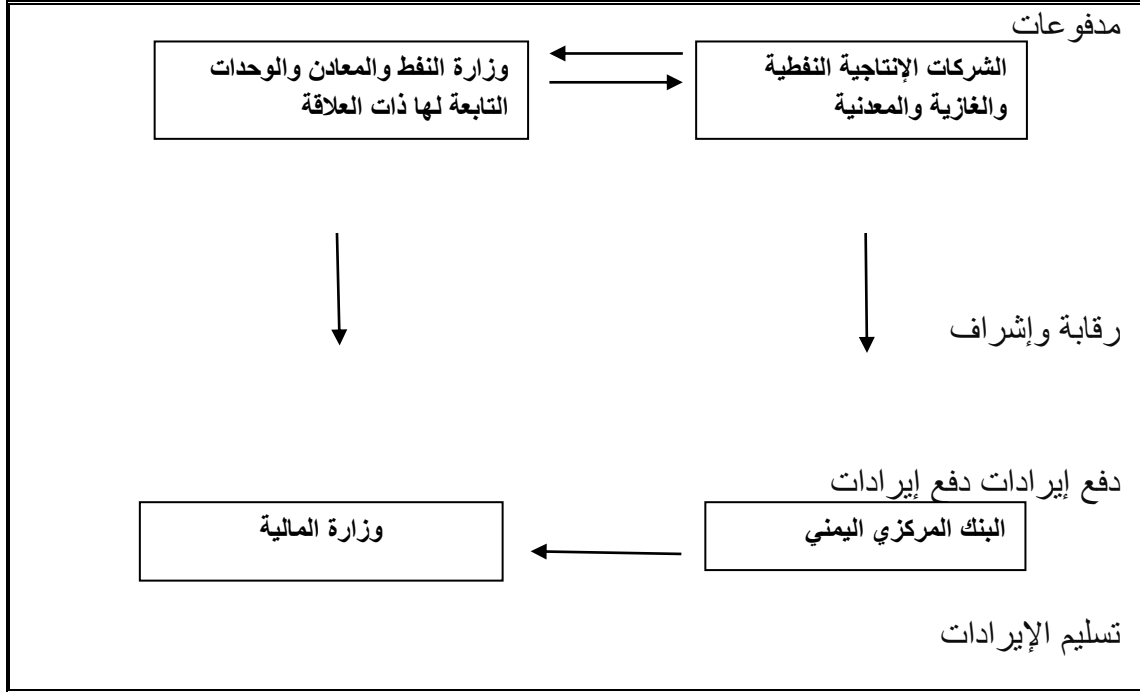
المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، 2007، 2009، 2010، 2011، 2012م.

أي أن هناك تدفقات حقيقية تزداد كل سنة وخاصة من العام 2010م، وبالذات حصة الحكومة في الأرباح مما يعني أن القطاع الخاص وبالذات العامل في مجال هذه الصناعة لا بد أن يدفع باعتبارها صناعة مربحة ولها أسواقها في الداخل والخارج.

### الجهات ذات العلاقة بالإنتاج في الصناعات الاستخراجية:

من المعلوم أن الجهات ذات العلاقة بالصناعات الاستخراجية في اليمن إنتاجا وإشرافا ورقابة وتحصيلا للموارد هي الشركات الإنتاجية النفطية والغازية، ووزارة النفط والمعادن والوحدات التابعة لها ثم وزارة المالية فالبنك المركزي، ويوضح ذلك الشكل أدناه .

شكل رقم (1) العلاقة بين الشركات الإنتاجية والجهات الحكومية



### أولاً: وزارة النفط والمعادن:

بموجب القوانين النافذة في اليمن فإن وزارة النفط والمعادن هي المسؤولة عن عرض القطاعات الإنتاجية المختلفة والتفاوض مع الشركات وصياغة وتوقيع الاتفاقيات والعقود، ثم الإشراف على نشاط هذه الشركات بغرض الحفاظ على هذه الثروة وتعظيم مكاسب اليمن شعباً وحكومة، ولكن الواقع يقول أنها تتمتع بمجموعة من الصفات السيئة منها:

- ضعف الرقابة والإشراف على نشاط هذه الشركات.
- تضخم الهيكل التنظيمي وصناعة مناصب للإرضاء بغض النظر عن حاجة العمل إليها، فحتى أكبر دولة منتجة للنفط في العالم ليس لها مثله ما يؤدي إلى تضارب الاختصاصات وزيادة الكلفة.
- انتشار الفساد في أروقتها مما أدى إلى الوقوع في قضايا أثرت وتؤثر على الاقتصاد المحلي والموارد العامة مثل عقد استغلال الغاز المسال.
- سرعة التدوير الوزاري بحيث لا يستقر الوزير كثير في منصبه حتى يتم تغييره دون تبرير حقيقي للسبب وهل لفساده أم لرفضه تمرير الصفقات المشبوهة . ! وخير مثال على ذلك استقالة أحمد دارس والتي قال فيها: "ورغم التحديات الموجودة والمشاكل المستمرة اليومية التي تؤدي إلى دوران عجلة القطاع النفطي للوراء وبشكل سريع"، وأضاف: "ولكننا نعلم بحجم الضغوط عليكم من أصحاب المصالح الشخصية الضيقة (أصحاب النفوذ) الأمر الذي يشكل عائق رئيسي أمام أي مصلحة عامة أو خير للبلد علاوة على ذلك ما تشكله هذه الضغوط من حائط صد كبير لأي إنجازات تقدم عليها الوزارة أو لأي تطوير عمل يراد به تحسين الأداء العام لهذه الوزارة؟؟؟".

والكيك آب لخالد بحاح - مندوب اليمن في الأمم المتحدة - بعد أن ظهر على ما يشاع أنها صفحته في الفيسبوك قوله: "نداء عاجل إلى فخامة الأخ الرئيس/ عبد ربه منصور هادي، فخامة الرئيس هناك من الشخصيات الكبيرة من تقوم بتهريب النفط من جنوب اليمن إلى جنوب أفريقيا مقابل بيعة بالسعر العالمي، بسعر الوطن أي بما يعادل خسارة ميزانية الوطن حوالي (123) مليار ريال سنويا. فخامة الرئيس نحن عجزنا عن التصدي لهذه الشخصيات بكل الوسائل المتاحة لنا، فنطالب من حضرتكم الوقوف والتصدي لهم حتى يعود الوضع إلى الأفضل وحتى نستطيع توفير النفط للمواطنين وإنصاب الأزمة الحالية".

وقد تكون مشكلة هذا الوزير هي إعلانه عام 2008م عن قائمة سوداء لمهربي المشتقات النفطية. فتم ترحيله في أول تغيير وزاري سفيراً في كندا. حتى أعاده الرئيس الحالي وزيراً للنفط في 2014م، ولكن ناهي أموال النفط رحلوه من جديد ولم يمضي على تعيينه أكثر من شهرين فقط!.

وما يثبت خطورة هؤلاء على الاقتصاد وعلى مصالح الناس ففي الوقت الذي تقف فيه الناس طوابير طويلة ولأيام للحصول على بنزين أو ديزل، توجه الحراسة الأمنية لمصافي عدن بمنع مدير عام جمرک البريقة من الدخول إلى مكتبه لمزاولة عملة بتوجيهات من الرئيس التنفيذي نجيب العوج لسبب كشفه فساد في المصافي يتمثل في تهريب النفط إلى داخل وخارج البلاد، وقال في مذكرة موجهة إلى رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، ومحافظ عدن، ووزير المالية، ووزير الداخلية، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، في يوليو 2014م: "أود إعلامكم أنه تم منعي من أداء الوظيفة العامة من قبل أمن مصافي عدن والذين أفادوا أنهم تلقوا تعليمات من المدير التنفيذي لشركة مصافي عدن بمنعي إلى الدخول لمكتبي لممارسة عملي بسبب كشفني للجهات ذات العلاقة ممارسات تهريب النفط من المصافي إلى داخل وخارج الوطن". وأضاف: "يرجى اتخاذ إجراءات سريعة مثل هذه التصرفات الهوجبة واتخاذ الإجراءات القانونية ضد من يمنعون موظفيكم من أداء واجبهم".

وكان مدير جمرک البريقة قد رفع بمذكرة إلى مدير عام مكتب جمارك م/عدن يقول فيها: "بالإشارة إلى إشعار رئيس نيابة الأموال العامة م/ عدن بمذكرة رقم " 1 ص ع / 490 وتاريخ 2014/6/30م والمحالة من قبلكم لنا بتاريخ 2014/7/1م والمسلمة لنا تاريخ 2014/7/3م حول حضور ممثلين إلى نيابة الأموال العامة الابتدائية م/عدن يوم الاثنين 2014/8/11م لسماع دعواه حول قضية التهريب والمتهم بها شركة مصافي عدن، نرجو تحرير تفويض رسمي لنا بالحضور حسب الطلب إلى جانب المحامي المكلف من قبلكم حيث وحضورنا ذات أهمية من حيث شرح وإيضاح عملية التهريب من قبل المتهم وتزويد الجهات الرسمية المحققة بكل جديد أولاً بأول" (84).

وقد رفض المدير العام التنفيذي لشركة مصافي عدن تنفيذ توجيهات رئاسة مصلحة الجمارك التي تقضي السماح لمدير جمرک البريقة بمزاولة عمله، بعد منعه من مزاولة عملة بطريقة غير قانونية. وخاطبت رئاسة المصلحة، المدير التنفيذي للمصافي في مذكرة بالاتي: "تلقت رئاسة المصلحة مذكرة من مدير ميناء البريقة بشأن منع موظفي الجمرک من الدخول إلى الميناء لأداء واجباتهم العملية والجمركية بحسب القانون، وعليه تأمل المصلحة التكرم بالتوجيه إلى المعنيين لديكم لتمكين موظفي جمرک البريقة من مزاولة أعمالهم ومهامهم الجمركية بحسب القانون الجمركي خروجاً من تبعات المسؤولية القانونية مع تقديم إقرارات البيانات الجمركية مشفوعة بمستندات المدخلات الواصلة باسم شركة مصافي عدن وفقاً لقرارات مجلس الوزراء رقم 262 لعام 2012م ليتم الرفع بالرسوم الجمركية القانونية المستحقة لوزارة المالية". (85)

ولذا فقد رفض أحمد عبد القادر شائع هذا المنصب رغم انه الخبير بقضايا النفط والمعادن وصاحب الأيدي النظيفة والحريصة على المال، وكونه عمل لفترة طويلة في وحداتها المختلفة وتدرج في العديد من المناصب الهامة.

ولكنها الوزارة التي تدار من جهات خارجها والمسؤولين فيها مجرد ممثلين كومبارس، عليهم الالتزام بما يأمرون بتنفيذه مهما كانت الآثار السلبية التي سترتب على ثروات اليمن.

http://almadaniya.net/news/2116.htm#sthash.iliidgDf.dpuf - 84

http://hournews.net/news-31829.htm - 85



جدول رقم (5) القطاعات والشركات الإنتاجية								
نسبة الشركة	الشركاء	الجنسية	الشركة المشغلة	المساحة ك2م	المحافظة	القطاع		
						اسمه	رقمه	م
%100	لا يوجد	يمنية	صافر	8479	مأرب - الجوف	مأرب - الجوف	18	1
%100	لا يوجد	يمنية	المسيلة	1257	حزموت	المسيلة	14	2
%57.28	توتال	فرنسية	توتال يمن	964	حزموت	شرق شبوة	10	3
%57.28	أو كسيدنتال							
%57.28	كونوكو							
%29.14	كوفبيك							
%95.38	دي. إن. أو	نرويجية	دي. إن. أو	592	حزموت	حواريم	32	4
%93.42	انسان ويكفس							
%12.13	ترانس جلوب							
%5	المؤسسة اليمنية للنفط والغاز							
%45.24	دوف	بريطانية	دوف انرجي ليمتد	474	حزموت	شرق سار	53	5
%45.24	دي. إن. أو							
%10.16	ام أو اي							
%10	بترولين							
%25	المؤسسة اليمنية للنفط والغاز							
%15	جنة هنت	أمريكية	جنة هنت	280	شبوة	جنة	5	6
%20	الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية							
%20	كوفبيك							
%15	اكسون							
%15	توتال							
%15	نيوكو							
%50	كي إن أو سي							
%50	الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية							
%50.87	نكسن المحدودة	كندية	كنيديان نيكسن	2004	حزموت	شرق الحجر	51	8
%50.12	المؤسسة اليمنية للنفط والغاز							
%38.60	او كسيدنتال	أمريكية	او كسيدز	1150	شبوة	دامس	S-	9

38.20%	ترانس جنوب		تال				1	
50.17%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز							
2%	اجنت							
76.56%	دي إن أو	نرويجية	دي إن أو	2717	حضر موت	جنوب حواريم	43	10
33.28%	اويل سيرش							
15%	المؤسسة اليمنية للنفط والغاز							
50.42%	كالفالي	كندية	كالفالي	3550	حضر موت	ملك	9	11
25.21%	ريلانس							
25.21%	هود اويل							
15%	المؤسسة اليمنية للنفط والغاز							
44%	أو إم في	نمساوية	أو إم في	2100	شبو	العقلة	S- 2	12
50.37%	سيونيك							
6%	يمن ريسورس							
50.13%	المؤسسة اليمنية للنفط والغاز							
40%	دي إن أو	نرويجية	دي إن أو	1097	حضر موت	جنوب هود	47	13
30%	النفط والغاز والتعدين							
20%	المؤسسة اليمنية للنفط والغاز							
10%	جيو بترول يمن							

المصدر: تقرير الشفافية الثالث للصناعات الاستخراجية في اليمن، ملاحق التقرير، 2014/4/24م، المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية، صنعاء.

كما أن الشركات الخدمية وتلك التي تسمى شركات المقاولات من الباطن قد ازدادت بشكل كبير في هذا القطاع، وتسهم هذه الشركات في العمليات المختلفة، ويوضح الجدول التالي هذه الشركات.

جدول رقم (6) شركة المقاولات من الباطن			
م	اسم الشركة	النشاط	المدير العام
1	جيوسيرفس	تحليل الجيولوجي للصخور	نظيم توفيق شاربالي
2	هوك العالمية	إنشاء وإمداد	محمد أحمد عبدالله حزام
3	هالبيرتون	تسميت ومعالجة الآبار	رينتشارد أيفنيتير
4	نيبرس يمن المحددة	حفر آبار	اوين سومر هايز

5	بتروكيم	خدمات مواد كيميائية	
6	سي جي جي	مسح زلزالي	ريمى رويستان
7	شلمبرجر لما وراء البحار	تصوير وتفجير الآبار	كابي سلامة حداد
8	سايت جروب	حفر آبار	مازن عويس
9	بيكر هيوز أنتيك	تحليل الجيولوجي للصخور	حاتم السويفي
10	المنصوري	ويرلين - فحص آبار - إنتاج مبكر	عبد الرحمن العبسي
11	إم - أي - M- I	إمداد مواد كيميائية	مارك أوجدنسنايسير
12	شركة الحاشدي	صيانة منشآت النفطية	حسين يحيى ألحاشدي
13	طيران أبو ظبي	نقل جوي	فوردن هين
14	الشركة اليمنية للتموين	تغذية	آدمون غازوري
15	هاسكو اويل	صيانة	جورج منش ماسيو
16	دلنا للهندسة	صيانة آبار نفط الكويتو نينج	عبدالعزیز عبدالوا سع
17	انتراكس	خدمات نفطية	رود كول
18	مجموعة رويال	خدمات نفطية	محمد صالح محمد
19	الشركة المتحدة للمصادر النفطية	خدمات نفطية	عز الدين مادي
20	شرق مسعود	خدمات	أحمد عبد القوي عثمان
21	مجموعة الشايف	خدمات نفطية	محمد بن ناجي الشا نف
22	الماز / ابيديكس	مشغلة مع توتال	كلاود اوبرولاندر
23	شركة المسار	خدمات	شاكر حسين عرب
24	شركة بنجنساري	تغذية	مالك وهدى
25	مجموعة الشركات العربية	خدمات تغذية	محمد حسين الحرازي
26	الشركة اليمنية العالمية للخدمات	خدمات	عبدالله البشيرى
27	الشركة الصينية للجيوفيزياء (بي جي بي)	مسح جيوفيزيائي	شاو شينغ
28	شركة بن مطهر للنفط والغاز والتجارة	خدمات	سند محمد هاشم
29	شركة MB	خدمات	محمد حسن محمد
30	شركة الصين للخدمات النفطية	حفر	ليواز هو
31	شركة زبيب	خدمات	شيء زيودونف
32	الأخوة المتحدون	خدمات	مصطفى نعيم موسى



	ى			
33	محمد صالح الحريبي	خدمات	فرننت	
34	مناف عرنوس	حفر	وذر فورد	
35	جابر علي جابر	خدمات	ويكاندو	
36	أيان جونج	خدمات حفر	شركة جوكو	
37	عبد العزيز داعر	معدات نفطية	شركة دوم	
38	كرري بيلية	خدمات حقول نفط	شركة أوبار	
39	محمد علي نشوان	خدمات نفطية	شركة ذكوان	
40	حازم محمد الشوحت ي	خدمات نفطية	مؤسسة سبأ وسي بي أي	
41	عدنان محمد التهاري	خدمات نفطية	شركة عدنان للخدمات النفطية	
42	هدى الشرفي	خدمات نفطية	شركة الماز للمقاولات	
43		خدمات نفطية	شركة سي سي سي	
44	أحمد القوقه	خدمات نفطية	شركة بريشن	
45	عز الدين مادي	خدمات نفطية	شركة فرست كالجاري	
46	محمد طاهر أنعم	==	تكنهاوس	
47		==	ترانس اسيا	
48	حسن بركات	خدمات نفطية	الشركة اليمينية للأمداد والتخزين	
49	عمر المخلافي	خدمات نفطية	تنمية للنفط	
50		خدمات نفطية	مؤسسة الصادق	
51		خدمة في مجال الغاز	شركة سكيك	
52	ابو هود	نقل وخدمات	الليث للخدمات	
53		تحليل جيولوجي للصخور	بتروسيرفس	
54	وائل القاضي	خدمات وقود النفط	القاضي للخدمات	
55	راجيش سامويل	مقاولات إنشائية	بانج لويد المحدودة	
56	علي أحمد سالم	خدمات نفطية	مكتب شيوه لخدمات النفط	
57	علي الحثيلي	خدمات نفطية	مؤسسة الحثيلي	
58	د/ رومان	خدمات نفطية	شركة لمنالكوليمتد	
59	صادق المفزر	خدمات نفطية	الفرات للخدمات النفطية	
60	أديب السالمي	خدمات نفطية	برنس للخدمات النفطية والطاقة	
61	أيس كي كيم	خدمات نفطية	دايو للهندسة والإنشاء	
62	عبد الوهاب العدة	خدمات نفطية	بترولايف للخدمات	
63		خدمات نفطية	اميك سببي هوك	
64	عبد الله عجينة	خدمات نفطية	سومارة للتجارة والخدمات	

65	اطلس للخدمات	خدمات نفطية	
66	شركة الاوس للتجارة والمقاولات	خدمات ومقاولات	ناصر الهمامي
67	شركة سودكسو العالمية	خدمات ومقاولات	جان فيصرضو
68	فيك أويل	خدمات مسح السيزي	بيريوخو اناطولى
69	هود اويل	خدمات	
70	جريفن	خدمات نفطية	
72	الشركة المتحدة	خدمات	
73	ونيفرسال اوجدن	خدمات	
74	زودز فورد	حفر	
75	اويل تولز	صيانة	
76	ابو مانع	خدمات نفطية	
77	أكسيد يمن	خدمات نفطية	
78	هايمو	خدمات نفطية	
79	انتجرا جيوفيكس	مسح زلزالي	

المصدر: 08-41، وزارة النفط والمعادن، إحصائيات النفط والغاز والمعادن، 2005-2010م. <http://yemenization.org/index.php/2013-05-13-15-08-16/2013-05-15-16-17-44/1-2013-05-12-16>

ومن ما سبق فإن هذا القطاع . قطاع اقتصادي واعد، ولكن قوى الفساد استطاعت وبعمل منهجي السطو عليه وعلى مقدراته وتحويل جزء منها إلى مصالحها الخاصة في ظل اكتفاء الجهات الرقابية بإصدار التقارير دون أن يتبع ذلك أية خطوة جديّة لاتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بتصحيح الاختلالات فيه، وهو ما يستدعي قيام الجهات العدلية باتخاذ الإجراءات التي تكفل استعادة الأموال المنهوبة من هذا القطاع ومنع تلك الجديدة منها.

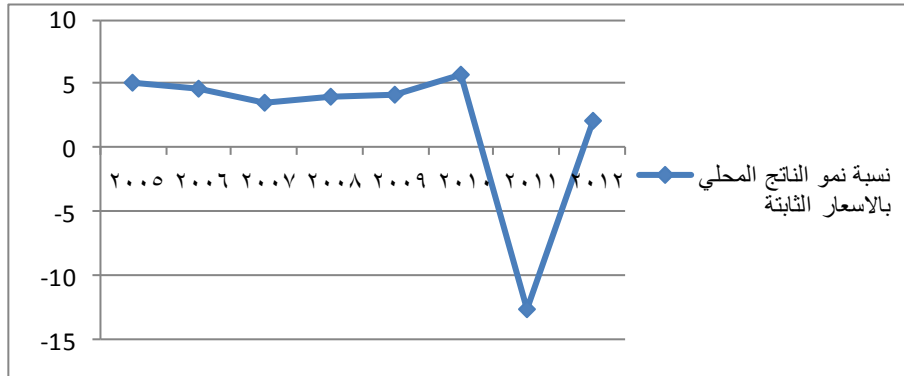
### مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي:

تساهم الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي اليمني مساهمة كبيرة نوعاً ما، ولكنها استمرت في الانخفاض خلال فترة الدراسة 2005-2012م. ولم تستقر، وذلك وفقاً لعوامل متعددة مرتبطة بالطلب والسعر العالمي للنفط الخام والغاز، والإنتاج المحلي، وارتفاع حصة القطاعات الإنتاجية الأخرى، حيث تراوحت نسبة المساهمة ما بين 26.07% عام 2005م و10.5% عام 2012م.

وهو ما يعني أن الاقتصاد اليمني في طريقه للتخلص من استحواد منتج واحد على نسبة هامة من مكوناته، ولكن ذلك لا يمثل عين الحقيقة فنسبة نمو الناتج المحلي والأسعار الثابتة تراجعت فمن 14.5% عام 2005م، إلى 4.64% عام 2006م، إلى 3.48% عام 2007م ثم عاودت النسبة للصعود إلى 4.01% عام 2008 ثم إلى 4.13% عام 2009م و7.5% عام 2010م ثم انخفضت وتحوّلت إلى السالب عام 2011م - 12.77% ثم عاودت الصعود إلى 2.02% عام 2012م<sup>(86)</sup>.

<sup>86</sup> - للمزيد يمكن الرجوع إلى كتاب الإحصاء السنوي للجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 2005-2012م.

شكل رقم (4) نسبة نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.



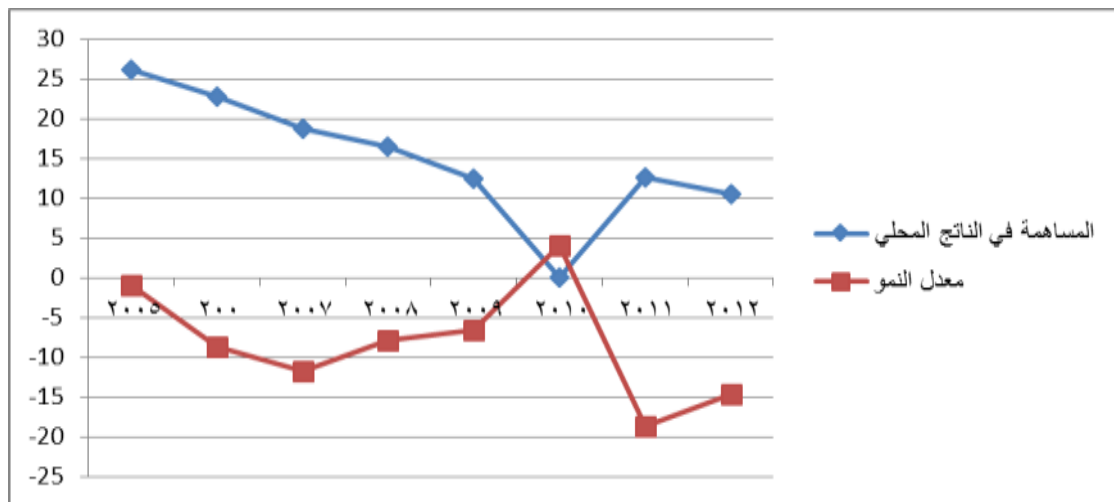
ويوضح الجدول التالي أهمية الصناعات الاستخراجية في اليمن، ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة النمو خلال مدة الدراسة.

جدول رقم (7) نسبة مساهمة الصناعات الإستخراجية في الناتج المحلي ونسبة نموها بأسعار السوق الثابتة								
العام	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
المساهمة في الناتج المحلي %	10.5	12.66	13,18	12.5	16.4	18.7	22.77	26.07
معدل النمو %	14.7-	18.62-	4	6.56-	- 7.89	11.68-	8.73-	0.90-

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني 2006، 2007، 2008، 2010، 2012م.

وهذا التناقص في نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي رافقه تذبذب في معدل النمو فمن نمو سالب كما يتضح في الجدول إلى نمو ايجابي ثم العودة إلى نمو سلبي في العام 2012م. نتيجة لعوامل خارجية وداخلية أهمها عدم الاستقرار.

شكل رقم (5) نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي ونسبة نموها.



ويلاحظ أنه خلال سنوات الدراسة أن هناك نمو محقق في قطاع الصناعات الاستخراجية ثم تراجع ثم معاودة النمو أيضا وكان ذلك مرتبط بعوامل خارجية منها زيادة الطلب على النفط الخام والمكرر نتيجة لنمو الاقتصاد

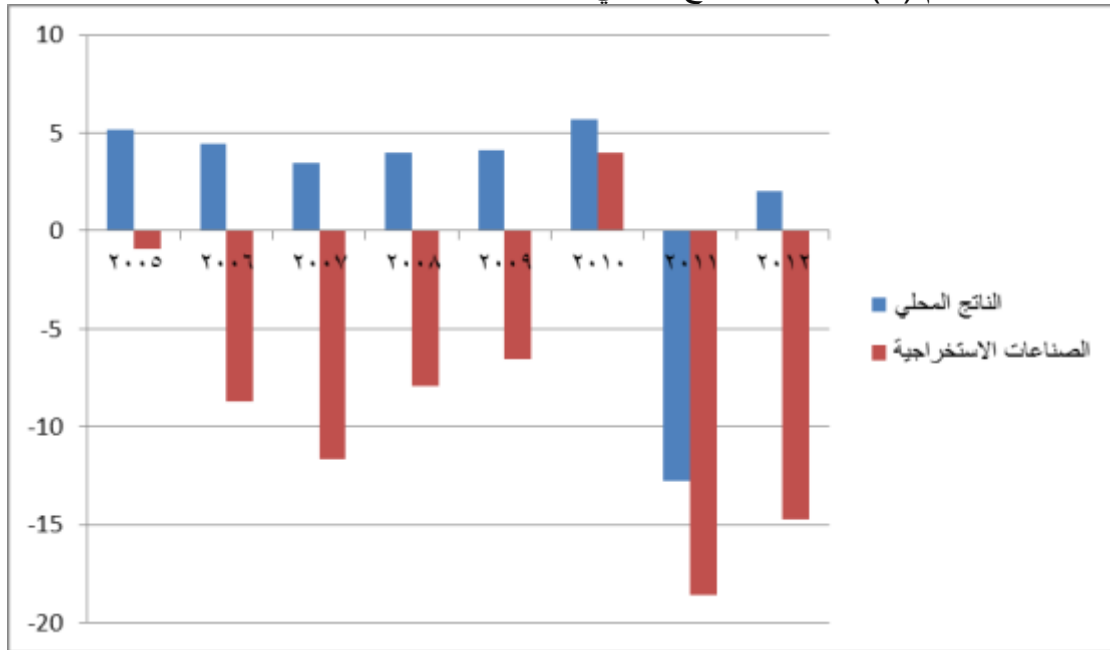
العالمي، وفي الوقت نفسه حصل التراجع مع الأزمة المالية العالمية نهاية عام 2008م، ويوضح ذلك الجدول الآتي:-

جدول رقم (8) نسبة نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة								
الأعوام	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي	5.14	4.64	3.48	4.01	4.13	5.7	12.77-	2.02

المصدر: البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، 2005-2012م.

ومن خلال الشكل الآتي يتضح أن نمو قطاعات الصناعات الاستخراجية خلال سنوات الدراسة كان أعلى من نسبة نمو الناتج المحلي في اليمن عدى عام 2011م حيث انخفض نمو كليهما ثم عاودا الصعود عام 2012م، وهو ما يفسر ارتباط الناتج المحلي بمنتجات هذه الصناعات بشكل وثيق.

شكل رقم (6) نسبة نمو الناتج المحلي والصناعات الاستخراجية بالأسعار الثابتة.



وتظهر البيانات مدى هيمنة الصناعات الاستخراجية وبالذات النفط على الناتج المحلي رغم التراجع في السنوات الأخيرة وهذا التراجع يشمل النفط نفسه حيث يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل ومنها:

- 1- حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني وظاهرة الإرهاب التي ضربت بقوة في قطاع النفط واستهدفت الحقول والناقلات والممرات البحرية، قد أسهمت الحكومة من خلال تراخي قبضتها الأمنية وعدم التعامل بجدية مع حالات اختطاف الأجانب.
- 2- الاستمرار في عملية ضرب أنبوب النفط وضعف الإجراءات القانونية المتخذة في هذا الشأن وتحول الأمر إلى وسيلة للاستنزاق من قبل البعض بعد أن امنوا العقوبة وضمنوا المكسب.
- 3- تعميم حالات الفساد السياسي والمالي والإداري الأمر الذي يدفع إلى زيادة الكلفة من خلال الاضطرار إلى تحويل بعضا من إيرادات هذه الصناعة إلى جيوب المفسدين.
- 4- تحول اليمن إلى بلد طارد للاستثمار وتفضيل الشركات العاملة في هذا المجال العمل في بلدان أخرى.
- 5- ضعف البنية التحتية من مياه وكهرباء وطرق وسؤ حالة الموجود منه مما يعني كلفة إضافية عند القيام بتوفيرها بجهد ذاتي.

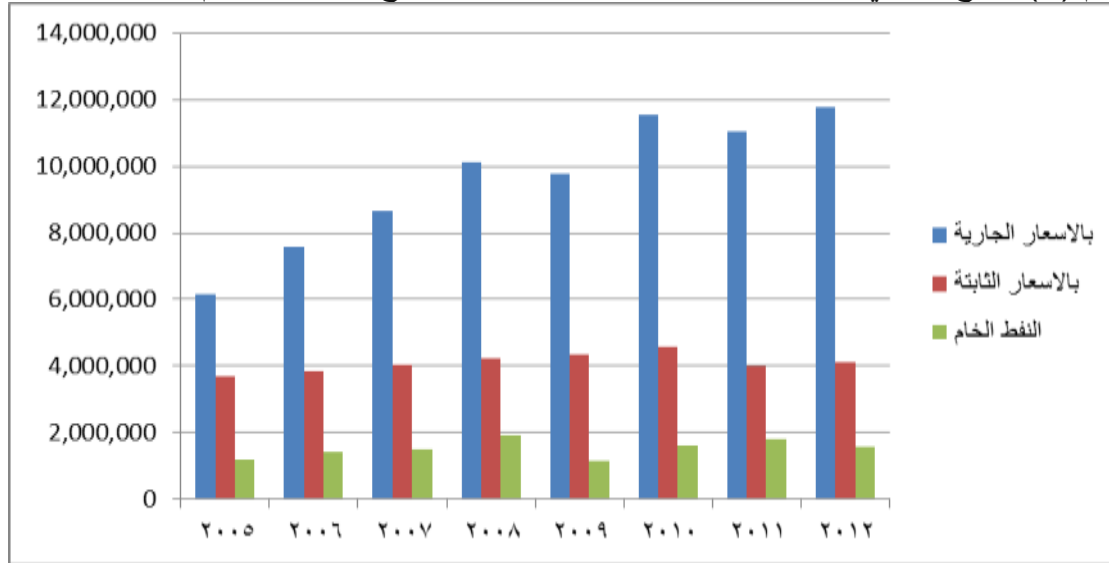
ويوضح الجدول التالي قيمة الناتج المحلي لليمن وناتج الصناعات الإستخراجية خلال مدة الدراسة:

جدول رقم (9) الناتج المحلي وناتج الصناعات الإستخراجية (بالمليون ريال)					
العام	ناتج الصناعات الإستخراجية بالأسعار الإجمالية		الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	تكرير النفط
	النفط	الإستخراجية عدى النفط			
2005	1,173,365	6,650	3,699,229	6,143,531	15,331
2006	1,403,398	7,147	3,843,106	7,583,589	15,747
2007	1,490,895	8,593	4,019,679	8,636,644	16,266
2008	1,929,334	10,151	4,236,579	10,118,965	17,712
2009	1,131,362	10,789	4,350,451	9,786,478	33,480
*2010	1,593,347	12,072	4,569,893	11,560,068	42,310
**2011	1,797,203	11,027	3,982,490	11,022,222	17,731
***2012	1,570,512	11,377	4,114,854	11,761,385	19,531

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2012م ، \* فعلية أولية \*\* تقديرية \*\*\* أولية.

إن البيانات الواردة في الجدول أعلاه توضح تواضع أرقام الناتج المحلي بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة وإن الصناعات الإستخراجية تمثل رقما مهما بحيث تؤثر فعلا على تركيبة هذا الناتج.

شكل رقم (7) الناتج المحلي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة والناتج من النفط الخام خلال سنوات الدراسة

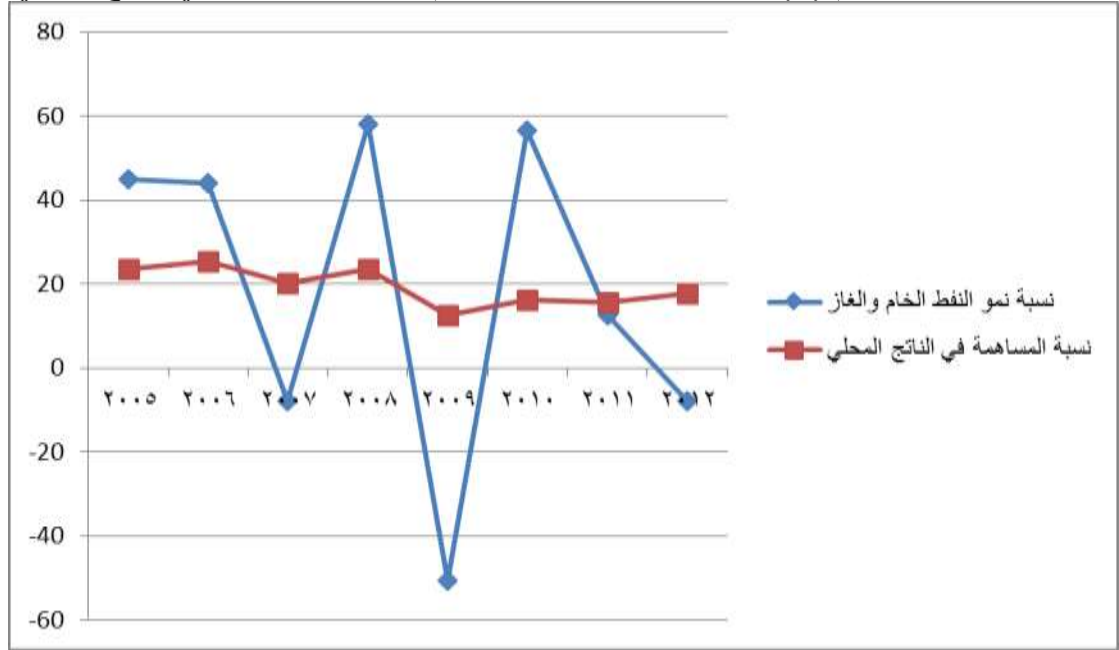


إن النفط الخام يمثل رقما لا بأس به بحيث يؤثر إنتاجه فعلا على تركيبة الناتج المحلي، ويوضح الجدول التالي نسبة مساهمة النفط الخام والغاز في الناتج المحلي خلال سنوات الدراسة.

جدول رقم (10) إيرادات النفط الخام والغاز (مليارات الريالات)			
العام	إجمالي الإيرادات	نسبة النمو %	نسبة مساهمتها في الناتج المحلي %
2005	752.7	45	23.5
2006	1,059.8	44	25.3
2007	947.9	8-	20.1
2008	1,456.3	58	23.5
2009	715.8	50.8-	12.5
2010	1,120.3	56.5	16.2
2011	1,186.1	12.5	15.5
*2012	1,090.9	8-	17.7

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني، 2005، 2006-2007، 2009-2010، 2012م \* فعلية أولية.

شكل رقم (8) نسبة نمو إيرادات النفط الخام والغاز والمساهمة في الناتج المحلي



مما سبق يتضح أن الصناعات الاستخراجية في مجملها وبالذات إنتاج وتكرير النفط يمثل نسبة هامة في مكونات الناتج المحلي اليمني، وأن هذا الناتج يتأثر سلبا وإيجابا بالتغيرات في ناتج هذه الصناعات، وبالتالي فإنه سيظل رهينة لأحادية أو هيمنة المورد واحد، وبذا نستطيع القول إن ذلك يتطلب حسن توجيه موارد هذه الصناعة فيما يفيد عملية التنمية المستدامة، وهو ما يتطلب الشفافية والإفصاح للمجتمع عن الموارد المتحصلة. إن الشفافية في الصناعات الاستخراجية ضعيفة ويعتمد إضعافها مفسدي الحكومة والشركات وحتى إفراغها من مضمونها، وأن ذلك يخفي فسادا وهدرا للموارد يعتمد فيه المفسدون على ضعف الرقابة وانعدام المحاسبة، في ظل جود شركات همها الأول الخروج بأكبر قدر من الغنيمة، وعلى غياب دور المجتمع ومنظماته المستقلة في تحقيق رقابة فاعلة تواكب سلسلة القيمة وتحمي ثرواته.

### نسبة هذه الصناعات إلى موارد الموازنة العامة للدولة:

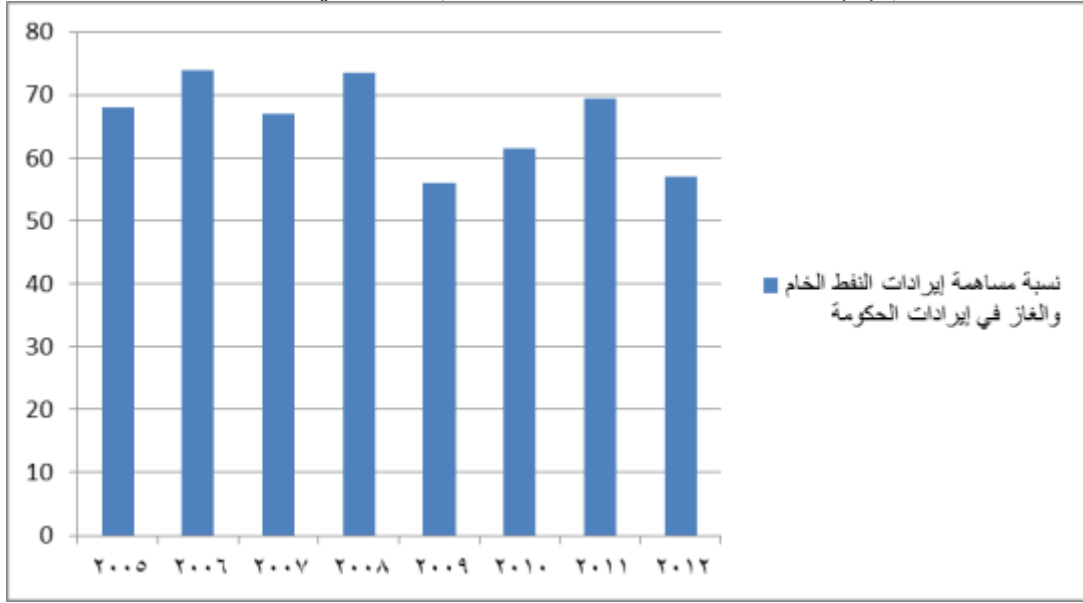
وكما هو الحال في زيادة أهمية الصناعات الاستخراجية في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي لليمن خلال سنوات الدراسة برغم استمرار انخفاض هذه الأهمية، فإن هذه الصناعات وخاصة النفط تمثل النسبة الأكبر في تركيبة موارد الموازنة العامة للدولة.

ويوضح الجدول التالي نسبة مساهمة النفط الخام والغاز في توفير الموارد العامة للدولة خلال سنوات الدراسة وكيف استحوذ على النصيب الأكبر منها بحيث جعل منه أحادي المورد كما اضعف دور الأوعية الأخرى كالضرائب.

العام	إيرادات النفط الخام	إيرادات النفط والغاز المحلية	إجمالي إيرادات النفط والغاز	نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة %	متوسط سعر الريال
2005	481.8	270.9	752.7	68	191.42
2006	611.8	448.0	1,059.8	74	197,05
2007	486.4	461.5	947.9	67	198.95
2008	837.3	619.0	1,456.3	73.6	199.78
2009	394.4	366.4	715.8	56	202.85
2010	598.3	522	1,120.3	61.4	219.59
2011	766.8	419.3	1,186.1	69.4	213.80
*2012	798.4	292.5	1,090.9	57	213.80

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني، 2005، 2006-2007، 2009-2010، 2012م \* فعلية أولية.

شكل رقم (9) نسبة مساهمة إيرادات النفط الخام والغاز في إيرادات الحكومة:



ويثبت استمرار اعتماد الحكومة في مواردها على النفط ليس فقط خلال فترة الدراسة بل ومنذ ظهور النفط في اليمن على مدى فساد السياسات المتبعة فالجميع على معرفة بأن هذا المورد سريع النضوب واحتياطيات اليمن المكتشفة قليلة، وتصريحات رأس السلطة السابق في هذا الشأن قد تكررت، ولكن دون القيام بأية سياسات اقتصادية تعمل على الاستفادة من هذه الموارد وفي الوقت نفسه تنمية الموارد الأخرى.

### الكميات المنتجة من النفط والغاز:

ومن الأمور الشديدة الحساسية في اليمن تلك المتعلقة بالإنتاج من النفط والغاز حيث يكتنفها الغموض وان كانت الحكومة قد بدت في السنوات الأخيرة بنشر بعض البيانات عنها خاصة بعد قرار الانضمام لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وتتضمن الأدبيات الصادرة من كلا من مجلس النواب والجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي ووزارة المالية بيانات تتسم أحيانا بالتطابق وأحيانا بالتضارب مما يدعو إلى الشك في مصداقيتها.

وقد صرح رئيس مجلس النواب السابق عبد الله بن حسين الأحمر لصحيفة الوسط في 2005/11/23م. (لا نعلم شيئاً عن حجم النفط المستخرج أو المباع، لا إنا كرئيس لمجلس النواب ولا أعضاؤه والسؤال عن هذا الأمر يؤدي إلى ردود فعل غاضبة).

وهذا ما حاولت قوله تقارير اللجان البرلمانية وتقارير الجهاز المركزي خلال فترة الدراسة 2005-2012م، فللنفذ أسرار أو ألغازه التي لا يمكن فك طلاسمها ما دامت قوى الفساد هي المتحكمة بهذا القطاع.

فتقرير اللجنة الخاصة بدراسة الحسابات الختامية للدولة عن العام 2005م يشير إلى أن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لم يقف على أية بيانات أو تقارير توضح صحة احتساب كمية الإنتاج وأسباب انخفاض الكمية المنتجة وتوزيع الحصص وصافي حصة الدولة ومن أسباب ذلك عدم قيام الإدارة العامة للحسابات النفطية بوزارة النفط بالاختصاصات المناطة بها ومنها اعتماد كميات الإنتاج.

ويورد تقرير هذه اللجنة للعام 2009م، عدم إظهار حصة الدولة من النفط الخام المنتج على حقيقتها نتيجة استمرار وزارة النفط بضم كمية النفط الخام المستلمة عينا والمسددة من قبل الشركات النفطية ضريبة الدخل المفروضة والمستحقة على تلك الشركات وإدراجها ضمن حصة الدولة في الإنتاج المقسم مضافا إليه الإتاوة

دون تحديد وإظهار كمية النفط الخام المسددة عينا والموازية لقيمة ضرائب الدخل المستحقة على كل شركة نفطية.

ويوضح تقرير اللجنة للعام 2011م، تباين وعدم دقة البيانات المتعلقة بالإنتاج النفطي ما بين تقارير وزارة النفط وتقرير الإدارة العامة للنفط بوزارة المالية وهو ما يترتب عليه عدم إظهار الحساب الختامي بصورته الحقيقية كون الإيرادات النفطية تعتبر المورد الرئيس في الموازنة العامة للدولة.

ويبين الجدول التالي فارق إنتاج النفط في العام 2011م من واقع تقارير جهتين رسميتين هما وزارة النفط والمعادن ووزارة المالية، الأولى تشرف على عمليات الإنتاج والتصدير والثانية تقوم بتحصيل الأموال المتأتية من الإنتاج والمتعلقة بحصة الحكومة من النفط الخام، ويبلغ الفرق في تقرير وزارة النفط والمعادن 1,969,613 برميل، وفي تقرير وزارة المالية 946,168 برميل، ومن قطاعات مختلفة بحيث يمكن القول ان إجمالي الاختلافات 2,915,781 برميل وهو رقم كبير جدا خاصة إذا ما قورن بحجم الإنتاج السنوي الوارد في بيانات اللجنة البرلمانية، وفي ظل ادعاءات الحكومة بان هناك انخفاض في إنتاج الحقول.

جدول رقم (12) فارق إنتاج النفط حسب التقارير عام 2011م				
اسم القطاع ورقمه	إجمالي إنتاج النفط (برميل) من واقع		الزيادة (برميل) من واقع	
	تقرير وزارة النفط	تقرير وزارة المالية	تقرير وزارة النفط	تقرير وزارة المالية
المسيلة 14	21,398,605	21,547,077	--	48,325
مأرب 18	8,923,605	8,073,278	850,327	0
جنة 5	6,231,395	6,175,630	55,765	0
شرق شبوة 10	26,993,387	26,028,491	964,896	0
حواريم 32	1,341,213	1,363,866		22,653
شرق سار 53	2,410,780	2,947,542		536,762
داميس 1	1,508,513	1,409,888	98,625	0
شرق الحجر 51	2,639,105	2,720,585		81,480
جنوب حواريم	818,068	854,154		35,986
مالك ق 9	1,514,902	1,585,219		70,317
العقلة ق 52	2,393,928	2,874,396		80,468
غرب عياد ق 4	60,525	130,702		70,177
الإجمالي	76,234,173	75,710,728	1,969,613	946,168

المصدر: مجلس النواب، تقرير اللجنة الخاصة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة 2012م.

كما أشارت اللجنة في تقريرها للعام 2012م، إلى استمرار اختلاف البيانات المتعلقة بإجمالي إنتاج النفط وتوزيع الحصص بين الدولة والشركات من واقع تقرير (وزارة النفط والمعادن، وزارة المالية) لعام 2012م . وعلى سبيل المثال:

جدول رقم (13) فارق إنتاج النفط حسب التقارير عام 2011م			
البيان	البيانات الإجمالية من واقع تقرير (برميل)		
	وزارة النفط	وزارة المالية	الفارق
إجمالي الإنتاج النفطي	62.212.120	61.504.611	707.509
المستخدم في العمليات + التغيير في المخزون	5.202.743	5.202.743	-
إجمالي صافي الإنتاج	57.009.377	56.301.868	707.509
حصة الدولة	41.558.319	40.728.024	830.295
الإتاوة	650.350	604.492	45.858
حصة الدولة من الإنتاج المقتسم	40.464.412	40.123.532	340.880
حصة الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية	179.633	153.915	25.718
حصة المؤسسة اليمنية تحت التأسيس	263.924	263.925	(1)

المصدر: تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بدراسة الحسابات الختامية للعام 2012م.

وتظهر الجداول التالية كمية وقيمة النفط الخام والغاز الذي تسلمته الحكومة اليمنية من الشركات المنتجة، والفرق بين بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، وبيانات لجنة مجلس النواب المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة هذه فيما يخص المنتج من النفط الخام حيث يسود التضارب البيانات



الخاصة بحصة الحكومة من النفط الخام خلال سنوات الدراسة والتي ظهرت في التقارير السنوية للبنك المركزي اليمني والكتاب السنوي للإحصاء واللجنة البرلمانية.

جدول رقم (14) كمية وقيمة الغاز المنتج في إحصائيات					
العام	وزارة النفط والمعادن/ ألف قدم مكعب			الجهاز المركزي للإحصاء	
	الإنتاج	المعاد حقته	الصافي	الكمية/ ألف طن	قيمة الإنتاج (مليون ريال)
2005	1005.33	951.55	53.78	706	14,334
2006	992,364,821	949,229,483	43,135,338	709	14,393
2007	1,024,593,278.00	968,587,891	51,504,142.45	817	16,598
2008	1,046,041,469.00	968,732,703	77,308,766	758	21,937
2009	غير متوفر	غير متوفر		735	27,307
2010	غير متوفر	غير متوفر		736	34,745
2011	غير متوفر	غير متوفر		585	32,096
2012	غير متوفر	غير متوفر		670	38,429

المصدر: وزارة النفط والمعادن، إحصائيات النفط والغاز والمعادن، للأعوام 2005-2012م، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2012م. \* بيانات وزارة النفط والمعادن لعام (بالألف طن)

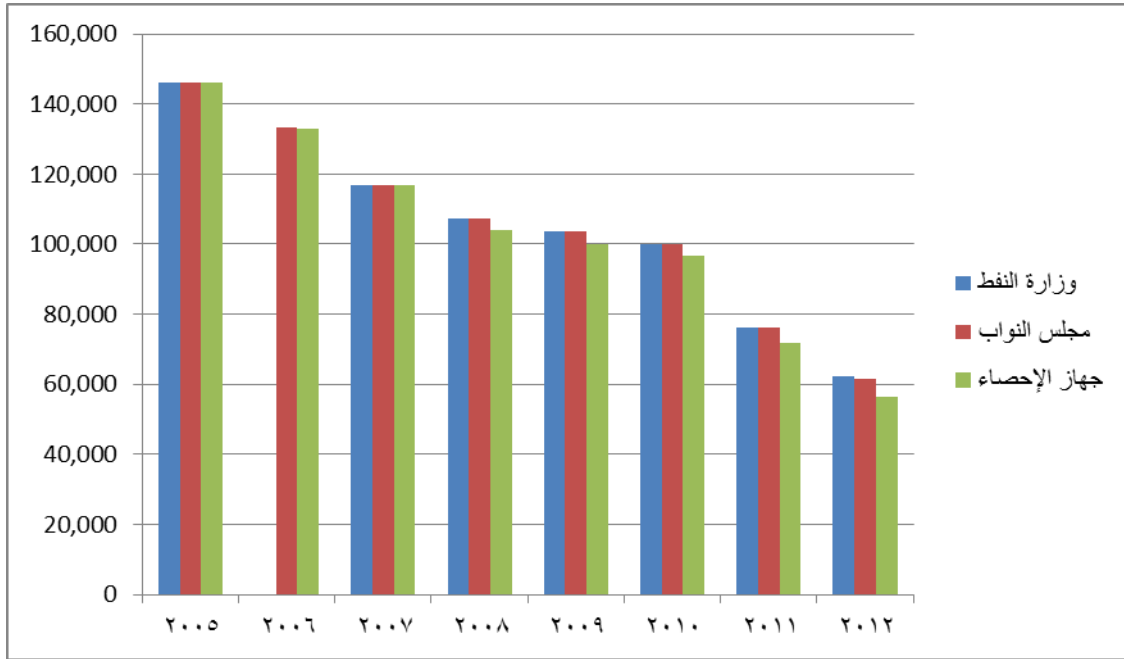
وتشير إحصائيات وزارة النفط والمعادن عام 2008م، للكميات المنتجة والكميات المعاد حقنها كما يتضح من الجدول، إضافة إلى الغاز المنكمش بمقدار (23,595,725) ألف قدم مكعب، والغاز المحروق (26,337,850) ألف قدم مكعب، والغاز المستخدم (27,375,191) ألف قدم مكعب، ثم اختفت بيانات الإنتاج عامي 2009، 2010م من إحصائيات وزارة النفط والمعادن وهي الأعوام التي بدء فيه تصدير الغاز المسال مما يثبت ضعف الشفافية إن لم نقل انعدامها في هذا القطاع الإنتاجي.

جدول رقم (15) كمية إنتاج النفط الخام كما تظهره تقارير وإحصائيات				
العام	وزارة النفط والمعادن/ برميل	لجنة مجلس النواب الختامية/برميل	الجهاز المركزي للإحصاء/ مليون برميل	الفرق بالنفط الخام (مليون برميل)
2005	146,090,331	146,006,177	146,00	0
2006	133,325,935	133,325,935	133,00	0
2007	116,667,468	116,667,468	116,67	0
2008	107,415,934	107,415,934	104,13	3.28
2009	103,570,713	103,570,713	100,03	3.57
2010	100,105,615	100,116,545	96,54	3.57
2011	76,128,729	76,334,173	71,75	4.58
2012	62,212,120	61,5 مليون برميل	56,36	5.14

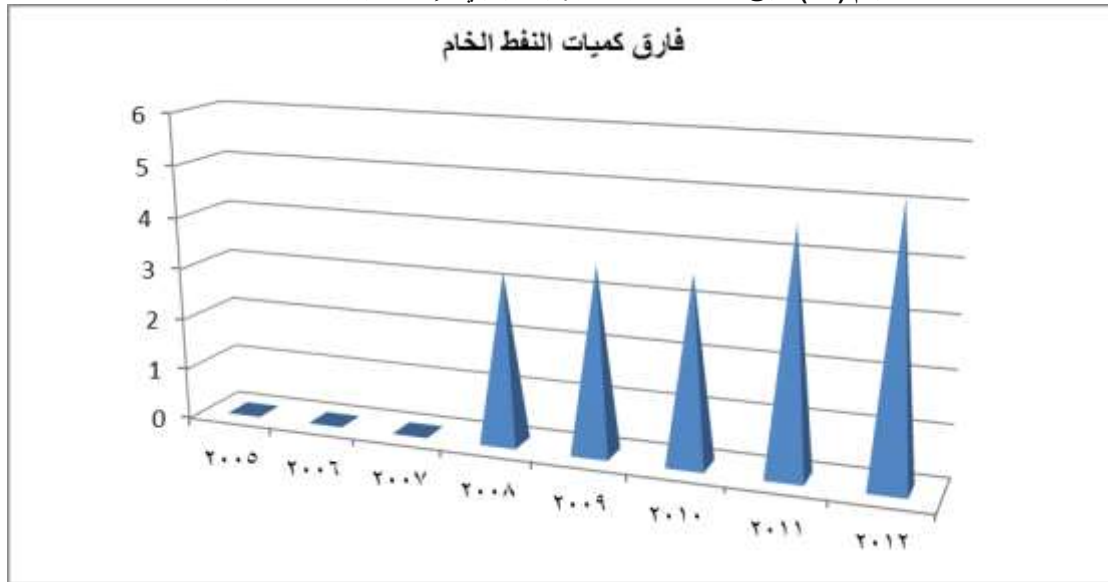
المصدر: وزارة النفط والمعادن، إحصائيات النفط والغاز والمعادن، للأعوام 2005-2012م، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2012م، مجلس النواب، تقارير اللجنة الخاصة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة 2005-2012م، (بيانات اللجنة فعلية)

ومن خلال هذا الجدول يتضح أن الإحصائيات غير متطابقة اعتباراً من العام 2008م، وحتى العام 2012م، مع العلم أن بيانات لجنة مجلس النواب أتت من خلال قيامها بفحص الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة ويفترض هنا أن أرقام إنتاج النفط أرقام فعلية. وبالنسبة للإحصائيات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء فقد تم الاعتماد على كتاب الإحصاء للسنوات الأخيرة بحيث لم تعد البيانات تقديرية، وهي بيانات حصل عليها الجهاز كما يرد في الكتاب من المؤسسة العامة للنفط والغاز وهيئة استكشاف وإنتاج النفط الحكوميتين ذات العلاقة والاختصاص الأصلي بالإشراف على الإنتاج.

شكل رقم (10) بيانات إنتاج النفط الخام للجهاز المركزي للإحصاء واللجنة الخاصة بفحص الحسابات الختامية.



شكل رقم (11) فارق كميات النفط بين الجهاز المركزي للإحصاء ولجنة مجلس النواب



يظهر هذا الشكل التراجع الواضح في إنتاج النفط الخام وقد أشارت اللجنة البرلمانية المختصة بدراسة الحسابات الختامية للعام 2010م إلى أن وزارة النفط والمعادن بررت ذلك بتقادم عمر الحقول وزيادة الكسر المائي في عدد منها حيث بلغت نسبة الماء في النفط 97% أي أن إنتاج برميل واحد من النفط يصاحبه استخراج 24 برميل من الماء في قطاعات صافر 18 والمسيلة 14 وسار 32 وحواريم 52 وشرق الحجر وعزت اللجنة هذا التراجع إلى ضعف الرقابة الدائمة على أداء الشركات النفطية أثناء العملية الإنتاجية والتي كانت تتم بصورة غير اقتصادية وغير فنية مما أدى إلى تقادم عمر الحقول بصورة سريعة.

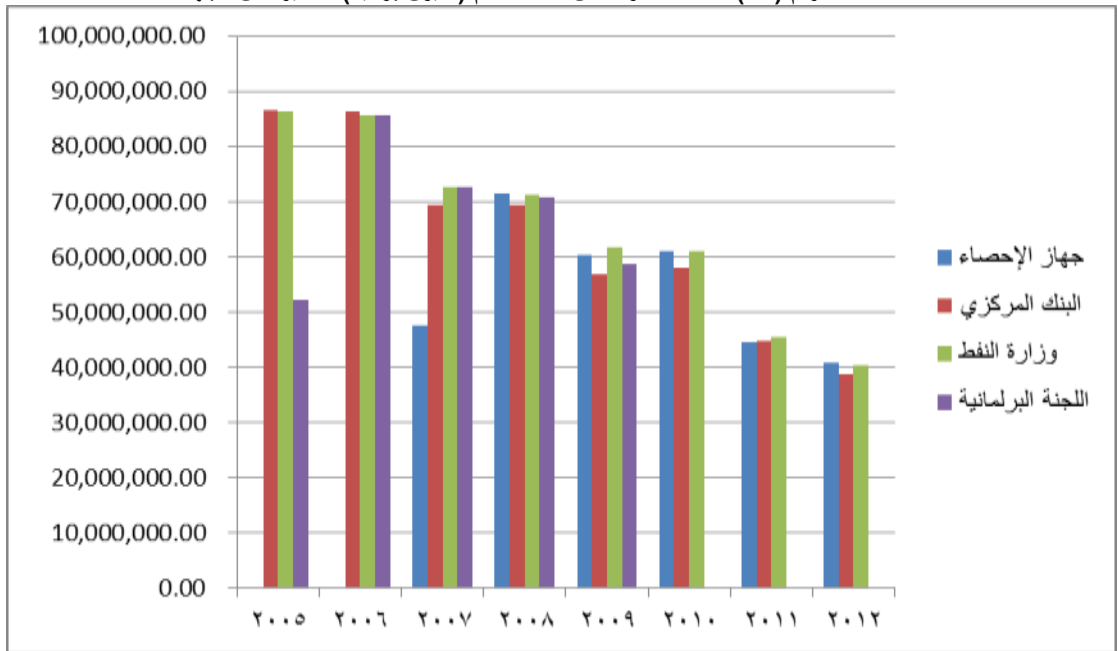
وقد ترتب على انخفاض الإنتاج بشكل مستمر انخفاض في حصة الحكومة من إنتاج النفط الخام كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (19) حصة الحكومة والشركات من النفط الخام (مليون برميل)						
العام	تقارير الجهاز المركزي للإحصاء		حصة الحكومة في تقارير البنك المركزي	فارق حصة الحكومة بين التقاريرين	حصة الحكومة في تقرير لجنة دراسة الحسابات الختامية	إحصائيات وزارة النفط
	حصة الحكومة	حصة الشركات				
2005	غير متوفرة	غير متوفرة	86,6		52,310,936	86,332,123
2006	غير متوفرة	غير متوفرة	86,24		85,747,414	85,747,421
2007	74,67	42,00	69,39	5.26	72,653,559	72,653,659
2008	71,54	32,59	69,43	2.11	70,774,853	71,299,871
2009	60,27	39,76	56,8	3.47	58,689,325	61,796,415
2010	61,01	35,53	57,93	3.08	غير متوفرة	61,014,394
2011	44,50	27,25	44,8	(30.)	غير متوفرة	45,389,711
*2012	40,79	15,56	38.85	1.94	غير متوفرة	40,468,700

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي 2007، 2009، 2012م، الصناعة والطاقة (المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز، الهيئة العامة للإستكشافات النفطية، النشرة الإحصائية لوزارة النفط والمعادن)، التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني 2006، 2007، 2008، 2010، 2012م \* فعلية أولية فقط للعام 2012م، مجلس النواب، تقارير اللجنة الخاصة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة 2005-2012م، (بيانات اللجنة فعلية)، وزارة النفط والمعادن، إحصائيات النفط والغاز والمعادن، للأعوام 2005-2012م.

ويوضح الجدول أعلاه كيف اختلفت أرقام الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي ولجنة مراجعة الحسابات الختامية، وأخيرا إحصائيات وزارة النفط، وهو ما يدل على الغموض في الكميات المصدرة وان عدم السماح للجمارك بالإشراف على موانئ تصدير النفط يثبت التلاعب والفساد.

شكل رقم (12) حصة الحكومة من النفط الخام (مليون برميل) كما يرد من الجهات المختلفة.



إذا تراجع مستمر في حصة الحكومة وبالأساس تدهور في الإنتاج يتحمل جزء منه ضعف الرقابة من قبل وزارة النفط والمعادن يقابله ضعف في التخطيط الاقتصادي من قبل الحكومة، إذ كيف لمجتمع أن يعيش بكرامة وموارده يتم تدميرها واستنزافها وعلى عجل ليصب حصة منها في جيوب الفساد وهذا ما تحاول قوله التقارير الرسمية عن تراجع الإنتاج وتضارب الأرقام وضعف الشفافية، وينتهي الأمر بالأجهزة المختصة وكلا منها يورد رقما يختلف عن الآخر في ظل واحدية المصدر ألا وهو الأجهزة الحكومية فهل تعتمد هذا المصدر تظليل الآخرين أم انه نفسه لا يعلم شيئا بل يردد ما يقول له الآخرين، سؤال لن يجيب عليه إلا لجنة مستقلة محايدة ونزيهة تقوم بالأتي:-

- فحص كل المستندات والوثائق الخاصة بالإنتاج.
- الاستماع إلى قول المختصين والفنيين في هذا المجال.

- مقارنة المدفوعات بالاتفاقيات المبرمة مع الشركات الإنتاجية.
- توجيه السؤل لمن تضخمت ثرواتهم من أين لك هذا؟.

### تسعير النفط الخام:

تأتي القضية الثانية المرتبطة بالنفط الخام ألا وهي تحديد أسعاره، فالحكومة اليمنية عندما تتقدم لمجلس النواب بمشروع الموازنة العامة للدولة قبل بداية العام للحصول على موافقته عليها تضع أسعاراً متدنية لما يتوقع بيعه من نفط خام خلال العام، وكثيراً ما كان المجلس ينتقد هذا التصرف ولكن الأغلبية المريحة للحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام تمرر ذلك دون مراعاة أدنى اعتبار لما له من اثر على حسن استخدام الموارد.

ويبرز خلال فترة الدراسة عدم تطابق متوسط سعر النفط السنوي في البيانات الواردة من الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي اليمني، ولحقت بهم بيانات اللجنة البرلمانية الخاصة بدراسة الحسابات الختامية والتي لم تغطي كامل الفترة، ولكنها أيضاً كانت مختلفة ويلاحظ ظهور الفارق بوضوح في الأعوام 2009، 2010م، وكما يتضح من الجدول الآتي:-

جدول رقم (17) متوسط أسعار النفط بالدولار				
العام	تقارير الجهاز المركزي للإحصاء	تقارير البنك المركزي اليمني	الفارق	تقارير اللجنة الخاصة بدراسة الحسابات الختامية
2005	51.47	51.5	.3	غير متوفرة
2006	63	63	--	63,83
2007	73.38	73	.38	غير متوفرة
2008	98.88	98.9	.2	98.49
2009	63.48	63.5	.2	61,97
2010	78.01	79.8	1.79	غير متوفرة
2011	111	111.1	.1	غير متوفرة
*2012	111	112.5	1.5	غير متوفرة

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي 2007، 2009، 2012م، الصناعة والطاقة (المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز، الهيئة العامة للاستكشافات النفطية، النشرة الإحصائية لوزارة النفط والمعادن)، التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني 2006، 2007، 2008، 2010، 2012م \* فعلية أولية، مجلس النواب، تقارير اللجنة الخاصة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة 2005-2012م، (بيانات اللجنة فعلية).

وهذا الموضوع من الأهمية بمكان إذ أن فارق دولار واحد يعني كامل ما تسلمته الحكومة من كميات منتجة خلال العام والتي تصل إلى عشرات الملايين، وهي كميات كبيرة بمعيار الاقتصاد اليمني، ومن هنا يأتي التساؤل لماذا تظهر هذه الاختلافات في بيانات الأجهزة الحكومية، فالدراسة هذه تعتمد على آخر بيانات محدثة سواء كانت في تقارير اللجان البرلمانية أو منشورة على مواقع الأجهزة على الشبكة العنكبوتية، ولكنه الغموض الذي ساد ولا زال يسود قطاع النفط ويخفي وراءه فساد عظيم.

### صادرات النفط والغاز:

دأبت بعض الأجهزة الرسمية في السنوات الأخيرة على نشر أرقام صادرات النفط الخام والغاز بالكميات والقيمة بالريال اليمني وبالدولار الأمريكي ويوضح الجدول الآتي هذه الصادرات وحصّة الحكومة وحصّة الشركات أيضاً.

جدول رقم (18) حصة الحكومة والشركات من صادرات النفط والغاز						العام
صادرات النفط والغاز بالمليون دولار			صادرات النفط والغاز بالمليون ريال			
الإجمالي	حصة الشركات	حصة الحكومة	الإجمالي	حصة الشركات	حصة الحكومة	
5,952.0	2,837.1	3,114.9	1,140,566.3	543,264.3	597,302.0	2005
6,733.4	2,719.9	4,013.5	1,325,970.8	535,484.8	790,486.0	2006
6,137.6	3,049.7	3,087.9	1,219,311.8	605,806.1	613,505.7	2007
7,727.9	3,204.9	4,523.0	1,543,564.1	640,133.2	903,430.8	2008
4,432.4	2,473.6	1,958.8	892,098.3	499,699.1	392,399.2	2009
6,348.8	3,599.9	2,748.9	1,353,128.3	770,733.5	582,394.7	2010
7,731.3	4,037.9	3,693.4	1,611,993.9	863,313.3	748,680.6	2011
6,332.1	2,677.2	3,654.9	1,341,106.3	557,757.1	783,349.2	*2012

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني، 2006، 2007، 2008، 2010، 2012م، تقرير البنك المركزي بالتطورات النقدية والمصرفية في الجمهورية اليمنية، لشهر مارس 2014م، \* فعلية أولية.

ومن خلال مقارنة قيمة الصادرات وفق للبيانات المعلنة من البنك المركزي اليمني باعتباره الخزينة العامة للدولة التي يجب أن تصب فيها كل الموارد العامة للدولة كونه بنك الحكومة الذي يقوم بالنيابة عنها في استقبال الأموال وصرفها وفقاً ما تصل إليه من أوامر منها بموجب التشريعات النافذة. وتظهر البيانات التفاوت في أرقام المحصلات خلال سنوات الدراسة بين ما يورده التقرير السنوي للبنك المركزي وما تظهره تقارير الشفافية في الصناعات الاستخراجية الصادرة عن المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية والتي قامت بإعداده شركة متخصصة هي هارت جروب البريطانية، ويوضح الجدول التالي ذلك.

جدول رقم (19) حصة الحكومة من صادرات النفط والغاز					العام
الفارق (دولار)	بيانات اللجنة الخاصة بدراسة الحسابات الختامية	الفارق (مليون دولار)	بيانات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	بيانات البنك المركزي اليمني (مليون دولار)	
429,755,695	2,604,614,613	80.6	3,034,370,308	3,114.9	2005
257,490,181	3,105,587,983	650.5	٣,٣٦٣,٠٧٨,١٦٤	4,013.5	2006
	غير متوافرة	503.1	٢,٥٨٤,٨١٦,٩٤٠	3,087.9	2007
130,802	4,192,749,969	199.5	4,323,551	4,523.0	2008
44422-	1,895,202,919	108.1	1,850,780	1,958.8	2009
	غير متوافرة	31.83	2,604,858	2,748.9	2010
			112,270		
	غير متوافرة	9.301-	3,501,725	3,693.4	2011
			201,001		
	3,507,843,374		غير متوافرة	3,654.9	*2012

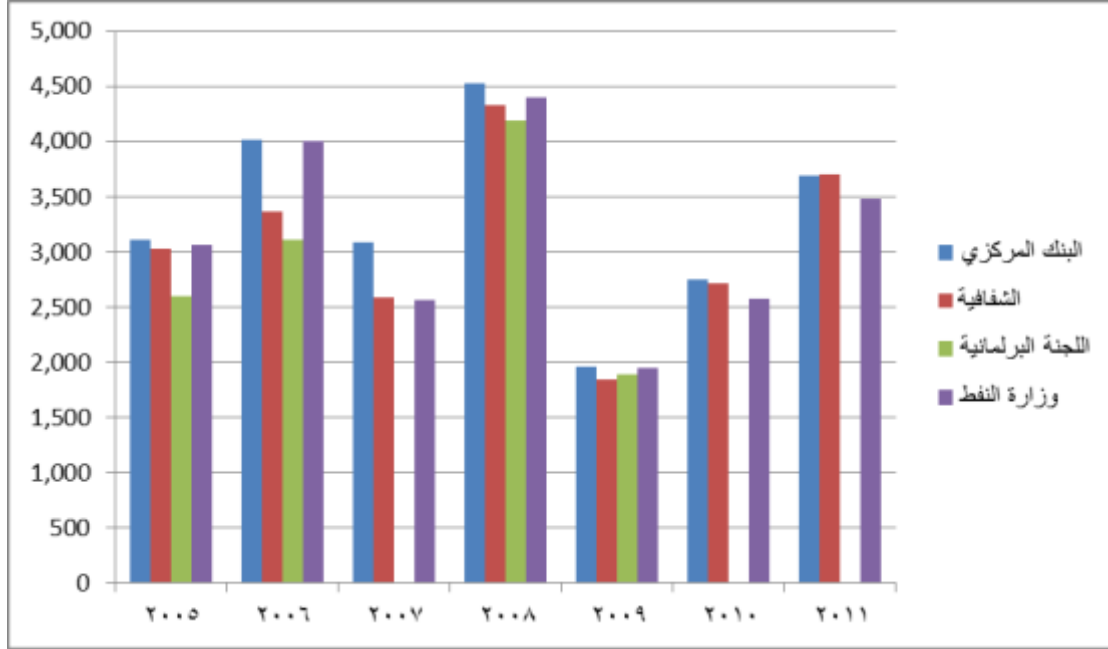
المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني، 2006، 2007، 2008، 2010، 2012م، تقرير البنك المركزي بالتطورات النقدية والمصرفية في الجمهورية اليمنية، لشهر مارس 2014م، \* فعلية أولية، مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، إبريل 2014م، (بيانات المبادرة فعلية)، ومن العام 2010م تم إظهار قيمة الغاز من خلال الصف الثاني.

ويتضح من الجدول السابق الفروقات الواضحة في البيانات الصادرة من الجهات الثلاثة، فأرقام الشفافية اقل من الأرقام المعلنة من البنك المركزي اليمني، في الوقت الذي تورد فيه بيانات اللجنة الخاصة بدراسة الحسابات الختامية في بعض السنوات أرقام اقل من أرقام الشفافية وهي أرقام صادرات النفط والغاز التي تحصلت عليها اللجنة من دراستها للحسابات الختامية للموازنة التي يفترض أنها فعلية ناتجة عن تنفيذ الموازنة العامة للدولة خلال العام المعني وفي عصر الحاسوب والاتصالات ليس هناك من مجال للحديث عن صحة البيانات من عدمه إلا نتيجة لضعف الشفافية.

أما النشرة الإحصائية لوزارة النفط فتظهر ان حصة الحكومة بلغت (3,065,072,484) عام 2005، و(4,006,453,697) دولار عام 2006، وفي العام 2007 (2,561,401,185) دولار، ثم عاودت

الصعود إلى (4,396,006,408) دولار عام 2008، وتراجعت إلى (1,952,536,323) دولار عام 2009، ثم ارتفعت إلى (2,581,797,458) دولار عام 2010م، وبلغت عام 2011م (3,476,051,356) دولار، وبلغت القيمة لصالح الدولة والمؤسسة عام 2012م (3,495,684,640.75) دولار، وهي بيانات تختلف عما ظهر في الجدول السابق، ولذا يمكن القول ليس هناك ما يمكن الوثوق به في حصة الحكومة من قيمة صادرات النفط الخام.

شكل رقم (13) يوضح قيمة صادرات النفط الخام والغاز بحسب بيانات الجهات المختلفة.



ويقارن الجدول التالي قيمة صادرات النفط الخام والغاز والتي تظهرها بيانات لجنة مجلس النواب الخاصة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة بالريال اليمني وتحويلها إلى الدولار الأمريكي ومقارنة ذلك مع بيانات الشفافية، وقد تم استخدام متوسط سعر الدولار الوارد بهذه التقارير وفي حالة عدم توافره في تقارير اللجان تم استخدام متوسط السعر وفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

العام	المبلغ بالريال اليمني	متوسط سعر الدولار	المبلغ بالدولار الأمريكي	متوسط سعر الدولار وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء
2005	481,853,703,385	185	2,604,614,613	191.42
2006	611,800,832,624	197	3,105,587,983	197.05
2007	486,349,565,230	غير متوفر	غير متوفر	198.95
2008	837,711,443,902	غير متوفر	غير متوفر	199.80
2009	384,441,912,119	202.85	1,895,202,919	205
2010	غير متوفر	219.59	غير متوفر	220
2011	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	215
2012	751,044,251,567	غير متوفر	3,507,843,374	215
	3,142,073,800			

المصدر: اللجنة الخاصة بدراسات الحسابات الختامية للأعوام 2005-2012م، (بيانات اللجنة الفعلية)، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2005-2012م.

ويظهر بوضوح ومن خلال هذا الجدول فروق متوسط الأسعار التي ترد في تقارير اللجنة الخاصة وبيانات كتاب الإحصاء السنوي، الأمر الذي يؤشر إلى تناقض الأرقام ويشكك في مصداقيتها. ويصبح من المستغرب بروز اختلافات بيانات الإنتاج فمصدر البيانات واحد هو وزارة النفط والمعادن، ويفترض إحكام الرقابة على عمليات الإنتاج والتصدير، إذ يختفي دور أية جهة أخرى حتى تلك المخولة قانوناً، ومن هنا تأتي الملاحظة

الجوهرية للجنة البرلمانية الخاصة في تقريرها عن مراجعة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة عام 2005م بأن (اللجنة لاحظت خلال اجتماعاتها مع وزارة المالية ومصحة الضرائب أنهما لا يستطيعان التعامل مع الشركات النفطية مباشرة إلا عن طريق وزارة النفط سواء فيما يتعلق بكميات الإنتاج ونفط الكلفة أو الضرائب المحتسبة على الشركات النفطية، كما أن مصحة الجمارك لا تمكن من الدخول إلى موانئ تصدير النفط للإشراف والرقابة على الصادرات النفطية وفقاً لما هو مخول لها قانوناً).

ولذا فقد أوصت اللجنة بأنه على الحكومة تمكين مصحة الجمارك من ممارسة صلاحياتها المخولة لها قانونياً في الإشراف والرقابة على الصادرات والواردات في كافة الموانئ بما في ذلك الصادرات والواردات النفطية. ولم تلتزم الحكومة بذلك، ولذا تكررت ملاحظات اللجنة في تقريرها عن دراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة عام 2009م بالاتي (وتجدر الإشارة إلى عدم قيام سلطات الجمارك بممارسة اختصاصاتها في موانئ تصدير النفط الخام وفقاً لنصوص قانون الجمارك رقم (14) الذي يوجب على المستورد والمصدر تقديم البيانات اللازمة وفتح بيان جمركي لضبط عملية الاستيراد والتصدير).

الحكومة من جانبها تجاهلت هذه التوصيات لأن قوى الفساد لا ترغب في فتح نافذة قد تفضح ما لا يبراد فضحه ولذا تكررت التوصية عام 2010م من اللجنة البرلمانية كالتالي (تبين عدم تضمين البيانات الجمركية لصادرات شحنات النفط الخام والغاز المصدرة خلال العام 2010م والأعوام السابقة بالمخالفة لأحكام قانون الجمارك رقم 14 لسنة 1990م وتعديلاته بالقانون رقم 12 لسنة 2010م، وقد ارجع رد المصلحة ذلك إلى عدم موافقة وزارة النفط على طلب المصلحة بفتح مكاتب جمركية في موانئ تصدير النفط والغاز لإصدار بيانات جمركية بكافة صادرات النفط الخام والغاز لما لذلك من أهمية كبيرة في الحصول على المؤشرات والبيانات الاقتصادية الفعلية كون الصادرات النفطية تعتبر المصدر الرئيسي في إيرادات الدولة والحسابات القومية).

وكررت اللجنة عام 2011م ملاحظاتها حول عدم السماح للمصلحة بمراقبة موانئ تصدير النفط بالقول (بالرغم من توصيات المجلس المتكررة بضرورة تضمين البيانات الجمركية بيانات تخص صادرات شحنات النفط الخام والغاز المصدرة وذلك عبر إنشاء مراكز جمركية في موانئ تصدير النفط والغاز إلا أنه لوحظ عدم تنفيذ ذلك خلال العام 2011م بالمخالفة لقانون الجمارك وتعديلاته بسبب عدم موافقة وزارة النفط على طلب المصلحة الجمارك المتكرر بهذا الشأن بحسب رد المصلحة).

إن إصرار الحكومة في عدم تمكين المصلحة استمر حتى سقوطها بفعل ثورة فبراير الشبابية عام 2011م، يدل بوضوح على فجوة التطبيق، والغياب الكامل لمنظمات المجتمع المدني للتصدي لهذه الفجوة نتيجة لدفع قوى الفساد بمكوناتها الخاصة في هذا الجانب لتعمل على المساعدة في إخفاء الحقائق وفي الوقت نفسه إزاحة الجادة منها والقليلة العدد الضعيفة الإمكانيات عن التصدي لهذه الفجوة بما يعمل على تحسين مستوى الشفافية والحد من ممارسات الفساد.

وقد تقدم وزير المالية في حكومة الوفاق صخر الوجيه بمذكرة رقم (902- 110 م. و) تاريخ 2012/12/18م إلى مجلس الوزراء بشأن إنشاء دائرتين جمركيتين في مينائي الضبة م/ حضرموت وبلحاف م/ شبوة، وقد وافق المجلس في 2012/12/25م على ذلك وان تمارس الدائرتين كافة المهام والإجراءات الجمركية على الواردات والصادرات بما في ذلك النفط والغاز وفقاً لقانون الجمارك والقوانين ذات الصلة، وفي 2013/10/27م وجهت مصحة الجمارك رسالة لوزير النفط تفيد فيها عدم التزام الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال بتقديم إقرارات جمركية لما يتم تصديره.

ولذا فقد ورد في تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بمراجعة الحسابات الختامية للعام 2012م، ما يفيد عدم الالتزام بتوصيات مجلس النواب (عدم الالتزام بتوصيات المجلس المتكررة بضرورة فتح مكاتب جمركية في موانئ تصدير النفط والغاز وفقاً لقانون الجمارك ولائحته التنفيذية، حيث لوحظ عدم وجود أي بيانات جمركية

لصادرات الغاز والنفط الخام المصدر لعام 2012م ، ما يشير إلى القصور في المؤشرات الاقتصادية الفعلية ، كون الصادرات النفطية تعتبر المصدر الرئيسي في إيرادات الدولة والحسابات القومية)

أي أن هناك إصرار غريب على تجاهل القوانين من قبل شركات إنتاجية محلية وأجنبية، وهو الإصرار الذي يخفي وراءه ممارسات فساد ونهب لثروات وطن بأكمله. وقد طرح موضوع عدم السماح هذا عندما تم تدشين التقرير الثاني للشفافية من قبل احد ممثلي منظمات المجتمع التي لا تدور في فلك الحكومة واعترف حينها مندوب شركة صافر بذلك، وقوبل الأمر بصمت عجيب من أعضاء مجلس الشفافية اليمني في الصناعات الاستخراجية وعلى الأخص ممثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في المجلس مع أن تقارير الجهاز نفسه متخمة بالملاحظات، والمجلس وبحسب أهدافه ومهامه والتي تطرقنا إليها فيما سبق من هذه الدراسة يجب أن يعمل على رفع مستوى الشفافية وإلا فما الداعي لوجوده أو إن وجوده مجرد وسيلة لتبييض الصفحات السوداء لقوى الفساد في اليمن.

وهي نقطة من النقاط التي لم يعمل المجلس للاستفادة منها من تقارير الشفافية مما يعني أن وجوده مثل عدمه فلو كان الأمر مجرد إفصاح وليقارن من يقارن كعمليات إحصائية فقط دون تحرك حقيقي لاستعادة الأموال المنهوبة وإيقاف أية تصرفات من هذا القبيل في قادم الأعوام، فليكتفي بإلزام الشركات بنشر البيانات على مواقعها الإلكترونية كما تعمل الأجهزة الحكومية، وبالتالي توفير الوقت والجهد والمال المنفق على المجلس.



## الفصل الثاني ريع النفط

### توطئة:

يمثل ريع النفط، جملة الإيرادات التي تتسلمها الوحدات الحكومية المختلفة من الشركات العاملة في مجال استكشاف وإنتاج الصناعات الاستخراجية في اليمن، وتتمثل بحصة الحكومة من مبيعات خام النفط المصدر إلى الخارج، والنفط المباع محلياً للمصافي، ومبيعات الغاز المصدر والغاز المحلي، ومنح الإنتاج ومنح توقيع الاتفاقيات النفطية والمعدنية، وعمولة الامتياز على عمليات الإنتاج النفطي والمعدني والغازية، والضريبة على الشركات في مرحلة الاستكشافات النفطية والمعدنية والغازية، ومنح الدعم والتدريب المؤسسي ودعم التنمية الاجتماعية والبحث والتطوير وإيرادات أخرى.

وتتضمن البيانات الصادرة من وزارة المالية في نشرتها الإحصائية الربع سنوية للحكومة المنشورة على مواقعها الالكترونية بيانات هذه الموارد المدفوعة للخرينة العامة للدولة، كما أوردتها الحسابات الختامية للموازنة العامة والمعدة من وزارة المالية وسيتم القيام بمقارنة ما ورد في النشرات الصادرة من وزارة المالية بغرض الوصول إلى أرقام نهائية. ويذهب ريع النفط إلى كلا من وزارة المالية ووزارة النفط والمعادن والوحدات التابعة لها والتي تمتلك حصة في بعض الشركات الإنتاجية.

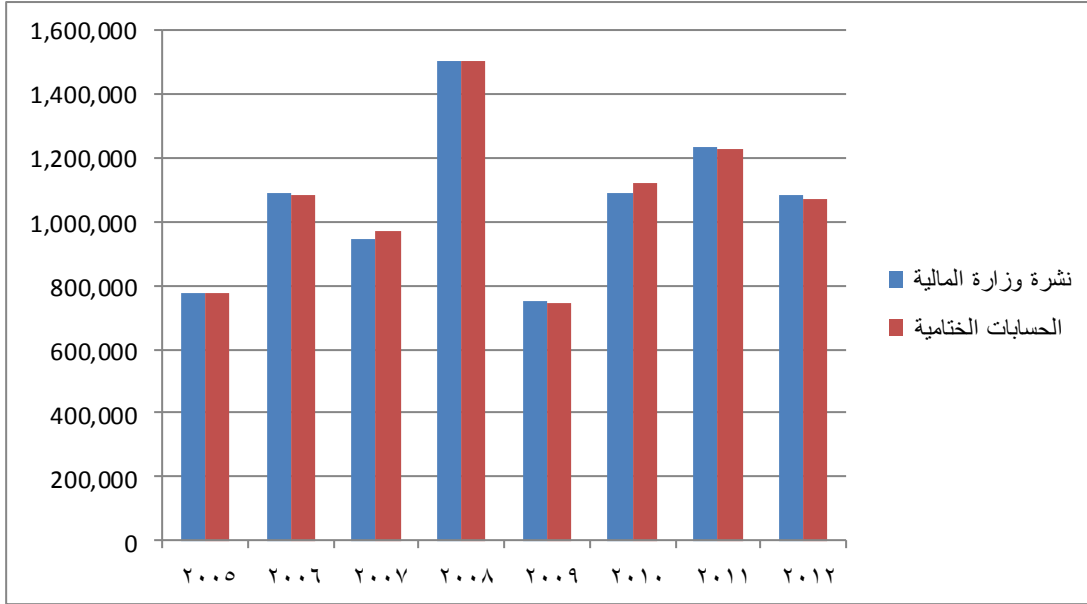
### ما تسلمته وزارة المالية من ريع:

تعد وزارة المالية الجهة الرئيسية المسؤولة عن تحصيل أموال الحكومة والإشراف على إنفاقها، ويمثلها في كل جهة حكومية مدير عام للشؤون المالية يقوم بالتحكم في العمليات المالية ومن هذه الجهات وزارة النفط والمعادن، ويوضح الجدول التالي بيانات الربع خلال سنوات الدراسة والتي تسلمتها وزارة المالية الواردة في النشرة الإحصائية المالية للحكومة، وتلك الواردة في الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، والفروق بينها خلال سنوات الدراسة.

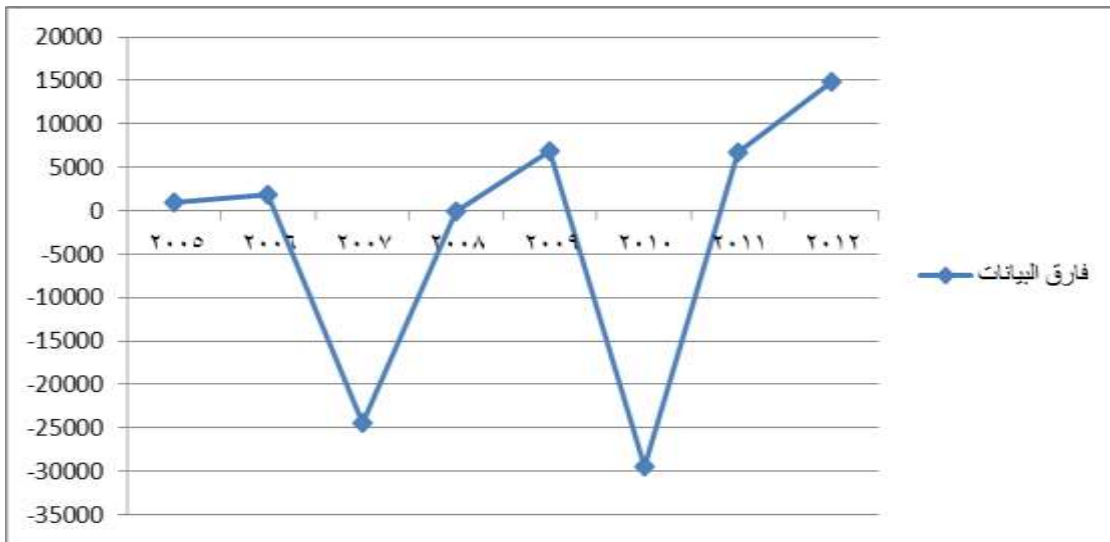
جدول رقم (21) ريع النفط			
العام	الربع (بالمليون ريال) بحسب النشرة الإحصائية المالية للحكومة	الربع بحسب ما ورد في الحسابات الختامية	الفرق (بالمليون)
2005	774,537	٧٧٣,٥٢١,١١١,٧١٢	1,016 -
2006	1,087,059	١,٠٨٥,٢٢٢,٣٧١,٦٥٤	1,837 -
2007	947,829	٩٧٢,٢٤١,٦٨٠,٢٨٦	24,412-
2008	1,501,934	١,٥٠١,٩٣٢,٥١٧,٦٤٢	2
2009	750,532	743,633,103,322	6,899 -
2010	1,090,073	١,١١٩,٥٣١,٦٩٣,١٣١	2,9458-
2011	1,233,250	١,٢٢٦,٥٠٦,٧١٠,٣٥٦	6744
2012	1,085,227	١,٠٧٠,٣٣٧,٦٣٦,٤١٣	14,890 -

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة المالية، النشرة الإحصائية لمالية الحكومة، العدد الثاني والأربعون للربع الرابع من العام 2010، والعدد السادس والأربعون للربع الرابع من العام 2011م، العدد -التاسع والأربعون للربع الثالث من عام 2012م، العدد الرابع والخمسون للربع الرابع لعام 2013م، الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة 2007، 2009، 2010، 2011، 2012م.

شكل رقم (14) ريع النفط.



شكل رقم (15) الفرق في ربع النفط بين بيانات وزارة المالية واللجنة البرلمانية



ومن خلال الجدول والشكل السابق يتضح وجود فارق في البيانات المعلنة عنها والواردة في النشرة المالية للحكومة، وتلك الواردة في الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة والتي عبر عن ما تم تنفيذه وتحصيله من موارد هذه الصناعة، وفي كلتا الحالتين فإن المصدر واحد ألا وهو وزارة المالية لا أحدا سواها، فهل تسرب عدم القدرة على التفريق بين الأسس المحاسبية كذلك إلى هذه البيانات هل هو الإهمال باعتبار إن لا احد سوف يكلف نفسه عناء القراءة والتمحيص، أم يخفي ذلك تزويرا حقيقيا للبيانات المتعلقة بهذه الصناعة.

### حصة الحكومة من مبيعات النفط الخام:

تعد حصة الحكومة من هذا البند أهم أنواع الربيع الذي تتسلمه وزارة المالية وأكثرها توليدا للإيرادات العامة للدولة، ويظهر الجدول التالي قيمة هذا الجزء من الربيع بحسب ما ورد في بيانات النشرة الإحصائية المالية للحكومة ربع السنوية، وبيانات الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة للسنوية.

جدول رقم (22) مبيعات النفط الخام بحسب ما ورد في		
المبيعات الإحصائية لمالية الحكومة (بالمليون ريال)	المبيعات الحسابات الختامية	العام
481,854	٤٨١,٨٥٣,٧٠٣,٣٨٥	2005
611,801	٦١١,٨٠٠,٨٣٣,٦٢٤	2006
486,350	٤٨٦,٣٤٩,٥٦٥,٢٣٠	2007
837,711	٨٣٧,٧١١,٤٤٣,٩٠٢	2008
348,882	٣٤٨,٨٨٢,١٠٢,٦٢٩	2009
548,320	٥٤٨,٣٢٠,١٣٧,٤٠٢	2010
728,287	٧٢٨,٢٨٧,٥٨٤,١٥١	2011
751,044	٧٥١,٠٤٤,٢٩١,٥٦٧	2012

المصدر: النشرة الإحصائية لمالية الحكومة، العدد الثاني والأربعون للربع الرابع من عام 2010، والعدد السادس والأربعون للربع الرابع من العام المالي 2011م، العدد -التاسع والأربعون- للربع الثالث من عام 2012م، العدد الرابع والخمسون للربع الرابع للعام المالي 2013م، الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، 2007، 2009، 2010، 2011، 2012م، وزارة المالية.

وعندما بدأت شركة المطابقة هارت جروب في مراجعة البيانات المقدمة من الحكومة والشركات النفطية في التقرير الأول للشفافية في الصناعات الاستخراجية في اليمن ظهرت فروقات كبيرة في أرقام النفط الخام المصدر الخاص بحصة الحكومة والمفصح عنها من قبل الشركات الإنتاجية وأجهزة الحكومة. وكما اتضح من الوثائق الرسمية والتي عرضناها في هذه الدراسة فإنه لا يسمح لمصلحة الجمارك مراقبة موانئ تصدير النفط الخام، وبررت شركة المطابقة هارت ذلك أيضا بجهل محاسبي الحكومة والشركات النفطية للأساس النقدي المطلوب على أساسه تعبئة البيانات واتباعوا أسلوب الاستحقاق مع أن العقد الموقع مع الشركة يتضمن عملية تدريب المحاسبين على كيفية استكمال تعبئة البيانات.

وتكرر الأمر في التقرير الثاني والثالث، وكأنه لا توجد خبرات قادرة على التفريق بين الأساسين الذي يجب على طالب المحاسبة والإدارة تعلمه في السنة الأولى من الجامعة في العلوم الإدارية إلا إذا كان كل العاملين في الحسابات لدى هؤلاء من غير هذه التخصصات. ومشكلات الأساسين ليس بهذا التعقيد حتى ينسحب على كل التدفقات فقد ورد في التقرير الثاني للشفافية في الصناعات الاستخراجية ما نصه: "ومن ناحية أخرى أفصحت المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز عن كميات النفط المصدرة والمحول إلى المصافي في كل سنة ميلادية خلال الفترة وكذلك عن المبالغ المستلمة عن عمليات البيع لهذه الكميات وفي مثل هذه الحالة لا يتم استلام العائدات الخاصة بعملية البيع التي تمت آخر شهر من السنة إلا في السنة اللاحقة التي تم فيها تصدير الكمي أو تحويلها، وهذا يتعارض مع الأساس النقدي للإفصاح".

والواضح ان محاسبي الحكومة على علم بهذه الأسس وعلى سبيل المثال يوضح الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقريره عن مراجعة الحسابات الختامية كيفية احتساب حصة الحكومة والية التسديد وفقاً للأساس النقدي حيث يقول ومن خلال الدراسة والتحليل تبين أن كمية النفط الخام المصدر للخارج من حصة الدولة + حصة الشركة اليمنية تحت التأسيس التابعة للمؤسسة العامة للنفط والغاز خلال العام 2010م وفقاً للأساس النقدي بلغت (32.732.257) برميل بزيادة قدرها (963.514) برميل ونسبة (3.04%) من تقديرات ربط الموازنة البالغ (31.768.743) برميل وبزيادة كمية (3.058.725) برميل بنسبة (10.31%) مقارنةً بكمية النفط الخام المصدر عام 2009م والبالغ (29.673.532) برميل.

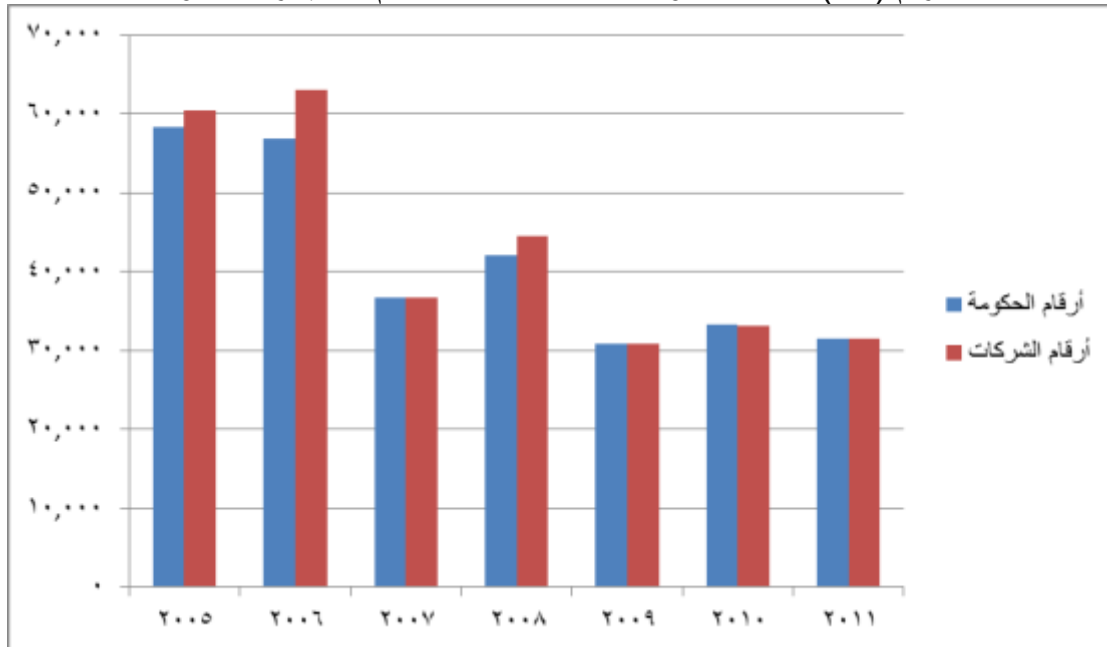
ويضيف التقرير بينما أظهر تقرير وزارة المالية الصادر عن العام 2010م إيرادات النفط الخام المصدر مبلغ (573.456.301.970) ريال، بالإضافة إلى المرحل من قيمة مبيعات شهر ديسمبر 2009م المسدد في يناير 2010م مبلغ (46.835.533.999) ريال بإجمالي مبلغ (620.291.835.969) ريال، وبلغ ما تم توريده خلال العام 2010م مبلغ (562.552.385.477) ريال والمرحل إلى يناير 2011م مبلغ (57.739.450.491) ريال والذي تمثل قيمة كمية النفط المصدر المباع في شهر ديسمبر 2010م والمتوقع سدادها في يناير 2011م.

جدول رقم (23) كميات النفط المصدرة قبل إجراء التسويات.				
الاختلافات المبدئية برميل	ما أفصحت عنه			العام
	الشركات برميل	الجهات الحكومية		
		دولار أمريكي	برميل	
(2,121,255)	60,472,371	3,034,370,308	58,351,116	2005
(6,234,726)	63,099,248	2,898,525,623	56,854,522	2006
---	36,738,259	2,584,816,940	36,739,259	2007
(2,357)	44,457	4,323,551	42,100	2008 (الأرقام بالآلاف)
27	30,858	1,850,780	30,885	2009 (الأرقام بالآلاف)
61	33,211	2,604,858	33,272	2010 (الأرقام بالآلاف)
---	31,508	3,501,725	31,508	2011 (الأرقام بالآلاف)

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، إبريل 2014م.

ومن خلال بيانات الجدول أعلاه برزت الاختلافات الكبيرة في العامين 2005 و2006م. أي قبل تفكير اليمن بالانضمام لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، ثم اختفت هذه الفروق في العام 2007م. ثم عادت للظهور مجدداً في الأعوام التالية واختفت في العام 2011م وبأرقام صغيرة، وبالتالي هل يمكن القول إن موظفي عام 2007م كانوا أكثر قدرة على التفريق بين الأساسين النقدي والاستحقاق، أو صدرت التعليمات بالاستعداد للإفصاح عن التدفقات العينية بالشكل السليم أو بما يخدم قوى الفساد، مع العلم أن البيانات الحكومية في التقرير الأول غير مدققة.

شكل رقم (16) حصة الحكومة من كميات النفط الخام قبل إجراء التسويات.



وبعد إجراء المراجعة والتعديل من قبل الحكومة والشركات اقتنعت الحكومة بصحة أرقام الشركات على مستوى البرميل الواحد في الأعوام 2005، 2006م، وهو أمر يثير الشك خاصة إذا ما لوحظ أن القيمة التي تسلمتها الحكومة لم تتغير عام 2005م، وتغيرت في العام 2006م حيث اعترفت الحكومة بفارق قدره (464,552,541 دولار)، وباستخدام متوسط السعر الوارد في تقرير البنك المركزي (51.5) فإن ذلك يمثل

قيمة (9,020,438) برميل، وهو مغاير تماما للفارق الذي ظهر في الكميات المصدرة بمقدار (6,234,726) برميل.

أما في الأعوام 2009، 2008، 2010؛ فقد ظهرت أرقام جديدة لا كلام الحكومة طلع صحيح ولا كلام الشركات، الشركة المحاسبية من جانبها أكدت أنه تم تقديم الوثائق التي تثبت صحة ذلك فيما ترى ما هي هذه الوثائق وهل اطلع عليها المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية وما درجة الوثوقية فيها.

جدول رقم (24) كميات النفط المصدرة بعد إجراء التسويات.				
الاختلافات التي لم تحسم/ برميل	ما أفصحت عنه			العام
	الشركات برميل	الجهات الحكومية		
		دولار أمريكي	برميل	
-----	60,472,371	3,034,370,308	60,472,371	2005
-----	63,099,248	3,363,078,164	63,099,248	2006
-----	36,738,259	2,584,816,940	36,738,259	2007
-----	42,398	4,323,551	42,398	2008 (الأرقام بالآلاف)
-----	30,815	1,850,780	30,815	2009 (الأرقام بالآلاف)
-----	33,342	2,604,858	33,342	2010 (الأرقام بالآلاف)
-----	31,508	3,501,725	31,508	2011 (الأرقام بالآلاف)

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

وقد اتضح من خلال الجدول رقم (22) وجود فروق في القيمة بين ما أوردته بيانات الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وبيانات تقارير البنك المركزي، وبيانات اللجنة البرلمانية، وسيتم من خلال الجدول التالي المقارنة مع بيانات النشرة الإحصائية من خلال إضافة قيمة الغاز المصدر إلى قيمة النفط الخام المصدر خلال فترة الدراسة في الصف الثاني لكل عام تم فيه تصدير الغاز الطبيعي المسال اعتباراً من العام 2009م، وبتحويل المبالغ إلى دولار باستخدام متوسط سعر النفط، وسوف تعطى الأولوية في السعر لما ورد من اللجنة البرلمانية.

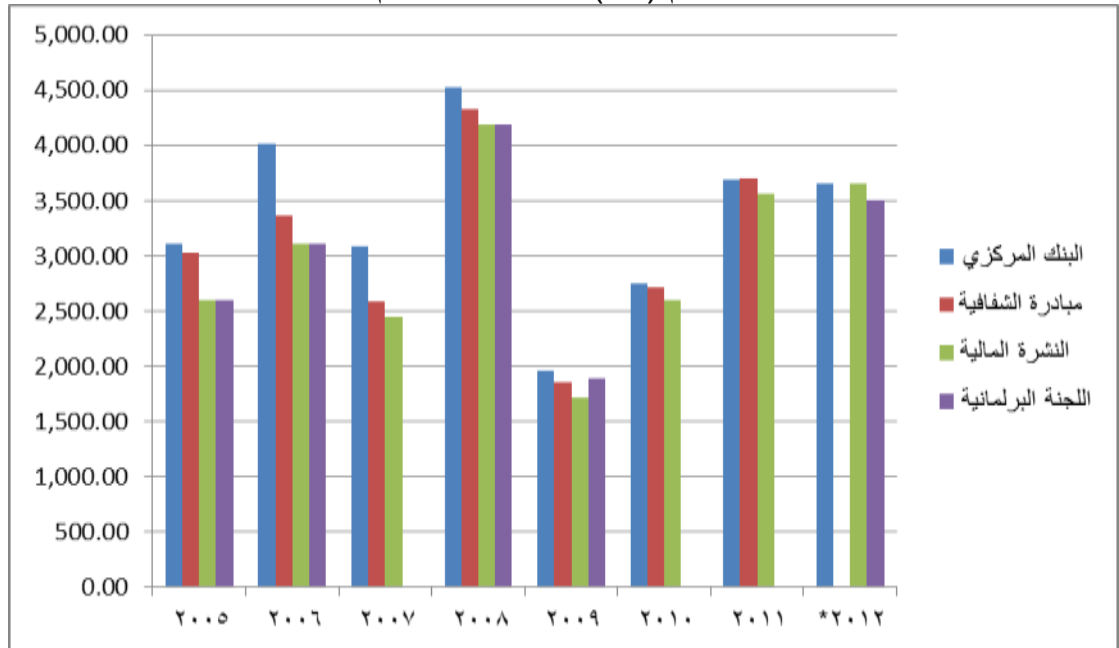
جدول رقم (25) قيمة صادرات النفط الخام والغاز بالدولار بحسب بيانات النشرة الإحصائية المالية للحكومة				
العام	المبلغ بالمليون ريال يمني	متوسط سعر الدولار وفقاً لبيانات اللجنة البرلمانية	المبلغ بالمليون دولار أمريكي	متوسط سعر الدولار وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء
2005	481,854	185	2604.6162	191.42
2006	611,801	197	3105.5888	197.05
2007	486,350	غير متوفرة	2444.5840	198.95
2008	837,711	غير متوفرة	4192.7477	199.80
2009	348,882	202.85	1722.3465	205
	496			
2010	548,320	219.59	2593.8658	220
	21,267			
2011	728,287	غير متوفرة	3566.3348	215
	38,475			
2012	751,044	غير متوفرة	3652.0279	215
	34,142			

المصدر: النشرة الإحصائية لمالية الحكومة، العدد الثاني والأربعون للربع الرابع من العام 2010م، والعدد السادس والأربعون للربع الرابع من العام المالي 2011م، العدد -التاسع والأربعون- للربع الثالث من عام 2012م، العدد الرابع والخمسون للربع الرابع للعام المالي 2013م، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2005-2012م

جدول رقم (26) حصة الحكومة من صادرات النفط والغاز				العام
بيانات البنك المركزي اليمني (مليون دولار)	بيانات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (بالدولار)	بيانات النشرة الإحصائية لمالية الحكومة (مليون دولار)	بيانات اللجنة الخاصة بدراسة الحسابات الختامية بالدولار	
9.3,114	3,034,370,308	62.2,604	2,604,614,613	2005
5.4,013	3,363,078,164	59.3,105	3,105,587,983	2006
9.3,087	2,584,816,940	589.2,444	غير متوافرة	2007
0.4,523	4,323,551	75.4,192	4,192,749,969	2008
8.1,958	1,850,780	35.1,722	1,895,202,919	2009
9.2,748	2,717,128	87.2,593	غير متوافرة	2010
4.3,693	3,702,726	33.3,566	غير متوافرة	2011
9.3,654	غير متوافرة	03.3652	3,507,843,374	*2012

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني، 2006، 2008، 2007، 2010، 2012م، تقرير البنك المركزي بالتطورات النقدية والمصرفية في الجمهورية اليمنية، لشهر مارس 2014م، \* فعلية أولية، مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، إبريل 2014م، (بيانات المبادرة فعلية)، النشرة الإحصائية لمالية الحكومة، العدد الثاني والأربعون للربع الرابع من العام 2010، والعدد السادس والأربعون - للربع الرابع من العام المالي 2011م، العدد - التاسع والأربعون - للربع الثالث من عام 2012م، العدد الرابع والخمسون للربع الرابع للعام المالي 2013م، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2005-2012م، تقارير اللجان البرلمانية للأعوام 2005-2012م.

شكل رقم (17) بيانات النفط الخام والغاز المصدر.



أي أن الحكومة والشركات الإنتاجية استطاعت تقديم (الوثائق) التي حلت مشكلات الفروقات في الكميات المصدرة من النفط الخام والغاز. ولكن الاختلافات ظلت واضحة في بقية الإحصائيات الصادرة من الجهاز

المركزي للإحصاء وتقارير البنك المركزي واللجان البرلمانية، كما أوضحها الجدول والشكل السابقين، فهل يا ترى تستطيع هذه الجهات تقديم المزيد من الوثائق لتظهر أرقام جديدة في مسيرة فساد ونهب النفط في اليمن.

والمعروف إن دائرة تسويق النفط الخام بالمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز هي المسؤولة عن تصدير وتحويل حصة الحكومة من النفط الخام وقد ظهرت فروقات في قيم الصادرات والتي لم يتم حسنها بعد إجراء التسويات مع ما أوردته وزارة المالية وكما يوضح ذلك الجدول الآتي:-

جدول رقم (27) فروقات قيم صادرات النفط الخام بين المؤسسة ووزارة المالية.			
الاختلافات	البيانات بعد التسويات (الأرقام بمئات الآلاف)		العام
	وزارة المالية	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	
1,742	7,375,553	7,373,811	2008
128,738	3,519,347	3,648,085	2009

المصدر: تقرير الشفافية الثاني للصناعات الاستخراجية في اليمن.

ومن هذا الجدول يتضح فقدان ما يقارب المائة وثمانية عشرون مليون دولار ما بين المؤسسة والمالية في الوقت الذي انخفضت فيه حصة الحكومة من قيمة النفط الخام عام 2009م نتيجة للالزمة المالية العالمية إلى ما يقارب النصف، فهل يعني ذلك اتهام من أرقام المؤسسة لوزارة المالية بإخفاء هذا المبلغ الكبير في الوقت الذي كانت الخزينة العامة تشكو تراجع الإيرادات.

وقد يقول قائل إن بيانات الحكومة ليست عدم دقيقة لأنها تتضمن إيرادات أخرى كما جاء في هذه الدراسة حيث تظهر حصة الدولة من النفط الخام المنتج على حقيقتها نتيجة استمرار وزارة النفط بضم كمية النفط الخام المستلمة عينا والمسددة من قبل الشركات النفطية ضريبة الدخل المفروضة والمستحقة على تلك الشركات وإدراجها ضمن حصة الدولة في الإنتاج المقسم + الإتاوة دون تحديد وإظهار كمية النفط الخام المسددة عينا والموازية لقيمة ضرائب الدخل المستحقة على كل شركة نفطية.

ولكن تلك بيانات وزارة النفط والمعادن، إضافة إلى أن أرقام الحكومة والتي نعني المفصح بها من وزارة المالية خلال هذه السنوات من سنوات الدراسة في صادرات النفط الخام كانت اقل وليس أعلى من أرقام الشركات.

ومن ملاحظات التقرير الثاني على البنك المركزي أنه قام بالإفصاح عن عائدات صادرات النفط الخام بشكل شهري بعملة الدولار الأمريكي وكذلك كميات النفط الخام الخاص بهذه العائدات دون ذكر إي تفاصيل سواء على مستوى الشحنات أو على مستوى القطاعات حيث أفاد انه لا تتوافر لديه هذه التفاصيل. جهد لا بأس به بذلته شركة المطابقة لمحاول معرفة حقيقة الصادرات لكي تستطيع حل الغاز فروق الكميات، ولكن ما قالتها الشركة أيضا انه حتى الجهات المعنية بذلك في وزارة النفط والمعادن ليس لديها هذه التفاصيل.

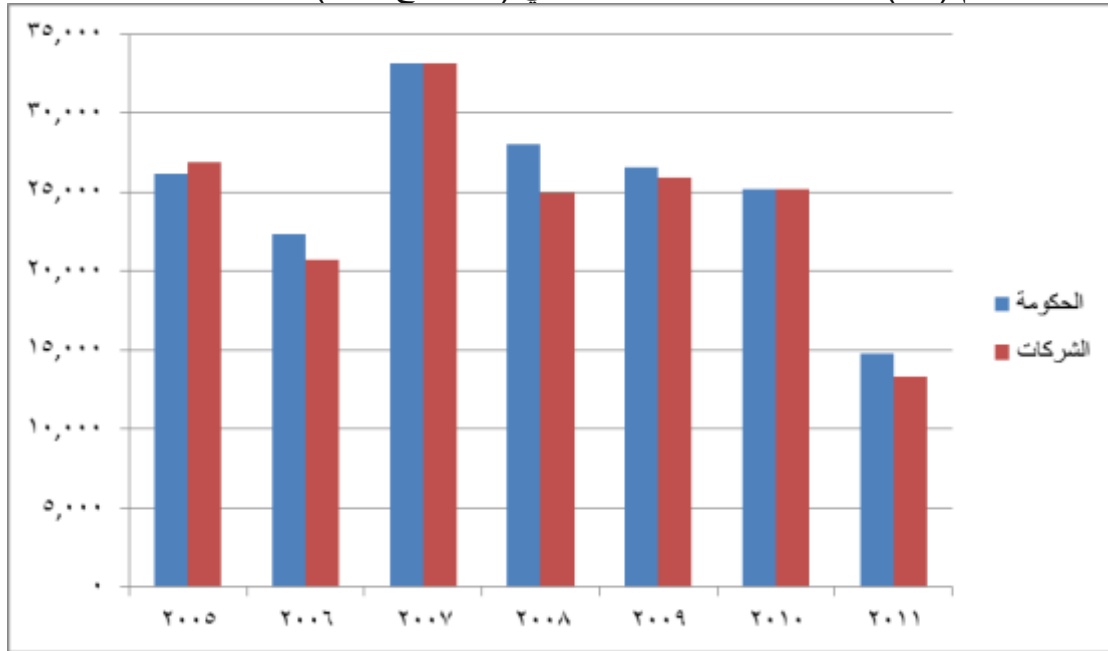
### حصة الحكومة من النفط والمحول للمصافي:

يأتي في المرتبة الثانية في الأهمية في الموارد العامة للحكومة هي حصتها من إنتاج النفط الخام والذي يحول إلى مصفاة عدن ومصفاة مأرب ليتم تكريره ومن ثم يستخدم في تغطية احتياجات الاستهلاك المحلي، وقد حدثت فروقات كبيرة في البيانات المقدمة من الحكومة وتلك المقدمة من الشركات، حيث أوردت الحكومة بيانات مغايرة تماما لما قدمته الشركات النفطية المنتجة، وعللت شركة المطابقة ذلك بأساس الاستحقاق الذي استخدمته الحكومة والشركات بدلا عن الأساس النقدي المقرر من المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية في تقارير الشفافية الثلاثة للصناعات الاستخراجية، ويوضح الجدول التالي تلك الفروق قبل إجراء التسويات.

جدول رقم (28) كميات النفط المحولة لمصفاة عدن قبل إجراء التسويات/ برميل.			
الاختلافات المبدئية	ما أفصحت عنه		العام
	الشركات	الجهات الحكومية	
(709,618)	26,851,437	26,141,819	2005
1,606,249	20,694,087	22,300,336	2006
----	33,155,639	33,155,639	2007
3,021	24,967	27,988	2008 (الأرقام بالألف)
600	25,942	26,542	2009 (الأرقام بالألف)
---	25,195	25,195	2010 (الأرقام بالألف)
1500	13,295	14,795	2011 (الأرقام بالألف)

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، أبريل 2014م.

شكل رقم (18) كميات النفط المحولة للمصافي (نفط مباع محليا) قبل إجراء التسويات.



وقد تم إجراء التسويات بعد ذلك لتقر الحكومة بصحة أرقام الشركات للعام 2005م، وقد كان الفارق (709،618 برمیل)، ورفعت الشركات أرقامها لتقترب من أرقام الحكومة عام 2006م ليصبح الفارق (2106249 برمیل)، أما العام 2007م عام ما بعد إعلان الحكومة انضمامها للمبادرة ولا حتى برمیل واحد فارق وتكرر الأمر عام 2010م، فهنا على ما يبدو فهم محاسبي الحكومة والشركات النفطية الفرق بين الأساسين النقدي والاستحقاق، ثم عادت الفروق في الأعوام الأخرى يعد ذلك ولكن صغيرة، وهو ما يظهره الجدول التالي.



جدول رقم (29) كميات النفط المحولة لمصفاة عدن بعد إجراء التسويات				
الاختلافات التي لم تحسم	ما أفصحت عنه الشركات/ برميل	ما أفصحت عنه الجهات الحكومية		العام
		دولار أمريكي	برميل	
---	٢٦,١٤١,٨١٩	١,٤١٤,٨٤١,٥٤٦	٢٦,١٤١,٨١٩	2005
---	٢٢,٨٠٠,٣٣٦	١,٤٦٤,٨٥٨,٤٤١	٢٢,٨٠٠,٣٣٦	2006
---	٣٣,١٥٥,٦٣٩	٢,٤٣٩,٥٩٠,٧٠٦	٣٣,١٥٥,٦٣٩	2007
---	٢٧,770	٢,٧20,240	٢٧,770	2008 (الأرقام بالآلاف)
---	٢٥,٩9٢	١,٥00,083	٢٥,٩9٢	2009 (الأرقام بالآلاف)
---	٢٥,١٩٥	١,٩٧٨,٥١٩	٢٥,١٩٥	2010 (الأرقام بالآلاف)
---	13,295	1,432,942	13,295	2011 (الأرقام بالآلاف)

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

وبعد إجراء التسويات تطابقت الأرقام الخاصة بالنفط الخام المحول للاستهلاك المحلي، هذا ما يقوله الجدول السابق، ولكن حقيقة الكميات المحولة قد لا تكون كذلك إذ تقول شركة المطابقة في تقريرها الأول {وجدت دائرة تسويق النفط الخام التابعة للمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز صعوبة في الإفصاح عن كميات النفط الخام المصدرة الخاصة بالحكومة اليمنية والمؤسسة وكذلك الكميات المحولة إلى المصافي على مستوى كل شحنة وبدلاً من ذلك تم الإفصاح عن الكميات والقيم الواردة في نماذج الإفصاح على أساس شهري الأمر الذي أدى إلى صعوبة في تحديد الاختلافات ومعرفة مصدرها في القطاعات المدرجة ضمن عملية المطابقة.

شركة المطابقة هارت جروب أكدت أنها استطاعت الحصول على (الوثائق) التي حلت مشكلات الفروقات في الكميات المحولة من النفط الخام إلى المصافي، ولكنها قالت ما يناقض ذلك ففي تقريرها الثاني أشارت إلى عدم الحصول على الوثائق والمستندات المؤيدة لبعض الشحنات من النفط الخام المحملة لمصافي عدن والتي تعد ضرورية لعملية المطابقة والتي قمنا بطلبها.

ومن الملاحظات الجديرة بالتركيز بشأن النفط المحول لمصافي مآرب ما ورد في التقرير المرحلي الصادر في أغسطس 2010م من شركة المطابقة {كميات النفط الخام المحول إلى مصافي مآرب والتي أفصحت عنها الحكومة اليمنية، لعام ٢٠٠٥ تختلف بنحو ٩٪ عن الكميات المفصح عنها من قبل الشركات. ويرجع ذلك أساساً لشركة صافر التي لم تتمكن من تقديم تقرير حول كميات النفط الخام المحول إلى مصافي مآرب من قطاع ١٨ للفترة الممتدة من يناير ٢٠٠٥ حتى أكتوبر ٢٠٠٥، وزعم أن شركة هنت كانت هي المشغلة للقطاع خلال تلك الفترة وهي حالياً خارج البلد}.

إذن فشركة هنت كانت خارج رقابة وزارة النفط والمعادن وبمجرد إلغاء العقد معها اختفت كل الوثائق والبيانات المتعلقة بما تم تسليمه لمصفاة مآرب، أي يمكن القول إن الإنتاج سر من أسرار الشركات والأجهزة الحكومية تكتفي بموقف المتفرج.

وتضيف شركة المطابقة في هذا التقرير المرحلي تستقبل مصفاة مآرب النفط الخام عبر خط أنابيب من قطاع مآرب - (١٨) صافر وقيل أن مصافي مآرب تقوم بإرجاع كميات النفط الخام الزائدة عن متطلباتها إلى قطاع مآرب - (١٨) مما يجعل الآلية الفيزيائية لنقل كميات النفط بين مصافي مآرب وقطاع مآرب غير واضحة والتفسيرات المطروحة تتطلب التأكيد. وكانت شركة المطابقة قد أشارت في أحد تقاريرها المرحلية إلى أن عدادات قياس الكميات المحولة إلى مصفاة مآرب لا تعمل فكان الرد عليها والذي ورد في التقرير النهائي الثالث في أكتوبر 2010م { ويتم نقل النفط الخام من قطاع- (18) مآرب إلى الشركة اليمنية لتكرير النفط (مصافي مآرب) بواسطة خط أنابيب وتوجد هناك عدادات لقياس الكميات المحولة لدى كلا من شركة صافر والمصفاة، وقد أكدت شركة صافر برسالة رسمية بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٠ أن عدادات القياس الخاصة بشركة صافر تخضع للفحص الدوري من قبل شركة متخصصة محايدة}.

وتضيف شركة المطابقة في تقاريرها الأول والثاني (وبالإضافة إلى ذلك، يتم تخصيص كميات من النفط الخام لصالح شركة مصافي عدن إلا أنه لا يتم شحن تلك الكميات إلى المصافي؛ بل يتم بيع هذه الكميات من النفط الخام في السوق الدولي، وتتحول العائدات لحساب شركة مصافي عدن. {

### مقارنة بيانات الجهات الأخرى:

سيتم تحويل القيمة إلى الريال اليمني باستخدام متوسط سعر الدولار الوارد في بيانات اللجنة البرلمانية وفي كتاب الإحصاء السنوي حتى يمكن المقارنة مع بيانات النشرة الإحصائية المالية للحكومة، والبيانات التي أوردتها اللجنة البرلمانية الخاصة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة.

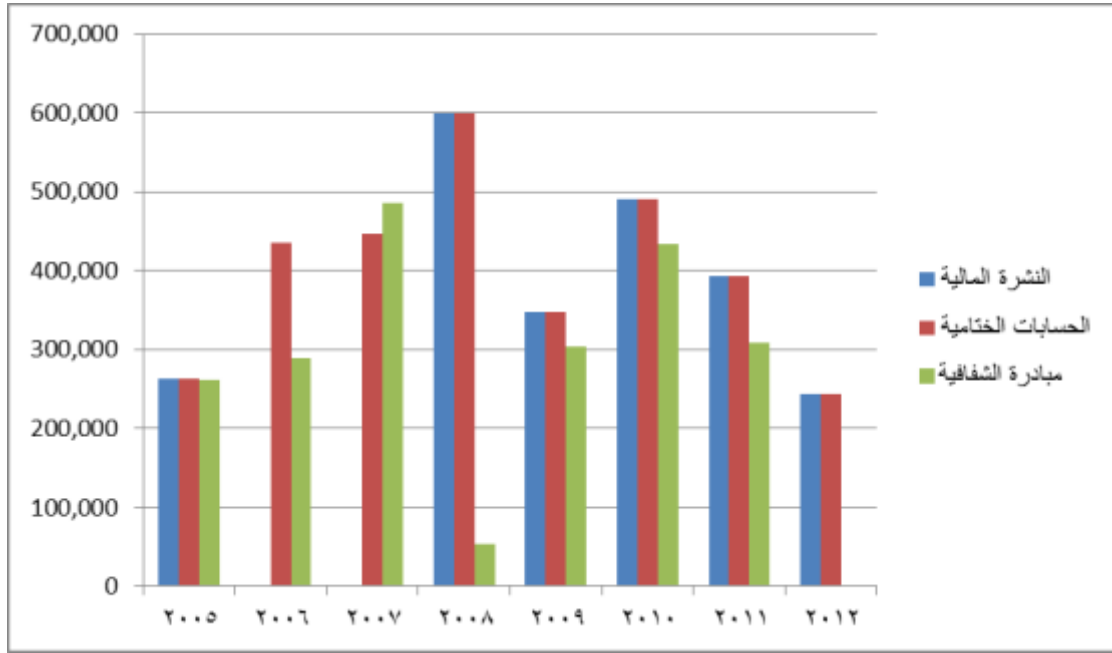
جدول رقم (30) قيمة النفط الخام المباع محليا بالدولار مقوما بالريال اليمني				
العام	المبلغ دولار أمريكي	متوسط سعر الدولار وفقا لبيانات اللجنة البرلمانية	المبلغ ريال يمني	متوسط سعر الدولار وفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء
2005	١,٤١٤,٨٤١,٥٤٦	185	261,745,686,010	191.42
2006	١,٤٦٤,٨٥٨,٤٤١	197	288,577,112,877	197.05
2007	٢,٤٣٩,٥٩٠,٧٠٦	غير متوفرة	485,356,570,958	198.95
2008 (الأرقام بالآلاف)	٢,٧20,240	غير متوفرة	54,3503,952	199.80
2009 (الأرقام بالآلاف)	١,٥00,083	202.85	304,291,837	205
2010 (الأرقام بالآلاف)	١,٩٧٨,٥١٩	219.59	434,462,987	220
2011 (الأرقام بالآلاف)	1,432,942	غير متوفرة	308,082,530	215
2012	غير متوفرة	غير متوفرة	215	215

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2005-2012م، تقارير اللجنة البرلمانية 2005-2012م.

جدول رقم (31) نفط مباع محليا				
العام	المبيعات بحسب النشرة الإحصائية المالية للحكومة (مليون ريال)	المبيعات بحسب ما ورد في الحسابات الختامية	الفرق (مليون ريال)	بيانات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
2005	263,208	٢٦٣,٢٠٧,٨٩٠,٣٤٤	-	261,745,686,010
2006	435,065	٤٣٥,٠٦٤,٧٦٨,٨٠٨	-	288,577,112,877
2007	446,977	٤٤٦,٩٧٧,٣٣٥,٦٥٣	-	485,356,570,958
*2008	600,007	٦٠٠,٠٠٦,٦٦٧,٤٠٨	-	54,350,3,952
*2009	347,350	٣٤٧,٣٤٩,٧٧٠,٤٠٠	-	304,291,837
*2010	489,873	٤٨٩,٨٧٢,٨٥٧,٨٨٠	-	434,462,987
*2011	393,052	٣٩٣,٠٥١,٧٦٨,٩١١	-	308,082,530
*2012	243,540	٢٤٣,٥٤٠,٣١٨,٩٦٨	-	غير متوفرة

المصدر: النشرة الإحصائية لمالية الحكومة، العدد الثاني والأربعون للربع الرابع من العام 2010، والعدد السادس والأربعون - للربع الرابع من العام المالي 2011م، العدد -التاسع والأربعون- للربع الثالث من عام 2012م، العدد الرابع والخمسون للربع الرابع للعام المالي 2013م، تقارير اللجنة البرلمانية للأعوام 2007-2012م، مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م\* الأرقام بالآلاف.

شكل رقم (19) قيمة مبيعات النفط المباع محليا للمصافي.



مطلوب شفافية ووضوح في الكميات المستلمة من المصافي في الوقت الذي فيه العدادات لا تعمل ويتم اخذ الكمية التي تحتاجها مصفاة مآرب ويعاد الباقي إلى الأنبوب من جديد، ومصافي عدن لا تتسلم الكميات بل تتبعها في السوق الدولية ولا تقوم بتقديم الوثائق والمستندات الضرورية لعملية المطابقة، وبيانات مفقودة بعد رحيل هنت مكرهة، ودائرة تسويق النفط الخام لا تستطيع تحديد كميات الشحنات بل تردد ما يقال لها من موانئ التصدير التي هي خارج رقابة الجمارك، إن هذا الثقب الأسود يخفي الكثير من فساد النفط ونهب ثروات اليمن وترحيلها إلى جيوب الفاسدين .

وهذا جزء من الخلل السائد في وزارة النفط والمعادن فالفساد العظيم في هذه الوزارة جعل منها حتى اقل من جهة إحصائية، إذ إنه لو كانت هناك عملية رقابية ذي فعالية وكفاءة لما كان لمثل هذه الملاحظات مكان في قطاع اقتصادي مسؤول عن ثلثي الموارد العامة للدولة، لكن المؤكد أن قوى الفساد عملت وتعمل على خلط الأوراق بغرض طمس حقائق ما ينتج في هذا القطاع.

وقد أوصت شركة المطابقة في تقريرها الأول بأن:

- يؤكد المجلس للمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز على ضرورة الاحتفاظ بسجلات مفصلة لكميات النفط الخام لتسهيل الرجوع إليها.
- يؤكد المجلس لكافة الجهات الحكومية على أهمية وجود أرشفة ملائمة بحيث يمكن الرجوع إلى الأرقام الواردة والمفصح عنها بسهولة.

فيا ترى هل يحتفظ المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية في أدبياته ما يثبت انه نفذ التوصية وتابع تنفيذها.

### مبيعات الغاز المسال الطبيعي:

يفيد تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بدراسة الحسابات الختامية للعام 2009م بمبالغة الحكومة في تقدير ما ستجنه من عائدات الغاز المسال حيث قدرت الربط بمبلغ 47,310,808,000 ريال أي ما يعادل 233,230,505.3 دولار، بينما كان المحصل الفعلي 495,933,547 ريال أي ما يعادل 2,444,828.9 دولار وبمعدل 1% ، ويرجع ذلك إلى تأخر تصدير الغاز إلى الخارج حتى ديسمبر 2009م بينما كان المتوقع أن يتم الإنتاج والتصدير في ديسمبر 2008م.

وفي العام 2010م أظهرت مبادرة الشفافية ان الحكومة تحصلت على مبلغ 112.270 مليون دولار فقط ما يعادل 24653.37 مليون ريال يماني وفي العام 2011م لم يتجاوز المحصل للحكومة 201.001 مليون دولار،

وهي مبالغ ضئيلة جدا مقارنة بحجم المشروع والآمال التي وضعت عليه ولكن ذلك يرجع إلى الفساد الذي رافق المشروع والأسعار الهزيلة التي تدفع للحكومة والتي تقل كثيرا عن السعر العالمي.(87)

ويوضح الجدول التالي إيرادات الغاز المسال من واقع بيانات النشرة الإحصائية الحكومية والحسابات الختامية ومبادرة الشفافية حيث تم تحويل سعر الدولار بمتوسط سعر الريال خلال العام.

جدول رقم (32) مبيعات غاز مصدر بالريال.				
العام	المبيعات (بالمليون ريال) بحسب النشرة الإحصائية المالية للحكومة	المبيعات بحسب ما ورد في الحسابات الختامية	الفرق (بالمليون)	حصة الحكومة بحسب بيانات مبادرة الشفافية
2005	--	---	---	---
2006	--	---	---	---
20057	--	---	---	---
2008	--	---	---	---
2009	496	495,933,547	-	---
2010	21,267	21,267,344,585	-	24,653
2011	38,475	38,474,860,941	-	43,215
2012	34,142	34,142,073,800	-	غير متوفرة

المصدر: النشرة الإحصائية لمالية الحكومة، العدد الثاني والأربعون للربع الرابع من العام 2010، والعدد السادس والأربعون-ل للربع الرابع من العام المالي 2011م، العدد -التاسع والأربعون- للربع الثالث من عام 2012م، العدد الرابع والخمسون للربع الرابع للعام المالي 2013م، الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، 2007، 2009، 2010، 2011، 2012م، وزارة المالية، مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، إبريل 2014م\* الأرقام بالآلاف.

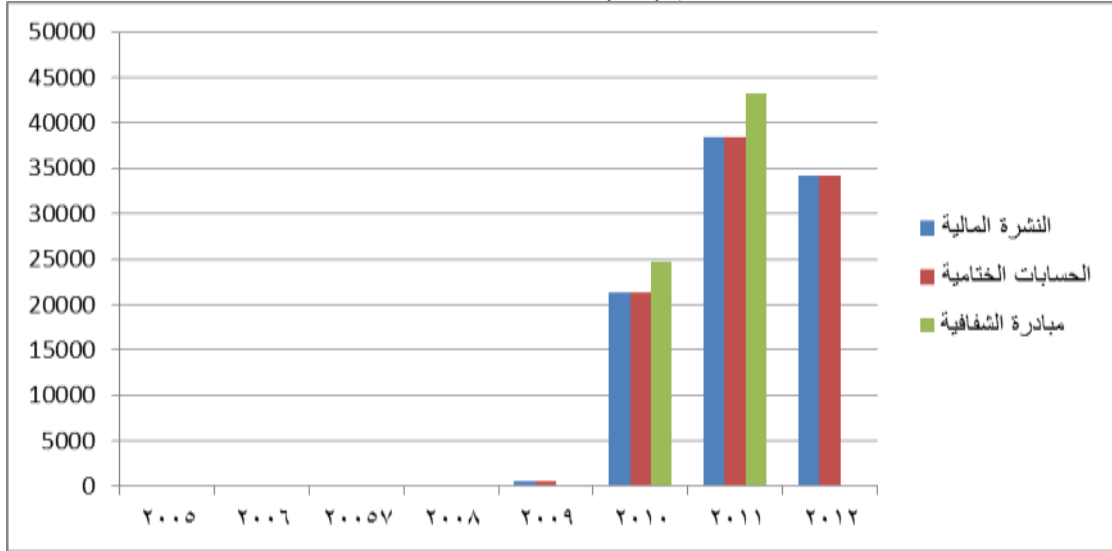
وهناك ملاحظة هامة أوردها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقريره للعام 2010م، حول مراجعة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة فيما يتعلق بتقدير حصة الحكومة من مبيعات الغاز المسال. . هي: "قيام وزارة المالية بصورة منفردة بوضع تقدير حصة الحكومة من مبيعات الغاز الطبيعي المصدر ودون مشاركة المعنيين بوزارة النفط وشركة الغاز اليمنية كون تلك الجهات هي من قامت بالتفاوض وإبرام الاتفاقيات سواء مع الشركات التي أرسيت عليها عطاءات إقامة المنشآت الخاصة باستخراج وتسييل الغاز الطبيعي أو الشركات التي أبرمت معها عقود بيع الغاز".

والمصيبة مصيبة حلول وزارة المالية بديلا عن وزارة النفط والمعادن ذات العلاقة في وظيفة ليست من اختصاصاتها قانونا ولا تمتلك القدرات المناسبة، وهو ما قد يفسر إصرار السلطة في السنوات الماضية بتولية أصحاب الثقة في وزارة المالية وسرعة إقالة الدكتور سيف العسلي من وزارة المالية، وفي الوقت نفسه يفسر هزلية الإيرادات المحصلة للحكومة من الغاز المسال الطبيعي، بل وحتى انخفاض الكمية المحصلة عن الكمية المخططة بمقدار 99% عام 2009م بذريعة التأخر في التصدير، وهزلية الإيرادات في السنوات اللاحقة من مشروع روج له الإعلام الرسمي طويلا بأنه سيكون المنقذ للاقتصاد اليمني بعد أن هدد الرئيس السابق على عفاس بقرب حلول نفاد النفط.

87 - للمزيد عن الفساد العظيم الذي رافق هذا المشروع يرجى الرجوع إلى الباب الأول من هذه الدراسة، الفصل الرابع: نبذة عن اتفاقيات وعقود الصناعات الاستخراجية في اليمن.

والسؤال هنا والذي يتطلب من الجهات الحكومية والباحثين الغوص فيه هل هذا الإجراء الهدف منه إخفاء إيرادات الغاز وتحويلها لجيوب الفاسدين ، خاصة وتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2004م يقول (اليمن ضمن 14 دولة نفطية متهمه باختفاء جانب كبير من عائداتها النفطية في جيوب مديري الشركات الغربية المنتجة والوسطاء والمسؤولين المحليين).

شكل رقم (20) إيرادات الغاز المسال



وزير النفط العيدروس كان قد صرح كما تطرقنا سابقا إلى أن الحكومة حالياً ليست مستفيدة من الغاز، وسيستمر الأمر خلال السنوات الأولى، نظراً إلى المديونية التي تحملتها لإنجاز المشروع من مد الأنابيب إلى إنشاء ميناء بلحاف إلى عملية الاستخراج. ولفت إلى أن الديون على هذا المشروع بلغت 4 مليارات و800 مليون دولار، تتقاسم الأطراف المستفيدة هذا العبء، مؤكداً أن أقساط هذه الديون سيستمر تسليمها حتى بعد 15 عاماً.

يضاف إلى ما سبق بالنسبة لهذا المشروع الكارثة فهذا مدير عام شركة صافر أحمد كليب يوضح ما يتعلق بالخسائر المترتبة على بيع الغاز للشركات الأجنبية، والذي وصفها بالكارثة وقال: إن المشكلة ليست فقط في الأسعار "سلمنا لهم 4 وحدات تنتج الغاز إلى بلحاف، سلمنا لهم أصول ثابتة باثنين مليار دولار وسلمنا لهم آبار ببلاش، الأسعار ليست قضية اليمن، نسبة فوائد الدولة من الأسعار لا شيء، الموضوع هو الخسائر المتعلقة بالأصول، بالإضافة إلى 2 تريليون قدم مكعب سلمت لمشروع الغاز الطبيعي المسال، 40 مليون برميل التي قدر أنها ستكون خلال عمر المشروع. إلى الآن خسرنا ما بين 8 إلى 9 مليون برميل(88)".

### مما سبق فإن خسائر اليمن كالاتي:-

- خسارة كرامة اليمن فقد أصبح العالم على علم بأنها باعت الغاز الطبيعي بثمن بخس، وفي الوقت نفسه يتجول مسؤوليها في كل مكان بحثاً عن المساعدات والقروض.
- الأسعار المتدنية للغاز وخاصة للشركات الفرنسية التي ترفض الشراء بالسعر العالمي، وبالتالي فالعائد الذي تحصل عليه اليمن ضئيل جداً.
- لو أعيد ضخ هذا الغاز في حقول النفط لارتفاع إنتاج النفط والذي سيذهب كله للخزينة العامة كون شركة صافر مملوكة للدولة بالكامل.
- كمية الغاز المنزلي الضخمة التي تضخ في الأنبوب لتمنع الغاز من التجمد وهنا تنعم توتال وشركائها بالدفء الرخيص وعلى اليمنيين الوقوف في طوابير بحثاً عن الغاز وبسعر عالي أيضاً أو البحث عن حطب للطبخ.

- التفريط بالكمية المحدودة من الغاز، حيث تظهر الدراسات وكما ورد في التقرير الثاني للشفافية المخزون الغازي المثبت عام 2010م بلغ 18,215 تريليون قدم مكعب فقط منه 14,79 في مآرب و1,282 في قطاع جنة، و0,449 والباقي كميات أصغر موزعة على بعض القطاعات، وقد تم تخصيص كمية بسيطة لتوليد الكهرباء في الوقت الذي لا توجد فيه كهرباء كافية.

### الغاز المستهلك محليا:

وكما هو الحال في الغاز المسال فقد بلغت الحكومة في توقعاتها في تقدير كميات وأسعار الغاز المستهلك محليا عام 2008م كما يشير إلى ذلك تقرير اللجنة البرلمانية، حيث قدرت الكمية المتوقع استهلاكها في موازنة عام 2008م بحوالي (832,137) طن متري بينما بلغت الكمية المسحوبة فعلا من شركة صافر (672,366) طن متري واحتسب سعر الطن في الموازنة بمبلغ (90,360) ريال بينما البيع الفعلي مبلغ (28,568) ريال مما ترتب عليه ظهور نقص في الإيرادات بما نسبته 75% من إجمالي الربط المستهدف. ويوضح الجدول التالي الفرق بين الربط المقدر في الموازنة والنقص في الإيرادات وهو الأمر الذي تكرر خلال سنوات الدراسة 2005-2008م، الأمر الذي ينم عن سوء إدارة وضعف عمليات التخطيط والتنفيذ، وهو ما تتصف به وزارة النفط والمعادن ووحداتها المختلفة.

جدول رقم (33) نقص الإيرادات عن الربط المقدر في الموازنة للغاز المستهلك محليا

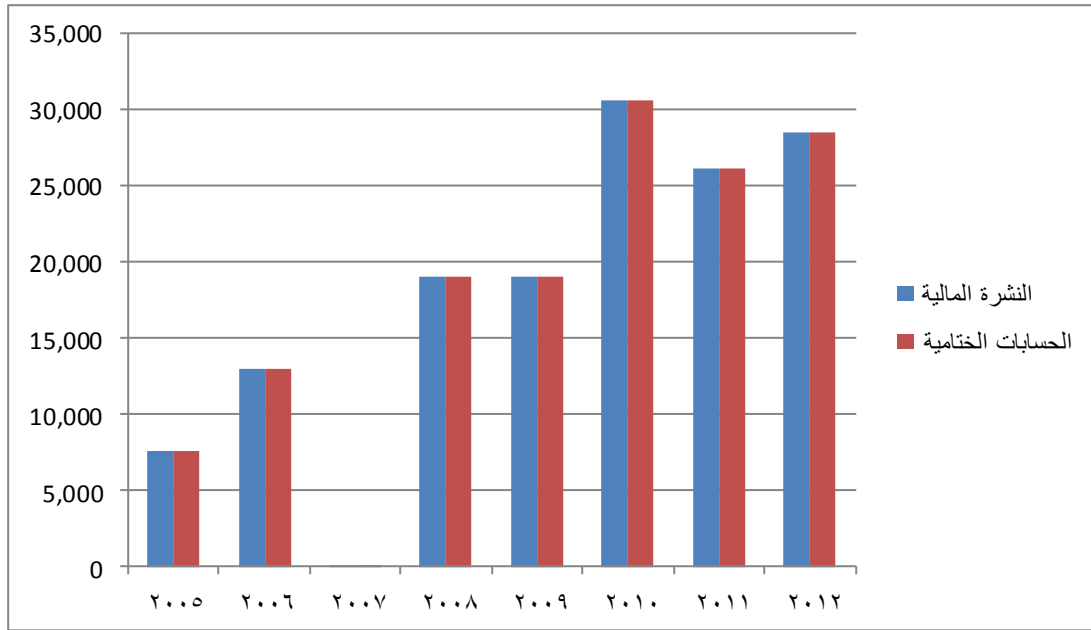
العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النقص	%56	%75	غير متوفر	%75	%72	غير متوفر	%44	%26

المصدر: تقارير اللجنة الخاصة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة للأعوام 2005-2012م ويظهر الجدول التالي مبيعات الغاز المستهلك محليا من خلال بيانات النشرة الإحصائية لمالية الحكومة والحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة.

جدول رقم (34) مبيعات غاز مستهلك محليا			
العام	المبيعات (بالمليون ريال) بحسب النشرة الإحصائية المالية للحكومة	المبيعات بحسب ما ورد في الحسابات الختامية	الفرق (بالمليون)
2005	7,627	٧,٦٢٧,١٠٤,٢٥٨	-
2006	12,953	١٢,٩٥٣,٣٣٦,٤٧٢	-
2007	14,503	١٤,٥٠٢,٩٧٧,٤٤٤	-
2008	19,005	١٩,٠٠٤,٨٥٤,٩٠٣	-
2009	19,072	١٩,٠٧٢,٠٧٠,٠٨١	-
2010	30,613	٣٠,٦١٣,١٥٥,٢٥٨	-
2011	26,195	٢٦,١٩٥,٢٢٠,٨٣٢	-
2012	28,556	٢٨,٥٥٥,٨٩٥,٦٢٦	-

المصدر: النشرة الإحصائية لمالية الحكومة، العدد الثاني والأربعون للربع الرابع من العام 2010، والعدد السادس والأربعون للربع الرابع من العام المالي 2011م، العدد -التاسع والأربعون- للربع الثالث من عام 2012م، العدد الرابع والخمسون للربع الرابع للعام المالي 2013م، الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، 2007، 2009، 2010، 2011، 2012م.

شكل رقم (21) مبيعات غاز مستهلك محليا.



والملاحظ أن بيانات الشفافية في الصناعات الاستخراجية لم تتطرق إلى هذا النوع من الإيرادات.

**أنواع أخرى من الربح:**

أظهرت التقارير المختلفة أنواع أخرى من ربح النفط تسلمتها وزارة المالية، وبعضها لم يكن مدرجا بالاسم في الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة.

**منح توقيع الاتفاقيات النفطية والمعدنية:**

هي تلك المنح التي تدفعها الشركات الإنتاجية للحكومة وفقا للاتفاقيات الموقعة معها ويوضح الجدول التالي ما تسلمته الحكومة من هذه الشركات والاختلافات التي لم تحسم.

جدول رقم (35) التدفقات النقدية لمنح التوقيع قبل وبعد إجراء التسويات (دولار أمريكي)						
الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات		العام	
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات		الجهات الحكومية
---	----	----	----	---	2005	
---	----	----	----	---	2006	
---	٢,٧٥٥,٠٠٠	٢,٧٥٥,٠٠٠	---	٢,٧٥٥,٠٠٠	2007	
10,337	32,200,000	32,310,337	1,010,337	32,310,337	31,300,000	2008
9,088,210	10,588,210	1,500,000	9,588,210	10,588,210	1,000,000	2009
---	----	----	----	---	---	2010
(4,152,000)	4,152,000	---	(21,152,000)	21,152,000	---	2011

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، أبريل 2014م.

وقد أظهرت النشرة الإحصائية لمالية الحكومة ما تسلمته الحكومة خلال هذه الفترة، وكذلك الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، وبيانات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، ويوضح الجدول التالي ذلك والفروق بين الأرقام الواردة في تلك الوثائق بعد تحويلها من الدولار باستخدام متوسط سعر الريال خلال العام، ومن خلال العام 2007م اتضح تطابق أرقام التحويل بالريال اليمني مما يعني أن المتوسط الذي تم استخدامه

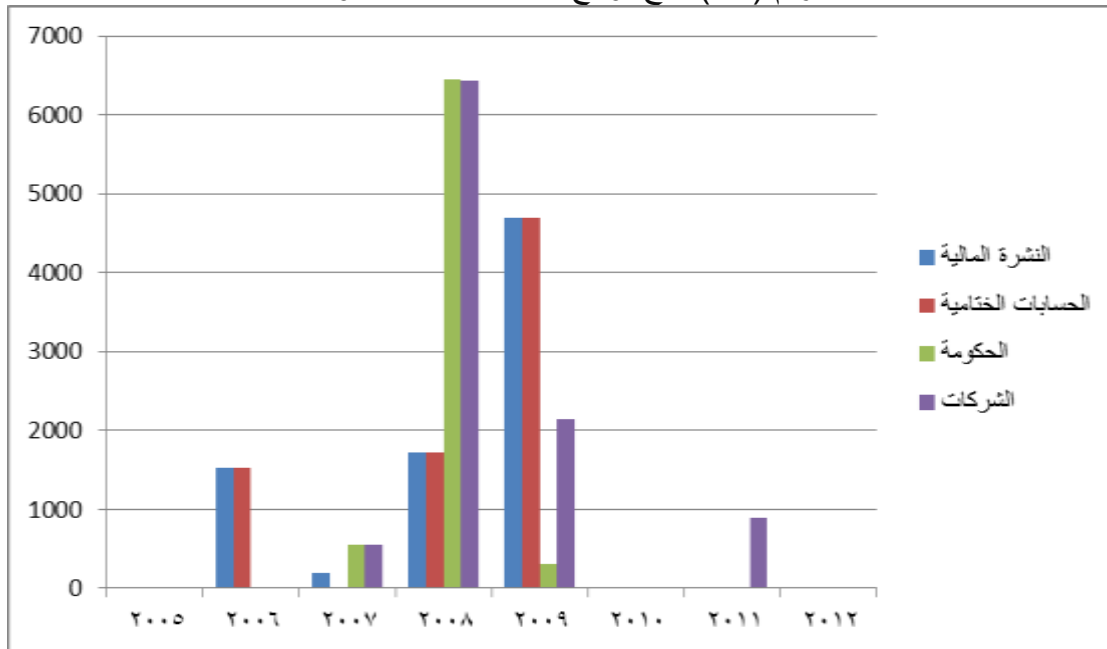
هو الوارد في تقارير اللجنة البرلمانية هو المتبع والذي يقل عن المتوسط المعلن في بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

جدول رقم (36) منح توقيع الاتفاقيات النفطية والمعدنية.				
بيانات مبادرة الشفافية	المنح بحسب ما ورد في الحسابات الختامية		المنح (بالمليون ريال) بحسب النشرة الإحصائية المالية للحكومة	العام
	الشركات	الحكومة		
----	----	---	--	2005
----	----	١,٥٢٩,٤٧١,٥٨٤	1,529	2006
548,107,250	548,107,250	---	198	2007
6,433,560,000	6,455,605,333	١,٧٢٧,٢٦٥,٤٩٠	1,727	2008
2,147,818,399	304,275,000	٤,٦٨٨,٠٣٣,٩٠٠	4,688	2009
----	----	---	--	2010
892,680,000	---	---	--	2011
غير متوفرة	غير متوفرة	---	--	2012

المصدر: النشرة الإحصائية لمالية الحكومة، العدد الثاني والأربعون للربع الرابع من العام 2010، والعدد السادس والأربعون - للربع الرابع من العام 2011م، العدد -التاسع والأربعون للربع الثالث من عام 2012م، العدد الرابع والخمسون للربع الرابع للعام 2013م، الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، 2007، 2009، 2010، 2011، 2012م، مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، أبريل 2014م.

والملاحظ من خلال هذا الجدول تضارب الأرقام، حتى أرقام الحكومة المثبتة في النشرة الإحصائية لم تتطابق مع الأرقام التي قدمتها لشركة المطابقة التي أنجزت تقارير الشفافية في الصناعات الاستخراجية، مع ملاحظة أن المبالغ المقدمة كمنح كانت متطابقة مع البيانات الواردة في الحسابات الختامية التي قامت بإعدادها وزارة المالية.

شكل رقم (22) منح توقيع الاتفاقيات النفطية والمعدنية





## منح الإنتاج:

ومن أنواع الربيع التي ظهرت في الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، هذه المنح التي تدفعها الشركات العاملة في مجال الصناعات الاستخراجية المختلفة للحكومة وفقاً للاتفاقيات الموقعة معها، ويظهر الجدول التالي التدفقات من الشركات والأرقام التي ظهرت من الحكومة والشركات في تقارير مبادرة الشفافية قبل وبعد إجراء التسويات.

جدول رقم (37) التدفقات النقدية لمنح الإنتاج قبل وبعد إجراء التسويات (دولار أمريكي).					
الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات		العام
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات	
----	٢,٥٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	2005
----	١,١٥٠,٠٠٠	١,١٥٠,٠٠٠	١,١٥٠,٠٠٠	١,١٥٠,٠٠٠	2006
----	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	2007
----	----	----	----	----	2008
----	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	----	١,٠٠٠,٠٠٠	2009
---	----	----	----	---	2010
(37)	500,000	499,963	(37)	500,000	499,963

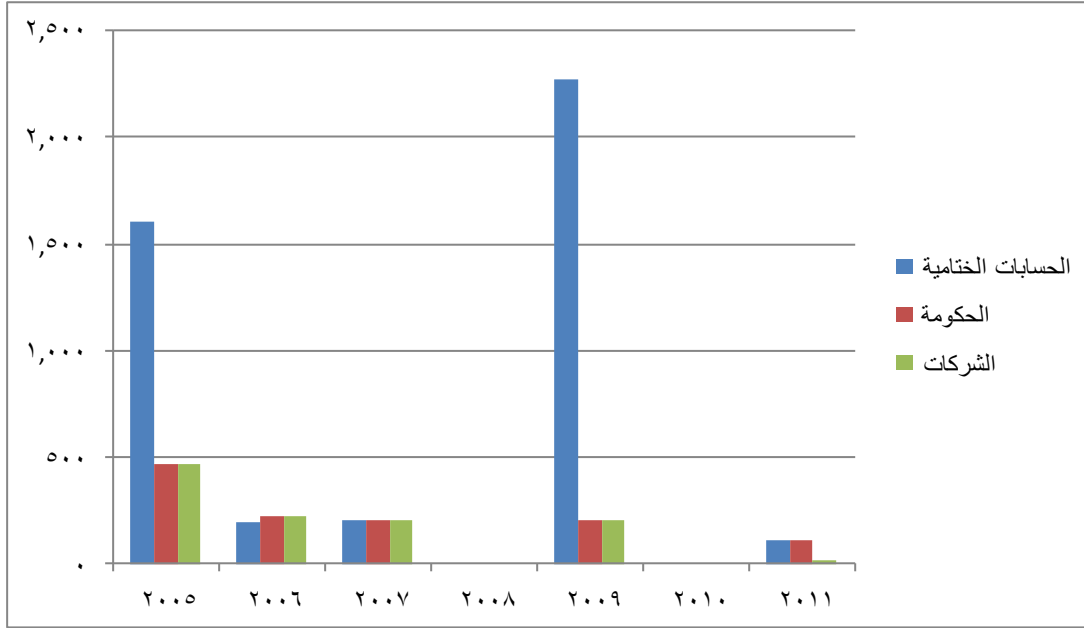
المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، أبريل 2014م.

وكانت الحكومة قد أظهرت أرقام هذه المنح في حساباتها الختامية وناقشتها اللجنة البرلمانية ولكنها لم تظهر في النشرة الإحصائية، ويوضح الجدول التالي ذلك إضافة لما ورد في تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وباستخدام متوسط سعر الريال لتحويل المبالغ من الدولار.

جدول رقم (38) منح الإنتاج.				
الفرق (بالمليون الريال)	تقارير مبادرة الشفافية		المنح بحسب ما ورد في الحسابات الختامية	العام
	الشركات	الحكومة		
1,139,809,500	462,500,000	462,500,000	١,٦٠٢,٣٠٩,٥٠٠	2005
30,140,000-	226,550,000	226,550,000	١٩٦,٤١٠,٠٠٠	2006
490,000-	198,950,000	198,950,000	١٩٨,٤٦٠,٠٠٠	2007
---	---	---	---	2008
2,069,100,000	198,950,000	198,950,000	٢,٢٦٨,٠٥٠,٠٠٠	2009
----	---	---	----	2010
632,909-	107,500,000	107,500,000	١٠٦,٨٦٧,٠٩١	2011
	غير متوفرة	غير متوفرة	----	2012

المصدر: النشرة الإحصائية لمالية الحكومة، العدد الثاني والأربعون للربع الرابع من العام 2010، والعدد السادس والأربعون للربع الرابع من العام المالي 2011م، العدد -التاسع والأربعون- للربع الثالث من عام 2012م، العدد الرابع والخمسون للربع الرابع للعام المالي 2013م، الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة للأعوام 2005-2012م

شكل رقم (23) منح الإنتاج.



ومن ملاحظات شركة المطابقة في التقرير الأول، أنه لم يتم عمل أي تعديل أو إضافة في أي من نماذج الإفصاح إلا بعد طلب الوثائق والمستندات المؤيدة لذلك التعديل، ومع ذلك، لم تكن الشركة قادرة على الحصول على وثائق مؤيدة من وزارة النفط والمعادن فيما يتعلق بـ:

- المدفوعات الخاصة بالاسترداد.
- المدفوعات الخاصة بالتعديل في الأسعار.
- المدفوعات الخاصة بمنح الإنتاج.

كما وجدت إدارة الحسابات النفطية في وزارة النفط والمعادن هي الأخرى صعوبة في العودة إلى الأرشيف الخاص بالوثائق والمستندات المؤيدة لبعض التدفقات المالية الخاصة بمدفوعات استرداد النفط، ومدفوعات تعديل الأسعار ومدفوعات منح الإنتاج، حيث تم إحالة المسألة إلى وزارة المالية. والمعروف أن هذا التقرير تم انجازه في أكتوبر 2010م عن الأعوام 2005-2007م، أي أنه لم يمضي وقت طويل حتى يتم التعذر بذلك.

### الزيادة في الاسترداد:

ومن هذه التدفقات التي أوردتها تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية النفقات النقدية للزيادة في الاسترداد، وقد تطابقت الأرقام بعد إجراء التسويات، والملاحظ أن الجهات الحكومية كانت تورد أرقام أقل مما تورده الشركات أو حتى لا تورد من العام 2005 وحتى 2007 والعام 2009م، ثم أصبحت تورد أرقام أعلى في الأعوام 2008، 2010، 2011م، ثم عند إجراء التسويات تصبح أرقام الشركات هي الأصح، ويوضح ذلك الجدول الآتي .

جدول رقم (39) التدفقات النقدية للزيادة في الاسترداد قبل وبعد إجراء التسويات (دولار أمريكي).						
الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات			العام
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات	الجهات الحكومية	
---	13,657,262	13,657,262	13,657,26	13,657,262	---	2005
---	58,307,900	58,307,900	58,307,900	58,307,900	---	2006
---	40,035,278	40,035,278	2,057,926	40,035,278	37,977,352	2007
---	113,543,795	113,543,795	(964,080)	113,543,795	114,507,875	2008
---	21,006,283	21,006,283	716,719	20,758,922	20,042,203	2009
7	47,146,970	47,146,977	(15,615,293)	47,146,977	67,762,271	2010
(1)	53,908,310	53,908,309	(21,343,584)	28,676,719	50,020,303	2011

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، أبريل 2014م.

وقد أبدت اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية في العام 2009م ملاحظاتها حول هذا النوع من التدفقات الآتي:

- ومن مظاهر المغالاة الملحوظة في احتساب كميات نفط الكلفة المستقطعة من إجمالي صافي الإنتاج لصالح الشركات النفطية قيام هذه الشركات بتوريد مبالغ إلى حساب الحكومة من الوفورات المحققة في نفقاتها السنوية المتمثلة بنفقات (التشغيل + الاسترداد) مقارنة بالبيانات الفعلية للإنتاج حيث بلغ ما أمكن الوقوف عليه من مبالغ مسترجعة ما يوضحه الجدول التالي:-

جدول رقم (40) التدفقات النقدية للزيادة في الاسترداد من نفط الكلفة (بالريال اليمني)				
اسم الشركة	رقم القطاع	2007	2008	2009
كنديان نيكسن	52,14,15	2,207,907,935	7,813,787,684	5,281,406,841.14
توتال	10	3,677,987,684	12,147,880,132	83,113,723.12
دي ان أو حواريم	22		795,240,552	1,142,006,151.18
اوكسيدنتال	S1	736,555,803	2,190,377,958	1,534,819,547.29
دوف	53	1,288,919,474	2,181,221,319	
شركات أخرى	لم يحدد	1,015,447,968		
الإجمالي		8,926,818,864	25,128,507,645	8,041,346,263.73

المصدر: تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للعام 2009م.

- وتضيف لجنة مجلس النواب أن وزارة المالية تكتفي بما تم توريده من نفقات مستردة من قبل الشركات النفطية وفقا لما يورد إليها من مبالغ موردة على هذا النحو من واقع كشوفات البنك المركزي وعدم قيام وزارة النفط والمعادن بموافاة وزارة المالية بنسخ من الموازنة السنوية للشركات النفطية وكشوفات بنتائج تنفيذ تلك الموازنات وتحديد المبالغ المستردة على مستوى بنود الإنفاق لكل قطاع على حده وما يتعلق بالمستندات والوثائق الخاصة بالمبالغ المستردة من نفقات نفط الكلفة.

### تعديل الأسعار:

ظهرت هذه التدفقات في تقارير الشفافية للصناعات الاستخراجية في العام 2006م والعام 2010م بمبلغ كبير، ويلاحظ عدم ورودها في بيانات الإفصاح من قبل الحكومة ثم يستقر الأمر على ما تورده الشركات الإنتاجية من أرقام، ويوضح ذلك الجدول التالي:-

جدول رقم (41) التدفقات النقدية للمدفوعات خاصة بتعديل الأسعار قبل وبعد إجراء التسويات (دولار أمريكي)						
الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات			العام
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات	الجهات الحكومية	
---	---	---	---	---	---	2005
---	١,٣١٩,٠١٦	١,٣١٩,٠١٦	١,٣١٩,٠١٦	١,٣١٩,٠١٦	---	2006
---	---	---	---	---	---	2007
---	---	---	---	---	---	2008
---	---	---	---	---	---	2009
---	15,615,301	15,615,301	15,615,301	15,615,301	---	2010
---	---	---	---	---	---	2011

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، أبريل 2014م.

### تسويات التدقيق:

وهي نوع آخر من التدفقات للحكومة ظهرت في تقارير الشفافية فقط اعتباراً من العام 2007م، عام ما بعد انضمام اليمن إلى المبادرة ولم يُتطرق إليها في التقارير الرسمية ولا الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة قبل ذلك، ويظهر الجدول هذه التدفقات قبل وبعد إجراء التسويات من قبل شركة المطابقة.

### التدفقات النقدية للمدفوعات خاصة بتسويات التدقيق قبل وبعد إجراء التسويات.

جدول رقم (42) التدفقات النقدية للمدفوعات خاصة بتسويات التدقيق قبل وبعد إجراء التسويات (دولار أمريكي).						
الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات			العام
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات	الجهات الحكومية	
---	---	---	---	---	---	2005
---	---	---	---	---	---	2006
---	٢,٧٩٥,٠٣٣	٢,٧٩٥,٠٣٣	---	٢,٧٩٥,٠٣٣	٢,٧٩٥,٠٣٣	2007
--	12,090,215	12,090,215	12,090,215	12,090,215	---	2008
---	18,226,305	18,226,305	---	18,226,305	18,226,305	2009
--	---	---	3,250,958	3,250,958	---	2010
---	3,250,958	3,250,958	---	3,250,958	3,250,958	2011

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، أبريل 2014م.

ومن خلال هذا الجدول يتضح بروز تباين الأرقام عام 2008م حيث أفصحت الشركات ولم تفصح الحكومة. أما في العام 2010م فقد أفصحت الشركات فقط ليتضح بعد ذلك أن المبلغ يخص العام 2011م.

### مدفوعات مواد مباعية:

يوضح الجدول التالي تدفقات لم تكن مدرجة ضمن المطابقة في التقرير الثاني وقد أفصحت عنها الشركات الإنتاجية النفطية، وهي مدفوعات المواد المباعية، ثم ظهر خلاف مبدئي تم حسمه لدى اثنين دولار مبلغ زهيد ولكنه يثير الشك فهل سقط من يد موظف الشركة أو ضاع من الموظف الحكومي، والمطلوب توضيح كيف تمت عمليات المطابقة واختفاء الدولارين.

جدول رقم (43) التدفقات النقدية لمدفوعات المواد المباعة قبل وبعد إجراء التسويات (دولار أمريكي)						
الاختلافات التي لم تحسم دولار	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات			العام
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات	الجهات الحكومية	
لم تدرج ضمن المطابقات				1,095,545	غير متوفرة	2008
				6,376,947	غير متوفرة	2009
				3,190,966	غير متوفرة	2010
(2)	5,198,785	5,198,783	(79,901)	5,076,369	5,156,270	2011

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الثالث، ابريل 2014م.

### عمولة الامتياز:

بالعودة إلى بيانات النشرة المالية، والحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، يظهر هذا البند من ريع النفط تسلمته وزارة المالية وقد تطابقت أرقام عمولة الامتياز في كلا من النشرة الإحصائية والحسابات الختامية، ويظهر الجدول التالي ذلك.

جدول رقم (44) عمولة الامتياز على عمليات الإنتاج النفطي والمعدني والغازية.			
العام	العمولة (بالمليون ريال) بحسب النشرة الإحصائية المالية للحكومة	العمولة بحسب ما ورد في الحسابات الختامية	الفرق (بالمليون ريال)
2005	19,114	١٩,١١٣,٥٨٦,٥٤٧	-
2006	23,216	٢٣,٢١٦,١٠٥,٧٣٩	-
2007	23,896	٢٣,٨٩٥,٧٦٧,٥٩٧	-
2008	34,556	٣٤,٥٥٥,٩٤١,٣٠٠	-
2009	20,084	٢٠,٠٨٤,٣٠١,٣١٨	-
2010	27,982	٢٧,٩٨٢,٤٢٤,٧١٢	-
2011	20,744	٢٠,٧٤٣,٩٠٥,٨٣٧	-
2012	13,055	١٣,٠٥٥,٠٥٦,٤٥٢	-

المصدر: النشرة الإحصائية لمالية الحكومة، العدد الثاني والأربعون للربع الرابع من العام 2010، والعدد السادس والأربعون للربع الرابع من العام المالي 2011م، العدد -التاسع والأربعون- للربع الثالث من عام 2012م، العدد الرابع والخمسون للربع الرابع للعام المالي 2013م، الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، 2007، 2009، 2010، 2011، 2012م.

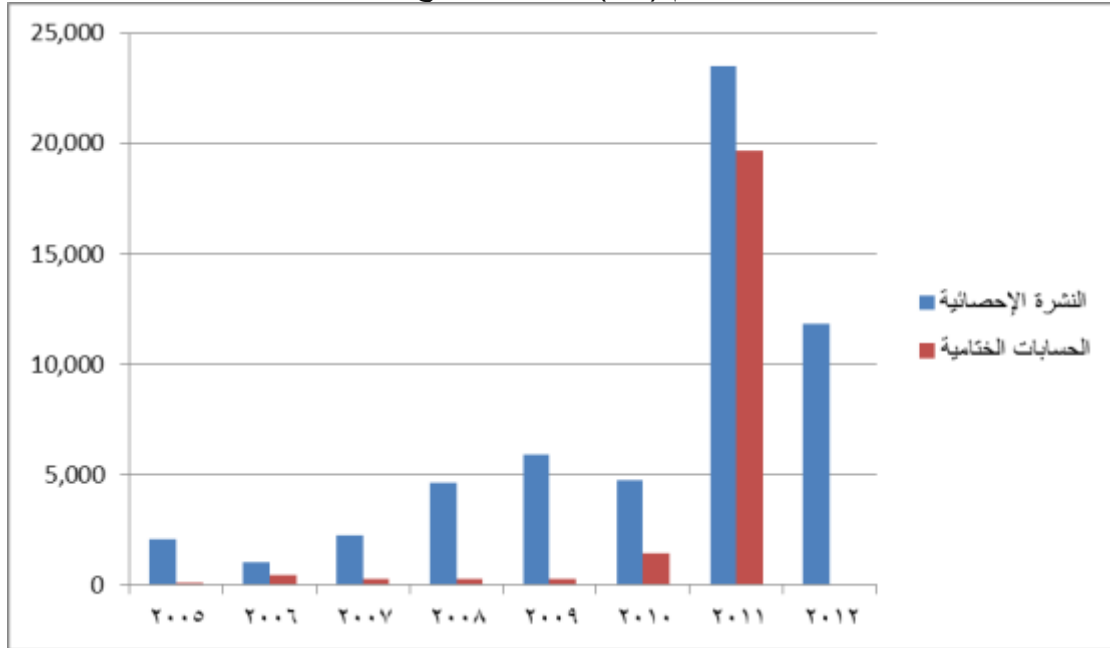
### أخرى من ريع النفط:

ظهر هذا البند من ريع النفط في بيانات النشرة المالية الصادرة من وزارة المالية، والحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، يظهر هذا البند ما تسلمته وزارة المالية، وبرزت فروق كبيرة، ولم يظهر هذا البند في تقارير مبادرة الشفافية الثلاثة أية مدفوعات تحت هذا الاسم ولكن ظهرت مدفوعات تحت أسماء أخرى في بيانات المبادرة تم إظهارها في جداول سابقة.

جدول رقم (45) أخرى من ريع النفط			
العام	المبلغ (بالمليون ريال) بحسب النشرة الإحصائية المالية للحكومة	المبلغ بحسب ما ورد في الحسابات الختامية	الفرق (بالمليون ريال)
2005	2,066	١١٦,٥١٧,٦٧٨	1,950
2006	1,064	٤٦١,٤٤٥,٤٢٧	603
2007	2,287	٣١٧,٥٧٤,٣٦٢	1,970
2008	4,645	٢٦٩,٦٥٧,٢١٥	4,376
2009	5,938	٢٦٣,٣٧١,٤٤٧	5,575
2010	4,783	١,٤٧٥,٧٧٣,٢٩٤	3,308
2011	23,503	١٩,٦٤٦,٥٠٢,٥٩٣	3,857
2012	11,863	---	11,863

المصدر: النشرة الإحصائية لمالية الحكومة، العدد الثاني والأربعون للربع الرابع من العام 2010، والعدد السادس والأربعون للربع الرابع من العام المالي 2011م، العدد -التاسع والأربعون- للربع الثالث من عام 2012م، العدد الرابع والخمسون للربع الرابع للعام المالي 2013م، الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة 2007، 2009، 2010، 2011، 2012م.

شكل رقم (24) أخرى من ريع النفط



ومن خلال الملاحظات التي وردت - وهي غيوض من فيض - فيما يخص ما تسلمته وزارة المالية من التقارير المختلفة، ومن حجم الفشل في أداء المهام يتضح أن هذه الوحدة الحكومية هي جزء من الفساد العظيم في اليمن والذي لم يهدر موارد الصناعات الاستخراجية بل وامتد إلى الموارد الضريبية والجمركية، الأمر الذي يمكن تشبيهها بقربة مقطوعة تمكن قوى الفساد من اقتطاع جزء من موارد الدولة في ظل تغاضي واضح من هذه الوزارة ووحداتها المختلفة في الوقت الذي تشكو الحكومة من قلة الموارد المتاحة لها الأمر الذي يتطلب تطهيرها من الفساد والمفسدين وتدريب كوادرها على مبادئ الإدارة الرشيدة والحكم الرشيد وبالذات الشفافية ومكافحة الفساد.

## تدفقات الضرائب:

ومن أنواع الربح المختلفة التي تتسلمها الحكومة ممثلة بوزارة المالية من الشركات الإنتاجية العديد من أنواع الضرائب وتعد من الموارد الهامة للدولة الإيرادات الضريبية والتي تأتي في المرتبة الثانية بعد موارد النفط ويتم تحصيل جزء من هذه الإيرادات من الشركات العاملة في مجال إنتاج النفط والغاز، حيث تظهر تقارير مبادرة الشفافية أنها لم تكن مطلوب إدراجها ضمن المطابقة في التقرير الأول والثاني، وأدرجت ضمن متطلبات التقرير الثالث.

## ضريبة الاستكشافات:

وهي ضريبة تفرض على الشركات في مرحلة الاستكشافات النفطية والمعدنية والغازية، ويوضح ذلك الجدول التالي التدفقات النقدية لضرائب الاستكشاف.

جدول رقم (46) التدفقات النقدية لضرائب الاستكشاف (دولار أمريكي).						
الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات			العام
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات	الجهات الحكومية	
لم تدرج ضمن المطابقة	---	---	---	12,361	---	2009
	---	---	---	324,350	---	2010
4.003	3,512,185	3,508,182	2,437,180	3,680,468	6,117,648	2011

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

وقد كانت وزارة المالية قد أظهرت هذه الضريبة في النشرة الإحصائية الربع سنوية التي تصدرها، وفي الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، وهي أرقام متطابقة تم تقريبها إلى المليون في نشرة المالية، وسيتم مقارنة ذلك ببيانات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (47) الضريبة على الشركات في مرحلة الاستكشافات النفطية والمعدنية والغازية.				
الفرق (بالمليون ريال)	بحسب ما ورد في الحسابات الختامية	بحسب مبادرة الشفافية		العام
		الشركات	الحكومة	
-	٦٦٨،١٥١،٣٨٧	غير متوفرة	غير متوفرة	2005
-	١،٤٣٠،٦١٨،٧٦٧	غير متوفرة	غير متوفرة	2006
-	٣،٣٢٠،٤٣٦،٣٦٣	غير متوفرة	غير متوفرة	2007
-	٤،٢٨٢،٥١١،٩١١	غير متوفرة	غير متوفرة	2008
-	٤،٠٢١،٧٧١،٩٩٨	2,507,429	غير متوفرة	2009
-	٣،٨٧٤،٠٩٠،٢١٩	71,224,017	غير متوفرة	2010
2,239,716,146	٢،٩٩٣،٩٧٥،٢٧٦	754,259,130	754,259,130	2011
	٣،٠٢٦،٨٧٩،٧٧١	غير متوفرة	غير متوفرة	2012

المصدر: النشرة الإحصائية لمالية الحكومة، العدد الثاني والأربعون للربع الرابع من العام 2010، والعدد السادس والأربعون للربع الرابع من العام المالي 2011م، العدد -التاسع والأربعون- للربع الثالث من عام 2012م، العدد الرابع والخمسون للربع الرابع للعام المالي 2013م، الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، 2007، 2009، 2010، 2011، 2012م، وزارة المالية.

والملاحظ أن العام 2011م، الوحيد الذي أدرجت فيه الضريبة في متطلبات المبادرة أن الحكومة بعد التسويات اتفقت مع الشركات، حيث كانت الحكومة قبل التسويات قد أقرت بأنها تسلمت مبلغ (6,117,648) دولار

أمريكي بينما الشركات أظهرت مبلغ أقل من ذلك بكثير الا وهو (3,680,468) دولار، ثم اتفق الطرفين بعد إجراء التسويات على مبلغ (3,508,182) دولار، ولكن ذلك أدى إلى ظهور فارق مع تلك الواردة في الحسابات الختامية بمبلغ كبير ألا وهو (2,239,716,146) ريال يمني.

جدول رقم (48) التدفقات النقدية للمدفوعات الخاصة بالعجز الضريبي (دولار أمريكي).						
الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات			العام
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات	الجهات الحكومية	
لم تدرج ضمن المطابقة	---	---	---	1,150,391	---	2010
----	480,631	480,631	---	480,631	480,631	2011

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الثالث، ابريل 2014م.

### مدفوعات الغرامات الضريبية:

يوضح الجدول التالي هذا النوع من المدفوعات وهو عبارة عن غرامة أظهرتها الحكومة كما تقول شركة المطابقة في التقرير الثالث عن العام 2011م على شركة كنيديان نكسن بترولיום، ولكن الشركة لم تفصح عن أية غرامة، فهل أخطت الحكومة أم استتحت الشركة.

جدول رقم (49) التدفقات النقدية للمدفوعات الغرامات الضريبية (دولار أمريكي).						
الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات			العام
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات	الجهات الحكومية	
لم تدرج ضمن المطابقة	----	----	----	206,115	----	2010
17,224	----	17,224	17,224	----	17,224	2011

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) ، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

### ضريبة الأجور والمرتبات:

نوع آخر من الضريبة يدفعه موظفي الشركات الإنتاجية سواء الإنتاجية منها أو الاستكشافية وفقا لقانون ضريبة الدخل اليمني الساري المفعول، ويوضح الجدول الآتي تدفقات هذا النوع من الضرائب، والذي لم يكن مدرجا ضمن عملية المطابقة في تقرير الشفافية الأول والثاني.

جدول رقم (50) التدفقات النقدية لضريبة الأجور والمرتبات المستقطعة من رواتب الموظفين (دولار أمريكي).						
الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات			العام
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات	الجهات الحكومية	
لم تدرج ضمن المطابقة	---	---	---	10,601,765	---	2009
---	---	---	---	---	---	2010
(125,653)	37,333,924	37,208,271	(772,007)	37,166,652	36,394,645	2011



المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الثالث، ابريل 2014م .

والملاحظ من خلال هذه البيانات الواردة في الجداول السابقة أن هناك مشكلات واضحة متعلقة بعمليات الإفصاح ووجود خلافات، فهناك غرامات ضريبية أعلنت الجهات الحكومية ولم تعلنها الشركات ورئيس مصلحة الضرائب مشغول برفع الدعم عن المشتقات النفطية، وفي تقاريرها المقدمة لمجلس النواب تورد اللجنة الخاصة بدراسة الحسابات الختامية العديد من الملاحظات عن أداء هذه المصلحة منها:

- لاحظت اللجنة من خلال ما أورده الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للعام 2005م، أن هناك فارق في ضريبة الدخل على الشركات النفطية الظاهر في حساب ختامي الموازنة لهذا العام مقارنة بما تضمنته الإقرارات المقدمة من الشركات النفطية حيث أظهر الحساب تحت البند والنوع المختص الضرائب على دخل الشركات النفطية الأجنبية مبلغ 355 مليون دولار با يعادل 468، 6 مليار ريال وهو ما يخص ضريبة الدخل على شركة هنت، بينما ضريبة الدخل على بقية الشركات النفطية وفقا للإقرارات المقدمة من قبلها لمصلحة الضرائب عبر وزارة النفط بمبلغ 628 مليون دولار بما يعادل 190 مليار ريال لم تظهر ضمن البند والنوع المختص في الحساب الختامي للموازنة العامة ولم تقدم الجهات المختصة وزارة النفط والمالية تفسير لذلك.

- وفي العام 2006 أوضحت اللجنة انه لا يتوفر موقف واضح عن محاسبة الشركات العاملة في المجال النفطي (الإنتاجية والاستكشافية والخدمية).

- وفي العام 2011م أوردت اللجنة ما يلي:-

- لوحظ استمرار تدني حصيله ضريبة المرتبات والأجور على العاملين في القطاع الخاص حيث بلغ المحصل الفعلي لعام 2011م مبلغ 1.19 مليار ريال بنقص قدره 9.5 مليار ريال عن المقدر بالموازنة وهذه الحصيله لا تتناسب وحجم العماله لدى هذا القطاع وبالأخص العاملين في القطاع النفطي.

• عدم اتخاذ الإجراءات القانونية لربط وتحصيل ضريبة الأرباح على شركات الخدمات النفطية التي لم تشملها الاتفاقيات النفطية كالشركات العاملة بالباطن مع الشركات النفطية.

• عدم إخضاع أي من المكلفين المتعاملين مع شركة صافر لضريبة الأرباح عن الفترة من عام 2005م وحتى العام 2009م.

• ظهور العديد من الأرصده الضريبية على الشركات النفطية المتمثلة في غرامات تأخير الإقرارات لسنوات سابقة دون أن يتم استكمال الإجراءات القانونية للبت فيها.

وقد ردت المصلحة على اللجنة بأن ذلك يرجع إلى عدم تجاوب وتعاون شركة صافر مع الإدارة الضريبية بالمصلحة.

ويورد تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للعام 2010م الملاحظات التالية عن أداء مصلحة الضرائب:

- استمرار عدم توفر قاعدة بيانات متكاملة عن كافة الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز (الإنتاجية، الخدمية، غيرها).

- استمرار عدم وجود موقف دقيق عن محاسبة تلك الشركات بحيث يوضح نوع الضريبية والسنوات التي تم محاسبة الشركات عنها ومبالغ الربط وآخر إجراء بشأن مبالغ الربط (على مستوى كل شركة على حدة) مع بيان مدى التزام كل من تلك الشركات بتقديم إقراراتها الشهرية عن ضريبة المرتبات والأجور وكذا إقراراتها السنوية عن ضريبة الأرباح . الخ، الجدير بالذكر انه أمكن الحصول على موقف من إدارة التحاسب الضريبي بالوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين تضمن بأن المكلفين من الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز الذين تم محاسبتهم خلال عام 2010م، على أساس أنهم لا يمسون حسابات منتظمة بلغ عددهم (48) مكلف.

- غياب التنسيق اللازم بين الإدارة الضريبية والإدارة المختصة بالجمارك بما يكفل الاستفادة من بيانات الإعفاءات (السماح المؤقت) المتعلقة بالشركات النفطية وغير ذلك من البيانات.

- استمرار محاسبة العديد من مكلفي القطاع النفطي من الشركات العاملة في مجال الخدمات النفطية والغاز من قبل الوحدة التنفيذية للضرائب على المكلفين عن ضرائب الدخل تقديريا على أساس أنهم لا يمسكون حسابات منتظمة إضافة إلى منحهم في نفس الوقت إعفاءات من ضريبة الأرباح بحجة أن ذلك منصوص عليه باتفاقيات عقود المشاركة في الإنتاج الموقعة مع الشركات النفطية الأم . . الخ ، دون مراعاة أن ذلك الإجراء لا يمكن قبوله حيث لا يمكن منح تلك الإعفاءات إلا لمن تسري عليهم قانونا ومن المكلفين الذين يمسكون حسابات منتظمة كون تلك الأوعية الضريبية يجب أن تخضع للفحص والمراجعة والتدقيق وفقا لمصادرها وتحديد الأوعية الضريبية المرتبطة بالاتفاقيات التي تعطيها الحق القانوني في الإعفاء الضريبي، ومراعاة إخضاع الأوعية الضريبية الأخرى الناتجة من أنشطة غير مرتبطة بتلك الاتفاقيات النفطية السابق الإشارة إليها للضريبة.

وكانت شركة المطابقة هارت جروب قد اتهمت في تقرير الشفافية الثالث عن العام 2011م مصلحة الضرائب بعدم تقديم الوثائق والمستندات المؤيدة والتي تعد ضرورية لعملية المطابقة والتي طلبتها من المصلحة.

### البنك المركزي اليمني:

يعد البنك المركزي اليمني من الوحدات الحكومية الهامة في سلسلة الصناعات الاستخراجية كونه الجهة التي تتلقى حصة الحكومة من أموال هذه الصناعة، وقد تعرضنا فيما سبق إلى بياناته المختلفة المرتبطة بها، وقد أوردت شركة المطابقة بعض الملاحظات عليه، وهي:

- أشارت الشركة في التقرير الثاني للشفافية عن الأعوام 2008-2010م، إلى عدم وجود التفاصيل والوثائق والمستندات المؤيدة والتي تعد ضرورية لأغراض عملية المطابقة في نماذج الإفصاح المقدمة من البنك المركزي اليمني.
- وفي تقرير الشفافية الثالث عن العام 2011م، ذكرت الشركة البنك كونه أحد الجهات التي لم تقوم بتقديم البيانات بالطريقة التي تتطابق مع النماذج التي اعتمدها المجلس اليمني للشفافية وكانت غير مكتملة، كما أشارت إلى تأثير عملية المطابقة بعدة مسائل منه أنه لم يتم استخدام نماذج الإفصاح لتعبئة البيانات المقدمة من قبلها والمعتمدة من قبل المجلس اليمني للشفافية من البنك المركزي.

### الريع النفط المسلم لوزارة النفط والمعادن

قبل التطرق فيما تسلمته وزارة الفساد العظيم سنبدأ بطرح الملاحظات التي أوردتها شركة المطابقة على هذه الوحدة الحكومية ليتضح بعضا من صنائع الفساد والمفسدين، وقد ورد في التقرير الأول ما نصه:

- "والجدير بالذكر أن المهمة تطلبت الكثير من المتابعة من موظفينا والسبب في ذلك يعود إلى تأخر كل من المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز وشركة مصافي عدن في تقديم نماذج الإفصاح الخاصة بعملية المطابقة".
- "أفادت الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية بعدم إمكانية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة توفير التصديق المطلوب على بيانات الشركة المقدمة".
- وتفيد الإجراءات التي قمنا بها لإنجاز هذه المهمة، على النحو المبين في هذا التقرير أن نماذج الإفصاح المقدمة لنا مبدئياً تحتوي على العديد من الاختلافات والأخطاء، وقد عملنا مع كل من الشركات والجهات الحكومية لمطابقة هذه الاختلافات وكان السبب في حدوث هذه الاختلافات ما يلي:
- 1- عدم الاهتمام الكافي باستكمال البيانات في نماذج الإفصاح، وخاصة من جانب إدارة الحسابات النفطية في وزارة النفط والمعادن.
- 2- عدم توفر الفهم الكافي لدى الجهات الحكومية لمتطلبات نماذج الإفصاح، وخاصة من جانب إدارة تسويق النفط الخام بالمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز وكذلك الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية".
- "دير بالذكر أن نماذج الإفصاح المقدمة للشركة الاستشارية تضمنت العديد من الأخطاء الواضحة من ناحية استكمال النماذج، والتي نشأت نتيجة لمزيج من:
- 1- عدم فهم الجهات الحكومية والشركات لمتطلبات استكمال النماذج.

- 2- عدم إبلاء اهتماماً كافياً لاستكمال النماذج بالشكل المطلوب، خصوصاً من جانب دائرة تسويق النفط الخام التابعة للمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز.
- 3- الفشل في إجراء التعديلات المقترحة على نماذج الإفصاح، وخاصة من جانب الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية".

• "ووجدت إدارة الحسابات النفطية في وزارة النفط والمعادن هي الأخرى صعوبة في العودة إلى الأرشيف الخاص بالوثائق والمستندات المؤيدة لبعض التدفقات المالية الخاصة بمدفوعات استرداد النفط، ومدفوعات تعديل الأسعار ومدفوعات منح الإنتاج، حيث تم إحالة المسألة إلى وزارة المالية".

والذي يبرز من تلك الملاحظات بالمختصر المفيد أن العمل يقوم على قاعدة: (لن يأتي اليوم الذي يسأل فيه أحد عن خفايا النفط باعتباره منطقة محرمة الحوم حولها).

وتظهر الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة أن وزارة النفط والمعادن والشركة اليمنية للاستثمارات النفطية وشركة صافر التابعين لها قد تحصلتا على بعض إيرادات النفط وهي ربع النفط ومنح التدريب والدعم المؤسسي، إيرادات استغلال الثروة المعدنية والمياه ويتضح ذلك من خلال الجداول الآتية

العام	الريع بالريال	منح التدريب والدعم المؤسسي
2005	---	---
2006	---	---
2005	١,٣٨١,٢٥٦,٥١١	٣١٠,٥٤١,٠٦١
2008	٣,٦٨٩,٨٥٠,٨٤٣	١٠١,٧٢٩,٤١٥
2009	٢,٢١٩,٣٣٧,٢٠١	٥٠٧,٢٦٣,٧٧٦
2010	٢,٠٦٨,١٧٢,٦٠٦	٥٠٦,٥٣٤,٩٧٣
2011	٢,٨٠٤,٩٢٨,١٧٥	---
2012	١١,١١٤,٢٥٩,٠١٧	---

المصدر: الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، 2007، 2009، 2010، 2011، 2012

### منح التدريب والدعم المؤسسي:

وهي تدفقات تتسلمها وزارة النفط والمعادن من الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز وفقاً للاتفاقيات الموقعة معها، تتضمن تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بيانات حول مدفوعات الشركات لوزارة النفط والمعادن منها، وتوضح الجداول التالية أرقام المدفوعات والاختلافات التي ظهرت في كشوف الإفصاح التي قامت بها شركة المطابقة.

الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات		العام	
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات		الجهات الحكومية
---	1,250,000	1,250,000	---	1,250,000	1,250,000	2005
---	1,250,000	1,250,000	---	1,250,000	1,250,000	2006
---	1,250,000	1,250,000	---	1,250,000	1,250,000	2007
(299,946)	2,250,000	2,549,946	(299,946)	2,250,000	2,549,946	2008
(300.00)	2,250,000	2,550,000	(300.00)	2,250,000	2,550,000	2009

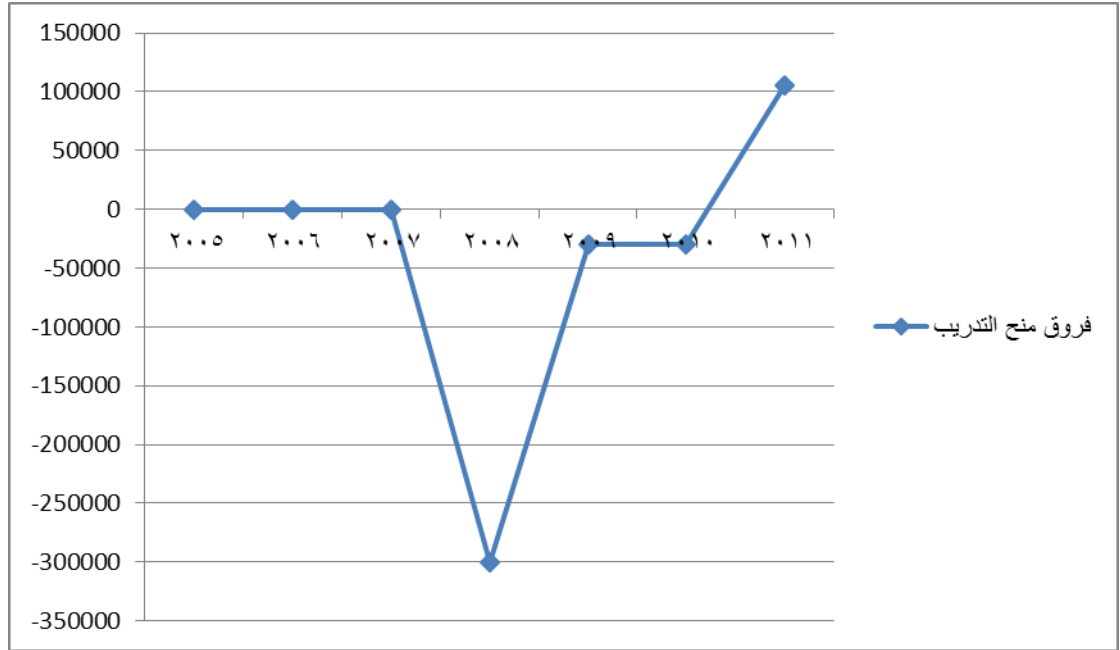
(200,00)	2,050,000	2,250,000	(200,00)	2,050,000	2,250,000	2010
(105,855)	3,549,000	3,654,855	169,145	3,799,000	3,629,855	2011

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، أبريل 2014م.

ومن بيانات الإفصاح يتضح أن وزارة النفط والمعادن وللأعوام 2008-2011م ظلت تقدم أرقام أعلى فيما تحصلته من منح التدريب عن ما أفصحت به الشركات الدافعة ضاربة عرض الحائط بأساس الاستحقاق والأساس النقدي لأنه على الأقل كان وفقا لما حصل في عام ومستحق في عام آخر سيؤثر بحيث يظهر احدهما بالزيادة والآخر بالنقص، وقد بلغ إجمالي ما أفصحت به الوزارة من زيادة مبلغ (905,801) دولار أمريكي أو على الأقل كانت بررت لشركة المطابقة هارت جروب أسباب الاختلافات إن وجدت.

وقد ورد في خطاب التأكيد رقم 858 الصادر في 16 / 3 / 2014م من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأن نماذج الإفصاح الصادرة من وزارة النفط والمعادن عن الحسابات الختامية المدققة من قبل الجهاز للعام 2011م بأن الوزارة لم تفصح عن منح التدريب المدفوعة من شركة صافر خلال العام والبالغة 100,000 دولار أمريكي.

شكل رقم (22) فروق منح التدريب.



جدول رقم (53) التدفقات النقدية لمنح الدعم المؤسسي قبل وبعد إجراء التسويات (دولار أمريكي)

الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات			العام
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات	الجهات الحكومية	
---	1,200,000	1,200,000	----	1,200,000	1,200,000	2005
---	1,250,000	1,250,000	---	1,250,000	1,250,000	2006
---	1,200,000	1,200,000	---	1,200,000	1,200,000	2007
(299,946)	2,100,000	2,399,946	(149,946)	2,200,000	2,399,946	2008

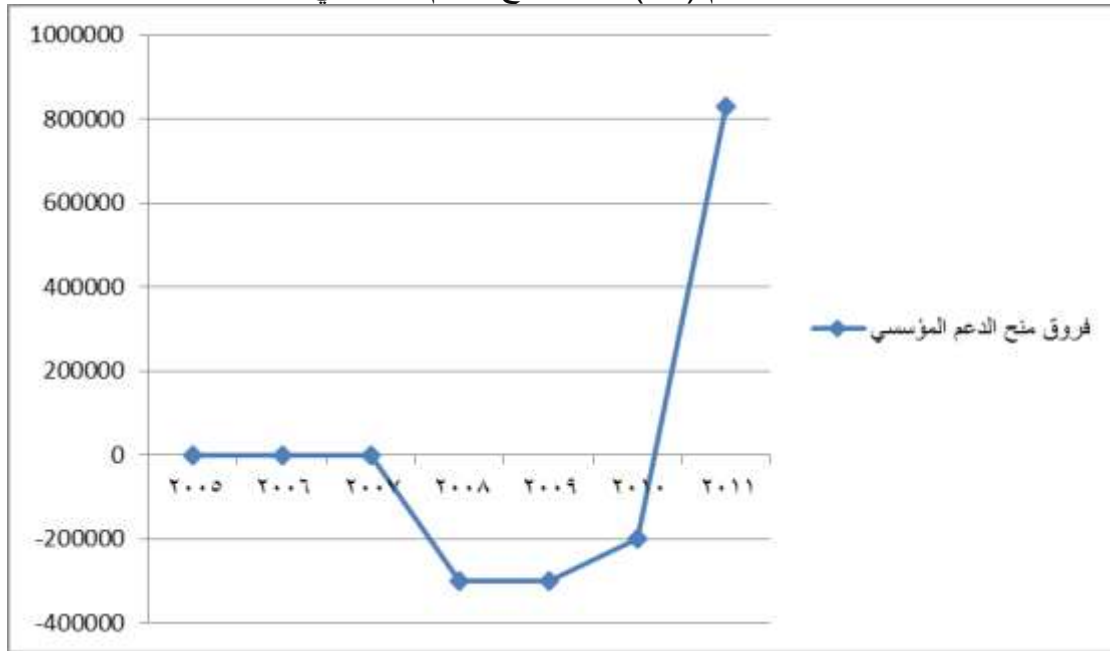
(300,000)	2,150,000	2,450,000	(50,000)	2,400,000	2,450,000	2009
(200,000)	2,000,000	2,200,000	50,000	2,200,000	2,200,000	2010
(830,855)	4,024,000	4,854,855	530,855	4,324,000	4,854,855	2011

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، إبريل 2014م.

ومن بيانات الإفصاح يتضح أن وزارة النفط والمعادن وللأعوام 2008-2011م ظلت تقدم أرقام أعلى فيما تحصلته من منح الدعم المؤسسي عن ما أفصحت به الشركات الدافعة ضاربة عرض الحائط بأساس الاستحقاق والأساس النقدي لأنه على الأقل كان وفقاً لما حصل في عام ومستحق في عام آخر سيؤثر بحيث يظهر احدهما بالزيادة والآخر بالنقص، وقد بلغ إجمالي ما أفصحت به الوزارة من زيادة مبلغ (163,801) دولار أمريكي، أو على الأقل كانت بررت لشركة المطابقة هارت جروب أسباب الاختلافات متى وجدت.

وسوف يتضح لاحقاً من تحليل بند الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان أن الوزارة بحسب تقارير الجهاز عن مراجعة الحسابات الختامية تقوم بتوريد ما يتم مصادره من خطابات الضمان في حساب الدعم المؤسسي، وبالتالي تصبح الأرقام المفصح عنها في كلا البندين غير صحيحة.

شكل رقم (23) فروق منح الدعم المؤسسي



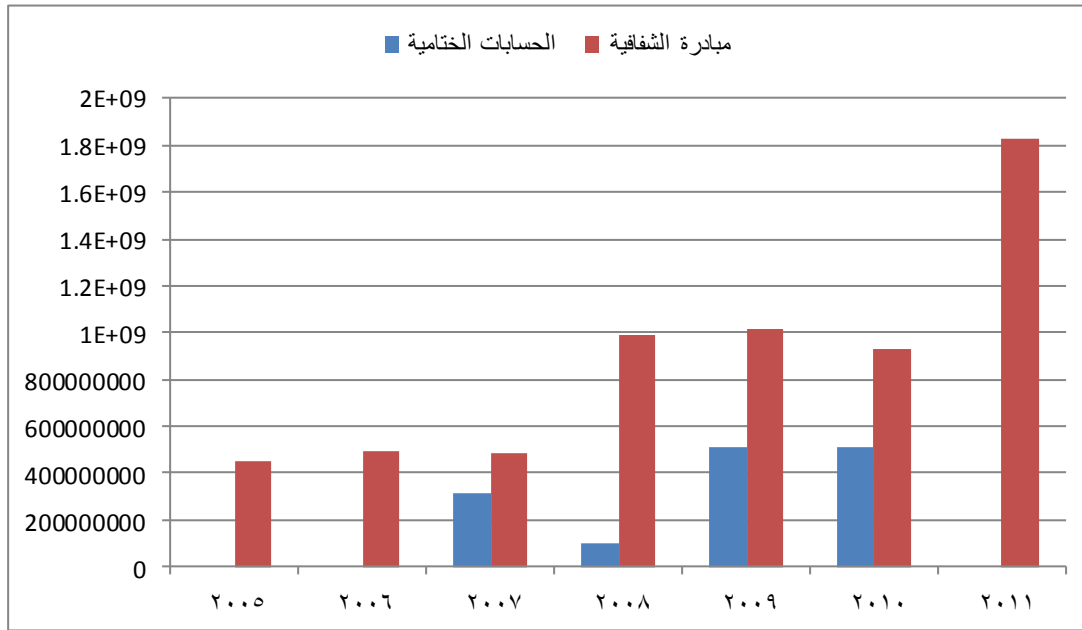
ويقارن الجدول التالي مقدار ما تسلمته وزارة النفط والمعادن من منح التدريب والدعم المؤسسي خلال سنوات الدراسة والتي ظهرت في كلا من الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة وتلك التي ظهرت في تقارير الإفصاح الثلاثة للشفافية في الصناعات الاستخراجية. وقد تم استخدام متوسط سعر الريال الوارد في التقارير الحكومية لتحويل المدفوعات التي ظهرت بالدولار في تقارير الشفافية في الصناعات الاستخراجية ليتم المقارنة مع البيانات الواردة في الحسابات الختامية، والتي يوضحها الجدول التالي:

العام	الحسابات الختامية	مبادرة الشفافية
2005	---	453,250,000
2006	---	492,500,000
2007	٣١٠,٥٤١,٠٦١	487,427,500
2008	١٠١,٧٢٩,٤١٥	988,988,427

1,014,250,000	٥٠٧,٢٦٣,٧٧٦	2009
933,257,500	٥٠٦,٥٣٤,٩٧٣	2010
1,829,587,650	---	2011
غير متوفر	---	2012

المصدر: الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، 2007، 2009، 2010، 2011، 2012م. مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

شكل رقم (24) منح التدريب والدعم المؤسسي



والواضح وجود اختلافات كبيرة فهناك تباين كبير في الأرقام، ولم تظهر في الحسابات الختامية للوزارة والتي قدمت لمجلس النواب في الأعوام 2005، 2011، 2006، 2012م، وهذه الحسابات هي عبارة عن إقرار بالتنفيذ الفعلي للموازنة العامة يتضمن الإيرادات والمصروفات، مع أنها قد أفصحت عنها في تقارير الشفافية وحتى العام 2011م.

وفي تقريرها عن العام 2007م أوردت اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة بشأن هذه الموارد ما يلي:

- بلغت الاستخدامات الخاصة المنصرفة من إيرادات المنح المعروضة على الشركات النفطية (الحسابات الخاص بموجب اتفاقية المشاركة في الإنتاج والصادر بقوانين وهي الدعم المؤسسي، التدريب والتأهيل) خلال عام 2007 مبلغ (27,519,109) مليون دولار من خلال اطلاع اللجنة ودراستها للبيانات والمعلومات والوثائق المقدمة لها وجدت أن معظم المبالغ التي تصرف على التدريب والتأهيل لا توجه إلى المجالات التي تخدم طبيعة عمل الوزارة وتعزز من قدرتها على في الإشراف والرقابة على أعمال الشركات النفطية وتوفير الخبرات والكوادر المتخصصة المعول عليها أن تحل محل الخبرات الأجنبية وبما يكفل دعم وتطوير الصناعة النفطية في بلادنا، ومدتها بالاحتياجات من الكوادر البشرية المؤهلة تصرف لمنح البكالوريوس وتخصصات أخرى داخلياً وخارجياً ليست لها علاقة مباشرة بطبيعة عمل الوزارة ويخالف هذا التوجه للإنفاق من التدريب والتأهيل الغرض الذي من أجله خصصت هذه الموارد.

كما أشارت اللجنة البرلمانية في تقريرها عن العام 2012م إلى استمرار تكرار عدد من المخالفات المتعلقة بالحسابات (الخاصة) الجارية بوزارة النفط والمعادن البالغ مواردها خلال عام 2012م (92.7) مليون دولار والمنصرف منها خلال ذات الفترة مبلغ (42.1) مليون دولار ، ومن أهم الملاحظات التي أشار إليها تقرير الجهاز حول تلك الحسابات ما يلي :

- بالإضافة للموارد المستحقة للوزارة عن المنح والتي لم يتم توريدها لحسابات الوزارة حتى تاريخ 2012/12/31م والبالغة (2.600.000) دولار أمريكي.
- عدم التزام الوزارة بالصرف من الحسابات الخاصة للأغراض المحددة لها في الاتفاقيات، حيث تم تحويل مبلغ (3.003.210) دولار أمريكي خلال عام 2012م من حساب التدريب المخصص للنفقات المتعلقة بالتدريب وذلك إلى حساب الدعم المؤسسي لمواجهة ما يعادل (50%) من الحافز الشهري المعتمد لمكاتب الوزارة والوحدات التابعة لها، مما يعد مخالفة لمقتضى أحكام اتفاقيات المشاركة في الإنتاج الصادرة بقوانين والتي حددت منح التدريب لأغراض التدريب فقط.

### الاعتمادات المستندية أو خطابات الضمان:

وهي كما تشير تقارير الشفافية مقبوضات للحكومة رغم أن الشركة الدافعة قد لا تكون في وضع يسمح لها بالإفصاح عن المدفوعات لأسباب معينة مثل إعادتها للترخيص الخاص بها أو توقفها عن العمل، ويوضح الجدول التالي هذه التدفقات.

جدول رقم: (55) التدفقات النقدية للمبالغ المستلمة من الاعتمادات المستندية أو خطابات الضمان قبل وبعد إجراء التسويات (دولار أمريكي).						
الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات			العام
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات	الجهات الحكومية	
---	---	---	---	---	---	2009
---	---	---	500,000	---	500,000	2010
---	---	---	500,000	---	500,000	2011

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

تؤكد تقارير الشفافية أن هذه المدفوعات حقيقية أفصحت عنها وزارة النفط والمعادن ولم تفصح عنها الشركات للأسباب المشار إليها سابقاً، ثم عند إجراء التسويات تتراجع الوزارة لأن الطرف الآخر لا يمكنه الإفصاح. . والتساؤل هنا لماذا؟ وهل تم تحصيلها أم لا وأين ذهبت. ؟

وزارة النفط تحدثت في تقرير الإفصاح الثاني أنها صادرت فقط خمسمائة ألف دولار فقط لا غير، ولما لم تفصح أي شركة عن مدفوعات من ذلك النوع تراجعت تماماً وشركة المطابقة تؤكد دوماً انها تسلمت الوثائق المؤيدة والمجلس اليمني للشفافية يبارك ذلك ولكن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقريره عن مراجعة الحسابات الختامية يؤكد قيام المختصين بالحسابات النفطية بوزارة النفط والمعادن خلال العام 2010م بمصادرة خطاب الضمان الخاص بالشركة الكورية قطاع (16) بمبلغ (5) ملايين دولار أمريكي، وتوريد ذلك إلى الحساب الجاري (الدعم المؤسسي)، وكان يتوجب توريد المبلغ المذكور لحساب الحكومة.

### إذن من نصدق. .!؟

وتستمر المغالطات فتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن مراجعة الحسابات الختامية للعام 2012م، يفيد بمصادرات وزارة النفط عدداً من الضمانات البنكية المقدمة من عدد من الشركات النفطية العاملة في عدد من القطاعات النفطية الاستكشافية التي انسحبت من تلك القطاعات وبمبلغ (11,200,000) دولار أمريكي،

منها 2,000,000 دولار من دوف للطاقة، و9,000,000 دولار من كويت انرجي، وقد قام المختصين بإثبات المبلغ لحساب الوزارة المفتوح طرف البنك باسم الدعم المؤسسي، وبالتالي كيف تمكنت الوزارة من تقديم الوثائق التي على ضوءها تمت تسوية المبلغ الوارد في الجدول أعلاه والذي يقل كثيرا عما يقوله الجهاز.

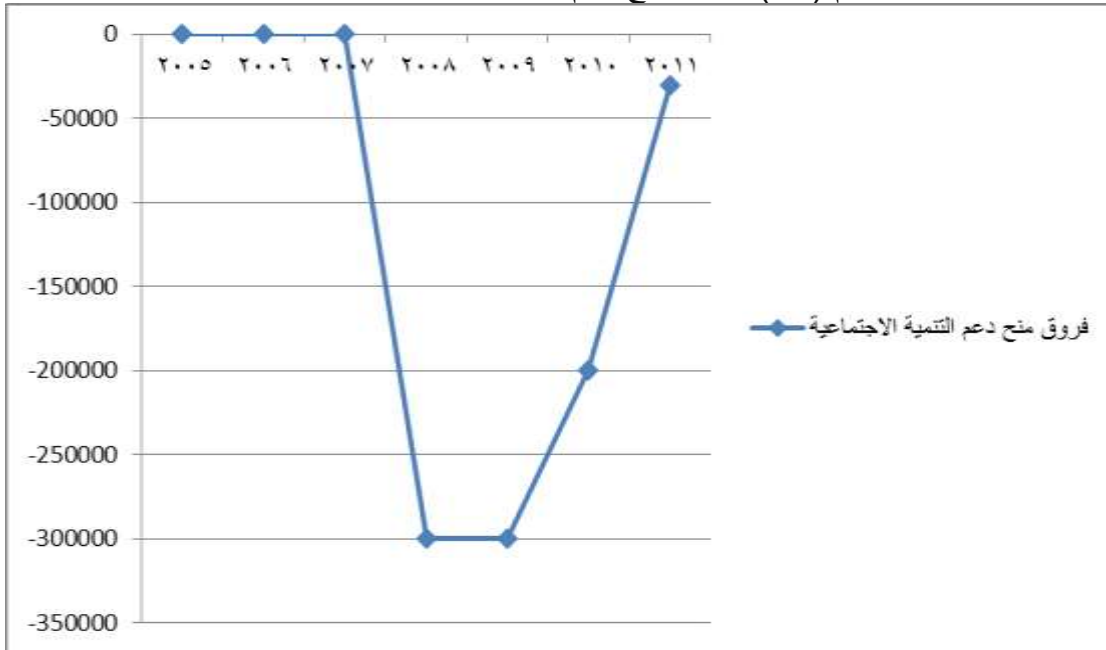
### منح دعم التنمية الاجتماعية:

تدفق آخر من الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز يذهب إلى وزارة النفط بموجب الاتفاقيات المبرمة معها، الهدف منه تحقيق تنمية مستدامة في مناطق الإنتاج بهدف إيجاد إحساس لدى سكانها بأن جزء من خيرات مناطقهم تعود إليهم على شكل مشاريع مفيدة، مما يساعد على تمكين هذه الشركات من القيام بعمليات الإنتاج والاستكشاف بشكل طبيعي ودون مضايقات، ويوضح الجدول التالي هذه التدفقات.

جدول رقم (56) التدفقات النقدية لمنح دعم التنمية الاجتماعية قبل وبعد إجراء التسويات (دولار أمريكي)						
الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات			العام
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات	الجهات الحكومية	
---	٨٥٠,٠٠٠	٨٥٠,٠٠٠	----	٨٥٠,٠٠٠	٨٥٠,٠٠٠	2005
---	١,١٥٠,٠٠٠	١,١٥٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١,١٥٠,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	2006
---	٨٥٠,٠٠٠	٨٥٠,٠٠٠	--	٨٥٠,٠٠٠	٨٥٠,٠٠٠	2007
(299,946)	1,7٥٠,٠٠٠	2,049,946	(299,946)	1,7٥٠,٠٠٠	2,049,946	2008
(300,000)	1,800,000	2,100,000	(300,000)	1,800,000	2,100,000	2009
(200,000)	1,600,000	1,800,000	(200,000)	1,600,000	1,800,000	2010
(30,095)	3,530,000	3,999,905	(430,095)	3,930,000	3,999,905	2011

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، إبريل 2014م.

شكل رقم (25) فروق منح دعم التنمية الاجتماعية





والملاحظ أن بيانات الوزارة كانت أقل مما أعلنته الشركات عام 2006م. ثم تم تسوية الموضوع بقبول الحكومة بما ذكرته الشركات في نماذج الإفصاح، ومن العام 2008م كانت أرقام الوزارة أعلى مما أعلنت الشركات أنها قدمته تحت هذا البند ولم يتم حسم الخلافات بعد ذلك والسؤال هنا من أين أتت وزارة النفط بهذه المبالغ والتي لم تفصح عنه الشركات؟

ويشير تقرير اللجنة البرلمانية لعام 2007م إلى أن الوزارة تصرف من هذا البند بما يخالف القوانين واللوائح المنظمة، كما توضح عن دراستها الحسابات الختامية للعام 2012م إلى استمرار تكرار عدد من المخالفات المتعلقة بالحسابات (الخاصة) الجارية بوزارة النفط والمعادن، ومن ذلك صرف مبلغ (3.852.850) دولار أمريكي مقابل مخصصات مشاريع التنمية الاجتماعية بالمحافظات النفطية وبصورة مخالفة لما ورد بلائحة صرف مخصصات التنمية الاجتماعية المعتمدة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (376) لسنة 2010م. وهل تم الاستفادة من هذا المنح في عمليات التنمية لمناطق الإنتاج بما يعمل على تحقيق إحساس لدى سكان هولا المناطق بخيرات مناطقهم إجابة جاءت بالنفي من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن مراجعة الحسابات الختامية حيث يشير التقرير إلى تشتت منح التنمية الاجتماعية والبالغة خلال السنوات الأخيرة من عام 2000م حتى 2010م مبلغ (50.063.139) دولار أمريكي والمخصصة لتنفيذ مشاريع تنموية في المحافظات النفطية، وذلك على مشاريع صغيرة ومتفرقة وبصورة لا تلبى احتياجات تلك المحافظات من المشاريع الحيوية والتي تخدم كافة أبناء تلك المحافظات، نورد على سبيل المثال مشاريع التنمية الاجتماعية المنفذة في المحافظات البترولية وفقاً لما ورد بتقرير وزارة النفط والمعادن لعام 2010م، وهي:

- المشاريع المنفذة حسب الخطة عدد (14) مشروع بإجمالي (155.110.566) ريال.
- المشاريع المنفذة خارج الخطة عدد (6) مشاريع بتكلفة (150.927.636) ريال.
- المشاريع الصغيرة والمساهمات الاجتماعية عدد (21) مشروع بإجمالي مبلغ (48.455.432) ريال.
- مساهمات متفرقة كمخصصات لأعضاء المجالس المحلية بالمحافظة (25.600.000) ريال.
- مخصص المحافظ (10%) دعم ومساهمات اجتماعية مبلغ (87.268.798) ريال.

وقد ورد في خطاب التأكيد رقم 858 الصادر في 16/3/2014م من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأن نماذج الإفصاح الصادرة من وزارة النفط والمعادن عن الحسابات الختامية المدققة من قبل الجهاز للعام 2011م بأن الوزارة لم تفصح عن منح التنمية الاجتماعية المدفوعة من شركة صافر خلال العام والبالغة 100,000 دولار أمريكي.

### رسوم التعرفة:

تدقق آخر تسلمته وزارة النفط والمعادن من الشركات مقابل استخدام المنشآت، حيث ظهر في الأعوام 2005-2007م، باسم رسوم التعرفة مقابل استخدام المنشآت، وفي العام 2011م كرسوم تعرفة، وتظهر ذلك الجدول الآتي. -

جدول رقم (57) التدفقات النقدية لرسوم التعرفة مقابل استخدام المنشآت قبل وبعد إجراء التسويات (دولار أمريكي).						
العام	المبالغ قبل إجراء التسويات		المبالغ بعد إجراء التسويات		الاختلافات التي لم تحسم	
	الجهات الحكومية	الشركات	الاختلافات المبدئية	الجهات الحكومية		
2005	٣٢,٠٢٢,١٨٩	٣٢,٦٨٥,٢٥١	٦٦٣,٠٦٢	٣٢,٠٦٧,١٢٢	٣٢,١٦٠,٧٥٤	٩٣,٦٣٢
2006	٣٤,٢٥٥,٥٥٧	٣٢,٩٧٠,٩٩٤	(١) ٢٨٤,٥٦٣	٣٤,٢٥٥,٥٥٧	٣٣,٨٢٥,٨٩٤	٤٢٩,٦٦٣
2007	٣١,٥٥٢,١٨٨	٣١,١٥٠,٧٣٨	(450,401)	٣١,٥٥٢,٥٧٨	٣١,٤٦٨,٧٢٨	(83.850)
2008	---	---	---	---	---	---
2009	---	---	---	---	---	---
2010	---	---	---	---	---	---
2011	---	---	---	---	---	---

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م .

جدول رقم (58) التدفقات النقدية لرسم التعرفة قبل وبعد إجراء التسويات (دولار أمريكي).						
الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات			العام
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات	الجهات الحكومية	
---	---	---	---	---	---	2008
---	---	---	---	---	---	2009
---	---	---	---	---	---	2010
4	28,684,210	28,684,206	53,466,382	53,466,382	---	2011

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

ومن الملاحظات الجوهرية في هذا التدفق لشركة المطابقة (إلا أنه يتعين على المجلس النظر فيما إذا كان من اللازم القيام بالمزيد من التحقيقات في هذه الاختلافات) جاء ذلك في التقرير الأول للشفافية إذ أنه بعد الانتهاء من عملية المطابقة لم تحسم اختلافات منها تلك المتعلقة بالتدفقات النقدية الخاصة برسوم التعرفة مقابل استخدام المنشآت TFUF والتي لم يكن بالإمكان حسمها لعام 2006م مبلغ 429,633 دولار أمريكي، وهي اختلافات تمثل ما نسبته 1٪ من إجمالي رسوم التعرفة التي استلمتها الحكومة اليمنية مقابل استخدام المنشآت، وهي غير جوهرية وليست ذات أهمية نسبية في سياق نشاط مبادرة الشفافية في اليمن كما تقول الشركة.

إحساس شركة المطابقة أتى من كبر المبلغ المختلف عليه وكررت التوصية في العام 2007م، أما في العام 2011م فالوزارة تفصح عن مبلغ كبير جدا ولا تفصح عن الشركات عن شيء قبل إجراء التسويات، ثم بعد إجراء التسويات يلتقي طرفي النزاع عند ما يقارب نصف هذا المبلغ مع الاحتفاظ بفارق بسيط جدا لا يتعدى الأربعة دولار تمسكت به الشركات في الوقت الذي كانت الوزارة قد تراجعت عن مبلغ كبير الأمر الذي يتطلب معرفة لماذا نشأت هذه الفروقات وكيف تم حلها.

وهذه التوصية للمجلس في محلها، ولكن المجلس لم يحاول الاستفادة من أية ملاحظة لمعرفة أسباب الاختلافات وبالتالي العمل مع الجهات المعنية لتصحيح الخلل وتحول دوره إلى مجرد جهاز إحصائي وفي ظل غياب دوره التوعوي.

وقد ورد في خطاب التأكيد رقم 858 الصادر في 16 / 3 / 2014م، من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأن نماذج الإفصاح الصادرة من وزارة النفط والمعادن بأن الوزارة لم تفصح عن التدفقات النقدية الواردة من قطاع الغاز المدفوعة من الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال خلال العام 2011م مقابل حق الانتفاع بالأراضي المقامة عليها منشآت الشركة وخط أنبوب الغاز من نقطة الإنتاج في القطاع (18) مآرب إلى نقطة التصدير في بلحاف بشبوة والبالغة (2,062,500) دولار أمريكي.

جدول رقم: (59) التدفقات النقدية لرسم مقابل استخدام المنشآت المدفوعة لوزارة النفط والمعادن قبل وبعد إجراء التسويات (دولار أمريكي).						
الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات			العام
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات	الجهات الحكومية	
254,983	30,537,011	30,473,807	191,779	30,473,807	30,282,028	2008
1,109	27,348,572	27,347,462	378,408	27,725,379	27,346,971	2009
56	35,455,123	35,455,066	(770,848)	34,680,666	35,451,514	2010
----	1,485,054	1,485,054	28,126,228	1,485,054	29,611,282	2011

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م .

وفي هذا الصدد تورد اللجنة البرلمانية الخاصة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة حول أداء وزارة النفط والمعادن الآتي:-

- قيام الوزارة خلال عام 2007م بتجنيب الإيرادات المحصلة من الشركات النفطية مقابل رسوم استخدام خط الأنابيب والتسهيلات النفطية الأخرى ضمن حساباتها الخاصة (الجارية والحسابات النفطية) والتي بلغت (31,552,583.82) دولار أمريكي بما يعادل (6,278,964,017) ريال إضافة إلى ما حصل في الأعوام السابقة والصرف منها لمواجهة نفقاتها المختلفة بالمخالفة للقوانين والنوائح والأنظمة والقرارات النافذة والتي لا تجيز للوزارة القيام بتجنيب تلك الإيرادات

- بلغ المحصل الفعلي عامي 2007، 2008م، 60 مليون دولار وبلغ المورد 40 مليون دولار.

- وفي تقريرها للعام 2010م أوضحت اللجنة ما يلي:

○ تجنيب رسوم استخدام خط أنبوب النفط في حساب خاص طرف البنك المركزي بالمخالفة لتوصيات المجلس المتكررة بتوريد موارد هذا الحساب إلى حساب الحكومة.

○ ردت وزارة النفط أن هذا الحساب قد تم تحويله إلى حساب تابع لوزارة المالية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (442) لعام 2008م بينما تجاهلت وزارة المالية الرد.

○ أوضح البنك المركزي أن الرصيد النهائي بلغ في 2010/12/31م نبليغ (109,211,529) دولار، وقد تم سحبه بالكامل في 2010/12/31م، وترى اللجنة أن استمرار فتح حساب خاص لذلك تابع لوزارة المالية وعدم توريده إلى حساب الحكومة يعد إصراراً على مخالفة الدستور والقوانين النافذة وإهدار للمال العام وتؤكد اللجنة على مساءلة المتسببين في ارتكاب تلك المخالفات.

○ استمرار وزارة النفط في تجنيب فارق القيمة الإيجارية السنوية بين ما تدفعه الشركة اليمنية للغاز المسال للوزارة مقابل إيجار الأراضي التي تنتفع بها وما تدفعه الوزارة إلى الهيئة العامة للأراضي والمساحة، حيث أشار تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى أن هذا المبلغ بلغ عام 2010م (7,794,818) دولار.

وفي تقرير هذا اللجنة عن مراجعة الحسابات الختامية للعام 2012م، أشارت إلى استمرار تكرار عدد من المخالفات المتعلقة بالحسابات (الخاصة) الجارية بوزارة النفط والمعادن البالغ مواردها خلال عام 2012م (92.7) مليون دولار والمنصرف منها خلال ذات الفترة مبلغ (42.1) مليون دولار، ومن أهم الملاحظات التي أشار إليها تقرير الجهاز حول تلك الحسابات ما يلي :

أ- عدم قيام الوزارة بعكس نتائج مراجعه قوائم النفقات المنفذة من شركة المراجعة الدولية للقطاعات النفطية الإنتاجية والتسويات النهائية المترتبة عليها التي تتم بين الوزارة وتلك الشركات وذلك على معدلات احتساب تعرفه استخدام خط الأنبوب وفق مفهوم الشركات النفطية المعنية بتوريد رسوم التعرفه. الأمر الذي ترتب عليه حرمان خزينة الدولة من إجمالي مبلغ (4.167.697) دولار أمريكي يمثل الفارق في احتساب تلك العوائد وفق مفهوم الحد الأدنى والأعلى لنفط الكلفة لتلك القطاعات.

ب- عدم توريد الموارد المستحقة للدولة على الشركات النفطية والناجمة عن استخدام خط الأنبوب والتي لم يتم توريدها حتى تاريخ 2012/12/31م وبالبلغة (1.617.813) دولار أمريكي.

## منح البحوث والتطوير:

ومن التدفقات التي تسلمتها وزارة النفط منح البحوث والتطوير الوزارة هي التي أفصحت عنها في الأعوام 2008-2010م، والشركات تعلن إنها لم تدفع، وبعد التسوية تقر الشركات بمبالغ أقل.

جدول رقم (60) التدفقات النقدية لمنح البحوث والتطوير قبل وبعد إجراء التسويات (دولار أمريكي).

العام	المبالغ قبل إجراء التسويات		المبالغ بعد إجراء التسويات		الاختلافات التي لم تحسم
	الجهات الحكومية	الشركات	الجهات الحكومية	الشركات	
2008	300,000	---	300,000	100,000	(200,000)
2009	350,000	---	350,000	150,000	(200,000)
2010	250,000	---	250,000	150,000	(100,000)
2011	---	---	---	---	---

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

الوزارة أفصحت عن تسلم مبالغ مالية بالدولار تحت هذا النوع، والشركات أنكرت ثم تراجع وأعلنت عن مدفوعات أقل، وبالتالي سؤال يفرض نفسه من أين أتت أم أخطئت الشركات أو الوزارة في تصنيف المدفوعات أم غير ذلك؟

ويورد تقرير الجهاز للعام 2010م بان الوزارة لم تحقق أي إنجاز يذكر فيما يتعلق باستخدام وتوظيف موارد المنح الخاصة بالمساهمة في تطوير البحث العلمي والأبحاث المتعلقة بالصناعات النفطية وتأسيس مركز للبحوث النفطية اليمنية، حيث بلغ إجمالي المنح التي حصلت عليها الوزارة في هذا المجال منذ نشأتها عام 2006م وحتى العام 2010م مبلغ (3.350.000) دولار أمريكي.

## التدفقات النقدية للمساهمة لبنك المعلومات:

تدقق آخر هدفه بناء قاعدة معلومات للنشاط الاستكشافي والإنتاجي في هذا القطاع الاقتصادي الهام مما سيوفر المعلومة بسهولة ويوفر الكثير من الوقت والجهد للشركات الراغبة في الدخول في هذا النشاط، ويوضح الجدول التالي حجم هذه التدفقات.

جدول رقم (61) التدفقات النقدية للمساهمة لبنك المعلومات قبل وبعد إجراء التسويات (دولار أمريكي).

العام	المبالغ قبل إجراء التسويات		المبالغ بعد إجراء التسويات		الاختلافات التي لم تحسم
	الجهات الحكومية	الشركات	الجهات الحكومية	الشركات	
2008	100,000	---	100,000	50,000	(50,000)
2009	150,000	---	150,000	100,000	(50,000)
2010	150,000	---	150,000	100,000	(50,000)
2011	---	327,200	(327,200)	200,000	(200,000)

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

ومن بيانات الجدول كما هي العادة الوزارة تفصح والشركات لا تفصح عدى العام 2011م حيث انقلب الموضوع والنتيجة بعد التسوية وجود فروقات لم تحسم.

## شركة صافر لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز:

وهي شركة مملوكة للدولة بالكامل تسلمت منشآت شركة هنت بعد انتهاء العقد معها عام 2005م، وفي الوقت الذي تدفع الشركة للحكومة كميات ومبالغ مختلفة عبارة عن إنتاج ومنح وغيرها، فأنها تتسلم مدفوعات من الشركات النفطية ويظهر الجدول التالي المدفوعات الخاصة باستخدام منشآت الشركة.

جدول رقم (62) التدفقات النقدية رسوم مقابل استخدام المنشآت المدفوعة لشركة صافر لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز قبل وبعد إجراء التسويات (دولار أمريكي).

الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات			العام
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات	الجهات الحكومية	
----	17,785,320	17,785,320	(928,085)	16,857,235	17,785,320	2008
9	27,084,665	27,084,656	(161,307)	26,923,349	27,084,656	2009
(69,518)	157,478.27	27,266,997	1,681,906	28,357,856	26,675,950	2010
(33,492)	18,888,958	18,922,450	(11,759,667)	19,556,614	31,316,281	2011

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

حتى شركة صافر رغم أنها شركة إنتاجية وليس جهاز بيروقراطي حكومي فهي تفصح عن أرقام كبيرة ثم تتراجع ومع ذلك تظل الاختلافات والقضية ليست مرتبطة بالأهمية النسبية بل مدى القدرة على الإقناع بمصادقية الإفصاح.

وفي تقريره للعام 2009م أشار الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى إن إجمالي المبالغ المحصلة من رسوم التعرف منذ العام 2001م وحتى نهاية العام 2009م بلغ (232,622,777) دولار أمريكي، قامت الوزارة بتجنيبها في حساباتها الخاصة والصرف منها دون مسوغ قانوني يجيز ذلك الإجراء. ولم يحول منه سوى (65,571,635) دولار أمريكي خلال عامي 2008، 2009م. بمبرر مواجهة تكاليف إنشاء خزانات رأس عيسى. وفي هذه القضية فإن تكلفة الإبقاء على الباخرة التي تقوم بعملية استقبال النفط الخام وإعادة تصديره في رأس عيسى أصبحت مكلفة وكان المفروض استبدالها من سابق، شركة صافر تسلمت مبالغ كبيرة من الشركات مقابل استخدام المنشآت، ولم يتم التفكير جدياً بإقامة مشروع الخزانات إلا في أكتوبر 2013م، وبمبلغ 160 مليون دولار.

### رسوم العمليات:

أهمل المجلس اليمني للشفافية التركيز على بعض المدفوعات ومنها هذا البند الذي ظهر في مدفوعات شركة صافر ولم تحدد الجهة التي تسلمته، وهو مبلغ هام ويوضح الجدول التالي ذلك.

جدول رقم (63) التدفقات النقدية الخاصة برسوم العمليات (دولار أمريكي).						
الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات			العام
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات	الجهات الحكومية	
لم تدرج ضمن المطابقة	----	----	----	2,600,713	----	2011

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

شركة صافر كانت قد دفعت للحكومة خلال فترة الدراسة مبالغ مالية مختلفة كما هو حال الشركات الإنتاجية، وبحسب معايير مبادرة الشفافية لا بد من الإفصاح عنها، وسوف تظهر هذه المدفوعات مع مدفوعات الشركات الأخرى لاحقاً في هذه الدراسة.

وما يجب ذكره أن هذه الشركة ظلت ولا زالت من الجهات التي يحرم على الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من مراجعة حساباتها الختامية مع أنه مكلف قانوناً بمراجعة كل الجهات الحكومية بما فيها الشركات الإنتاجية، وتقديم تقرير بذلك لرئاسة الجمهورية، ولمجلس النواب لتقييم الأداء، وللهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بغرض الوقوف ضد حالات الفساد متى وجدت.

## الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية:

وهي شركة تم إنشائها قبل الوحدة بغرض استغلال الثروات في المناطق المشتركة وتتبع حالياً وزارة النفط ولديها العديد من الحصص في الشركات النفطية والإنتاجية. ويظهر الجدول التالي ما ذكرته الحسابات الختامية من إيرادات خلال فترة الدراسة، وما سددهته للحكومة من حصة من الأرباح وضرائب غير مباشرة.

جدول رقم (64) إيرادات ومدفوعات الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية.				
العام	المتحصلات		المدفوعات	
	النوع	المبلغ	النوع	المبلغ
2005	إيرادات استغلال الثروة المعدنية والمياه	غير متوفرة	حصة الحكومة من الأرباح	غير متوفرة
			ضرائب ورسوم غير مباشرة	غير متوفرة
2006	إيرادات استغلال الثروة المعدنية والمياه	12,503,816,324	حصة الحكومة من الأرباح	6,410,942,678
			ضرائب ورسوم غير مباشرة	231,590
2007	إيرادات استغلال الثروة المعدنية والمياه	14,260,230,305	حصة الحكومة من الأرباح	7,703,316,887
			ضرائب ورسوم غير مباشرة	244,740
2008	إيرادات استغلال الثروة المعدنية والمياه	17,189,863,497	حصة الحكومة من الأرباح	8,785,137,024
			ضرائب ورسوم غير مباشرة	917,075
2009	إيرادات استغلال الثروة المعدنية والمياه	14,861,767,051	حصة الحكومة من الأرباح	6,554,436,512
			ضرائب ورسوم غير مباشرة	742,945
2010	إيرادات استغلال الثروة المعدنية والمياه	19,685,479,336	حصة الحكومة من الأرباح	9,882,688,903
			ضرائب ورسوم غير مباشرة	344,990
2011	إيرادات استغلال الثروة المعدنية والمياه	8,547,033,364	حصة الحكومة من الأرباح	3,134,330,859
			ضرائب ورسوم غير مباشرة	231,980
2012	إيرادات استغلال الثروة المعدنية والمياه	8,481,480,221	حصة الحكومة من الأرباح	2,771,449,338
			ضرائب ورسوم غير مباشرة	826,282

المصدر: الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، 2007، 2009، 2010، 2011، 2012.

وقد أوردت تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية التدفقات النقدية لضرائب اتفاقيات المشاركة في الإنتاج كما يوضحها الجدول التالي، وتظهر هذه الضرائب من العام 2008م باسم الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية.

جدول رقم (65) التدفقات النقدية لضرائب اتفاقيات المشاركة في الإنتاج قبل وبعد إجراء التسويات (دولار أمريكي).						
العام	المبالغ قبل إجراء التسويات			المبالغ بعد إجراء التسويات		
	الجهات الحكومية	الشركات	الاختلافات المبدئية	الجهات الحكومية	الشركات	الاختلافات التي لم تحسم
2005	١,٨٥٥,٤٧١	١,٦٦٦,٦١٨	١٨٨,٨٥٣	١,٦٦٦,٦١٨	١,٦٦٦,٦١٨	---
2006	١,٥١٨,٢٨٤	١,٦٦٨,٣٥٥	١٥٠,٠٧١	١,٦٦٨,٣٥٥	١,٦٦٨,٣٥٥	---
2007	٢,٤٦٤,٩٦٨	٢,٢١٤,٨١٧	٢٥٠,١٥١	٢,٢١٤,٨١٧	٢,٢١٤,٨١٧	---
2008	2,777,399	2,777,687	288	2,777,687	2,777,687	288
2009	2,836,225	2,886,342	50,118	2,886,342	2,886,342	118
2010	2,357,777	2,357,777	---	2,357,777	2,357,777	---
2011	1,255,107	2,441,908	(1,186,801)	2,441,908	2,419,078	---

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، إبريل 2014م.

ويورد تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للعام 2011م، عن مراجعة الحسابات الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية العديد من الملاحظات منها:

- استمرار الضعف والقصور في ممارسة الشركة لدورها الرقابي والإشرافي على أنشطة وأعمال الشركة الكورية المشغلة للقطاع النفطي رقم (4) والشركات الثلاث التابعة للشركة وهي (الشركة اليمنية للتموين والخدمات/ الشركة اليمنية للإمداد والتخزين/ الشركة اليمنية للنقل الثقيل) الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المخالفات والتجاوزات المالية المخالفة لأحكام القوانين النافذة والاتفاقيات ذات العلاقة المنظمة لعلاقة الشركة مع أنشطة الشركات وبالتالي الإضرار بمصالح الشركة وحقوقها لدى تلك الشركات.
- عدم وجود تقارير توضح مدى التزام الشركة الكورية المشغلة بتنفيذ البرنامج الاستثماري في منطقة التطوير بمبلغ (12,650,000) دولار خلال السنة الأولى بعد المصادقة على الاتفاقية، وكذا البرنامج الاستثماري في منطقة الاستكشاف بمبلغ (19,200,000) دولار خلال الثلاث السنوات الأولى وفقاً لما جاء بالاتفاقية، وبالتالي لم تمكن الشركة من تحقيق أي زيادة تذكر في القدرة التشغيلية للقطاع حتى العام 2011م.
- غياب شبه كامل لدور لجنة التشغيل المشتركة قطاع 4 المشكلة وفقاً لنص المادة رقم 5 من اتفاقية المشاركة، إضافة إلى ذلك فإن الشركة تفيد بأن الإدارة المختصة بوزارة النفط والمعادن تقوم باعتماد ما يقدمه المشغل إليها من أعمال ومشاريع دون الرجوع إلى رأي الشركة واخذ موافقتها باعتبارها الشريك الآخر في القطاع بما نسبته 50% من حصة المقاول، ونتيجة لذلك فالشركة تتحمل سنوياً 50% من الخسارة الناتجة عن فشل المشغل في إدارة وتشغيل القطاع ومخالفاته المستمرة لاتفاقية المشاركة التي ترتب عليها انخفاض كبير لإنتاج القطاع وارتفاع مستمر لنفقات التشغيل سنة بعد أخرى حتى وصل متوسط تكلفة إنتاج البرميل الواحد مبلغ (215) دولار خلال العامين (2011-2012) بزيادة كبيرة عن سعر بيعه العالمي وعن متوسط تكلفة إنتاج البرميل البالغ (24) دولار قبل تاريخ تسليم القطاع للمشغل.
- قامت الشركة الكورية المشغلة خلال عامي 2007، 2008 بدفع 50% من قيمة التعويض النقدي المستحق عليها لشركة الاستثمارات النفطية مقابل تنازل الأخيرة عن 50% من حصتها في تشغيل القطاع وبمبلغ (55,000,000) دولار إلا أن الشركة الكورية لم تقم حتى العام 2011م بسداد قيمة التعويض المستحق عليها البالغ (23,800,000) دولار وفقاً لما ورد بالاتفاقية الموقعة معها، حيث تقوم بتسوية حصة الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية من نفقات تشغيل القطاع 4 من قيمة التعويض المتبقي طرف الشركة الكورية المشغلة، كما لم تقم أيضاً الشركة الكورية بتقديم خطاب ضمان للشركة اليمنية بقيمة كامل التعويض المستحق عليها بالمخالفة لأحكام الاتفاقية النافذة.

- لم تقم الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأن التحقيق في أسباب العجز الذي ظهر في مخزون النفط الخام - قطاع 4 بتاريخ 2010/4/29م بكمية (29,460) برميل بقيمة تصل إلى حوالي (2,294,905) دولار بحيث يتم تحميل المتسببين عن ذلك.
- يقوم المشغل بصرف بدل إيجارات للموظفين والخبراء والفنيين الكوريين السابقين أو الحاليين العاملين معه دون إرفاق نسخة من عقود الإيجار ذات العلاقة ودون رفع موقف للشركة اليمنية للاستثمارات النفطية حتى الآن عن الموظفين الأجانب العاملين معه وكذا نسخة من ملفاتهم.
- عدم إتباع الإجراءات اللازمة لأحكام الرقابة على (الأصول المملوكة للدولة) في القطاعات النفطية التابعة للشركة باعتبارها تمثل الجانب الحكومي في تلك القطاعات.
- قيام الشركة في تاريخ 2008/5/26م بتسليم الشركة الكورية المواقع التابعة لقطاع 4 دون القيام بحصر الأصول (المملوكة للدولة) والخاصة بالقطاع ودون عمل محضر رسمي بشأن التسليم والاستلام.

عدم فاعلية الدور الرقابي والإشرافي للشركة (ممثل الجانب الحكومي) مما ترتب عليه:

- عدم تحقيق نتائج تذكر من قبل المشغل في مجال تطوير العمليات المتعلقة بالإنتاج والتشغيل لقطاع 5 (المشغل شركة جنة هنت) حيث تضمنت الخطة السنوية للمشغل تقدير الإنتاج المتوقع للقطاع من النفط للعام 2011م بكمية (14,879,014) برميل استناداً إلى خطة المشغل في حين بلغ الإنتاج الفعلي حوالي (6,231,397) برميل فقط بنقص مقداره (8,647,617) برميل ونسبته 58% عن المخطط لنفس العام وبنقص مقداره (9,233,144) برميل ونسبته 60% عن الإنتاج الفعلي للعام السابق 2010م، وقد ترتب عن ذلك انخفاض حصة الشركة اليمنية من إنتاج القطاع من النفط الخام للعام 2011م بمقدار (538,083) برميل وبنسبة 58% عن العام السابق كما ارتفع متوسط تكلفة إنتاج البرميل الواحد إلى مبلغ 39 دولار.
- عدم قيام الشركة بدورها تجاه المشغل (شركة جنة هنت) للبت بمعالجة المبالغ المعقدة، والتي تمثل نفقات مرفوضة من وجهة نظر الشركة قام المشغل بإدراجها ضمن النفقات القابلة للاسترداد خلال الفترة 1996 وحتى 2011م بالمخالفة لاتفاقية المشاركة في الإنتاج، حيث بلغ إجمالي تلك المبالغ المعقدة حتى 2011/12/31م حوالي 42 مليون دولار.
- ضعف الرقابة على مشتريات المشغل من الأصول والمواد الأخرى والتي يتم إدراجها سنويا ضمن قائمة النفقات القابلة للاسترداد الأمر الذي يؤثر على صحة احتساب حصة الدولة من النفط الخام المنتج حيث تشير تقارير لجان الجرد إلى تزايد حجم المخزون من قطع الغيار والمواد والمستلزمات الأخرى من عام لآخر.
- وكانت شركة المطابقة قد أشارت في تقريرها الثاني إلى عدم قدرتها الحصول على الوثائق والمستندات المؤيدة من الشركة اليمنية والتي تعد ضرورية لعملية المطابقة والتي تم طلبها منها، كما أوردت نفس الملاحظة في التقرير الثالث، فإما ترى ما هي مصلحة إدارة الشركة في الامتناع عن تقديم الوثائق والمستندات المطلوبة لكي تتم عملية المطابقة بشفافية ووضوح وسلاسة أم إن وراء الأكمة ما وراءها.

### مدفوعات خارج المطابقة:

أهمل المجلس اليمني للشفافية التركيز على بعض المدفوعات بعضها كان قد ظهر في تقرير المبادرة الثاني، ويرجع ذلك إلى ضعف التفاهم بين ممثلي الشركات ووزارتي النفط والمعادن والمالية الذي كان يفترض الأمر بهم العودة إلى جهات ومعرفة أنواع المدفوعات وتسمياتها المختلفة بحيث تعمل شركة المطابقة على أرضية واضحة ونقل البيانات ولا يتم تجاهل بعض المدفوعات، وتثبت البيانات أنها مدفوعات هامة وتوضح الجداول التالية بعضها منها، حيث ورد البعض منها سابقاً في هذه الدراسة.

### خدمات الأمن العسكري:

وهي مبالغ كبيرة ظهرت تحت هذا البند وقد أفصحت عنها الشركات في التقرير الثاني من جانب واحد، ولم تفصح عنها الجهات الحكومية التي تسلمتها، وقد أهملها المجلس اليمني في البنود التي يجب مطابقتها ويبدو أن



ذلك بداعي الخوف خاصة وان هذه التدفقات لا تذهب إلى الجهات الرسمية كوزارة الدفاع أو الداخلية بل تذهب إلى قيادات عسكرية معينة.

جدول رقم (66) التدفقات النقدية الخاصة بخدمات الأمن العسكري (دولار أمريكي).						
العام	المبالغ قبل إجراء التسويات			المبالغ بعد إجراء التسويات		
	الجهات الحكومية	الشركات	الاختلافات المبدئية	الجهات الحكومية	الشركات	الاختلافات التي لم تحسم
2008	---	1,501,380	---	---	---	لم تدرج ضمن المطابقة
2009	---	1,465,380	---	---	---	لم تدرج ضمن المطابقة
2010	----	1,188,135	----	----	----	لم تدرج ضمن المطابقة
2011	----	9,525,737	----	----	----	لم تدرج ضمن المطابقة

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

جدول رقم (67) التدفقات النقدية الخاصة بخدمات الأمن العسكري لكل شركة عام 2011م.	
اسم الشركة	المبلغ بالدولار الأمريكي
الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال	5,660,271
كي إن أو سي	494,953
توتال	180,000
دي إن أو 32	54,000
دي إن أو 43	54,000
نكسن 14	1,064,500
نكسن 51	219,780
اوكسيدنتال 1	240,000
أو إم في اس	1,448,667
اوكسيدنتال 75	94,323
ميدكو 83	15,243

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

وهذه الأرقام الخاصة بالحماية الأمنية تختلف تماما عما أورده تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية رقم (1) بتاريخ 2014/1/7م، بشأن الصعوبات والتحديات التي تواجه عمليات استكشاف وإنتاج النفط في بلادنا، والذي يفيد بأن تلك المبالغ والتي توافرت بياناتها للجنة تصل إلى (238,127,920) دولار أمريكي سنويا، وبما يعادل مبلغ وقدره (51,197,502,800) ريال، ويوضح الجدول التالي مخصصات الحماية الأمنية كما جاء في تقرير اللجنة البرلمانية.

جدول رقم (68) مخصصات الحماية الأمنية.				
اسم الشركة	القطاع	المبلغ بالدولار	الفترة	الوحدة العسكرية
دي إن أو	23	18000	ربع سنوية	المنطقة العسكرية الشرقية
دي إن أو	43	18000	ربع سنوية	المنطقة العسكرية الشرقية
نكسن	51	54900	ربع سنوية	المنطقة العسكرية الشرقية
بترومسيلة	14	300000	ربع سنوية	المنطقة العسكرية الشرقية
توتال	10	120000	ربع سنوية	المنطقة العسكرية الشرقية
اوكسيدنتال	S1	53000	شهريا	اللواء 19 مشاة
كالفالي	9	5000	شهريا	اللواء 37 مدرع

الشركة اليمنية للغاز	بالحاف شبوة	772436	شهريا	وزارة الدفاع
----------------------	-------------	--------	-------	--------------

المصدر: تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن الصعوبات التي تواجه قطاع النفط.

ويوضح الجدول التالي المبالغ التي تدفع مقابل مرافقات ناقلات النفط الخام:

جدول رقم (69) مرافقات ناقلات النفط الخام				
اسم الشركة	القطاع	المبلغ بالدولار	الفترة	الوحدة العسكرية
كالفالي	9	240,000	شهريا	اللواء 37 مدرع
كالفالي	9	1,200,000	شهريا	اللواء 27 مدرع - ميكا المنطقة العسكرية الشرقية
OMV	S2	9,989,399	شهريا	اللواء 21
OMV	S2	1,080,200	شهريا	اللواء 23
OMV	S2	4,320,800	شهريا	اللواء 107

المصدر: تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن الصعوبات التي تواجه قطاع النفط.

يتضح مما سبق وجود فارق كبير في المبالغ التي أفصحت عنها الشركات وما توصلت إليه اللجنة البرلمانية، والواضح إنها تزداد سنويا وتمثل شركة توتال، والتي تدير الغاز المسال أيضا الدافع الأعلى، وهي مبالغ تدفع خارج القانون وخارج الموازنة العامة للدولة والمفروض ألا تعتمد ضمن كلفة النفط من قبل الحكومة.

وإذا كان الوضع يستدعي فيتم تقدير الحاجة لذلك من قبل وزارات النفط والمعادن والدفاع والداخلية ثم تذهب بشكل رسمي إلى وزارة الدفاع ليتم وضع ميزانية لها، والأجدي من كل ذلك تحسين رواتب منتسبي القوات المسلحة والأمن وتوفير كافة الإمكانيات التي تمكنهم من تحقيق الأمن في كل أنحاء الجمهورية بما في ذلك حماية منشآت وأنابيب النفط والغاز، وعدم السماح بتحول مثل هذه المبالغ إلى غنيمة لكبار القادة.

### رسوم مقابل استخدام المياه:

مدفوعات أخرى من بعض الشركات، ظهر فيما تسلمته الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية من إيرادات إجمالية بعنوان إيرادات استغلال الثروة المعدنية والمياه، ويوضح الجدول التالي ما تم دفعه دون وجود لأي ذكر له في تقرير الشفافية الثاني للصناعات الاستخراجية.

جدول رقم (70) مدفوعات رسوم مقابل استخدام المياه (دولار أمريكي).						
الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ قبل إجراء التسويات		المبالغ بعد إجراء التسويات		العام	الاختلافات التي لم تدرج ضمن المطابقة
	الجهات الحكومية	الشركات	الجهات الحكومية	الشركات		
لم تدرج ضمن المطابقة	---	98,071	---	---	2008	---
لم تدرج ضمن المطابقة	---	187,482	---	---	2009	---

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

### رسوم استخدام منشآت الرجاء:

من المدفوعات التي أهملها المجلس اليمني في تقريره الأول والثاني، أفصحت عنها الشركات ولم تفصح عنها وزارة النفط والمعادن ولا الشركات الإنتاجية التابعة لها، ثم اختفت في التقرير الثالث، وهي مدفوعات أفصحت عنها شركة جنة هنت.

جدول رقم (71) مدفوعات رسوم مقابل استخدام منشآت الرجاء (دولار أمريكي).						
الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات			العام
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات	الجهات الحكومية	
لم تدرج ضمن المطابقة	---	---	---	1,045,355	---	2008
لم تدرج ضمن المطابقة	---	---	---	426,774	---	2009
لم تدرج ضمن المطابقة	--	---	---	231,365	---	2010
	---	---	---		---	2011

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

#### المدفوعات الاجتماعية:

أفصحت الشركات عن مدفوعات لجهات محلية ومنظمات مجتمع مدني في مناطق الإنتاج، ولم تفصح عنها أية جهة في هذا المناطق كونها لم تدرج ضمن المطابقة، وهو شيء جيد أن يلمس أبناء المناطق الإنتاجية خيرات مناطقهم، ولكن ذلك يجب أن يتم وفق لوائح منظمة وجهات مرخصة ووفق ميزانيات معتمدة وعلنية وبموجب آلية تصفية قانونية بحيث يتم الاعتراف بها كتكاليف إنتاجية، حتى لا يتحول الأمر إلى فوضى في ظل حالة ارتفاع تكاليف الإنتاج وفشل وزارة النفط في القيام بمهامها القانونية في الإشراف والرقابة على الشركات الإنتاجية، ويوضح الجدولين التاليين ذلك.

جدول رقم: (72) التدفقات النقدية الخاصة بالمدفوعات الاجتماعية للشركات (دولار أمريكي).						
الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات			العام
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات	الجهات الحكومية	
لم تدرج ضمن المطابقة	----	----	----	4,095,107	----	2011

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

جدول رقم: (73) مدفوعات مشروع طريق الادواس (دولار أمريكي).						
الاختلافات التي لم تحسم	المبالغ بعد إجراء التسويات		المبالغ قبل إجراء التسويات			العام
	الشركات	الجهات الحكومية	الاختلافات المبدئية	الشركات	الجهات الحكومية	
لم تدرج ضمن المطابقة	---	---	---	500,000	---	2008

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م.

### إجمالي ما دفعته الشركات الإنتاجية من تدفقات نقدية:

يوضح الجدول التالي والمستقى من بيانات تقارير الشفافية في الصناعات الاستخراجية الثلاثة والصادرة من المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية تلك المدفوعات وبشكل إجمالي، وسيتم ومن خلال هذه الدراسة لاحقاً التطرف لمدفوعات كل شرك على حدة.

جدول رقم (74) إجمالي التدفقات النقدية قبل وبعد إجراء التسويات (دولار أمريكي).						
العام	المبالغ قبل إجراء التسويات			المبالغ بعد إجراء التسويات		
	الجهات الحكومية	الشركات	الاختلافات المبدئية	الجهات الحكومية	الشركات	الاختلافات التي لم تحسم
2005	37,177,660	53,809,131	16,631,471	53,191,002	53,284,634	93,632
2006	39,073,841	99,066,265	59,992,424	100,350,837	99,921,165	429,672
2007	80,844,541	83,250,866	2,406,325	83,652,706	83,568,856	83,850
2008	203,552,459	213,803,076	10,250,617	215,678,594	214,794,365	(884,229)
2009	105,136,360	114,558,508	9,422,148	106,650,931	114,590,378	7,939,447
2010	138,897,511	137,309,536	(1,587,976)	134,452,110	133,632,656	(819,454)
2011	181,104,926	186,062,996	(4,958,096)	167,592,725	171,117,092	(3,524,368)

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، أبريل 2014م.

ومن خلال هذا الجدول فإن الحقائق تخفي وتصبح مدفوعات الشركات كتلة واحدة. ولهذا قاتل ممثلو الشركات ولفترة طويلة على أن تكون الأرقام إجمالية وليست تفصيلية كما طالب ممثلي المجتمع المدني.

### مدفوعات الشركات الإنتاجية:

وكما شرنا من سابق فإن ممثلي الشركات في المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية ظلوا يقاتلوا وبشكل مستمر بحيث تظهر مدفوعات الشركات العاملة في اليمن وبشكل إجمالي وحتى دعاوى السرية ووافق ممثلي المجتمع المدني على مضم وبإشراف من الأمانة العامة للمبادرة حتى يمكن الخروج بتقرير، وبعد صدور التقرير الأول تم التوافق على أن يكون الثاني بشكل تفصيلي، ولذا سوف تستعرض الجدول التالية مدفوعات كل شركة على حدة اعتباراً من العام 2008 وحتى العام 2011م. وهو المتاح من خلال تقارير الشفافية إذ انه لا يوجد أية وثائق أخرى تعطي تفاصيل عن هذه المدفوعات.

جدول رقم (75) مدفوعات شركة دوف إنرجي يمن المحدودة (دولار أمريكي).						
العام	ما تم الإفصاح عنه قبل التسويات والتعديلات			ما تم الإفصاح عنه بعد التسويات والتعديلات		
	الشركات	الحكومة	الاختلافات المبدئية	الشركات	الحكومة	الاختلافات المبدئية
2008	14,266,155	14,266,155	-	14,266,155	14,266,155	-
2009	2,135,711	2,135,711	-	2,135,711	2,135,711	-
2010	4,616,542	4,616,510	32	4,616,542	4,616,510	32
2011	16,324,469	15,237,127	(1,087,342)	16,324,469	16,579,416	254,947

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، أبريل 2014م.

ومما يلفت الانتباه ملاحظة شركة المطابقة في تقريرها الأول للشفافية حول بيانات شركة دوف إنرجي يمن المحدودة بعدم تقديم أي تأكيدات من مدققي الحسابات، معللة بأن المشكلة تعود إلى أن شركة تدقيق حساباتها للفترة الممتدة من عام 2005 وحتى 2007 لم تعد موجودة في الوقت الحاضر.

جدول رقم (76) مدفوعات شركة دي إن أو يمن - إي إس (دولار أمريكي).						
العام	ما تم الإفصاح عنه قبل التسويات والتعديلات			ما تم الإفصاح عنه بعد التسويات والتعديلات		
	الشركات	الحكومة	الاختلافات المبدئية	الشركات	الحكومة	الاختلافات المبدئية
2008	9,120,818	9,184,022	63,204-	9,184,022	9,184,022	-
2009	9,523,512	9,543,536	(20,024)	9,543,536	9,543,536	-

-	8,635,130	8,635,130	39,243-	8,635,131	8,595,888	2010
4,776	11,422,527	11,417,752	(544,405)	10,778,777	11,323,183	32
12,381	2,040,828	2,028,447	26,971	2,055,418	2,028,447	43
(1,467)	1,282,114	1,283,581	(1,467)	1,282,114	1,283,581	47

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

جدول رقم (77) مدفوعات شركة كالفني بترولوم (سايرس) المحدودة (دولار أمريكي)						
العام	ما تم الإفصاح عنه قبل التسويات والتعديلات			ما تم الإفصاح عنه بعد التسويات والتعديلات		
	الشركات	الحكومة	الخلافات المبدئية	الشركات	الحكومة	الخلافات المبدئية
2008	1,715,938	1,802,334	86,396-	1,802,334	1,802,334	-
2009	4,183,674	4,498,170	(314,496)	4,498,170	4,498,170	-
2010	2,669,718	2,640,503	29,215	2,640,503	2,640,503	35
2011	2,221,318	2,409,205	187,888	2,221,318	2,239,070	17,752

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

شركة المطابقة في تقريرها الثاني للشفافية اتهمت شركة كالفالي بأنه عند تعديل نماذج الإفصاح بعدم تقديم الوثائق والمستندات المؤيد لتعديلات الغرامات الضريبية وتلك التي تخص التأخير في تقديم الإقرارات الضريبية.

جدول رقم (78) مدفوعات شركة اوكسيدنتال يمن (دولار أمريكي).						
العام	ما تم الإفصاح عنه قبل التسويات والتعديلات			ما تم الإفصاح عنه بعد التسويات والتعديلات		
	الشركات	الحكومة	الخلافات المبدئية	الشركات	الحكومة	الخلافات المبدئية
2008	19,298,068	18,298,068	1,000,000	19,298,068	19,298,068	--
2009	15,207,031	15,207,226	(195)	15,207,226	15,207,226	7
2010	14,929,968	14,929,545	423	14,929,545	14,929,968	423
2011	14,612,249	13,230,973	(1,381,276)	14,612,249	14,574,284	(141)

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

جدول رقم (79) مدفوعات شركة كنيديان نكسن بترولوم يمن (دولار أمريكي).						
العام	ما تم الإفصاح عنه قبل التسويات والتعديلات			ما تم الإفصاح عنه بعد التسويات والتعديلات		
	الشركات	الحكومة	الخلافات المبدئية	الشركات	الحكومة	الخلافات المبدئية
2008	26,517,896	26,517,896	-	26,517,896	26,517,896	-
2009	23,293,753	23,293,753	-	23,293,753	23,293,753	-
2010	15,665,301	15,665,301	-	15,665,301	15,665,301	-
2011	36,349,736	35,776,294	(573,442)	36,349,736	35,936,574	(413,162)

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

شركة المطابقة في تقريرها الثاني للشفافية اتهمت شركة كنيديان نكسن بترولوم بأنه عند تعديل نماذج الإفصاح لم يتم بتقديم الوثائق والمستندات والتفاصيل الخاصة بمدفوعات خدمات الأمن العسكري، والضرائب المستحقة على أجور القوى العاملة.

جدول رقم (80) مدفوعات شركة كنيديان نكسن شرق الحجر المحدودة (دولار أمريكي).						
العام	ما تم الإفصاح عنه قبل التسويات والتعديلات			ما تم الإفصاح عنه بعد التسويات والتعديلات		
	الشركات	الحكومة	الخلافات المبدئية	الشركات	الحكومة	الخلافات المبدئية
2008	16,204,314	16,914,058	709,743-	16,204,314	16,914,058	254,337
2009	5,755,801	4,791,721	964,080	5,755,801	5,755,801	-

7	7,861,909	7,861,916	7	7,861,909	7,861,916	2010
(71,249)	6,083,582	6,154,831	(219,893)	5,934,938	6,154,831	2011

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

كما اتهمت شركة المطابقة هذه الشركة أيضا في تقريرها الثاني بأنه عند تعديل نماذج الإفصاح لم تقدم الوثائق والمستندات والتفاصيل الخاصة بمدفوعات خدمات الأمن العسكري، وبالمناسبة فهذه الشركة تدفع مبالغ لا بأس بها لخدمات الأمن العسكري الأمر الذي يحتم إلزامها بإبراز الوثائق والية التسليم للتأكد من صحة المبالغ المدفوعة ومدى الحاجة إليها، بحيث تحمل تكاليف الإنتاج المعقولة منها والضرورية وتحمل الشركة الباقي.

وأوردت شركة المطابقة في هذا التقرير أن الفرق المتمثل بمبلغ (254,337) دولار هو فارق رسوم استخدام المنشآت لشهر مايو 2008م، وقد تم دفعه من قبل الشركة بحسب الوثائق المقدمة، ولكن لم يتم الإفصاح عنه من قبل وزارة النفط والمعادن والتي أفادت بدفع هذا المبلغ إلى حساب يراد النفط الخام بوزارة المالية، أي أن كل جهة ترمي بالموضوع على جهة أخرى والسؤال هل دخل هذا المبلغ في حساب الحكومة بحسب القانون.

جدول رقم (81) مدفوعات شركة أو إم في (دولار أمريكي).						
العام	ما تم الإفصاح عنه قبل التسويات والتعديلات			ما تم الإفصاح عنه بعد التسويات والتعديلات		
	الشركات	الحكومة	الخلافات المبدئية	الشركات	الحكومة	الخلافات المبدئية
2008	3,409,314	3,505,182	95,769-	3,505,828	3,505,182	646
2009	9,551,609	9,050,007	501,602	9,551,609	9,550,498	1,111
2010	12,973,834	9,390,066	3,583,768	9,941,112	9,941,112	-
2011	9,582,230	19,936,800	10,354,570	12,515,807	12,513,015	(2,792)

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

وقد اتهمت شركة المطابقة هارت جروب في تقريرها الأول للشفافية في الصناعات الاستخراجية لليمن شركة أو إم في (يمن قطاع س - ٢) بأنها لم تقدم قوائمها المالية المدققة، ولم تقدم خطاب التصديق من مدقق الحسابات الخاص بها، وبالتالي، فإن هارت جروب كما تقول في وضع لا يمكنها من التعليق على ما إذا كانت قوائمها المالية قد تم تدقيقها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، بالرغم من أن خطاب التأكيدات المقدم من إدارة الشركة يشير إلى أنه قد تم تسليمنا نسخة من القوائم المالية الخاصة بالشركة والتي في الواقع لم يتم تسليمها.

كما وجهت لها الاتهام في التقرير الثالث للشفافية بالاستجابة المتأخرة لتوفير المعلومات والوثائق والمستندات المؤيدة في ظل الفترة الضيقة لعملية المطابقة.

جدول رقم (82) مدفوعات شركة جنة هنت (دولار أمريكي).						
العام	ما تم الإفصاح عنه قبل التسويات والتعديلات			ما تم الإفصاح عنه بعد التسويات والتعديلات		
	الشركات	الحكومة	الخلافات المبدئية	الشركات	الحكومة	الخلافات المبدئية
2008	20,900,990	21,645,976	744,986-	21,646,264	21,645,976	288
2009	27,150,266	26,574,046	576,220	26,624,164	26,624,046	118
2010	27,133,296	26,549,027	584,269	26,479,075	26,549,027	(69,952)
2011	18,988,247	23,969,391	4,981,144	18,988,247	19,061,035	72,788

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

شركة هارت جروب في التقرير الأول للشفافية اتهمت شركة جنة هنت بأنها لم تقدم قوائمها المالية المدققة، بالرغم من أن خطاب التأكيدات المقدم من إدارة الشركة يشير إلى أنه قد تم تسليمنا نسخة من القوائم المالية الخاصة بالشركة والتي في الواقع لم يتم تسليمها.

جدول رقم (83) مدفوعات شركة كي إن أو سي يمن (دولار أمريكي).						
اسم الشركة	ما تم الإفصاح عنه قبل التسويات والتعديلات			ما تم الإفصاح عنه بعد التسويات والتعديلات		
	الشركات	الحكومة	الخلافات المبدئية	الشركات	الحكومة	الخلافات المبدئية
2008	31,610,337	32,749,838	1,139,501 -	31,610,337	32,749,838	1,139,501 -
2009	9,388,210	1,450,000	7,938,210	9,388,210	1,450,000	7,938,210
2010	300,000	6,050,000	(5,750,000)	300,000	6,050,000	(750,000)
2011	4,938,686	5,302,061	363,374	5,203,713	1,063,791	(4,139,922)

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، ابريل 2014م.

وقد اتهمت شركة المطابقة هارت جروب شركة كي إن أو سي يمن في التقرير الثاني للشفافية بالاستجابة المتأخرة لتوفير المعلومات والوثائق والمستندات المؤيدة في ظل الفترة الضيقة لعملية المطابقة، كما انها كررت نفس المشكلة في التقرير الثالث.

وفي التقرير الثاني أوضحت هارت جروب أن إدارة الحسابات النفطية بوزارة النفط أفصحت عن مبالغ تم استلامها من قبل شركة كي إن أو سي يمن المحدودة في حين أن الشركة أبلغت انها لم تدفع، ولكن تم دفعها من شركة كي إن أو سي فرع اليمن والتي لم تعد موجودة.

كما أوضحت أن الفارق الخاص بالشركة يمثل المبالغ الخاصة بطلبات الإمداد النقدية الخاصة بشراء الشركة لقطاع 4 غرب عياد من الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية كجزء من قيمة الشراء التي أفصحت عنها شركة كي إن أو سي ولم يفصح عنها من الشركة اليمنية وتضيف شركة المطابقة حيث وقد قمنا بطلب المعلومات والمستندات الخاصة بهذه الإمدادات النقدية عدت مرات دون جدوى، والتي تبلغ 9,088,210 دولار عن طلب الإمداد النقدي الخامس لشهر فبراير، والسادس لشهر مايو والسابع لشهر سبتمبر 2009م.

وأوضحت شركة المطابقة في التقرير الثالث أن الشركة أفصحت عن مبلغ مدفوع مقابل منح توقيع للحكومة بمبلغ 4,152,000 دولار أمريكي، إلا أن الحكومة لم تفصح عن مبلغ مستلم، وقد تم تفسير ذلك بأنه يمثل حصة الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية من نفقات التشغيل للسنة المالية 2011م والذي تم خصمه من صافي مستحقات الشركة اليمنية، والمتمثل في قيمة تنازل الشركة اليمنية عن 50% من حصتها في قطاع غرب عياد ولم تعكس الشركة اليمنية المعاملة في حساباتها وأوضحت برسالة إنها لا تقرر بإمكانية عمل المقاصة، وانه وحتى يتم عملية التدقيق على التدفقات المعنية تبقى هذه الحصة محل شك ولهذا السبب لم يكن بالإمكان الاتفاق على أي مقاصة حتى الآن.

جدول رقم (84) مدفوعات شركة توتال يمن للاستكشاف والإنتاج (دولار أمريكي).						
العام	ما تم الإفصاح عنه قبل التسويات والتعديلات			ما تم الإفصاح عنه بعد التسويات والتعديلات		
	الشركات	الحكومة	الخلافات المبدئية	الشركات	الحكومة	الخلافات المبدئية
2008	70,799,146	58,708,931	12,090,215	70,799,146	70,799,146	---
2009	8,368,941	8,592,190	(223,250)	8,592,190	8,592,190	---
2010	42,563,073	42,559,521	3,552	42,563,073	42,563,073	---
2011	24,859,302	25,316,008	456,706	24,799,162	24,816,747	---

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثاني، يونيو 2013، 17، 585 التقرير الثالث، ابريل 2014م.

شركة توتال حظيت بنصيبها من الاتهامات من شركة المطابقة فقد اتهمتها في التقرير الثاني للشفافية بالاستجابة المتأخرة لتوفير المعلومات والوثائق والمستندات المؤيدة في ظل الفترة الضيقة لعملية المطابقة.

جدول رقم (85) مدفوعات شركة صافر لاستكشاف وإنتاج النفط (دولار أمريكي)						
العام	ما تم الإفصاح عنه قبل التسويات والتعديلات			ما تم الإفصاح عنه بعد التسويات والتعديلات		
	الشركات	الحكومة	الخلافات المبدئية	الشركات	الحكومة	الخلافات المبدئية

149,738	8,901,471	8,796,777	104,694	8,901,471	8,796,777	2011
---------	-----------	-----------	---------	-----------	-----------	------

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI)، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، أبريل 2014 م.

ويظهر هذا الجدول أن شركة صافر لم تقم بدفع أية مدفوعات نقدية خلال الأعوام 2008-2010م، كما ظهر من تقرير الشفافية الثاني للصناعات الاستخراجية في اليمن. وبالنسبة لشركة المسيلة لاستكشاف وإنتاج البترول فقد باشرت العمل من 17 ديسمبر 2011م بعد أنتهاء عقد شركة كنيديان نكسن بتروليوم في قطاع 14 المسيلة، ولذا لم تظهر لها أية مدفوعات عام 2011م.

والواضح من خلال الملاحظات على الشركات الإنتاجية من عدم تقديم الوثائق والمستندات من بعضها والمماثلة في تقديمها من شركات أخرى ووجود فروقات لم تحسم أو لم تقبل ومدفوعات تدعي الشركات دفعها ثم لا تقدم ما يثبت أمر يثير الريبة في صحة البيانات وهو ما كان يستدعي من الجهات الرقابية والحكومية والمجلس اليمني الوقوف أمامها بجدية منذ التقرير الأول ومعاقبة الجهات أو الأفراد الذي يتعمدون ذلك، لأن مثل ذلك يضعف كثيرا من شفافية هذه التقارير ويفقدها أهميتها.



## الفصل الثالث

### كلفة الصناعات الاستخراجية

#### توطئة:

يرتبط كلفة الصناعات الاستخراجية وبالذات النفط بقضيتين أساسيتين هما الفساد والكلفة العالية، مما يجعل من استفادة المجتمع بصفة عامة قليلة نسبياً مقارنة بالدول الأخرى وحجم عائد منخفض للموازنة العامة للدولة.

#### تحديد كلفة النفط الخام في الاتفاقيات:

توضح تقارير لجنة التنمية والنفط في تقاريرها عن الاتفاقيات التي تعقد بين الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة النفط والمعادن، والشركات النفطية، وسوف نستعرض بعضاً منها:

- تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية حول اتفاقيات المشاركة في الإنتاج بالقطاع (69) منطقة (المشف) محافظة شبوة والقطاع (71) منطقة (القرن) محافظة حضرموت، رقم (23) بتاريخ 11 / يونيو 2005م، والذي يوضح أنه تم الاتفاق بالنسبة لنفط الكلفة بأنه نصت كل اتفاقية من الخمس الاتفاقيات على أن يسترد المقاول ما يدفعه من نفقات ومصاريف فعلية لأعمال الاستكشاف والتطوير والتنمية التي دفعها بالقطاع وذلك من النفط الخام المخصص لاسترداد التكاليف (نفط الكلفة) في كل اتفاقية بنسبة (50%) كحد أقصى في كل ربع سنة على أن تسترد هذه التكاليف والنفقات في إطار هذه النسبة على النحو الآتي:-
  - نفقات التشغيل: تسترد في نفس السنة التي دفعت فيها.
  - مصاريف الاستكشاف: بواقع (50%) كحد أقصى في السنة.
  - مصاريف التنمية: بواقع (50%) كحد أقصى في السنة.

- تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية رقم (5) بتاريخ 2006/5/7م، حول اتفاقيات المشاركة في الإنتاج بالقطاع (8) منطقة عساكر منطقة شبوة، والقطاع (2) منطقة العبر شبوة، والقطاع (2) منطقة جردان شبوة، والقطاع (6) منطقة اريام شبوة، والقطاع (16) منطقة خليج القمر المهرة، والتي نصت أن نسبة الحد الأعلى لنفط الكلفة كل ربع سنة بواقع 50%، وان تسترد في نفس السنة نفقات التشغيل التي حملت ودفعت فيها هذه النفقات، وحددت نسبة استرداد مصاريف الاستكشاف من نفط الكلفة لبعض القطاعات 50% وبعضها 75% كحد أعلى ونفس النسبة استرداد مصاريف التنمية من نفط الكلفة.

- تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن دراستها لاتفاقية المشاركة في (قطاع 7) رقم (34) بتاريخ 2008/2/16م، والذي يوضح انه تم الاتفاق بالنسبة لنفط الكلفة بأنه تنص المادة (7)- (1) من هذه الاتفاقية بأن يسترد المقاول كافة التكاليف والنفقات والمصروفات الخاصة بجميع العمليات البترولية في حدود وخصماً من (47.5%) كحد أعلى في كل ربع سنة من كل النفط الخام المنتج والمحتفظ به من منطقة الاتفاقية والغير مستخدم في العمليات البترولية وبعد خصم الإتاوة المدفوعة للدولة طبقاً للمادة (2-3) من هذه الاتفاقية وتسترد جميع تلك التكاليف والنفقات والمصروفات من نفط الكلفة على النحو الآتي:-
  - نفقات التشغيل: تسترد في نفس السنة الضريبية التي حملت ودفعت فيها هذه النفقات.
  - مصاريف الاستكشاف : تسترد بواقع (50%) في السنة كحد أقصى.
  - مصاريف التنمية : تسترد بمعدل (50%) في السنة كحد أقصى.

- تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن دراستها لاتفاقية المشاركة في (قطاع 75) رقم (36) بتاريخ 2008/2/16م، والذي يوضح انه تم الاتفاق بالنسبة لنفط الكلفة بأنه تنص المادة (7)- (1) من هذه الاتفاقية بأن يسترد المقاول كافة التكاليف والنفقات والمصروفات الخاصة بجميع العمليات البترولية في حدود وخصماً من (50%) كحد أعلى في كل ربع سنة من كل النفط الخام المنتج والمحتفظ به من منطقة الاتفاقية والغير مستخدم في العمليات البترولية وبعد خصم الإتاوة المدفوعة للدولة طبقاً للمادة (2-3) من هذه الاتفاقية وتسترد جميع تلك التكاليف والنفقات والمصروفات من نفط الكلفة على النحو الآتي:-

- نفقات التشغيل: تسترد في نفس السنة الضريبية التي حملت ودفعت فيها هذه النفقات.
- مصاريف الاستكشاف: تسترد بواقع (50%) في السنة كحد أقصى.
- مصاريف التنمية: تسترد بمعدل (50%) في السنة كحد أقصى.

ولكن هذه التقارير لم توضح هل وردت نصوص في الاتفاقيات المشار إليها أعلاه كيفية الإشراف الحكومي على هذه النفقات والمصاريف والية القبول والرفض، وهل هي كافية بحيث لا ترتفع النفقات بشكل مبالغ فيه، مما يضمن رشد استخدام الموارد.

### كلفة النفط الخام في التقارير الرسمية:

تطرقت تقارير بعض الجهات الرسمية إلى كلفة النفط الخام واستمرار ارتفاعها بشكل ملفت للنظر بما يؤدي إلى استنزاف جزء مهم من الإنتاج، دون معرفة حقيقية للأسباب التي تعمل على ذلك رغم التبريرات الرسمية غير المقنعة، ومن ذلك:

#### أولاً: ما أوردته اللجنة البرلمانية الخاصة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة:

تطرقت هذه اللجنة في العديد من تقاريرها عن الحسابات الختامية للموازنة العام للدول لنفط الكلفة خلال سنوات فترة الدراسة، ومن ذلك.

- في تقريرها عن مراجعة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة عام 2005م لاحظت خلال اجتماعاتها مع وزارة المالية ومصحة الضرائب أن مصالحة الجمارك لا تتسلم قائمة الاحتياجات من الآلات والمعدات ومستلزمات الشركات العاملة في قطاع النفط والتي تقوم باستيرادها من الخارج.
- لاحظت اللجنة من خلال مراجعة بيانات عام 2006م ارتفاع الكلفة بشكل كبير وبخاصة بعض القطاعات ووصلت إلى 68% وإلى ما يقارب 42، 37 دولار للبرميل الواحد، في الوقت الذي بلغ فيه متوسط سعر برميل النفط 95.62 دولار.

ويوضح الجدول التالي نفط الكلفة بالكمية بالبرميل والقيمة بالدولار وتكلفة البرميل الواحد لكل قطاع عام 2006م.

جدول رقم (79) نفط الكلفة عام 2006					
القطاع	كمية الإنتاج برميل	كمية نفط الكلفة/ برميل	النسبة إلى صافي الإنتاج	قيمة نفط الكلفة/ بالدولار	تكلفة البرميل/ بالدولار
قطاع 18 مارب	24,835,911	-	-	-	-
قطاع 14 المسيلة	49,373,948	7,385,863	15%	464,940,076	9.42
قطاع 5 جنة هنت	16,618,570	963,811	6%	60,671,902	3.65
قطاع 10 توتال	14,693,689	2,578,040	18%	162,287,618	11.05
قطاع 32 حواريم	3,776,338	823,966	22%	51,868,660	13.74
قطاع 53 شرق سار	4,235,129	1,202,446	28%	75,693,976	17.87
قطاع SI دامس	3,790,971	1,838,621	49%	115,741,192	30.53
قطاع 51 شرق الحجر	8,240,368	3,995,347	48%	251,507,094	30.52
قطاع 4 عياد شبوة	44,940	30,515	68%	1,920,919	42.73
قطاع 43 حواريم	3,272,349	1,525,837	47%	96,051,439	29.35
قطاع 9 كالفاري	1,513,932	681,269	45%	42,885,884	28.3
قطاع S 2 بروساج	3,024	1,467	49%	92,348	30.54
الإجمالي الكلي	130,399,169	21,027,182			
(-) قطاع (18) مارب	- 24,835,911				
الإجمالي دون القطاع (18) مارب	105,563,258	21,027,182	19.9%	1,323,661,107	12/54

المصدر: تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بالكلفة بدراسة الحسابات الختامية للعام 2006م.

وفي تقرير اللجنة البرلمانية عن الحسابات الختامية للعام 2007، أشارت إلى تصاعد كلفة النفط الخام بشكل ملحوظ خلال الأعوام الأخيرة، ووجهت وزارة النفط والمعادن بدراسة ومعالجة أسباب هذا التصاعد، وموافاتها بما تم التوصل إليه.

وقد بررت وزارة النفط أسباب هذا التصاعد إلى:

- 1- انخفاض الإنتاج في بعض القطاعات الهامة مثل قطاع المسيلة.
- 2- ارتفاع احتياطي الاسترداد الخاصه ببعض الشركات مثل شركة توتال التي رفعت حجم الاستثمارات في القطاع (10) بهدف رفع الاحتياطيات وزيادة الإنتاج.
- 3- ارتفاع الأسعار العالمي للمواد والمعدات والخدمات النفطية.
- 4- تطبيق بعض الشركات التي انتقلت من مرحلة الاستكشاف والتنمية إلى مرحلة الإنتاج للحد الأعلى لنسبة نفط الكلفة لاسترداد التكاليف المرحلية السابقة.

الأن اللجنة لم تقتنع بذلك التصاعد الكبير لنفط الكلفة، وكانت قد طلبت من وزارة النفط كتابياً عدداً من البيانات والمعلومات والوثائق ذات العلاقة ومنها:

- تقارير لجان التشغيل قوائم الاحتياجات المقدمة من الشركات النفطية.
- الموازنات التقديرية للشركات المفترض المصادقه عليها من قبل الوزاره.
- تقارير المحاسب القانوني للشركات النفطية جرد لمخزون.

ولكن لم تقم الوزاره بتوفيرها.

كما أشارت اللجنة إلى ارتفاع قيمة وكمية مدخلات الشركات النفطية المعفاة من الرسوم الجمركية والعوائد الأخرى سنة بعد أخرى حيث بلغت واردات الشركات المعفاة وتحت نظام السماح الموقت خلال عام 2007 مبلغ 220,064,698,795 ريال وبزيادة 50% عن عام 2006م.

في العام 2008م جاء من ضمن التوصيات للجنة بأنه على الحكومة القيام بالرقابة الفعالة على الشركات النفطية المنتجة ببيانات الإنتاج وتوزيع الحصص ونفقات نفط الكلفة وما يتعلق بالواردات من المعدات والآلات والأصناف المختلفة وإيجاد آلية لإعادة تصديرها للخارج وكذا استرجاع ما هو مناسب منها للدولة.

وفي تقريرها عن العام 2011م أشارت اللجنة إلى القصور من قبل وزارة النفط والمعادن في الرقابة على مدخلات الشركات النفطية من مواد ومعدات والتي تحمل كلفتها على نفط الكلفة وقد بلغ إجمالي قيمة المواد المستوردة لها وللشركات المقاوله معها خلال العام 440,6 مليون دولار بزيادة تبلغ 62,8 مليون دولار وبنسبة زيادة 16.65 عن عام 2010م بالرغم من تراجع الإنتاج النفطي بنسبة 24% عن 2010م.

وقد بررت وزارة النفط والمعادن هذه الزيادة نتيجة للوضع الأمني الذي تشهده البلاد وارتفاع كميات المياه في عدد من الحقول النفطية.

وفي تقريرها عن مراجعة الحسابات الختامية للعام 2012م، أوضحت اللجنة فيما يخص نفط الكلفة بأنه على الرغم من توصيات المجلس المتكررة بضرورة الحد من ارتفاع نفط الكلفة ودراسة أسبابه وكذا الحد من تزايد الكميات المستخدمة في العمليات الإنتاجية . إلا أنه يلاحظ استمرار ارتفاع نفط الكلفة وكمية النفط الخام المستخدم في العمليات الإنتاجية خلال العام 2012م حيث بلغ إجماليها (8,956,760) برميل بما نسبته (25%) من إجمالي الإنتاج، ليلعب متوسط كلفة البرميل المنتج خلال العام 2012م بمبلغ (28,06) دولار أمريكي للبرميل الواحد بزيادة بمبلغ (2) دولار، ومبلغ (6) دولار مقارنة بالكلفة المحتسبة في عامي 2010، 2011م على التوالي، والجدول التالي يوضح أهم القطاعات التي ترتفع كلفة إنتاج النفط الخام فيها خلال العام 2012م مقارنةً بالعام 2011م

جدول رقم (80) قيمة نفط الكلفة (تكلفة البرميل دولار) للأعوام 2011، 2012م				
أسم القطاع	2011م	2012م	الزيادة (دولار للبرميل)	النسبة
جنا هنت (5)	8.94	18.66	9.72	108.7%
قطاع عياد (4)	73.3	76.38	3.08	4.2%
شرق شبوه (10)	20.47	22.30	1.83	8.9%
شرق سار (53)	31.59	33.73	2.14	6.7%
شرق الحجر (51)	13.98	29.18	15.20	108.7%
مالك (9)	48	50.57	2.57	5.4%
داميس (1)	30.78	47.49	16.71	54.3%
داميس (2)	52.38	54.56	2.18	4.2%
S2 العقلة	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	
43 حواريم	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	

المصدر: تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بدراسة الحسابات الختامية للعام 2012م.

وترجع اللجنة في تقريرها للعام 2012م، الزيادة في نفط الكلفة وكمية النفط الخام المستخدم في العمليات الإنتاجية ترجع إلى عدة أسباب تتكرر منذ سنوات والتي سبق أن تضمنتها تقارير المجلس السابقة الخاصة بالحسابات الختامية أو الموازنات العامة للدولة نذكر من أهمها:

- عدم التزام وزارة النفط والمعادن بتنفيذ قرارات مجلس الوزراء التي تتضمن ضرورة تقليص الإنفاق غير المبرر في كلفة النفط وبالذات المصاريف التشغيلية للشركات الأجنبية، ووقف الإنفاق على المشاريع غير الضرورية في مناطق الإنتاج النفطي.
- ضعف الرقابة على مدخلات الشركات النفطية من المواد والمعدات والآلات والتجهيزات المختلفة التي تحمل كلفتها على نفط الكلفة وهذا القصور يؤدي إلى التلاعب بإجراءات الشراء وقيمة وكمية ونوعية المواد المشتراة والموردة وحركة المخزون ويسهم في ارتفاع قيمة نفط الكلفة وحجم الإعفاءات الجمركية وكذا انخفاض حصة الدولة من الإنتاج ومن الإيرادات والرسوم الجمركية.
- عدم التزام الشركات النفطية بتضمين كشوفات الجرد السنوية لها كافة الأصول والأصناف الثابتة والمتحركة الموجودة لديها في المخازن والمواقع، واقتصار الجرد على المواد فقط كون ذلك يسمح بالتلاعب والضياع لتلك الأصول.
- عدم التزام وزارة النفط بتوصيات المجلس المتكررة بضرورة إحكام الرقابة على بعض القطاعات الإنتاجية التي تقوم باستخدام النفط في العمليات الإنتاجية والتغير في المخزون للتأكد من سلامة وصحة تلك الاستقطاعات، وموافاة المجلس بتقارير دورية بذلك.
- ضعف الدور الرقابي والإشرافي من قبل وزارة النفط والمعادن ممثلة بالهيئة العامة لاستكشاف وإنتاج النفط على أعمال وخطط الشركات النفطية المعتمدة سنوياً على سبيل المثال، ما أشار إليه تقرير الجهاز.
- عدم التزام شركة توتال قطاع رقم (10) بضرورة الاستفادة من الغاز المصاحب في الإنتاج لتوليد الكهرباء وفي الأغراض المختلفة لتخفيف تكلفة الإنتاج.
- عدم قيام شركة كالفالي الإنتاجية في القطاع (9) وكذا شركة (أو، أم، في) في القطاع (S2) العقلة بتنفيذ وإنجاز بناء المنشآت وخط الأنبوب للنفط بالرغم أن تلك المشاريع ضمن خطط الشركات المذكورة المستهدفة منذ عام 2009م.

وقد جاء رد نائب وزير النفط أثناء حضوره اجتماع اللجنة أن شركة توتال قامت بإنشاء محطة كهربائية تعمل بوقود الغاز المصاحب بقدرة (40) ميغا وات خلال العام 2013م، أما ما يتعلق بخط الأنبوب، فإن شركة كالفالي تؤكد التزامها بإنشاء خط الأنبوب، حيث تتوفر المعدات والأنابيب الخاصة

بمشاريع تلك الشركات. إلا أن الأوضاع الأمنية حالت دون تنفيذ شركة المقاولات للمشروع، أما الأسباب التي أدت لارتفاع نفط الكلفة خلال العام 2012م . فقد أوضح أنها ترجع إلى الآتي:-  
 أ- زيادة النفقات التشغيلية نتيجة زيادة مرتبات العاملين في القطاع النفطي بسبب الضغوطات الناتجة عن إضراب العاملين بصورة مستمرة .  
 ب- انخفاض الإنتاج بسبب التوقفات المتكررة في بعض القطاعات المنتجة نتيجة التقطعات المستمرة والتدهور الأمني.  
 ت- ارتفاع قيمة مدخلات الشركات النفطية من مواد ومعدات نتيجة صعوبة نقلها إلى مواقع الشركات بسبب الوضع الأمني.  
 اختلاف البيانات المتعلقة بالنفط المستقطع ونفط الكلفة من واقع تقرير (وزارة النفط والمعادن ، وزارة المالية) لعام 2012م، كما يتضح من الجدول أدناه.

جدول رقم (81) كلفة النفط الخام عام 2012			
البيان	البيانات الإجمالية من واقع تقرير (برميل)		
	وزارة النفط	وزارة المالية	الفارق
إجمالي الإنتاج النفطي	62.212.120	61.504.611	707.509
المستخدم في العمليات + التغير في المخزون	5.202.743	5.202.743	-
إجمالي صافي الإنتاج	57.009.377	56.301.868	707.509
حصة الشركات المقاوله ، ومنها:	15.451.059	15.156.006	295.053
نفط الكلفة	8.551.110	8.358.924	192.186
حصة المقاول من الإنتاج المقتسم	6.899.949	6.797.082	102.867

المصدر: تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بدراسة الحسابات الختامية للعام 2012م.

وفي مجال السماح بتجاوز سقف كلفة النفط كانت الحكومة قد حصلت على تفويض بتعديل نسبة نفط الكلفة في اتفاقية التنقيب عن النفط وإنتاجه المبرمة مع شركة توتال الفرنسية في قطاع شرق شبوة بلوك (١٠) الصادرة بالقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٧ م بموجب قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٥م،

وقد نص القانون على أنه لأغراض تحفيز وتشجيع المقاول على تطوير واستغلال حقول النفط الهامشية ومع عدم المساس بالشروط الاقتصادية الأخرى في اتفاقيات التنقيب عن النفط وإنتاجه النافذة تفوض الحكومة بتعديل نسبة نفط الكلفة المنصوص عليها في المادة (9) من الاتفاقية إلى نسبة لا تزيد عن 70% كسقف أعلى قابلة للتخفيض وبنا يسمح بتغطية تكاليف التطوير والتشغيل و50% من نفقات الاستكشاف السابقة الفعلية، بشرط ألا تقل فترة الاسترداد عن ثمان سنوات.

وقد تطرقت تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لقضية ارتفاع كلفة النفط الخام وسوف نستعرض منها ما يلي:

### ما ورد في تقرير عام 2009م:

- استمرار تصاعد كمية وقيمة نفط الكلفة مقارنة بإجمالي كمية النفط الخام المنتج سنويا فقد بلغت كمية نفط الكلفة المستقطعة من قبل الشركات النفطية المشاركة في الإنتاج خلال عام 2009م (24,237,390) برميل بالنسبة 29,45 من إجمالي صافي كمية النفط الخام وبزيادة قدرها 10,388,386 برميل بنسبة زيادة 75% مقارنة بعام 2008م.

ويوضح الجدول التكلفة في كل قطاع.

جدول رقم (82) نفط الكلفة للقطاعات الإنتاجية للعام 2009								
القطاع	43	العقلة	4 عياد	9 مالك	32	51	10 شرق	53 شرق
	حواريم				حواريم		شبووة	سار
دولار/برميل	30.69	30.96	42.96	28.47	27.76	25.80	25.30	30.69

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة للعام 2009م.

ويضيف التقرير بان عام 2009م قد شهد ارتفاعا ملحوظا لم يسبق له مثيل، وان نفط الكلفة يمثل في معظمه قيمة مدخلات الشركات النفطية من الآلات والمعدات والتجهيزات المختلفة (المعفاة من الضرائب والرسوم الجمركية) والتي يتم تحديد كمياتها والتعاقد على شرائها وتوريدها وتخزينها و صرفها لمواقع الاستخدام من قبل الشركات النفطية في ظل غياب شبه كامل لوزارة النفط والمعادن والهيئات والشركات التابعة لها في الرقابة والإشراف على تنفيذ تلك الإجراءات فيما عدى المشاركة في تحديد الاحتياجات فقط بينما بقية الإجراءات والمتمثل أهمها في:

- تحديد المواصفات.
- التحليل الفني والمالي للعطاءات.
- الفحص والاستلام للمواد.
- الرقابة على المخزون.
- صرف المواد لمواقع الاستخدام.
- تتم جميعها من قبل المشغل.

ولذا يمكن القول إن عمل وزارة النفط والمعادن مجرد أمر شكلي ولتمرير الأمور التي تريدها الشركات الإنتاجية ما يثبت أن هذه الوزارة عبارة عن كتلة من البيروقراطية والترهل وضعف الأداء والتمسك بالشكليات والابتعاد عن الأمور الجوهرية وهو ما افقد وظيفة الإشراف والرقابة فعاليتها وحرم اليمن واليمن إلا القلة الفاسدة من الاستفادة من الثروات وتحويلها إلى عملية التنمية المستدامة التي تحقق كرامة الجيل الحالي وتحفظ حقوق الأجيال القادمة وتحافظ على البيئة، ولكن المشكلة تكمن في القيادة السياسية من رئيس وحكومة التي عملت على تعزيز ثقافة الفساد في كل مفاصل الدولة حتى تتمكن من البقاء وتحقيق مصالحها غير المشروعة.

وفي تقريره عن مراجعة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدول عام 2010م كرر الجهاز ملاحظاته حول ارتفاع كلفة إنتاج النفط الخام حيث ورد ما يلي:

- استمرار تصاعد كمية وقيمة نفط الكلفة والنفط المستخدم في العمليات الإنتاجية والتي بلغت كمياتها المستقطعة من قبل الشركات النفطية المشاركة في الإنتاج خلال العام 2010م (23.200.556) برميل بما نسبته (27.5%) من إجمالي الإنتاج وباحتساب القيمة المعادلة لكمية نفط الكلفة والمستخدم في العمليات الإنتاجية (وفقاً لمتوسط الأسعار الوارد في الأوليات المرفقة بذاكرة العرض المرفوعة من وزارة المالية بشأن النتائج الإجمالية للحسابات الختامية للموازنات العامة للسنة المالية 2010م) فإن متوسط كلفة برميل النفط المنتج خلال العام بلغ (21,98) دولار أمريكي للبرميل الواحد.

كما يلاحظ أن متوسط كلفة البرميل المنتج من بعض القطاعات النفطية مرتفعة بشكل كبير من ذلك على سبيل المثال:

جدول رقم (83) نفط الكلفة والنظ المستخدم في العمليات الإنتاجية للعام 2010م										
قطاع	قطاع	قطاع(10)	قطاع	قطاع	قطاع	قطاع	قطاع	قطاع	القطاعات	البيان
(32) حواريم	(14) المسله	شرق شبهه	(51) شرق حجر	(53) شرق سار	(9) مالك	العقله	(43) جنوب حواريم	(4) عياد		
%25.5	%25.9	%33.7	%38	%40	%43.5	%46.8	%48.4	%64.8		نسبة كمية نفط الكلفة والنظ المستخدم في العمليات الإنتاجية لإجمالي إنتاج القطاع
20,38	20,66	26,91	30,34	32	34,72	37,32	38,59	51,68		كلفة البرميل بالدولار

المصدر: تقرير الجهاز المركزي عن مراجعة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة للعام 2010م.

ويضيف التقرير إلى انه بالرغم من عدم تضمين بيانات تقديرات الإنتاج وتوزيع الحصص لكافة القطاعات المنتجة للعام المالي 2010م أية كمية من الإنتاج مقابل الكمية المستخدمة في العمليات، وكذا التغيير في المخزون من إجمالي إنتاج النفط المتوقع خلال العام المذكور .. إلا أن بيانات الإنتاج الفعلية للقطاعات المنتجة خلال العام قد أظهرت إجمالي كمية النفط الخام المخصوم (الذي تم استبعاده) من إجمالي الإنتاج مقابل الكمية المستخدمة في العمليات الإنتاجية والتغيير في المخزون (3.533.082) برميل بنسبة (3.53%) من إجمالي الإنتاج وبقيمة (281.939.944) دولار بمتوسط سعر (79.80) للبرميل الواحد وبما يعادل مبلغ (61.911.192.215) ريال بمتوسط سعر الصرف (219.59%).

ويشير التقرير إلى أنه من الجدير بالذكر أنه لم يتم الوقوف على المستندات والوثائق المؤيدة لصحة الكمية التي تم خصمها من إجمالي الإنتاج مقابل المستخدم في العمليات والتغيير في المخزون للعام 2010م والأعوام الماضية، بالإضافة إلى عدم وجود البيانات التفصيلية اللازمة التي توضح أسباب ومبررات استمرار ظاهرة استبعاد كمية من الإنتاج مقابل المستخدم في العمليات، وذلك في بعض القطاعات مع أن بعض القطاعات لم يتم استبعاد أية كمية من إنتاج النفط الخام للعام المذكور والأعوام الماضية مقابل الكمية المستخدمة في الإنتاج بالرغم من أن التقديرات المتوقعة لبيانات الإنتاج وتوزيع الحصص للقطاعات المنتجة للنفط تعد من قبل الهيئة العامة لاستكشاف وإنتاج النفط بناءً على البيانات الواردة من الفرق الفنية العاملة في القطاعات الإنتاجية.

كما تبين من خلال الاطلاع على بعض كشوفات وتقارير الجرد السنوية لمخزون المواد لبعض الشركات النفطية العديد من الملاحظات والإختلالات القائمة نورد على سبيل المثال:

- عدم قيام الشركات النفطية بجرد كافة الأصول الثابتة واقتصار عملية الجرد على جرد المواد فقط.
- ارتفاع قيمة المخزون نهاية كل عام للعديد من الشركات النفطية.
- قيام بعض الشركات بشراء مواد ومعدات دون أن يتم استخدامها حتى تاريخه، الأمر الذي يشير إلى أن السياسة الشرائية لبعض الشركات لا تتم وفقاً للاحتياج الفعلي لها خلال العام.
- وجود مواد بالمخازن راكدة وبطيئة الحركة لدى بعض الشركات ، الأمر الذي يؤكد قيام تلك الشركات بالشراء دون مراعاة الاحتياجات الفعلية لها.
- قيام بعض الشركات بتحميل المخزون مواد بالرغم من عدم توريدها فعلياً إلى مخازن تلك الشركات كونها لا تزال بالخارج.

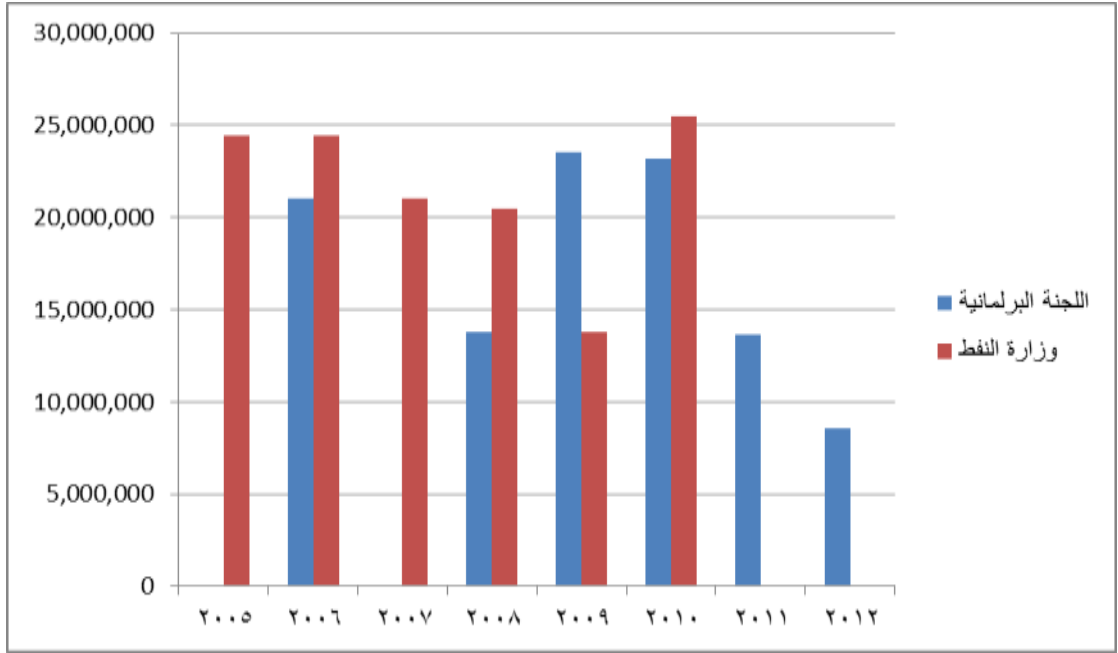
ويوضح الجدول التالي كلفة النفط من خلال تقارير لجنة النواب المكلفة بدراسة الحسابات الختامية، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة:

جدول رقم (84) كمية نفط الكلفة المستقطعة لصالح الشركات النفطية/برميل		
العام	تقرير اللجنة البرلمانية	إحصائيات وزارة النفط
2005	غير متوفر	24,424,159

21,027,178	21,027,182	2006
20,503,209	غير متوفر	2007
13,815,602	13,815,602	2008
25,508,250	23,564,907	2009
19,332,428	23,200,556	2010
13,033,560	13,668,449	2011
8,558,067	8,551,110	2012

المصدر : تقارير اللجنة البرلمانية الخاصة بمراجعة الحسابات الختامية 2005-2012م، وزارة النفط والمعادن، إحصائيات النفط والغاز والمعادن، للأعوام 2005-2012م

شكل رقم (25) كلفة النفط الخام خلال أعوام الدراسة



ويظهر الجدول التالي كلفة النفط من خلال التقارير البرلمانية وتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة:

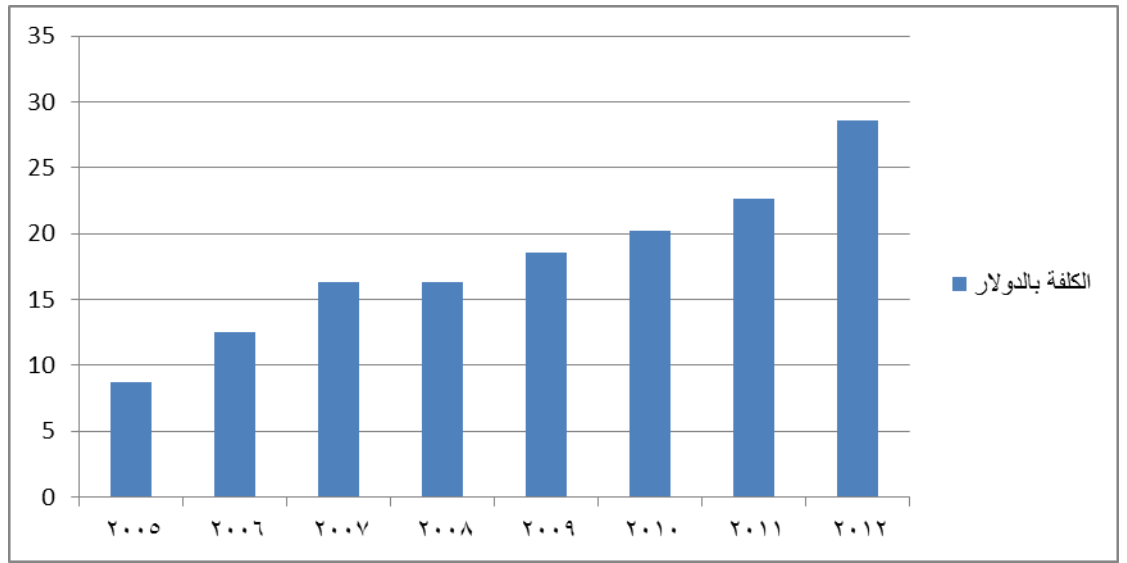
دول رقم (85) نفط الكلفة المستقطعة لصالح الشركات النفطية				
النسبة من الإنتاج	القيمة بالدولار	كلفة البرميل/ دولار في تقارير		العام
		الجهاز المركزي للرقابة	اللجنة البرلمانية	
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	8.77	2005
19,9%	1,323,661,107	غير متوفر	12.54	2006
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	16.34	2007



16.43%	1,360,698,641	15.92	16.3	2008
28.58%	1,460,317,223	18.60	18.60	2009
23.2%	1,851,404,369	21.98	20.23	2010
21%	1,476,192,492	26.10	22.65	2011
25%	961,999,875	غير متوفر	28.6	2012

المصدر : تقارير اللجنة البرلمانية الخاصة بمراجعة الحسابات الختامية 2005-2012م، تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للأعوام 2008-2011م.

شكل رقم (25) تصاعد كلفة برميل النفط الخام.



مما سبق يتضح استمرار تصاعد كلفة النفط الخام في الحقول البترولية وتصل إلى معدلات عالية وهو أمر يثير القلق كونه يؤدي إلى استنزاف الموارد النفطية المحدودة ويحرم الخزينة العامة من موارد هي بأمر الحاجة إليها، وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى ذلك.

### التهرب والمشكلات الجمركية:

من القضايا المرتبطة بالتكلفة تلك المتعلقة بالإعفاءات الجمركية والإدخال المؤقت وتحديد الحجم الحقيقي لاحتياجات الشركات العاملة في استكشاف وإنتاج النفط وما يترتب عليها من بقاء مبالغ كبيرة دون تصفية، حيث يورد تقرير اللجنة البرلمانية عن مراجعة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة للعام 2012م، الآتي:-

- ضعف التنسيق القائم بين مصلحة الجمارك ووزارة النفط بشأن إلزام الشركات النفطية بتقديم قوائم احتياجاتها السنوية في ضوء طبيعة وحجم نشاطها، وكذا إلزام الشركات النفطية المنتهية عقودها بتصفية كافة معلقاتها طرف المصلحة أولاً بأول، مع عدم توفر مواقف تراكمية سليمة ودقيقة لدى مصلحة الجمارك عن الإفراجات الجمركية للشركات النفطية.
- استمرار الاختلالات المتعلقة بإجراءات التصفية لبيانات الإدخال المؤقت والخاصة بمدخلات الشركات العاملة في مجال النفط والغاز في ظل عدم وجود قاعدة بيانات سليمة ومتكاملة لبيانات الإدخال المؤقت لدى مصلحة الجمارك، وكذا التداخل في صلاحيات ومسؤوليات هيئة استكشاف وإنتاج النفط مع صلاحيات مصلحة الجمارك وذلك في إلزام مقاولي الباطن بتصفية بيانات الإدخال

المؤقت عبر الشركات الأم، وقد أشار تقرير الجهاز (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة) إلى عدد من الاختلالات في هذا الجانب من أهمها ما يلي :

- بلغت الرسوم الجمركية المعلقة على ذمة الإدخال المؤقت للشركات النفطية للأعوام (2004م - 2012م) (30) مليار ريال مقابل رسوم جمركية وعوائد أخرى معلقة دون تصفية أو سداد.
- عدم استكمال تصفية الأصول والسلع الرأسمالية المدخلة عبر شركة كنديان نكسن قطاع (14) رغم انتهاء عمل الشركة المشغلة عام 2011م، و لازالت العديد من مدخلات العقود الخاصة بمقاولي الباطن تحت مظلة كنديان نكسن قطاع (14) لم يتم تصفيتها ومنها عقود تخص (شركة شلمبرجر لما وراء البحار، عقود مع شركة نيبيرس، عقود مع شركة الحاشدي).
- تعثر إجراءات التصفية للإدخال المؤقت لشركة توتال قطاع (10) والتي سينتهي عملها وفقا للاتفاقية في العام 2015م، ويرجع ذلك لعدم وجود قاعدة بيانات لدى المصلحة وعدم قيام هيئة استكشاف النفط وفقا لمسؤوليتها بالتخاطب مع الشركة لإلزام مقاوليها من الباطن المنتهية عقودهم بالتصفية وفقا للقانون .

كلفة النفط تتضخم نتيجة لعدم التحديد الدقيق لاحتياجات الشركات النفطية، ويأتي ذلك التقصير من وزارة النفط والمعادن ووحداتها ذات العلاقة، ثم تأتي المشكلة الأخرى عندما تنتهي أعمال هذه الشركات حيث تظل مبالغ كبيرة معلقة دون تصفية، وهي مشكلة سبق وان تطرقت إليها تقارير اللجان البرلمانية فهذا تقرير 2005م عن مراجعة الحسابات الختامية يشير إلى تنامي ظاهرة منح الإعفاءات الجمركية حيث بلغت قيمة الواردات المعفاة وتحت نظام السماح المؤقت (الإعفاءات الاستثمارية، النفطية، الحكومية، . . . الخ) خلال عام 2005م مبلغ (265,187,123,901) ريال وقيمة الرسوم الجمركية عليها (38,635,298,646) ريال، وكما يقول التقرير فإنه من الجدير بالذكر أن هذا المبلغ يعادل عجز الموازنة العامة للدولة في هذا العام.

العام	مبلغ الإعفاء	نسبة النمو
2005	92,649,295,900	
2006	146,366,112,275	%58
2007	220,064,698,795	%50

المصدر: تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للأعوام 2006، 2007م.

وتوضح تقرير الجهاز عن مراجعة الختامية انه استمر تنامي قيمة واردات الشركات النفطية المعفاة من الرسوم الجمركية والعوائد الأخرى عام 2006م في ظل غياب دور وزارة النفط والهيئات والمؤسسات التابعة لها للرقابة على مشتريات الشركات النفطية من حيث الكمية والقيمة ومدى الاحتياج وقد أكد المختصون في تلك الجهات على وجود ذلك الخلل أثناء الاجتماعات المشتركة مع أعضاء اللجنة المالية بمجلس النواب . ويستمر الخلل فتقرير الجهاز عن مراجعة الحسابات الختامية لعام 2007م يتحدث عن غياب دور وزارة النفط والمعادن والهيئات والمؤسسات النفطية التابعة لها بالرقابة والإشراف على مدخلات الشركات النفطية من حيث تحديد الاحتياجات وإجراءات الشراء والفحص والاستلام والصرف من المخازن. ومن أهم الملاحظات كما يقول تقرير الجهاز عن العام 2009م على الإعفاءات المتضمنة في الاتفاقيات النفطية، الآتي:-

أ- غياب النصوص الصريحة والواضحة الملزمة للشركات النفطية بالقيام بإخلاء مدخلاتها الواردة بنظام السماح المؤقت ودفع ضمانات مالية مقابل مستوردات تلك الشركات بنظام السماح المؤقت بالإضافة إلى تضمين بعض الاتفاقيات المبرمة مع أوائل الشركات النفطية بنودا تتعارض مع مقتضيات المصلحة الوطنية (مثل الجوانب المرتبطة بالبيئة) وهو ما يستدعي مراجعة تلك الاتفاقيات وغيرها لمعالجة تلك الجوانب مع اتخاذ الإجراءات المناسبة للحيلولة دون تكرار مثل تلك الأخطاء في اتفاقيات قادمة سواء مع شركات نفطية أو أي شركات أخرى.

ب- عدم توفر تقارير تفصيلية لمدخلات الشركات النفطية المعفاة وبنظام السماح المؤقت وذلك للشركات الأم والشركات المقاوله من الباطن وكذا للقطاعات التي تعمل بها الشركات.

ت- هناك جوانب خلل في عمليات التصفية مع الشركات النفطية من قبل وزارة النفط والتي تتمثل في قيام الشركات النفطية التي تنتهي مدتها بسليم ما بحوزتها (من سيارات وأثاث . . ) إلى الوزارة والتي تقوم بالتصرف في تلك الممتلكات من جانب واحد عوضاً عن اتخاذها الإجراءات القانونية بشأن تلك المتعلقة.

إن الإعفاءات الجمركية ونظام السماح المؤقت يعني حرمان الخزينة العامة من موارد هي بأمر الحاجة إليها، وهي عبارة عن تكاليف كان يفترض تحميلها تكلفة النفط الخام وبالتالي تصبح تكاليف النفط في اليمن أعلى.

مما سبق يتضح أن كلفة النفط الخام في اليمن عالية جداً لأمر عديدة تم التطرق إليها في هذه الدراسة ترجع في الأساس إلى الفساد المستشري في الجهات ذات العلاقة وزارة النفط والمعادن والوحدات التابعة لها ذات العلاقة، ووزارة المالية ومصحة الجمارك ومصحة الضرائب، وهو ما يؤدي إلى استنزاف جزء هام من الموارد الشحيحة التي يفترض حسن إدارتها وتوجيهها نحو عملية تنمية مستدامة شاملة.

وفي هذا المجال كشفت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد عن بلاغا قدم إليها بشأن وقائع فساد مالية وإدارية في إحدى القطاعات النفطية ولم تشر الهيئة في اجتماعها بتاريخ 2014/4/8م إلى المكان الذي يتواجد فيه هذا الحقل أو الجهات المتهمه بالفساد لكنها أشارت إلى أن البلاغ تضمن العديد من الاختلالات التي تمت بصورة غير قانونية ومخالفة لاتفاقية المشاركة في الإنتاج، كما جاء في البلاغ أنه تم استعمال وثائق ومستندات مزورة والإدلاء بمعلومات وبيانات غير صحيحة بهدف الحصول على منافع خاصة ما تسبب ذلك في نهب للمال العام وإهدار لحقوق الدولة والغير وفي مقدمة ذلك الضرائب الجمركية. (89)

وهو ما يتطلب تفاعل مجتمعي حقيقي تقوم به الأجهزة الرقابية بدلا من إصدار التقارير وحفظها في الإدراج كما يفعل مجلس النواب اليمني والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وهيئة مكافحة الفساد، وان تتبع الأجهزة العدلية قضايا الفساد وتعمل على استعادة الأموال المنهوبة ومحاسبة الفاسدين، ويأتي دور منظمات المجتمع المدني من خلال تتبع ونشر المعلومات والبيانات عن هذه الصناعة وبواطن الفساد والعمل على توعية الرأي العام بالتعاون مع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، بما يؤدي للحد من العبث والفساد والإهدار ويحفظ ثروات المجتمع.

### تكلفة النفط الخام في العالم:

تعد تكلفة إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط هي الأرخص في العالم نظرا إلى موقع المنطقة الجغرافي وكبير حجم الحقول ما يسمح بما يعرف بوفورات الحجم الكبير، وبحسب تقرير المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية الصادر في 2014/6/23م بشأن التكلفة ما يلي(90):

- تنتج الحقول الكبيرة إنتاج كبيرا وتكلفة منخفضة نظرا إلى كبر حجمها، وهو عكس ما يحدث في الحقول الصغيرة حيث ترتفع تكاليف الإنتاج.
- تكلفة استخراج برميل النفط في السعودية قدرت بين دولار أمريكي ودولارين بينما بلغت التكلفة الإجمالية (بما في ذلك النفقات الرأس مالية) بين أربعة وستة دولارات للبرميل.
- تكلفة استخراج النفط العراقي منخفضة هي الأخرى من الناحية النظرية برغم وجود العديد من التحديات السياسية والأمنية التي تزيد من تكاليف الاستثمار في قطاع النفط العراقي حيث يقدر محلو الصناعة إجمالي التكاليف بين أربعة وستة دولارات للبرميل.
- أن استخراج النفط من الحقول البحرية والمياه العميقة أعلى بكثير من الحقول البرية لصعوبة الوصول إليها فتكلفة إنتاج النفط من المياه العميقة في نيجيريا تصل إلى نحو 30 دولار للبرميل مقارنة مع تكاليف استخراج النفط من الحقول البرية والمقدرة بنحو 15 دولار.

http://www. aleqtisad-news. net/index. php?ac=3&no=3508 - 89

http://www. aleqt. com/2014/06/23/article\_860272. html - 90

- رغم تراجع التكاليف الاستثمارية لإنتاج النفط في دول منظمة (أوبك) عنها خارج المنظمة إلا أن الظروف السياسية والأمنية في دول الشرق الأوسط جعلت التكلفة الإجمالية للاستثمارات النفطية بمعظم دول المنظمة بل في العالم أجمع أكبر بكثير عن ذي قبل.
- تتعرض العديد من شركات النفط لعمليات هجومية مسلحة في عدد من الدول الكبرى المنتجة للنفط مما يجعل تكلفة تأمين مخاطر النفط مرتفعة الكلفة بما يزيد من التكلفة الإجمالية الإنتاجية.
- مما سبق يتضح أن أعلى كلفة تكون في الحقول البحرية تصل إلى ثلاثين دولار، وأن أقل كلفة هي في الخليج العربي.

إن ارتفاع الكلفة في الحقول الصغيرة والمشكلات الأمنية التي تواجهها الشركات النفطية، يكاد ينطبق على حقول الإنتاج في اليمن إضافة إلى تكاليف الفساد الكبيرة التي تتحملها تكاليف الإنتاج وجزء منه سيؤثر على حصة الحكومة من النفط الخام وبالتالي التأثير على موارد الدولة الشحيحة، وهو ما يعني أن الفاسدين يستولون على جزء من ثروة الشعب مستغلين السلطة المخولة لهم.

وتظهر التقارير الصادرة من مجلس النواب والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة كيف ترتفع الكلفة نتيجة للمشتريات الكبيرة للشركات النفطية وضعف الرقابة عليها إن لم تقل انعدامها من قبل وزارة النفط والمعادن، بل وحتى تسلب الإدارة المختصة في وزارة النفط صلاحيات الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية في إحكام الرقابة على قطاع إنتاجي يفترض أنها تمتلك النصف منه، في الوقت الذي تعجز فيه هذه الشركة عن القيام بمهامها في الرقابة والإشراف على تكلفة الإنتاج في القطاعات التي تمتلكها لتترك الكلفة تتصاعد بشكل ملفت للنظر. مما يمكن القول أن وزارة النفط والمعادن كمنظومة فاسدة لا يتوقع منها إلا أن تسهم في ارتفاع تكاليف إنتاج النفط الخام ليكون الرقم الأعلى في البلدان المنتجة، وهذا لا يعني أن هذه الوزارة هي الفاسدة فقط في منظومة إنتاج النفط وتحصيل إيراداته فالفساد كما تشير هذه الصادرة لم يترك أي جهة أو لم تتركه أية جهة بغرض تحقيق مصالح ضيقة على حساب مصالح وطن وشعب بكامله، لتكون رحلة الفساد التي تتضخم ككرة الثلج من مراحل إرساء العقود والاتفاقيات التي ترسى على شركات منغمسة في الفساد إلى مراحل التصدير التي يمنع فيها الجهات الرقابية من الإشراف على التصدير إلى مرحلة الحصول على العوائد والتي تتضارب فيها الأرقام بشكل عجيب إلى مرحلة أخرى وهي نهاية سلسلة القيمة العبث بالنزر القليل المتبقي من هذه الموارد.

## الاستنتاجات:

- 1- يظهر الضعف الواضح لدور منظمات المجتمع المدني خاصة في جانب تكوين رأي عام يضغط بشكل قوي للحد من هيمنة وتسلط قوى الفساد على إيرادات الصناعات الاستخراجية.
- 2- تحول اليمن إلى بلد أحادي المورد نظرا للاعتماد شبه الكلي على موارد الصناعات الاستخراجية، والتي تأتي في غالبيتها من النفط المنتج في مآرب وشبوة وحضرموت، والتي تعاني من حالات عدم الاستقرار.
- 3- تتأثر إيرادات الصناعة الاستخراجية في اليمن بصفة عامة بالكميات المنتجة منها والأسعار العالمية السائدة، وبصفة خاصة بحالات النهب والإهدار التي تمارسها قوى الفساد.
- 4- شاب القصور بعضا من بيانات تقارير الشفافية الثلاثة الصادرة عن المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية للأعوام 2005-2011م، والتي قامت بانجازها شركة واحدة هي هارت جروب.
- 5- لم يأبه كثيرا المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية للتوصيات التي تضمنتها تقارير الشفافية الثلاثة مما اضعف الاستفادة كثيرا من هذه التقارير وتحولت إلى مجرد عملية إحصائية لم تسهم بشكل حقيقي في رفع الشفافية داخل هذا القطاع.
- 6- يعد قطاع التعدين من القطاعات الاقتصادية الواعدة في اليمن وليس كما ورد في تقرير الشفافية الثالث بأن موارده ه ذو أهمية لا تذكر.
- 7- إن وزارة النفط والمعادن هي المسؤولة عن قطاع الصناعات الاستخراجية بدرجة أساسية ولكنها تعاني من الفساد والبيروقراطية الزائدة وقلة استقرار القيادات مما يضعف كثيرا من قدرتها على الإشراف الفعال على هذا القطاع.
- 8- ضعف الشفافية في الصناعات الاستخراجية ويعتمد إضعافها فاسدي الحكومة والشركات وحتى إفراغها من مضمونها، وان ذلك يخفي فسادا وهذرا للموارد يعتمد فيه هؤلاء على ضعف الرقابة وانعدام المحاسبة، في ظل جود شركات همها الأول الخروج بأكبر قدر من الغنيمة، وعلى غياب دور المجتمع ومنظماته المستقلة في تحقيق رقابة فاعلة تواكب سلسلة القيمة وتحمي ثرواته.
- 9- يكتنف الغموض في اليمن الأمور المتعلقة بالإنتاج من النفط والغاز وان كانت الحكومة قد بدنت في السنوات الأخيرة بنشر بعض البيانات عنها خاصة بعد قرارها الانضمام لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وتتضمن الأدبيات الصادرة من كلا من مجلس النواب والجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي ووزارة المالية بيانات تتسم أحيانا بالتطابق وأحيانا بالتضارب مما يدعو إلى الشك في مصداقيتها.
- 10- لم تعمل البيانات المتعلقة بالإنتاج والتصدير ومدفوعات الشركات الواردة في تقارير الشفافية في الصناعات الاستخراجية على إعطاء صورة أكثر وضوحا وشفافية في قطاع النفط.
- 11- إن الاتكاء على الأساس النقدي وأساس الاستحقاق في تبرير الاختلافات التي برزت بين إفصاح الحكومة والشركات عن المدفوعات أمر غير صحيح ولا منطقي، ولكن الاختلافات توضح مدى تغول الفساد في هذا القطاع.
- 12- التراجع في إنتاج النفط ناتج عن ضعف الرقابة الدائمة على أداء الشركات النفطية أثناء العملية الإنتاجية والتي كانت تتم بصورة غير اقتصادية وغير فنية مما أدى إلى تقادم عمر الحقول بصورة سريعة.
- 13- لا تلتزم الحكومة بتوجيهات مجلس النواب الناتجة عن توصيات اللجان البرلمانية ذات العلاقة بالقطاع النفطي.
- 14- إن وزارة المالية ومصلحتي الضرائب والجمارك لم تكونا بالكفاءة المطلوبة عند تحصيل إيرادات الصناعات الاستخراجية نظرا لما تعانيه من الفساد والبيروقراطية الزائدة.
- 15- استمرار منع مصلحة الجمارك من الإشراف على موانئ تصدير المشتقات النفطية مما يعمق من ضعف الشفافية في هذا القطاع.
- 16- إن هناك أموال تدفع من إيرادات النفط خارج إطار القانون مثل نفقات الخدمات العسكرية والأمن.

- 17- تحدد الاتفاقيات النفطية آليات استرداد المبالغ المنفقة على عمليات الإنتاج والاستكشاف، وهناك بعض الاختلافات من اتفاقية لأخرى.
- 18- استمرار ارتفاع كلفة النفط الخام في مناطق الإنتاج في اليمن بشكل ملفت للنظر حيث تؤدي إلى استنزاف جزء مهم الإنتاج، دون معرفة حقيقية للأسباب التي تعمل على ذلك رغم التبريرات الرسمية غير المقنعة.
- 19- ترجع الزيادة في نفط الكلفة وكمية النفط الخام المستخدم في العمليات الإنتاجية إلى أسباب منها عدم التزام وزارة النفط والمعادن بإحكام الرقابة على بعض القطاعات الإنتاجية، وتنفيذ قرارات مجلس الوزراء التي تتضمن ضرورة تقليص الإنفاق غير المبرر وبالذات المصاريف التشغيلية للشركات الأجنبية، إضافة إلى وقف الإنفاق على المشاريع غير الضرورية في مناطق الإنتاج، وضعف الرقابة على مدخلات الشركات النفطية، وعدم التزام الشركات النفطية بتضمين كشوفات الجرد السنوية لها كافة الأصول والأصناف الثابتة والمتحركة الموجودة لديها في المخازن والمواقع، إضافة إلى زيادة مرتبات العاملين في القطاع النفطي بسبب الضغوطات الناتجة عن إضراب العاملين بصورة مستمرة، ونتيجة التقطعات المستمرة والتدهور الأمني.
- 20- ليس هناك من مبرر قانوني أو منطقي لرفض وزارة النفط الطلب الكتابي من لجنة التنمية والنفط لعدد من البيانات والمعلومات والوثائق ذات العلاقة بكلفة النفط الخام.
- 21- ارتفاع قيمة وكمية مدخلات الشركات النفطية المعفاة من الرسوم الجمركية والعوائد الأخرى سنة بعد أخرى، يعني حرمان الخزينة العامة من موارد هي بأمرس الحاجة إليها ويظهر تكاليف النفط بأقل مما هي عليه.

## التوصيات:

- 1- أن تعمل الحكومة اليمنية على توفير الإدارة الرشيدة لموارد الصناعات الاستخراجية بما يكفل توجيهها نحو تنمية مستدامة حقيقية.
- 2- أن تعمل الحكومة اليمنية على تعظيم الاستفادة من تقارير الشفافية في الصناعات الاستخراجية بما يكفل حسن استخدام موارد هذه الصناعات.
- 3- أن يعمل المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية ومنظمات المجتمع المدني على الاستفادة من التوصيات التي تتضمنها تقارير الشفافية بما يكفل رفع الشفافية والوعي في هذا القطاع ويوجد رأي عام مساند.
- 4- على الحكومة اليمنية تعظيم الاستفادة من قطاع المعادن وعلى منظمات المجتمع المدني ذات الصلة تسليط الضوء في أنشطتها على هذا القطاع لأن الحقوق الاقتصادية من أهم حقوق الإنسان.
- 5- إصلاح أوضاع وزارة النفط والمعادن وفتح باب التنافس على المناصب القيادية بما فيها منصب الوزير ورؤساء المصالح، وإنشاء شركة إنتاجية واحدة لكل القطاعات الإنتاجية، ومحاسبة الفاسدين والمقصرين.
- 6- إصلاح أوضاع وزارة المالية ومصلحتي الجمارك والضرائب وفتح باب التنافس على المناصب القيادية بما فيها منصب الوزير، ومحاسبة الفاسدين والمقصرين.
- 7- إلزام الجهات الحكومية والشركات نشر كافة البيانات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية أولاً بأول للرأي العام في وسائل الإعلام المختلفة وعلى مواقعها على الشبكة العنكبوتية مرفقا بها التوضيحات اللازمة.
- 8- تشكيل لجنة مستقلة محايدة ونزيهة تقوم بفحص كل المستندات والوثائق الخاصة بالإنتاج والاستماع إلى قول المختصين والفنيين في هذا المجال، ومقارنة المدفوعات بالاتفاقيات المبرمة مع الشركات الإنتاجية، وتوجيه السؤل لمن تضخمت ثرواتهم من أين لك هذا؟، واستعادة الأموال المنهوبة.
- 9- إنزال العقوبات الرادعة بكافة الجهات والأفراد ذوي العلاقة الذي لا يفصحون عن البيانات الخاصة بقطاع الصناعات الاستخراجية بشكل دقيق وسليم.
- 10- إلزام الشركات الإنتاجية بعدم دفع أيأ من إيرادات النفط خارج إطار القانون مثل نفقات الخدمات العسكرية والأمن، وان تتحمل هي بهذه النفقات ولا تضاف على نفط الكلفة، ويتم في المستقبل تنظيم دفع هذه النفقات بحيث لا تذهب إلى جيوب النافذين، ويستفيد منها كافة أفراد هذه المؤسسات.
- 11- أن يتضمن قانون للنفط آلية واضحة لاستعادة المبالغ المنفقة على عمليات الاستكشاف والإنتاج والتصدير.

## المراجع حسب التسلسل في الدراسة

- 1- <http://www.almashhad-alyemeni.com/news36606.html#sthash.Jp7YguKY.dpuf-7-5-2014>
- 2- جيني هيل وبيتر سلزبري وليوني نورثج وجين كننمنت، اليمن الفساد وهروب رأس المال والأسباب العالمية للصراع، تقرير تشاتام هاوس، سبتمبر 2013م.
- 3- جون كستر، منسق الإعلام الاجتماعي والاتصال بمركز المشروعات الدولية الخاصة، أهمية الشفافية بالنسبة للشركات في الأسواق الناشئة، 23 أكتوبر 2013م. ([http://www.cipe-arabia.org/index.php/publications/blog/1216-why-\(transparency-matters-for-emerging-market-companies\)](http://www.cipe-arabia.org/index.php/publications/blog/1216-why-(transparency-matters-for-emerging-market-companies))).
- 4- الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية حول أوضاع القطاع النفطي رقم (18).
- 5- وزارة المالية، الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012م.
- 6- <http://almaidaniya.net/news/2116.htm#sthash.iliidgDf.dpuf>
- 7- <http://hournews.net/news-31829.htm>
- 8- وزارة النفط والمعادن، إحصائيات النفط والغاز والمعادن، للأعوام 2006-2010م.
- 9- الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 2005-2012م.
- 10- التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني، 2005، 2007، 2006، 2010، 2009، 2012م.
- 11- تقارير اللجنة الخاصة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة 2005-2012م.
- 12- الجمهورية اليمنية، وزارة المالية، النشرة الإحصائية لمالية الحكومة، العدد الثاني والأربعون للربع الرابع من عام 2010، والعدد السادس والأربعون- للربع الرابع من العام المالي 2011م، العدد - التاسع والأربعون - للربع الثالث من عام 2012م، العدد الرابع والخمسون للربع الرابع للعام 2013م.
- 13- المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية، مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، (YEITI) التقرير الأول أكتوبر 2010م، التقرير الثاني، يونيو 2013، التقرير الثالث، أبريل 2014م.
- 14- مذكرة وزير المالية رقم (902-110 م. و) تاريخ 2012/12/18م إلى مجلس الوزراء بشأن إنشاء دائرتين جمركيتين في مينائي الضبة م/ حضرموت وبلحاف م/ شبوة.
- 15- قرار مجلس الوزراء في 2012/12/25م بإنشاء دائرتين جمركيتين في مينائي الضبة م/ حضرموت وبلحاف م/ شبوة.
- 16- رسالة مصلحة الجمارك لوزير النفط 2013/10/27م ب عدم التزام الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال بتقديم إقرارات جمركية لما يتم تصديره.
- 17- <http://almasdaronline.com/article/print/55188>
- 18- تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية رقم (1) بتاريخ 2014/1/7م.
- 19- تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية رقم (5) بتاريخ 2006/5/7م.
- 20- تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن دراستها لاتفاقية المشاركة في (قطاع 7) رقم (34) بتاريخ 2008/2/16م.
- 21- تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن دراستها لاتفاقية المشاركة في (قطاع 75) رقم (36) بتاريخ 2008/2/16م.
- 22- <http://www.aleqtisad-news.net/index.php?ac=3&no=3508>
- 23- [http://www.aleqt.com/2014/06/23/article\\_860272.html](http://www.aleqt.com/2014/06/23/article_860272.html)



## الملاحق الإحصائية

جدول رقم (12) القطاعات الاستكشافية في الجمهورية اليمنية حتى العام 2010م.

رقم القطاع	اسم القطاع	المحافظة	المساحة (كم <sup>2</sup> )	الشركة المشغلة	الجنسية	الشركاء	نسب المشاركة
1	عمالقين	شبو	1638	سينوبيك	صينية	سينوبيك	95.00%
						المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	5.00%
2	المعبر	شبو	4015	أو . إم . في	نمساوية	أو . إم . في	93.00%
						المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	7.00%
3	جردان	شبو	2950	أويل سيرش	إسترالية	أويل سيرش يمن	60.00%
						بيت اويل	34.00%
						المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	6.00%
6	إريام	شبو-مأرب	3911	إيني الإيطالية	إيطالية	إيني	92.00%
						دلتا إنجنيرنج	3.00%
						المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	5.00%
7	برقة	شبو	2950	أويل سيرش	إسترالية	أويل سيرش	34.00%
						كوفيك (عدن)	21.25%
						فويجر إنرجي	21.25%
						دلفي إنرجي	8.50%
8	عساكر	حضر موت-شبو	4730	ميداس الامارتية	إمارتية	ميداس للنفط والغاز	90.00%
						المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	10.00%
13	العرمه	المهرة	5563	جالو أويل	إندونيسية	جالو أويل	100.00%
15	المكلا	حضر موت	12570	كويت إنرجي	كويتية	كويت إنرجي	35.00%
						المؤسسة اليمنية العامة للنفط	5.00%
						إم إن دي	15.00%
						كوفيك	45.00%
17	عدن أبين	عدن-أبين-لحج	19485	إيني	إيطالية	برن	87.50%
						المؤسسة اليمنية العامة للنفط	12.50%
19	الجوف	الجوف- مأرب- صنعاء	8424	جي اس بي سي	هندية	جي اس بي سي	38.925%
						الكور بترو المحدودة	21.625%
						ويسترن	25.925%
						المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	10.00%
20	السبعيتين	مأرب- الجوف	2049	أوكسيدنتال	أمريكية	أوكسيدنتال	76.00%
						سيا يمن	19.00%
						المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	5.00%
28	شمال بلحاف	شبو - حضر موت	4465	جي اس بي سي	هندية	جي اس بي سي	38.925%
						الكور بترو المحدودة	21.625%
						ويسترن	25.925%
						المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	10.00%
29	جنوب سناو	المهرة -	9237	أو . إم . في	نمساوية	أو . إم . في	43.75%

43.75%	باكستان بترول يوم				حضر موت		
12.50%	المؤسسة اليمنية العامه للنفط والغاز						
95.00%	سي . سي . سي				المهرة - حضر موت	الفرت	33
5.00%	المؤسسة اليمنية العامه للنفط والغاز	بريطانية	سي . سي . سي	4478.3			
61.60%	ربلانس						
26.40%	هود إنرجي	هندية	ربلانس	7016	المهره	جيزغ	34
12.00%	المؤسسة اليمنية العامه للنفط والغاز						
32.50%	كويت إنرجي						
15.00%	ARC						
27.50%	فريجين ديسورز						
10.00%	أم . إن دي	كويتية	كويت إنرجي	5520	حضر موت	هود	35
10.00%	دراجون						
15.00%	المؤسسة اليمنية العامه للنفط والغاز						
61.60%	ربلانس						
26.40%	هود إنرجي	هندية	ربلانس	6894	المهرة	مرعيت	37
12.00%	المؤسسة اليمنية العامه للنفط والغاز						
47.50%	كي إن أو سي						
19.00%	ساشولي كوميني						
14.25%	دايمونج انديستريال	كوريا الجنوبية	كي إن أو سي	10864	المهره	دمغوت	39
14.25%	دي أس هولدنغ						
5.00%	المؤسسة اليمنية العامه للنفط والغاز						
25.50%	النفط والغاز والتعدين						
50.00%	إيبسلون إنرجي						
12.00%	جيو بترول	كندية	إيبسلون إنرجي	5492	حضر موت	غرب المكلا	41
12.50%	المؤسسة اليمنية العامه للنفط والغاز						
95%	سي سي سي						
5%	المؤسسة اليمنية العامه للنفط والغاز	لبنانية	سي سي سي	8836	المهره - حضر موت	جنوب الفرت	45
40.00%	دي أن أو						
30.00%	النفط والغاز والتعدين						
20.00%	المؤسسة اليمنية العامه للنفط والغاز	نرويجية	دي أن أو	7606	حضر موت	جنوب هود	47
10.00%	جيو بترول						
63.84%	كويت أنرجي						
21.16%	سي سي سي	كويتية	كويت أنرجي	2700	حضر موت	جنب شرق المعبر	49
15.00%	المؤسسة اليمنية العامه للنفط والغاز						
57.78%	دي أن أو						
22.22%	انسان وكفس						
20.00%	المؤسسة اليمنية العامه للنفط والغاز	نرويجية	دي أن أو	1299	حضر موت	سار	52
38.925%	جي إس بي سي						
21.625%	الكور بترول المحدودة						
25.925%	ويسترن	هندية	جي إس بي سي	10963	الجوف حضر موت مآرب	الريان	57
10.00%	المؤسسة اليمنية العامه للنفط والغاز						
93.00%	ميداس للنفط والغاز	إمارتية	ميداس	1367	حضر موت	جنوب غيل	68

7.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز					بن يامين	
45.50%	سينوبيك						
40.00%	توتال						
4.50%	مجموعة شركات العربية	صينية	سينوبيك	1324	شبو	المشرف	69
10.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
12.350%	كي إن أو سي						
5.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
19.2375%	أو أم في	فرنسية	توتال	1367	شبو	عتق	70
7.60%	سامسونج						
50.1125%	توتال						
5.70%	ديسونج						
45.50%	سينوبيك						
40.00%	توتال						
4.50%	مجموعة شركات العربية	صينية	سينوبيك	1801	حضر موت	القرن	71
10.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
18.00%	دي أن أو						
36.00%	توتال						
18.00%	انسان وكفس	نرويجية	دي أن أو	1821	حضر موت	العين	72
18.00%	تي جي مولدينج						
10.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
92.50%	دوف						
7.50%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	بريطانية	دوف	1900	حضر موت-	رأس حويرة	73
34.00%	كويت إنرجي						
21.25%	كوفبيك						
21.25%	فوياجر إنرجي	كويتية	كويت إنرجي	1293	حضر موت	قوزة	74
8.50%	دلفي إنرجي						
15.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
71.25%	اوكسيدينتال						
23.75%	تي جي هولدينج	أمريكية	اوكسيدينتال	1050	مأرب- شبو	مرخا	75
5.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
28.25%	مدكو						
21.25%	كويت انرجي						
12.75%	انديان اويل كوربريشن	إندونيسية	مدكو	1094	حضر موت	وادي عماد	82
12.75%	اويل انديان ليمنتد						
15.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
28.25%	مدكو						
21.25%	كويت انرجي						
12.75%	انديان اويل كوربريشن	إندونيسية	مدكو	364	حضر موت	ودي ارت	83
12.75%	اويل انديان ليمنتد						

15.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
27.50%	جالو أويل	إندونيسية	جالو أويل	2850	حضر موت	شرق المعبر	R2
45.00%	فيرجن ريسورسز						
27.50%	بيرتاكامل إنرجي المحدودة						

المصدر: تقرير الشفافية الثاني للصناعات الاستخراجية، 2010م.

جدول رقم (13) القطاعات الاستكشافية التي غادرتها الشركات في الجمهورية اليمنية عام 2011م.							
نسب المشاركة	الشركاء	الجنسية	الشركة المشغلة	المساحة (كم2)	المحافظة	اسم القطاع	رقم القطاع
92.00%	إيني	إيطالية	إيني الإيطالية	3911	شبو-مأرب	إريام	6
3.00%	دلتا إنجنيرنج						
5.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
90.00%	ميداس للنفط والغاز	إمارتية	ميداس الامارتية	4730	حضر موت- شبو	عساكر	8
10.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
35.00%	كويت إنرجي	كويتية	كويت إنرجي	12570	حضر موت	المكلا	15
5.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط						
15.00%	إم إن دي						
45.00%	كوفيك						
87.50%	برن	إيطالية	إيني	19485	عدن-أبين-لحج	عدن أبين	17
12.50%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط						
76.00%	أوكسيدينتال	أمريكية	أوكسيدينتال	2049	مأرب- الجوف	السبعين	20
19.00%	سبا يمن						
5.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
32.50%	كويت إنرجي	كويتية	كويت إنرجي	5520	حضر موت	هود	35
15.00%	ARC						
27.50%	فريجين ديسورز						
10.00%	أم . إن دي						
10.00%	دراجون						
15.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
47.50%	كي إن أو سي	كوريا الجنوبية	كي إن أو سي	10864	المهره	دمغوت	39
19.00%	ساشولي كومبني						
14.25%	دايمونج انديستريال						
14.25%	دي أس هولدنغ						
5.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
25.50%	النفط والغاز والتعدين	كندية	إيبسلون إنرجي	5492	حضر موت	غرب المكلا	41
50.00%	إيبسلون إنرجي						
12.00%	جيوبترول						
12.50%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
40.00%	دي أن او	نرويجية	دي أن او	7606	حضر موت	جنوب هود	47
30.00%	النفط والغاز والتعدين						

20.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
10.00%	جيو بترول						
57.78%	دي أن أو	نرويجية	دي أن أو	1299	حضر موت	سار	52
22.22%	انسان وكفس						
20.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
4.50%	مجموعة شركات العربية						
10.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
92.50%	دوف	بريطانية	دوف	1900	حضر موت-	رأس حويرة	73
7.50%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
34.00%	كويت إنرجي	كويتية	كويت إنرجي	1293	حضر موت	قوزة	74
21.25%	كوفبيك						
21.25%	فوياجر إنرجي						
8.50%	دلفي إنرجي						
15.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						

المصدر: تقرير الشفافية الثالث للصناعات الاستخراجية، 2011م.

جدول رقم (14) القطاعات الاستكشافية في الجمهورية اليمنية حتى العام 2010م			
رقم القطاع	اسم القطاع	المساحة (كم2)	المحافظة
11	الخضراء	10,438	المهره
12	شمال سناو	7,867	المهره
21	المرتفعات الوسطى	20,692	صنعاء- ذمار- صعده
22	كمران	12,098	الحديدة
23	انتوفاش ( الحديدة )	10,822	الحديدة
24	زبيد	9,412	الحديدة
25	المخا	9,965	الحديدة
26	قطاع بحري ( شمال شرق الحديدة )	18,383	الحديدة
27	غرب هزار	7,873	حضر موت
30	حبروت	8,276	المهره
31	بئر علي ( البحر )	14,468	شبوثة
36	ثمود	8,711	حضر موت
38	قطاع بحري	15,497	حضر موت
40	فرتاق	5,237	المهره
42	شمال العرمه	8,698	حضر موت
44	شمال حواريم	6,332	حضر موت
46	جنوب بلحاف	22,428	شبوثة
48	شمال المكلا	5,055	حضر موت
50	غرب منوخ	6,408	حضر موت
54	شحار	7,412	المهره
55	ميدي	11,015	حجه

حضرموت	14,508	قطاع بحري	56
شبو	9,562	شوكة الخريفة	58
حضرموت	6,875	شمال ثمود	59
حضرموت	6,550	القعاميات 2	60
حضرموت	11,664	جنوب مصينعه	61
حضرموت	16,227	عتب	62
المهرة	15,608	جنوب نشطون	63
المهرة	11,007	قطاع بحري	64
شبو	12,606	قطاع بحري	65
شبو	14,053	قطاع بحري	66
حضرموت	21,282	قطاع بحري	67
شبو	13,452	بلحاف	76
حضرموت	7,477	شمال العبر	77
حضرموت	6,219	منوخ	78
حضرموت	7,990	شمال الخضراء	79
حضرموت	1,961	غرب سناو	80
المهرة	19,384	قطاع بحري	81
حضرموت	731	وادي النبن	84
المهرة	597	شمال العقلة	85
شبو	625	جنوب العقلة	86
حضرموت	3,418	الكوف	87
حضرموت	1,901	وادي مويبير	88
حضرموت	1,853	ميفعة	89
شمال شرق سقطرى	11,526	قطاع بحري	90
شمال شرق سقطرى	19,395	قطاع بحري	91
غرب سقطرى	14,694	قطاع بحري	92
غرب سقطرى	20,515	رأس مومي	93
جنوب غرب سقطرى	12,886	عبد الكوري	94
جنوب سقطرى	20,962	سماح	95
جنوب شرق سقطرى	21,896	جنوب رأس مومي	96
جنوب سقطرى	30,630	قطاع بحري	97

المصدر: تقرير الشفافية الثالث للصناعات الاستخراجية في اليمن، 2010م.

جدول رقم (16) كشف يوضح أسماء العاملين بدون تراخيص.

م	أسم المنشأة	الموقع	بداية العمل	الوضع القانوني	الوضع الحالي
1	محاجر هيلان	هيلان-نهم -صنعاء	2000	بدون ترخيص	يعمل
2	محاجر مسورة	مسورة - نهم -صنعاء	2004	بدون ترخيص	متوقف
3	محاجر بيت عذران	بيت عذران - صنعاء	1990	بدون ترخيص	يعمل
4	محاجر بيت معصار	بيت معصار- نهم -صنعاء	2000	بدون ترخيص	يعمل
5	محاجر ثومه	ثومه - نهم -صنعاء	1990	بدون ترخيص	يعمل
6	محاجر الغراس	الغراس - نهم -صنعاء	1990	بدون ترخيص	يعمل
7	محاجر الشارقة	الشارقة - مناخة -صنعاء	1990	بدون ترخيص	يعمل
8	محاجر مستباء	الزبيدية - مستباء - حجة	2004	بدون ترخيص	يعمل
9	محاجر الراعي	الطور - بني قيس - حجة	2005	بدون ترخيص	يعمل

10	محاجر الاشمور وسطح الزافن	سطح الزافن - عمران	1995	بدون ترخيص	متوقف
11	محاجر محمد علي خليل	بني خليل - الصناعية - عمران	2005	بدون ترخيص	يعمل
12	محاجر بيت الشنفي الحدا	ملحان - الحداء - ذمار	1995	بدون ترخيص	يعمل
13	محاجر شناطب جهران	جهران - ذمار	1995	بدون ترخيص	يعمل
14	محاجر القعاري	الطور - بني قيس - حجة	2007	بدون ترخيص	يعمل
15	محاجر الروحاني	الطور - بني قيس - حجة	2003	بدون ترخيص	يعمل
16	محاجر عيال يحي	أرحب - صنعاء	2000	بدون ترخيص	يعمل
17	محاجر الراعي	الصناعية - عمران	2005	بدون ترخيص	يعمل

المصدر: تقرير الشفافية الثالث للصناعات الاستخراجية في اليمن.

جدول رقم (17) أسماء العاملين بدون تراخيص في قطاع التعدين.					
م	أسم المنشأة	الموقع	بداية العمل	الوضع القانوني	الوضع الحالي
1	كسارة وليد احمد هادي	بيت عنان - الدليل - غب	2004	بدون ترخيص	يعمل
2	كسارة الشميري	بأجل - بأجل - الحديدة	1993	بدون ترخيص	يعمل
3	كسارة الدبعي	بأجل - بأجل - الحديدة	1997	بدون ترخيص	يعمل
4	كسارة البشيرى	بأجل - بأجل - الحديدة	1997	بدون ترخيص	يعمل
5	كسارة شركة الامل	الربيعي - تعز	2002	منتهي 2003	متوقف
6	كسارة عبد البارى هزاع طه	البرح - البرح - تعز	2000	بدون ترخيص	يعمل
7	كسارة الجابري	شعب المدرك- التعزية - تعز	2000	بدون ترخيص	يعمل
8	كسارة العصيمي	شعب المدرك- التعزية - تعز	2000	بدون ترخيص	يعمل
9	كسارة علي يحي عوضه	شعب المدرك- التعزية - تعز	2000	بدون ترخيص	يعمل
10	منياس اللسي	اللسي- ذمار	2000	بدون ترخيص	يعمل
11	كسارة ثومه نهم	ثومه نهم- صنعاء	2000	بدون ترخيص	يعمل
12	كسارة زجان نهم	زجان نهم - صنعاء	2000	بدون ترخيص	يعمل
13	كسارة الغراس- نهم	الغراس - نهم - صنعاء	2000	بدون ترخيص	يعمل
14	كسارة ذهبان	ذهبان - نهم - صنعاء	2000	بدون ترخيص	يعمل
15	كسارة شمالان	شمالان - نهم - صنعاء	2000	بدون ترخيص	يعمل
16	كسارة ضلاع - همدان	ضلاع - همدان - صنعاء	2000	بدون ترخيص	يعمل
17	كسارة صرف - بني حشيش	صرف - بني حشيش- صنعاء	2000	بدون ترخيص	يعمل
18	كسارة الحنمي	الحشم- بني قيس - حجه	2005	بدون ترخيص	يعمل
19	كسارة المرشد	الحشم- بني قيس - حجه	2004	بدون ترخيص	يعمل
20	كسارة يحي هاشم سلبه	الحشم- بني قيس - حجه	2004	بدون ترخيص	يعمل
21	كسارة محمد قاسم العنسي	الدليل - إب	1980	منتهي 14-2-2005	يعمل
22	كسارة محمد علي حزام الجبري	سوق التلوث - ميثم - إب	1995	منتهي 6/7/1996	متوقف
23	كسارة أنوار السعادة	بأجل - بأجل - الحديدة	2006	منتهي 21/2/2007	يعمل
24	محمد عبد الله الحيمي	شمالان - صنعاء	2000	بدون ترخيص	يعمل
25	عبد الله المفزر	شمالان - صنعاء	2000	بدون ترخيص	يعمل
26	علي الطيبي	شمالان - صنعاء	2000	بدون ترخيص	يعمل
27	قائد الجر موزي	شمالان - صنعاء	2000	بدون ترخيص	يعمل
28	يحي الجعدي	شمالان - صنعاء	2000	بدون ترخيص	يعمل
29	قاسم مثنى	شمالان - صنعاء	2000	بدون ترخيص	يعمل
30	خالد العصيمي	شمالان - صنعاء	2000	بدون ترخيص	يعمل

يعمل	بدون ترخيص	2000	شملان - صنعاء	جليدان	31
يعمل	بدون ترخيص	1998	بيت الكوماني - ذمار	كسارة عمران	32

المصدر: تقرير الشفافية الثالث للصناعات الاستخراجية في اليمن.

جدول رقم (18) أسماء المستثمرين العاملين بتراخيص منتهية					
م	اسم المنشأة	الموقع	الخام	تاريخ آخر تجديد	
1	مصنع اسمنت بأجل	بأجل - بأجل - الحديدية		2009/3/10	
2	مصنع اسمنت عمران	جبل الدرب - عمران		2006/5/9	
3	مصنع اسمنت البرح	جبل العرف - البرح - تعز		20009/7/2	
4	زياد على صغير شامي	الخوبة - اللحية - الحديدية	محجر جبس	-----	
5	زياد على صغير شامي	شرق جبل الملح - اللحية - الحديدية	ملح وجبس	-----	
6	مؤسسة ناجي ضاعن للصناعة والاستثمار	جبل عريشة - نهم - صنعاء	صناعة الزجاج	-----	
7	صادق زايد مقبل وشريكه حسين الحمزي	جبل العقلية - اللحية - الحديدية	ملح وجبس	-----	
8	سالم محمد عبد الودود	جبل العقلية - اللحية - الحديدية	ملح	-----	
9	على حمود زمام	جبل الملح - اللحية - الحديدية	ملح وجبس	-----	
10	مؤسسة بن ناجي	قطبين مسورة نهم صنعاء	حجر جيرى	-----	
11	مؤسسة ألدادي	جبل جداء اللحية الحديدية	ملح وجبس	2010/11/21م	
12	يمن جرانيث العقاري	جبل الحيود بني قيس حجة	جرانيث	-----	
13	حفظ الدين احمد عبده نصاري	الدليل المخادر - إب	بازلت	-----	
14	عبد الله احمد الحجري	قمة المنيرة - الحديدية	ملح - جبس	-----	
15	مصنع الراعي	الطور	حجر جيرى - جرانيث	-----	
16	مصنع الروحاني	الطور	حجر جيرى	-----	

المصدر: تقرير الشفافية الثالث للصناعات الاستخراجية في اليمن.



## دراسة

الاستخدام الأمثل للإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية  
"دراسة تحليلية في الجمهورية اليمنية"



## ملخص تنفيذي:

الاستخدام الأمثل للموارد عموماً والموارد المتأتية من الصناعات الاستخراجية يعتبر عنوان لنجاح السياسة المالية ومبدأ من مبادئ الشفافية المالية العامة، وهذه الدراسة تهدف إلى التعرف على كيفية توزيع الموارد المتأتية من الصناعات الاستخراجية على أبواب النفقات وكذلك التعرف على مدى استفادة المواطن من هذه الموارد خاصة في التعليم والصحة، وقد اعتمدت الدراسة على منهجية تقدم على تحليل الموارد المتأتية من الصناعات الاستخراجية من خلال دراسة البيانات الصادرة من وزارة المالية (الموازنة - الحساب الختامي) بالإضافة إلى مناقشة تقارير الجهات الرقابية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة تتلخص في:

- 1- محدودية الإصلاحات المنفذة في مجال الصناعات الاستخراجية ككل في الواقع الفعلي، والتي ظلت في معظمها طيلة الفترات السابقة محصورة في الجانب النظري فقط، علاوة على عدم شمولية هذه الإصلاحات بما يكفل تشخيص ومعالجة الأسباب والعوامل الحقيقية التي يعاني منها هذا القطاع.
- 2- عدم سلامة ودقة التقدير لكمية وأسعار النفط والغاز من حيث تقديرات الكميات المنتجة والمبالغ المتوقعة في مشروع الموازنة العامة للدولة مع التنفيذ الفعلي.
- 3- ضياع جميع الموارد التي حصلت نتيجة زيادة أسعار النفط خلال السنوات الماضية، وإنفاقها بصورة مرتجلة وغير مدروسة، وكان يمكن تجنبها في صندوق استثماري سيادي كما عملت معظم الدول المنتجة للنفط والغاز والتي كونت صناديق سيادة من هذه الفوائض.
- 4- اتضح عدم الالتزام بمبادئ الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وقيام مجلس الشفافية على متابعتها كان صورياً. . ؛ ولم تنعكس من وجود هذا المجلس نتائج ملموسة.
- 5- اتضح حجم تضارب البيانات والأرقام بين الشركات والمؤسسات من جهة وبين بعض المؤسسات الحكومية من جهة أخرى.
- 6- اتضح الحجم الكبير للفساد في مجال النفط والغاز. . ابتداء من توقيع العقود أو عند الاستخراج النفط أو الغاز. . مما أضعف على اليمن مبالغ كبيرة جداً هي بأمس الحاجة لها.

كما أوصت الدراسة الجهات الرسمية التنفيذية أو الرقابية على ضرورة الالتزام بالتوصيات الآتية:-

- 1- إنشاء إدارة متخصصة بوزارة المالية للرقابة المباشرة على الإنتاج من الحقول وتحليل التكاليف بدقة للتأكد من صحتها.
- 2- إيجاد رقابة كافية على نفط الكلفة ونفقات دعم المشتقات النفطية.
- 3- إعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة. . ودراستها دراسة قانونية دقيقة للوقوف الثغرات في هذه الاتفاقيات التي تحمل شبهة فساد.
- 4- تضمين الاتفاقيات الجديدة بند يجبر الشركات المستخرجة للنفط والغاز والمعادن كشف كافة بياناتها المالية وغير المالية للجمهور والباحثين ونشرها على مواقعها الإلكترونية.
- 5- إجبار الشركات الحالية وممارسة ضغط عليها من قبل منظمات المجتمع المدني لنشر بياناتها في مواقعها الإلكترونية لتكون متاحة للجمهور.

والتي تعتبر الوسيلة الأساسية<sup>1</sup> لحسن استخدام الموارد المتأتية من الصناعات الاستخراجية بما يحقق الفائدة للمواطن اليمني في الوقت الحالي أو المستقبلي.

1 اسم الإشارة "التي" إلى ماذا يشير. . ؟

## مقدمة:

تعتبر الإيرادات المنطلق الأساسي في عملية التخطيط ورسم سياسة الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل إن حجم النفقات أو أنشطة الحكومة المستقبلية يتوقف على حجم الإيرادات، فإذا حصل تلاعب في هذه الإيرادات فإن أثرها سوف ينعكس على الخدمات التي تقدمها الحكومة للمجتمع، بل إن الأثر يمتد إلى الأجيال القادمة لأن تبديد الموارد يجعل الحكومة تبحث عن قروض لتغطية العجز أو النقص في الإيرادات. فتتحمل أعباءها الآن وفي المستقبل، وهناك رابط واضح بين إدارة المال العام من جهة وبين مبادئ الديمقراطية من جهة أخرى.

كما يجب أن يكون هناك آلية توفر الشفافية والمساءلة الفعالة، لأنها ستعمل على دعم إطار العمل التشريعي الذي بموجبه يتم فرض الضرائب أو السماح للشركات باستخراج موارد الدولة من النفط والمعادن. بحيث تحمل هذه الآلية السلطة التنفيذية عبء ومسؤولية تقديم تقارير وافية تتمتع بالشفافية حول دورها في فرض وتحصيل الإيرادات واستخدام الأموال العامة وتطبيقها للسياسات والأولويات المتفق عليها إلى جمهور المواطنين من خلال ممثليهم في المجلس النيابي. إن القيام بدور جيد يضمن المساءلة الفعالة ويمنح المواطنين الثقة بنزاهة حكومتهم ويساهم في إيجاد بيئة تساعد على الاستقرار والنمو الاقتصادي. ويعتبر غياب مثل هذه الآلية أو عدم وجود شفافية أو عدم توفر معلومات مالية يعني حرمان الناخبين وممثليهم من سلطتهم ويؤدي إلى ضياع وسوء استخدام الأموال العامة، بالإضافة إلى عدم الثقة بالمؤسسات العامة والعدائية تجاه الحكومة وتقويض النمو الاقتصادي.

## أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:-

- 1- التعرف على حجم الإيرادات المحصلة من الصناعات الاستخراجية ونسبتها إلى الإيرادات العامة الذاتية.
- 2- التعرف على كيفية تخصيص تلك الإيرادات على أنشطة الدولة وقطاعاتها المختلفة.
- 3- التعرف على كيفية إنفاق الحكومة للإيرادات المحصلة من الصناعات الاستخراجية.
- 4- التعرف على القطاعات التي استفادت من الإيرادات المحصلة من الصناعات الاستخراجية.
- 5- التعرف على كيفية تصرف الحكومة في فوائض الإيرادات المحصلة من الصناعات الاستخراجية عند التنفيذ الفعلي للموازنة.
- 6- التعرف على نصيب المواطن من الإيرادات المحصلة من الصناعات الاستخراجية.
- 7- التعرف على مدى توافر مبادئ الشفافية المالية في الإيرادات المحصلة من الصناعات الاستخراجية في الجمهورية اليمنية، ومعرفة مواطن الفساد في هذه الإيرادات.

## منهجية الدراسة:

اتباع الباحث منهجية البحث الاستقرائي والاستنباطي - الاستدلالي؛ حيث يُستخدم أسلوب البحث الاستقرائي في المناقشة المكتبية للأسس القانونية والإجراءات التنفيذية التي تحكم إنفاق الإيرادات المحصلة من الصناعات الاستخراجية والرقابة عليها، والأسس والمعايير التي تحدد الشفافية في تقديرها. كما يُستخدم أسلوب البحث الاستنباطي من خلال استخدام البيانات المالية عن إنفاق الإيرادات المحصلة من الصناعات

الاستخراجية من خلال تحليل البيانات التي تصدرها الحكومة للأعوام من 2006م- 2012م. ثم تحليل تلك البيانات وذلك بغرض تحقيق أهداف البحث. مع مراعاة الاتساق المنطقي والقابلية للتطبيق العملي.

### محتويات الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة وثلاثة مباحث أساسية؛ حيث احتوى المبحث الأول: منها على استعراض لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. وشمل المبحث الثاني: تحليل الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية، وكيفية توزيعها على أبواب النفقات مع مقارنة بين الموازنة والحساب الختامي. أما المبحث الثالث: فقد استعرض الفساد في الموارد المتأتية من الصناعات الاستخراجية. واختتمت الدراسة بالنتائج والتوصيات اللازمة.

## المبحث الأول

### مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

تكون الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز والمعادن) في كثير من الدول مرتبطة بالفقر والفساد وصراع المصالح، وهو ما يُعرف باسم "لعنة الموارد". ويحدث هذا الوضع نتيجة غياب الإفصاح والشفافية في التعاملات بين الحكومة والشركات، وغياب الشفافية في الإفصاح عن الإيرادات التي تتلقاها الحكومات من تلك الشركات. . وكذلك غياب المساءلة القانونية للموظفين الحكوميين فيما يتعلق بالمبالغ التي تدفعها الشركات للحكومات. . لذلك تسعى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية - وهي مبادرة طوعية يساندها تحالف من شركات وحكومات غربية ومستثمرين ومنظمات مجتمع مدني - إلى تعزيز الإفصاح الشفافية والمساءلة والمحاسبة من خلال عملية تمكن المواطنين في البلدان المعنية من مساءلة حكومات بلدانهم عن استخدامات تلك الإيرادات من خلال ممثلهم في البرلمانات. كما تعمل المبادرة على مساندة الجهود الرامية لتحسين الشفافية في إعداد الموازنات الحكومية، وتطبيق أفضل الأسس المحاسبية والإفصاح الشامل في البيانات المالية الحكومية وكذلك المقدمة من الشركات.

وتقوم مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية على مطابقة المدفوعات والإيرادات للصناعات الاستخراجية على موظف/جهد إداري مستقل وموثوق به ووفق معايير مراجعة دولية، وعلى نشر تقرير المطابقة وتحديد الاختلافات.

كما تمثل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية معياراً عالمياً لشفافية عائدات الصناعات الاستخراجية من النفط والغاز والتعدين. . إذ تركز مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على آليتين جوهريتين. . الأولى كشف الشركات عن المبالغ التي تدفعها للحكومات. . والثانية كشف الحكومات عن المبالغ التي تسلمتها من الشركات. . وهذا يتطلب قيام مختص مستقل إدارياً بالمقارنة بين هذه الأرقام تحت إدارة وإشراف لجنة تمثل أصحاب المصالح من الحكومة والشركات ومنظمات المجتمع المدني. (مبادرة الشفافية ص 11).

وتشجع مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية: الشفافية، والإدارة العامة، والمساءلة في استخدام إيرادات النفط والغاز والتعدين في البلدان الغنية بالموارد. والتي أطلقت في عام 2003م. وبدأت المبادرة بسبع دول في عام 2004م. ونمت لتضم 26 بلداً من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و10 بلدان من المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبلداً واحداً من أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي النرويج. ويقوم البنك الدولي بدور في مساعدة البلدان على تبني مبادئ المبادرة المتعلقة بمزيد من الشفافية والمساءلة. (موقع البنك الدولي).

وتشجع مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) وتدعم الإدارة العامة والشفافية في البلدان الغنية بالموارد عن طريق النشر الكامل لمدفوعات الشركات والإيرادات الحكومية من النفط والغاز والتعدين ومراجعتها. وكالتزام طوعي من جانب أصحاب المصلحة بالأهداف المشتركة، يضم الهيكل الدولي للمبادرة بلداناً غنية بالموارد الطبيعية، وشركات استخراج دولية ووطنية، ومنظمات مجتمع مدني، ومستثمرين، وبلداناً داخلة. ويقدم الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الذي يديره البنك الدولي للبلدان منخفضة الموارد. . لتنفيذ مبادئ المبادرة المتعلقة بشفافية الإيرادات. ونمت المبادرة بسرعة في السنوات القليلة الماضية، وسيكون المضي قدماً بإنجاز مستديم وقوة دفع مستمرة أمراً حيويًا (موقع البنك الدولي).

وقد أطلقت المبادرة لهدفين رئيسيين هما: (1) الإفصاح عن إيرادات الصناعات الاستخراجية التي تدفع للحكومات والحفاظ عليها (الضرائب، ورسوم الامتياز، وعلاوات التوقيع) (2) تشجيع وتقوية أسلوب الحوار

بين أصحاب المصالح. ويتعين على كل بلد مشارك أن يصدر تقرير تسوية يغطي إيرادات السنوات القليلة الماضية، تعده جهة مراجعة حسابات مستقلة. وتمر البلدان المنفذة للمبادرة بعملية تحقق لتقييم التنفيذ بالتشاور مع أصحاب المصلحة عن طريق مراجعة الإنجازات، وتحديد الفرص لتقوية العملية. والبلدان التي تتجاوز التحقق ستقدم إلى مستوى "بلد ملتزم بمبادرة الشفافية". ويتمشى تنفيذ المبادرة في البلدان المتعاملة مع البنك الدولي مع أجندة الإدارة العامة ومكافحة الفساد التي تطبق من خلال دعم مؤسسات تدبير القطاع الاستخراجي ومنظمات المجتمع المدني التي تراقب القطاع. ( موقع البنك الدولي).

وتساعد برامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في تقوية مراقبة الموازنة العامة وتعزز دور جهود تلك الرقابة، كما تمنع الفساد وتساعد في إعداد برامج مكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد وينعكس ذلك على خلق بيئة مساعدة على الاستثمار ونموه، وتمنح الثقة في مؤسسات الدولة من خلال تطبيق مبادئ الإفصاح والحوكمة في تلك المؤسسات.

وفي غياب مؤسسات حكومية قوية وتطبيق مبادئ الشفافية وقابلة للمساءلة والمحاسبة أمام مواطنيها أو من يمثلهم في المجالس النيابية عادة ما يتم إدارة عائدات النفط والغاز والصناعات التعدينية بصورة غير فاعلة، وتدقق موارد إضافية قد تشجع المسؤولين في تلك المؤسسات على الفساد أو التلاعب بتلك العائدات، وتضعف العلاقة بين المواطنين وحكوماتهم بسبب أهدار تلك الموارد في حالة الرخاء والتقصير غير المنطق في حالة تراجع تلك الموارد مما يجعل عدد المستفيدين من تلك الموارد قلة من المجتمع. (دليل المشرعين لمبادرة الشفافية ص 13).

وقد اهتم البنك الدولي بموضوع الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز والمعادن) حيث جاء ضمن أدبيات البنك حول هذا الموضوع تركيز مجموعة البنك الدولي على مساعدة البلدان والمستثمرين في ضمان استمرار المنافع الناشئة عن تنمية هذه الموارد. ولهذه الغاية، فإنها تتعاون مع مختلف البلدان والشركاء لمساعدة الحكومات المعنية على تطبيق الأطر التنظيمية الملائمة وتطوير قدراتها لإدارة قطاعات الموارد عبر سلسلة القيم في الصناعات الاستخراجية، أي من استخراج الموارد إلى إدارة الإيرادات والإنفاق. (موقع البنك الدولي).

وعزز البنك الدولي - مع مانحين آخرين - من مساندة لتنمية قدرات منظمات المجتمع المدني لتعزيز فاعلية تطبيق الشفافية والمساءلة. ويتعين تمكين منظمات المجتمع المدني من مراجعة وتقييم تقارير المبادرة، والنظام المالي والتزام الهيئات الحكومية والشركات التي تعمل في الصناعات الاستخراجية بالقوانين الوطنية. (موقع البنك الدولي).

وساعدت تقارير المبادرة في مجال الصناعات الاستخراجية في الكشف عن وجود اختلافات مالية كبيرة بين المقدم للحكومات وبين ما تكشفه البيانات المالية الخاصة بالشركات في كثير من البلدان ووفرت تلك المبادرة خريطة طريق لإصلاح حقيقي لقطاعات النفط والغاز والتعدين، التي عادة ما تكون الأكثر توليدا للعملة الأجنبية وإيرادات الدولة. ومهد تنفيذ المبادرة الطريق أمام إصلاح واسع النطاق، مثل إصلاح الإدارة المالية العامة أو الإصلاح المؤسسي المتمثل في تقوية المؤسسات الحكومية التي تنظم القطاع النفطي والغاز والتعدين. كما تعد المشاركة النشيطة لمنظمات المجتمع المدني من المعايير والشروط اللازمة للنجاح في ضمان حوار ثلاثي حقيقي على الرغم من قيود القدرة التي قد تواجه هذه المنظمات.

وقد اهتمت اليمن بموضوع الشفافية في الصناعات الاستخراجية حيث اهتمت الدولة بانضمام اليمن إلى مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية، كما تم إنشاء مجلس الشفافية في الصناعات الاستخراجية مكون من عدد من الجهات تمثل برلمانيين ومؤسسات حكومية وبعض الشركات وبعض مؤسسات المجتمع المدني، كما شكلت ثلاث عشر منظمة ما يسمى بتحالف الشفافية لمراقبة الصناعات الاستخراجية.

## إجراءات انضمام اليمن إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية:

- تقدم البنك الدولي إلى الحكومة اليمنية في ديسمبر 2005م، بمصفوفة سياسات للمدى القصير والمتوسط تضمنت اقتراح انضمام اليمن إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لتعزيز الشفافية والمساءلة في قطاع النفط والغاز.

- عبرت الحكومة اليمنية في أجنحة الإصلاحات الوطنية في أكتوبر 2006م. عن سعيها للانضمام إلى المبادرة، واتخذت بعض الإجراءات نحو ذلك.

- أقرت - انضمام اليمن إلى المبادرة - لجنة مشكلة من وزارات: النفط والخارجية والتخطيط والتجارة؛ والمكلفة بدراسة المبادرة الإجراءات المطلوبة بعد مشاورات داخلية. . ولقاء مع خبراء من البنك الدولي ووكالة التنمية البريطانية؛ وبناء عليه رفعت اللجنة الموضوع إلى مجلس الوزراء. . الذي بدوره طلب توضيحاً حول مدى جدوى الانضمام إلى المبادرة، وكذلك طلب معلومات عن الدول الأعضاء.

- التزم رئيس الجمهورية في مؤتمر المانحين لليمن في نوفمبر 2006م. بانضمام اليمن إلى المبادرة، وفي بداية 2007م أكدت الحكومة هذا الالتزام وتم تحرير مذكرة رسمية بذلك من وزير التخطيط والتعاون الدولي.

- اتخذ البنك الدولي من إجراءات انضمام اليمن إلى المبادرة. . إجراء مسبق للموافقة على منحة الإصلاح المؤسسي بمبلغ 51 مليون دولار.

- أقر مجلس الوزراء بقراره رقم 111 في مارس 2007م. الانضمام إلى المبادرة، وتم إبلاغ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالة البريطانية للتنمية وبقية المانحين بذلك بالإضافة إلى إرسال صورة عن ذلك إلى سكرتارية المبادرة لإدراج ذلك في موقعها.

- في أغسطس 2007م. وافق مجلس إدارة المبادرة على قبول اليمن كدولة منفذة "عضو مرشح"، وبناءً عليه شكلت وزارة النفط "المجموعة المتعددة لأصحاب المصلحة" كمجلس وطني للمبادرة وأنشئت لها سكرتارية مستقلة، وقد حددت مهام المجموعة في مراقبة وتسهيل تنفيذ المبادرة من خلال اتخاذ القرارات اللازمة وتوفير الدعم لتنفيذ خطة عمل المبادرة. (المتوكل؛ الشفافية في الصناعات الاستخراجية ورقة تجميعية مقدمة لورشة عمل حول أعمال حقوق الإنسان في الأعمال التجارية 20 يونيو 2013م).

- انضمت اليمن رسمياً إلى المبادرة في أغسطس 2007م، وباشترت تنفيذ الإجراءات الأولية المطلوبة. وقد تم تحديد وزارة النفط والمعادن لقيادة هذه الجهود والتعاقد مع خبير دولي للمساعدة في تنفيذ ما يلزم بما في ذلك إصدار التقرير الأول، والذي كان متوقعاً صدوره في نوفمبر 2008م.

- أصدرت الحكومة القرار رقم 319 لعام 2010م، بتشكيل المجلس اليمني للمبادرة، الذي ضم في عضويته 12 عضواً. . ؛ منهم ثلاثة يمثلون كل من وزارات التخطيط والمالية والنفط، وثلاثة آخرون يمثلون شركات النفط، وممثل عن كل من مكافحة الفساد وجهاز الرقابة والمحاسبة ولجنة التنمية والنفط في مجلس النواب، وأخيراً ثلاثة من منظمات المجتمع المدني ينتمون إلى تحالف الشفافية ومراقبة الصناعات الاستخراجية، وقد مارس المجلس أعماله بسكرتارية مستقلة ودون إطار قانوني حتى صدر في أكتوبر 2012م.



- صدر القرار الجمهوري رقم 155 في 25 أكتوبر 2012م، بإنشاء وتنظيم المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية، والذي يحدد الأهداف والمهام والمسؤوليات للمجلس اليمني للمبادرة وتنظيم أعماله وعضويته وإنشاء سكرتاريته.

- اعتبر البنك الدولي إصدار التقرير الأول للفترة 2005م وحتى 2007م، خطوة رئيسية في تعزيز الشفافية في الصناعات الاستخراجية، رغم أنه أورد المدفوعات والإيرادات بطريقة الإجمالي ويرقم واحد لكافة الشركات النفطية والذي لا يعبر بأي حال عن روح الشفافية التي تحملها المبادرة، ورأى البنك الحاجة لاستمرار الدعم الحكومي ومتابعة المجلس اليمني حتى يمكن تأسيس حوار بناء مع الشركات ومنظمات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات الخاصة بالمبادرة، وقد ساهم الطرفان في تأخيرات رئيسية وساهم التدخل الحكومي والبنك الدولي لتجاوز الانسداد والوصول إلى تنازلات.

- أعلنت المبادرة الدولية في مارس 2011م، أن اليمن دولة ملتزمة، ثم تم تعليقها مؤقتاً من المبادرة في يونيو 2011م، وقد تم رفع هذا التعليق في 14 يونيو 2012م.

- بناءً على رفع التعليق طلب مجلس إدارة المبادرة من اليمن إكمال تقارير 2008م و2009م، قبل نهاية 2012م. وإعداد تقرير 2010م و2011م، قبل 31 ديسمبر 2013م. علماً أنه يفترض إعداد تقرير إنجاز 2011م في أقرب وقت وقبل 31 ديسمبر 2012م.

- اتصف الإنجاز بعد رفع التعليق بالبطء وعدم الثقة بتمثيل المجتمع المدني، وهو ما أدى إلى الخلاف حول اللوائح وبالتالي تأخير الانتخابات حتى التوافق على اللوائح.

- نتيجة تأخر إعداد تقرير 2008م و2009م. قام مجلس إدارة المبادرة بتعليق عضوية اليمن مرة أخرى في 26 فبراير 2013م، طالبا أن يتم إعداد التقارير قبل نهاية 2013م. ما لم ستكون اليمن معرضة للشطب. (المتوكل؛ الشفافية في الصناعات الاستخراجية ورقة تجميعية مقدمة لورشة عمل حول أعمال حقوق الإنسان في الأعمال التجارية 20 يونيو 2013م).

كما صدرت ثلاثة تقارير للمطابقة من قبل شركة تدقيق اسمها: (هارت، نرس، لمتد) عينها مجلس مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن، الأول منها صدر في أغسطس عام 2010م، شمل المطابقة للأعوام 2005م-2006م-2007م، والتقرير الثاني صدر في يونيو 2013م. شمل الأعوام 2008م-2009م-2010م. والتقرير الثالث صدر في أبريل 2014م شمل المطابقة لعام 2011م. ومن خلال مراجعة التقرير يتضح أن مهمته لم تكن البحث عن وجود شفافية في التقارير والبيانات المقدمة من الشركات من خلال فحص دقيق للبيانات ومعرفة أسباب تغير نط الكلفة والتي ارتفعت في تلك السنوات عن السنوات التي سبقت أعوام الدراسة والمطابقة، حيث لم يناقش المستشار مثلاً أسباب النقص في حصة الحكومة من النفط ولم يناقش التقرير مقدار الضرائب على الشركات، وهل هي متطابقة ونفذت طبقاً لقانون ضرائب الدخل أو لا. . ولماذا اختلفت من الموازنة العامة للدولة ابتداءً من عام 2006م؟.

استفسارات كثيرة كان يجب أن توجه لمعدي التقرير عن هذا النقص الكبير في المعلومات ويمكن القول أن التقارير لا تحقق الشيء المأمول منه بخصوص مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية للأسباب الآتية:-

1- الإفصاحات غير مكتملة كما تقول الثلاثة التقارير للبيانات المقدمة من كل من الحكومة ومؤسساتها وشركاتها وكذلك من الشركات النفطية.

- 2- أن المستندات والبيانات المرفقة مع كشف المطابقة والمقدمة من الطرفين غير مكتملة كذلك حسب تقرير المستشار نفسه.
- 3- تشير التقارير إلى وجود أخطاء في تصنيف التدفقات بين الحكومة من جانب والشركات من جانب آخر.
- 4- أشارت التقارير بأن هناك اختلافات جوهرية تزيد عن النسبة التي حددها المجلس لكي تكون مقبولة إذا كانت تقل عن 3-5% حيث اتضح أن الاختلافات تزيد عن تلك النسبة بل أنها تصل في بعض المبالغ إلى 100%.
- 5- أن هناك شركات كثيرة بلغت نسبتها 67% في التقرير الأول إلى 67% لم تسلم تقاريرها وبياناتها المالية للمستشار لكي يتأكد من صحة الإفصاح وعدم وجود فوارق والقيام بعمل المطابقة، وحتى الشركات التي سلمت بياناتها المالية اتضح أنها غير مدققة من محاسب قانوني. انظر التقارير.
- 6- اتضح أن المجلس وكذلك الحكومة لم يقوما باتخاذ إجراءات ملموسة لمعاقبة الشركات التي لم تلتزم بتقديم الإفصاحات الكاملة أو بياناتها الصحيحة والمراجعة من محاسب قانوني مستقل.

## المبحث الثاني

## الموارد من الصناعات الاستخراجية

قبل أن ندخل في مناقشة كيفية الإنفاق للموارد (الإيرادات) المتأتية من الصناعات الاستخراجية لا بد من معرفة حجم هذه الإيرادات وأنواعها وفيما يأتي جدول رقم: (1) الذي يوضح ذلك:

جدول رقم (1) حجم الإيرادات المحصلة من الصناعات الاستخراجية وفق التنبؤ الاقتصادي								
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المبالغ	البيان
27.28%	17.14%	34.39%	18.50%	18.88%	32.68%	21.67%	التقديري	نسبة إيرادات النفط المصدر
39.18%	42.61%	30.89%	27.29%	42.33%	34.39%	42.64%	الفعلي	
26.64%	24.67%	27.88%	32.59%	40.20%	35.29%	33.77%	التقديري	نسبة إيرادات النفط المستهلك محلياً
12.70%	22.99%	27.60%	27.17%	30.32%	31.60%	30.33%	الفعلي	
2.04%	3.44%	6.16%	4.90%	5.65%	4.15%	5.39%	التقديري	نسبة إيرادات الغاز المستهلك محلياً
1.49%	1.53%	1.72%	1.49%	0.96%	1.03%	0.90%	الفعلي	
2.64%	3.44%	5.81%	3.46%	0.00%	0.00%	0.00%	التقديري	نسبة إيرادات الغاز المصدر
1.78%	2.25%	1.20%	0%	0%	0%	0%	الفعلي	
0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.07%	0.00%	0.00%	التقديري	نسبة منح توقيع الاتفاقيات النفطية والمعدنية
0.00%	0.00%	0.00%	0.37%	0.09%	0.01%	0.11%	الفعلي	
1.32%	1.43%	1.41%	1.62%	1.72%	1.49%	1.46%	التقديري	نسبة عمولة الامتياز على عمليات الانتاج النفطي والمعدني والغاز
0.68%	1.21%	1.58%	1.57%	1.75%	1.69%	1.62%	الفعلي	
61.27%	50.12%	75.66%	62.04%	66.84%	74.22%	67.50%	التقديري	نسبة إجمالي الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية
56.61%	72.15%	63.48%	58.70%	75.89%	69.12%	75.77%	الفعلي	
1,773,900	1,371,054	1,375,395	1,366,804	1,335,873	1,355,755	965,852	التقديري	إجمالي الإيرادات الذاتية
1,917,135	1,709,297	1,774,911	1,278,544	1,979,054	1,414,290	1,434,661	الفعلي	

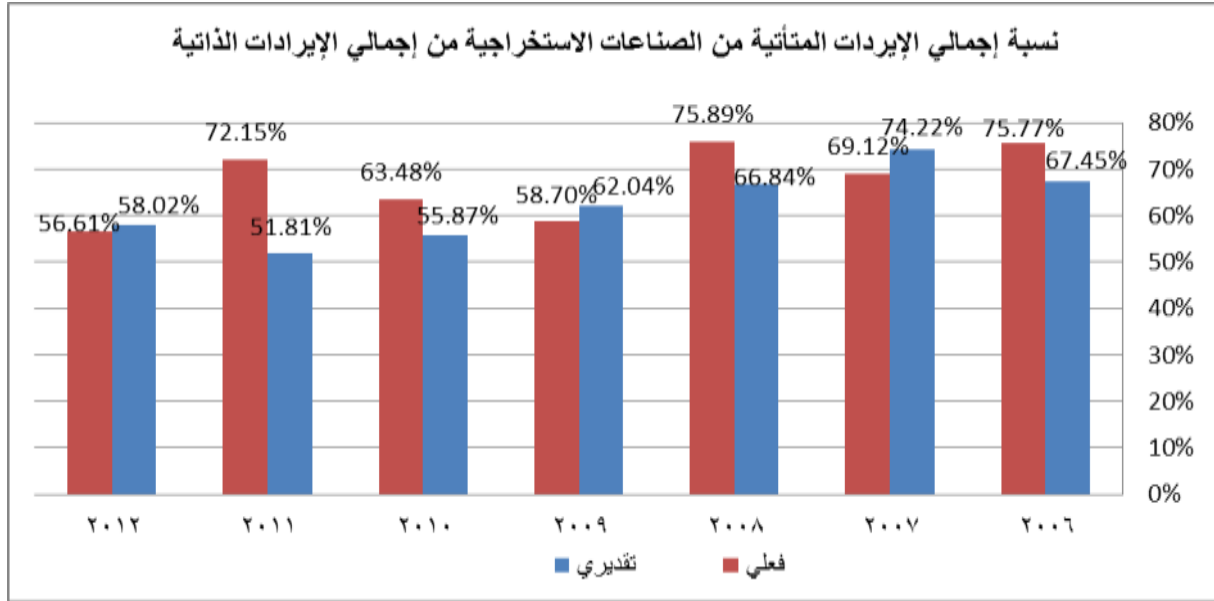
يلاحظ من الجدول أعلاه الآتي:-

1- أن الإيرادات الفعلية من الصناعات الاستخراجية تمثل نسبة 77.75%، 12.69%، 89.75% من الإيرادات الذاتية الفعلية خلال الأعوام 2006م، 2007م، 2008م. على التوالي، بينما تراجع في عام 2009م، بشكل كبير حيث بلغت نسبتها 70.58% من الإيرادات الذاتية الفعلية وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية التي حصلت في نهاية عام 2008م، وقد كان أكبر انخفاض لهذه الإيرادات في عام 2012م. حيث بلغت النسبة 61.56% وذلك نتيجة لزيادة الإيرادات من البنك المركزي عن السنوات الماضية بمبلغ يزيد عن 140 مليار ريال، والناجم عن تغيير سياسة الاقتراض من البنك وكذلك توقف التصدير نتيجة تفجير أنبوب النفط المتكرر، ومن خلال الجدول فإن أعلى نسبة تحققت في عامي 2006م، 2008م 77.75%، 89.75% على التوالي.

2- نتيجة لسوء التقدير عند إعداد الموازنة العامة للدولة فإننا نلاحظ تذبذب الإيرادات من الصناعات الاستخراجية وخاصة عند وضع التقديرات لهذه الموارد من عام إلى آخر، حيث تمثل نسبة 67.50% في عام 2006م. من الإيرادات الذاتية، وفي عام 2007م بلغت النسبة 74.74% ثم انخفضت هذه النسبة في عام 2008م إلى 84.66%، وقد بلغت أقل نسبة في عام 2011م حيث بلغت 12.50% من تقديرات الإيرادات الذاتية.

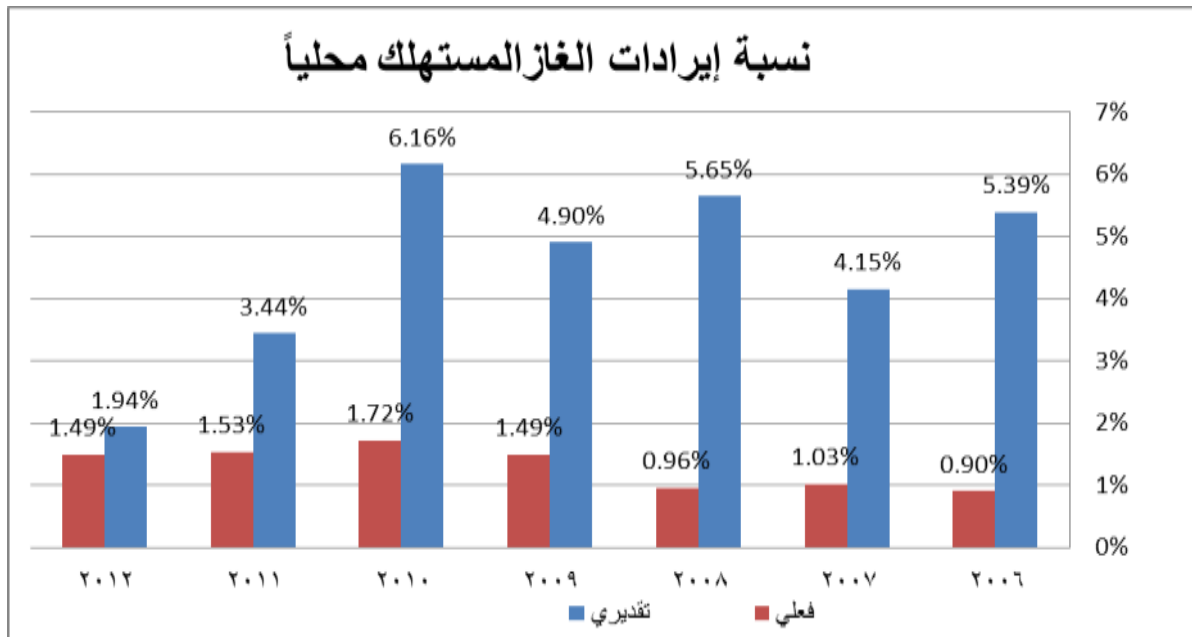
3- نتيجة لسوء التقدير عند إعداد الموازنة العامة للدولة فإنه يلاحظ من الجدول الفارق الكبير بين التقديري والفعلي لإيرادات الصناعات الاستخراجية نتيجة لتخفيض أسعار برميل النفط عند تقدير إيرادات الموازنة حيث يتم تسعير برميل النفط بمقدار النصف في بعض الأعوام ففي عام 2006م بلغت نسبة التقديرات 98.59% من المحصل الفعلي، بينما في الأعوام 2007م، 2009م، 2012م.

فقد بلغت النسب أعلى من ما تم تحصيله حيث بلغت 94.102%، 99.112%، 15.100% على التوالي.

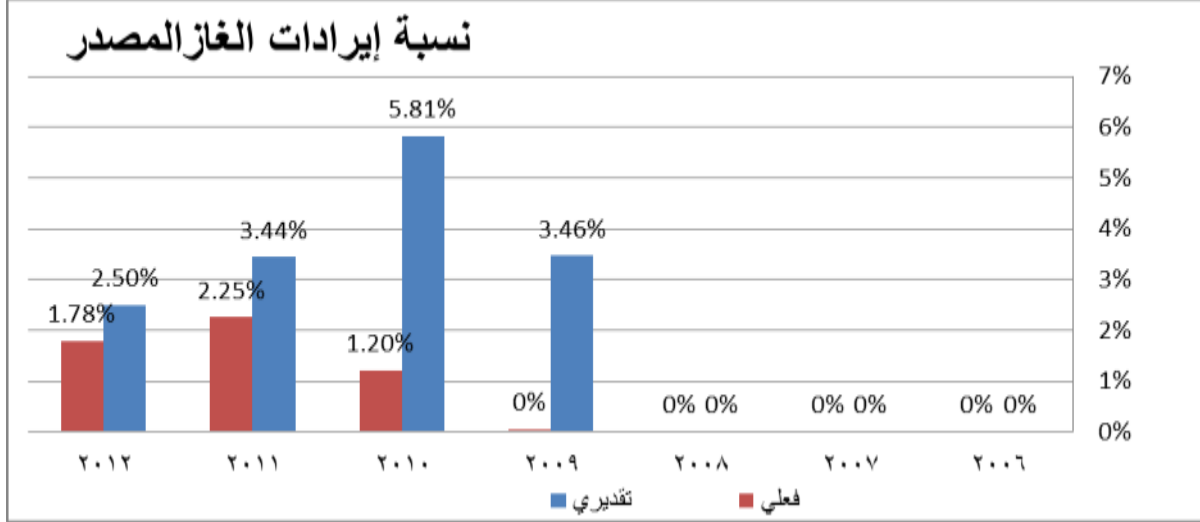


4- يلاحظ من الجدول ضآلة إيرادات الغاز المصدر والمستهلك محلياً حيث لا تزيد النسبة عن 2% في جميع السنوات من عام 2006م حتى 2012م.

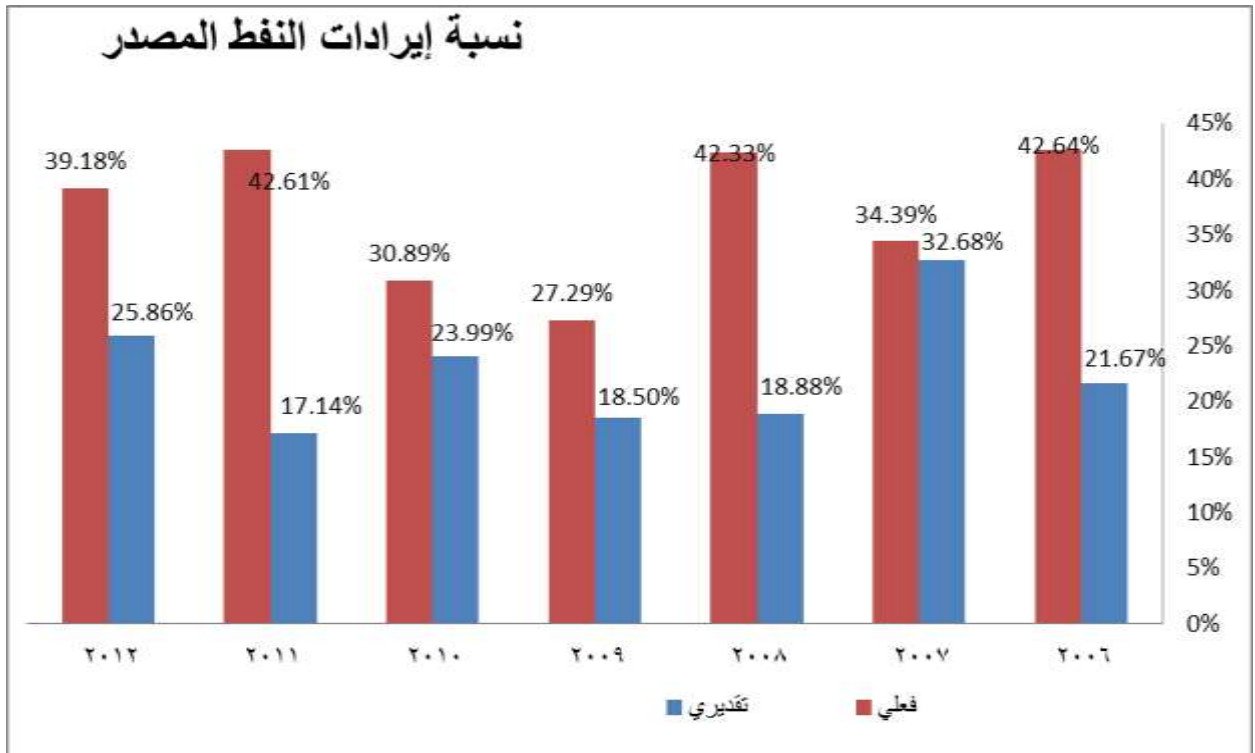
5- يلاحظ من الجدول الفارق الكبير بين المبالغ التقديرية في الموازنة والمحصل الفعلي من إيرادات الغاز المستهلك محلياً حيث يصل الفارق إلى أربعة أضعاف وخاصة في الأعوام 2006م، 2007م، 2008م. حيث كانت تمثل نسبة 39.5%، 15.4%، 65.5% على التوالي من الإيرادات الذاتية بينما المحصل الفعلي يمثل نسبته 90.0%، 03.1%، 96.0% على التوالي ولم نجد أي مبرر لهذا الاختلاف الكبير وهذا يعتبر أقل من 1%.



6- يلاحظ من الجدول أن الإيرادات الفعلية من تصدير الغاز تقل عن المبالغ التقديرية في الموازنة بنسبة تقدر بثلاثة أضعاف في عام 2010م وهذا يظهر بوضوح التلاعب الكبير من قبل الشركات المصدرة.



7- يلاحظ الاختلاف الكبير بين التقديري والفعلي لإيرادات النفط المصدر والتي يصل الفارق فيه تقريباً إلى أكثر من النصف وخاصة في عامي 2008م، 2011م. حيث بلغت نسبة التقديري في عام 2008م 88.18% من إجمالي الإيرادات التقديرية الذاتية وعند التنفيذ الفعلي ارتفعت النسبة إلى 42.33%. وفي عام 2011م كانت نسبة التقديري 14.17% وكانت الإيرادات الفعلية 42.64%. أما الأعوام التي كان يوجد تقارب بين نسبة التقديري والفعلي فكانت في عام 2007م، 61%، ويلاحظ أن النسبة الوحيدة التي كانت الإيرادات الفعلية أقل من التقديري في عام 2010م فقط.



## توزيعات الموازنة العامة:

لا يوجد في الدستور أو القانون نص صريح بتخصيص إي إيرادات معينة أو من مصدر معين لنفقات معينة وإنما يتم تقدير الموارد العامة للدولة ووضعها في سلة واحدة ثم تخصيص النفقات حسب أولوياتها وحتميتها، وقد تم توجيه خمسة أسئلة موجهة للمختصين في قطاع الموازنة بوزارة المالية حول مدى تخصيص مثل هذه الموارد وهذه الأسئلة هي :-

- 1- هل يمكن تحديد كيفية إنفاق الإيرادات الواردة من الصناعات الاستخراجية (إيرادات النفط والغاز والمعادن) في أنشطة محددة أو قطاعات معينة؟.
- 2- هل يتم تخصيص إيرادات النفط والغاز لتغطية نفقات معينة؟.
- 3- هل يمكن التمييز بين المبالغ الموردة من النفط والغاز في أي قطاع أنفقت فعلياً؟.
- 4- كيف يتم تخصيص الإيرادات المقدره على فصول النفقات وهل هناك أولوية معينة لنفقات معينة؟.
- 5- عند تقدير إيرادات الضرائب وفائض أرباح القطاع العام والمختلط وإيرادات الصناعات الاستخراجية (إيرادات النفط والغاز والمعادن) أيهما يتم تخصيصه لفصول النفقات قبل الآخر؟.

لقد انتظرنا حتى يوم الخميس الموافق 2014/7/1م، للحصول على رد من قطاع الموازنة على استفساراتنا أعلاه لتضمينها في التقرير ولكن مع الأسف لم يصلنا أي رد والردود التي كنا نتوقعها لن تزيد أو تنقص شيء من مما سوف نورد في الأسس التي يعتمد عليها في توزيع النفقات كون الإطار المتبع في هذا الشأن هو ما أتبعناه في تلك التوزيعات وكان الهدف هو الاستئناس برأيهم فقط.

وعليه فقد اضطررنا على الاعتماد في تفسير أولوية توزيع الإيرادات على النفقات على رؤانا وما هو متبع في معظم بلدان العالم وكذلك تبويب النفقات في الموازنة العامة للدولة والتي تبدأ من الباب الأول: الأجور والتعويضات حتى الباب الخامس: اكتساب أصول مالية وتسديد الخصوم، وكذلك تبويب الإيرادات الذي يضع إيرادات الضرائب في الباب الأول بينما يضع الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية في الباب الثالث، ولهذا فإن المنهجية المتبعة في تخصيص الإيرادات لتغطية النفقات تكون حسب التسلسل في السطور الآتية:-

وقد علمتنا التجارب وما نطلع عليه من موازنات معظم بلدان العالم أنه بالفعل لا يوجد تخصيص إيرادات معينة لنفقات معينة وكون الإيرادات الضريبية وإيرادات فائض الأرباح من شركات الدولة ومؤسساتها المملوكة ملكية كلية أو جزئية تعتبر إيرادات ثابتة ومضمونة ومتزايدة عام بعد آخر. . على عكس الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية التي عادة ما تكون متذبذبة بالزيادة والنقص نتيجة لتغير أسعارها عالمياً أو نزوبها نتيجة للاستخدام.

ومن هذا المنطلق نعتقد أن المخطط المالي في أي بلد كان بما فيها الجمهورية اليمنية عند تقديراته إيرادات ونفقات الموازنة ينظر نظرة مهمة إلى تقدير الموارد المتاحة لديه أو التي يستطيع تحصيلها من كافة المصادر ثم ينظر إلى النفقات الحتمية ليتم تغطيتها أولاً ثم ينظر إلى ما فاض ويوزعه على باقي النفقات حسب أهميتها وحتميتها.

وإذا سألت أي متخصص في إعداد الموازنات العامة ما هي النفقات الحتمية وكيفية ترتيبها فإنه سوف يجيبك بأن الأجور والتعويضات التي تدفع للعاملين في الدولة من مدنيين وعسكريين تكون لها الأولوية الخاصة في تخصيص الموارد لأنه لا يمكن تأخير دفع الرواتب في موعد استحقاقها لان ردة الفعل من هؤلاء العاملين سوف تكون شديدة وربما تعرض الدولة للخطر على عكس باقي نفقات الموازنة الأخرى التي يمكن تأجيلها لفترة معينة أو تأجيل سدادها للموردين لها أو لمقاولين لها إذا كانت مقابل خدمات، ولهذا نعتقد أنه يجب تغطية باب الأجور والتعويضات من الإيرادات الضريبية وإيرادات فائض الأرباح كونه مصدر ثابت ومضمون تحصيله كما قلنا سابقاً فهناك مواعيد محددة لدفع الضرائب والرسوم طبقاً للقوانين السارية فبند الأجور

والتعويضات مهم وضروري ويجب على الدولة أياً كان نظامها المالي توفير السيولة اللازمة ولهذا سوف نفترض هذا الافتراض في هذه الدراسة بأنه يتم تخصيص الموارد المتأتية من الضرائب والإيرادات الأخرى لتغطية بند الأجور والتعويضات وما فاض من هذا المورد يتم تغطية النفقات الأخرى حسب أهميتها وحتميتها، وكذلك حسب اعتقادنا والتبويب المتبع لأبواب النفقات التي تتبعها وزارة المالية فإنه يأتي في المرتبة الثانية النفقات التشغيلية (السلعية، والخدمية) لأهميتها في تشغيل الوحدات الإدارية بغرض تسيير النشاط وتلبية الخدمات للمواطن والتي لا يمكن أن يعمل موظف بدون أن تتوفر له (الكهرباء والقرطاسية والمواصلات والانتقالات. . . الخ)، ولا شك أن تغطية نفقات هذا الباب سوف تغطي من الإيرادات المتبقية من الموارد الضريبية وإيرادات فائض الأرباح وإذا لم تكف هذه الإيرادات فإنه سوف يتم البحث عن مصدر آخر للإيرادات ومما لا شك فيه أن الأناظر سوف تتجه إلى الإيرادات المتأتية من الريع الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية لتغطية نفقات هذا الباب، يأتي في المرتبة الثالثة في الأهمية لنفقات المنح والدعم والمنافع الاجتماعية وهي نفقات الباب الثالث، وحسب موارد الموازنة العامة للدولة المتاحة في الجمهورية اليمنية فإن نفقات هذا الباب تنقسم إلى نوعين الدعم الممنوح لتغطية فارق السعر في بعض السلع مثل (دعم المواد الغذائية، المشتقات النفطية)، أما النوع الثاني من نفقات هذا الباب فهو يتمثل في الدعم الجاري لبعض المؤسسات الخدمية التي تقدم خدماتها أو منتجاتها للمواطن بسعر يقل عن التكلفة وكذلك التحويلات التي تعطى للمواطنين على شكل دفعات نقدية (الضمان الاجتماعي) أو القيام بأنشطة استثمارية من خلال صناديق متخصصة مثل (الصندوق الاجتماعي للتنمية)، وأياً كانت طبيعة نفقات هذا الباب فإن الدولة أو الحكومة تضطر لتغطية هذه النفقات حتى ولو بالقروض. . لأن عدم القيام بها قد يخلق اضطرابات سياسية واجتماعية ولا شك أن تغطية نفقات هذا الباب سوف تكون من الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى، وفي حالة عدم توفر هذه الموارد كما هو حاصل في الجمهورية اليمنية فإنه سوف يتم النظر إلى الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية لتغطية نفقات هذا الباب فان لم تكفي هذه الموارد فإن الحكومة سوف تضطر للاقتراض.

وبعد أن تغطي الحكومة نفقاتها الجارية تبنى التفكير في الإنفاق الرأسمالي والاستثماري، والإنفاق الرأسمالي يتمثل في نفقات الباب الرابع في الموازنة العامة والمسمى (اكتساب الأصول غير المالية)، ويلاحظ على نفقات هذا الباب أن مصدر الموارد المخصصة له تكون داخلية وخارجية والمصدر الداخلي يكون من الإيرادات المتاحة أمام الحكومة بعد تغطية النفقات الجارية ومصدر خارجي يتمثل في المنح الخارجية أو القروض. . ؛ وتحدد المشاريع التي سوف ينفق عليه في الموازنة من خلال هذين المصدرين. . وهكذا فإنه يأتي في المرتبة الرابعة من الأهمية عند التقدير وهو اكتساب الأصول الثابتة من المشاريع مثل الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات الموازنة العامة أما الإنفاق الاستثماري ويتمثل في الباب الخامس والمسمى (اكتساب الأصول المالية وسداد الخصوم) فالبعض منه حتمي مثل سداد القروض والبعض منه غير حتمي والمتمثل في المساهمة في رؤوس أموال الشركات والمؤسسات (الدعم الرأسمالي).

وأياً كان الأسلوب المتبع من قبل وزارة المالية في تخصيص الموارد وتقدير النفقات فإن الأسلوب المتبع- في اعتقادنا- هو الأسلوب الذي تم توضيحه في السطور السابقة وما يؤكد هو التسلسل في أبواب الموازنة سواء الإيرادات أو النفقات وهذا ما ساعدنا وشجعنا على اتباعه في تخصيص الموارد المتاحة على النفقات المقدرة أو الفعلية في الموازنة العامة للدولة حيث انه طبقاً للتبويب الذي تتبعه الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة المالية هو الباب الأول الأجور والتعويضات، الباب الثاني النفقات التشغيلية (سلعية وخدمية)، الباب الثالث الدعم والإعانات

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006		البيان	
526.782	518.576	455.163	395.640	330.134	265.404	256.432	المبلغ	إيرادات ضريبية	الإيرادات الذاتية
48.769	56.131	56.302	61.910	38.539	29.687	26.065	المبلغ	إيرادات أخرى	
210.153	85.996	95.539	70.186	74.322	54.418	47.393	المبلغ	فوائض أرباح الحكومة	
785.704	660.703	607.004	527.736	442.995	349.509	329.890	المبلغ	إجمالي الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى	
1.086.084	710.351	768.392	848.009	892.879	1.006.246	651.445	المبلغ	إيرادات الصناعات الاستخراجية	
28.33%	28.99%	48.08%	39.70%	34.66%	32.65%	26.97%	النسبة	(يخصم الدعم)	
100%	90.77%	96.31%	100%	100%	100%	100%	النسبة	مغطى من إيرادات ضرائب	نفقات الأجور

والمنح والمنافع الاجتماعية، الباب الرابع اكتساب الأصول غير المالية، الباب الخامس اكتساب الأصول المالية وتسديد الخصوم كما هو موضح في الجداول الآتية:-



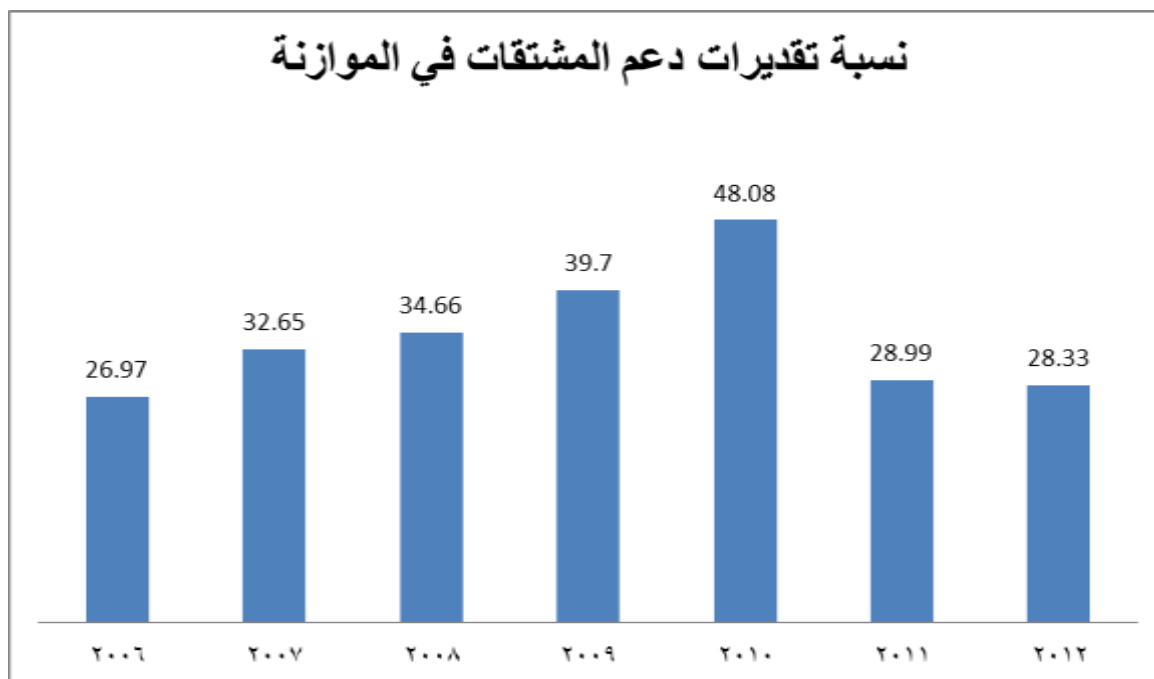
							وإيرادات أخرى	والتعويضات
9.26%	0%	0%	4.72%	6.36%	11.31%	3.79%	النسبة	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية
0%	9.23%	3.69%	0%	0%	0%	0%	النسبة	مغطى من إيرادات ضرائب وإيرادات أخرى
56.52%	42.45%	37.70%	37.04%	32.98%	26.79%	29.78%	النسبة	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية
5.88%	25.92%	14.23%	18.54%	17.52%	13.48%	15.58%	النسبة	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية
75.88%	0%	41.11%	16%	0%	0%	0%	النسبة	مغطى من القروض
0%	2.63%	0%	0%	3.08%	2.32%	3.03%	النسبة	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية
100%	42.89%	100%	100%	0%	0%	0%	النسبة	مغطى من القروض
44.98%	29.05%	22.19%	19.35%	14.54%	6.60%	8.30%	النسبة	مغطى من المنح
0%	0%	0%	0%	5.41%	13.45%	20.83%	النسبة	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية
55.02%	70.95%	77.81%	80.65%	74.57%	48.51%	33.02%	النسبة	مغطى من القروض

### جدول رقم: (2) توزيع الإيرادات

التقديرية المتأتية من الصناعات الاستخراجية طبقاً للتبويب الاقتصادي للنفقات

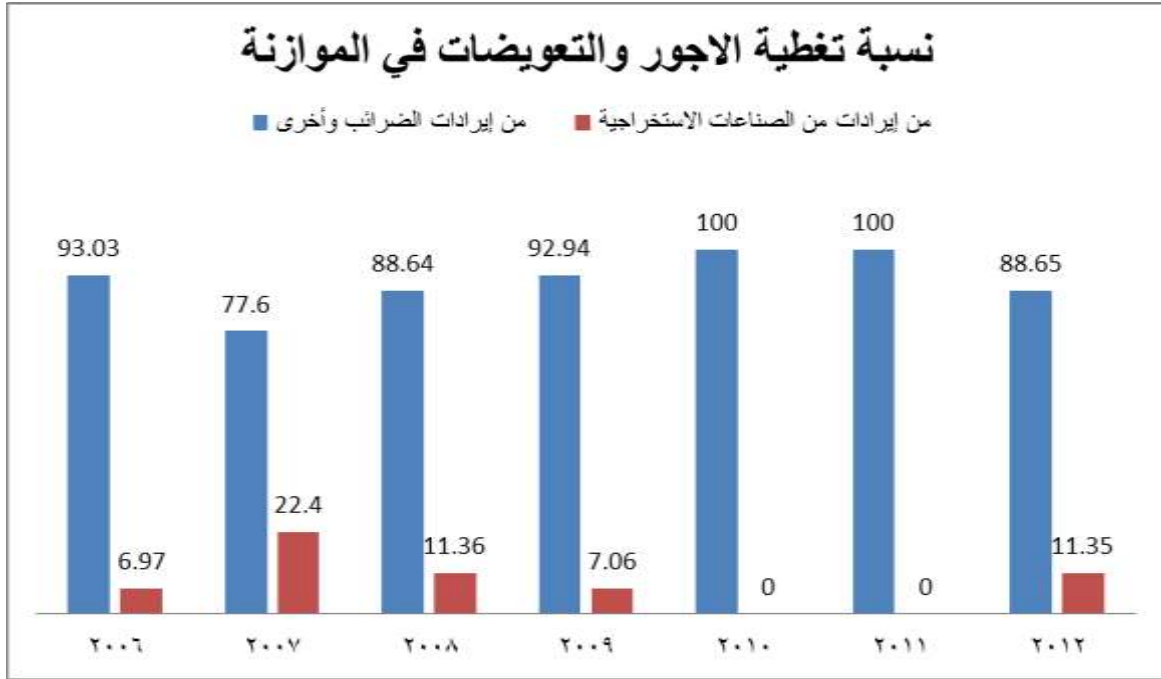
يلاحظ من الجدول الآتي:-

1- يلاحظ أن وزارة المالية ليس لديها تخطيط مالي سليم حيث أن نسبة الدعم (المشتقات النفطية) غير ثابتة خلال سنوات الدراسة فقد بلغت أعلى نسبة مخططة للدعم في عام 2010م (8.48%) بينما كانت أقل نسبة في عام 2006م، وبنسبة بلغت (26.97%).

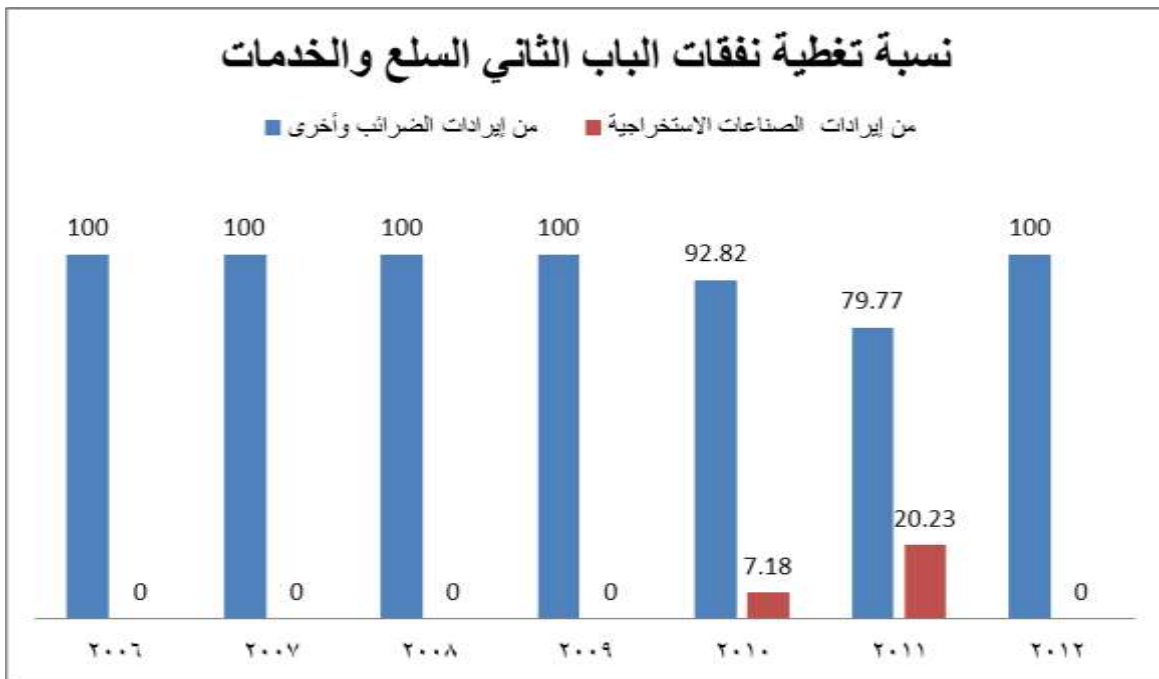


2- يلاحظ أن نفقات الأجور والتعويضات عند تقديرات الموازنة لم يكن لها مجال كبير من الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية، حيث كانت النسبة ضئيلة أو منعدمة وكون نفقات هذا الباب تحظى بأولويات عند المخطط لرصد الإيرادات الضريبية لها وقد تم تقدير نفقاتها من الإيرادات الضريبية والإيرادات

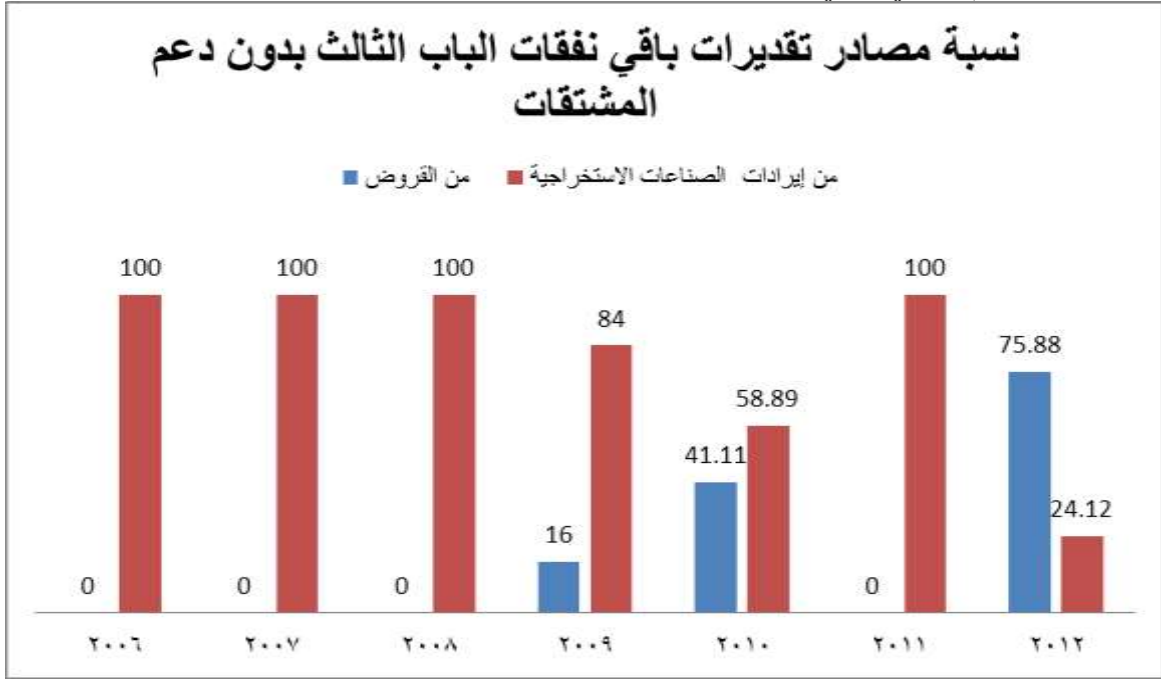
الأخرى فبلغت أعلى نسبة في عام 2007م، حيث حصلت على نسبة 31.11% من الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية وهذا ما يوضحه الجدول رقم: (2). والرسم البياني التالي:-



3- يلاحظ من الجدول أن النفقات السلعية عند تخطيط الموازنة كانت تستحوذ على نسب كبيرة جداً من الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية عند التخطيط حيث تمت تغطية نفقاتها من إيرادات الصناعات الاستخراجية بنسبة 100%. في بعض السنوات باستثناء عامي 2010م و2011م، والذي انخفضت النسبة فيه نتيجة لتغطيتها من إيرادات الضرائب والإيرادات الأخرى وكان نصيب هذا الباب من إيرادات الصناعات الاستخراجية متفاوتة حيث بلغت أعلى نسبة في عام 2012م. (52.56%) بينما كانت أقل نسبة في عام 2007م، حيث بلغت (79.26%) وهذا ما يوضحه الجدول رقم: (2). كذلك فإن تغطية نفقاتها من الموارد كانت كما يوضحه الرسم البياني الآتي:-

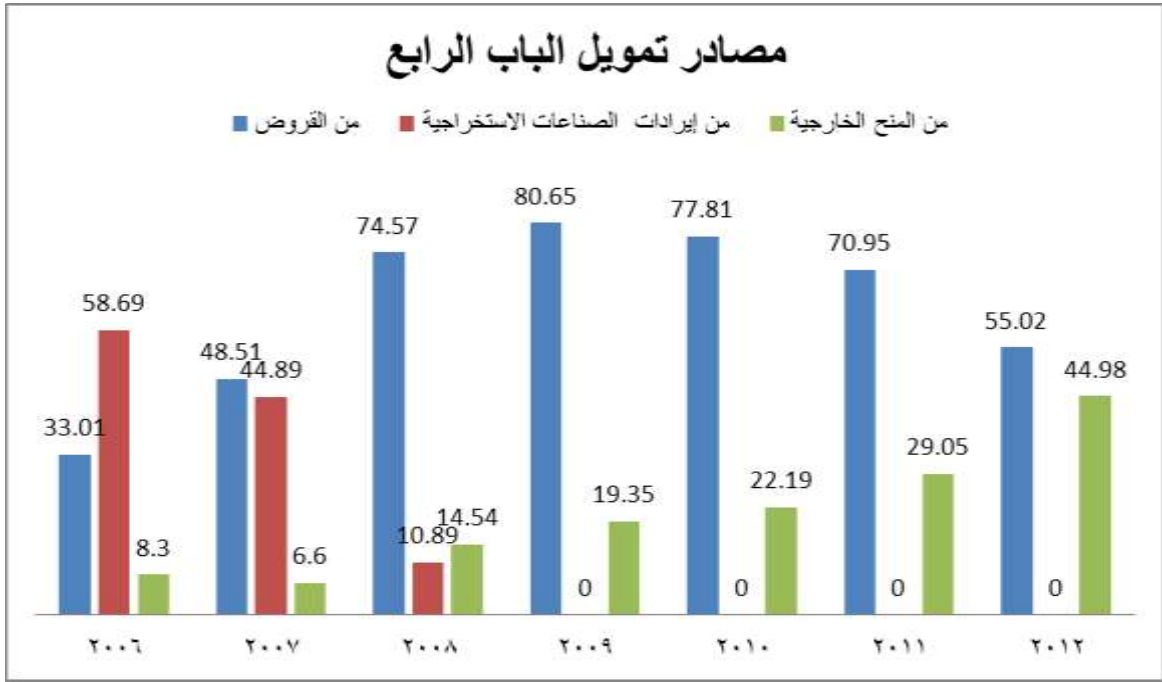


4- يلاحظ أن باقي نفقات الباب الثالث والمتمثلة في الإعانات والدعم، تم تغطيتها بالكامل للأعوام 2006م، و2007م، و2008م، و2011م. من إيرادات الصناعات الاستخراجية، وقد تفاوتت نسب تغطيتها فقد بلغت أعلى نسبة في عام 2011م (92.25%) وأقل نسبة في عام 2012م (88.5%)، أما في عام 2009م، فقد كان المبلغ المتبقي (30) مليار ريال، عبارة عن عجز. وارتفع العجز في عام 2010م، إلى مبلغ (76) مليار، وقد كان أعلى عجز في نفقات هذا الباب في عام 2012م حيث بلغ حوالي (200) مليار ريال وقد تم تغطية العجز بالاقتراض المحلي- أنظر الجدول رقم: (2). أما من حيث مصادر التغطية لتقديرات هذه النفقة فانظر الرسم البياني الآتي:-



5- يلاحظ كذلك أن النفقات غير المبوبة تمت تغطية نفقاتها في الأعوام 2006م، و2007م، و2008م، بالكامل من الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية. وهذا ما يوضحه الجدول رقم: (2)، بينما في عام 2011م، فقد تم تغطية جزء من ذلك الإنفاق من الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية والمبلغ المتبقي وهو بحدود (14) مليار كان عجز، كذلك الأعوام 2009م، و2010م، و2012م. فقد كانت إجمالي نفقاتها المقدرة عجز واضح.

6- يلاحظ أن التخطيط المالي الذي كانت تتبعه الحكومة كان يتجاهل الإنفاق الرأسمالي وعدم تخصيص أي مبالغ كبيرة من الموارد المحصلة من الصناعات الاستخراجية له، فقد كان نصيب هذا القطاع ما بين نسبة (83.20%) في عام 2006م ثم تراجع إلى (45.13%) في عام 2007م. بينما كان نصيبه في عام 2008م، لا يزيد عن (41.5%) من إيرادات الصناعات الاستخراجية، فيما باقي السنوات لم تقدر أي مبالغ للأنفاق الاستثماري نهائياً في الموازنة العامة للأعوام 2009م إلى 2012م، وهذا يدل على سوء التخطيط المالي. وقد كانت تتم تقديرات نفقات هذا الباب بحسب ما يتم الحصول عليه من معونات ومنح خارجية. ويغطي الباقي بقروض خارجية أو محلية. ومن حيث مصادر موارد تغطية نفقات هذا الباب أنظر الرسم البياني الآتي:-



7- شراء الأصول المالية (المساهمة في رؤوس أموال الشركات) لم يحصل على أي نصيب من إيرادات الصناعات الاستخراجية التقديرية. وهذا يدل أن التقديرات كانت سيئة جداً وكان يتم تقدير نفقاته على أساس أنها من القروض الخارجية أو المحلية.

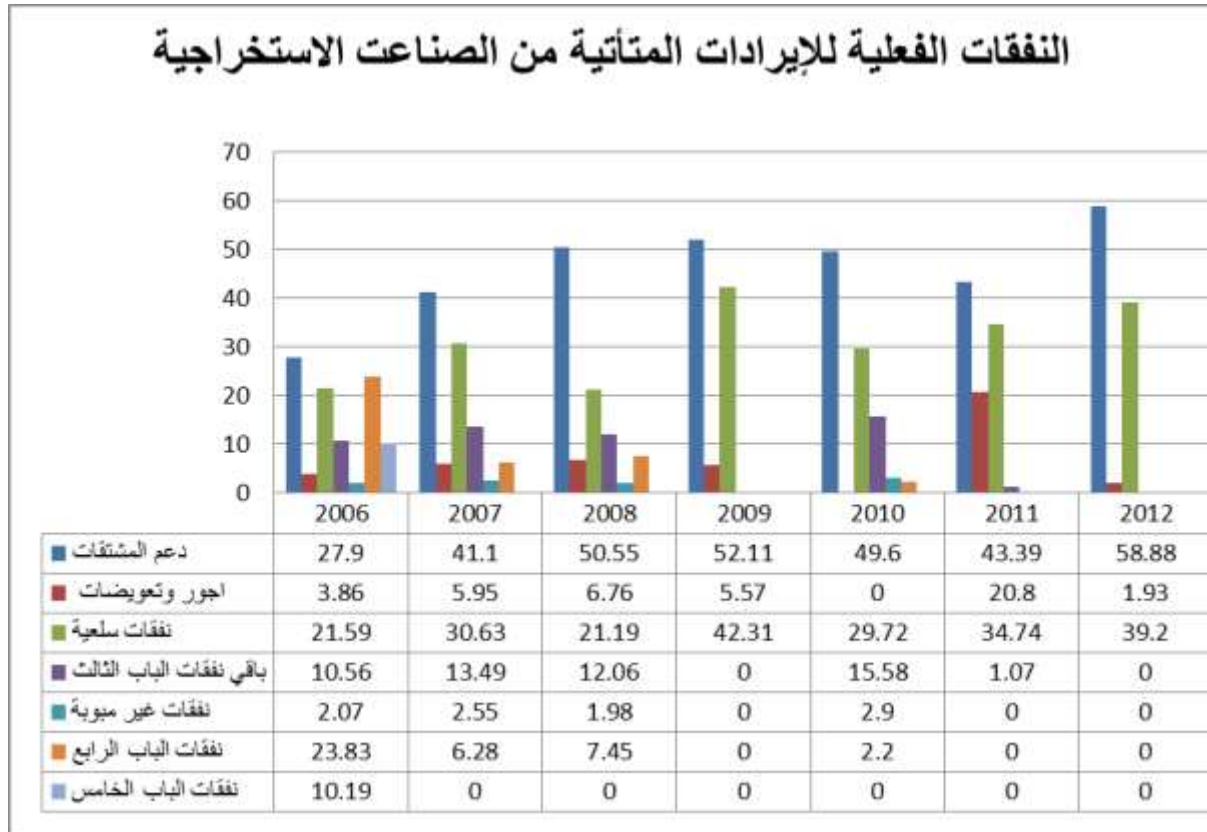
جدول رقم: (3) توزيع الإيرادات الفعلية المتأتية من الصناعات الاستخراجية طبقاً للتبويب الاقتصادي للنفقات

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيان	
546.454	375.703	454.667	409.553	371.434	315.414	266.396	المبلغ	إيرادات ضريبية
122.033	34.194	106.616	45.725	37.881	24.259	41.626	المبلغ	إيرادات أخرى
163.324	45.034	86.817	72.286	67.117	96.714	36.908	المبلغ	فوائد الأرباح الحكومة
831.811	454.931	648.100	527.564	476.432	436.387	344.930	المبلغ	إجمالي الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى
1.085.227	1.233.250	1.126.712	750.532	1.501.934	977.531	1.087.059	المبلغ	إيرادات الصناعات الاستخراجية
58.88%	43.39%	49.60%	52.11%	50.55%	41.10%	27.90%	النسبة	نسبة (بخصم الدعم)
100%	100%	92.73%	100%	100%	100%	100%	النسبة	مغطى من إيرادات الضرائب والإيرادات أخرى
1.93%	20.80%	0%	5.57%	6.76%	5.95%	3.86%	النسبة	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية
0%	0%	7.27%	0%	0%	0%	0%	النسبة	مغطى من إيرادات الضرائب وأخرى
39.20%	34.74%	29.72%	42.31%	21.19%	30.63%	21.59%	النسبة	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية
37.27%	0%	0%	1.92%	0%	0%	0%	النسبة	مغطى من القروض
0%	1.07%	15.58%	0%	12.06%	13.49%	10.56%	النسبة	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية
100%	92.66%	0%	100%	0%	0%	0%	النسبة	مغطى من القروض
0%	0%	2.90%	0%	1.98%	2.55%	2.07%	النسبة	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية

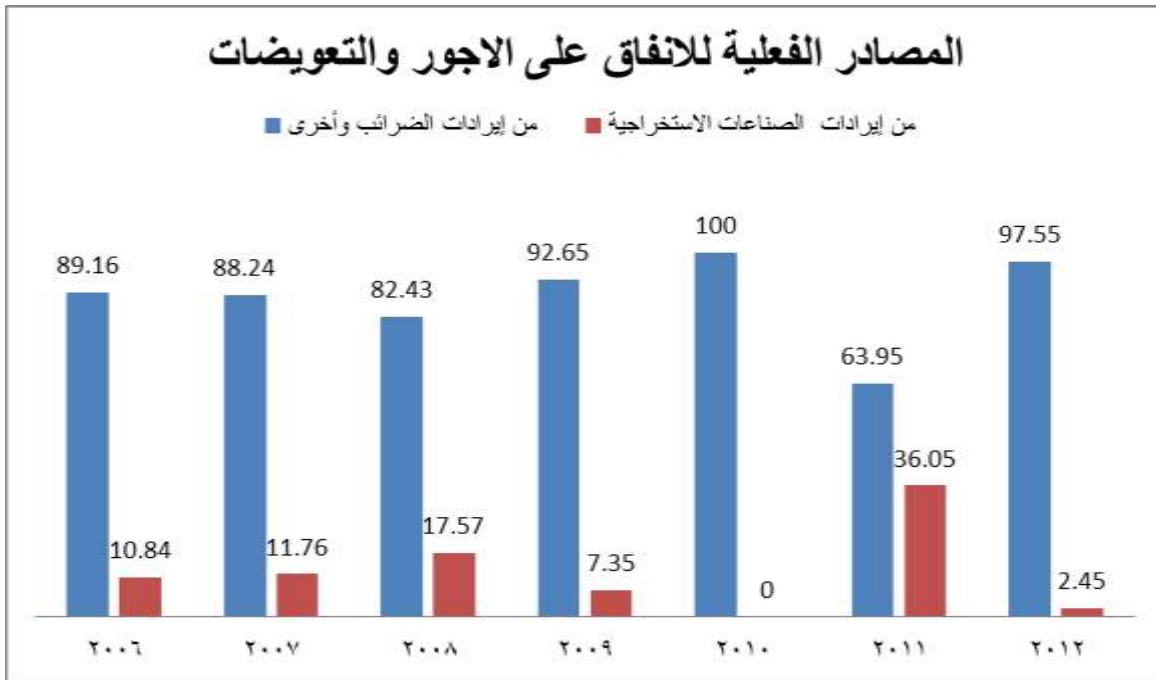
100%	100%	0%	100%	0%	0%	0%	النسبة	مغطى من القروض	
100%	24.47%	12.44%	10.23%	4.73%	4.75%	5.48%	النسبة	مغطى من المنح	نفقات اكتساب أصول مالية
0%	0%	2.19%	0%	7.45%	6.28%	23.83%	النسبة	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية	
0%	75.53%	78.59%	89.77%	58.04%	75.43%	0%	النسبة	مغطى من القروض	

يلاحظ من الجدول ما يلي :

1- أن الإنفاق الفعلي لدعم المشتقات النفطية قد استحوذ على النصيب الأكبر من إيرادات الصناعات الاستخراجية وهذا البند من النفقات يتأثر بالإيرادات فإذا ارتفعت الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية ارتفعت النفقات في هذا البند بنفس النسبة وأكثر، وهذا يوضح الفارق بين الموازنة والحساب الختامي ومن خلال الجدول نجد أن ما تم تغطيته في عام 2006م بحدود 27,90% من الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية وتمثل مبلغ 303,298 مليون ريال، بينما يلاحظ في عام 2007م ارتفاع الدعم حيث بلغ نسبة 41.10% من الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية وبمبلغ 401,745 مليون ريال وما يلاحظ أن نسبة هذا البند واصل ارتفاعه من سنة إلى أخرى وقد استحوذ على أعلى نسبة في عام 2012م حيث بلغ دعم المشتقات النفطية 58.88% من الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية وبمبلغ 638,955 مليون ريال فقط وهي تمثل أعلى نسبة على الرغم أن أسعار هذه المشتقات ارتفعت على المواطن بنسبة تقارب 100% وكان يجب أن ينخفض حجم الدعم إلى أقل من 20% في هذا العام. وللمزيد أنظر الجدول رقم: (2) في ملحقات الجدول في نهاية الدراسة.

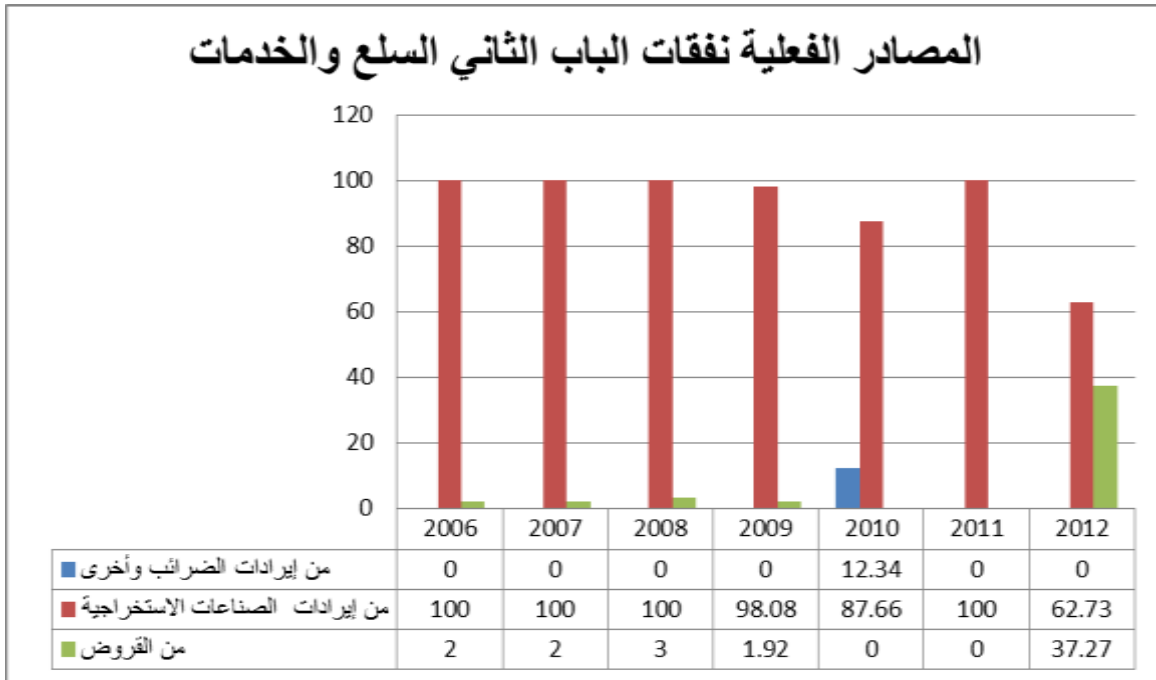


2- لم تستفيد الأجور والتعويضات (وهي تمثل الباب الأول من أبواب النفقات) من الإيرادات الفعلية من الصناعات الاستخراجية إلا بنسبة بسيطة وفي بعض الأعوام لم تستفيد منه كون نفقات هذا الباب تغطي أولاً من الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى ومن خلال استعراض البيانات في الجدول نلاحظ أن هذا الباب حصل على نسبة 3.86% من الإيرادات الفعلية من الصناعات الاستخراجية في عام 2006م وبمبلغ 42 مليار ريال فقط وفي عام 2007م ارتفعت نسبة الاستفادة حيث بلغت 5.95% من الإيرادات الفعلية من الصناعات الاستخراجية وبمبلغ 58 مليار ريال، وكذلك ارتفعت في عام 2008م حيث بلغت نسبة الاستفادة 6.76% من الإيرادات الفعلية من الصناعات الاستخراجية وبمبلغ 102 مليار ريال، وترجع انخفاض هذه النسبة عام 2009م إلى 5.57% نتيجة لتغطية الأجور والتعويضات من الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى بينما نلاحظ أن الأجور والتعويضات في عام 2010م تمت تغطيتها بالكامل من الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى حيث بلغ الفائض من تلك الإيرادات بعد تغطية المرتبات والأجور مبلغ 47,126 مليون ريال، ونلاحظ أن هذا البند استحوذ على أعلى نسبة في عام 2011م من إيرادات الصناعات الاستخراجية حيث بلغت نسبتها 20.80% الإيرادات الفعلية من الصناعات الاستخراجية وبمبلغ 256,486 مليون ريال وهذا بسبب انخفاض تحصيل الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى من الإيرادات النفطية للصناعات الاستخراجية حيث يمثل النقص في تحصيل تلك الإيرادات عن عام 2010م نسبة 30%، أما عام 2012م كانت النسبة بسيطة جداً فكانت 1.93% فقط، وعندما نحلل مصادر تمويل الأجور والتعويضات نلاحظ أنها من عدة مصادر يوضحها الرسم البياني التالي:



3- النفقات التشغيلية (نفقات سلعية وخدمية) وتعتبر معظمها حتمية كونها تمثل نفقات ضرورية لتسيير عمل الحكومة وقد تم تغطية معظم نفقات هذا الباب من الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية ومن خلال الجدول نجد أنها حصلت على 21.59% من الإيرادات الفعلية من الصناعات الاستخراجية وتمثل مبلغ 234,706 مليون ريال في عام 2006م، أما في عام 2007م فقد ارتفعت نسبة هذا البند إلى 30.63% من الإيرادات الفعلية من الصناعات الاستخراجية وتمثل مبلغ 299,424 مليون ريال وقد تم تغطية هذا الإنفاق من إيرادات الصناعات الاستخراجية، أما في عام 2009م فإن الإيرادات الفعلية من الصناعات الاستخراجية لم

تغطي الإنفاق في هذا البند كاملاً وإن ما تم تغطيته مبلغ 317,573 مليون ريال فقط وبنسبة 31.42% من الإيرادات الفعلية من الصناعات الاستخراجية والمتبقي من نفقات هذا الباب تمت تغطيته من القروض وبمبلغ 6,204 مليون ريال ، أما في عام 2010م فقد تم تغطية جزء من هذا الباب من فائض الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى بما نسبته 27.7% وبمبلغ 47,126 مليون ريال، وباقي المبلغ تم تغطيته من الإيرادات الفعلية من الصناعات الاستخراجية حيث بلغت النسبة 72.29% وبمبلغ 334,834 مليون ريال ، أما فيما يخص عام 2011م فقد تم تغطية نفقاته بالكامل من الإيرادات الفعلية من الصناعات الاستخراجية فقد حصل على نسبة 74.34% من الإيرادات الفعلية من الصناعات الاستخراجية، أما فيما يخص عام 2012م فإن إيرادات الصناعات الاستخراجية لم تغطي الإنفاق كاملاً لهذا العام حيث بلغت النفقات في هذا الباب مبلغ 678,073 مليون ريال وأن ما تم تغطيته فقط 425,355 مليون ريال وبنسبة 62.73% من الإيرادات الفعلية من الصناعات الاستخراجية وباقي النفقات في هذا الباب تمت تغطيته من القروض وبمبلغ 252,718 مليون ريال. والرسم البياني يوضح تمويل نفقات هذا الباب.



4- باقي نفقات الباب الثالث (الدعم والمنح والمنافع الاجتماعية) وهي كذلك تمثل نفقات حتمية وضرورية لأنها تدفع للضمان الاجتماعي أو للأنشطة ذات المنافع الاجتماعية وبالنظر إلى الجدول نجد أن الأعوام 2006م، 2007م، 2008م، 2010م تم تغطية نفقات هذا البند بالكامل من الإيرادات الفعلية المتأتية من الصناعات الاستخراجية، أما بالنسبة للأعوام 2009م، 2011م، 2012م، فقد تمت تغطية نفقات هذا البند من القروض المحلية كون الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية استنفذت بالكامل.

5- النفقات غير المبوبة ومعظمها نفقات تشغيلية وهي تخص السلطة التشريعية والسلطة القضائية وبعض الأجهزة الأمنية والسيادية فإننا نجد أنها حصلت على 7.2% من الإيرادات الفعلية من الصناعات الاستخراجية والتي بلغت 22,496 مليون ريال في عام 2006م ، و ارتفعت النسبة في عام 2007م إلى 2.55% وبمبلغ 24,946 مليون ريال وكذلك عامي 2008م، 2010م حيث تمت تغطية هذا الإنفاق لهذه السنوات من الإيرادات الفعلية من الصناعات الاستخراجية، أما في الأعوام 2009م و 2011م و 2012م فإن إيرادات الصناعات الاستخراجية لم تغطي الإنفاق في هذا البند وإنما تمت تغطيتها من القروض المحلية.

6- يلاحظ من الجدول أن النفقات الرأسمالية والاستثمارية (وتشمل البنابين الرابع والخامس) وهي نفقات لا تقوم الحكومة بالإنفاق عليها إلا إذا كان لديها فائض وقد حصلت على نسبة بسيطة من الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية باستثناء عام 2006م الذي تم تغطية نفقات هذا الباب بالكامل وبمبلغ 259 مليار وبنسبة 83.23% من الإيرادات الفعلية المحصلة من الصناعات الاستخراجية بينما باقي السنوات كانت



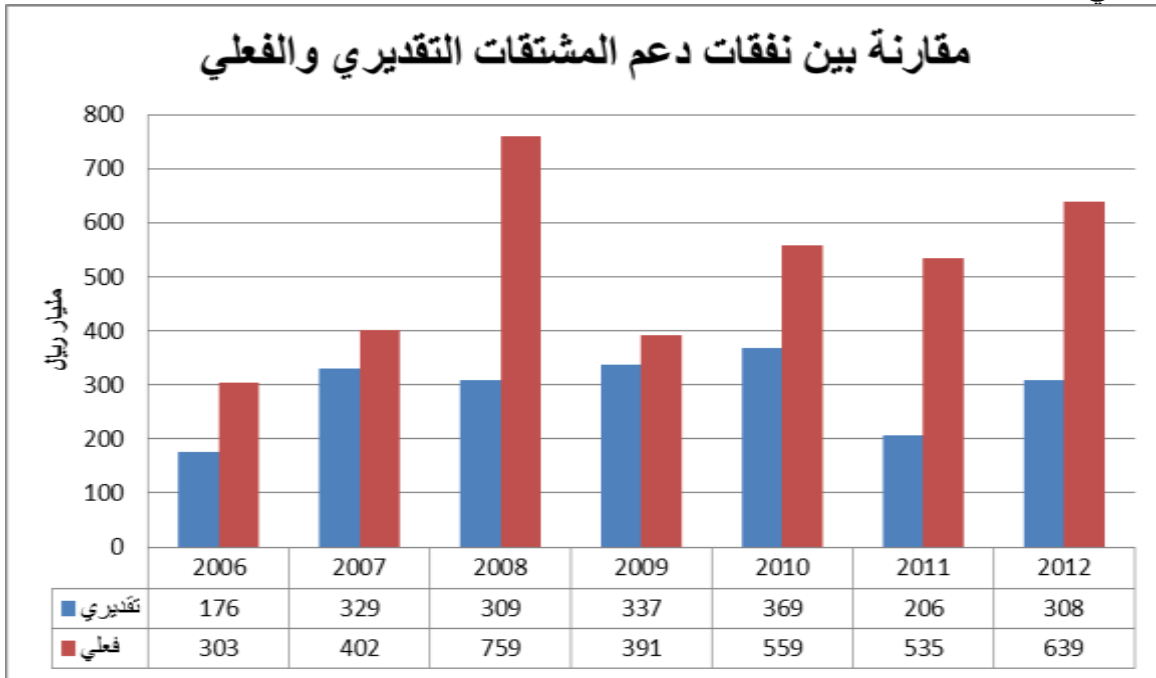
تغطية نفقات بسيطة فقد حصل على نسبة 28.6% من الإيرادات الفعلية من الصناعات الاستخراجية في عام 2007م وعلى نسبة 45.7% في عام 2008 وعام 2010م نسبة 2،19% من الإيرادات الفعلية المتأتية من الصناعات الاستخراجية بينما الأعوام 2009م / 2011م / 2012م لم تحصل على أي مبلغ وتم تغطية نفقاتها الفعلية من القروض والمنح.

وفي المجلد تظهر هذه الأرقام الموضحة في الجدول رقم: (3) سوء إدارة المالية الحكومية باستثناء عام 2006م.

### مقارنة بين التوزيع التقديري والفعلي للإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية:

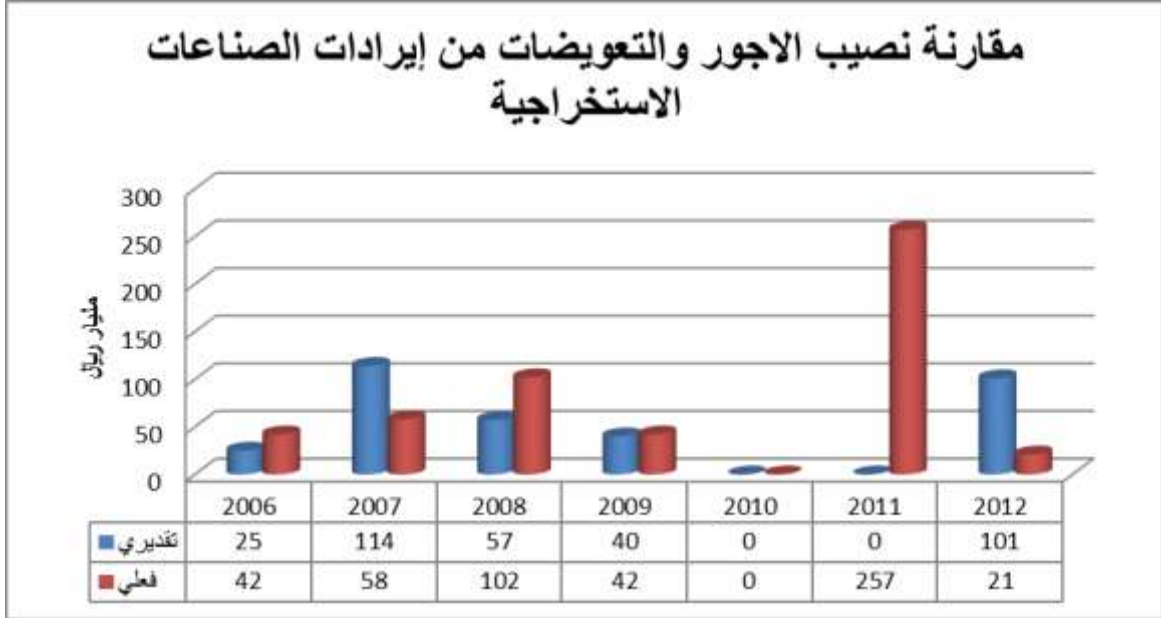
نتيجة لسوء التقدير عند إعداد الموازنة العامة للدولة فأنا نلاحظ الاختلاف الكبير بين الجدول رقم: (2) والجدول رقم: (3) واللذان يوضحان الاختلاف الكبير في توزيع الإيرادات التقديرية والإيرادات الفعلية المتأتية من الصناعات الاستخراجية وهذا توضيح لهذا الاختلاف :

1- يلاحظ عند إعداد تقديرات نفقات دعم المشتقات النفطية أنها استحوذت على نسبة 97.26% من إيرادات الصناعات الاستخراجية التقديرية في عام 2006م وعند توزيع الإيرادات الفعلية لنفس العام فقد بلغت نسبة استحوادها على 90.27% من إيرادات الصناعات الاستخراجية وبذلك فإن القارئ للبيانات سوف يجد أن نسبة الفارق قليلة ولكن عند ملاحظة مبالغ تلك النسب فأنا نجد أنها كبيرة، حيث مبلغ التقديري لهذا الإنفاق هو مبلغ 175,718 مليون ريال ، وأن الفعلي لهذا الإنفاق لنفس العام مبلغ 303,298 مليون ريال ، وبذلك فإن الفارق في حدود 128 مليار ريال ، وبالتالي فإن نسبة الفارق بالزيادة في حدود 61.72% بين التقديري والفعلي لنفس العام. أما الأعوام 2008م، 2011م، 2012م، فإن الفوارق كبيرة وخيالية بين التقديرات والفعليات في هذا الإنفاق حيث بلغ الفارق 450 مليار ريال وبنسبة 150% من التقديري في عام 2008م، أما عام 2011م فقد ارتفعت نسبة الفارق إلى 160% عن التقديري وبمبلغ 329 مليار ريال، بينما بلغ الفارق 331 مليار ريال وبنسبة زيادة 107% عن التقديري في عام 2012م أنظر الجدولين رقم: (2،3) والرسم البياني التالي.



2- نلاحظ عند تقدير نفقات الباب الأول الأجور والتعويضات وتوزيع الإيرادات من الصناعات الاستخراجية عليها أن نسبة الزيادة بين الفعلي والتقديري بلغت 70% في عام 2006م حيث كان التقديري مبلغ 24,717 مليون ريال، مبلغ 24,717 مليون ريال وبمبلغ 41,919 مليون ريال في الفعلي، وارتفعت في

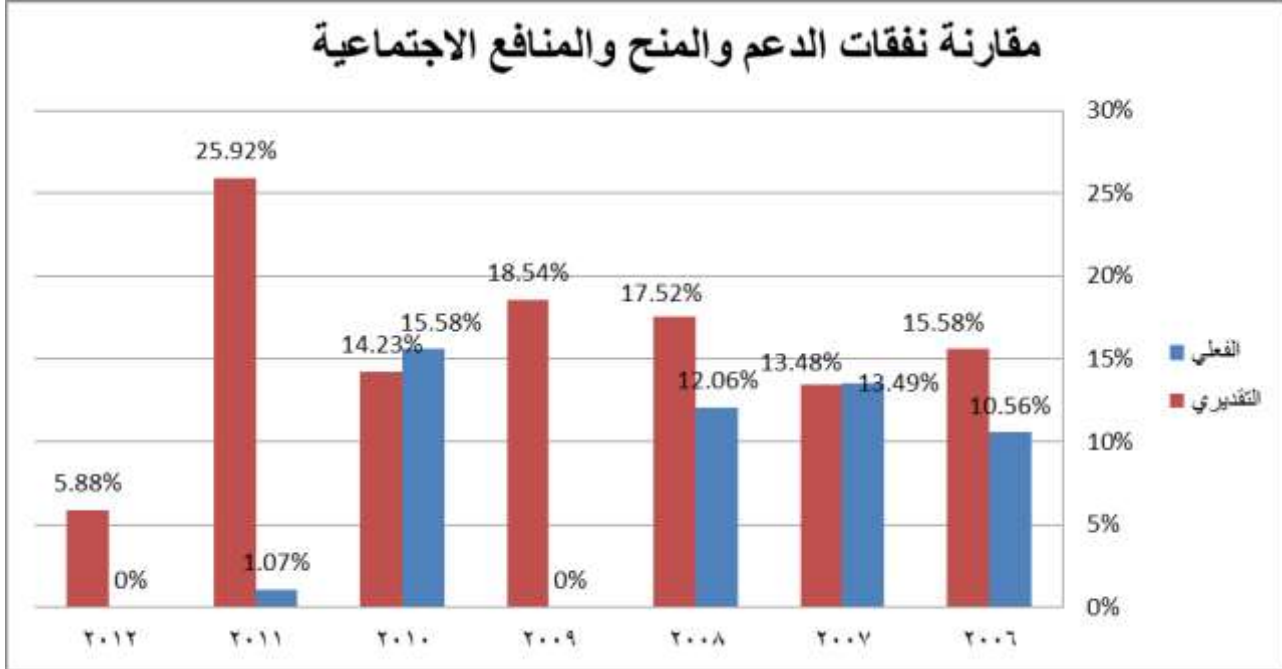
عام 2008م حيث بلغت 79% حيث كان التقديري مبلغ 56,776 مليون ريال ومبلغ 101,549 مليون ريال في الفعلي، أما في عام 2011م تم التقدير على أساس أن الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى سوف تقوم بتغطية المرتبات والأجور بالكامل وأن الفائض سيكون في حدود 61 مليار ريال، ولكن في التنفيذ الفعلي فإننا نجد أن الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى لم تغطي إلا نسبة 64% من نفقات الأجور والتعويضات وبالتالي فإن إيرادات الصناعات الاستخراجية غطت ما نسبته 36% من تلك النفقات أنظر الجدولين رقم: (2,3) والرسم البياني التالي.



3- يلاحظ من خلال تحليل بيانات الجدول رقم: (2) في الملحق الخاص بتوزيع الموارد التقديرية طبقاً للتوزيع الاقتصادي والجدول رقم: (3) في الملحق الخاص بتوزيع الموارد الفعلية طبقاً للتوزيع الاقتصادي أن الإيرادات الضريبية سوف تحقق فائض في عامي 2010م، 2011م، ليتم تغطية جزء من النفقات التشغيلية في هذين العامين لكن عند التنفيذ الفعلي نجد أن الفائض تحقق في عام 2010م فقط، أما عام 2011م فإنه لم يتحقق أي فائض في الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى لتغطية جزء من النفقات التشغيلية كما هو مخطط له أنظر الرسم البياني التالي.



4- أما فيما يخص المتبقي من نفقات الباب الثالث الدعم والمنافع الاجتماعية فإن الملاحظ أن نسبة ما تم تغطيته من إيرادات الصناعات الاستخراجية متقاربة للأعوام 2006م و2007م و2008م و2010م. أما بالنسبة لعام 2009م فقد بلغت نسبة التغطية من هذا المورد عند توزيع الإيرادات التقديرات هي 54.18% وفي جدول توزيع الإيرادات الفعلية نجد أن هذا الإنفاق لم يتم تغطية من إيرادات الصناعات الاستخراجية. وإنما حملته القروض. أما عامي 2011م و2012م - وبحسب ما هو موضح في الجدولين - فإننا نجد الفارق كبير بين التقديري والفعلي. أنظر الجدولين رقم: (2، 3) والرسم البياني التالي.



#### مدى استفادة المواطن من الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية:

تعتبر استفادة المواطن هو الهدف الأساسي لأي حكومة من العائدات المتأتية من الصناعات الاستخراجية أو من الإيرادات الأخرى لكي تتحقق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة والدخل. ومن خلال دراستنا للبيانات المالية للحكومة سواء كانت الموازنة التقديرية أو النتائج الفعلية لتنفيذ الموازنة نجد محدودية العائد الذي تحقق للمواطن من تلك العوائد لعدد من الأسباب أهمها سوء التخطيط وعدم الاهتمام باحتياجات المواطن من الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والجدول التالي رقم: (4) يوضح نصيب المواطن من تلك العائدات:

جدول رقم: (4) يوضح مدى استفادة المواطن من الموارد المتأتية من الصناعات الاستخراجية الفعلية طبق للتوزيع الاقتصادي للنفقات.

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد السكان بالآلاف نسمة	20,590	21,209	21,844	22,492	23,154	23,833	24,527
الإيرادات المحصلة من الصناعات الاستخراجية ألف ريال	1,087,059	977,531	1,501,934	750,532	1,126,712	1,233,250	1,085,227
الاستفادة من الدعم ريال	14,730	18,942	35,035	17,657	24,357	22,454	25,998
الاستفادة في الأجور والتعويضات / ريال	2,036	2,743	4,649	1,860	0	10,762	853
الاستفادة في النفقات السلعية / ريال	11,399	14,118	14,571	14,119	14,461	17,976	17,342
الاستفادة في الضمان الاجتماعي / ريال	5,573	6,215	8,292	0	7,583	554	0
الاستفادة في المشاريع الاستثمارية / ريال	16,685	2,896	5,121	0	1,066	0	0

من خلال تحليل بيانات الجدول أعلاه يلاحظ ضئلت ما يحصل عليه المواطن من عائدات النفط والغاز فعند جمع المبالغ التي يمكن قياسها مقارنة مع دول أخرى أو من خلال مقارنة السنوات وبعضها البعض فنجد أن أفضل عائد تحقق للمواطن كان في عام 2006م، بينما كان أسوأ عام 2009م. لكن إذا اعتبرنا أن الاستفادة الحقيقية تتمثل في اكتساب الأصول الثابتة وتحقيق المشاريع الاستثمارية نجد أن عام 2006م، كذلك كان الأفضل ثم تراجعت الاستفادة عام بعد آخر حتى انعدمت في السنوات الأخيرة.

### كفاءة استخدام الموارد المتأتية من الصناعات الاستخراجية:

من العيوب البارزة التي تقوم بها وزارة المالية في الجمهورية اليمنية أنها لا تستغل الموارد المتاحة لديها بصورة مفيدة، بمعنى أن كفاءة استخدام الموارد غير متوفرة، وشواهد ذلك واضحة وصریحة من خلال البيانات الصادرة من الوزارة أو من خلال تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حول كفاءة ذلك الاستخدام. . حيث جاء في تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في عام 2010م ما يلي:-

أ- محدودية الإصلاحات المنفذة في مجال الصناعات الاستخراجية في الواقع الفعلي، والتي ظلت في معظمها طيلة الفترات السابقة محصورة في الجانب النظري فقط، علاوة على عدم شمولية هذه الإصلاحات بما يكفل تشخيص ومعالجة الأسباب والعوامل الحقيقية التي يعاني منها هذا القطاع.

ب- عدم سلامة دقة التقدير لكمية وأسعار الغاز المستهلك محلياً، حيث قدرت الكمية المتوقع استهلاكها في مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2010م بحوالي (744,684) طن متري بينما بلغت المسحوبات الفعلية (645,604) طن متري من جانب آخر احتسب سعر الطن المتري في مشروع الموازنة وفقاً للأسعار العالمية بينما البيع الفعلي تم بالسعر الرسمي الأمر الذي ترتب عليه ظهور نقص في عائدات مبيعات الغاز المستهلك محلياً بمبلغ (54,131,883,942) ريال بما نسبته (64%).

ج- ضياع جميع الموارد التي حصلت نتيجة زيادة أسعار النفط خلال السنوات الماضية وإنفاقها بصورة مرتجلة وغير مدروسة، حيث كان يمكن تجنيبها في صندوق استثماري سيادي كما عملت معظم الدول المنتجة للنفط والغاز والتي كونت صناديق سيادة من هذه الفوائض.

د- تشير نسب ومبالغ الوفورات التي حققتها الاستخدامات المرصودة في موازنة 2007م إلى أن عدداً من الجهات التي حصلت على اعتماد إضافي قد حققت وفورات في موازنتها بنسب كبيرة مقارنة بالاعتماد الإضافي المرصود لها، وهو ما يؤكد أن الاعتماد الإضافي لم تكن له ضرورات حتمية كما لم يكن في أضيق الحدود.

كذلك جاء في تقرير اللجنة الخاصة بالمجلس التي أوضحت تلك الوفورات في عام 2007م، فمن خلال مقارنة حجم الوفورات المحققة في عدد من الجهات المستفيدة. نسبة إلى قيمة الاعتماد الإضافي نلاحظ أن الوفورات المحققة على مستوى أبواب الاستخدامات المعدلة بالاعتماد الإضافي لتلك الجهات بلغت (179,588,104,465) ريال وبنسبة (86%) من إجمالي قيمة الاعتماد الإضافي لها والبالغ (207,927,410,000) ريال والذي يمثل (75%) من إجمالي الاعتماد الإضافي على مستوى الموازنة العامة البالغ (278,330,567,000) ريال، وكذلك فإن قيمة الربط الإضافي الذي حصلت عليه تلك الجهات دون مبرر وقد بلغ (108,004,285,338) ريال.

كما يوضح سوء استخدام تلك الموارد إهدار فوائض إيرادات الصناعات الاستخراجية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والتي تقدر بحدود (12) مليار دولار حسب الجدول التالي وكان يمكن تجنيبها في صندوق سيادي يدر إيرادات فعلية لا تقل عن مليار دولار سنوياً

### ملئمة إنفاق الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية مع احتياجات المواطنين:

لم نطلع في أدبيات وتعليمات وزارة المالية أو المنشورات الصادرة عنها ما يدل على توجيه واضح إلى الوحدات الإدارية أن يتم تحديد احتياجات المواطنين بصورة تنعكس عليهم بفائدة يمكن أن يلمسوها. بمعنى أنه لم يؤخذ ذلك في الحسبان عند تقدير أرقام الموازنة وعند تقدير الموارد وتخصيصها للإنفاق سواءً من الصناعات الاستخراجية أو من غيرها. ؛ حيث اتضح أنه لا يتم وضع احتياجات المواطن في سلم الأولويات فعند تقدير النفقات والبحث عن موارد لها يتم الاهتمام بتغطية النفقات الحتمية مثل الأجور والتعويضات والنفقات السلعية والخدمية (مثل: القرطاسية، الكهرباء، المحروقات، الاتصالات. . . إلخ)، ثم يأتي التفكير بعد ذلك في تغطية المنافع الاجتماعية والتي تعتبر من أهم النفقات التي تلبي احتياجات المواطن أو القيام بعمل مشروعات رأسمالية واستثمارية مثل الطرق والجسور والمستشفيات والتي يستفيد منها المواطن حالياً وفي المستقبل. وما يدل على ذلك هو تذبذب النفقات الرأسمالية والاستثمارية التي بلغت في عام 2007م حدود 402,292 مليون ريال، وبما يعادل مليوني دولار وبنسبة تزيد عن 23% من إجمالي النفقات مقارنة بعام

2010م أو عام 2011م أو عام 2012م. والتي لا تمثل النفقات الرأسمالية والاستثمارية غير 10% من إجمالي النفقات مع أن نفقاتهما تمثل نفقات الباب الرابع المتمثل في اكتساب أصول غير مالية من مشاريع مثل الطرق والمستشفيات ومدارس والتي أصبحت ضرورية ومهمة للمواطن أو دعم الشركات التي تقدم خدمات مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي. . . . إلخ.

مقارنة المخصصات والتقديرات مع المنفذ الفعلي لما حصل عليه المواطن من إيرادات الصناعات الاستخراجية.

جدول رقم: (5) لتحديد نصيب المواطن من الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية.

2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان		
24,527	23,833	23,154	22,492	21,844	21,209	عدد السكان بالآلاف نسمة		
1,086,084	710,351	786,392	848,009	892,879	1,006,246	تقديري	الإيرادات مليون	الإيرادات المحصلة من الصناعات الاستخراجية
1,085,227	1,233,250	1,126,712	750,532	1,501,934	977,531	فعلي		
44,281	29,792	33,964	37,703	40,875	47,264	تقديري	نصيب المواطن	
44,246	51,746	48,662	33,369	86,757	46,093	فعلي		
12,547	8,640	15,955	14,966	14,166	15,492	تقديري	نفقات الدعم	
25,998	22,454	24,357	17,657	35,035	18,942	فعلي	نصيب المواطن ريال	
48,219	43,090	38,369	39,101	34,181	19,502	الحالة / ريال	الاستفادة في الضمان الاجتماعي	
2,951	1,834	1,718	1,775	1,624	960	المواطن / ريال		
5,659	22,938	7,258	7,414	17,272	11,853	الطالب/ ريال	الاستفادة في قطاع التعليم	
1,231	5,066	1,572	1,630	3,800	2,756	المواطن / ريال		
754	862	1,328	1,566	1,558	1,504	الموطن/ريال	الاستفادة في قطاع الصحة	
0	0	787	0	4,324	2,123	المواطن/ريال	الاستفادة في المشاريع الرأسمالية والاستثمارية	
30,934	30,216	29,762	22,628	46,341	26,285	شامل الدعم	إجمالي المبالغ التي استفاد منها المواطن	
4,936	7,762	5,405	4,971	11,306	7,343	بدون الدعم		

يلاحظ على الجدول الآتي:-

1- حجم مبلغ استفادة المواطن من الدعم - والذي يمثل النسبة الأكبر من النفقات التي تخصم مباشرة من الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية - تفاوت ما بين مبلغ 8,534 ريال في عام 2006م ومبلغ 15,955 ريال في عام 2010م. هذا بالنسبة لتقديرات الموازنة أما في التنفيذ الفعلي فقد بلغت أقل استفادة في

عام 2006م، حيث بلغت 14,730 ريال وأعلى استفادة حصلت في عام 2008م، حيث بلغت 35,035 ريال - أنظر الرسم البياني أدناه - لكن هذه الاستفادة تشمل الأغنياء والفقراء. بل أن الأغنياء يحصلون على نصيب أكبر من الفقراء لأنهم يملكون سيارات ومزارع ومصانع. إلخ. والتي يقدم الدعم لها من الحكومة.



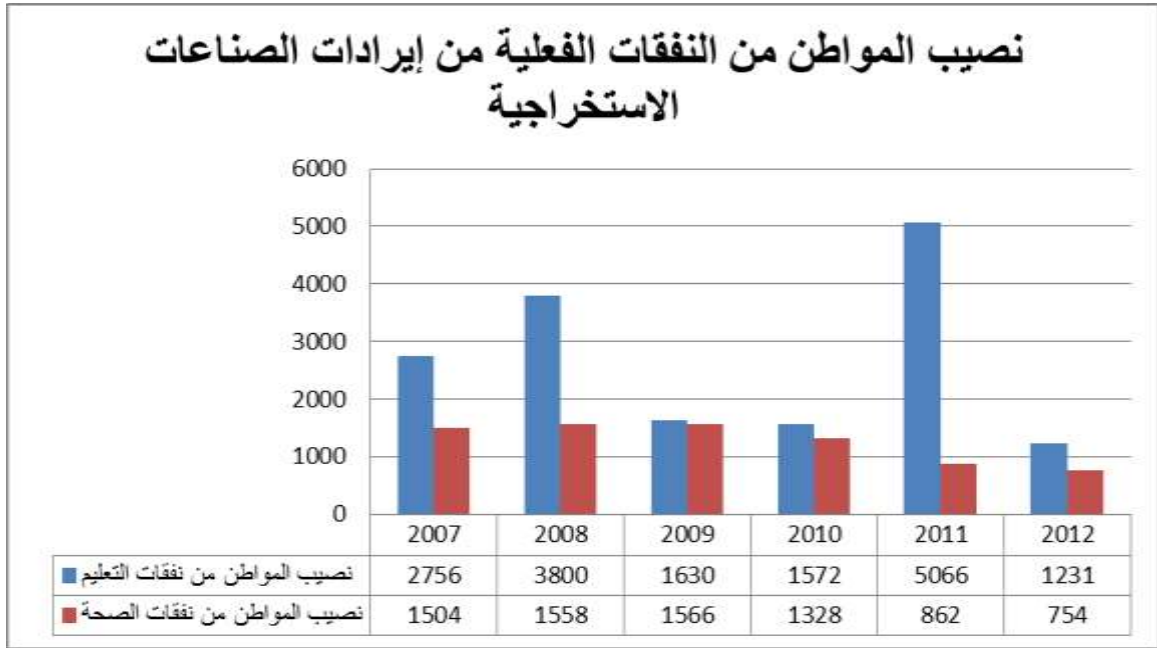
2- نلاحظ من الجدول أن الضمان الاجتماعي المقدم لما يسمى الفقراء تراوحت الاستفادة من الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية لهؤلاء الفقراء - وعددهم ما بين مليون ومليون ونصف - على مبلغ 19,502 ريال في عام 2007م، وأعلى مبلغ كان في عام 2012م 48,037 ريال. (وقد حلل كثير من الباحثين أن هذا المبلغ لا يصل إلا نسبة 14% من الفقراء الحقيقيين؟ أما الباقي فيستفيد منه شخصيات ومشايخ. حيث يوجد لكل واحد منهم عدد محدد من الأسماء يتقاضون مستحقاتهم، ولو تم إعادة التقسيم على عدد السكان فنجد أن نصيب المواطن ضئيل جداً).

3- يلاحظ من الجدول أن المستفيدين من الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية في قطاع التعليم كانت بسيطة جداً، حيث بلغت بالنسبة للمواطن مبلغ (1,231) ريال في عام 2012م، وكان أعلى مبلغ هو (5,066) ريال في عام 2011م، بينما بلغ أعلى مبلغ بالنسبة للطالب (22,938) ريال في عام 2011م، أنظر الجدول أعلاه، كما يمكنك الإطلاع على تفاصيل هذه المبالغ في الجدول رقم: (4) ضمن الجداول الملحقة في نهاية الدراسة.

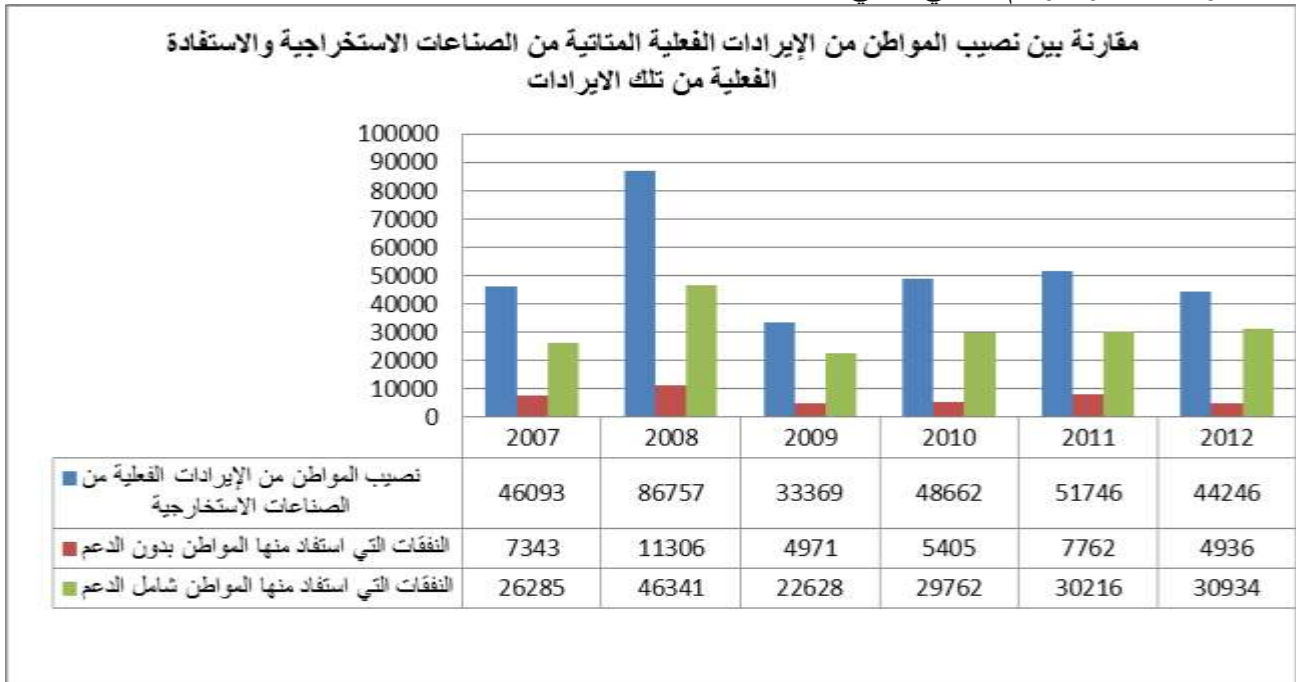
4- كذلك كانت الاستفادة من الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية في قطاع الصحة ضئيل جداً فقد بلغت أعلى استفادة للمواطن في هذا القطاع مبلغ (1,566) ريال في عام 2009م، بينما أدنى استفادة للمواطن مبلغ (754) ريال في عام 2012م، وهذا يعكس سوء التخطيط والتنفيذ للسياسة المالية في اليمن.

5- يعتبر كثير من خبراء المالية العامة أن الإنفاق الرأسمالي والاستثماري يستفيد منه معظم المواطنين ليس الحاليين بل وفي المستقبل. ولذلك فهو يعتبر الاستثمار المفيد وعند تحليلنا للنفقات الفعلية للموازنة العامة للدولة نجد أنه لم يستفيد المواطن إلا الشيء القليل فقد بلغت أعلى استفادة للمواطن في المشاريع (4,324) في عام 2008م ريال في عام بينما كانت الأعوام التي لم يحصل فيها أي استفادة من الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية هي الأعوام 2009م، 2011م، 2012م.

6- وفي المجمل فإن استفادة المواطن في قطاع الصحة والتعليم ضئيل جداً في النفقات الفعلية أنظر الرسم البياني التالي.



7- وفي المجمل نجد أن المواطن لم يستفيد من الارتفاع الكبير والزيادة الفعلية للإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية، حيث نجد أن نصيب المواطن من الإيرادات الفعلية المتأتية من الصناعات الاستخراجية كان كبير جداً مقارنة بما استفاد من النفقات المخصصة من الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية أنظر الرسم البياني التالي.



أبرز الإيرادات المعتمدة في الاعتمادات الإضافية، وكيفية إنفاقها كما يرد طلب الاعتماد الإضافية:

الاستمرار في طلب فتح اعتمادات إضافية بالموازنة العامة للدولة سنة تلو أخرى خلال الأعوام من 2001م وحتى 2008م. وتمويل معظمها من إيرادات مبيعات النفط الخام نتيجة للزيادة في الأسعار العالمية للنفط الخام والزيادة المتحققة في إيرادات الضرائب مما يؤكد بأن تقديرات الموازنة العامة للدولة يتم إعدادها بصورة غير سليمة دون مراعاة للأسس العلمية المتعارف عليها ويتضح ذلك من خلال فتح الاعتماد الإضافي



المستمر خلال تلك الأعوام وارتفاع نسبته إلى إجمالي تقديرات الموازنة قبل التعديل حيث وصلت في عام 2008م إلى (73.37%).

جدول رقم: (6) الاعتماد الإضافي المقدم من الحكومة في شهر أكتوبر من كل عام ونسبته للموازنة.

الإجمالي	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	البيان
2,601	287	000	690	278	422	451	189	109	101	2.74	مليار ريال
	5.19	00	5.36	4.19	8.35	5.57	7.27	0.18	7.20	2.15	% من الموازنة
	215	00	200	199	197	191	185	183	176	169	متوسط سعر الدولار مقابل ريال
13,415	1,335	000	3,450	1,397	2,241	2,361	1,022	596	574	439	المبلغ مليون \$
8,109	1,835	1,668	1,517	1,065	6.841	3.561	7.295	9.175	7.105	9.43	العوائد المتراكمة المقدره للاستثمار

المصدر : مجلدات الموازنة العامة، والحساب الختامي -سنوات مختلفة.

كما يلاحظ أنه يتم رصد بعض المبالغ في الاعتماد الإضافي رغم عدم الاحتياج له حسب ما جاء في تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وتقارير اللجنة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية بمجلس النواب وهذا يعني أن وزارة المالية عندما تقرر فتح الاعتماد الإضافي عادة لا يكون ضرورياً وإنما يكون بغرض استنفاد المبلغ المرصودة أو الزيادة التي تحققت في الإيرادات والجدول التالي يوضح الجهات التي تحقق فيها وفر في الاعتماد الأصلي رغم قيام الوزارة برصد مبالغ لها في الاعتماد الإضافي، الجدول يجعل من العام 2008م مثالا لتوضيح ذلك.

جدول رقم: (7) سوء توزيع الاعتماد الإضافي لعام 2008م بالمليون ريال.

الوفر المتحقق	الاستخدامات الفعلية	الاعتماد بعد التعديل	الاعتماد الإضافي	الاعتماد قبل التعديل	الباب	اسم الجهة
20,395	64,062	84,456	20,000	64,456	4	الاعتمادات المركزية
278,953	869,182	1,148,135	534,492	613,644	3	
346	986	1,333	46	1,287	3	رئاسة مجلس الوزراء
174	656	830	63	767	3	وزارة الخدمة المدنية
1,202	2,056	3,258	164	3,093	1	وزارة الصحة
728	5,484	6,212	232	5,979	3	
58	219	277	26	251	3	وزارة الكهرباء
235	966	1,201	196	1,005	3	وزارة المياه والبيئة
3,246	2,693	5,939	423	5,516	1	وزارة التربية والتعليم

137	240	377	45	332	1	وزارة الشؤون الاجتماعية
32	193	225	21	203	1	جامعة عمران
217	3,341	3,558	525	3,032	3	وزارة الزراعة
408	8,487	8,895	756	8,139	3	وزارة الإعلام
10	7,343	7,434	1,156	6,278	1	جامعة صنعاء
572	4,899	5,471	1,568	3,903	1	جامعة عدن
170	2,073	2,243	468	1,775	1	جامعة تعز
120	2,151	2,271	293	1,978	1	جامعة حضرموت
92	1,131	1,223	147	1,075	1	جامعة إب
47	1,570	1,617	294	1,367	1	جامعة الحديدة
307,142	977,732	1,284,955	560,915	724,080		الإجمالي

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لعام 2008م.

أما بالنسبة لعام 2007م فقد أشار الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقريره السنوي عن الحسابات الختامية لعام 2007م إلى أنه من خلال دراسة وتحليل المؤشرات المتعلقة بالاستخدامات المرصودة في موازنة 2007م للجهات التي حصلت على اعتماد إضافي نجد أن عدداً من تلك الجهات قد حققت وفورات في موازنتها تصل إلى نسب كبيرة مقارنة بالاعتماد الإضافي المرصود لها وهو ما يشير إلى أن هناك إمكانية لتجنب اللجوء إلى الاعتماد الإضافي حيث لم تكن تلك الإضافات في أضيق الحدود.

- ومن المؤشرات لعدم سلامة ودقة مبررات طلب فتح الاعتماد الإضافي حجم الوفورات المحققة في عدد من الجهات المستفيدة نسبة إلى قيمة الربط الإضافي. حيث بلغت جملة الوفورات على مستوى أبواب الاستخدامات المعدلة بالاعتماد الإضافي لتلك الجهات (179,588,104,465) ريال وبنسبة (86%) من إجمالي قيمة الربط الإضافي (207,927,410,000) ريال والذي يمثل (75%) من إجمالي الاعتماد الإضافي على مستوى الموازنة العامة البالغ (278,330,567,000) ريال وبذلك فإن قيمة الربط الإضافي الذي حصلت عليه تلك الجهات دون مبرر مبلغ (108,004,285,338) ريال، مما يدل على عدم صحة وسلامة الربط الإضافي ومبررات طلبه لتلك الجهات. الجدول التالي يوضح تفاصيل البيانات على مستوى الجهات:

جدول رقم: (8) يوضح سوء توزيع الاعتماد الإضافي لعام 2007م المبالغ بالمليون ريال.

الوفّر المتحقق	الاستخدامات الفعلية	الاعتماد بعد التعديل	الاعتماد الإضافي	الاعتماد قبل التعديل	الباب	اسم الجهة
79,978	32,772	112,750	33,000	79,750	1	الاعتمادات المركزية
38,272	143,047	181,318	26,088	155,230	2	
7,365	470,349	477,713	80,130	397,583	3	
33,374	31,566	64,939	53,906	11,033	4	وزارة الدفاع
81	9,197	9,278	1,400	7,878	3	وزارة التعليم العالي
6,100	3,043	9,143	5,600	3,543	1	وزارة التربية والتعليم
9,484	9,345	18,829	523	18,306	4	وزارة التعليم الفني
3,964	19,473	23,437	1,003	22,434	5	وزارة المياه والبيئة
713	3,525	4,238	2,012	2,226	3	وزارة الداخلية
259	7,341	7,600	4,264	3,336	4	
179,588	729,657	909,246	207,927	701,319	الإجمالي	

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لعام 2007م.

### الجهات التي استفادت من الاعتماد الإضافي:

عند توزيع الاعتماد الإضافي على الجهات الحكومية أو القطاعات الاقتصادية نجد أنه لم يوزع بين الجهات طبقاً لتوزيع النفقات في الموازنة العامة حتى يقال إن هذا الإيراد الذي تحصلت عليه الحكومة زيادة عن الإيرادات التي تم تقديرها وزع بعدالة بين الجهات الحكومية. . الجدول التالي يوضح عدم وجود العدالة. . حيث استحوذ قطاع الدفاع والأمن على أكبر نصيب من الاعتماد الإضافي خلال سنوات الدراسة: جدول رقم: (9) توزيع القطاعات التي استفادة من الاعتماد الإضافي

2010	2008	2007	2006	الجهات
صفر	صفر	92,405	48,104	الدفاع
صفر	صفر	7,792	14,625	الداخلية
صفر	صفر	11,940	23,577	شركة صافر
220,900	502,230	71,495	153,651	دعم المشتقات والصناديق

66,485	28,123	7,757	7,942	الفوائد
صفر	صفر	صفر	51,930	الأشغال
صفر	4,320	7,553	3,311	قطاع التعليم
صفر	صفر	11,940	صفر	فوق ضريبة
صفر	397	صفر	725	الصحة
صفر	36,540	40,000	صفر	إكرامية رمضان
صفر	صفر	7,477	صفر	الكهرباء والمياه
صفر	93,454	صفر	صفر	زيادة الأجور
صفر	25,384	20,792	71,868	باقي الجهات

لا يوجد تخصيص للاعتماد الإضافي حسب الجهات. . وإنما حسب الأبواب فقط، وفي عام 2010م تم تخصيص الاعتماد الإضافي لكل من دعم المشتقات النفطية وكذلك فوائد الدين العام.

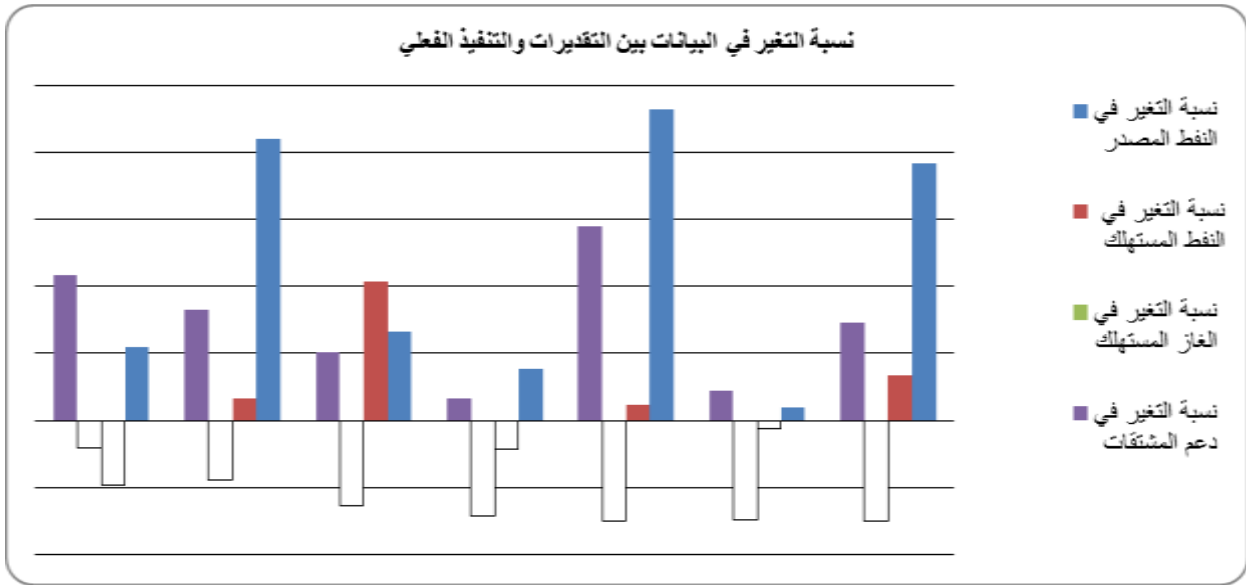
### تضارب البيانات :

تضارب البيانات والمعلومات المتعلقة بإنفاق الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية. هناك تضارب بيانات من خلال مقارنة البيانات التقديرية مع التنفيذ الفعلي وقد تصل الفوارق في بعض الأحيان إلى الضعف لا حظ الجدول رقم: (10).

جدول رقم: (10) يوضح تضارب بيانات الموازنة والتنفيذ الفعلي الأرقام بالمليون ريال

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيان	
484,000	234,996	330,000	252,876	252,204	443,091	209,319	تقديري	النفط
751,044	728,287	548,320	348,882	837,711	486,350	611,801	فعلي	المصدر
55%	210%	66%	38%	232%	9. 8%	192%	نسبة التغير (الاختلاف)	
472,500	338,250	240,547	445,462	537,087	478,416	326,146	تقديري	النفط
243,540	393,052	489,873	347,350	600,007	446,977	435,065	فعلي	المستهلك
-48. 5%	16%	104%	-22%	11. 7%	-6. 6%	33. 4%	نسبة التغير (الاختلاف)	
36,249	47,148	84,745	67,004	75,417	56,245	52,045	تقديري	الغاز

28,556	26,195	30,613	19,072	19,005	14,503	12,953	فعلي	المستهلك
-21%	-44.5%	-63.9%	-71.5%	-74.8%	-74%	-75%	نسبة التغير (الاختلاف)	
307,728	205,922	369,410	336,646	309,442	328,568	175,718	تقديري	دعم المشتقات
638,955	535,138	558,888	391,134	759,294	401,745	303,298	فعلي	
108%	82.9%	51%	16%	145%	22%	72.6%	نسبة التغير (الاختلاف)	



من الملاحظ أن التقديرات كلها كانت خاطئة وهذا يدل على تضارب البيانات وأن مصدر المعلومات التي كانت تبني عليها تقديرات الموازنة كانت خاطئة وغير صحيحة وعند التنفيذ يحصل التلاعب من قبل الشركات المنتجة وتلاعب آخر من قبل الحكومة نفسها بإدخال نفقات أخرى ضمن نفقات الدعم وهي تخص نفقات أخرى ليس لها علاقة بالدعم.

كما يلاحظ أن إيرادات الغاز المستهلك محلياً ينخفض كلما ارتفعت أسعار هذه المادة على المواطن فحينما كانت دبة الغاز تسعر على المواطن بمبلغ (400) ريال للدبة في عام 2006م كانت الإيرادات تقريباً 13 مليار ريال، وعندما ارتفعت أسعارها إلى (1500) ريال للدبة في عام 2012م بزيادة تبلغ 290% ارتفعت الإيرادات إلى 26 مليار ريال فقط وبزيادة تمثل 100% فقط فهل هذه الزيادة ناتجة عن رفع السعر أم عن زيادة عدد المستهلكين. وكذلك قيمة الدعم نجد أنه كلما رفعت أسعار المشتقات على المواطن يرتفع حجم الدعم لاحظ مثلاً عام 2012م تم رفع أسعار المشتقات النفطية على المواطن بنسبة 100% عن عام 2010م وارتفع الدعم بنسبة كبيرة جداً عن عام 2010م وهذا يدل على حجم الفساد في هذه الموارد.

كذلك نجد أن هناك تضارب في البيانات من خلال وجود اختلافات في البيانات المقدمة من الحكومة مقارنة بالبيانات المقدمة من الشركات الإنتاجية وهذا يدل دلالة واضحة على عدم صحة البيانات التي تقدمها الشركات للجانب الحكومي وأن الجانب الحكومي يفتقد إلى الرقابة الكاملة على إنتاج النفط والغاز حيث جاء في

تقرير الاستشاري المعين من مجلس الشفافية اليمني لمراجعة البيانات المقدمة من الشركة أن المسلم له من نماذج الإفصاح الموقعة من الشركة لا تزيد عن 33% وأن النسبة الباقية لم يسلمو نماذج الإفصاح موقعة منهم (تقرير المستشار القانوني ص 20).

كما اتضح أن معظم الشركات لم تسلم المستشار بيانات مالية مدققة من محاسب قانوني كما تقتضي مبادرة الشفافية وكانت الشركات الراضة تسليم بياناتها من محاسب قانوني تمثل نسبة 67% معظمها شركات أجنبية لأن شركتين تابعة للحكومة ضمن الأربع الملتزمة والتي سلمت بيانات مدققة الراضات 8 شركات وهذا يعني أن النسبة التي للشركات الأجنبية 80% التي رفضت تسليم بياناتها المالية الاختلاف في الأرقام كما يلي:

جدول رقم: (11) التضارب في البيانات بين الحكومة والشركات المنتجة.

2007		2006		2005		البيان
بيانات الشركات	بيانات حكومية	بيانات الشركات	بيانات حكومية	بيانات الشركات	بيانات حكومية	
37,00,626	36,214,044	27,032,979	25,825,902	26,623,144	29,228,371	النفط الخام / المصافي
2,720,000	2,663,000	1,736,000	1,660,000	1,441,000	1,581,000	قيمة النفط / ألف دولار
1,000	-	-	-	2,500	1,500	منح الإنتاج / ألف دولار
2,215	2,465	1,668	1,518	1,667	1,855	ضرائب الشركات / ألف دولار
31,467	31,553	33,826	34,256	32,161	32,067	رسوم التعرف / ألف دولار

المصدر: تقرير الاستشاري المعين من مجلس الشفافية للصناعات الاستخراجية

ويلاحظ عدم معرفة الحكومة بصورة دقيقة لحصيلتها من النفط من خلال المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز حسب ما جاء في تقرير الاستشاري حيث أن المؤسسة دائرة التسويق ليس لديها أية إحصائيات دقيقة عن كل صفقة وإنما على أسعار شهرياً وبيانات شهرية كذلك صعوبة الحصول على التدفقات النقدية والتسويات بين المؤسسة والشركات الأجنبية.

كذلك هناك أربع شركات من أصل 12 شركة وبنسبة 33% مصادقة على بياناتها من المدقق الخارجي والشركات التي سلمت حساباتها يوجد تحفظ من قبل المحاسب القانوني لها.

## المبحث الثالث

### مواطن الفساد في إنفاق الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية

يظن كثير من عامة الشعب وحتى بعض المتعلمين بما فيهم المتخصصين بأن الفساد في اليمن لا يشمل إلا المبالغ الموجودة في الموازنة العامة ولا يعرف الكثير منهم أن الفساد في هذا القطاع يبدأ من قبل الاستكشاف وأثناء الحفر وبعد استخراج النفط والغاز والدليل على ذلك تعديل بعض الاتفاقيات لصالح الشركات لكلاً من النفط والغاز مقابل عمولات يحصل عليها المسؤولين وتعتبر اتفاقية الغاز المسال من أكثر الاتفاقيات فساد في العالم حيث تنازل الموقعين على الاتفاقية والموافقين عليها على حق الشعب في نصيبه من هذا الغاز فلم يتم تحديد نسبة اليمن كما تُحدد في اتفاقيات النفط السابقة وإنما دخلت اليمن بنسبة برأس المال وهي نسبة ضئيلة تمثل (16.5%) بينما لم تدفع الشركات الخارجية التي حصلت على النسبة الأعمى ولا أي مبالغ لان الغاز كان موجود في حقول مأرب وتم اكتشافه وتخزينه أثناء ما كانت شركة هنت تستخرج النفط أما تكاليف خطوط النقل فقد تم الحصول عليها من بعض البنوك والدول كقروض تدفع عليها فوائد وبعد أن تم بيع الغاز الذي كانت تملكه الحكومة اليمنية بالكامل تم عقد صفقة ببيعة بأسعار لا تمثل 15% من القيمة الحقيقية لأسعاره في السوق العالمية وتم تحديده كأعلى سعر ولا يجوز تجاوزه مهما بلغت الأسعار العالمية وكذلك تم منح الشركة إعفاء ضريبي غير منطقي بدفع مبلغ مقطوع وهذا لا يحصل في أي دولة من دول العالم أن يتم تحديد مبلغ الضريبة بمبلغ مقطوع ومن خلال البيانات المالية المتاحة والمنشورة عن عائدات عام 2011م نجد أن الضريبة لا تمثل حتى 5% بينما باقي الشركات تدفع 35% من صافي أرباحها.

وهكذا فإن الفساد في قطاع الصناعات الاستخراجية يمثل نوعين من الفساد الأول فساد يتم أخذه قبل دخول المبالغ الموازنة ثم فساد آخر للمبلغ المتبقي الذي يدخل الموازنة وهكذا نجد أن المبلغ الذي تم توريده لحساب الحكومة يوجد الفساد فيه عدة مراحل - فساد دعم المشتقات النفطية والذي يمثل أرقام وهمية وغير حقيقية كذلك فإن الزيادة الناتجة عن الفارق بين التقديري في الموازنة والفعلي في الحساب الختامي يتم إنفاقه ثم تقدم الحكومة طلب في البرلمان اعتماده بعد إنفاقه وهذا ما يتمثل في طلب الاعتماد الإضافي ومن خلال الجدول رقم: (6) يلاحظ أن حجم الاعتماد الإضافي خلال السنوات من 2001م- 2010م بلغ بحدود 12 مليار دولار وكان بإمكان الحكومة أن تضعه في صندوق سيادي يدر دخلاً للحكومة في هذه الأيام الصعبة التي تعانيها الحكومة من شحت الموارد المالية.

1- **الفساد في احتساب الضريبة:** عدم الشفافية والوضوح في إجراءات احتساب كمية النفط المعادلة لضرائب الدخل المستحقة على الشركات النفطية من قبل الجهات ذات العلاقة ( وزارة النفط\_ وزارة المالية\_ مصلحة الضرائب)، كما أن تسليم تلك الضرائب المفروضة على الشركات النفطية (عينا) يتسبب في عدم إظهار حصة الدولة من النفط الخام على حقيقته وكونه يتضمن ما يعادل ضرائب الدخل المستحقة على الشركات النفطية. تقرير اللجنة الخاصة بمراجعة الحساب الختامي لعام 2008م.

### 2- ارتفاع نفط الكلفة:

ارتفاع نفط الكلفة بصورة مخيفة في السنوات الأخيرة مع أنه من المفروض أن يتراجع، فقد ارتفع من (3) دولار عام 2001م إلى 5.16 دولار عام 2008م كما ارتفع معدل نفط الكلفة إلى الإنتاج من 14% إلى 22.5% لنفس الفترة، مع العلم أن هذه النسبة كان يجب أن تتراجع مع ارتفاع السعر ما بين 36.6\$ عام

2004م إلى أكثر من \$100 للبرميل عام 2008م، وتملك اليمن حقل مأرب والجوف وانعدام نفط الكلفة في هذا الحقل. وهذا يعني أن هناك تلاعب وإهدار للموارد النفطية. وعلى الحكومة التحرك سريعاً لتخفيض تلك الكلفة إلى ما كانت عليه كون هذه الزيادة ذهبت لشركات معروفه يملكها أشخاص من أقارب النظام أو في السلطة أو على علاقة بالنظام، وهذا الإجراء سوف يوفر للحكومة أكثر من مليار دولار سنوياً. ولم يحصل شيء جديد في هذا الشأن فلا زال نفط الكلفة يرتفع من عام إلى آخر دون أن تحرك الحكومة ساكناً ومراجعة النهب المنظم لموارد الدولة وثروتها أنظر الرسم البياني التالي.



### 3- الفساد في نفقات دعم المشتقات :

تزايد الإنفاق على دعم المشتقات عام بعد آخر ويجمع كثير من المحللين والخبراء أن هذا الدعم يكتنفه الكثير من الغموض والتلاعب وانه عبارة عن مكان امن للفاستدين، والأرقام تؤيد مثل هذا التحليل فالرسم البياني التالي يوضح تصاعد حجم هذا الدعم عام بعد عام كما انه يوجد تناقض في حسابات الحكومة بالنسبة لدعم المشتقات فهو يسجل نفقات ولا يسجل كإيراد مع إن المفروض أن يسجل نفقات كدعم، ثم يسجل كإيراد لأنه يعبر عن الفارق بين السعر الذي يدفعه المواطن وبين التكلفة، وأن معالجة هذه المشكلة أصبح من الأمور الملحة التي سوف تكون على طاولة الحكومة، وفيما يلي خلاصة لمعالجة تلك المشكلة، ولقد اتضح من خلال دراسة أن هناك مبالغة في تحديد تكلفة إنتاج المشتقات وبنسبة قد تصل إلى 30% من تلك التكلفة، كما اتضح أن الكهرباء تحصل على 26% من هذا الدعم، والباقي يذهب كما تقول البيانات للمواطن والمصانع وهذا كلام تكذبه بيانات حكومية أخرى لنفس الجهات أو لجهات أخرى، كما تقول الحكومة أن الديزل يحوز على النصيب الأكبر بنسبة 60%، بينما نصيب البنزين من الدعم يمثل 20% والمازوت والكيروسين والتريبيان والغاز المنزلي 20% ومن خلال الدراسات التي قمنا بها اتضح أن 60% من الديزل يتهرب للخارج، و 20% من مادة البنزين، وأن الدعم في مادتي الكيروسين والتريبيان والغاز المنزلي تستفيد منه جهات ليست مستحقة للدعم وعلية فان المعالجة تقتضي السرعة في رفع الدعم مع توفير الطاقة الكهربائية بالغاز ودعم المزارعين عن طريق شراء منتجاتهم من الحكومة بأسعار تغطي التكلفة وتحقق لهم هامش ربح واستهلاكهم من الديزل لا يمثل إلا 5% من إجمالي استهلاك الديزل.





#### 4- الفساد في إيرادات الغاز المسال المصدر:

يتفق الجميع أن هناك فساد في اتفاقية الغاز المسال، وأن حجم الفساد في هذه الصفقة كبير جداً وقد ناقشنا هذا الموضوع نحن وغيرنا في أكثر من ندوة عقدت، وكان الجميع متفق أو يعتقد أن قيمة مليون وحدة حرارية التي تم الاتفاق عليها والبالغة (3) دولار تدخل إلى خزينة الدولة مباشرة وكان الانتقاد للدولة أن السعر منخفض لكن من خلال اطلاعنا على البيانات المنشورة في إحصائية النفط والغاز والمعادن لعام 2011م اتضح أن الحكومة لا تحصل حتى هذا المبلغ (3) دولار وما تحصله نسبة بسيطة جداً تقدر (51) سنت للمليون وحدة حرارية وهذا يدل أنه تم بيع الغاز مجاناً للشركات المشاركة وما تحصل عليه الدولة يمثل في حصتها في رأس المال فقط والتي دفعت من خزينة الدولة والجدول التالي يوضح هذه الكارثة الاقتصادية.

#### جدول (12)

يوضح نتائج بيانات شركة الغاز المصدر وخسارة اليمن طبقاً للاتفاقيات الأخرى

الملاحظات	القيمة ألف دولار			البيان
	الفارق يمثل خسارة	حسب السعر العالمي	حسب العقد	
تم تحويل الطن المتري إلى برميل على أساس القياسات العالمية الذي يعادل 11.88 برميل للطن			600 .1,288	6,869,027
الإتاوات في العالم لمتل هذا الاتفاق 5% من مجمل الإيراد.	657 .7,932	257 .9,221	600 .1,288	81,604
الفائض من الإيراد	461,063	461,063	772 .25	
حسب المعايير المحاسبية وتشمل الإهلاك وليست مبلغ مقطوع.	7,497,366	8,760,194	1,262,828	
غير محددة لأي استرداد وتعتبر مبلغ وهمي		314,480	414 .631	
حسب العمر الإنتاجي للأصول الثابتة.		صفر	500 .196	
الفائض بعد استبعاد التكلفة		صفر	600 .268	
حصة اليمن طبقاً للاتفاقيات السابقة عن النفط والغاز وهي أقل نسبة لان النسب تزيد كلما زاد الإنتاج من الحقول		8,445,714	631,414	
حصة اليمن 65%	5,489,714	5,489,714		
حصة شركة الغاز المسال		2,956,000	631,414	
حسب القانون بواقع 35% من صافي دخل الشركة وما ينطبق على شركات النفط الأخرى.	1,029,788	1,034,600	4,812	

		1,921,400	626,602		الدخل بعد الضرائب يوزع:
	256,478	321,450 96,070	161,042		الشركة اليمنية 73.16% التأمينات الاجتماعية 5%
		1,503,880	465,560		الشركاء الأجانب
سبعة مليار دولار ومائتان واحد عشر مليون وأربعمائة، وزارة ألف دولار	7,211,402	7,403,028	191,626		خسارة اليمن

مصدر البيانات: نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، وزارة النفط والمعادن، اليمن، العدد(11) لعام 2011م، والتحليل من قبل الباحث. ومن الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

- 1- أن رأس المال والبالغ (4,500) مليون دولار يتمثل في تكلفة خط التصدير من موقع الإنتاج إلى ميناء التصدير وكذلك محطة المعالجة في الميناء. كما تشمل قيمة الناقلات بمعنى أن الشركاء الأجانب لم يدفعوا قيمة الغاز المخزن في باطن الأرض وسلم لهم مجاناً هدية من حكومة اليمن رغم أنها دفعت التكلفة لشركة هنت عند حفر تلك الآبار.
  - 2- أن الناقلات التي تم شرائها تنقل للمشتريين إلى بلادهم مجاناً وهذا لم يحصل في العالم وتأخذ الشركات الأجنبية إيجار الناقلات لحسابها، فمن يأخذ إيجار النقل ولماذا لا يسجل ضمن الإيرادات، بينما يتم خصم مبلغ من إيرادات قيمة الغاز إهلاك لهذه الناقلات وهذا يعني خسارة مزدوجة.
  - 3- تم منح الشركات الأجنبية مبالغ مقطوعة لكل من: تكلفة التشغيل تخصم الشركات 50% من الإيرادات مقابل تكاليف تشغيل كمبلغ مقطوع وهذا لم اسمع به في العالم أن التكلفة تكون مبلغ مقطوع حتى أنها محرمة شرعاً (لأنها تدخل ضمن بيع الغرر)، فتكلفة التشغيل حسب معايير محاسبية والمعايير العالمية تحسب طبقاً للإتفاق الفعلي الذي تم خلال السنة وهذا الأسلوب المتبع يعتبر اختلاس مالي وسرقة واضحة ولا توجد أية شفافية أو نزاهة في هذا الموضوع نهائياً بل فساد واضح.
- تكلفة الاسترداد** خصمت الشركات الأجنبية مبلغ (465) مليون دولار بواقع 10% من تكلفة المشروع في عام 2011م مع أن الشركة تقول أن المشروع سوف يستمر ثلاثون عام ولهذا فإن الإهلاك السنوي أقل من ذلك بكثير إذا تم احتسابه طبقاً لعمره الإنتاجي.
- الضريبة:** أي ضريبة دخل تخصم من صافي الأرباح لأي شركة أو تاجر حسب النسب الضريبية المقررة في القوانين المحلية وهذه قاعدة من قواعد فرض الضريبة في جميع دول العالم ويلاحظ أن الشركة لو دفعت الضريبة حسب قانون ضرائب الدخل اليمني حتى في ظل اتفاقية الغاز المحجفة فإن مبلغ الضريبة الواجب سداده للحكومة لا يقل عن 300 مليون دولار أي ضعف حصة اليمن من الغاز والمبلغ المقطوع الذي حصلت عليه اليمن لا يمثل إلا 1% من صافي الأرباح حتى بالأسعار المسروقة لاحظ المبلغ في الجدول رقم: (12).
- لماذا لم يتم إدراج تكلفة الحفر التي تعتبر ملك للجانب اليمني وتقدر تكلفتها بمبلغ يزيد عن خمسة مليار دولار، وكانت شركة أرنوا قد التزمت عند المفاوضات مع اليمن في عام 1992م على دفع أكثر من سبعة مليار دولار (تكلفة المشروع كاملاً على حساب الشركة وكذلك عمل شبكة لتوزيع الغاز المنزلي في المدن اليمنية كان سوف يكلف ملياري دولار)، فلماذا لم تدرج تكلفة حفر الآبار ضمن تكلفة المشروع. إذا قدرت خسارة اليمن حسب الأسعار العالمية وتوزيع الحصص الرأسمالية والضرائب والإتاوات فإنها تبلغ (7,211,403,000) سبعة مليار دولار ومائتان وإحدى عشر مليون وأربعمائة وثلاثة ألف دولار حق اليمن في الغاز الذي يعتبر ملك لليمن بالكامل.
- 4- من خلال دراسة لجنة مجلس النواب المكلفة بدراسة الحساب الختامي تبين استمرار العديد من وحدات الجهاز الإداري المشمولة بنظام الموازنة العامة للدولة بفتح حسابات جارية (خاصة) لدى البنك المركزي بعضها بالريال، والبعض الآخر بالدولار الأمريكي، والصرف منها مقابل أنشطة وأغراض معظمها مرصود لها اعتمادات في موازنة تلك الوحدات، بالمخالفة للدستور والقانون المالي ولائحته التنفيذية، والتي لا تجيز تجنيب أي نوع من الإيرادات لمواجهة أي أوجه للصرف إلا بالقانون، ومن أهم الحسابات التي قامت اللجنة بدراسة وناقشتها مع الجهات المعنية كما يلي :

أ- وعليه فقد وجهت اللجنة بعض الاستفسارات لكل من (وزارة النفط -وزارة المالية) حول أسباب عدم الالتزام بتوصيات المجلس تجنيب رسوم استخدام خط أنبوب النفط في حساب خاص طرف البنك المركزي وبالمخالفة لتوصيات المجلس المتكررة بتوريد موارد هذا الحساب إلى حساب الحكومة. وقد أفادت وزارة النفط في ردها على استفسارات اللجنة بأن الحساب الخاص، برسوم خط أنبوب النفط قد تم تحويله إلى حساب تابع لوزارة المالية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم: (442) لعام 2008م، بينما تجاهلت وزارة المالية الرد على استفسار اللجنة حول هذا الحساب وعند استفسار اللجنة من الأخوة المختصين بالوزارة أثناء اللقاء بهم. . أفاد المختصين بعدم وجود أي معلومات لديهم حول هذا الحساب. . في حين أوضح البنك المركزي في رده على استفسار اللجنة حول الحسابات الخاصة أن الرصيد الافتتاحي لهذا الحساب في 2010/1/1م مبلغ (36,571,365) دولار، بينما بلغ الرصيد النهائي في 2010/12/31 مبلغ (109,211,529) دولار وقد تم سحبه بالكامل في 2010/12/31م. . وترى اللجنة أن استمرار فتح حساب خاص لذلك تابع لوزارة المالية وعدم توريده إلى حساب الحكومة يعد إصراراً على مخالفة الدستور والقوانين النافذة وإهدار المال العام، وتؤكد اللجنة على مساءلة المتسببين في ارتكاب تلك المخالفات.

ب- بالرغم من توصيات المجلس المتكررة بضرورة قيام وزارة النفط بتوريد المبلغ المجنب من فارق القيمة الإجمالي السنوي بين ما تدفعه الشركة اليمينية للغاز المسال لوزارة النفط مقابل إيجار الأراضي التي تنتفع بها، وما تدفعه الوزارة إلى الهيئة العامة للأرضي والمساحة مقابل إيجار تلك الأراضي، وذلك إلى حساب بدلاً من حساب خاص بالوزارة. . إلا انه تبيين استمرار الوزارة بتجنيب ذلك المبلغ في حساب خاص. . حيث أشار تقرير الجهاز إلى قيام الوزارة خلال عام مبلغ (7,749,818) دولار أمريكي في هذا الحساب الخاص، وهو الرصيد الذي أكدته البنك المركزي في رده على استفسار اللجنة.

## النتائج والتوصيات

### النتائج:

أظهرت الدراسة عدد من النتائج نلخص أهمها كما يلي:

- 1- محدودية الإصلاحات المنفذة في مجال الصناعات الاستخراجية في الواقع الفعلي والتي ظلت في معظمها طيلة الفترات السابقة محصورة في الجانب النظري فقط، علاوة على عدم شمولية هذه الإصلاحات بما يكفل تشخيص ومعالجة الأسباب والعوامل الحقيقية التي يعاني منها هذا القطاع.
- 2- عدم سلامة ودقة التقدير لكمية وأسعار الغاز المستهلك محلياً حيث قدرت الكمية المتوقع استهلاكها في مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2010م بحوالي (744,684) طن متري بينما بلغت المسحوبات الفعلية (645,604) طن متري من جانب آخر احتسب سعر الطن المتري في مشروع الموازنة وفقاً للأسعار العالمية بينما البيع الفعلي تم بالسعر الرسمي الأمر الذي ترتب عليه ظهور نقص في عائدات مبيعات الغاز المستهلك محلياً بمبلغ (54,131,883,942) ريال بما نسبته (64%) وهناك أرقام كبيرة مختلف عليها في كثير من البيانات تم إدراجها في صلب الدراسة.
- 3- ضياع جميع الموارد التي حصلت نتيجة زيادة أسعار النفط خلال السنوات الماضية وإنفاقها بصورة مرتجلة وغير مدروسة وكان يمكن تجنبها في صندوق استثماري سيادي كما عملت معظم الدول المنتجة للنفط والغاز والتي كونت صناديق سيادة من هذه الفوائض.
- 4- اتضح سوء التقديرات للموارد مما انعكس على النفقات وسوء توزيعها خلال السنوات الماضية.
- 5- اتضح عدم الالتزام بمبادئ الشفافية في الصناعات الاستخراجية وأن قيام مجلس الشفافية كان صورياً ولم تنعكس نتائج ملموسة من وجود هذا المجلس.
- 6- اتضح حجم تضارب البيانات والأرقام بين الشركات والمؤسسات الحكومية، بل بين بعض المؤسسات الحكومية نفسها.
- 7- اتضح الحجم الكبير للفساد في مجال النفط والغاز ابتداء من توقيع العقود أو عند الاستخراج مما أضعف على اليمن مبالغ كبيرة جداً هي بأمس الحاجة لها.

### التوصيات:

فيما يلي التوصيات التي تقترح الدراسة اتباعها:

- 1- إنشاء إدارة متخصصة بوزارة المالية للرقابة المباشرة على الإنتاج من الحقول وتحليل التكاليف بدقة للتأكد من صحتها.
- 2- إيجاد رقابة كافية على نفط الكلفة ونفقات دعم المشتقات النفطية.
- 3- إعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة ودراستها دراسة قانونية دقيقة لوقف الثغرات في هذه الاتفاقيات التي تحمل شبة فساد.
- 4- تضمين الاتفاقيات الجديدة على بند تجبر الشركات المستخرجة للنفط والغاز والمعادن كشف كافة بياناتها المالية وغير المالية للجمهور والباحثين ونشرها على مواقعها الإلكترونية.
- 5- إجبار الشركات الحالية وممارسة ضغط عليها من قبل منظمات المجتمع المدني لنشر بياناتها في مواقعها الإلكترونية لتكون متاحة للجمهور.
- 6- ضرورة تقدير الأرقام في الموازنة بصورة دقيقة بحيث يكون الاختلاف بين الموازنة والتنفيذ الفعلي بسيط وفي حجم الاختلاف المقبول ومنطقي.
- 7- ضرورة توجيه عائدات المتأتية من الصناعات الاستخراجية بما يحقق الفائدة للمواطن في التعليم والصحة والاستثمارات.

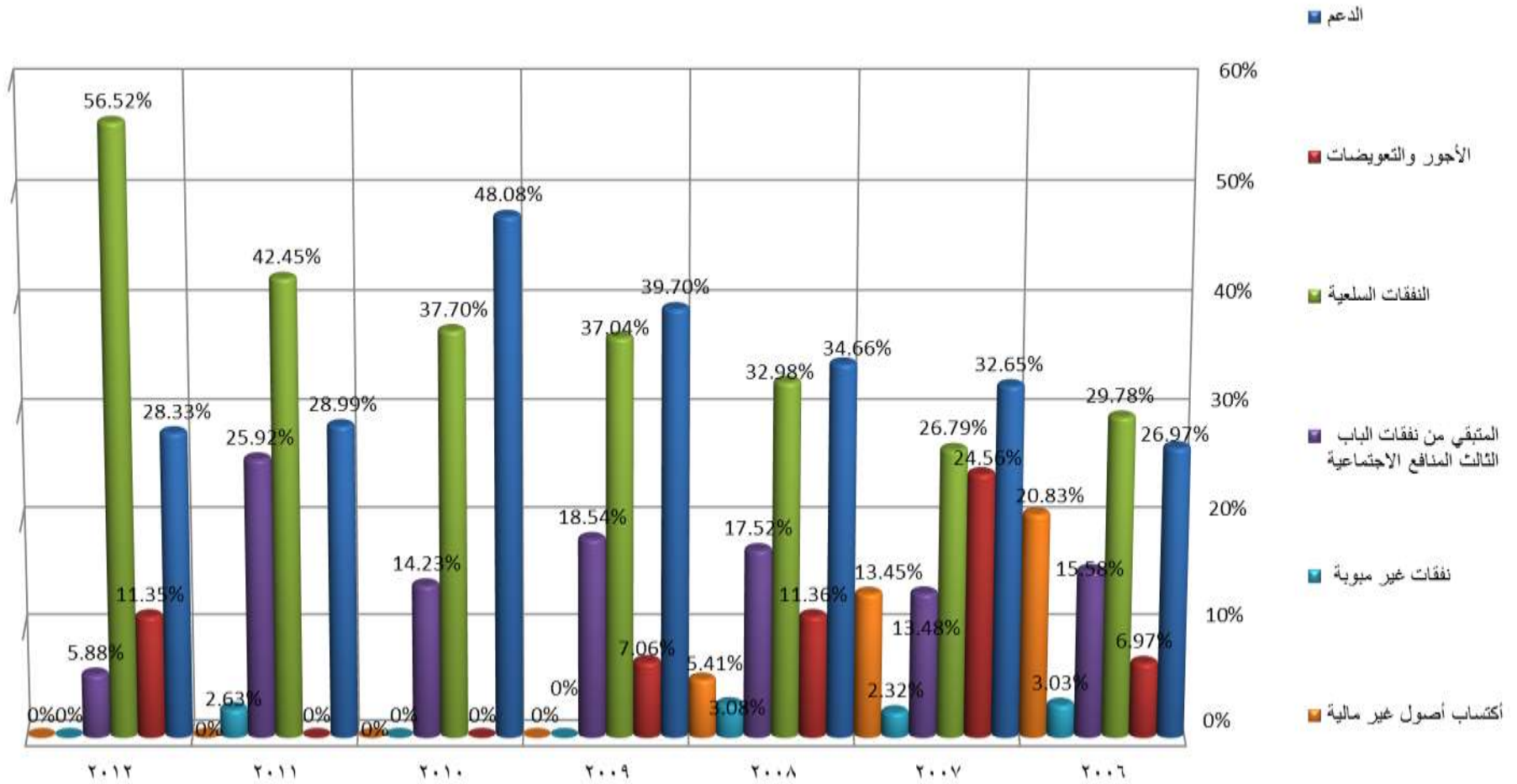
## المراجع ومصادر البيانات:

- 1- دليل المشرعين لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية : كيفية دعم وتعزيز شفافية الموارد، السكرتارية الدولية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، لندن، المملكة المتحدة، 2009م.
- 2- التقرير الأولي حول المطابقة الخاصة لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن للأعوام 2005-2007، المجلس اليمني لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن (YEITI)، أغسطس 2010م.
- 3- نشرة إحصائية مالية الحكومة، العدد 46، وزارة المالية، الربع الرابع عام 2011م، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 4- نشرة إحصائية مالية الحكومة، العدد 49، وزارة المالية، الربع الثالث عام 2012م، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 5- نشرة إحصائية مالية الحكومة، العدد 52، وزارة المالية، الربع الأول عام 2013م، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 6- نشرة إحصائية مالية الحكومة، العدد 54، وزارة المالية، الربع الرابع عام 2013م، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 7- نشرة إحصاءات النفط، العدد 11، وزارة النفط والمعادن، عام 2011م، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 8- التقارير السنوية للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للأعوام (2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012)، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 9- التقارير السنوية للجنة المالية بمجلس النواب حول الاعتماد الإضافي للأعوام (2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2010)، مجلس النواب، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 10- التقارير السنوية للجنة الخاصة بمراجعة الحساب الختامي بمجلس النواب للدولة للأعوام (2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012)، مجلس النواب، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 11- مجلدات الموازنة العامة للدولة للأعوام (2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012) وزارة المالية، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 12- مجلدات الحساب الختامي للدولة للأعوام (2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012) وزارة المالية، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 13- د. جبران، محمد علي، وعبيدان، مشروع شفافية الإيرادات "دراسة حالة اليمن" منظمة برلمانين عرب ضد الفساد، بيروت، لبنان، 2009م.
- 14- د. جبران، محمد علي، إعادة بناء اليمن، الإصلاح الاقتصادي، 2011م دراسة غير منشورة، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 15- د. جبران، محمد علي، عجز الموازنة العامة للدولة، ورقة عمل مقدمة في ندوة بالمركز اليمني للدراسات الاستراتيجية 2007م.
- 16- د. جبران، محمد علي، الإصلاح المالي، دراسة لصالح وزارة المالية، 2010م، صنعاء الجمهورية اليمنية.
- 17- د. جبران، محمد علي، عدالة توزيع النفقات في الموازنة العامة من منظور اجتماعي "دراسة تحليلية للحساب الختامي لعام 2008م، وموازنة عام 2010م". دراسة معدة لصالح منظمة اكسفام، فرع اليمن. صنعاء 2010م.
- 18- د. جبران محمد علي، التطورات الاقتصادية في اليمن للفترة 2001-2010م، دراسة غير منشورة صنعاء، 2011م.
- 19- التقرير الأولي للمجموعة الاستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات EITI استخراج الموارد الطبيعي.
- 20- المتوكل، يحي محمد، ورقة عمل عن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، 2013م. موقع المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات. صنعاء.
- 21- كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2008-2011م، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

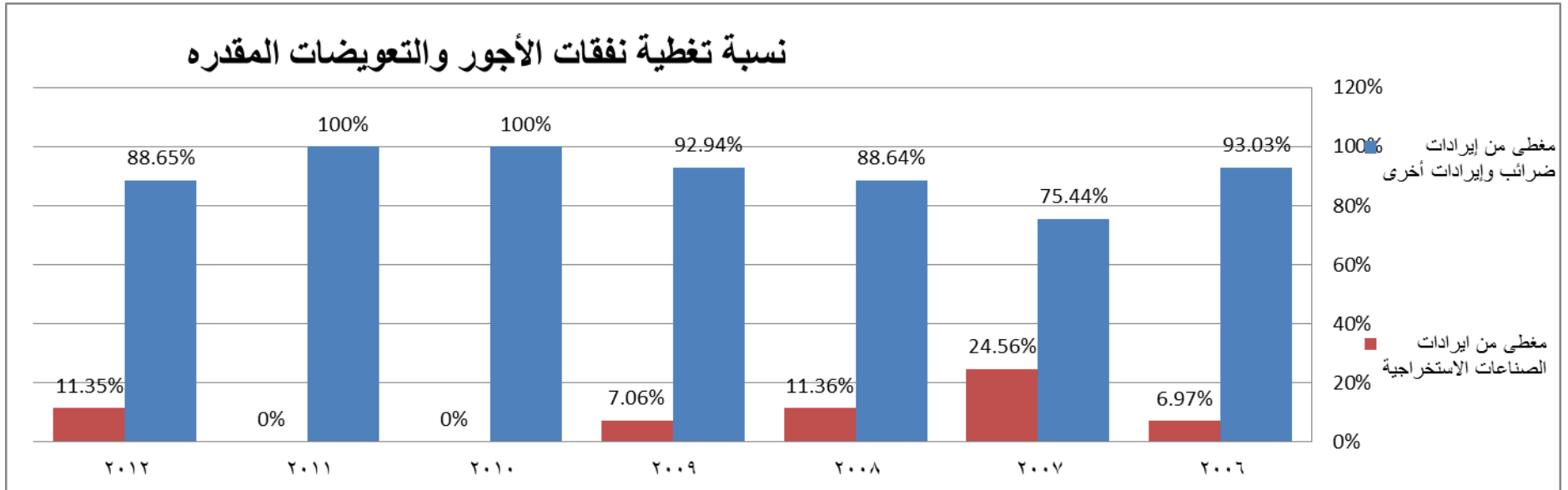
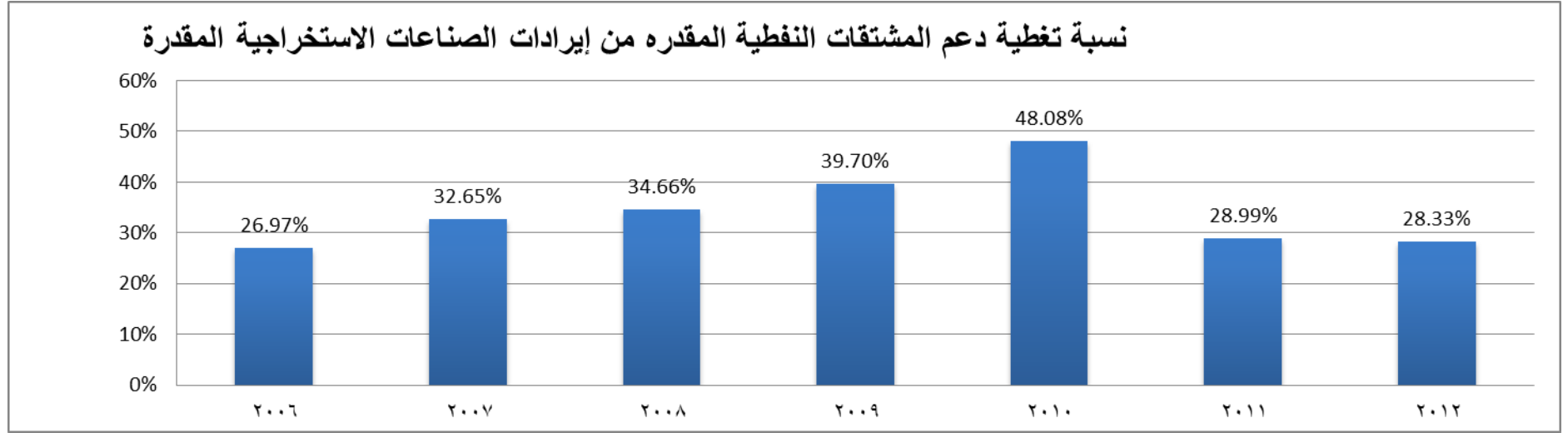
- 22- مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، (مراحل - أنواعه المختلفة للعام 2011-2012م، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، صنعاء، الجمهورية اليمنية، أغسطس 2013م.
- 23- موقع البنك الدولي [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)
- 24- موقع المجلس العالمي للشفافية في الصناعات الاستخراجية. [www.eiti.org](http://www.eiti.org)
- 25- موقع المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات. [www.eosc-yemen.org](http://www.eosc-yemen.org)
- 26- موقع معهد رصد الإيرادات، <http://www.revenuewatch.org>

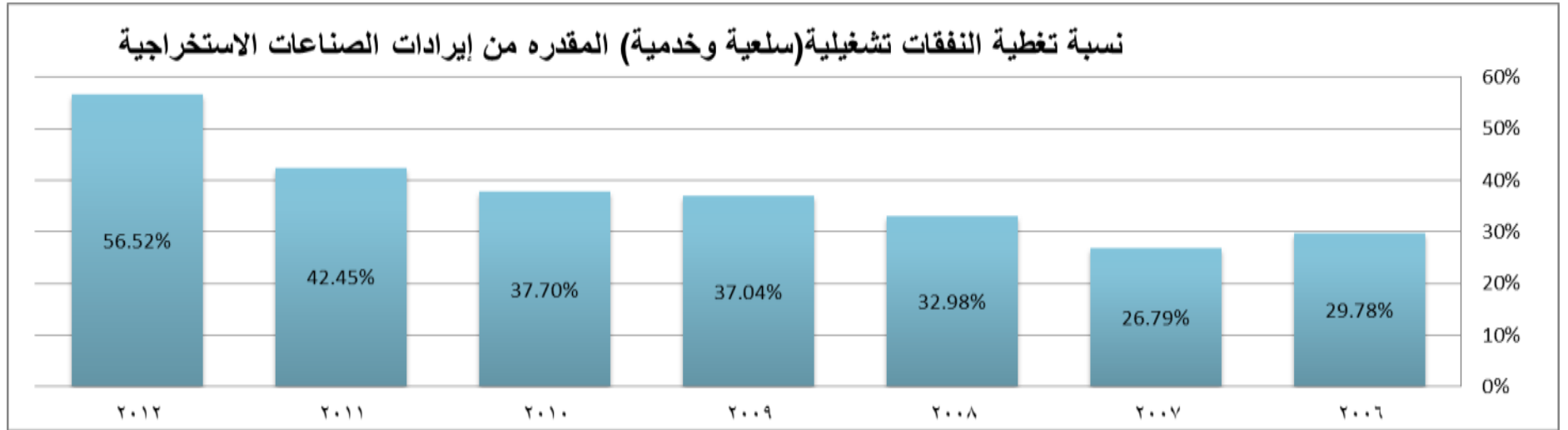
## ملحق: الجداول والرسوم البيانية

### مغضى من إيرادات الصناعات الاستخراجية





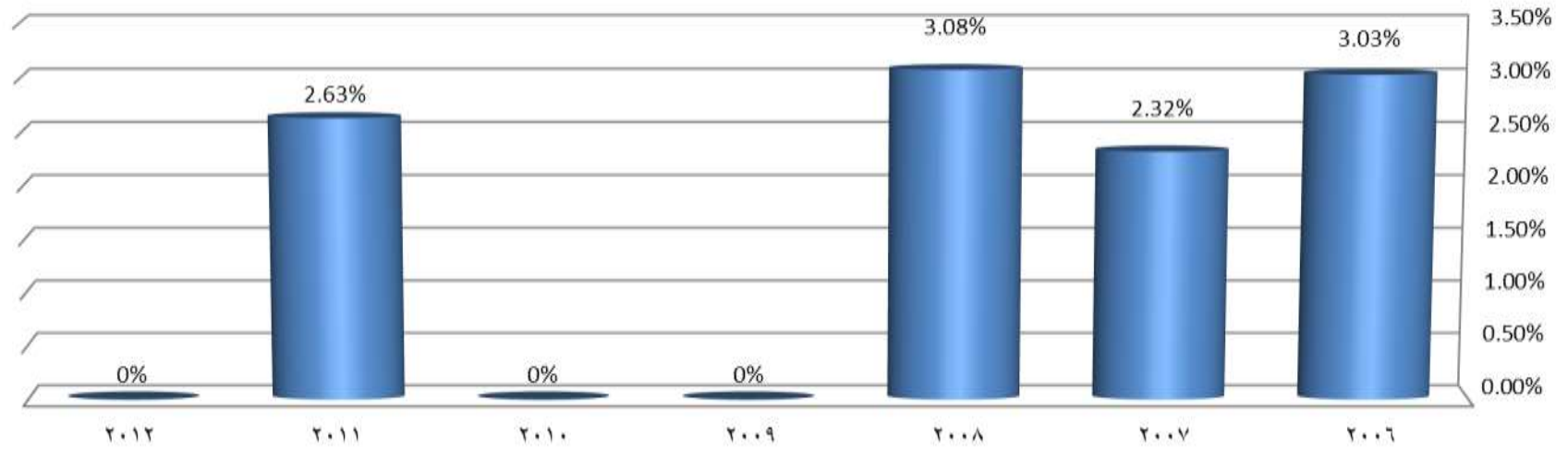


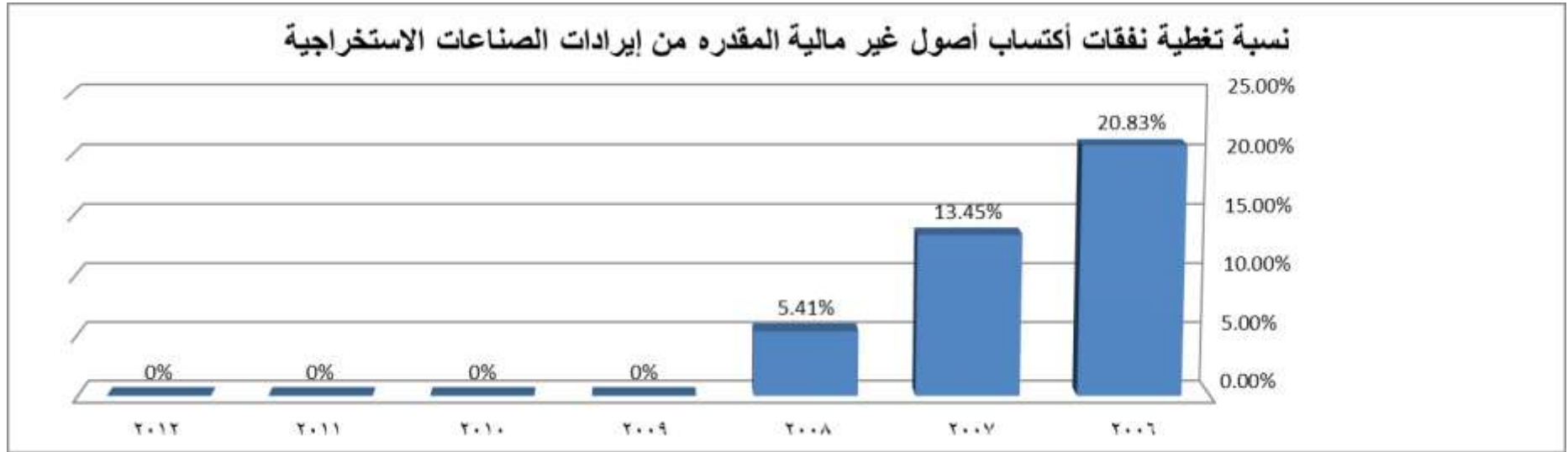


نسبة تغطية المتبقي من نفقات الباب الثالث الدعم والمنح والمنافع الاجتماعية المقدره من إيرادات الصناعات الاستخراجية

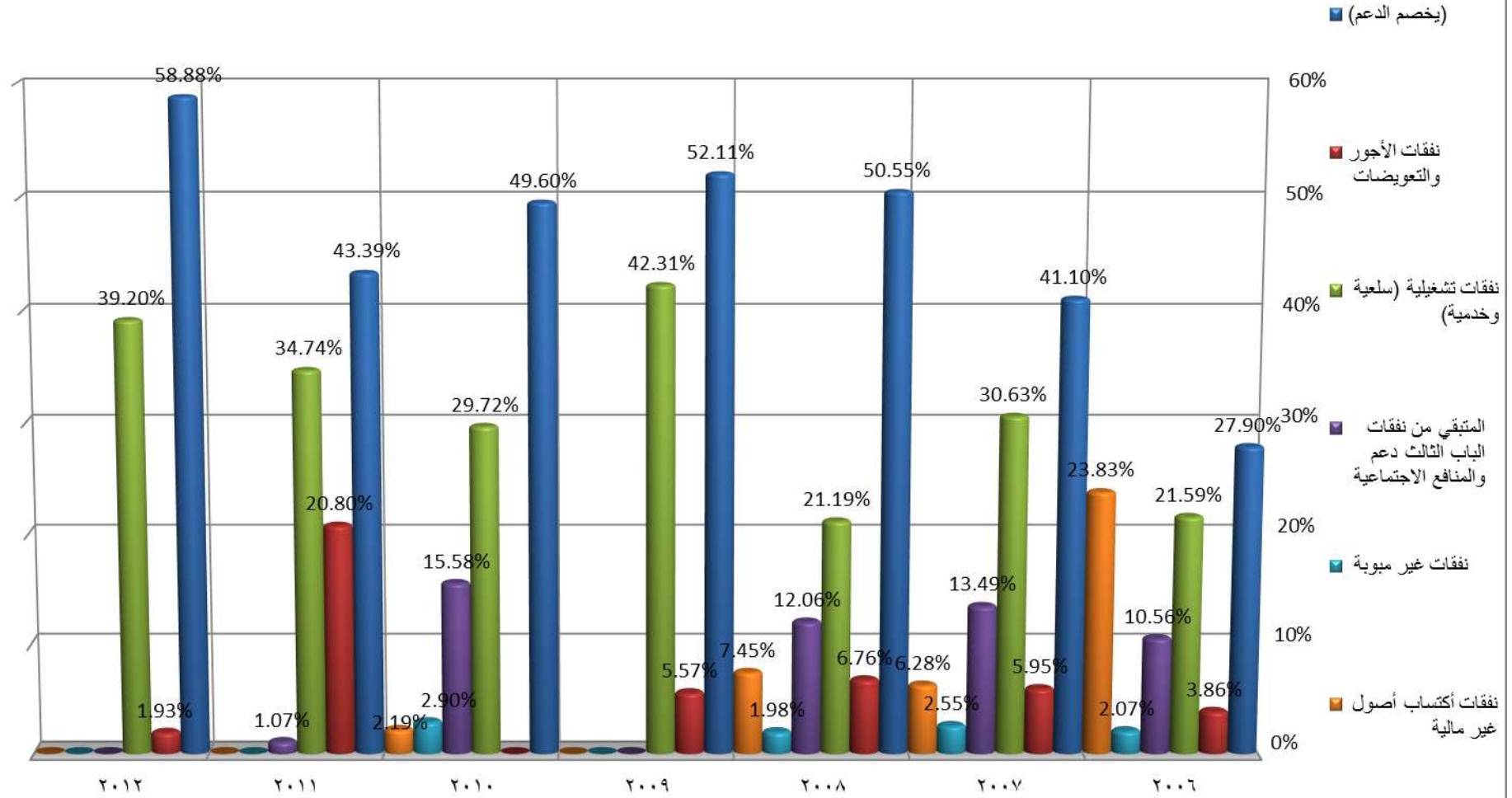


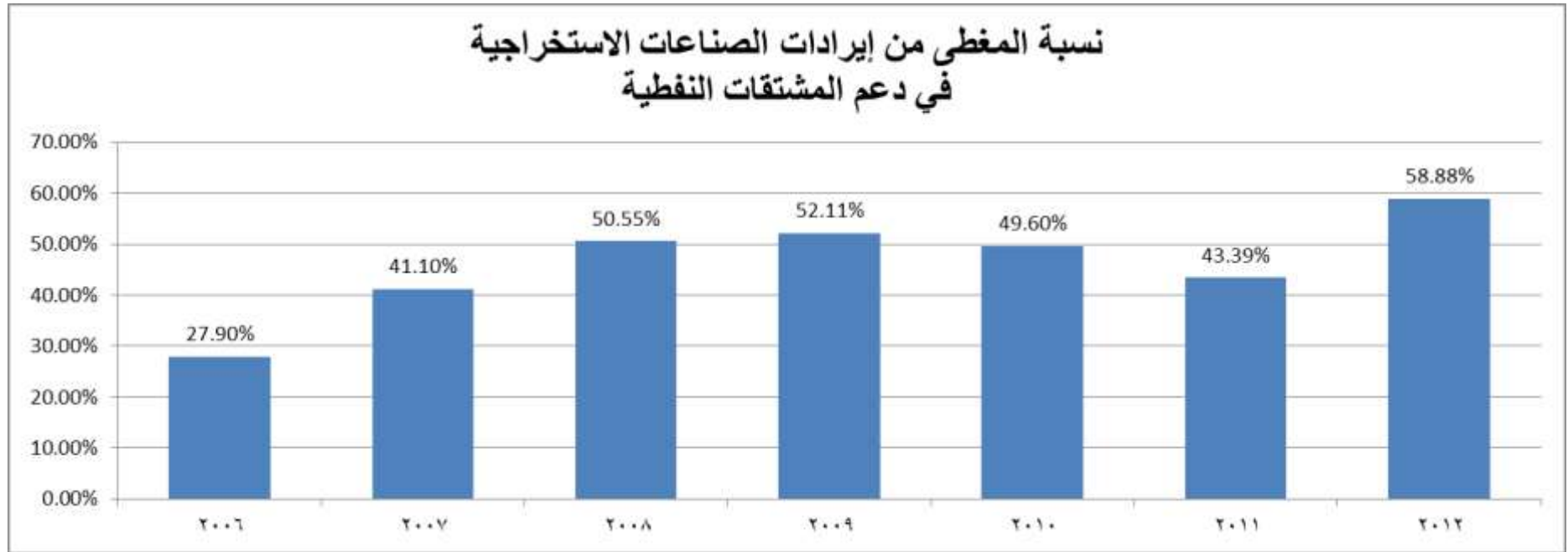
نسبة تغطية النفقات الغير مبوبة المقدره من إيرادات الصناعات الاستخراجية





## نسب تغطية النفقات العامة الفعلية من إيرادات الصناعات الاستخراجية الفعلية





المبالغ بالمليون ريال

جدول رقم: ( 1 ) حجم الإيرادات المحصلة من الصناعات الاستخراجية وفق التوزيع الاقتصادي

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المبالغ	البيان	
484,000	234,996	330,000	252,876	252,204	443,091	209,319	المبلغ	تقديري	إيرادات النفط المصدر
25.86%	17.14%	23.99%	18.50%	18.88%	32.68%	21.67%	النسبة		
751,044	728,287	548,320	348,882	837,711	486,350	611,801	المبلغ	فعلي	
39.18%	42.61%	30.89%	27.29%	42.33%	34.39%	42.64%	النسبة		
472,500	338,250	240,547	445,462	537,087	478,416	326,146	المبلغ	تقديري	إيرادات النفط المستهلك محلياً
25.24%	24.67%	17.49%	32.59%	40.20%	35.29%	33.77%	النسبة		
243,540	393,052	489,873	347,350	600,007	446,977	435,065	المبلغ	فعلي	
12.70%	22.99%	27.60%	27.17%	30.32%	31.60%	30.33%	النسبة		
36,249	47,148	84,745	67,004	75,417	56,245	52,045	المبلغ	تقديري	إيرادات الغاز المستهلك محلياً
1.94%	3.44%	6.16%	4.90%	5.65%	4.15%	5.39%	النسبة		
28,556	26,195	30,613	19,072	19,005	14,503	12,953	المبلغ	فعلي	
1.49%	1.53%	1.72%	1.49%	0.96%	1.03%	0.90%	النسبة		
46,776	47,109	79,940	47,311	0	0	0	المبلغ	تقديري	إيرادات الغاز المصدر
2.50%	3.44%	5.81%	3.46%	0%	0%	0%	النسبة		
34,142	38,475	21,267	496	0	0	0	المبلغ	فعلي	
1.78%	2.25%	1.20%	0%	0%	0%	0%	النسبة		
0	0	0	0	912	0	0	المبلغ	تقديري	منح توقيع الاتفاقيات النفطية والمعدنية
0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.07%	0.00%	0.00%	النسبة		
0	0	0	4,688	1,727	198	1,529	المبلغ	فعلي	
0.00%	0.00%	0.00%	0.37%	0.09%	0.01%	0.11%	النسبة		
23,348	19,637	19,456	22,183	22,935	20,265	14,084	المبلغ	تقديري	عمولة الامتياز على عمليات الإنتاج النفطي والمعدني والغاز
1.25%	1.43%	1.41%	1.62%	1.72%	1.49%	1.46%	النسبة		
13,055	20,744	27,982	20,084	34,556	23,896	23,216	المبلغ	فعلي	
0.68%	1.21%	1.58%	1.57%	1.75%	1.69%	1.62%	النسبة		

7,370	7,370	6,700	5,800	3,400	1,500	49,851	المبلغ	تقديري	الضريبة على الشركات في مرحلة الاستكشافات النفطية والغازية والمعدنية
0.39%	0.54%	0.49%	0.42%	0.25%	0.11%	5.16%	النسبة		
3,027	2,994	3,874	4,022	4,283	3,320	1,431	المبلغ	تقديري	إيرادات نفطية أخرى
0.16%	0.18%	0.22%	0.31%	0.22%	0.23%	0.10%	النسبة		
15,841	15,841	7,004	7,373	924	6,729	0	المبلغ	فعلي	
0.85%	1.16%	0.51%	0.54%	0.07%	0.50%	0.00%	النسبة		
11,863	23,503	4,783	5,938	4,645	2,287	1,064	المبلغ	تقديري	
0.62%	1.38%	0.27%	0.46%	0.23%	0.16%	0.07%	النسبة		
1,086,084	710,351	768,392	848,009	892,879	1,006,246	651,445	المبلغ	تقديري	
58.02%	51.81%	55.87%	62.04%	66.84%	74.22%	67.45%	النسبة		
100.08%	57.60%	68.20%	112.99%	59.45%	102.94%	59.93%	نسبة التقديري من الفعلي	فعلي	
1,085,227	1,233,250	1,126,712	750,532	1,501,934	977,531	1,087,059	المبلغ		
56.61%	72.15%	63.48%	58.70%	75.89%	69.12%	75.77%	النسبة	تقديري	
1,871,787	1,371,054	1,375,395	1,366,804	1,335,873	1,355,755	965,852	المبلغ		
							النسبة	تقديري	
1,917,135	1,709,297	1,774,911	1,278,544	1,979,054	1,414,290	1,434,661	المبلغ		
							النسبة	تقديري	

جدول رقم: (2) توزيع الإيرادات التقديرية المتأتية من الصناعات الاستخراجية طبقاً للتبويب الاقتصادي للنفقات

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيانات	
526,782	518,576	455,163	395,640	330,134	265,404	256,432	المبلغ	إيرادات ضريبية
48,769	56,131	56,302	61,910	38,539	29,687	26,065	المبلغ	إيرادات أخرى
210,153	85,996	95,539	70,186	74,322	54,418	47,393	المبلغ	فوائد أرباح الحكومة
785,704	660,703	607,004	527,736	442,995	349,509	329,890	المبلغ	إجمالي الإيرادات الضريبية والأخرى
1,086,084	710,351	768,392	848,009	892,879	1,006,246	651,445	المبلغ	إيرادات الصناعات الاستخراجية
307,728	205,922	369,410	336,646	309,442	328,568	175,718	المبلغ	(يخصم الدعم)



28. 33%	28. 99%	48. 08%	39. 70%	34. 66%	32. 65%	26. 97%	النسبة		
785,704	599,708	584,610	527,736	442,995	349,509	329,890	المبلغ	مغطى من إيرادات ضرائب وأخرى	نفقات الأجور والتعويضات
100%	90. 77%	96. 31%	100%	100%	100%	100%	النسبة		
100,583	0	0	40,065	56,776	113,775	24,717	المبلغ	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية	إجمالي
9. 26%	0%	0%	4. 72%	6. 36%	11. 31%	3. 79%	النسبة		
886,287	599,708	584,610	567,801	499,771	463,284	354,607	المبلغ		
0	60,995	22,394	0	0	0	0	المبلغ	مغطى من إيرادات ضرائب وأخرى	نفقات تشغيلية (سلعية وخدمية)
0%	9. 23%	3. 69%	0%	0%	0%	0%	النسبة		
613,908	301,564	289,661	314,083	294,469	269,584	194,018	المبلغ	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية	إجمالي
56. 52%	42. 45%	37. 70%	37. 04%	32. 98%	26. 79%	29. 78%	النسبة		
613,908	362,559	312,055	314,083	294,469	269,584	194,018	المبلغ		
63,865	184,156	109,321	157,215	156,394	135,635	101,502	المبلغ	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية	المتبقي من نفقات الباب الثالث دعم والمنافع الاجتماعية
5. 88%	25. 92%	14. 23%	18. 54%	17. 52%	13. 48%	15. 58%	النسبة		
200,888	0	76,317	29,946	0	0	0	المبلغ	مغطى من القروض	إجمالي
75. 88%	0%	41. 11%	16%	0%	0%	0%	النسبة		
264,753	184,156	185,638	187,161	156,394	135,635	101,502	المبلغ		
0	18,709	0	0	27,512	23,380	19,771	المبلغ	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية	نفقات غير ميبوبة
0%	2. 63%	0%	0%	3. 08%	2. 32%	3. 03%	النسبة		
36,751	14,050	32,377	29,204	0	0	0	المبلغ	مغطى من القروض	إجمالي
100%	42. 89%	100%	100%	0%	0%	0%	النسبة		
36,751	32,759	32,377	29,204	27,512	23,380	19,771	المبلغ		
193,479	100,962	81,686	79,094	64,493	19,893	19,187	المبلغ	مغطى من المنح	نفقات اكتساب أصول غير مالية
44. 98%	29. 05%	22. 19%	19. 35%	14. 54%	6. 60%	8. 30%	النسبة		
0	0	0	0	48,286	135,304	135,719	المبلغ	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية	إجمالي
0%	0%	0%	0%	5. 41%	13. 45%	20. 83%	النسبة		
236,653	246,596	286,370	329,703	330,750	146,190	76,356	المبلغ	مغطى من القروض	إجمالي
55. 02%	70. 95%	77. 81%	80. 65%	74. 57%	48. 51%	33. 02%	النسبة		
430,132	347,558	368,056	408,797	443,529	301,387	231,262	المبلغ		
134,182	88,871	192,723	120,304	98,467	100,642	72,850	المبلغ	مغطى من القروض	نفقات اكتساب

						11.18%		أصول مالية
								وتسديد
								الخصوم
								النسبة

جدول رقم: (3) توزيع الإيرادات الفعلية المتأتية من الصناعات الاستخراجية طبقاً للتبويب الاقتصادي للنفقات.

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيانات	
546,454	375,703	454,667	409,553	371,434	315,414	266,396	المبلغ	الإيرادات الذاتية
122,033	34,194	106,616	45,725	37,881	24,259	41,626	المبلغ	
163,324	45,034	86,817	72,286	67,117	96,714	36,908	المبلغ	
831,811	454,931	648,100	527,564	476,432	436,387	344,930	المبلغ	
1,085,227	1,233,250	1,126,712	750,532	1,501,934	977,531	1,087,059	المبلغ	إيرادات الصناعات الاستخراجية
638,955	535,138	558,888	391,134	759,294	401,745	303,298	المبلغ	(يخصم الدعم)
58.88%	43.39%	49.60%	52.11%	50.55%	41.10%	27.90%	النسبة	
831,811	454,931	600,974	527,564	476,432	436,387	344,930	المبلغ	مغطى من إيرادات الضرائب وأخرى
100%	100%	92.73%	100%	100%	100%	100%	النسبة	
20,917	256,486	0	41,825	101,549	58,166	41,919	المبلغ	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية
1.93%	20.80%	0%	5.57%	6.76%	5.95%	3.86%	النسبة	
852,728	711,417	600,974	569,389	577,981	494,553	386,849	المبلغ	إجمالي
0	0	47,126	0	0	0	0	المبلغ	مغطى من إيرادات الضرائب وأخرى
0%	0%	7.27%	0%	0%	0%	0%	النسبة	
425,355	428,428	334,834	317,573	318,293	299,424	234,706	المبلغ	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية
39.20%	34.74%	29.72%	42.31%	21.19%	30.63%	21.59%	النسبة	
252,718	0	0	6,204	0	0	0	المبلغ	مغطى من القروض
37.27%	0%	0%	1.92%	0%	0%	0%	النسبة	
678,073	428,428	381,960	323,777	318,293	299,424	234,706	المبلغ	الإجمالي

0	13,198	175,588	0	181,122	131,822	114,741	المبلغ	مغضى من إيرادات الصناعات الاستخراجية	المتبقي من نفقات الباب الثالث دعم والمناقص الاجتماعية
0%	1.07%	15.58%	0%	12.06%	13.49%	10.56%	النسبة		
246,422	166,555	0	164,371	0	0	0	المبلغ	مغضى من القروض	
100%	92.66%	0%	100%	0%	0%	0%	النسبة		
246,422	179,753	175,588	164,371	181,122	131,822	114,741	المبلغ	الإجمالي	
0	0	32,712	0	29,809	24,946	22,496	المبلغ	مغضى من إيرادات الصناعات الاستخراجية	نفقات غير ميوّبة
0%	0%	2.90%	0%	1.98%	2.55%	2.07%	النسبة		
46,749	35,904	0	29,476	0	0	0	المبلغ	مغضى من القروض	
100%	100%	0%	100%	0%	0%	0%	النسبة		
46,749	35,904	32,712	29,476	29,809	24,946	22,496	المبلغ	الإجمالي	
203,080	36,279	34,217	27,607	14,197	14,727	15,016	المبلغ	مغضى من المنح	
100%	24.47%	12.44%	10.23%	4.73%	4.75%	5.48%	النسبة		
0	0	24,690	0	111,867	61,428	258,999	المبلغ	مغضى من إيرادات الصناعات الاستخراجية	نفقات اكتساب أصول غير مالية
0%	0%	2.19%	0%	7.45%	6.28%	23.83%	النسبة		
0	111,965	216,215	242,166	174,356	233,821	0	المبلغ	مغضى من القروض	
0%	75.53%	78.59%	89.77%	58.04%	75.43%	0%	النسبة		
203,080	148,244	275,122	269,773	300,420	309,976	274,015		الإجمالي	
147,828	58,468	90,184	100,040	81,247	92,316	84,537	المبلغ	مغضى من القروض	نفقات اكتساب أصول مالية وتسديد الخصوم
						7.78%	النسبة		

جدول رقم: (4) توزيع نفقات التعليم من كافة مصادر الإيرادات

2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيانات	
382,392	334,456	298,092	301,568	291,714	251,455	المبلغ	نفقات التعليم حسب التوزيع الوظيفي
14. 34%	16. 40%	14. 72%	17. 25%	13. 46%	15. 13%	النسبة	
296,173	178,614	226,444	205,544	184,215	174,700	المبلغ	مغطى من إيرادات الضرائب وأخرى
97. 55%	63. 95%	100. 00%	92. 65%	82. 43%	88. 24%	النسبة	
7,439	100,688	0	16,306	39,266	23,283	المبلغ	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية
2. 45%	36. 05%	0. 00%	7. 35%	17. 57%	11. 76%	النسبة	
303,612	279,302	226,444	221,850	223,481	197,983	المبلغ	إجمالي
0	0	2,690	0	0	0	المبلغ	مغطى من إيرادات الضرائب وأخرى
0%	0%	12. 34%	0%	0%	0%	النسبة	
22,744	19,034	19,110	20,344	19,728	15,144	المبلغ	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية
100%	100%	87. 66%	100%	100%	100%	النسبة	
22,744	19,034	21,800	20,344	19,728	15,144	المبلغ	الإجمالي
0	1,021	14,320	0	12,600	12,806	المبلغ	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية
0%	7. 34%	100%	0%	100%	100%	النسبة	
14,249	12,892	0	14,039	0	0	المبلغ	مغطى من القروض
100%	92. 66%	0%	100%	0%	0%	النسبة	
14,249	13,913	14,320	14,039	12,600	12,806	المبلغ	الإجمالي
5,860	6,560	7,244	8,630	5,544	7,540	المبلغ	مغطى من المنح
17. 59%	29. 40%	21. 17%	19. 12%	14. 54%	15. 84%	النسبة	
0	0	2,962	0	11,409	7,212	المبلغ	مغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية
0. 00%	0. 00%	8. 66%	0. 00%	29. 91%	15. 15%	النسبة	
27,463	15,750	24,283	36,505	21,187	32,856	المبلغ	مغطى من القروض
82%	70. 60%	70. 96%	80. 88%	55. 55%	69. 01%	النسبة	
33,323	22,310	34,219	45,135	38,140	47,608	المبلغ	الإجمالي
2,666,007	2,038,884	2,025,244	1,747,920	2,166,919	1,662,466	المبلغ	إجمالي النفقات العامة
30,183	120,743	36,392	36,650	83,003	58,445	المبلغ	إجمالي المغطى من إيرادات الصناعات الاستخراجية
1,231	5,066	1,572	1,630	3,800	2,756	نصيب المواطن	
5,659	22,938	7,258	7,414	17,272	11,853	النصيب الطالب	

جدول ( 5 ) مدى استفادة المواطن من الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية طبقاً للتبويب الاقتصادي للنفقات.

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيان	
24,527	23,833	23,154	22,492	21,844	21,209	20,590		عدد السكان بالألف نسمة
1,086,084	710,351	768,392	848,009	892,879	1,006,246	651,445	تقديري	الإيرادات المحصلة من الصناعات الاستخراجية
1,085,227	1,233,250	1,126,712	750,532	1,501,934	977,531	1,087,059	فعلي	
307,728	205,922	369,410	336,646	309,442	328,568	175,718	تقديري	الدعم
638,955	535,138	558,888	391,134	759,294	401,745	303,298	فعلي	
4,101	0	0	1,781	2,599	5,364	1,200	تقديري	الاستفادة في الأجور والتعويضات / ريال
853	10,762	0	1,860	4,649	2,743	2,036	فعلي	
25,030	12,653	12,510	13,964	13,481	12,711	9,423	تقديري	الاستفادة في النفقات السلعية / ريال
17,342	17,976	14,461	14,119	14,571	14,118	11,399	فعلي	
2,604	7,727	4,721	6,990	7,160	6,395	4,930	تقديري	الاستفادة في الضمان الاجتماعي / ريال
0	554	7,583	0	8,292	6,215	5,573	فعلي	
0	0	0	0	2,210	6,380	6,592	تقديري	الاستفادة في المشاريع الاستثمارية / ريال
0	0	1,066	0	5,121	2,896	16,685	فعلي	



## دراسة

تقييم الأثر البيئي للتلوث الناجم عن استخراج النفط والغاز في  
بعض مناطق الامتياز بالجمهورية اليمنية





## الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
	قائمة بالمصطلحات
	الملخص التنفيذي
	المقدمة
	تلوث التربة والمياه الجوفية
	حوادث تسرب المواد الكيميائية في مواقع التخزين دراسة حالة: تسرب المواد الكيميائية في موقع التخزين التابع لشركة شلمبرجر
	الوضع البيئي في مناطق استكشاف وإنتاج الغاز والنفط في اليمن مثال 1: محافظة حضرموت
	تقييم الخطر البيئي في مناطق الامتياز بحضرموت
	الوضع البيئي في منطقة دقيم بلحرك قطاع (49) – مديرية الضليعة – محافظة حضرموت
	شروط الاجراءات الامنية المفترضة في الموقع
	الادارة البيئية المتكاملة والمفترضة للنفايات
	تقدير الخطر البيئي والصحي
	التعرض للمركبات الكيميائية القابلة للذوبان والمتطايرة
	تتبع المسارات البيئية المحتملة للتلوث في مناطق الامتياز بمحافظة حضرموت
	التلوث الاشعاعي الناجم عن الرادون
	التلوث الاشعاعي الناجم عن المواد المشعة ذات المنشأ الطبيعي NORM
	مثال: بعض البيانات الاشعاعية لطفل المارسيلاس من مناطق مختلفة من حوض الابلاش في الولايات المتحدة الامريكية
	تقدير الخطر البيئي للتلوث الاشعاعي
	التلوث الناجم عن المياه الراجعة وسوائل الحفر
	الشروط البيئية لحفر التخزين
	تقدير الخطر البيئي للتلوث بالمياه الراجعة وسوائل الحفر
	2- منطقة الصليف والكثيب بمحافظة الحديدة
	النفايات التابعة لشركة صافر بمنطقة الكثيب بمدينة الحديدة والنفايات الناتجة عن تنظيف خزان النفط العائم بميناء رأس عيسى – الصليف
	تركيز العناصر الكيميائية في النفايات
	تركيز النكليات المشعة الطبيعية في النفايات
	تقدير الخطر البيئي
	تقدير خطر التلوث الاشعاعي
	التوصيات
	محددات الدراسة
	دراسات هامه يوصى بإجرائها
	مقترح لعمل استراتيجية وطنية للتعامل مع المواد الاشعاعية ذات المنشأ الطبيعي NORMs والأثر الكيماوي على الانسان والبيئة
	المراجع
	الملاحق

فهرس الاشكال	
رقم الصفحة	الشكل
	شكل (1). يوضح أهم مصادر تلوث الهواء، مصادر العناصر والمواد الخطرة التي تلوث المياه والتربة، مصادر المواد المشعة ذات المنشأ الطبيعي NORM خلال انتاج النفط والغاز.
	شكل (2). يوضح اشتعال الغاز الطبيعي اثناء عملية الاستخراج – الصورة مقتبسة من NATIONAL GEOGRAPHIC – Daily News
	شكل (3). يوضح انسياب مخلفات الحفر مع السيول الى مجاري المياه بوادي قودة – سينون - محافظة حضرموت.
	شكل (4). يبين انجراف مخلفات الحفر السائلة مع مياه السيول – الأسهم - في وادي قودة - حضرموت.
	شكل (5). كربوهيدرات نفطية بمجري السيول في وادي قودة – حضرموت
	شكل (6). يوضح تلوث التربة الزراعية بالهيدروكربونات وبمخلفات الحفر السائلة – وادي قودة محافظة حضرموت.
	شكل (7). يوضح تسرب المواد الكيميائية المستخدمة في الحفر في موقع التخزين التابع لشركة شلمبرجر لما وراء البحار والمنقولة من القطاع S1 الى القطاع 14 المسيلة موقع الرقبة (ملتقى الطويلة) والتي تعد منطقة زراعية
	شكل (8). يوضح استخدام مخلفات قرطاسية لاغلاق فتحة البرميل (السهم) مما يسهل تسرب المادة الكيماوية أو تطايرها، بحسب نوعها.
	شكل (9). يوضح الاحتكاك المباشر مع المواد الكيماوية بواسطة الجلد – العامل لم يستخدم القفازات (السهم) – مما يسبب تسرب المادة الكيماوية عبر مسام الجلد الى الدورة الدموية

	شكل ( 10 ). يوضح قرب موقع النفايات من مصادر مياه الشرب.
	شكل ( 11 ). صورته لتوجيه رئيس الجمهورية لرئيس مجلس الوزراء لمقابلة وجهاء باوزير حضرموت الساكنين بجوار مناطق الامتياز
	شكل (12). خطاب وزارة حقوق الانسان الى وزارة النفط والمعادن للتكرم بالاطلاع والتوجيه لاتخاذ اللازم لرفع معاناة الاهالي في منطقة غيل باوزير.
	شكل (13). موقع الحفر - يتضح عدم وجود مخلفات للحفر في الموقع كما ذكر في تقرير اللجنة.
	شكل (14). مثال على اهمال الاجراءات الامنية لمنع الوصول الى نفايات براميل المواد الكيميائية المستخدمة في الحفر وبالتالي انتقال التلوث الكيماوي عبر سلسلة الغذاء. شركة DNO - وادي قودة - سينون
	شكل ( 15 ). الموقع الذي تم نقل النفايات اليه، ويتضح عدم وضع عازل لمنع تسرب التلوث الى طبقات الارض ومن ثم الى المياه الجوفية، والموقع غير مرخص للتخلص من النفايات.
	شكل ( 16 ). يوضح الرواسب الداكنة في الموقع بعد نزول الامطار مما يدل على انجراف التلوث وتركزه في مياه الامطار المنجرفة وتكوين رواسب التلوث في هذه المناطق بعد تبخر المياه، مع قرب الموقع من القرية.
	شكل (17). التأثير الصحي المحتمل للمركبات الكيميائية المستخدمة في عمليات الاس
	شكل (18). يوضح التأثيرات الصحية المحتملة للمواد الكيميائية المتطايرة والقابلة للذوبان المستخدمة في عمليات الاستخراج
	شكل (19). يوضح فشل بطانة الخزان لعدم مطابقتها للمواصفات البنينة المطلوبة نطقة - شركة Dove .
	شكل (20). خزان لحفظ المياه - شركة نيكسن - قطاع 14
	شكل (21). خزان مثالي لحفظ المياه - شركة نيكسن - قطاع 51.
	شكل (22). حفر تخزين مياه وسوائل الحفر - شركة توتال - قطاع 10. يلاحظ الاحتمالية العالية لتسربها عبر الطبقات لتسبب تلوث المياه الجوفية.

	شكل رقم (23). يوضح تسرب المركبات العضوية الهيدروكربونية النفطية الى طبقات مجاري السيول نتيجة انجرافها مع مياه السيول بوادي قودة - سينون.
	شكل (24). يوضح انجراف سوائل الحفر والهيدروكربونات النفطية مع مياه السيول (الاسهم) الى مجاري مياه الاودية ومن ثم تسرب التلوث الى المياه الجوفية وانتشاره عبر الشبكة الغذائية للنظام البيئي - شركة DNO النفطية - وادي قودة - سينون.
	شكل (25). يوضح انجراف سوائل الحفر والهيدروكربونات النفطية مع مياه السيول (الاسهم) الى مجاري مياه الاودية ومن ثم تسرب التلوث الى المياه الجوفية وانتشاره عبر الشبكة الغذائية للنظام البيئي - شركة DNO النفطية - وادي قودة - سينون.
	شكل (26). يوضح انجراف سوائل الحفر والهيدروكربونات النفطية مع مياه السيول (الاسهم) الى مجاري مياه الاودية ومن ثم تسرب التلوث الى المياه الجوفية وانتشاره عبر الشبكة الغذائية للنظام البيئي - شركة DNO النفطية - وادي قودة - سينون.
	شكل (27). يوضح انجراف سوائل الحفر والهيدروكربونات النفطية مع مياه السيول الى مجاري مياه الاودية ومن ثم تسرب التلوث الى المياه الجوفية وانتشاره عبر الشبكة الغذائية للنظام البيئي - شركة DNO النفطية - وادي قودة - سينون.
	الشكل (28). يوضح جوانب من نفايات مقلب الصليف - محافظة الحديدية ناتج عن تنظيف خزانات النفط

## فهرس الجداول

رقم الصفحة	الجدول
	جدول - 1. يوضح الشركات العاملة في القطاعات الانتاجية بمحافظة حضرموت.
	جدول - 2. يوضح الشركات العاملة في القطاعات الاستكشافية بمحافظة حضرموت.
	جدول -3. قائمة بالمركبات الكيميائية المستخدمة في الحفر بالرقم الكيميائي والتي لها 10 تأثيرات صحية أو أكثر.
	جدول - 4. قائمة بالمواد المكتشفة في 6 حفر تخزين لسوائل الحفر في نيومكسيكو.
	جدول - 5. التأثيرات الصحية المحتملة للمواد المكتشفة في 6 حفر تخزين لسوائل الحفر في نيومكسيكو.
	جدول - 6. تركيز المواد الطبيعية المشعة المصاحبة لإنتاج الغاز والنفط.
	جدول - 7. قائمة بالمركبات الكيميائية المستخدمة في عمليات الحفر في اليمن لإحدى شركات الحفر.
	جدول (8). المكونات الكيميائية الرئيسية المستخدمة في سائل الحفر في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2005 - 2009م

### قائمة بالمصطلحات

- Abnormalities التشوهات الخلقية:
- Aquifer: مستودع أو خزان المياه الجوفية
- Bioaccumulation: التراكم البيولوجي
- Bq: Becquerel بكرل
- cementing or casing: تغليف البئر
- Chemical Abstract Service CAS #: الرقم الكيميائي المخصص من قبل الجمعية الكيميائية الأمريكية لمادة كيميائية معينة
- EIA Environmental Impact Assessment تقييم الاثر البيئي
- EU European Union الاتحاد الاوربي
- EA: Environment Agency وكالة البيئة
- Fracking: دفع سوائل الحفر
- Hereditary : وراثية
- IARC: International Agency for Research on Cancer: الوكالة الدولية لأبحاث السرطان
- IEA International Energy Agency الوكالة الدولية للطاقة
- Leukemia سرطان الدم:
- MSDS : Material Safety Data Sheets ارشادات السلامة
- mutation: التغيرات الوراثية
- mSv: Milly sievert ميليسيفرت
- NORMs: العناصر المشعة ذات المنشأ الطبيعي
- NTN: National Toxic Network : الشبكة الوطنية للسموم
- Stochastic : عشوائية
- Suspended solids: الجسيمات الصلبة العالقة
- Somatic: جسمية
- TEDX: The Endocrine Disruption Exchange
- ppm وحدة قياس التركيز بالجزء للمليون :
- ppb: وحدة قياس التركيز بالجزء للبلليون
- USGS: هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية
- VOC Volatile organic compounds المركبات العضوية المتطايرة

## الملخص التنفيذي

تضمن تقرير هذه الدراسة تقييم الأثر البيئي لبعض مناطق الامتياز فتناولت الدراسة تقييم للأثر البيئي في منطقة تسرب المواد الكيماوية المخزنة والمستخدمة في الحفر من قبل شركة شلمبرجر المنقولة من قطاع S1 الى قطاع S14 بالمسيلة بمحافظة حضرموت، وكذلك تقييم الاثر البيئي لنقل نفايات الحفر في مديرية الضليعة بالقرب من قرية دقيم بلحرك بمحافظة حضرموت. كما تناولت الدراسة تقييم الاثر البيئي في مكب النفايات التابعة لشركة صافر بمنطقة الكثيب بمدينة الحديدة والنفايات الناتجة عن تنظيف خزان النفط العائم بميناء رأس عيسى بالصليف. الدراسة مسحية تمت من خلال الرجوع الى الجهات المختصة ذات العلاقة واللجان التي نزلت ميدانيا في حين ظهور هذه المشاكل البيئية، وتم اخذ البيانات اما بالمقابلة أو من خلال التقارير التي اتاحت. كما تم الرجوع الى الوقائع البيئية المماثلة في بلدان أخرى مع الاخذ في الاعتبار خصوصية البيئية اليمنية. ومثلت الابحاث والمسوح العلمية ذات العلاقة والمعايير والأطر التشريعية الدولية خلفية علمية وقانونية لتقدير الخطر والأثر البيئيين للتلوث الناجم عن صناعة استخراج وإنتاج النفط والغاز في هذه المناطق. من خلال الدراسة اتضح أن هناك انتهاكات بيئية صارخة وعدم التزام بقواعد الادارة البيئية السليمة للنفايات ولا بمعايير وإجراءات تدابير الامن والصحة والسلامة البيئية المتفق عليها دوليا في المراحل المختلفة من دورة حياة هذه الصناعة. وذلك راجع الى قصور الادارة البيئية في بعض شركات الامتياز وقصور في الرقابة البيئية على قطاع صناعة استكشاف وإنتاج النفط والغاز. كما أن الجهات المختلفة المسؤولة عن الرقابة البيئية تقتصر الى التنسيق فيما بينها بالإضافة الى عدم وجود استراتيجية موحدة للرقابة البيئية في هذا القطاع بين الجهات المختلفة ذات العلاقة. ويمثل مكب نفايات شركة صافر بالحديدة نموذجا للانتهاكات البيئية التي تهدد صحة الانسان والبيئة بشقيها البري والبحري ويهدد الوضع البيئي للمياه الجوفية، حيث كشفت التحاليل الكيماوية عن ارتفاع تراكيز بعض المعادن الثقيلة الى درجة النفايات الخطرة التي لا يسمح بالتخلص منها بهذه الطريقة بأي وجه من الاوجه ما لم تتم المعالجة المناسبة حسب المعايير الدولية. ولم تجري أي دراسات بيئية تستهدف الكشف عن اتجاهات المتغيرات الصحية للناس الساكنين في هذه المناطق او بالقرب منها والتي تعتبر مؤشرات للتلوث بالنفايات النفطية سواء التلوث بالمعادن الثقيلة أو غيرها من الملوثات المدفونة في المكب.

كما أن الطريقة التي تم بها التخلص من نفايات الحفر في منطقة الضليعة دون أن تخضع هذه النفايات لأي شكل من اشكال المعالجة المطلوبة بحسب التشريعات البيئية المحلية والدولية، دل على ضعف اجراءات الرقابة البيئية وإهمال الشركات ذات العلاقة وعدم اكرائها للمشاكل البيئية والصحية التي تترتب على الاجراءات. خاصة أن مواقع نقل النفايات لم يتم تحديدها وترخيصها من قبل الجهات المختصة ذات العلاقة. وكذا حوادث اندلاق السوائل من حفر تخزين مخلفات الحفر السائلة التي حدثت في وادي قودة. ومما يزيد خطر هذا النوع من التلوث البيئي قربة من مصادر المياه الجوفية وانجرافه مع مياه الامطار والسيول الى المناطق الزراعية مما يزيد احتمالية التسرب عبر طبقات التربة لتسبب تلوث خزانات المياه الجوفية بالمركبات العضوية النفطية والمعادن الثقيلة. أما المركبات العضوية المتطايرة VOCs التي تمثل مكون خطر من مكونات نفايات الحفر

لما تحويه من منتجات كيميائية وسوائل استخدمت في عملية الحفر فتأثيرها الصحي متعلق بالفترة التي تم فيها نقل النفايات بدون معالجة. وذلك لان تطايرها الى الغلاف الجوي لا يأخذ وقتا طويلا ومن المتوقع تسرب جزء منها مع بقية مركبات الهيدروكربون النفطية عبر الطبقات الى خزانات المياه الجوفية وخاصة الضحلة منها. ويعتبر انتشار الاصابة بالسرطان والأمراض الاخرى مثل الفشل الكلوي وليوكيميا الدم في هذه المناطق مؤشر للتلوث البيئي. إلا انه لا يمكن ربطهما بصفة مؤكدة لأن ذلك يحتاج الى دراسات وبحوث علمية شاملة. إلا ان الدراسات والبحوث التي اجريت في مناطق مماثلة بدول اخرى اكدت التأثيرات الصحية الخطرة لهكذا تلوث.

القياسات الاشعاعية في هذه المناطق لم تظهر ان هناك خطر اشعاعي ناجم عن التلوث الإشعاعي المصاحب (NORM). ومن الضروري تتبع مسارات التلوث الاشعاعي كاملة حتى يتم تقدير الخطر البيئي للتلوث الاشعاعي. فما تم قياسه فقط يقتصر على مواقع النفايات مع الخلفية الطبيعية لها، وتظهر النتائج مداها في الحدود الامنة بحسب المعايير الدولية. ما عدى في موقع مكب النفايات في الصليف فهناك مؤشرات لارتفاع مستوى تركيز التلوث الاشعاعي الى حد ما عما هو معمول به بحسب المعايير البيئية الدولية. وقد مثل ضعف توفر قاعدة البيانات البيئية الشاملة في مناطق التلوث محدد لتقدير الخطر البيئي بشكل مكتمل. حيث انه من المفترض ان يتم تتبع مسار التلوث الاشعاعي في الغاز الطبيعي في البئر المصدر، وتتبع الاشعاع المتسرب الى الهواء الجوي خلال طبقات التربة والصخور المعرضة للموجات الاهتزازية اثناء مسح الاستكشاف، كما هو من الضروري تتبع التلوث الاشعاعي داخل المنازل من اجل تقدير الجرعة الاشعاعية الفعالة التي يتعرض لها المواطن في هذه المناطق خلال العام. هذه المسارات مطلوب معرفتها بدقة حتى يتم تقدير خطر التلوث الاشعاعي المصاحب لاستخراج وإنتاج النفط والغاز في مستواه الذي تم قياسه حاليا.

كما ركزت الدراسة على الاثر الصحي لأصناف التلوث في هذه المناطق والمضاعفات البيئية المترتبة عليه من خلال الرجوع الى التحريات والدراسات البيئية القيمة ذات المستوى المنافس للجودة مثل تحريات ودراسات مجموعة البنك الدولي وبعض دول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية. وبينت الدراسة جوانب مسارات التلوث في السلاسل الغذائية الخاصة بكل منطقة وخطورة تراكمها البيولوجي حتى تصل الى الانسان. وأوضحت الدراسة مجمل انواع المركبات الكيميائية والمنتجات الشائع استخدامها في الحفر وأثارها البيئية والصحية المؤكدة لتتم المقارنه مع هو مستخدم للحفر في اليمن.

وأشارت الدراسة الى اجراءات الامن المفترضة والإدارة الصحيحة للنفايات بحسب المعايير الدولية بما يضمن سلامة وصحة الانسان والبيئة. وشملت هذه الدراسة توصيات لسد فجوات الوضع البيئي في مناطق الامتياز ومقترحات بإجراء دراسات وإنشاء استراتيجيات تعمل على مراقبة الوضع البيئي والصحي في مناطق الامتياز وإنشاء قاعدة بيانات تساعد حل المشاكل البيئية وتداركها والحد من أضرارها.

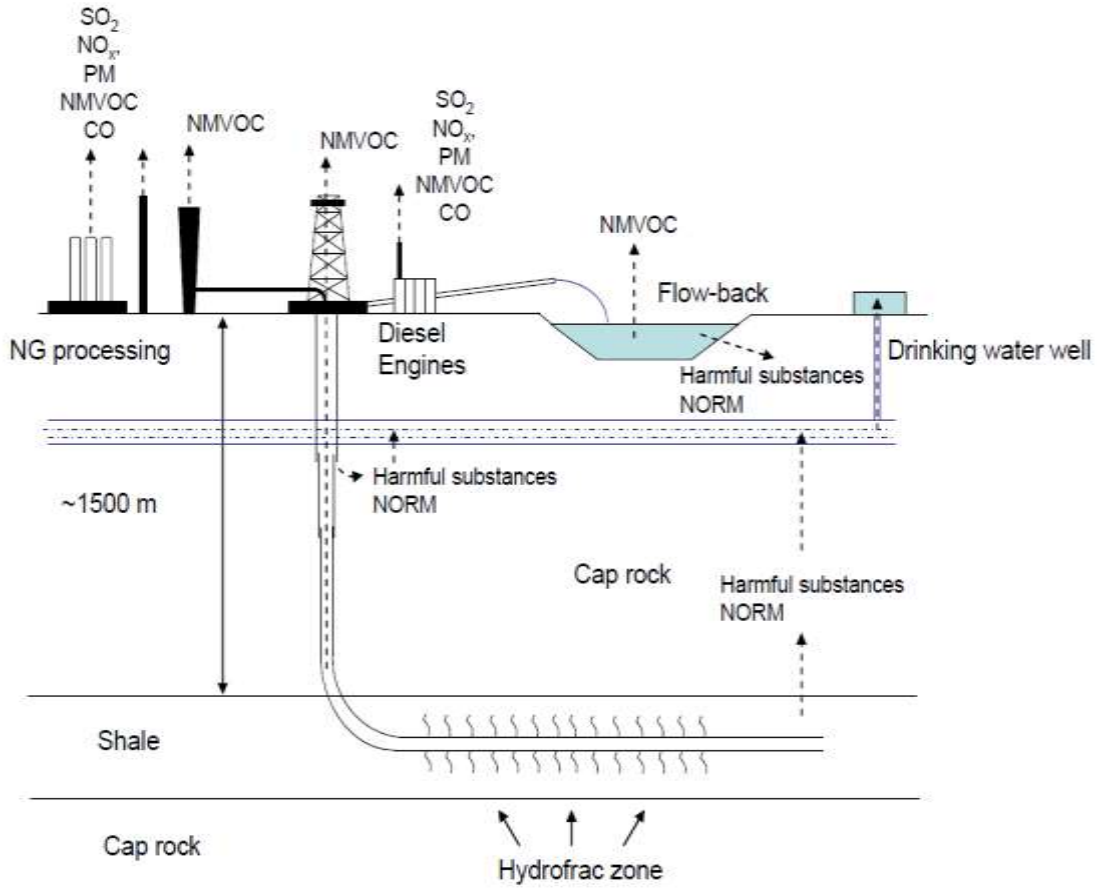


## المقدمة

تؤثر عمليات استكشاف وإنتاج النفط والغاز على البيئة المحيطة بطرق و أوجه مختلفة. هذا التأثير يعتمد على مرحلة العملية الاستكشافية أو الانتاجية وحجم المشروع وطبيعة ونوع المحيط البيئي وحساسيته، وفاعلية وكفاءة التخطيط لمنع حدوث التلوث والتخفيف من أضراره ان حدث والتقنيات المستخدمة في التحكم في التلوث. فمثلا اندلاع الاشتعال خلال انتاج الغاز وجد انه يولد درجة حرارة عالية في المحيط البيئي حول بئر الانتاج بمحيط دائري نصف قطره يصل الى 0.5 كيلومتر، ومن ثم تتوزع الحرارة على البيئة المحيطة فيحدث التلوث الحراري في تلك البيئة. مثال اخر التركيبة الكيميائية للماء الراجع والمخلفات السائلة لآبار انتاج النفط تكون معقده جدا ومحتوية على املاح ذائبة وهيدروكربونات وعناصر ثقيلة ومركبات عضوية وغير عضوية بالإضافة الى محتويات اشعاعية خطرة جدا تسمى بالمواد المشعه الطبيعية (NORMS) natural occurring radioactive materials والتي تنتج من طبيعة التركيبة الجيولوجية للمنطقة، بالإضافة الى المحاليل الكيماوية التي يتم اضافتها خلال مرحلة استخراج وفصل البترول ( & Andrade et al 2010 Kharaka and Otton2003). والماء والسوائل الناجمة عن العملية يتم التخلص منها فوق سطح الارض في خزانات مخصصة لذلك أو يتم اعادة حقنها الى التكوينات تحت سطح الارض للتخلص منها بصورة نهائية أو بصورة ثانوية خلال عمليات الانتاج. بينما يتم التخلص منها في مصبات يتم انشائها جانب الشواطئ او ضحها الى حافة الشاطئ (4 ميل من الشاطئ) خلال عمليات الانتاج القريبة من الشاطئ او الساحلية ( Tellez et al 2002). في حالات كثيرة هذه الطرق المستخدمة للتخلص من المخلفات السائلة تسببت في حالات تلوث خطرة للمياه الشاطئية والمياه الجوفية والتربة والرواسب والمحيط البيئي البحري كما حدث في دلتا النيجر. التخلص غير السليم من المياه العادمة والمصاحبة للعمليات الاستخراجيه على السطح يكون مصحوبا برواسب ملحية وتلوث للتربة يكون من الصعب معه اعادة تأهيلها مرة اخرى. وعندما يحدث تسرب النفايات السائلة في مناطق استخراج النفط والغاز فإنها تتسبب في تلوث المياه الجوفية والشواطئ والتربة والرواسب القريبة من مناطق التسرب. على سبيل المثال لوحظت تأثيرات بيئية مختلفة في المصبات الضحلة والشواطئ لخليج فلستون الذي تعرض لمثل هذا النوع من التلوث ( Johansen et al 2004, Neff, ) (J.M. 2002, Ramirez Jr, P., 2002, D'Unger et al 1996, Roach et al 1992). وتبعاً لروش وآخرون (Roach et al 1992)، فان التأثير السلبي على اشجار المانقروف يصبح مؤكداً اكثر كمؤشر للتأثيرات السلبية الناجمة عن تسرب المياه المصاحبة لعمليات الاستخراج أو تصريفها. وسمية هذه المياه تعود الى الملوحة المرتفعة (مجمل الاملاح الذائبة TDS 3000 الى 350000 ملجم/ لتر) (Kharaka et al 2003). بالإضافة الى تركيزات عالية من المعادن السامة والمواد العضوية الذائبة والنيوكليدات الاشعاعية (Allen and Robinson, 1993). التلوث بالمياه العادمة المصاحبة لعمليات الاستكشافات النفطية في البيئة البحرية يترك تلوث ذو تأثير سمي على عدد واسع من أنواع الكائنات الحية

المائية ( Roach et al 1992, D'Unger et al 1996 )، لذا لا يوجد مبرر لضرورة التخلص من المياه الناجمة عن عمليات استخراج النفط والغاز في البيئات الحساسة بمختلف أنواعها. لذلك نشأت الحاجة الماسه في مثل هذه البيئات الى خطط استراتيجية مستدامة لتصريف هذه المياه المصاحبة والسوائل الناجمة عن عمليات استخراج النفط والغاز وإعادة تأهيل البيئة الملوثة الى وضعها الطبيعي. لذا هناك ضرورة لابتكار خطط استراتيجية بيئية مستدامة للتخفيف من الاضرار البيئية لمخلفات استخراج النفط والغاز الناجمة عن الممارسات الخاطئة في هذه البيئات الحساسة.

عند تعرض الانسان والكائنات الحية للهيدروكربونات العضوية من المعروف أن لها تأثيرات صحية خطيرة وتسبب تغيير لبعض خصائص الدم البيوكيميائية ( Kindzierski, 2000 ). وعندما حققت هيئة المسح الصحي الامريكية في العلاقة بين الاعراض المرضية التي يشتكى منها السكان وبين قرب السكن من منشآت استخراج الغاز الطبيعي في بينزلفانيا (Pennsylvania). وتم تحديد موقع الاختبار بناء على اهتمام ورغبة صاحب السكن ومدى خطورة الاعراض المشتكى منها التي تم توثيقها وبعد السكن عن المنشأة. وجدت تراكيز للمواد العضوية المتطايرة (VOCs) في الهواء الجوي مثل 2- بيوتانون اسيتون، كلوروميثان، رباعي كلوريد الكربون، الاكسيلين، 1.2- ثنائي كلورو ايثان. والأعراض المرضية التي سجلت بين 108 حالة تطوعية مشاركة في المسح تضمنت: التهاب الحلق بنسبة (60%) ومشاكل الجهاز الدوري بنسبة (58%) والتهاب العيون بنسبة (53%) وحالات اضطراب النوم بنسبة (51%) وحالات صعوبة التنفس بنسبة (41%) وحالات ضيق النفس بنسبة (52%) وحالات وجع الرأس الشديد بنسبة (51%) وحالات الدوار المتكرر بنسبة (39%) وحالات الطفح الجلدي بنسبة (37%) وحالات التهاب الجلد بنسبة (38%) وحالات الدوخة بنسبة (34%). هذه الدراسة لم تثبت ان السكن بالقرب من منشآت الاستخراج هي سبب الاصابات المرضية لكنها ربطت بينهما بشدة، وبشكل عام تم تسجيل معدل اعراض مرضية أكثر بين الساكنين على مسافات اقرب لمنشآت الاستخراج مقارنة بالساكنين على مسافات ابعد (NTN, 2013).



شكل (1). يوضح أهم مصادر تلوث الهواء، مصادر العناصر والمواد الخطرة التي تلوث المياه والتربة، مصادر المواد المشعة ذات المنشأ الطبيعي NORM خلال انتاج النفط والغاز.

Ref.: Directorate general for internal policies, EU Parliament 2011.

## تلوث التربة والمياه الجوفية:

ويصاحب عمليات انتاج الغاز الطبيعي والنفط تلوث للهواء الجوي بعدد من الملوثات مثل اكاسيد النيتروجين والكاربون والكبريت ( $NO_2$ ,  $CO_2$ ,  $CO$ ,  $SO_2$ ) والمواد العالقة الدقيقة والهيدروكربونات والرماد وكبريتيد الهيدروجين ( $H_2S$ ) (Obioh 1999, Kindzierski 2000). هذه الملوثات تعمل على خفض الاس الهيدروجيني للتربة وتحولها الى حامضيه وهذا يؤدي الى انخفاض مستوى العناصر والمواد العضوية في التربة. وبينت الدراسات السابقة بهذا الخصوص ان القيمة الغذائية للمحاصيل الزراعية في المزارع المحيطة بمناطق انتاج الغاز الطبيعي تناقصت عما كانت عليه طبيعيا قبل استكشاف الغاز في هذه المناطق (Imevbore and Adeyemi, 1981). وغالبا يكون الغطاء الخضري متأثرا في المناطق القريبة من مواقع الانتاج بسبب الحرارة العالية التي تتولد وبسبب ارتفاع حامضية التربة للأسباب التي ذكرت (Ubani and Onyejekwe, 2013).

ونتيجة الفروق في درجة الحرارة التي تحدث في محيط المزارع القريبة من إنتاج الغاز يحدث اعاقا لنمو النباتات والمحاصيل وتصاب النباتات بالجرب وتذبل المحاصيل اليافعة. والتربة الزراعية في هذه المناطق تفقد خصوبتها بشكل سريع وتفقد قدرتها على الإنتاج الزراعي الامثل (Orimoogunje et al 2010).



شكل (2). يوضح اشتعال الغاز الطبيعي اثناء عملية الاستخراج - الصورة مقتبسة من NATIONAL GEOGRAPHIC - Daily News

تلوث التربة بالهيدروكربونات الداخلة في تركيب النفط (الشكل 6) يمكن ان يحدث لأسباب عدة فمن الممكن ان يحدث نتيجة التسرب الطبيعي للهيدروكربونات في المناطق التي وجد بها بترول وخاصة في مناطق الخزانات الضحلة (shallow reservoirs)، ومن الممكن ان يحدث اندلاق للنفط الخام نتيجة الحوادث أثناء عمليات الاستخراج والإنتاج. وفي المناطق التي تتم فيها عمليات الاستكشاف والإنتاج ويتبعها تصريف غير سليم للمخلفات السائلة والمحتوية على مركبات كيميائية هيدروكربونية تسبب تلوثا كبيرا للتربة والمياه الجوفية وتدهور لحالة النظام البيئي في هذه المناطق، (الشكل 3,4,5,6). هناك دراسات عديدة اجريت لغرض تقييم تلوث التربة والرواسب والمياه الجوفية في مناطق استكشاف وإنتاج النفط في مناطق عديدة من العالم ومنها تلك التي اجريت على منطقة دلتا النيجر (Snowden et al 1987, Benka-Coker et al 1995, Amadi et al 1996, (Daniel, and Solomon 2002, Okop et al 2012, Osam et al 2012, Osuji 2007, Asia 2007). بينت الدراسات ان المعدات القديمة لشركات إنتاج النفط والغاز غالبا تسرب كميات كبيرة من مخلفات عمليات الإنتاج من المركبات الهيدروكربونية في التربة المحيطة أو مجاري المياه وبالتالي يتم انجرافها الى الاراضي الزراعية في المناطق المجاورة.



شكل (3). يوضح انسياب مخلفات الحفر مع السيول الى مجاري المياه بوادي قودة - سينون - محافظة حضرموت.



حسب

شكل (4). يبين انجراف مخلفات الحفر السائلة مع مياه السيول - الأسهم - في وادي قودة - حضرموت.



شكل (5). كربوهيدرات نفطية بمجري السيول في وادي قودة - حضرموت

دراسات سابقة، اجمالي مستوى تركيز الهيدروكربونات البترولية في عينات تربة أخذت من مناطق زراعية تلوّثت بمخلفات استخراج النفط تراوح بين 9-289 ملجم/كجم من التربة السطحية (على عمق 0 - 15 سم)، و 11-413 ملجم/كجم (على عمق 15-30 سم) و 13 - 178 ملجم/كجم على اعماق اكثر (30-60 سم). ويعتبر تلوث التربة بمخلفات النفط الهيدروكربونية أمر شائع ومن القضايا البيئية الهامة المرافقة لعمليات

استكشاف وإنتاج الغاز والنفط (Ite and Semple 2012). ومن مصادر تلوث التربة المصاحب لعملية استكشاف وإنتاج النفط والغاز حوادث تسرب المواد الكيميائية المستخدمة في الحفر في مواقع التخزين اذا لم تتخذ الاجراءات الفنية والاحترازية المطلوبة بحسب المعايير المتبعة دوليا أو لأسباب تقنية لم تؤخذ في الاعتبار كما هو الحال في حالة تسرب المواد الكيميائية في موقع التخزين التابع لشركة شلمبرجر والمنقولة من القطاع ( S1 ) الى القطاع ( 14 ) المسيلة.



شكل (6). يوضح تلوث التربة الزراعية بالهيدروكربونات وبمخلفات الحفر السائلة - وادي قودة محافظة حضرموت.

## حوادث تسرب المواد الكيميائية في مواقع التخزين

دراسة حاله: تسرب المواد الكيميائية في موقع التخزين التابع لشركة شلمبرجر والمنقولة من القطاع ( S1 ) الى القطاع ( 14 ) المسيلة موقع الرقبة (ملتقى الطويلة).

هذا الموقع استوَجِر من قبل شركة شلمبرجر لتخزين المواد الكيميائية ويقع في منطقة الرقبة (ملتقى الطويلة) وتعد المنطقة من المناطق الزراعية ويبعد بحوالي 14 كم من وحدة الانتاج المركزية التابعة لشركة نكس قطاع (14) المسيلة محافظة حضرموت، وتبلغ مساحة الموقع حوالي 20 x 25 م<sup>2</sup>.



شكل (7). يوضح تسرب المواد الكيميائية المستخدمة في الحفر في موقع التخزين التابع لشركة شلمبرجر لما وراء البحار والمنقولة من القطاع S1 الى القطاع 14 المسيلة موقع الرقبة (ملتقى الطويلة) والتي تعد منطقة زراعية.





شكل (8). يوضح استخدام مخلفات قرطاسية لاغلاق فتحة البرميل (السهم) مما يسهل تسرب المادة الكيماوية أو تطايرها، بحسب نوعها.



شكل (9). يوضح الاحتكاك المباشر مع المواد الكيماوية بواسطة الجلد - العامل لم يستخدم القفازات (السهم) - مما يسبب تسرب المادة الكيماوية عبر مسام الجلد الى الدورة الدموية.

## تقدير الخطر البيئي لتسرب المواد الكيماوية في موقع التخزين على التربة الزراعية والمياه الجوفية:

النظام البيئي في هذه المنطقة حساس وكونه يمثل منطقة زراعية فهذا يعطي اهمية خاصة لمثل هكذا تسرب لان التربة الزراعية ستساعد على انتقال هذه المواد عبر السلاسل الغذائية الموجودة في النظام البيئي للمنطقة. انتقال هذه المواد الكيماوية وخاصة المركبات الهيدروكربونية والمعادن الثقيلة الى السلاسل الغذائية في هذا النظام البيئي قد يكون عبر سلسلة: المحاصيل - الانسان مباشرة، أو عبر سلسلة: المحاصيل - الاعشاب والنباتات الاخرى - الحيوانات مثل الاغنام (حليب ولحوم) - الانسان. كما ان الكائنات الحية الاخرى مثل الطيور والزواحف والثدييات البرية قد يصل اليها التلوث بالاحتكاك المباشر أو عبر سلاسل غذاء مختلفة مثل: ديدان الارض والحشرات - الطيور التي تتغذى على الحشرات والديدان - الطيور الكاسرة. أو عبر: الاعشاب - الارانب البرية - الثعلب واكلات اللحوم الاخرى. وهكذا ينتقل التلوث من مستوى طاقة (مستوى غذائي) الى مستوى طاقة آخر (مستوى غذائي آخر)، وتكمن الخطورة هنا في سلوك التلوث أو الماده الملوثة (مثل المركبات الكيماوية المخزنة في هذه الحالة أو الكربوهيدرات النفطية والمعادن الثقيلة والعناصر المشعة (NORM) في حالة حوادث الاندلاق كما وضحنا سابقا) عند انتقالها عبر سلسلة الغذاء حيث يحدث لها تراكم في كل مستوى غذائي ويزداد تركيز الماده السامة أو التلوث كلما انتقل التلوث من مستوى غذائي الى المستوى الذي يليه وتسمى هذه العملية بالتراكم البيولوجي Bioaccumulation. حيث يصل تركيز التلوث الى الكائنات المستهلكة في قمة سلسلة الغذاء وهو في تراكيز عالية اعلى من تركيزه في التربة في بداية سلسلة الغذاء. وهذا معناه أن الخطورة البيئية والسمية تتأثر بها الكائنات في قمة السلسلة اكثر من الكائنات التي تقع في بدايتها. وهذا من شأنه ان يؤثر على صحة الانسان والكائنات وعلى التنوع الحيوي وعلى النظام البيئي. تعمل الرياح على انتشار التلوث الى مسافات بعيدة وعلى مساحات شاسعة. وعند حدوث الامطار تعمل المياه المنجرفة على جرف المواد الكيماوية وتشتيتها على مساحات كبيرة وبالتالي انتشار التلوث الكيماوي في مناطق زراعية شاسعة. على عمق 15 سم من طبقات التربة تعيش كائنات حية متعددة الانواع والأجناس ويعتبر هذا القطاع محيط حيوي لكائنات حية دقيقة تعتبر اساس ومصدر خصوبة التربة الزراعية. من هذه الكائنات البكتريا بأنواعها وتعدادها يصل الى ملايين الخلايا البكتيرية لكل سم<sup>3</sup>، والفطريات وهي بالآلاف لكل سم<sup>3</sup>، والديدان الخيطية والديدان الحلقية ومفصليات الارجل الدقيقة والعناكب والحشرات الاخرى وغيرها من الكائنات الحية التي تمثل نظاما بيئيا دقيقا خاصا بالتربة الزراعية. ونشاط هذه الكائنات وتكاثرها وحركتها وتغذيتها ومخلفاتها وحياتها وموتها يعتبر مصدر خصوبة التربة. ولكل تربة زراعية نظامها البيئي الدقيق الذي يمثل مصدر خصوبتها. فكلما زاد التنوع الحيوي الدقيق وزادت اعداد وأنواع هذه الكائنات الحية في التربة كلما ارتفعت خصوبة التربة الزراعية. وانجراف هذه المواد الكيماوية الى هذه المناطق الزراعية له تأثيرات بيئية عدة على النظام البيئي الدقيق للتربة الزراعية في منطقة انتشار التلوث. فالمواد الكيماوية عندما تصل الى هذه المناطق تعمل على قتل هذه الكائنات مباشرة وبالتالي تؤثر على اعدادها وأعداد أنواعها، أي انها تؤثر على التنوع الحيوي الدقيق في النظام البيئي الدقيق للتربة (Al-haifi et al. 2006). ليس هذا فقط ولكن هذه

المواد الكيميائية تعمل على اتاحة الفرصة لنمو وتكاثر انواع من الكائنات الدقيقة على حساب انواع اخرى مثل بعض انواع الفطريات مثل فطر *Aspergillus* الذي تمثل المركبات العضوية وخاصة الفوسفورية مصدر تغذية له بينما تمثل وسطا ساما للأنواع الأخرى مثل فطر الـ *Penicillium* فيسيطر فطر الـ *Aspergillus* على بيئته وتتراجع الانواع الاخرى المطلوبة لخصوبة التربة (Alghalibi & Al-haifi, 2007). وبالتالي تفقد التربة خصوبتها تنوعها الحيوي بالتدرج وتصبح السيطرة لأنواع محددة من الكائنات الحية الدقيقة فقط. كل هذا يؤدي الى تدهور خصوبة التربة وتفككها وبالتالي الى سهولة انجرافها وتعرية المنطقة الزراعية التي تعرضت للتلوث. فبالإضافة الى الخسارة الاقتصادية الناجمة عن تدهور خصوبة التربة الزراعية وتدهور الانتاج الزراعي ينجم عن التلوث تفكك وتعرية وانجراف التربة الزراعية وهذا يعتبر تفاقم للمشاكل البيئية في المنطقة. من جانب اخر فان تلوث التربة كيميائيا بالعناصر الثقيلة والمركبات العضوية يفقد النبات قدرته على امتصاص المعادن والاملاح بشكل متزن، وهذا يقلل من القيمة الغذائية ومن جودة المنتجات الزراعية لهذه التربة.

اما في حالة هطول الامطار الغزيرة تنجرف المواد الكيميائية مع السيول وتلوث مصادر المياه السطحية كما يحدث تسرب للمواد الكيميائية عبر طبقات التربة والطبقات الجيولوجية حتى تصل الى خزانات المياه الجوفية فتتلوثها. فتنتقل المعادن الثقيلة والمركبات الكيميائية عبر مياه الشرب السطحية او الجوفية الى الإنسان ويكون الاطفال والمسنين والعليين هم الاكثر تأثرا بهذا التلوث. كما تتأثر الحيوانات التي تشرب من هذه المصادر، وتبعاً لنوع المادة الكيميائية يكون التأثير.

الوضع البيئي في مناطق استكشاف وإنتاج الغاز والنفط في اليمن

مثال 1: محافظة حضرموت

- الشركات الانتاجية والاستكشافية في محافظة حضرموت

أولا - الشركات الإنتاجية:

توجد بوادي حضرموت و الصحراء خمسة قطاعات منتجة ، أربعة قطاعات يتم إنتاج النفط منها بكميات تجارية و قطاع جاري العمل فية لإنتاج النفط . والجدول التالي يوضح بعض المعلومات عن هذه القطاعات:

جدول - 1. يوضح الشركات العاملة في القطاعات الانتاجية بمحافظة حضرموت.

رقم القطاع	اسم القطاع	الشركة المشغلة	جنسبة الشركة المشغلة	عام بدء الإنتاج	معدل الإنتاج اليومي (برميل)
10	شرق شبوة	توتال	فرنسية	1997م	45000
32	حواريم	DNO	نرويجية	2000م	89000
53	شرق سر	دوف	بريطانية	2001م	11500
51	شرق الحجر	كنيديان نكسن	كندية	2005م	18000
9	مالك	كالفالي	كندية	إنتاج أولي	4800

المرجع: مكتب وزارة النفط والمعادن – مديريات وادي حضرموت – شبكة مواقع محافظة حضرموت

<http://wadi.petroleum-hadhramaut.info/view/229.aspx>

## ثانيا - الشركات الاستكشافية:

جدول - 2. يوضح الشركات العاملة في القطاعات الاستكشافية بمحافظة حضرموت.

أخر الأعمال التي قامت بها	شركة الامتياز	اسم القطاع	رقم القطاع
	جالو اويل	رماه	13
	CCC	الفرت	33
عمل مسوحات زلزالية	اويل سيرش	هود	35
عمل مسوحات زلزالية	DNO	شمال حوارم	44
تعزم القيام بعمل مسوحات زلزالية	سنوبك	القطن	71
عمل مسوحات زلزالية	DNO	عين	72
عمل مسوحات زلزالية	DOVE	رأس حويره	73

المرجع: مكتب وزارة النفط والمعادن - مديريات وادي حضرموت - شبكة مواقع محافظة حضرموت  
<http://wadi.petroleum-hadhramaut.info/view/229.aspx>

بينت الاصدارات الاحصائية لمؤسسة حضرموت لمكافحة السرطان عدد حالات الاصابة بالسرطان المكتشفة خلال العام 2012م في حضرموت بـ 628 حالة سرطانية مختلفة بزيادة 52 حالة عن العام 2011م ( 576 حالة). تحتل محافظة حضرموت المرتبة الأولى في عدد الحالات السرطانية وتبلغ نسبة الإصابة فيها 91%. وتتركز معظم الاصابات في مناطق الوادي والصحراء، فيما تأتي محافظة شبوة في المرتبة الثانية وبنسبة 7%، تليها محافظة المهرة بنسبة 2%.

يمكن استخدام سجلات قيد حالات الاصابة بالسرطان (Cancer Registry) مؤشرا لاتجاه الوضع الصحي الذي ربما يكون له علاقة بالوضع البيئي في مناطق حالات الاصابة وذلك اذا ما تمت دراسة المتغيرات التالية وعلاقة بعضها ببعض:

- علاقة الفترة التي ظهرت فيها اولى حالات الاصابة وفترات تصاعد معدل الاصابة بالسرطان بفترة نشاط صناعة استكشاف وإنتاج النفط والغاز في تلك المناطق أو المناطق القريبة.

- علاقة الفترة التي ظهرت فيها اولى حالات الاصابة وفترات تصاعد معدل الاصابة بالسرطان بفترة انتشار التلوث البيئي الناجم عن نشاط صناعة استكشاف وإنتاج النفط والغاز في تلك المناطق أو المناطق القريبة.

- علاقة نوع الاصابات السرطانية المتكررة في منطقة ما بنوع التلوث البيئي في المنطقة لأن لكل نوع من أنواع التلوث البيئي بالمواد المسرطنة حالات سرطانية معينة يسببها أو يعمل على تسهيل حدوثها.

- علاقة المناطق التي تمثل بؤر انتشار الاصابة بالسرطان بتقييم الوضع البيئي تقييما شاملا (أهمها المياه الجوفية – التربة – الهواء – الصخور – الغاز الطبيعي في بئر المصدر- اسلوب حياة الناس في تلك المنطقة).

- علاقة تركيز انتشار السرطان بصورة ملفتة وغير طبيعية في قرى معينة أو أسر معينة باستخدامهم لعبوات وبراميل المواد الكيماوية المستخدمة في الحفر.

ويحتل سرطان الثدي المركز الأول بين إجمالي الحالات المرصودة بين الإناث والذكور وهو الأعلى بين الإناث، ويأتي سرطان الدم (اللوكيميا) في المركز الثاني ويليه سرطان الغدد الليمفاوية ثم سرطان القولون والمستقيم ثم سرطان الدماغ والأعصاب بالإضافة الى الحالات السرطانية الأخرى التي يتم اكتشافها بنسب أقل مثل سرطان الفم وسرطان الجهاز التناسلي ومنها سرطان البروستاتا وسرطان المبايض. سرطان المبايض يحتل المرتبة الثانية بين الإناث بعد الثدي ويحتل سرطان القولون والمستقيم المركز الثاني بين الذكور.

وحدوث الإصابة بالسرطان بين الإناث تكون مبكرة نسبياً عنها بين الذكور إلا أن نسبة الإصابة تكون بين الذكور في الفئات العمرية الأعلى (ما بعد الستين من العمر) أكبر عنها عند الإناث.

ونسبة الإصابة بالسرطان بين الأطفال تصل إلى 3.8% من إجمالي الحالات بحسب إحصائية 2000 - 2011م. ويعتبر سرطان الدم بين هذه الفئة العمرية هو الأعلى بين الذكور والإناث وبأعداد متساوية، يليه سرطان الدماغ والجهاز العصبي المركزي بنسبة 16.1%.

قد تعود اسباب ارتفاع نسبة الاصابات الى مجموعة من العوامل المساعدة المتوفرة في البيئة أبرزها تعرض السكان في مناطق الاصابات إلى التلوث البيئي الذي ربما قد ينجم عن التلوث البيئي الذي قد ينشأ مصاحبا لعمليات استكشاف وإنتاج النفط وتصاعد المركبات الهيدروكربونية المتطايرة الى الغلاف الجوي أو تلوث المياه الجوفية بالمعادن الثقيلة والمركبات الكيماوية المستخدمة في الحفر أو نتيجة أحداث التلوث البيئي الناجمة عن الاجراءات غير السليمة وغير الامنة لتصريف النفايات أو المصاحبة لعمليات الحفر نفسها.

عندما تكون المركبات الكيماوية هي السبب الرئيسي لحدوث السرطان فهناك عوامل كثيرة وأدوارها متداخلة تلعب دورا هاما في ظهوره، وأهمها:

1- درجة تركيز وسمية المادة الكيماوية أو العنصر الكيماوي المسبب للتلوث في الوسط البيئي الذي تم التعرض له.

2- وجود أكثر من مادة كيماوية أو عنصر كيماوي مسببا للتلوث فحسب الانواع المتواجدة مع بعض قد يكون تأثير كل منها يبطل تأثير الاخر أو العكس قد يكون تأثير كل منها يحفز تأثير الآخر، بحسب النوع والسلوك البيولوجي لكل منها.

3- جنس الشخص المتعرض للتلوث (ذكر أم انثى) لان درجة تأثر الاناث بالمواد المسرطنة يختلف عنها في حالة الذكور.

4- الحالة الصحية للشخص فمثلا وزن الكبد بالنسبة لوزن الجسم يلعب دورا هاما.

5- العوامل الوراثية، فبعض السلالات الجينية لديها مقاومة للسمية أكثر من السلالات الاخرى في نفس منطقة التلوث لذلك قد تظهر حالات الاصابة في اسر معينة فقط في نفس المنطقة التي تعرضت للتلوث أو اذا ظهرت في اسر اخرى فيمعدل منخفض.

6- عادات وتقاليد وأسلوب الحياة اليومية للناس في مناطق التلوث البيئي وخاصة طبيعة ونوع التغذية اليومية ومصادر مياه الشرب ونوعية المعادن الذائبة فيها.

كل ما ذكر سابقا عوامل تلعب دورا هاما في حدوث الاصابة بالسرطان أو عدم حدوثها عند التعرض لتلوث بيئي مسرطن أو محفز لحدوث اصابة السرطان في مناطق استخراج وإنتاج الغاز والنفط. ولا شك أن وعي المواطنين في هذه المناطق له دور هام ولكن هذا لا يعفي شركات الامتياز من اتخاذ اجراءات البيئية اللازمة لوقاية البيئة اليمينية ومنع حدوث التلوث والتخفيف منة ومعالجته في حالة حدوثه. لان مثل هذه الاجراءات تضمنها الاتفاقيات وقوانين حماية البيئة المحلية والدولية.

## شكاوى سكان مناطق الامتياز النفطي بحضرموت

لا شك ان الصحافة بشتى صورها تمثل نافذة لعامة المواطنين للتعريف بقضاياهم وإطلاع الرأي العام على تلك القضايا وإيصالها الى الجهات الرسمية المعنية. بالرجوع الى التقارير الصحفية المتعلقة بالتلوث البيئي والانتهاكات البيئية في مناطق الامتياز بمحافظة حضرموت وحالات الاصابة بالسرطان وجدت تقارير - تفيد تزايدت حالات إصابات ووفيات السرطان بين المواطنين في قرية هضاب التابعة لمديرية الضليعة غرب مدينة المكلا محافظة حضرموت ضمن القطاع (49) حصة شركة مول المجرية. وأكدت تقارير اللجان الميدانية المكلفة بالنزول الميداني في حينه (أي في العام 2005م) من خلال لقائها بمدير عام مكتب وزارة النفط والمعادن بمحافظة حضرموت حيث افاد ان اصل المشكلة في النفايات المتروكة بالقرب من البئر الاستكشافية بلحرك - 1 قطاع (49) حيث قامت شركة مول المجرية (الشركة الام) وشركة صينية بالتنقيب. بعد إجراء عمليات المسح وحفر البئر الاستكشافية قامت الشركة بحفر بئر ارتوازية لمياه الشرب بالقرب من قرية دقيم بلحرك، شكل - 10. وقام الأهالي بتوصيل شبكة المياه إلى القرية، وعندما ارتفعت معدلات الاصابة بسرطان الدم (ليوكيميا) ارتفعت الاصوات بهذه القضية. فوصلت في العام 2005م لجان من اللجنة الوطنية للطاقة الذرية ومن شركة النفط والمعادن للإطلاع على الوضع البيئي. يفيد الصحفي عوض كشميم كاتب التقرير استلامه ملف شكاوى متكامل في الأسبوع قبل كتابة التقرير بتاريخ 12 أغسطس 2010م من المواطن يسلم باخرية ، وفي محتويات الملف تزايد أعداد الضحايا والمصابين بالمرض ومن بينهم أطفال حيث وصل عدد المصابين إلى 9 منهم طفلين فارقا الحياة هما: عمر صالح بلحرك (3 سنوات - تقرير الاصابة بالليوكيميا ضمن المرفقات) وعبدالله عمر عبيد (7سنوات)، وتوفي مواطنان آخران: سعيد سالم بلحرك (52 عاماً - افادة وفاته بليوكيميا الدم ضمن المرفقات) وعمر سالم بلحرك (42 عاماً)، وفي العام نفسه توفي المواطن علي أحمد بابدر (30 عاماً) بعد اصابته بسرطان الدم الحاد، وتوفي المواطن سالم عبدالله باكرشوم (افادة مستشفى ابن سينا - حضرموت باصابة بالفشل الكلوي ضمن المرفقات).



شكل ( 10 ). يوضح قرب موقع النفايات من مصادر مياه الشرب.



وبحسب التقرير الصحفي أفاد أحد أبناء المنطقة (يعمل في القطاع الصحي يدعى باكرشوم) عن وجود إصابات جديدة، وقال إن الإصابات بالسرطان في الدماغ منتشرة بعد فحص حالتين للشابين عمر عبيد باصالح وآخر اسمة "بامساعد" يعمل في سلك التدريس ظهرت عليه أعراض الإصابة نفسها.

بحسب عوض كشميم أن الأهالي يرجعون سبب ظهور الإصابات إلى المخلفات والنفايات التي جلبتها شركة مول المجرية وإلى البئر الارتوازية كونها غير صالحة للشرب. وبعد أن استكملت الشركة عملها اتفقت مع مقاول بنقل مخلفات الحفر إلى موقع يقع في هضبة ذات منحدر بسيط تحت جبل قارة تسمى "قارة عليّة"، باتجاه الجنوب من قرية "دقيم بلحرك" بحوالي كيلو متر واحد.

أكد تقرير اللجنة التابعة للجنة الوطنية للطاقة الذرية التي كلفت بالنزول إلى المنطقة في حينه وتقرير لجنة وزارة النفط والمعادن التي زارت الموقع عام 2005م أنه تم نقل مخلفات الحفر إلى مساحة تقدر بـ70م<sup>2</sup> تقريباً دون دفنها، واكتفي بإحاطتها بحواجز ترابية. وتم تحديد المكان من قبل الأهالي ودفع لهم مبلغ مالي حسب إفادة المقاول للجنة، وهذا يدل على أن الموقع غير مرخص لاستقبال النفايات والتخلص منها.

ويفيد تقرير فريق اللجنة الوطنية للطاقة الذرية أن المنطقة بعيدة عن المدينة وعن ملوثات المدينة، والمواطنين معتمدون في تغذيتهم على ما تنتج الأرض والحيوانات ومياه الشرب مصدرها إبار المياه الجوفية ومياه البرك المتجمعة من مياه الأمطار في المنطقة. وأفاد الأهالي للفريق عن بروز الإصابات بالسرطان الحاد (ليوكيميا الدم) حيث توفي أربعة أشخاص جراء الإصابة. ويدعي الأهالي أن سبب الإصابات هي نفايات حفر البئر الاستكشافية. حيث يفيد التقرير أن المقاول لم يلتزم بالعقد الذي أبرمته الشركة معه حيث اشترطت الشركة دفن النفايات في حفرة بعمق أربعة أمتار وما حدث أنه لم يتم الالتزام بذلك وأن مخلفات الحفر ظلت في مكان الحفر لمدة سنتين (التقرير ص2). ويذكر التقرير كذلك ادعاء الأهالي بأن سبب ظهور هذه الأمراض هي مخلفات الحفر وأن بعض المصابين تم علاجهم في الأردن وأن الأطباء أكدوا لهم أن أسباب ذلك هي مخلفات حفر البئر الاستكشافية.

هناك وثائق تدل على تضرر المواطنين في مناطق الامتياز ومعاناتهم جراء التلوث البيئي الذي تتركه شركات الامتياز. الشكل (11) يوضح صورته لتوجيه رئيس الجمهورية لرئيس مجلس الوزراء لمقابلة وجهاء باوزير حضر موت الساكنين بجوار مناطق الامتياز وذلك للاستماع لشكاويهم والعمل على حل مشاكلهم.



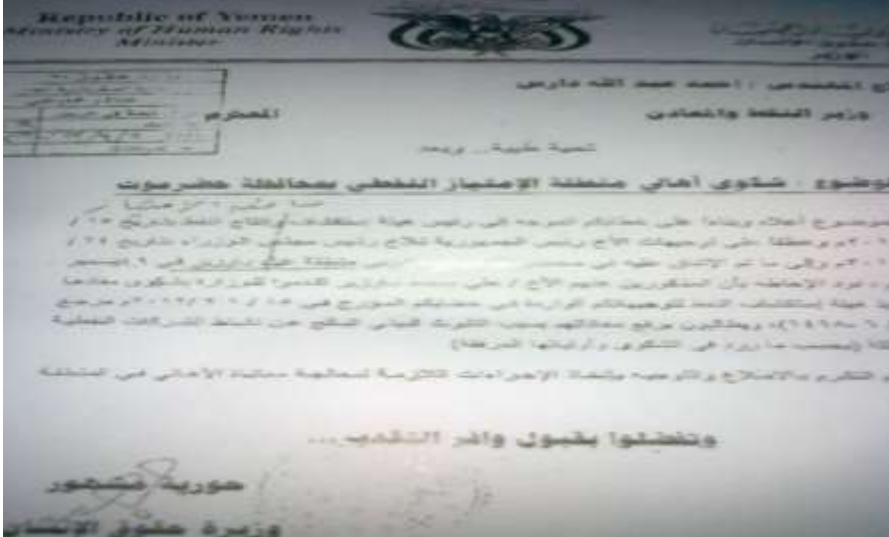
شكل ( 11). صورته لتوجيه رئيس الجمهورية لرئيس مجلس الوزراء لمقابلة وجهاء باوزير  
حضر موت الساكنين بجوار مناطق الامتياز

وخطاب مدير عام مكتب وزارة النفط والمعادن بمحافظة حضرموت المهندس عمر باشرحيل الموجه الى رئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط المهندس نبيل صالح القوسي بتاريخ 25-12-2004م (انظر المرفقات). تضمن الخطاب أن محافظ المحافظة العميد عبدالقادر علي هلال طلب حضورهم الى مكتبه الاربعاء بتاريخ 22-12-2004م على خلفية شكوى من قبل مواطني منطقة منتر بامنيف القريبة من قرية دقيم بلحرك (مديرية الضليعة – محافظة حضرموت) حيث موقع البئر الاستكشافية بلحرك – 1 التابعة لشركة مول المجرية العاملة في القطاع (49). حيث مضمون شكاوهم بروز ظاهرة مرض سرطان الدم (اللوكيميا) حيث توفي من جراء اربعة اشخاص ويدعون (كما ذكر الخطاب) بأن سبب ذلك عدم التزام المقاول بالعقد الذي ابرمه مع الشركة في دفن المخلفات والنفايات الكيميائية بعد حفر البئر الاستكشافية.

وفي طي نفس الخطاب أن المحافظ تطرق الى بروز ظاهرة نفوق وموت الاغنام في قطاع (10) شرق شبوة بمحافظة حضرموت العاملة به شركة توتال الفرنسية من جراء وضع المياه المصاحبة للنفط في أحواض من المحتمل أن تكون قد صممت خطأ بحيث أنها تسمح بتسرب تلك المياه المصاحبة للنفط حول تلك الاحواض مما ادى الى موت ونفوق تلك الاغنام ومما يشكل ايضاً خطراً على مواطني تلك المنطقة بمحافظة حضرموت.

## وثيقة وزارة حقوق الإنسان

وتبعاً لذلك جاءت وثيقة وزارة حقوق الإنسان خاطبت فيها وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور بتاريخ 3 مارس 2013م في معرض رسالتها الى وزير النفط /احمد دارس، التكرم بالاطلاع والتوجيه باتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة معاناة الأهالي في مناطق الامتياز جراء التلوث البيئي الناتج عن نشاط الشركات النفطية.



شكل (12). خطاب وزارة حقوق الإنسان الى وزارة النفط والمعادن للتكرم بالاطلاع والتوجيه باتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة معاناة الاهالي في منطقة غيل باه ذب .

## تقييم الخطر البيئي في مناطق الامتياز بحضرموت

الوضع البيئي في منطقة دقيم بلحرك قطاع (49) - مديرية الضليعة - محافظة حضرموت

من خلال تقرير لجنة هيئة استكشاف وإنتاج النفط وجد أن بئر بلحرك - (1) حفرت في منطقة دقيم بلحرك قطاع (49) جنوب شرق المعبر من قبل شركة مول. تقع البئر شمال غرب القطاع ضمن منطقة دقيم بلحرك (يبعد البئر حوالي واحد كيلوا متر عن القرية) التابعة لمديرية الضليعة، وتبعد قرية دقيم بلحرك عن مركز المديرية بحوالي (20) كم، مع العلم أن البئر تقع في تل ضمن الإحداثيات التالية: عرضاً (1456'34.5") طولاً (4754'16.5").

حفرت البئر بتاريخ 2001/8/18م. وتم الانتهاء من الحفر والاختبار بتاريخ 2001/11/19م. ذكر في تقرير لجنة هيئة استكشاف وإنتاج النفط التي زارت الموقع انها قامت بالمعاينة والتدقيق في موقع الحفر وقد تم تسوية الموقع بعد الانتهاء من أعمال الحفر حيث أن البئر كانت جافة. وذكر أنه لم يلاحظ أي آثار لمخلفات فتاتات الحفر أو أي آثار تدل على وجود بقايا أو مخلفات للمواد المستخدمة في عمليات الحفر كما هو مبين في الشكل (13).



شكل (13). موقع الحفر - يتضح عدم وجود مخلفات للحفر في الموقع كما ذكر في تقرير لجنة هيئة استكشاف النفط

وقد تم نقل مخلفات الحفر إلى موقع آخر قريب من الطريق العام ويبعد حوالي (700 متر) من القرى المجاورة وتم نثرها وأحاطتها بمصدات ترابية متعددة في جميع الاتجاهات كما هو موضح في الشكل (15, 16)، أما موقع الحفر نفسه فيبعد عن القرى المجاورة بحوالي 400 متر فقط.

اجريت قياسات إشعاعية ضمن الموقع الذي تم ترحيل التربة المخلوطة بمخلفات الحفر إليه والمحاطة بساتر ترابي بواسطة جهاز المسح الإشعاعي لأشعة جاما، وجهاز كاشف النيوترونات ولم ترصد أي قراءة إشعاعية سوى الخلفية الطبيعية. وحسب تقرير اللجنة الوطنية للطاقة الذرية أن القراءات كانت متفاوتة بين 110-260 nSv/hr .

من خلال تقصي التقرير تبين أن اللجنة اجتمعت بأهالي المنطقة ومن خلال الاستفسار الذي طرحته اللجنة على الاهالي حول ما اذا كان هناك براميل فارغة من مخلفات الشركة التي جلبت فيها المواد الكيميائية المستخدمة في الحفر. تبين من خلال رد الاهالي أنه كان لديهم دبتين فقط تم تسليمهما للدكتور سعد الخير مندوب اللجنة الوطنية للطاقة الذرية عند زيارة فريق اللجنة الوطنية للطاقة الذرية الموقع الية النفايات الذي نقلت. ومن خلال تقرير فريق لجنة الطاقة الذرية فقد وجد الفريق مخلفات لأدوات الحفر لدى الاهالي مثل أنابيب الحفر ومواد كيميائية مثل هيدروكسيد الصوديوم والتي كان الاهالي يعتقدون حسب افادتهم انها مواد طلاء، وأفادهم أحد الاشخاص ان معظم الاهالي لديهم بعض المواد وأنهم متحفظون عليها. وهذا يعتبر مؤشر خطير يدل على ان الشركة اتاحت استخدام المواطنين لعبوات المواد الكيماوية بالمواد الكيماوية بنفسها أو ان اجراءات الشركة لم تكن بالمستوى المطلوب لمنع وصول مثل هذه المواد والأدوات والنفايات الخطرة الى الناس في المنطقة، ومن المفترض ان تقوم الشركة بإجراءات الامن والسلامة الصحية والبيئية اللازمة للتخلص من العبوات الفارغة كونها تمثل نفايات خطرة. ومن المهم الاشارة الى أن أنابيب الحفر تعتبر من المخلفات الضارة جدا والتي كان يجب الكشف عن المستوى الإشعاعي للحراشف والرواسب التي بداخلها. فقد تترسب الـ NORM بداخل هذه الانابيب ويصل مستوى الاشعاع الى مستوى التلوث الإشعاعي الخطر.

يؤدي التعرض الى مثل هذا النوع من الاشعاع الى تأثيرات عشوائية Stochastic وتكون الآثار العشوائية إما: آثار somatic جسمية او اثار وراثية hereditary وتتضمن الأمثلة على ذلك السرطان واللويميا leukemia، والتغيرات الوراثية mutation، والتشوهات الخلقية للأجنة abnormalities، وتزيد احتمالية حدوثها بزيادة التعرض لجرعات اشعاعية . وأحيانا تحتاج هذه التأثيرات جراء التعرض للإشعاع إلى وقت طويل حتى تظهر (من خمس إلى عشر سنوات أو أكثر). هذا الامر جعلنا نرجع الى الدكتور سعد الخير ونسأله عن الوضع حين زيارته للموقع في العام 2005م. وأفاد بأنه وجد عند الاهالي دبات وبراميل فارغة كانت تحوي مواد كيماوية تستخدمها الشركة في الحفر. وذكر بأن الاهالي أفادوه في حينه بأنهم أخذوا هذه العبوات وهي ممثلة بالمواد الكيميائية لاستخدامها في طلاء المنازل كونها تشبه الطلاء وذكر بان هذه العبوات التي وصلت الية عبوات كانت تحوي caustic soda. وهذا يشير الى ضعف الاجراءات الامنية اللازمة لمنع تسرب النفايات الى خارج الموقع.

شروط الاجراءات الامنية المفترضة في الموقع:

تبعاً لإرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة المتعلقة بالمشاريع البرية لاستخراج النفط والغاز فان الاجراءات الامنية يجب أن تكون كما يلي:

يجب منع الوصول غير المصرح به إلى المرافق بإقامة سياج خارجي حول محيط المرفق ونقاط تحكم في الدخول) بوابات الحراسة. (ويجب تطبيق إجراء التحكم في الوصول العام إلى المرافق. أما ينبغي أن تحدد اللافتات المناسبة والمناطق المغلقة الأماكن التي يبدأ منها تفعيل التدابير أو الضوابط الأمنية عند حدود المنطقة التي يشغلها المرفق. أما اللافتات التي تنظم حركة مرور المركبات فلا بد أن تحدد بوضوح فصل المداخل المخصصة للشاحنات / التوريدات والمداخل المخصصة لمركبات الزوار / الموظفين. ويجب مراعاة استخدام وسائل الكشف عن التسلل) على سبيل المثال، الدوائر التليفزيونية المغلقة. (ولزيادة فرص تعظيم عمليات المراقبة والحد من إمكانية دخول المتسللين، يجب أن يُجهز المرفق بأنظمة إضاءة مناسبة وكافية.



شكل (14). مثال على اهمال الاجراءات الامنية لمنع الوصول الى نفايات براميل المواد الكيميائية المستخدمة في الحفر وبالتالي انتقال التلوث الكيماوى عبر سلسلة الغذاء. شركة DNO – وادي قودة - سينون

ومن المشاهد التي لاحظها الدكتور سعد بالخير حسب حديثه الي، جثث حيوانات (اغنام) حديثة الوفاة بالقرب من موقع النفايات وقد انسلخ الصوف والجلد من جسم الحيوان رغم نفوذة حديثا ويظهر عليها الاحمرار الشديد في الجزء المنسلخ منه الصوف والجلد. وهذا يعتبر مؤشرا على تعرض هذه الحيوانات لالتهابات حادة وشديدة قد يكون السبب هو تعرضها لتراكيز عالية من المعادن الثقيلة مصدرها مياه الشرب القريبة من موقع النفايات أو النباتات التي تتغذى عليها بالقرب من الموقع ومن ثم عبر الدورة الدموية الى شبكة الاوعية والشعيرات الدموية في كل اجزاء الجسم. او أن التعرض كان لمواد كيميائية متطايرة تسربت عبر الجلد ومنه الى الدورة الدموية ثم الى جميع اجزاء الجسم. ومن الواضح جدا ان نقل هذه النفايات دون ادنى معالجة الى موقع مثل هذا بالقرب من مناطق سكنية مأهولة بل وبالقرب من مصادر مياه الشرب (شكل 16) يمثل خطرا بيئيا وصحيا مباشرا يهدد صحة الانسان والحيوانات في المنطقة. ومن المخاطر البيئية المحتملة:

1- التسرب عبر التربة الى طبقات المياه الجوفية وخاصة عند حدوث الامطار الغزيرة ومن ثم تصبح المياه الجوفية ملوثة بالمعادن الثقيلة والمركبات الكيميائية العضوية الخطرة. وخاصة أنه لم تتخذ أي اجراءات لعمل فرشاة بلاستيكية أو غيرها عازلة تمنع تسرب التلوث عبر الطبقات الجيولوجية الى المياه الجوفية، شكل (15، 16).



شكل ( 15 ). الموقع الذي تم نقل النفايات اليه، ويتضح عدم وضع عازل لمنع تسرب التلوث الى طبقات الارض ومن ثم الى المياه الجوفية، والموقع غير مرخص للتخلص من النفايات.



شكل ( 16 ). يوضح الرواسب الداكنة في الموقع بعد نزول الامطار مما يدل على انجراف التلوث وتركزه في مياه الامطار المنجرفة وتكوين رواسب التلوث في هذه المناطق بعد تبخر المياه، مع قرب الموقع من القرية ومن المصادر المائية.

2- الانجراف مع مياه الامطار والسيول وبالتالي انتشار التلوث ليغطي اكبر رقعه من التربة والأراضي الزراعية. وفي هذه الحالة تصبح التربة الزراعية ملوثة ويصبح تركيز المعادن الثقيلة والمركبات الكيميائية الاخرى متاحة للانتقال عبر سلسلة الغذاء حتى تصل الى الانسان وهي في تراكيز اعلى من تراكيزها في التربة اصلا. وهذا يمثل تهديدا صحيا للإنسان وللكائنات الحية المكونه للنظام البيئي في المنطقة.

3- نشر التلوث بواسطة الرياح، وبالتالي انتشاره في مساحات واسعة غير ملوثة والى مسافات بعيدة عن مصدر التلوث.

4- التلوث بالمعادن الثقيلة له تأثيرات وانعكاسات صحية بالغة الضرر على صحة الانسان والكائنات الحية الاخرى خاصة على الجهاز الدوري والجهاز العصبي والهيكل العظمي (كما تمت مناقشته في الجزء الخاص به).

من المفترض اعادة تأهيل التربة في المناطق التي انتشر فيها التلوث بحسب الاتفاقيات والتشريعات البيئية المحلية والدولية.

### الادارة البيئية المتكاملة والمفترضة لهذه النفايات: (World Bank Group, 2007)

ويجب تقييم خيارات البدائل البيئية العملية لمعالجة سائل الحفر وفتات الحفريات والتخلص منهما وتضمين هذه الخيارات في عملية تخطيط برنامج الحفر . ويمكن أن تشمل الخيارات البديلة أحد البنود التالية أو أكثر من بند واحد معاً:

- حقن مزيج السوائل وفتات في بئر مخصصة للتخلص من هذه النفايات؛
- الحقن في الحيز الحلقي للبئر؛
- التخزين في صهاريج /خزانات تخزين أو حُفر مبطنه مخصصة لذلك قبل المعالجة، وإعادة التدوير، و /أو المعالجة والتخلص النهائيين؛
- المعالجة بالموقع وخارجه سواءً كانت معالجة بيولوجية أو مادية لتحويل السوائل وفتات إلى مواد غير خطيرة قبل التخلص النهائي مهنا باستخدام الأساليب المقررة
- إعادة تدوير السوائل المستهلكة بإرسالها إلى الموزعين للمعالجة وإعادة الاستخدام.

دراسة تخفيض كميات سائل الحفر وفتات الحفريات التي تحتاج إلى التخلص منها عن طريق:

- استعمال معدات عالية الكفاءة في السيطرة على الجوامد أو المواد الصلبة لتقليل الحاجة إلى استبدال السائل، وكذلك للحد من كمية السائل المتبقي على فتات الحفريات؛



- تطبيق أساليب الآبار المتعددة الأطراف ضيقة الفتحة والحفر بالأنايبب الملتفة، حيثما كان ذلك عملياً، للتقليل من كمية السوائل والفتات المنتجيين.

تشمل تدابير منع ومكافحة التلوث بسوائل الحفر وفتات الحفريات المستهلكين:

- الحد من المخاطر البيئية المتعلقة ببقايا الإضافات الكيماوية المزود بها الفتات المنصرف، وذلك من خلال الانتقاء الدقيق لمنظومة السوائل،
- الاختيار الدقيق لإضافات السوائل مع مراعاة المتطلبات الفنية، وتركيز هذه الإضافات، ودرجة سميتها، والتوافر البيولوجي، والتراكم البيولوجي المحتمل؛
- رصد وخفض تركيز شوائب المعادن الثقيلة (خاصة الزئبق والكادميوم) في مخزون مادة الباريت المستخدم في تركيبية السائل. وأما فيما يتعلق بالحفر المحفورة في عمليات الاستكشاف أو الانتاج،... الخ فيجب غلقها في أقرب وقت عملي ممكن، شريطة ألا تزيد المدة عن 12 شهراً من تاريخ انتهاء العمليات. وإذا من المخطط دفن نفايات الحفر في الحفرة بعد انتهاء العمليات (طريقة التخلص بالمزج /الدفن /التغطية) ، فيجب الوفاء بالأوضاع التالية وهي تمثل الحد الأدنى المطلوب:
- تجفيف محتويات الحفرة إلى أقصى حد ممكن؛
- خلط النفايات عند الضرورة بكمية ملائمة من التربة التحتية (الخط النموذجي من حيث الحجم هو ثلاثة أجزاء تربة تحتية إلى جزء نفايات)؛
- وضع تربة تحتية نظيفة بمقدار متر واحد فوق الخليط؛
- لا يجب استخدام التربة السطحية (فوق الخليط) فيما بعد، بل يجب وضعها فوق التربة التحتية حتى يمكن استعادة المنطقة إلى وضعها السابق استعادة كاملة.
- يجب تحليل نفايات الحفرة وحساب الأحمال القصوى للعمر الافتراضي . وقد يكون من الضروري إجراء تقييم مستند إلى المخاطر لإثبات عدم تجاوز عتبات التعرض الكيماوي المعترف بها دولياً.

### الرمال المستخرجة

تُفصل الرمال المستخرجة من المكامن عن سوائل التكوين أثناء تصنيع الهيدروكربونات، علماً بأن هذه الرمال يمكن أن تتلوث بالهيدروكربونات، غير أن محتوى الزيت يتفاوت تفاوتاً كبيراً تبعاً للموقع، والعمق، وخصائص المكامن. ويجب أن تهدف أنشطة إنجاز البئر إلى خفض كمية الرمال المستخرجة في منبعها بتنفيذ التدابير الفعالة المعنية بالسيطرة على الرمال في قاع البئر.

يجب التعامل مع الرمال المستخرجة على أنها نفايات مختلطة بالزيت، ويمكن معالجتها والتخلص منها مع المواد الصلبة (الجوامد) الملوثة بالزيت (على سبيل المثال: مع الفتات المتولد عند استخدام سائل الحفر اللامائية أو مع حمأة قيعان الصهاريج /الخرانات). إذا أُستخدم الماء في إزالة النفط عن الرمال المستخرجة فيجب استرداده وتوجيهه إلى نظام معالجة وتخلص ملائم (على سبيل المثال: نظام معالجة المياه المستخرجة إن

وُجد). سوائل إنجاز الآبار وسوائل تحسين القدرة الإنتاجية يمكن أن تشمل سوائل إنجاز الآبار والسوائل المستخدمة لتحسين قدرتها الإنتاجية (بما فيها سوائل التدخل وسوائل الخدمة) في المعتاد المحاليل الملحية الموزونة، أو الأحماض، والميثانول والجلايكولات، والمنظومات الكيماوية الأخرى الكثيرة . وتُستخدم هذه السوائل لتنظيف جوف البئر واستثارة تدفق الهيدروكربونات، أو تُستخدم ببساطة للمحافظة على ضغط قاع البئر . وحين تُستخدم هذه السوائل تتلوث بمواد مثل المواد الصلبة، والزيت (النفط)، والإضافات الكيماوية . ويجب اختيار المنظومات الكيماوية استناداً إلى حجمها، وسميتها، والتوافر البيولوجي، والتراكم البيولوجي المحتمل؛ كما يجب تقييم خيارات التخلص العملية لهذه السوائل . ويمكن أن تشمل خيارات التخلص البديلة أحد البنود التالية أو أكثر من بند واحد معاً:

- تجميع السوائل إذا كان تداولها في أنظمة /شبكات مغلقة وشحنها إلى البر إلى الموزع الأصلي لإعادة تدويرها؛
- الحقن في بئر مخصصة للتخلص، إن وُجدت؛
- دمجها في مجرى نفايات المياه المستعملة لمعالجتها والتخلص منها . كما يجب تحييد (إبطال مفعول) الأحماض المستهلكة قبل المعالجة والتخلص؛
- المعالجة البيولوجية أو المادية بالموقع وخارجه في مرفق معتمد طبقاً لخطة إدارة النفايات.

### المواد المشعة الموجودة في الطبيعة

يمكن أن تترسب المواد المشعة الموجودة في الطبيعة كقشور أو حمأة في مواسير العملية وأوعية الإنتاج، حسب خصائص مكن الحقل . وحين توجد هذه المواد يجب إعداد برنامج للتعامل معها حتى يمكن اتباع إجراءات المناولة الملائمة. إذا تطلبت أسباب الصحة المهنية إزالة المواد المشعة الموجودة في الطبيعة فقد تشمل خيارات التخلص منها:

التخلص بالحاويات (العلب) أثناء أنشطة إخلاء البئر؛ والحقن في بئر عميقة أو كهف ملحي؛ والحقن في الحيز الحلقي لإحدى الآبار، أو في مدفن أرضي في حاويات أو علب محكمة الغلق. يجب تنفيذ أعمال معالجة أو تحويل أو عزل على المعدات المتأثرة بالحمأة أو القشور أو المواد المشعة الموجودة في الطبيعة، بما يجعل التعرض البشري المحتمل للنفايات المعالجة في الحدود المقبولة دولياً المستندة إلى تحليل المخاطر . ويجب اتباع الممارسات الصناعية المعترف بها في عملية التخلص. وإذا أرسلت النفايات إلى مرفق خارجي للتخلص منها فيجب أن يكون هذا المرفق مرخصاً لاستقبال هذه النفايات.

## تقدير الخطر البيئي والصحي

بالنسبة للكيمياويات المستخدمة في عمليات صناعة استكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي والنفط عموماً سجلت قائمة بحوالي 944 منتج يحتوي على حوالي 632 مركب كيميائي مستخدم في عمليات استخراج النفط والغاز. أجريت أبحاث لدراسة التأثير الصحي لحوالي 353 مركب كيميائي مستخدم في العملية، ووجد أن حوالي 75% من هذه المركبات لها تأثير على الجلد والعيون والأعضاء الحساسة الأخرى والجهاز التنفسي والجهاز الهضمي. حوالي 40-50% منها له تأثير على الدماغ والجهاز العصبي والجهاز المناعي بالإضافة إلى القلب والجهاز الدوري والكلية. 37% له تأثير على عمل الغدد الصماء endocrine system، 25% يسبب أمراض السرطان cancer وخاصة سرطان الدم والرئة والكبد كما تسبب التشوهات الجينية gene mutation. وهذه الدراسات تدل على أن هناك تأثيرات صحية على المدى البعيد لهذه المركبات الكيميائية المستخدمة في صناعة النفط والغاز وأن كان التعرض لها بتركيز خفيف. حيث أن التعرض لهذه المركبات ولو كان بمستويات تركيز خفيفة يمكن أن يؤدي إلى أضرار صحية هائلة عبر التراكم البيولوجي، لأن جهاز الغدد الصماء يتأثر بهذه المركبات الكيميائية عند التعرض لها وأن كان تركيزها بالجزء للبليون جزء (ppb). وعلى الرغم من هذا معظم المركبات الكيميائية المستخدمة في صناعة استكشاف وإنتاج النفط والغاز لا يظهر تأثيرها السمي مباشرة وتحتاج إلى دراسات لتتبع تأثيراتها الصحية على المدى البعيد. وربما أن الدراسات لم تكشف كامل جوانب التأثير الصحي بعد ولا شك أن الأطفال وكبار السن والأشخاص العليلين في مناطق التعرض هم الأكثر تأثراً بمثل هذا التلوث.

أجريت دراسات مسحية في الولايات المتحدة الأمريكية شملت مقابلات مع مالكي حيوانات تأثرت بالتلوث الناجم عن عمليات استخراج الغاز في ست ولايات هي ولاية لوسيانا، نيويورك، بنسلفانيا، تكساس، كلورادو، وولاية أوهيو. وأجروا اختبارات لعينات من المياه والتربة والهواء إلى جانب التحاليل المخبرية للحيوانات المتأثرة ومالكها. الدراسة بينت أن هناك صلة بين عمليات استخراج الغاز والتأثيرات الصحية العكسية على الحيوانات، (Bamberger et al. 2012).

وبينت دراسة علمية قامت بها هيئة الصحة العامة بكلورادو (McKenzie L et al. 2012) استخدام فيه دليل هيئة حماية البيئة لتقدير مخاطر احتمالية الإصابة بالسرطان الناجمة عن التعرض طويل الأمد (المزمن) وقصير الأمد (غير المزمن) للهيدروكربونات لمجموعتين من الناس. المجموعة الأولى تسكن على بعد أكثر من نصف ميل من آبار إنتاج الغاز الطبيعي والمجموعة الثانية تسكن على بعد أقل من نصف ميل. فكانت احتمالية الخطر بالإصابة بالسرطان أعلى بالنسبة للمجموعة التي تسكن على بعد أقل من نصف ميل من مناطق آبار إنتاج الغاز. ويبين الجدول (3) المركبات الكيميائية المستخدمة في الحفر بالرقم الكيميائي والتي وجد أن لها 10 تأثيرات صحية أو أكثر (Theo Colborn et al. 2011).

**Table (3). Chemicals with CAS numbers that have 10 or more adverse health effects.**

جدول (3). قائمة بالمركبات الكيميائية المستخدمة في الحفر بالرقم الكيميائي والتي لها 10 تأثيرات صحية أو أكثر.

(2-BE) Ethylene glycol monobutyl ether 22	111-76-2
2,2',2"-Nitrilotriethanol 3	102-71-6
2-Ethylhexanol 7	104-76-7
5-Chloro-2-methyl-4-isothiazolin-3-one 2	26172-55-4
Acetic acid 1	1186-52-3
Acrolein 1	107-02-8
Acrylamide (2-propenamide) 6	79-06-1
Acrylic acid 2	79-10-7
Ammonia 3	7664-41-7
Ammonium chloride 2	12125-02-9
Ammonium nitrate 2	6484-52-2
Aniline 1	62-53-3
Benzyl chloride 2	100-44-7
Boric acid 4	10043-35-3
Cadmium 1	7440-43-9
Calcium hypochlorite 1	7778-54-3
Chlorine 1	7782-50-5
Chlorine dioxide 2	10049-04-4
Dibromoacetonitrile 1	3252-43-5

Diesel 2 19	68476-34-6
Diethanolamine 4	111-42-2
Diethylenetriamine 1	111-40-0
Dimethyl formamide 1	68-12-2
Epidian 1	25068-38-6
Ethanol (acetylenic alcohol) 8	64-17-5
Ethyl mercaptan 1	75-08-1
Ethylbenzene 7	100-41-4
Ethylene glycol 17	107-21-1
Ethylene oxide 2	75-21-8
Ferrous sulfates 1	7720-78-7
Formaldehyde 4	50-00-0
Formic acid 8	64-18-6
Fuel oil #2 9	68476-30-2
Glutaraldehyde 11	111-30-8
Glyoxal 2	107-22-2
Hydrodesulfurized kerosene 1	64742-81-0
Hydrogen sulfide 1	7783-06-4
Iron 3	7439-89-6
Isobutyl alcohol (2-methyl-1-propanol) 3	78-83-1
Isopropanol (propan-2-ol) 47	67-63-0
Kerosene 3	8008-20-6

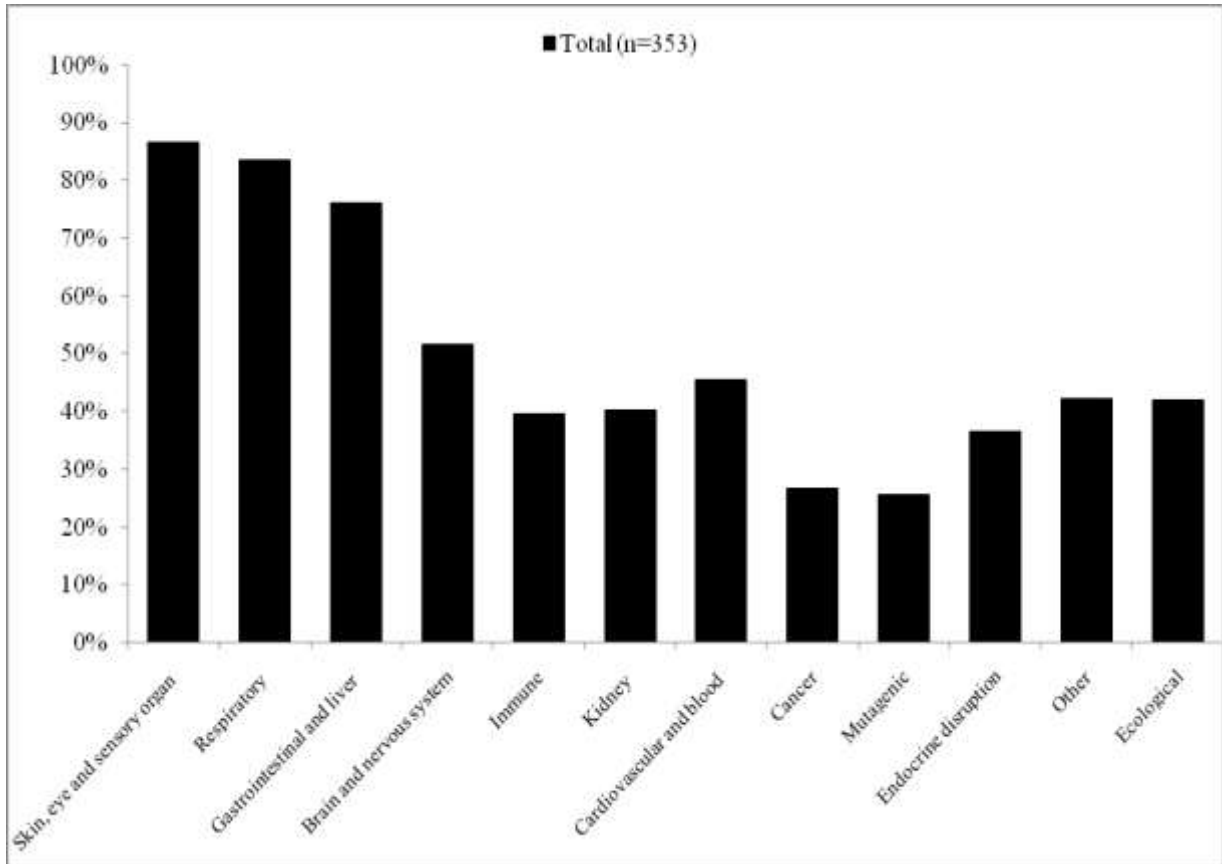
Light naphthenic distillates, hydrotreated 53-6 2	64742-
Mercaptoacidic acid 2	68-11-1
Methanol 74	67-56-1
Methylene bis(thiocyanate) 6 2	6317-18-
Monoethanolamine 5	141-43-5
NaHCO <sub>3</sub> 5	144-55-8
Naphtha, petroleum medium aliphatic 7 2	64742-88-
Naphthalene 18	91-20-3
Natural gas condensates 39-1 1	68919-
Nickel sulfate 4 1	7786-81-
Paraformaldehyde 89-4 2	30525-
Petroleum distillate naphtha 9 7	8002-05-
Petroleum distillate/ naphtha 6 1	8030-30-
Phosphonium, tetrakis(hydroxymethyl)-sulfate 8 2	55566-30-
Propane-1,2-diol 6	57-55-6
Sodium bromated 0 1	7789-38-
Sodium chlorite (chlorous acid, sodium salt) 2 1	7758-19-
Sodium hypochlorite 9 1	7681-52-
Sodium nitrate 4 3	7631-99-
Sodium nitrite 0 3	7632-00-
Sodium sulfite 7 1	7757-83-
Styrene 5 1	100-42-

Sulfur dioxide		7446-09-
5	1	
Sulfuric acid		7664-93-
9	1	
Tetrahydro-3,5-dimethyl-2H-1,3,5-thiadiazine-2-thione (Dazomet)		533-74-4
3		
Titanium dioxide		13463-67-
7	2	
Tributyl phosphate		126-73-8
1		
Triethylene glycol		112-27-6
1		
Urea		57-13-6
3		
Xylene		1330-20-
7	11	

الرقم الكيميائي (Chemical Abstract Service - CAS): يقصد به الرقم الذي خصصته الجمعية الكيميائية الأمريكية لكل مادة كيميائية وهذا الرقم الخاص يستخدم للتعرف على المواد الكيميائية. وأي مادة كيميائية ممكن ان يكون لها اكثر من اسم لكن ليس لها إلا رقم تسلسلي (CAS) وحيد. وفيما يلي رسم بياني يوضح التأثير الصحي المحتمل للمركبات الكيميائية المستخدمة في عمليات الحفر بحسب الرقم الكيميائي، وكما هو موضح في الملحق (4).

**Figure ( 17 ). Profile of possible health effects of chemicals used in the exploration operations.**

شكل (17). التأثير الصحي المحتمل للمركبات الكيميائية المستخدمة في عمليات الاستخراج. (Theo Colborn et al. 2011)





من خلال الرسم البياني لو نظرنا من الشمال الى اليمين سنجد أكثر من 75% من المركبات الكيميائية المستخدمة (انظر الملحق - 4) لها تأثير على الجلد والعيون وأعضاء الحس الأخرى والجهاز التنفسي، والجهاز الهضمي والكبد، وأكثر من نصفها لها تأثير على الدماغ والجهاز العصبي. هذه الاصناف الاربعة تمثل التأثير الذي من الممكن ان يظهر مباشرة بعد التعرض مثل التهاب العيون والجلد، الدوار، الغثيان، الربو، الكحة، تقرح الحلق، اعراض تشبه اعراض الانفونزا، الوخز، الدوار، آلام الرأس، الضعف العام، الإغماء واللاوعي في حالة التعرض الشديد، والتشنج.

المركبات المحتوية على مواد كيميائية على هيئة بودرة، والمركبات المسببة للتآكل أو المهيجات، والمركبات الكيميائية المتطايرة، هذه جميعا تزود بياناتها ووصف تأثيرها الصحي في دليل ارشادات السلامة (MSDS) الذي تعده الشركة المنتجة ويزود بها المستخدم. وفي حالة هذه الاصناف الاربعة غالبا لا يحدث التعرض لها عن طريق الابتلاع اثناء عملية الحفر، ولكن من الممكن ان تتعرض العيون والجلد وأغشية الجهاز التنفسي مباشرة عن طريق الاحتكاك والاستنشاق وفي هذه الحالة يمكن ان يؤدي الاستنشاق الى امتصاص سريع للمواد الكيماوية مما يؤدي الى تعرض الدماغ والأنسجة الحيوية الأخرى مباشرة.

بالعودة الى الجزء الاوسط من الرسم البياني الذي يعكس تأثير صحي تدميري مستديم للأنسجة والأعضاء. وهذه تشمل الجهاز العصبي (52%)، الجهاز المناعي (40%)، الكلى (40%)، والجهاز الدوري والدم (46%). أكثر من 25% من المركبات الكيميائية ممكن ان تسبب السرطان والتغيرات الجينية. 37% من المركبات الكيميائية المستخدمة تؤثر على جهاز الغدد الصماء بشكل خاص والذي يتحكم في عمل كثير من الاجهزة والعمليات الحيوية في الجسم بما فيها تلك العمليات الهامة والجوهرية في التكاثر والنمو. بقية اصناف التأثير الصحي الواردة في الرسم البياني تعتبر عامه ومنها التأثير على الوزن والأسنان والعظام. ووجد ما نسبته أكثر من (40%) من المركبات الكيميائية له تأثيرات على المحيط البيئي بما فيها الكائنات المائية والبرمائيات والطيور واللافقاريات وغيرها.

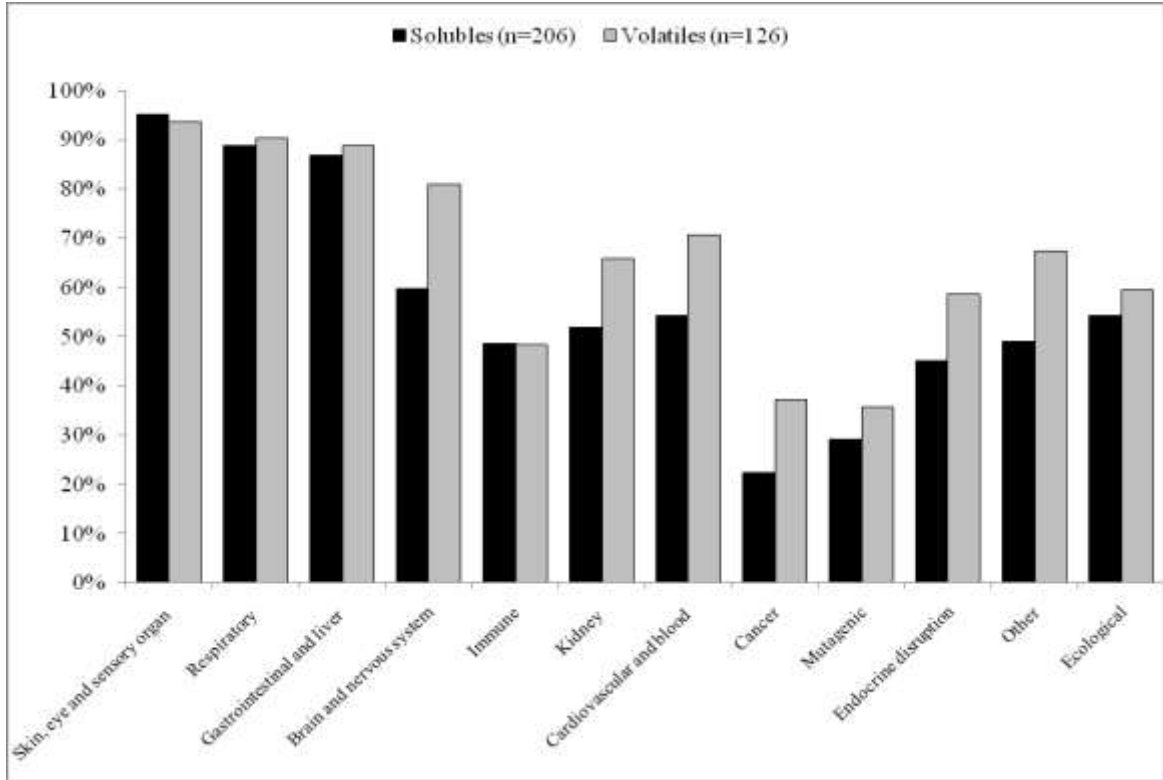
### التعرض للمركبات الكيميائية القابلة للذوبان والمتطايرة :Soluble and Volatile Chemicals

في الرسم البياني (شكل 17) عرضت البيانات على اساس طريقة التعرض للمركبات القابلة للذوبان والمتطايرة. تقريبا 37% من المركبات الكيميائية المستخدمة في الحفر متطايرة وبالتالي ممكن ان يحملها الهواء الجوي المحيط الى مسافات بعيدة عن المصدر وخاصة في المناطق السكنية القريبة من مواقع الاستخراج. أكثر من 89% من هذه المركبات ممكن ان تسبب ضرر للعيون والجلد وأعضاء الحس الأخرى والقصابات التنفسية والقناة الهضمية والكبد. ومقارنه بالمواد القابلة للذوبان فان المواد المتطايرة (81% منها) ممكن ان تضر بالجهاز العصبي والدماغ بشكل اكبر. 71% من المواد المتطايرة ممكن أن تؤثر على انسجة الجهاز الدوري والدم وتتلها، و66% منها ممكن ان تؤثر على الكلى. وبشكل عام فان المواد المتطايرة تظهر تأثيرات صحية ضارة أكثر من المواد القابلة للذوبان في الماء وكونها متطايرة فمن الممكن ان تستنشق وتبتلع

ومن الممكن كذلك ان تمتص عبر مسام الجلد وهذا مما يزيد درجة خطورتها واحتمالية التعرض لآثارها الصحية بصورة أكبر.

**Figure (18). Profile of possible health effects of soluble and volatile chemicals used in the extraction operations.**

شكل (18). يوضح التأثيرات الصحية المحتملة للمواد الكيميائية المتطايرة والقابلة للذوبان المستخدمة في عمليات الاستخراج. (Theo Colborn et al. 2011)



ارتفاع معدل الاصابة بالسرطان في بعض مناطق استكشاف وإنتاج الغاز والنفط في محافظة حضرموت يشير الى انه ربما يكون وراء التزايد المستمر في معدل الاصابات تلوث بيئي معين يتعرض له سكان تلك المناطق. فعلى الرغم من أن المؤشرات تستبعد أن تكون الاصابات لها علاقة بنشاط اشعاعي ناجم عن عمليات الاستكشاف والإنتاج للنفط والغاز كما افادت تقارير اللجنة الوطنية للطاقة الذرية ولجنة وزارة النفط والمعادن اللاتي نزلن الى موقع دقيم بلحرك بمديرية الضليعة عام 2005 والتي دفنت فيها نفايات ومخلفات الحفر من قبل احدى الشركات. حيث افادت هذه اللجان بأن النشاط الاشعاعي في هذه المناطق يقع في نطاق الخلفية الطبيعية والنطاق المعفي ولم تسجل قراءات تثير القلق بالنسبة للنشاط الاشعاعي بالنسبة للتربة والمياه والحبوب التي تم فحص عينات منها. غير أن الفحص لم يتم على انابيب الحفر التي احتفظ بها المواطنون والتي ربما قد تكون محتوية على ترسبات وقشور محتوية على عناصر مشعة ذات منشأ طبيعي (NORM) وخاصة اذا كانت قديمة. وفي الحقيقة مسارات التلوث البيئي وخاصة الاشعاعي منها تكون معقدة وتحتاج الى تقصي ودراسة متمعنين مصحوبة بخبره بيئية وتقنية شاملة. فنحن في اليمن نحتاج الى اجراء دراسات بيئية في

مناطق الاستكشاف والإنتاج من أجل بناء قاعدة بيانات عن الخلفية الإشعاعية الطبيعية وكذلك تركيز مستوى الإشعاع في الغاز الطبيعي في محاقن الغاز والنفط نفسها في مختلف مناطق الاستكشاف والإنتاج قبل وبعد عملية الاستكشاف والإنتاج. وهذا من شأنه أن يساعد على فهم الوضع البيئي في هذه المناطق وتحديد اسباب انتشار الامراض مثل اصابات السرطان والتشوهات الخلقية في الانسان والحيوان، وبالتالي سرعة وسلامة اتخاذ الاجراءات البيئية والصحية المناسبة. وحقيقة نحن نوصي أن تتكفل الشركات الاستثمارية بتغطية مثل هذه الدراسات التي تعتبر بياناتها متطلب لإعداد خارطة طريق اجراءات وتدابير الامن والسلامة التي هي حق من حقوق المواطنين في هذه المناطق كفلتها القوانين المحلية والدولية لحماية الانسان والبيئة. لكن أن تبقى الامور هكذا غامضة وتبقى المسائل عبارة عن تخمينات غير مبنية على قاعدة بيانات علمية فهذا لا يساعد مجتمعنا مواكبة التطورات العصرية في جوانب العلوم والتكنولوجيا خاصة في مجال استخراج الثروة. لهذا تفضل افادة هذه اللجان والقياسات التي قامت بها صحيحة نسبيا حتى يكتمل تتبع كل المسارات البيئية المحتملة للتلوث الإشعاعي. لهذا سنتناول هذه المسارات البيئية المحتملة للتلوث بالتفصيل ونستعرض تجارب بعض الدول المتقدمة في هذا الجانب.

Table (4). List of substances detected in 6 New Mexico drilling reserve pits. جدول (4). قائمة بالمواد المكتشفة في 6 حفر تخزين لسوائل الحفر في نيومكسيكو. TEDX, 2007	
1,2,4-Trimethylbenzene	Pentachlorophenol
Iron	Phenol
Uranium	P-Isopropyltoluene
1,3,5-Trimethylbenzene	Sec-butylbenzene
Isopropylbenzene	Selenium
Zinc	Silver
1-Methylnaphthalene	Tert-butylbenzene
Lead	Tetrachloroethene
Oil and Grease	Toluene
2-Butanone	Uranium
m+p-Xylene	Zinc
Radium 226	Oil and Grease
2-Methylnaphthalene	Radium 226
Manganese	Radium 228
Radium 228	Chloride
3+4 Methylphenol	Sulfate
Mercury	
Chloride	
Sulfate	
Arsenic	
Naphthalene	
Barium	
N-Butylbenzene	
Benzene	
N-Propylbenzene	
Benzo(a)pyrene	
O-xylene	
Cadmium	
Pentachlorophenol	
<i>Dibromofluoromethane</i>	
Carbon disulfide	
Phenol	
<i>2-Fluorophenol</i>	
Chromium	
P-Isopropyltoluene	
2,3,4-	
<i>Trifluorotoluene</i>	
Copper	
Sec-butylbenzene	
2,4,6-	
<i>Tribromophenol</i>	
Cyanide, total	
Selenium	
<i>2-Fluorobiphenyl</i>	
Diesel range organics	
Silver	
4-	
<i>Bromofluorobenzene</i>	
Ethylbenzene	
Tert-butylbenzene	
<i>Decachlorobiphenyl</i>	
Fluoride	
Tetrachloroethene	
<i>O-Terphenyl</i>	
Gasoline range organics	
Iron	
Isopropylbenzene	
Lead	
m+p-Xylene	
Manganese	
Mercury	
Methylene chloride	
Naphthalene	
N-Butylbenzene	
N-Propylbenzene	
O-xylene	

**Table ( 5 ). Possible health effects associated with the substances detected in 6 New Mexico drilling reserve pits.**

جدول (5). التأثيرات الصحية المحتملة للمواد المكتشفة في 6 حفر تخزين لسوائل الحفر في نيومكسيكو.  
TEDX, 2007

Percentage النسبة	Number العدد	Effect التأثير
100%	42	gastrointestinal and liver toxicants تأثير سمي تجاه الجهاز الهضمي والكبد
95%	40	respiratory toxicants تأثير سمي تجاه الجهاز التنفسي
90%	38	neurotoxicants تأثير سمي تجاه الجهاز العصبي
88%	37	skin and sensory organ toxicants تأثير سمي تجاه الجلد وأعضاء الحس
79%	33	cardiovascular and blood toxicants تأثير سمي تجاه الدم والجهاز الدوري
79%	33	kidney toxicants تأثير سمي تجاه الكلى
69%	29	developmental toxicants تأثير سمي على النمو الجنيني
69%	29	reproductive toxicants تأثير سمي على الجهاز التناسلي والتكاثر
60%	25	result in other disorders تتسبب في اضطرابات بيولوجية مختلفة
57%	24	immunotoxicants تأثير سمي تجاه الجهاز المناعي
57%	24	wildlife toxicants تأثير سمي تجاه الحياة البرية
50%	21	endocrine disruptors تأثير سمي تجاه جهاز الغدد الصماء
48%	20	carcinogens تسبب السرطان
31%	13	mutagens تسبب التغيرات الجينية

## تتبع المسارات البيئية المحتملة للتلوث في مناطق الامتياز بمحافظة حضرموت:

### التلوث الاشعاعي الناجم عن الرادون ( $R^{222}$ ):

بعض العناصر المشعة بما فيها الناجمة عن سلسلة التفكك الاشعاعي لليورانيوم والثوريوم تظهر بصورة طبيعية في التربة والصخور. بعض انواع الصخور تكون محتوية طبيعيا على نسب مرتفعة من هذه العناصر المشعة مثل الجرانيت والحجر الجيري والشيل. في المملكة المتحدة تركيز عنصر اليورانيوم  $238$  ( $U^{238}$ ) في التربة يتراوح بين 2-330 بكرل/كجم (UNSCEAR 2010). يطلق الرادون  $222$  ( $R^{222}$ ) الذي هو جزء من سلسلة التفكك الاشعاعي لليورانيوم  $238$  الى الغلاف الجوي من أجزاء من سطح الارض وخاصة خلال عمليات الاستكشاف وإرسال الذبذبات الارضية. وإطلاق الرادون الى الجو من الصخور والتربة يحدد بنوعية المعادن التي يظهر فيها اليورانيوم. ولان الرادون عبارة عن غاز لذلك يكون انتشاره في الهواء والبيئة المحيطة أكثر وأسرع من العناصر المشعة الاخرى الناجمة عن سلسلة التفكك الاشعاعي لليورانيوم والتي يكون وجودها محدود بمكان انتشار التراكيب المحتوية عليها في التربة او الصخور. كما ان غاز الرادون يستطيع التسرب من التربة والصخور من خلال الشقوق والصدوع الصخرية ومن خلال الفراغات بين جزيئات التربة. في حالة ان الرادون له القدرة على الحركة بسهولة خلال فراغات الثقوب فانه يتسرب الى مسافات طويلة قبل ان يخضع للتفكك الاشعاعي. وهجرة الرادون الى السطح تتحكم فيها خواص الصخور والتربة وطبيعة السائل الحامل له بما فيها المياه الجوفية. عندما يتسرب الرادون الى الاراضي المفتوحة يكون تركيز نشاط الرادون في الهواء ضعيف بشكل عام أي بعض البكرلات لكل متر مكعب (Wrixon A 1988). وعندما يتسرب الرادون الى المباني بسبب فروقات الضغط الجوي داخل وخارج المبنى ولاحتماء مكونات المبنى يكون تركيز الرادون مرتفع جدا وفي هذه الحالة يجب عمل الاجراءات البيئية والصحية اللازمة.

مثل التعرض لمصادر الاشعاع الطبيعية حوالي 84% من معدل جرعة الاشعاع السنوية التي يتعرض لها المواطن في المملكة المتحدة (Watson et al 2005). هذا التعرض مصدره التعرض للهواء والغذاء الملوث بالراديونيكليدات بالإضافة الى التعرض للراديونيكليدات الموجودة على سطح الارض والتي قدمت من الفضاء. والتعرض داخل المنزل لغاز الرادون هو المصدر الرئيسي لتعرض المواطنين للإشعاع في المملكة المتحدة حيث مثل تقريبا 50% من اجمالي الجرعة (Watson et al 2005).

يوجد الرادون في الغاز الطبيعي مثل غاز الشيل، ومستوى تركيزه يختلف لان الابار تقع في طبقات جيولوجية مختلفة وبعمق مختلف. قبل ان يصل الغاز الطبيعي الى المستهلك يكون بشكل عام ممزوج وربما مكث وقتا طويلا خلال فترة التخزين او خلال فترة النقل من بئر المصدر. روجعت مستويات التركيز الطبيعية للرادون في الغاز الطبيعي بواسطة (Dixon D 2001) ووجد أنه خلال عملية الاستخدام النموذجي للغاز الطبيعي في المنزل بلغ متوسط التركيز للرادون في المملكة المتحدة حوالي 200 بكرل/م<sup>3</sup>. ويبلغ نصيب الشخص الواحد من خلال استخدام الغاز الطبيعي في المملكة المتحدة من الرادون 4 ميكروسيفيرت وهو تركيز ضئيل جدا.

أعطى ( Johnson 1973 ) معدل للرادون في الغاز الطبيعي المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية التركيز 1370 بكرل/م<sup>3</sup> (Johnson R 1973). وحسب الموديل الذي استخدمه (Resnikoff M Resnikoff (2012) اتضح ان تركيز الرادون في عمق بئر غاز الشيل بلغ 1365 – 95300 بكرل/م<sup>3</sup>. والدراسة اوضحت انه تبعا لمعالجة الغاز طوال فترة الانتاج والتخزين والنقل يصل تركيز الرادون في الغاز الطبيعي المصدر الى المستهلك حوالي 72000 بكرل/م<sup>3</sup> وهو ما ينجم عنه تركيز للرادون في هواء المنازل يصل الى 20 بكرل/م<sup>3</sup> ، وهذا مماثلا لمستوى تركيز غاز الرادون في هواء المنازل في المملكة المتحدة. وهناك دلائل ومؤشرات على أن تركيز الرادون في بعض الابار خلال فترة المسح والاستكشاف يختلف عن تركيزه خلال فترة الانتاج. فهينة المساحة الجيولوجية الأمريكية USGS (Rowan and Kreamer, 2012) حددت قياسات تركيز غاز الرادون <sup>222</sup>Rn بين مرحلة الرادون في عمق البئر المنتجة ومرحلة فصل الغاز من الماء لعدد 11 بئر في الولايات المتحدة بتركيز يتراوح بين 37 و 2923 بكرل/م<sup>3</sup>. عندما تكون نقطة توزيع الغاز الطبيعي قريبة من منطقة استخراجها مع وقت قصير تستغرقه عملية النقل فان الزمن يكون قصير امام الرادون الموجود في الغاز الطبيعي كي يتحلل إشعاعيا حيث ان عمر النصف للرادون (half life) هو 3.8 يوم.

تركيز غاز الرادون في الغاز الطبيعي الموزع على المواطنين في اليمن سيكون متأثرا بعدة عوامل اهمها تركيز الرادون في الغاز الطبيعي في بئر الانتاج والذي سيتأثر بفترة النقل، التخزين، التخفيف (بغازات طبيعيه اخرى)، وتأثير أي معامل للغاز أو خلط للغاز الطبيعي. وتبعاً لاستخدام النموذج البريطاني ( Rowan and Kreamer, 2012)، فانه تقريبا اذا كان الغاز الطبيعي محتويا على اعلى تركيز للرادون 2923 بكرل/م<sup>3</sup> كما حددته هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية فانه سوف ينتج تعرض اشعاعي بما مقداره 60  $\mu$ Sv للمواطن الواحد خلال السنة.

احيانا يكون الرادون من بين الغازات القابلة للاشتعال والغير مرغوب فيها والتي تظهر في بئر انتاج الغاز الطبيعي. وفي هذه الظروف فان أي تركيز للرادون يحدث له تخفيف بانتشاره في الهواء الجوي. تركيز جرع التعرض في البيئة في مثل هذه الحالات يمكن تحديدها من خلال معرفة تركيز الرادون في غاز البئر المنتجة وخطوات أو طريقة اجراء الاشعال أو التوهج مع الأخذ في الاعتبار الانتشار في البيئة الهوائية المحيطة.

الرادون والراديوم قابلة لذوبان نوعا ما في المياه لذا هناك خطورة عند التعرض لها من خلال مياه الشرب التي مصدرها المياه الجوفية. لذا فان أكثر احتمالات التعرض لجرعات اشعاعية بالرادون المصاحب لمياه الشرب يظهر في المناطق التي يتم فيها عمليات استخراج وإنتاج الغاز الطبيعي. واعلى التراكيز للرادون في المياه الجوفية يظهر في تلك التي تكون على احتكاك بالصخور البلورية، لكن مستويات تركيز الرادون في المياه الجوفية يختلف من بئر الى بئر في نفس المنطقة وفي نفس التركيبة الجيولوجية. أجريت دراسة في المملكة المتحدة ووجد من خلالها أن المياه في شبكة المشاريع الخاصة تحتوي على رادون بتراكيز تصل الى 1000 بكرل/ لتر، ( BGS & Dept. of Environment, Transport and the Regions 2000 ) وذلك

اعلى من تراكيزه في المياه في شبكة المشاريع العامه. في هذه الحالة لابد من اتخاذ الاجراءات اللازمة لتخفيف تركيز الرادون في شبكة المياه المحتوية على الرادون بتركيز عالية. في مثل هذه الحالات يمثل غاز الرادون الناجم عن تسربه من مشاريع المياه مصدرا هاما لإجمالي جرعة التعرض الإشعاعي التي ينالها المواطن الواحد خلال العام وذلك بإضافة جرعه اشعاعية كبيرة من غاز الرادون الى هواء المنزل تضاف الى التعرض الإشعاعي للرادون داخل المنازل.

خلال عمليات دفع السوائل في الشقوق التي يتم احداثها عبر الطبقات الجيولوجية اثناء عمليات استخراج الغاز الطبيعي (fracking) من أجل احداث شقوق عمودية اكثر او من اجل احداث توسعه لنفس الشقوق من الممكن أن تمثل هذه الشقوق مسارا هاما ورئيسيا لتسرب الملوثات الى الطبقات الجيولوجية المحيطة. دراسة الموديلات دلت على انه من الممكن ان يختصر زمن انتقال الحرارة من اعماق الطبقات الجيولوجية الى الطبقة المحتوية على المياه الجوفية القريبه من السطح (aquifer) بظهور هذه الشقوق. التقارير العلمية في الولايات المتحدة تشير الى ان تركيز الرادون في مياه الابار الجوفية في المناطق القريبه من أنشطة الاستخراج ودفع سوائل الحفر في الشقوق اعلى منها في أي منطقة اخرى (Otto J 1992). لكن على الرغم من ذلك فان التراكيز المرتفعه لم تعرف بصورة واضحة لوجود فوارق طبيعية في مستويات الرادون في المياه المحتوية له باختلاف مصادرها.

ومن الممكن ان يظهر الرادون في المياه المصاحبة نتيجة قابليته للذوبان. وتكون كمية الرادون معتمدة على كمية العنصر الاب (الراديوم 226  $Ra^{226}$ ). في الولايات المتحدة الامريكية تم تسجيل مستويات أشعة ألفا في المياه الراجعة من دفع سوائل الحفر في الشقوق تبلغ 0.8 – 700 بكرل/ لتر ( New York State Dept. of Environmental Conservation 2011) وأخذت عينات من المياه الراجعة من موقع استكشافي يسمى (Preese Hall) في المملكة المتحدة حيث اظهرت النتائج ان متوسط تركيز الفا في العينات التي اخذت يتراوح بين 10 الى 200 بكرل/ لتر (AE 2012). هذا يؤكد ظهور الراديوم 226 (البادئة الاشعاعية للرادون) ولذا يبدو ان الرادون سيكون متواجدا في المياه المصاحبة بشكل مؤكد. ومما يساعد اكثر على تسرب الرادون من المياه المصاحبة تحريكها المستمر وارتفاع درجة حرارتها.

**التلوث الإشعاعي الناجم عن المواد المشعة ذات المنشأ الطبيعي ( Naturally Occurring**

### **:Radioactive Materials)**

المواد المشعة ذات المنشأ الطبيعي عبارة عن مواد تحوي نيوكليدات مشعه اولية تظهر في الطبيعة مثل النظائر المشعه للراديوم واليورانيوم والثوريوم والبوتاسيوم وما ينتج عن تحللها الإشعاعي وتسمى بـ (NORM). حيث أصبح من الواضح جدا ظهور الـ (NORM) في صناعة استكشاف وإنتاج الغاز والنفط وبالأخص العمليات التي يتم من خلالها انتقال الـ (NORM) من خزانات مكامن النفط والغاز الى المنشآت على سطح الارض وما بعد ذلك من عمليات. مستوى الـ (NORM) يعتمد بشكل اساسي على التركيبة الجيولوجية للمنطقة حيث ان مستوى



تركيزها في بعض الاحيان ليس اعلى من مستواها في البيئة الطبيعية وفي بعض الاحيان تظهر بكميات كبيرة وفي هذه الحالة يجب الاخذ في الاعتبار الاجراءات البيئية اللازمة. وتتواجد الـ(NORM) في مخلفات الحفر (سوائل الحفر والطين). ومن خصائص نظائر الراديوم ( $^{226}\text{Ra}$  ,  $^{228}\text{Ra}$ ) انها قابلة للذوبان في الماء لذلك فان منتجات تفككها الاشعاعي تكون موجودة في المياه المصاحبة وبشكل اخص في التكوينات المائية ومن الممكن تركزها في مخلفات عمليات الحفر مثل الحمأة والحطام. اجريت القياسات على تركيز نشاط الـ(NORM) في المياه المصاحبة لعمليات استخراج الغاز لطبيعي من تكوينات الطفل. وفي الولايات المتحدة اكتشف ان تكوينات مارسيلاس الطفالية المحتوية على الغاز الطبيعي تحتوي على تراكيز من الـ(NORM) مثل اليورانيوم 238 والراديوم 226 بمستويات اعلى من تلك التي توجد في صخور التكوينات المحيطة.

Table - 6 : NORM in oil and gas production

جدول - 6. تركيز المواد الطبيعية المشعة المصاحبة لإنتاج الغاز والنفط.

Radionuclide	Natural gas Bq/m <sup>3</sup>	Produced water Bq/L	Hard scale Bq/kg	Sludge Bq/kg
U-238		Trace	1 - 500	5 - 10
Ra-226		0.002 – 1200	100 - 15 million	50 - 800,000
Po-210	0.002 - 0.08		20 - 1500	4 - 160,000
Pb-210	0.005 - 0.02	0.05 – 190	20 - 75,000	10 - 1.3 million
Rn-222	5 - 200,000			
Th-232		Trace	1 - 2	2 - 10
Ra-228		0.3 – 180	50 - 2.8 million	500 - 50,000

Source: IAEA 2003, Safety Report Series 34.

## مثال: بعض البيانات الإشعاعية لطفل المارسيلاس من مناطق مختلفة من حوض الإبلش في الولايات المتحدة الأمريكية:

اجريت قياسات لتركيز نشاط الرادون 226 في حطام الحفر فظهرت بين 32 و 68 بكرل/كجم. بينما قياسات تركيز نشاط الرادون 226 والرادون 228 في المياه المصاحبة ظهرت في المدى 0.1 الى 1.2 بكرل/ لتر و 0.043 الى 0.68 بكرل/ لتر على التوالي ( New York State Dept. of Environmental Conservation 2011). تضمنت تقارير هيئة حماية البيئة الامريكية (US EPA, 2012) قياسات عن المستويات العامة لتراكيز النيوكليدات المشعة في مختلف الوسائط (الحطام، الحمأه، المياه المصاحبة) الناجمة عن استخراج وإنتاج النفط والغاز. لوحظ تركيز نشاط الراديوم في المياه المصاحبة في المدى 0.004 الى 330 بكرل/كجم، ومعدل تراكيز نشاط الراديوم 226 والراديوم 228 في حطام الحفر وجدت تساوي  $1.8 \times 10^4$  بكرل/كجم ومن الممكن ان تصل الى التركيز  $1.5 \times 10^7$  بكرل/كجم. وفي حالة الحمأه فان تركيز نشاط الراديوم 226 والراديوم 228 كان في المستوى  $2.8 \times 10^3$  بكرل/كجم، بينما تركيز نشاط الرصاص 210 وصل الى  $1.0 \times 10^6$  بكرل/كجم. في تقارير هيئة حماية البيئة الامريكية على موقعها رصدت جرعه اشعاعية مصدرها معدات ملوثة قدرها 0.3 الى 0.6 ميكروسيبرت/ ساعة، تقريبا خمس مرات اعلى من الجرعة الاشعاعية التي يتعرض لها الشخص في البيئة الطبيعية.

في المملكة المتحدة اجريت تحاليل للمياه الراجعة الناجمة عن حفريات الاستكشاف ( Cuadrilla Resources Ltd at Preese Hall) بواسطة هيئة البيئة (Environment Agency 2012). فوجدت عدد من النيوكليدات الاشعاعية ذات المنشأ الطبيعي مثل:  $^{40}\text{K}$ ,  $^{212}\text{Pb}$ ,  $^{214}\text{Pb}$ ,  $^{214}\text{Bi}$ ,  $^{228}\text{Ac}$ ,  $^{226}\text{Ra}$ . اعلى المستويات التي تم قياسها كانت للراديوم 226 ( $^{226}\text{Ra}$ ) حيث تراوحت تراكيز نشاطه الاشعاعي في المياه الراجعة بين 14 و 90 بكرل/ لتر، بينما تراوحت تراكيز نشاطه الاشعاعي في الاملاح العالقة (suspended solids) بين 2.5 و 7.2 بكرل/كجم. هذه القيم متماثلة مع قيم قياس تراكيز نشاط الراديوم 226 في اوروبا (في المياه في المدى 0.00 – 200 بكرل/ لتر) وفي التربة في المدى 5- 900 بكرل/كجم).

## تقدير الخطر البيئي للتلوث الاشعاعي:

الحد القانوني لجرعة النشاط الاشعاعي السنوية للشخص الواحد هو واحد  $\text{mSv}$ . وجرعة المقارنه بهذا السقف هي مجمل الجرعات التي تعرض لها الشخص نتيجة ممارسات منتظمة في مكان ما. لذا فهي تشمل مجموع التعرض الناتج عن الحفر والإنتاج بالإضافة الى ما يتعرض له الشخص من اشعاع من أي مصدر في البيئة المحيطة.

من الصعب جدا التقدير الدقيق للخطر الاشعاعي الذي يتعرض له الناس الساكنين في محيط مناطق استكشاف وإنتاج النفط والغاز لأن تقدير نتائج الخطر الاشعاعي لهؤلاء الناس يحتاج الى معرفة دقيقة وتامة بطبيعة المنطقة وعادات وتقاليدها السكان اليومية والإجراءات التي تتخذ من اجل معالجة وتصريف أي مخلفات محتوية على الـ (NORM). هناك بعض البيانات من مناطق مختلفة من العالم حول جرعة النشاط الاشعاعي التي يتعرض لها العاملين في مجال استكشاف وإنتاج النفط والغاز أو الناس الساكنين بالقرب من تلك المناطق. الاشخاص العاملين في مجال استكشاف وإنتاج النفط في المناطق الشاطئية يتعرضون لجرعة اشعاعية تقدر ببضع عشرات ميكروسيبرت في السنة الى بضع مئات ميكروسيبرت في السنة (Strand T 2004)، واعلى جرعة قدرت بحوالي 1 مل سيفرت في السنة للعامل المنخرطين في العمل على نزع الملوثات في الآلات التي تقوم بالفصل. بينما يتوقع ان يكون نصيب الفرد من سكان المنطقة التي توجد بها بئر انتاجية واحده مقدار ضئيل من الجرعة الاشعاعية. وقد أفادنا رئيس فريق النزول الميداني لمنطقة الضليعة في العام 2005م عندما قابلناه من اجل التحري عن مستوى القياس الاشعاعي في موقع النفايات التي نقلت الية بالقرب من قرية الدقيم المنتشر فيها السرطان، عن مستويات أشعاع طبيعية في مدى اشعاع الخلفية الطبيعية في العينات التي تم فحصها من تربة في منطقة الحفر ومنطقة النفايات ومن مياه جوفية وسطحية ومن حبوب. الا ان الاحتمال الاكبر هو التعرض للتلوث الاشعاعي في حالة تسرب انابيب الحفر الى المواطنين كما ذكر التقرير وخاصة اذا كان تركيز الـ NORM فيها عالى.

وتبعا لتركيز النشاط الاشعاعي للـ (NORM) فان التخلص او تصريف مخلفات منشئة عمليات استكشاف وإنتاج النفط والغاز تحتاج الى ترخيص بيئي بحسب القوانين واللوائح المنظمة لعملية تجميع وتصريف المواد المشعة. ولهذا فان تركيز النشاط الاشعاعي للراديويم المقاس في المياه الراجعة ربما يتطلب ترخيصا من هذا النوع.

وبشكل عام فان أي ترخيص من هذا القبيل لا يمنح إلا على اساس تقدير المخاطر الاشعاعية للعاملين في المنشئة والمواطنين في المنطقة يوضح أن جرعة النشاط الاشعاعي للمواطن الواحد من منشئة واحدة من منشئات النفط أو الغاز تقع تحت مستوى الجرعة ذات العلاقة الغير مسموح بها ( 0.3 مل سيفرت/ السنة ). ومن المفترض ان تحسن عملية ادارة النفايات من خلال نهج تطبيق أفضل تقنية موجودة ( Best Available Techniques ) وبالتالي فان اعلى جرعة اشعاعية يتعرض لها المواطن ستكون ادنى بكثير من هذا المستوى. ومن المهم جدا خلال اجراءات منح التراخيص ان تأخذ الجهة المختصة في حسابها اجمالي الاشعاع الذي يتعرض له المواطنين من منشئة الغاز او النفط بالإضافة الى أي مصادر اخرى.

## التلوث الناجم عن المياه الراجعة وسوائل الحفر:

عملية دفع سوائل الحفر (hydraulic fracturing) في الطبقات الجيولوجية أثناء الحفر تحتاج الى كميات هائلة من المياه ومصدر هذه المياه ربما لا يكون متوفرا في منطقة الحفر في المناطق الجافة او المناطق التي يكون منسوب هطول الامطار فيها منخفض. البدائل تتضمن اعادة استخدام المياه الراجعة او استخدام سوائل حفر بدون مياه او انه تستخدم المياه المالحة المستخرجة من خزانات جوفية عميقة كما في بعض البلدان.

تصريف المياه الراجعة خلال عمليات الاستخراج ربما تمثل مخاطر صحية محتملة على الانسان والكائنات في البيئة بسبب الكمية الهائلة للمياه المستخدمة وما تحويه من مركبات كيميائية خطيرة. المياه الراجعة ممكن ان تتم معالجتها او اعادة استخدامها او تخزينها كما تقوم به بعض شركات الحفر المقاوله. حيث تقوم الشركة بتخزين المياه الراجعة في الموقع في برك محفورة او في حفر مفتوحة. لكن هذه المياه ممكن ان تتبخر وبالتالي يزيد تركيز المواد الذائبة وبالتالي تزيد احتمالية المخاطر الصحية بسبب تخزين المياه الراجعة في الموقع. تخزين المياه الراجعة وسوائل الحفر في الموقع ممكن ان ينتج عنه حوادث تسرب محتمله الى البيئة عن طريق تبخر المواد الكيميائية المتطايرة. كما ان الخطورة المحتملة ايضا نتيجة تخزين السوائل التي تم دفعها في الشقوق أثناء الحفر والمياه الراجعة وذلك من خلال تسربها الى مصادر المياه السطحية او التربة او الى المياه الجوفية القريبة من السطح. هذا النوع من التسرب يحدث تلوث لمصادر مياه الشرب اذا لم يكن هناك خطة طوارئ مسبقة لمواجهة الحوادث البيئية في الموقع (UP EPA 2012).

بعض الشركات المشغلة تقوم بتصريف المياه الراجعة بحقنها مرة أخرى في ابار نفطية او غازية قد استنفد منها النفط او الغاز تقع في نفس المنطقة والتي لها صخور مسامية ذات نفاذية منخفضة. وبعض الشركات المنفذة تقوم بإعادة استخدام المياه الراجعة في عملية ضغط ودفع سوائل الحفر في ثقب الحفر أثناء العملية، وهذه العملية رغم انها مكلفة إلا انها تخفف من كمية المياه المستخدمة. على الرغم من ذلك فعلمية اعادة استخدام المياه الراجعة تعتمد على درجة الملوحة وتركيز المكونات الكيميائية المختلفة في المياه الراجعة. وفي حالة استخدام المياه الجوفية عالية الملوحة ذات المنشأ البحري فان امكانية اعادة الاستخدام تكون ضعيفة كما هو الحال في أوروبا (Broderick J et al 2011).

هناك مراجعة لدراسات كثيرة في المملكة المتحدة قامت بها لجنة من مجلس عموم الطاقة وتغيرات المناخ (House of Commons 2011) ومركز تيندال لأبحاث تغيرات المناخ (Energy Advisory Board 2011) وكذلك الجمعية الملكية والأكاديمية الهندسية (Royal Society 2012). مراجعة هذه الدراسات بينت تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية في الولايات المتحدة الذي نجم عن عمليات استخراج النفط والغاز. وأوصت بنظم ولوائح تحكم ملائمة من اجل منع مثل هذه الحالات في المملكة المتحدة. واقتربت التوصيات ان يتم معرفة وقياس تركيز الميثان في المياه الجوفية في منطقة الاستكشاف قبل القيام باستخراج الغاز من اجل ايجاد قاعدة بيانات ولكي يلاحظ في الوقت الحالي النظم البيئية التي لا تسمح باستخراج الغاز الذي يقع تحت خزانات المياه الجوفية مما يساعد على جعل امكانية حدوث تلوث المياه الجوفية محدودة. ولأهمية هذه الاجراءات من الناحية البيئية والصحية فقد ضمناها ضمن توصيات هذه الدراسة (انظر التوصيات).

وفي المملكة المتحدة أيضا قامت هيئة البيئة (EA 2012) بتحليل المياه المصاحبة من عمليات الحفر خلال عمليات الاستكشاف بواسطة Cuadrilla Resource Ltd في Preese Hall-Lancashire. النتائج أوضحت تراكيز عالية للصدويوم، الكلورايد، البروميدي، الحديد، الرصاص، والمنجنيز، الزنك، الكروم، والارسنك وذلك مقارنة بالمياه من المصدر الرئيسي والتي تستخدم في الحقن اثناء الحفر.

في التقرير المقدم للجنة الاوروبية European Commission (AEA Technology 2012) الذي شمل دراسة الخطر البيئي وقوانين التحكم وخيارات ادارة المخاطر خلال عملية الاستكشاف ودفع سائل الحفر في الطبقات التكوينية في أوروبا. واعتبرت الدراسة الاولية لتقدير الخطر التي شملت كل مراحل الاستخراج (بداية من مرحلة التعرف على الموقع الى مرحلة ترك البئر) أن التأثير على المياه الجوفية والسطحية يمثل الخطر الاكبر للإنسان والبيئة.

من خلال الاطلاع على التجارب الرائدة في حماية البيئة من التلوث المصاحب لصناعة استخراج النفط والغاز وخاصة تجارب الاتحاد الاوروبي فان هناك متطلبات هامة لتقدير الخطر وتقييم الاثر البيئي والقيام بإجراءات للحد منه، وتشمل:

- مراقبة وضع النظام البيئي للمياه السطحية والجوفية في مناطق الاستخراج.
- منع الحفر ودفع سوائل الحفر في الطبقات الجيولوجية في المناطق التي تكون فيها المياه الجوفية في وضع حساس.
- انشاء نموذج ذو مواصفات معيارية لعملية التغليف الجيد لآبار استخراج النفط والغاز.
- وضع سقف وحدود معيارية لتراكيز الملوثات في المياه المصاحبة والمياه الراجعة.
- النظر في التشريعات المتعلقة بأنشطة الاستكشافية وتلوث المياه وتلوث البيئة.

هناك عدد من حالات حدوث تلوث المياه الناجمة عن عمليات استخراج النفط والغاز والأنشطة المصاحبة مثل تسرب غاز الميثان الى المياه الجوفية خلال أنشطة الاستخراج وهجرة المحاليل الملحية من الطبقات المحتوية على الغاز. Osborn وآخرون (Osborn S.G. 2011) اخذ 68 عينة مياه شرب من ابار المياه الجوفية في المملكة المتحدة في العام 2010م ووجد تسرب لغاز الميثان الى خزانات المياه الجوفية واعزى مصدر ذلك الى المخزون الاحتياطي للميثان. ولاحظ Warner (Warner N.R. et al 2012) تسرب أو هجرة المحاليل الملحية من الطبقة المحتوية على الغاز الى المياه السطحية. ومن الممكن ان يكون ظهور المحلول الملحي في الخزانات الجوفية القريبة من السطح دليل على وجود طرق للتسرب بين الطبقات المحتوية على الغاز والطبقات التي تقع فوقها. وفي كل الحالات فان اجراءات مراقبة تلوث المياه الجوفية في قطاعات الامتياز عملية ضرورية سواء في محافظة حضرموت أو محافظات الامتياز الأخرى. إلا أن مؤشر التلوث وانتشار الاصابات بالسرطان في حضرموت يعطيها الاولوية في المراقبة وتركيز الدراسات البيئية عليها للاستفادة ومنع تكرار أو حدوث الكوارث البيئية والصحية فيها وفي بقية محافظات الامتياز.

ومن الرشد أن تستفيد السلطات التنفيذية والتشريعية في بلادنا من تجارب البلدان المتقدمة في هذا المجال رغم ان هذه التجارب تعتبر حديثة. حيث قام معهد Massachusetts Institute of Technology (MIT 2011) بتجارب لعدد 43 حادث تلوث بيئي مرتبط بعمليات استكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي، فوجد ان خمسين في المائة منها مرتبط بتلوث المياه الجوفية نتيجة عمليات الحفر. فمن الظاهر ان احداث تلوث المياه الجوفية الشائعة تنجم عن عدم اتقان عملية تدعيم البئر بالاسمنت (cementing or casing) مما يسمح للغاز الطبيعي بالتسرب والهجرة الى خزانات المياه الجوفية. والمصدر الثاني لتلوث المياه الجوفية بما يمثل 33% كان نتيجة حوادث

اندلاق سوائل الحفر والمياه الراجعة على السطح اثناء عملية تخزينها والتي يمكن ان تحدث لأسباب عدة، منها حوادث التسرب من الخراطيم، والتدفق الناجم عن امتلاء حفر التخزين او فشل بطانة حفرة التخزين كما هو الحال مع بعض الشركات في محافظة حضرموت كما هو مبين في الشكل التالي:



شكل (19). يوضح فشل بطانة الخزان لعدم مطابقتها للمواصفات البيئية المطلوبة للمنطقة - شركة Dove .

هذه الحوادث مماثلة للحوادث التي حققت فيها هيئة حماية البيئة الامريكية (UAS EPA 2012) حيث اكدت نتائج التحقيقات البيئية ان المصدر الرئيسي لحوادث تلوث المياه الجوفية هي حوادث الاندلاق على السطح للمياه الراجعة وسوائل الحفر او حوادث الانفجار التي تؤدي الى فقدان التحكم في تدفق سوائل الحفر. وتعرفت هيئة حماية البيئة الامريكية على أهم مصادر تلوث المياه الجوفية وهي المركبات الكيماوية المستخدمه في عمليات الحفر والمياه الراجعة والميثان المتسرب والمركبات الكيماوية المتطايرة والمعادن الذائبة والمواد المشعة ذات المنشأ الطبيعي أو ما تسمى بالـ(NORM). وتجدر الاشاره في هذا الموضوع الى خطاب مدير عام مكتب وزارة النفط والمعادن بمحافظة حضرموت المهندس عمر باشرحبييل الموجه الى رئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط المهندس نبيل صالح القوسي بتاريخ 2004-12-25م (انظر المرفقات). من ضمن فقرات الخطاب أن محافظ المحافظة العميد عبدالقادر علي هلال طلب منهم الحضور الى مكتبه الاربعاء بتاريخ 2004-12-22م على خلفية شكوى من قبل مواطنين على ذمة التلوث البيئي الناجم عن أنشطة استخراج الغاز والنفط. وفي طي نفس الخطاب أن المحافظ تطرق الى بروز ظاهرة نفوق وموت الاغنام في قطاع (10) شرق شبوة بمحافظة حضرموت والذي تعمل به شركة توتال الفرنسية. وذلك جراء وضع المياه المصاحبة للنفط في أحواض من المحتمل أن تكون قد صممت خطأ بحيث أنها تسمح بتسرب تلك المياه المصاحبة للنفط حول تلك الاحواض مما ادى الى موت ونفوق تلك الاغنام ومما يشكل ايضا خطرا على مواطني تلك المنطقة بمحافظة حضرموت (كما ذكر الخطاب)، انظر الشكل 22.

### الشروط البيئية لحفر التخزين

إذا أستخدمت الحُفر أو البرك السطحية لتخزين المياه المستعملة أو للتخلص المؤقت منها أثناء العمليات فيجب إنشاؤها خارج المواقع ذات الحساسية البيئية. ويجب أن تتضمن تدابير إنشاء حُفر المياه المستعملة وكيفية التعامل معها ما يلي، (World Bank Group, 2007):

- تثبيت بطائن للحُفر بحيث يكون للقاع والجوانب معامل نفاذية لا يزيد عن  $1 \times 10^{-7}$  سنتيمتر في الثانية. على أن تتوافق هذه البطائن مع المادة التي يتم احتواؤها وأن تكون بقوة وسماكة كافيتين للحفاظ على سلامة الحفرة. ومن الممكن أن تشمل البطائن النموذجية على مواد اصطناعية، أو طين /أسمنت، أو طمي طبيعي، ولكن يجب اختبار التوصيل الهيدروليكي للبطائن الطبيعية للتأكد من المحافظة على عنصر السلامة؛
- إنشاء الحُفر على عمق نمذجي يبلغ 5 أمتار فوق سطح منسوب المياه الجوفية في المواسم العالية؛
- تنفيذ التدابير (على سبيل المثال: تحديد المواقع وأكوام التربة بدقة) لمنع الصرف السطحي الطبيعي من دخول الحُفر أو اختراقها أثناء العواصف الشديدة؛
- تركيب سياج يحيط بالحفرة أو شبك لمنع دخول الأفراد، والحيوانات الأليفة والبرية بما فيه الطيور.
- الإزالة والاسترداد المستمر للهيدروكربونات الحرة من سطح محتويات الحفرة؛
- إزالة محتويات الحفرة عند انتهاء العمليات والتخلص منها طبقاً لخطة إدارة النفايات؛
- إعادة وضع منطقة الحُفر إلى ما كانت عليه بعد إنتهاء العمليات.





شكل (20). خزان لحفظ المياه - شركة نيكسن - قطاع 14



شكل (21). خزان مثالي لحفظ المياه - شركة نيكسن - قطاع 51.



شكل (22). حفر تخزين مياه وسوائل الحفر - شركة توتال - قطاع 10. يلاحظ الاحتمالية العالية لتسربها عبر الطبقات لتسبب تلوث المياه الجوفية.



شكل رقم (23). يوضح تسرب المركبات العضوية الهيدروكربونية النفطية الى طبقات مجاري السيول نتيجة انجرافها مع مياه السيول بوادي قودة - سينون.



شكل (24). يوضح انجراف سوائل الحفر والهيدروكربونات النفطية مع مياه السيول (الاسهم) الى مجاري مياه الاودية ومن ثم

تسرب التلوث الى المياه الجوفية وانتشاره عبر الشبكة الغذائية للنظام البيئي - شبكة DNO النفطية - وادي قودة -



شكل (25). يوضح انجراف سوائل الحفر والهيدروكربونات النفطية مع مياه السيول (الاسهم) الى مجاري مياه الاودية ومن ثم تسرب التلوث الى المياه الجوفية وانتشاره عبر الشبكة الغذائية للنظام البيئي - شركة DNO النفطية - وادي قودة - سينون.

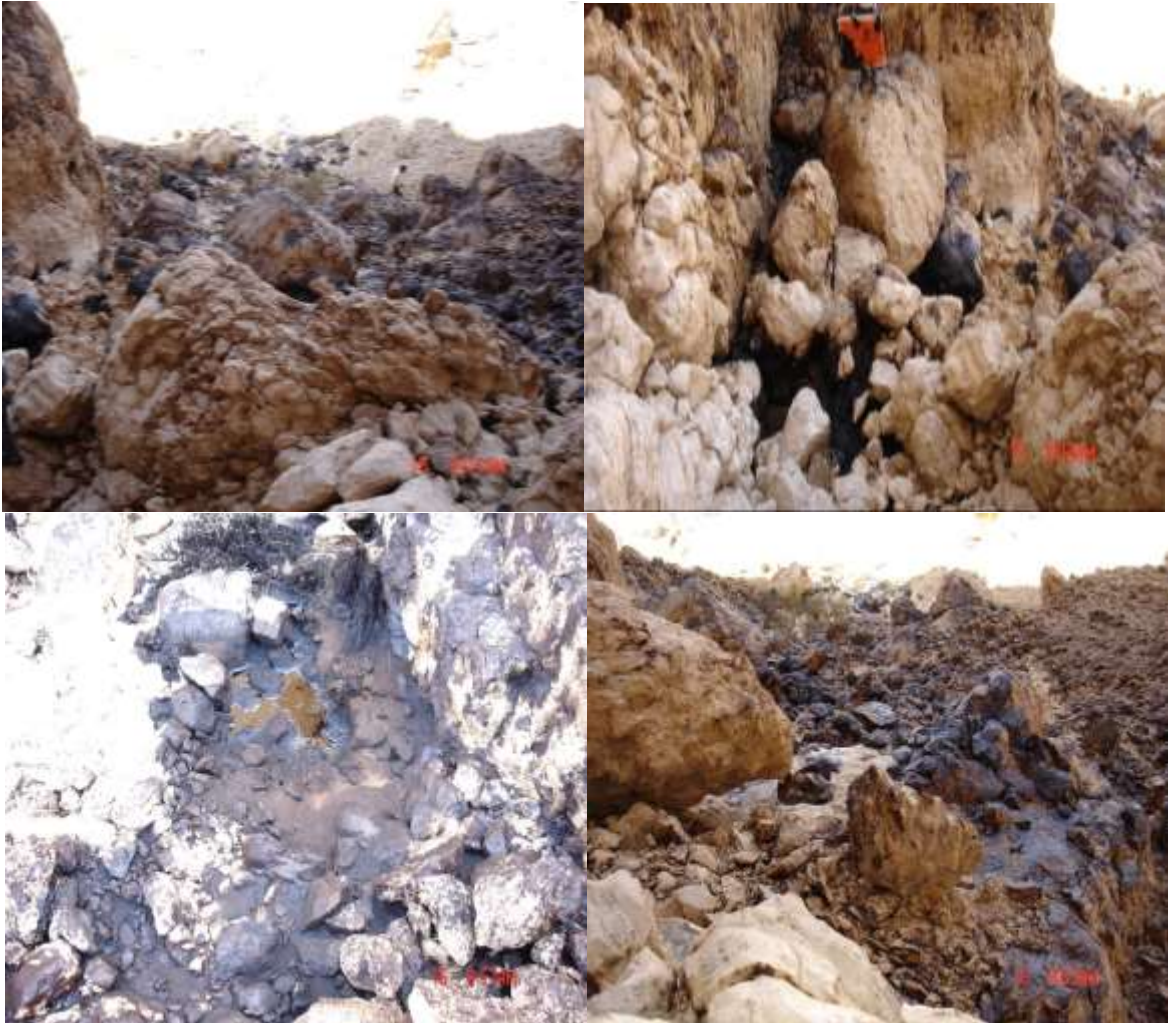


شكل (26). يوضح انجراف سوانل الحفر والهيدروكربونات النفطية مع مياه السيول (الاسهم) الى مجاري مياه الاودية ومن ثم تسرب التلوث الى المياه الجوفية وانتشاره عبر الشبكة الغذائية للنظام البيئي - شركة DNO النفطية - وادي قودة - سينون.

### تقدير الخطر البيئي للتلوث بالمياه الراجعة وسوائل الحفر:

هناك عدد من العمليات من الممكن ان تمثل مصدر للتلوث البيئي وخاصة مصادر المياه الجوفية والسطحية اثناء استكشاف وإنتاج النفط والغاز وبالتالي تكون مصدر لتلوث مياه الشرب السطحية والجوفية وجعلها غير صالحة:

- عملية انتاج وتخزين المياه الراجعة وسوائل الحفر في الموقع بطرق غير سليمة وكذلك التسرب المحتمل لهذه السوائل التي بإمكانها التسرب الى مجاري المياه السطحية او الى خزانات المياه الجوفية وخاصة القريبة من السطح، كما في الشكل 19، 22.



شكل (27). يوضح انجراف سوائل الحفر والهيدروكربونات النفطية مع مياه السيول الى مجاري مياه الاودية ومن ثم تسرب التلوث الى المياه الجوفية وانتشاره عبر الشبكة الغذائية للنظام البيئي - شركة DNO النفطية - وادي قودة - سينون.

- انفجار البئر اثناء اتمام الحفر والذي ينجم عنه تلوث المياه السطحية وإمكانية التسرب عبر الطبقات وتلويث المياه الجوفية.
- احتمال تلوث المياه الجوفية خلال عملية حقن السوائل والمياه الراجعة اذا لم تتخذ عوامل السلامة المناسبة للبئر بشكل جيد.
- اطلاق المركبات المتطايرة اثناء عمليات الحفر واحتمال تسرب الميثان والغازات الاخرى ووصولها الى خزانات المياه الجوفية من خلال اجراءات عوامل سلامة غير كافية للبئر وخاصة خلال عملية التسميت.
- تسرب المياه العادمة اثناء عملية نقلها لتصريفها في مناطق بعيدة عن الموقع او القيام بمعالجة غير كافية او غير مناسبة للمخلفات قبل تصريفها والذي من الممكن ان ينجم عنه تلوث مصادر المياه السطحية.
- استنزاف المصادر المائية وذلك لاستهلاك كميات كبيرة من المياه اثناء عملية الحفر ودفع السوائل في الطبقات. ومن خلال تجربة الولايات المتحدة الامريكية تأكد ان تسرب المركبات الكيميائية على السطح يمثل مصدرا مؤكدا لتلوث مصادر المياه (Energy Institute, University of Texas 2012).
- وأصبح الاهتمام متزايدا في الولايات المتحدة بعد حالات تلوث مياه الشرب بمركبات كيميائية ومواد اخرى نجمت عن عمليات الاستخراج والأنشطة المصاحبة. في المملكة المتحدة تتم المعالجة الى حد ما لمياه الشرب التي تكون مصادرها سطحية مثل الانهار والبحيرات والبرك وغيرها أو مصادر المياه الجوفية المستخرجة عن طريق حفر الابار الارتوازية. وحوالي 99% من المياه في المملكة المتحدة تصل الى المستهلك تحت رقابة وإشراف الشركات المختصة في إدارة المياه. هذه المياه يتم فحصها تبعا للمعايير المائية المعتمدة ويتم اخذ عينات عشوائية من مياه الشرب في المنازل لفحصها ومراقبة جودتها تبعا لتلك المعايير. هذا مختلف تماما مع ما هو متبع بالنسبة لخدمات المياه في اليمن حيث لا تقوم المؤسسات المختصة بمتابعة واخذ قياسات دورية لمراقبة جودة المياه التي تصل الى المستهلك من أجل تتبع مسارات التلوث لحماية المستهلك وخاصة في مناطق استكشاف وإنتاج النفط والغاز.
- وعلى العموم التخطيط الجيد والترتيب وإعداد برامج الاستكشاف والإنتاج والتخطيط الجيد لإدارة التحكم في العمليات في الموقع، وخطط الأمن والسلامة، واخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان خلال كل المراحل بدءا من التخطيط الى الاستكمال، سواء المراحل فوق السطح أو في باطن الأرض، كل تلك الاجراءات يجب ان تحمي المصادر المائية من أي احتمال للتلوث قد ينجم عن عمليات الاستكشاف والإنتاج.

#### سوائل الحفر Hydraulic Fracturing Fluid :

عمليات الحفر تتم باستخدام مركبات كيميائية عدة تضم قائمة من المواد الكيميائية لكل منها دور معين في الحفر. وتركيب هذه السوائل تعتمد على عوامل عدة مثل الطبيعة الجيولوجية لمنطقة الاستكشاف ونوع طبقات الصخور المراد احداث الشقوق فيها كما تختلف ايضا من شركة الى أخرى. ولا بد من حاويات (براميل) خاصة مطلوبة لنقل وتخزين هذه المركبات الكيميائية او المواد الكيميائية الداخلة في تركيبها. الجدول (3) وضح قائمة بأغلب المواد الكيميائية المستخدمه في الحفر، كما يوضح الجدول (7) قائمة بالمواد الكيميائية المستخدمة من قبل بعض

شركات الحفر في اليمن. وعلى العموم على شركة الحفر ان تجعل البيانات متاحة امام الجهات المسؤولة و جهات الرقابة والتفتيش و جهات البحث العلمي و عامة الناس. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار مراقبة الوضع البيئي للمياه الجوفية والسطحية قبل وبعد عمليات الاستكشاف والإنتاج من أجل القدرة على القيام بتقدير متكامل لأي تلوث محتمل للمصادر المائية. ومن الضروري ان تقوم هيئة حماية البيئة ومؤسسة المياه بمراجعة تصنيف المواد الكيميائية المستخدمة في سواحل الحفر في مناطق الاستكشاف والإنتاج في اليمن وهذا مما يساعد على اجراء التنبؤ بالخطر البيئي المحتمل قبل حدوثه. ونحن ننصح ان تلزم الحكومة شركات الحفر أن تجعل البيانات متاحة حول نوع المواد المستخدمة في الحفر وتركيبها الكيميائي والكميات التي تستخدمها. في الولايات المتحدة الامريكية طلبت لجنة الطاقة والتجارة (Committee on Energy and Commerce 2011) من 14 شركة رائدة لخدمات الغاز والنفط أن تجعل البيانات والمعلومات متاحة حول نوع المواد الكيميائية المستخدمة في الحفر وحجمها والمركبات الكيميائية الداخلة فيها خلال الفترة من 2005 الى 2009م. واحتوى تقرير اللجنة على قائمة بـ 2500 منتج كيميائي يستخدم في عمليات الحفر تحتوي على 750 مادة كيميائية داخلية في التركيب. هذه القائمة المهولة من المواد الكيميائية تضم مركبات كيميائية ضارة نوعا ما مثل الاملاح و حامض الستريك، لكنها تشمل مواد كيميائية مثيرة للقلق من ناحية بيئية وصحية مثل البنزين والتلوين وايتايل بنزين والاكسيلين ( benzene, toluene, ethylbenzene and xylene) كما في الجدول (3)، ويجب ان يلاحظ ان هذه المواد ليس من الضرورة انها تستخدم جميعها في بلدان اخرى مثل اليمن.

وفيما يلي قائمة بالمركبات الكيميائية المستخدمة في عمليات الحفر في اليمن لإحدى شركات الحفر المشهورة كمثال والمكونات الكيميائية الرئيسية المستخدمة في سواحل الحفر في الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة 2005 - 2009م.



Chemical (ingredient name) المادة الكيميائية (المكونات)	CAS# الرقم الكيميائي التسلسلي	IARC Classification As in MSDSs قدرته على احداث السرطان
CAUSTIC SODA: SODIUM HYDROXIDE	1310-73-2	---
CITRIC ACID	77-92-9	Not listed
DEFOAM X EH: diethylpolysiloxane	Not described	--
DEFOAM-X (Proprietary ingredients)	Not described	Not listed
DUOVIS: Xanthan gum	11138-66-2	Not listed
LIME: Calcium hydroxide	1305-62-0	Not listed
(Bentonite) M-I GEL: Gypsum 1 % Silica, crystalline, quartz 2-15 % Silica, crystalline, Cristobalite 2-12 % Silica, crystalline, Tridymite 1-5 % Bentonite 70-95 %	13397-24-5 14808-60-7 14464-46-1 15468-32-3 1302-78-9	Not listed
M-I PAC (R): Carboxymethylcellulose sodium salt	9004-32-4	Not listed
POTASSIUM CHLORIDE	7447-40-7	--
Sodium bicarbonate	144-55-8	Not listed
VERSACOAT HF: Aliphatic Hydrocarbon mixture	64742-47-8	--
VERSAMOD: Mineral oil, petroleum distillates, raffinates, sorption process. – Fatty acids	64741-85-1	Not listed
Surfactants in an organic solvent (VERSAMUL I)	Not described	--
VERSATROL: Gilsonite	12002-43-6	Not listed
(VG-69):		causes cancer

ORGANOPHILLIC CLAY QUARTZ CRYSTALLINE SILICA	68953-58-2 14808-60-7 238-876-4	in humans. IARC classification Group 1.
Zinc carbonate	Not mentioned	---

يكية خلال

المركب الكيميائي	عدد المنتجات الكيميائية المحتوية على المركب
<b>Methanol ( Methyl alcohol)</b>	<b>342</b>
<b>Isopropanol (Isopropyl alcohol, Propanol -2)</b>	<b>274</b>
<b>Crystalline silica – quartz (SiO<sub>2</sub>)</b>	<b>207</b>
<b>Ethylene glycol monobutyl ether (2-butoxyethanol)</b>	<b>126</b>
<b>Ethylene glycol (1,2 ethanediol)</b>	<b>119</b>
<b>Hydro-treated light petroleum distillates</b>	<b>89</b>
<b>Sodium hydroxide (Caustic soda)</b>	<b>80</b>

عندما قام Colborn وآخرون (Colborn et al 2011) بدراسة سمية 353 مركب كيميائي مستخدم في العملية، ووجد ان حوالي 75% من هذه المركبات له تأثير على الجلد والعيون والأعضاء الحساسة الأخرى والجهاز التنفسي والجهاز الهضمي. وحوالي 40-50% منها له تأثير على الدماغ والجهاز العصبي والجهاز المناعي بالإضافة الى القلب والجهاز الدوري والكلية. 37% له تأثير على عمل الغدد الصماء endocrine system، 25% يسبب أمراض السرطان cancer وخاصة سرطان الدم والرئة والكبد كما تسبب التشوهات الجينية gene mutation. هذه الدراسات تدل على أن هناك تأثيرات صحية على المدى البعيد لهذه المركبات الكيميائية المستخدمة في صناعة استخراج النفط والغاز وان كان التعرض لها بتراكيز خفيفة قد لا يظهر اثرها في حينة. وبغض النظر الى كمية المواد الكيميائية المستخدمة في تحضير سوائل الحفر، إلا ان قدرتها الفائقة لتأثيرها على صحة البيئة يندر بضرورة كشف البيانات الكيميائية لجميع المنتجات وضرورة اتخاذ تشريعات صارمة ورقابة شاملة للهواء والماء والترربة.

يمكن الرجوع الى الموقع الإلكتروني المبين في قائمة المراجع (FRAC Focus, 2012) وهو اختصار للسجل الوطني للمواد الكيميائية المستخدمة في الحفر في الولايات المتحدة الأمريكية national hydraulic fracturing chemical registry والذي يقع تحت ادارة مجلس حماية المياه الجوفية. حيث تقوم شركات الغاز والنفط بتزويد البيانات الموجودة في هذا الموقع الإلكتروني بطريقة تطوعية. وتم انشاء الموقع الإلكتروني لتحقيق مبدأ الشفافية وتوفير وإتاحة البيانات عن المواد الكيميائية المستخدمة في الحفر وكذا معلومات مفصلة عن المركبات الكيميائية الداخلة لكل الجهات المهتمة بصحة الانسان والبيئة، ولايجابية هذه الاجراءات وضرورتها فقد ضمناها في التوصيات.

كذلك اتخذت محافظة برنسويك بكندا اجراءات بإلزام شركات الغاز والنفط بتوفير البيانات والمعلومات عن المواد الكيميائية المستخدمة في الحفر وجعلها متاحة سهلة المنال للهيئات الرسمية والجهات البحثية ومنظمات المجتمع المدني ولعامه الناس وبطريقة معاصرة على مواقع شبكة الانترنت من اجل ان تدخل أولاً بأول في عمليات دراسة وتقييم الخطر الصحي والبيئي.

ويجب ألا تتسبب عمليات تصريف النفايات الى التسرب الى المياه السطحية وإحداث آثار كبيرة على صحة الإنسان والكائنات والمستقبلات الطبيعية في البيئة. وقد يكون من الضروري وضع خطة للتخلص تراعي نقاط التصريف ومعدلة والاستخدام والانتشار الكيميائي والمخاطر البيئية. ويجب وضع خطة تستهدف ترحيل المواد الناتجة عن عمليات التصريف بعيداً عن المناطق الحساسة بيئياً، مع الاهتمام على وجه التحديد بجداول المياه المرتفعة، ومستودعات المياه المعرضة للخطر، والأراضي الرطبة، والمستقبلات التي تقع بأراضي المجتمعات المحلية بما فيها آبار المياه، ونقاط سحب (مآخذ) المياه، والأراضي الزراعية وخاصة عالية الجودة.

المياه المستخرجة

تحتوي مكامن النفط والغاز على مياه (مياه التكوين) وتصبح مياهاً مستخرجة عند سحبها للسطح أثناء إنتاج الهيدروكربونات . ولربما كان التيار الكلي للمياه المستخرجة أحد أكبر النفايات من حيث الحجم والتي يتم التعامل معها والتخلص منها في صناعة النفط والغاز البرية . فهذه المياه تحتوي على خليط معقد من المركبات غير العضوية (الأملاح المذابة)، وآثار من المعادن، والجسيمات العالقة، (والمركبات العضوية) الهيدروكربونات المشتتة والمذابة، والأحماض العضوية، وبقايا الإضافات الكيماوية في كثير من الحالات على سبيل المثال :مثبطات التقشر والتآكل (والتي تضاف إلى عملية إنتاج الهيدروكربونات).

يجب تقييم البدائل العملية المتعلقة بكيفية التعامل مع المياه المستخرجة وكيفية التخلص منها، ودمجها في تصميم عملية الإنتاج . ويمكن أن تتضمن بدائل التخلص الرئيسية الحقن في المكنم لتحسين عملية استخراج النفط، والحقن في بئر مخصصة للتخلص من المياه المستخرجة يتم حفرها إلى تكوين جيولوجي مستقبلي مناسب يقع تحت سطح الأرض . ويجب أن يكون صرف هذه المياه في المياه السطحية أو في الأرض هو الخيار الأخير ولا يتم اللجوء إليها إلا إذا انعدمت الخيارات الأخرى؛ علماً بأنه يجب معالجة المياه المستخرجة التي يتم تصريفها بما يفي والحدود المبينة اللازمة بيئياً.

تعتمد تقنيات معالجة المياه المستخرجة على البديل النهائي الذي يتم اختياره لعملية التخلص منها والأوضاع المحددة للحقل . ويمكن أن تشمل تقنيات المعالجة الواجب أخذها في الاعتبار الجمع بين الفصل بالجاذبية و /أو الوسائل الميكانيكية والمعالجة بالكيماويات، وقد تتطلب نظاماً متعدد المراحل يحتوي على عدد من التقنيات التي تعمل على التوالي حتى تفي بمتطلبات الحقن أو التصريف . ولا بد من توافر قدرة احتياطية كافية لنظام المعالجة لضمان استمرار العملية و/أو توافر طريقة تخلص بديلة.

ومن أجل التقليل من المخاطر البيئية المرتبطة ببقايا الإضافات الكيماوية في تيار المياه المستخرجة، حيث تُستخدم طرق التخلص السطحية، يجب انتقاء كيماويات الإنتاج بعناية بالأخذ في الاعتبار كميتها، وسميتها، وتوافرها ، وتراكمها البيولوجي المحتمل.

## 2- منطقة الصليف والكثيب بمحافظة الحديدية

النفائيات التابعة لشركة صافر بمنطقة الكثيب بمدينة الحديدية والنفائيات الناتجة عن تنظيف خزان النفط العائم

بميناء رأس عيسى - الصليف، (NATEC 2013).

تتمثل المشكلة البيئية القائمة في منطقة الكثيب ومنطقة الصليف بمحافظة الحديدية في التالي:

1- رمي الرواسب المصاحبة للبترول الخام من أبار النفط والتي يتم إخراجها من خزانات الميناء العائم برأس عيسى إلى مكب النفائيات بمنطقة.

2- رمي بقايا الرمال المستخدمة في تنظيف حديد الخزانات تمهيداً لطلائه مصحوبة بجزيئات الصدأ والحراشف المتساقطة من جدران خزانات الميناء العائم برأس عيسى إلى مكب النفائيات بمنطقة الصليف.

### منطقة الصليف (مقلب النفائيات):

تقع منطقة الصليف شمال مدينة الحديدية وتبعد عنها بحوالي 75 كم. ويقع مقلب النفائيات التابع لشركة صافر في الجنوب الغربي لمدينة الصليف ويبعد عنها بحوالي 2 كم فقط. والمقلب عبارة من منطقة مفتوحة يمتد في مساحة قدرها حوالي 1 كم<sup>2</sup> ويتمدد المقلب باتجاه البحر.

### منطقة الكثيب (كمب شركة هنت سابقاً):

تقع داخل مدينة الحديدية بمنطقة رأس الكثيب وفيها يقع كمب شركة هنت سابقاً (صافر حالياً) وهو عبارة عن منطقة شبة مغلقة لكنها مفتوحة من الجهة الغربية متصلة بالشاطئ وتمتد على طول الشاطئ بحوالي 400 متر ويقع في الجنوب الغربي من الكمب شركة الاهرام المصرية لتوليد الكهرباء. يوجد في عدة مناطق من الكمب مواد كيميائية متناثرة سواء غليظة القوام بعضها مكشوفة مختلطة بالتربة وبعضها مدفون. هذه المواد كشفت عندما قامت شركة الاهرام المصرية لتوليد الكهرباء بإنشاء مكان للمولدات التابعه لها في طرف الكمب فظهرت اثناء الحفر اوعية بلاستيكية صفراء تحوي هذه المواد.

### تركيز العناصر الكيميائية في النفائيات (NATEC 2013):

وجدت تراكيز عالية لعناصر الكلور ، الكروم، المنجنيز، الحديد، الجادولنيوم، الكوبالت، النحاس، الزنك، الربيديوم، الايتريوم، الزركونيوم، الالمونيوم، السليكون. وتصنف هذه العناصر "بالعناصر الثقيلة وعناصر الأثر وهي عناصر سامة ومؤثرة على صحة الانسان وعلى النظام البيئي وتجاوزت تراكيزها في هذه النفائيات معايير الحدود المسموح بها في كثير من دول العالم. فقد وصل تركيز الكوبلت الى 1740 ppm ويعتبر تركيز عالي جدا بالمقارنة الى المعايير الدولية (جدول المعايير الدولية - الملحق).

كذلك العناصر التالية: الكروم ، الحديد، الزنك، المنجنيز، الالمونيوم، الكبريت، كانت تراكيزها في مقلب نفايات شركة صافر: ppm 1150 ، ppm 266000 ، ppm 5590 ، ppm 6840 ، ppm 66300 ، ppm 18300 . ووصل تركيز بعض العناصر مثل الكوبلت والحديد والمنجنيز والالمونيوم والكروم الى مستوى النفايات المحرمة والممنوع رميها في البيئة بأي حال من الاحوال إلا بعد ازالة هذه المستويات العالية. وتحتوي بعض المخلفات او المواد المتبقية مثل الرماد الناتج عن عمليات الحرق على تراكيز مرتفعة من العناصر الثقيلة وذلك لصغر حجم النفاية الناجم عن الاحتراق وعدم احتراق العناصر الثقيلة لان درجة غليانها مرتفعة مما يؤدي الى زيادة تركيز هذه العناصر والعناصر الاخرى القريبة منها في درجة الغليان في النفايات المتبقية من الحرق. هذا بالإضافة الى ان مخلفات وبقايا النفط (الوحل والرواسب) تعتبر مصدر لهذه العناصر بتراكيزها المرتفعة نتيجة لانخفاض ذوبانية بعض العناصر كالپوتاسيوم والراديوم والكالسيوم مما يؤدي الى بقائها في الرواسب المصاحبة للنفط.

ووجدت في عينات اخرى مواد كيميائية بكميات كبيرة مدفونة في منطقة الكثيب بمدينة الحديدية بعد شركة هنت. وتركيز العناصر المعدنية فيها في مستوى حد الكشف باستثناء الكلور والنحاس والبروم والفسفور والسليكون كانت تراكيزها عالية. وتبدو طبيعة هذه المواد كأنها احماض عضوية هالوجينية، وطريقة التخلص منها كانت خاطئة برميها في البيئة ودفنها في مناطق حيوية.

(مثل هذه المواد تخضع لعمليات معالجة اولا ثم يتم التخلص منها بعد ذلك الى منشآت خاصة بالنفايات وليس الى البيئة لأنها مواد كيميائية صناعية وليست طبيعية المنشأ).

تصنف جميع هذه النفايات ضمن النفايات الكيميائية الخطرة بحسب اتفاقية بازل (Basel Convention) للتحكم في نقل النفايات الخطرة والتي تعد اليمن طرفا في هذه الاتفاقية.

### تركيز النكليات المشعة الطبيعية في النفايات (NATEC 2013):

نتائج تحليل تراكيز النكليات المشعة الطبيعية في نفايات مقلب الصليف ومنطقة الكثيب بمدينة الحديدية بالإضافة الى عينة مائية بحرية من الصليف وأخرى رملية من شاطئ الصليف شملت (البوتاسيوم 40، اليورانيوم 238 والثوريوم 232 ونظائرها: الراديوم 226 والراديوم 228، الراديوم 224 ونظائرها: الرصاص 212 والبيزموت 212). بينت النتائج ان تراكيز الراديوم 226 تراوحت بين 10 و 49 بكرل/ كجم بالنسبة لمقلب الصليف. ولوحظت اعلى قيم الراديوم 226 في العينة الرملية من شاطئ الصليف حيث بلغت 51 بكرل/ كجم. اما العينة المائية البحرية من الصليف بلغت حوالي 0.79 بكرل/ لتر. وكانت تركيز الراديوم 226 في الكثيب حوالي 38 بكرل/ كجم. أما الراديوم 228 والراديوم 224 وصلت اعلى تراكيز لها 52 و 63 بكرل/ كجم على التوالي وفي الكثيب كانت تراكيزها 9، 16 بكرل/ كجم على التوالي. اما البوتاسيوم 40 فسجل اعلى تركيز له 621 بكرل/ كجم.

وتعتبر الرواسب وبقايا الرمال المستخدمة في التنظيف بالإضافة إلى المياه المرافقة للنفط هي المشكلة الأساسية، وبناء على المسح الإشعاعي الذي عمله فريق اللجنة الوطنية للطاقة الذرية، فإن معدلات الجرعة الإشعاعية في هذه الرواسب المصاحبة للبتروال الخام و بقايا الرمال المستخدمة في تنظيف حديد الخزانات والموجودة في مقلب الصليف تراوحت من 0.4 إلى 0.7 ميكروسيبرت في الساعة وهي أعلى من معدلات الجرعة الإشعاعية للخلفية الطبيعية في المنطقة والتي كانت اقل من 0.2 ميكروسيبرت في الساعة ، وهذا يؤدي الى جرعة اشعاعية سنوية يتعرض لها عموم الناس والكائنات تتراوح من 3.5 إلى 6.13 ميلي سيفرت في السنة في حال كان التعرض % 100 ، وهو أعلى من حدود التعرض المسموح بها لعموم الناس بحسب مراجع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي تحدد مستويات التعرض لعموم الناس بواحد ميلي سيفرت في السنة (1ميلي سيفرت/سنة).

هذه الرواسب والمياه تحتوي على مواد مشعة طبيعية ترافق النفط المستخرج من باطن الأرض وهي عبارة عن نظائر مشعة ناتجة من سلسلة التحلل الإشعاعي لليورانيوم 238 أو الثوريوم 232 والمتواجدة في جميع الطبقات الجيولوجية للأرض. ويزداد تركيزها بزيادة كميات رواسب الـ "NORM" والمياه المرافقة للنفط ، وتخضع لإجراءات علمية وإدارية معينة لغرض احتوائها ومعالجتها. اما بالنسبة لبقايا الرمال المستخدمة في تنظيف خزانات النفط والتي وجدت بكميات كبيرة في مقلب النفايات بالصليف، فإنها تجرف ما تبقى من المواد المشعة الطبيعية المترسبة والملتصقة على جدران خزانات النفط نتيجة انخفاض ذوبانية هذه المواد، وبالتالي تصبح هذه الرمال ملوثة بهذه المواد المشعة . وبالنسبة للمياه المنتجة المرافقة للنفط فإنها تحمل أيضا مثل هذه النظائر المشعة والتي لم تترسب في الأنابيب والخزانات على هيئة رواسب حشافية ولهذا فان رمي هذه المياه إلى البيئة يلوثها. وهذه النفايات ترمى في منطقة مفتوحة قريبة من تجمعات سكانية (غير محجوزة أو مسورة بأي حاجز) ومتروكة عرضة لكل عوامل التعرية التي توصلها إلى الإنسان والسلسلة الغذائية ومن ثم إلى الإنسان مرة اخرى.

### تقدير الخطر البيئي:

- بمرور الزمن تصبح هذه المواد جافة بفعل العوامل الجوية و يصبح انتقالها بفعل الرياح امرا سهلا، كما ان انتقالها الى السلسلة الغذائية للإنسان يؤدي الى مخاطر تمتد عبر الاجيال لمئات السنين.
- يُعد وجود هذه المواد المشعة الطبيعية في الرواسب والمياه المرافقة مشكلة صحية وبيئية عند رميها للبيئة دون معالجه كما هو الحال في مقلب الصليف المفتوح والقريب من التجمعات السكانية والبيئة البحرية ، وخصوصا عند تماس الناس والكائنات المباشر معها وانتقال الجزيئات الحاملة للمواد المشعة إلى أجسامهم عن طريق الجهاز التنفسي أو عبر المسارات الغذائية وخاصة عند انجرافها مع مياه السيول الى البحر وتسربها الى سلسلة الغذاء البحرية .

وكان الأجدر بالشركة أن تصمم مكانا مناسباً غير مفتوح ومختصاً بهذه النفايات يتمتع بمواصفات جيدة لمثل هكذا نفايات ويرخص من الجهات المعنية، وهذا الأمر لن يكلفها كثيراً مقارنة برميها في البيئة الذي يؤدي إلى انتشارها وبالتالي يكون احتوائها صعباً.



الشكل (28). يوضح جوانب من نفايات مقلب الصليف – محافظة الحديدة ناتج عن تنظيف خزانات النفط



## تقدير خطر التلوث الإشعاعي:

تعد صناعة النفط والغاز إحدى الصناعات التي يتعرض العاملون وعموم الناس فيها لخطر المواد المشعة الطبيعية التي توجد بتراكيز متباينة بفعل هذه الصناعة في أحواض تكون النفط والغاز، شأنها شأن العناصر المعدنية الأخرى لأن هذه الرواسب والمياه تحتوي على مواد مشعة طبيعية ترافق النفط المستخرج من باطن الأرض وهي عبارة عن نظائر مشعة ناتجة من سلسلة التحلل الإشعاعي لليورانيوم 238 أو الثوريوم 232 والمتواجدة في جميع الطبقات الجيولوجية للأرض، ويزداد تركيزها بزيادة كميات هذه الرواسب والمياه وتتوضع هذه المواد المشعة على الجدران الداخلية للأنابيب ومستودعات فصل النفط أو خزنها. تكون هذه التوضعات إما على شكل رواسب حرسفية Scale أو وحل Sludge ويعود تشكل هذه التوضعات إلى عوامل فيزيائية (مثل تغيرات في درجة الحرارة والضغط) وكيميائية خلال مراحل فصل السوائل (النفط والماء المرافق) والتي تؤدي إلى خفض ذوبانية الأيونات لدى وصولها إلى سطح الأرض فتتبلور بذلك أملاح عديدة مثل ملح كبريتات الباريوم والاسترونيوم وبسبب تشابه الخواص الكيميائية للراديوم والكالسيوم والباريوم والاسترونيوم فإنها تترسب معاً حيث تتراكم على هيئة رواسب في الأنابيب والمعدات والخزانات.

## التأثير الناجم عن التعرض لبعض العناصر المشعة:

### الثوريوم:

يوجد الثوريوم في القشرة الأرضية على شكل أكسيد، وتتميز أكاسيد الثوريوم بقلة انحلالها في الماء، وله عدة نظائر مشعة وهي الثوريوم 230 والثوريوم 228 والثوريوم 227 والثوريوم 234 والثوريوم 232. يتراوح تركيز الثوريوم في الصخور البركانية كالغرانيت بين 8.1 و 33 جزء في المليون ويبلغ تركيزه الوسطي 12 جزء في المليون. وتقدر نسبة الثوريوم إلى اليورانيوم بنحو 3.5 إلى 4 أمثال، في معظم أنواع الصخور وخاصة البركانية منها.

يسبب الثوريوم المشع سرطان الكبد بنسبة حوالي 300 شخص لكل 10,000 شخص خلال 20 سنة، وسرطان نخاع العظم بحوالي 60 شخص لكل 10,000 شخص خلال 5 سنوات، وسرطان الهيكل العظمي بحوالي 120 شخص لكل 10,000 شخص خلال 10 سنوات.

### اليورانيوم:

يعتبر الرادون أحد نواتج تفكك اليورانيوم، وقد تم ملاحظة بان حوالي 350 شخص من مليون شخص يموتون بسبب السرطان نتيجة غاز الرادون، غير أن منتجات تفككه قصيرة نصف العمر و تترسب في الرئة والقصبات الهوائية وتصدر جسيمات ألفا مؤدية جراً استنشاقها إلى جرعة إشعاعية تزيد 100 مرة على ما يسببه إشعاع الرادون وحده.

كذلك قدرت الجرعة الإشعاعية التي يساهم بها البولونيوم والرصاص بنحو 8% من مجموع الجرعة الداخلية، كما يعتبر البولونيوم 210 من أشد العناصر المشعة سمية وخطورة وهو احد نواتج تفكك اليورانيوم 238 .

### الراديوم:

أما الراديوم وهو أحد العناصر القلوية الترابية، والعنصر ذو الأهمية الكبيرة في الصناعة النفطية، فيوجد في الطبيعة على هيئة أربعة نظائر مشعة هي الراديوم 226 والراديوم 228 والراديوم 224 والراديوم 223 وعادة ما يقصد بكلمة الراديوم نظير الراديوم 226 ذو نصف العمر الكبير 1622 سنة.

يعد الراديوم ومنتجات تفككه أهم النكليدات المشعة الطبيعية المسؤولة عن نسبة كبيرة من الجرعة الإشعاعية التي يتلقاها الإنسان من المصادر الطبيعية. يدخل الراديوم 226 إلى الجسم ويتوضع منه قرابة 80 % في العظام . ومن المعروف أن الراديوم يصدر اشعاعات ألفا وغاما لدى تفككه إلى غاز الرادون، الذي بدوره يتفكك ليعطي العديد من النظائر المشعة التي تصدر جسيمات ألفا، والتي تعد ذات أثر ضار على الخلايا الحية فوق عشرين مرة الضرر الذي تسببه إشعاعات غاما وبيتا .

إن كيمياء الراديوم مشابهة لكيمياء الكالسيوم ولهذا ينتقل إلى النباتات و إلى الإنسان والحيوان بنفس الطريقة التي ينتقل بها الكالسيوم. وقد وجد ان الراديوم المشع يسبب سرطان العظم ،حيث وصلت نسبة الإصابة بسرطان العظام بحوالي 200 شخص لكل 10,000 شخص، وحوالي 8 اشخاص لكل 1000 شخص إصابة بسرطان الرأس خلال عشر سنوات. ليس الراديوم 226 النظير الوحيد ذو الأهمية من بين نظائر الراديوم إذ يعد الراديوم 228 عمر نصفه 5.6 سنة (مصدرا إشعاعياً مهماً لجسيمات بيتا . يتفكك الراديوم 228 ليعطي الأكتينيوم 228 الذي يدخل معه في توازن إشعاعي أبدي خلال فترة يوم واحد لقصر عمره النصفى (6.1 ساعة فقط). ويصدر الأكتينيوم 228 أشعة بيتا عالية الطاقة تزيد حتماً من الجرعة الإشعاعية الداخلية عند اجتراع الراديوم 228 .

### ويقدر الخطر البيئي في:

- نتائج المسح الإشعاعي الأولي للنفايات بمقلب الصليف أشارت بحسب التقرير الاولي الى وجود مستويات اشعاعية اعلى من الخلفية الطبيعية .
- بينت نتائج التحليل الكيميائي للعينات التي اخذت من مقلب الصليف ومنطقة الكثيب ارتفاع التراكيز لكثير من العناصر الكيميائية (النحاس، الكروم، الزنك، الحديد، الكلور، الالمونيوم، المنجنيز، الكوبلت، الكبريت) وتجاوزت الحدود المسموح بها. وتصنف هذه النفايات ضمن النفايات الخطرة والطريقة التي يتم بها التخلص منها ضارة بالبيئة والصحة.

- ما تنتجه شركة صافر من رواسب نفطية وبقايا رمال التنظيف ومياه مفضولة تكون مرافقة للنفط لا يجوز رميها في البيئة بالطريقة التي تتم وتمثل خطراً بيئياً يجب تدارك آثاره.
- تكمن الخطورة في طريقة تصريف هذه النفايات التي تنتجها شركة صافر، برميها في بيئة مفتوحة سهلة الوصول إلى عموم المواطنين، وسهلة الانتقال إلى السلسلة الغذائية الخاصة بالمنطقة والتي تشمل عدد من النباتات والكائنات الحية التي تمثل جانباً من جوانب مكونات النظام البيئي للمنطقة ومن ثم تصل إلى الإنسان وهي في تراكيز أعلى من التراكيز التي وجدت في عينات المنطقة التي تم مسحها، وذلك بسبب التراكم البيولوجي Bioaccumulation الذي يحدث أثناء عبور هذه العناصر خلال سلسلة الغذاء.
- في حالة هطول الأمطار الغزيرة فإن احتمالية انجراف التلوث الكيميائي والإشعاعي إلى المياه البحرية وتسربه إلى المياه الجوفية عالية.

## التوصيات:

- 1- ضرورة اجراء دراسة مسحية لتقييم الوضع البيئي للمواد المشعة الطبيعية NORM في مناطق انتاج النفط والغاز الطبيعي في جميع قطاعات الامتياز تشمل المخلفات والمعدات، ومراقبة طرق المعالجة والتخلص.
- 2- ضرورة اجراء دراسات بيئية متكاملة لإنشاء قاعدة بيانات شاملة لمناطق الامتياز تشمل الخلفية الاشعاعية لهذه المناطق وتركيز الرادون في الهواء داخل المنازل وتركيز ملوثات الهواء الخارجي (خاصة المركبات العضوية المتطايرة) وتلوث المياه والترربة.
- 3- ضرورة اجراء دراسات بيئية لإنشاء قاعدة بيانات عن تركيز الميثان في المياه الجوفية في مناطق الاستكشاف قبل القيام باستخراج الغاز، وذلك لمراقبة النظم البيئية الحساسة وللحد من امكانية حدوث تلوث المياه الجوفية.
- 4- ضرورة اجراء دراسات لتأسيس قاعدة بيانات حول تركيز الرادون في غاز عمق البئر نفسها كل بئر على حده وفي مناطق التخزين والتوزيع وعند الاستخدام المنزلي.
- 5- ضرورة انشاء برنامج مراقبة شامل للنظام البيئي المائي في كل منطقة يتم فيها استخراج النفط أو الغاز في جميع عموم الجمهورية اليمنية، ليشمل وضع النظام البيئي المائي قبل وبعد الاستخراج وليتضمن المؤشرات الكيميائية الدخيلة بناء على سميتها و سلوكها البيئي، ومراقبة مصادر تلوث مياه الشرب ومياه الزراعة (السطحية والجوفية).
- 6- على الجهات الرسمية البيئية والصحية انشاء برنامج مراقبة وبائي في أي منطقة يتم فيها الابلاغ عن حالات انتشار اصابات مرضية من خلال الناس أو العمال في أي قطاع من قطاعات الامتياز في عموم الجمهورية. هذا البرنامج يجب أن يشمل رقابة الوضع البيئي للهواء والماء والترربة بالإضافة الى أي مؤشرات صحية للناس الساكنين أو العاملين في مناطق الامتياز.
- 7- برنامج المراقبة الصحي يجب أن تكون له القدرة على ادراك أي توجهات للمؤشرات الصحية مثل الربو والتشنجات والتحسس الكيميائي والتهابات الجلد والعيون المزمنين والاضطرابات العصبية وغيرها.
- 8- عندما يكون الخيار في تصريف النفايات والتخلص منها هو حقنها في جوف الأرض فتجب المحاسبة الصارمة من أجل التاريخ وذلك من خلال رصد: تأريخ العملية وحجم النفايات ومصادر المواد ورصد الموقع بالدقة في التكوين الجيولوجي للمنطقة بحيث تصبح هذه العملية والموقع جزء من بيانات ومعلومات السجلات الدائمة للحكومة والتي يجب أن تكون متاحة للجيل القادم.

- 9- قبل اصدار الترخيص النهائي للحفر، يجب ان يقدم الى هيئة حماية البيئة برنامجا متكاملًا لإدارة النفايات ليتم مراجعته واعتماده من قبل مختصين بيئيين ومن قبل الجهات الحكومية البيئية المختصة، بحيث يصبح اعتماد البرنامج جزء من الترخيص.
- 10- عملية حقن سوائل الحفر يجب ان تكون في اطار قوانين حماية البيئة ولوائح حماية المياه الجوفية من التلوث، وهذا يجب أن يشمل ضمان السلامة الميكانيكية للبئر وغيرها من ضمانات السلامة البيئية.
- 11- إلزام شركات الحفر في قطاعي الغاز والنفط بتوفير البيانات والمعلومات عن المواد الكيميائية المستخدمة في الحفر وجعلها متاحة سهلة المنال للهيئات الرسمية والجهات البحثية ومنظمات المجتمع المدني ولعامّة الناس وبطريقة معاصرة على مواقع شبكة الانترنت من اجل ان تدخل في عمليات دراسة وتقييم الخطر الصحي و البيئي بصورة مباشرة.
- 12- ضرورة مراقبة وضع النظام البيئي للمياه السطحية والجوفية في مناطق الاستخراج.
- 13- منع الحفر ودفع سوائل الحفر في الطبقات الجيولوجية في المناطق التي تكون فيها المياه الجوفية في وضع حساس.
- 14- ضرورة انشاء نموذج ذو مواصفات معيارية عالمية لعملية التغليف (cementing) الجيد لأبار استخراج النفط والغاز.
- 15- وضع سقف وحدود معيارية لمعالجة المياه الراجعة والمصاحبة.
- 16- النظر في التشريعات المتعلقة بالأنشطة الاستكشافية وتلوث المياه وتلوث البيئة.
- 17- يجب الاحتفاظ بسجل توثيق عملية الحفر ودفع سوائل الحفر لكل بئر غاز أو نفط، ليشمل السجل الحجم الكلي للسوائل التي تم حقنها، وكمية كل مادة كيميائية تم استخدامها، والعمق الذي تم فيه حقن السائل وحجم السوائل الراجعة.
- 18- يجب توثيق وإتاحة المعلومات حول حجم وتركيز المخلفات السائلة والصلبة التي تم تصريفها من موقع العمل، وبدون هذه المعلومات تبقى عملية تقييم الاثر البيئي وتقدير الخطر البيئي غير دقيقة وغير فعالة.
- 19- أي مادة كيميائية داخلية في عملية الحفر ولا يوجد لها رقم كيميائي يجب أن تعرف بشكل جيد بحيث لا تترك اثرا للشك حول تأثيرها الصحي.
- 20- يجب أن تكون عملية مراقبة كل مركب كيميائي عضوي متطاير جزء من الاجراءات الاساسية لعملية استخراج الغاز والنفط، ويجب أن يشرع بذلك قبل الحفر من أجل انشاء قاعدة بيانات

عن مستويات تركيزها الأساسية لمعرفة حمولة وأحجام المواد الكيميائية العضوية المتطايرة التي تقذف في الغلاف الجوي.

21- الاهتمام بتوجيه الدراسات والبحوث نحو التلوث الهوائي المصاحب والتلوث بالمواد الطبيعية المشعة.

**محددات الدراسة (Gaps in knowledge)**

في الوقت الحاضر هناك شحة كبيرة في المعلومات والبيانات المتعلقة بالوضع البيئي او بالإجراءات البيئية من قبل الجهات الرسمية ذات العلاقة او الشركات المستثمرة والمنفذة لعمليات الاستكشاف والإنتاج للنفط والغاز وكذلك منظمات المجتمع المدني. فالأبحاث العلمية البيئية الموجهة في هذا الجانب نادرة او تكاد تكون معدومة، لذلك فان قاعدة البيانات والخلفية العلمية المتكاملة عن الوضع البيئي في مناطق الاستكشاف والإنتاج ضعيفة. ومن المفترض ان تقام هذه الابحاث بتمويل من الشركات المستثمرة كجزء من دورها في حماية البيئة المحلية والمجتمع المحلي والبلد والحفاظ عليها وتوفير قاعدة البيانات البيئية والصحية من اجل تنمية مستدامة وشاملة بشكل عام وبشكل أخص لهذه المجتمعات. والمدة الزمنية المحددة لإجراء هذه الدراسة غير كافية خاصة في ظل شحة قاعدة البيانات الضرورية لإجراء الدراسة وضعف الشفافية والتردد في اتاحتها عند توفر ما ندر منها لدى الجهات المختصة. فمثلا هناك شحة في البيانات والدراسات المتعلقة بظهور وتركيز نشاط الـ (NORM) ومصادر التلوث الكيميائية الناجمة عن عمليات الاستكشاف والإنتاج في صناعة النفط والغاز في اليمن. الاستنباط من نتائج الدراسات والقياسات التي تمت في دول اخرى ممكن ان تزودنا بمؤشرات عن القضايا البيئية والصحية المحتملة والتي تحتاج الى حلول وتنظيم او تقدير لمستوى الخطورة البيئية المحتملة او اجراءات منع حدوث الخطر او التخفيف والحد من اثاره. ولا يمكن الاستخدام المباشر لنتائج ابحاث ودراسات الدول الاخرى أو اسقاطها على اليمن لاختلاف التركيبة البيئية والجيولوجية والممارسات المجتمعية وأسلوب الحياة للمجتمع المعني واختلاف أنشطة وإجراءات الاستكشاف والإنتاج ولا يمكن حتى اسقاط بيانات ودراسات اجريت في قطاع استكشافي او انتاجي على قطاع اخر لنفس الاسباب. مثلا اجراء دراسة لتقدير خطورة الاشعاع الناجم من مخلفات عمليات الاستكشاف والإنتاج ربما يحتاج الى معلومات مفصلة عن النشاط الاشعاعي للنظائر المشعة ذات المنشأ الطبيعي الـ (NORM) الموجودة ضمن مخلفات العمليات الناجمة عن دفع سوائل الحفر في الطبقات الجيولوجية اثناء عمليات الاستكشاف والإنتاج في اليمن. وتعتبر القياسات الخاصة بالنشاط الاشعاعي في المخلفات المحتوية على الـ (NORM) (مثل المياه المصاحبة، والحطام، والحماة، والمحلول الملحي) بالإضافة الى قياسات جرعة النشاط الاشعاعي الذي يتعرض له المواطن في البيئة الطبيعية المحيطة مطلوبا من اجل القيام بدراسة تقدير الخطر المحتمل الناجم عن تعرضه للنشاط الاشعاعي في منطقة استكشاف وإنتاج النفط والغاز. وبشكل عام فان تقدير الخطر البيئي ممكن ان يقام على اساس البيانات الاساسية العامة ذات العلاقة في اليمن، وعلى أية حال البيانات الدقيقة عن منطقة المنشأة وبعدها عن المناطق السكنية بالإضافة الى معلومات عن عادات وتقاليد الناس في تلك المنطقة ستجعل الخبير البيئي يقدر بدقة اكثر الخطر البيئي على الانسان والبيئة المحيطة. المعلومات عن ممارسات العمل في الشركات التي تقوم بعمليات الحفر وعمليات معالجة النفايات وتخزينها او تصريفها تمثل تدعيما للخبير البيئي للقيام بتقدير الخطورة البيئية المحتملة على العاملين. وحقيقة أن أهم محددات الدراسة هو عدم توفر قاعدة بيانات صحية

خاصة بمراقبة الوضع الصحي في مناطق الامتياز لتحديد مسار وتوجه المؤشرات الصحية في هذه المناطق. بالإضافة الى ضعف - ان لم يكن عدم وجود - قاعدة بيانات محترفة للوضع البيئي في مناطق الامتياز سواء ما يتعلق بالمياه أو الهواء أو التربة أو الخلفية الاشعاعية للطبيعة في مناطق الامتياز أو الخلفية الاشعاعية للغاز الطبيعي في كل بئر قبل وبعد الاستكشاف. كما يمثل صعوبة الوصول الى المعلومة من الجهات ذات الاختصاص محددًا هاما واعتقد أن حساسية الموضوع تسبب الى حد كبير في جعل الوصول الى المعلومة غير سهل. ومثل الوضع الامني للمناطق المستهدفة بالدراسة محددًا كبيرًا بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كما أن التمويل غير الكافي للدراسة يعتبر من أهم المحددات التي تمت مواجهتها، حيث أن هكذا دراسة تحتاج الى ميزانية كافية لإجراء الدراسة على الوجه الاكمل.

ويلاحظ ان الدراسة لم تتطرق للتلوث الهوائي بشكل مخصص وذلك لشحة البيانات والمعلومات التي يمكن أن تمثل قاعدة لتقييم الاثر البيئي (يمكن القول لعدم وجود البيانات) للتلوث الهوائي المصاحب لصناعة استخراج وإنتاج الغاز والنفط.



## دراسات هامه يوصى باجرائها

من خلال الاطلاع على الوضع البيئي في بعض مناطق الامتياز، ومن خلال الاطلاع على بعض الانتهاكات البيئية الصارخة من قبل بعض الشركات والتي تمثل تهديدا صحيا وبيئيا مباشر للإنسان والبيئة اليمنية. ومن جانب الشعور بالمسئولية تجاه هذا الوطن وحماية الانسان والكائنات والبيئة فيه نقدم مقترح بالدراسات الضروري اجرائها والتي تعتبر هامه وضرورة بيئية وصحية ملحة على الاقل في الوقت الراهن. وتشمل التالي:

- 1- دراسة مباشرة لعلاقة الاصابة بالأمراض المنتشرة في مناطق الامتياز بالتلوث المحتمل، وتشمل:
    - دراسة مسحية للأمراض الاكثر انتشارا في مناطق الامتياز والتي تعتبر مؤشرا للتلوث (مثل: السرطان - الفشل الكلوي - الالتهابات الرئوية - امراض الدم - امراض الجلد - التشوهات الخلقية، ... وغيرها).
    - تحديد الاماكن التي تنتشر فيها امراض معينة.
    - تحديد قرب وبعد هذه الاماكن من منشآت الاستكشاف أو الانتاج للغاز والنفط.
    - دراسة بيئية لأنواع التلوث في هذه الاماكن لتشمل:
      - التلوث الاشعاعي خارج وداخل المنازل.
      - تلوث الهواء بـ VOCs .
      - تلوث المياه السطحية والجوفية.
      - تلوث التربة
- وبالتالي يمكن الوصول الى ادلة علمية بحتة للكشف عن اسباب الامراض المنتشرة في مناطق الامتياز.
- 2- اجراء دراسة تقييم الاثر البيئي والصحي لسوائل الحفر التي تستخدمها شركات الحفر في اليمن.
  - 3- اجراء مسح لدراسة التسرب الاشعاعي في هواء وتربة المناطق التي تجري فيها المسوح الاستكشافية.

## مقترح لعمل استراتيجية وطنية للتعامل مع المواد الاشعاعية ذات المنشأ الطبيعي NORMs والأثر الكيماوي على الانسان والبيئة

**اسم الاستراتيجية:** الاستراتيجية الوطنية للتعامل مع المواد الاشعاعية ذات المنشأ الطبيعي الـ NORMs والأثر الكيماوي على الانسان والبيئة المصاحب لاستخراج وإنتاج الغاز والنفط في الجمهورية اليمنية. **وتشمل الاستراتيجية التالي:**

- 1- بناء الاطر القانونية للتعامل مع الـ NORMs والمواد الكيماوية الضارة بالإنسان وبالبيئة.
- 2- تشكيل فريق عمل مشترك من اللجنة الوطنية للطاقة الذرية ووزارة النفط والمعادن وهيئة حماية البيئة والشركة اليمنية للغاز المسال وهيئة استكشاف النفط تحت اشراف كل من وزير النفط والمعادن وأمين عام اللجنة الوطنية للطاقة الذرية تتبنى تأسيس ووضع الخطط والبرامج اللازمة.
- 3- بناء خطة لإجراء المسوح الميدانية وإجراء القياسات وتقييم الضرر.
- 4- انشاء قاعدة بيانات بيئية مكتملة وشاملة في القطاعات النفطية.
- 5- انشاء برنامج وطني للوقاية الاشعاعية تشمل العاملين والسكان في المناطق المجاورة.
- 6- انشاء برنامج يشمل:
  - خطط التفتيش الدورية و الفجائية.
  - خطط مراقبة للأنشطة المصاحبة.
  - خطط مراقبة للوضع البيئي والتقييم المستمر.
- 7- توفير التسهيلات الفنية والتقنية لعلاج الـ NORMs وتأهيل الكوادر لذلك.
- 8- وضع معايير وطنية على غرار المعايير المعتمدة بوكالة الطاقة الذرية ومنظمات حماية البيئة ذات العلاقة واعتمادها ضمن تراخيص الانشطة.
- 9- اعداد خطة الطوارئ الاشعاعية الوطنية التي تتضمن جميع انواع الحوادث الاشعاعية نتيجة استخدام جميع انواع المصادر المشعه في المستشفيات والمصانع ومراكز البحوث والزراعة وغيرها، وذلك بالتعاون مع جميع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة، ويتم توزيع الواجبات والمهام على كل مؤسسة لتستطيع تنفيذ الاستجابة في حالة الحوادث الإشعاعية، ويتم مراجعة الخطة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

## REFERENCES

1. مجموعة البنك الدولي، 2007. ارشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالمشاريع البرية لاستخراج النفط والغاز.
2. تقرير النزول الميداني لفريق لجنة الطاقة الذرية الى منطقة الدقيم، مديرية الضليعة، محافظة حضرموت، 2005
3. التقرير العلمي للجنة الوطنية للطاقة الذرية، النفايات التابعة لشركة صافر بمنطقة الكثيب بمدينة الحديدة والنفايات الناتجة عن تنظيف خزان النفط العائم بميناء راس عيسى بالصليف، 2013م.
4. تقرير هيئة استكشاف و انتاج النفط، الوضع البيئي في منطقة دقيم بلحرك قطاع 49، مديرية الضليعة، محافظة حضرموت، 2005م.
5. Achudume, A. C., "The Effect of Petrochemical Effluent on the Water Quality of Ubeji Creek in Niger Delta of Nigeria," Bulletin of Environmental Contamination and Toxicology, 83 (3). 410-415, 2009
6. AEA Technology, Support to the identification of potential risks for the environment and human health arising from hydrocarbons operations involving hydraulic fracturing in Europe. Report for the European Commission DG Environment 2012.
7. Alghalibi & Al-haifi, 2007. A Study on Dimethoate and Omethoate Residues in the Soil of Zendan Valley and its Effect on Soil Fungal and Bacterial Population. Sana'a University Journal of Science & Technology, 4(1): A(09-22).
8. Al-haifi Mohammed, Abdullah Murshed, V. Ghole, 2006. Effect of Dimethoate Residues on Soil Micro-arthropods Population in the Valley of Zendan, Yemen. Journal of applied sciences and environmental management, 10 (2): pp 37 – 41.
9. Allen, R., and K. Robinson, "Environmental Aspects of Produced Water Disposal," Middle East Oil Show, 1993
10. Amadi, P., C. Ofoegbu, and T. Morrison, "Hydrogeochemical assessment of groundwater quality in parts of the Niger Delta, Nigeria," Environmental Geology, 14 (3). 195-202, 1989
11. Andrade, V. T., B. G. Andrade, B. R. S. Costa, O. A. Pereira Jr, and M. Dezotti, "Toxicity assessment of oil field produced water treated by evaporative processes to produce water to irrigation," Water Science & Technology, 62 (3). 693-700, 2010
12. Amadi, A., S. D. Abbey, and A. Nma, "Chronic effects of oil spill on soil properties and microflora of a rainforest ecosystem in Nigeria," Water, Air, and Soil Pollution, 86 (1-4). 1-11, 1996.
13. Asia, I., S. Jegede, D. Jegede, O. Ize-Iyamu, and E. Akpasubi, "The effects of petroleum exploration and production operations on the heavy metals contents of soil and groundwater in the Niger Delta," J. Phy. Sci, 2 271-275, 2007

14. Bamberger, M., Oswald, R. (2012). Impacts of Gas Drilling on Animal and Human Health. *New Solutions: A Journal of Environmental and Occupational Health*, 22(1): 51-77
15. Benka-Coker, M. O., and J. A. Ekundayo, "Effects of an oil spill on soil physico-chemical properties of a spill site in the Niger Delta Area of Nigeria," *Environmental Monitoring and Assessment*, 36 (2). 93-104, 1995.
16. Benka-Coker, M. O., and A. Olumagin, "Effects of waste drilling fluid on bacterial isolates from a mangrove swamp oilfield location in the Niger Delta of Nigeria," *Bioresource Technology*, 55 (3). 175-179, 1996
17. Environmental Protection Agency United States. Oil and gas production wastes. Available from:  
<http://www.epa.gov/radiation/tenorm/oilandgas.html>
18. Edet, A. E., "Groundwater quality assessment in parts of Eastern Niger Delta, Nigeria," *Environmental Geology*, 22 (1). 41-46, 1993
19. Eweje, G., "Environmental Costs and Responsibilities Resulting from Oil Exploitation in Developing Countries: The Case of the Niger Delta of Nigeria," *Journal of Business Ethics*, 69 (1). 27-56, 2006
20. British Geological Survey and Department of the Environment Transport and the Regions, Natural radioactivity in private water supplies in Devon. 2000, British Geological Survey / Department of the Environment, Transport and the Regions.
21. Colwell, R. R., and J. D. Walker, "Ecological aspects of microbial degradation of petroleum in the marine environment," *CRC Critical Review in Microbiology*, 5 (4). 423-445, 1977
22. Committee on Energy and Commerce United States House of Representatives. Chemical used in hydraulic fracturing, 2011.
23. Cuadrilla (2011). Composition of components in Bowland Shale hydraulic fracturing fluid for Preese Hall Well 1.
24. <http://www.cuadrillaresources.com/wp-content/uploads/2012/02/Chemecal-Disclosure-PH-1.jpg>
25. Daniel-Kalio, L. A., and B. Solomon Amabaraye, "The Impact of Accidental Oil Spill on Cultivated and Natural Vegetation in a Wetland Area of Niger Delta, Nigeria," *Ambio*, 31 (5). 441-442, 2002
26. D'Unger, C., D. Chapman, and R. S. Carr, "Discharge of oilfield-produced water in nueces bay, texas: A case study," *Environmental Management*, 20 (1). 143-150, 1996
27. Directorate general for internal policies, EU Parliament, Impact of shale oil and shale gas extraction on environment and human health, 2011.
28. Dixon, D., Radon exposure from the use of natural gas in buildings. *Radon Protect Dosimetry*, 2001. 97(3): p. 259-264.

29. Environmental Agency (2012). Principles for the assessment of prospective public doses arising from authorized Discharges of radioactive wastes to the environment.
30. <http://a0768b4a8a31e106d8b0-50dc802554eb38a24458b98ff72d550b.r19.cf3.rackcdn.com/geho1202bklh-e-e.pdf>
31. <http://www.hpa.org.uk/Publications/Radiation/HPARPDSeriesReports/HpaRpd001/>
32. FracFocus. Available from: <http://fracfocus.org>
33. Johnson, R., Assessment of potential radiological health effects from radon in natural gas. Report for US Environmental Protection Agency. 1973, United States Environmental Protection Agency.
34. Johnsen, S., T. Roe, E. Garland, B. de Vals, and J. Campbell, "Environmental fate and effect of contaminants in produced water," Society of Petroleum Engineers Inc, 2004
35. Kamalu, O. J., and C. C. Wokocho, "Land Resource Inventory and Ecological Vulnerability: Assessment of Onne Area in Rivers State, Nigeria," Research Journal of Environmental and Earth Sciences, 3 (5). 438-447, 2011
36. Kampa, M., and E. Castanas, "Human health effects of air pollution," Environmental Pollution, 151 (2). 362-367, 2008
37. Kharaka, Y. K., and J. K. Otton, "Environmental impacts of petroleum production: initial results from the Osage-skiatook petroleum environmental research sites, Osage county, Oklahoma," Water-Resources Investigations Report 03-4260, 2003
38. Kharaka, Y. K., J. S. Hanor, D. H. Heinrich, and K. T. Karl, "Deep Fluids in the Continents: I. Sedimentary Basins," Treatise on Geochemistry, pp. 1-48, Oxford: Pergamon, 2007
39. Kindzierski, W.D, "Importance of human environmental exposure to hazardous air pollutants from gas flares," Environmental Reviews, 8, 41-62, 2000

40. Kindzierski, W.D, "Importance of human environmental exposure to hazardous air pollutants from gas flares," *Environmental Reviews*, 8, 41-62, 2000.
41. Holliger, C., S. Gaspard, G. Glod, C. Heijman, W. Schumacher, R. P. Schwarzenbach, and F. Vazquez, "Contaminated environments in the subsurface and bioremediation: organic contaminants," *FEMS Microbiology Reviews*, 20 (3-4). 517-523, 1997
42. Imevbore, A. A. and Adeyemi, S. A., "Environmental monitoring in relation to pollution and control of oil pollution." Seminar on the petroleum industry and the Nigerian environment. 6. 135-142. 1981.
43. Ite, A. E., and U. J. Ibok, "Gas Flaring and Venting Associated with Petroleum Exploration and Production in the Nigeria's Niger Delta," *American Journal of Environmental Protection*, 1 (4). 70-77, 2013
44. Ite, A. E., and K. T. Semple, "Biodegradation of petroleum hydrocarbons in contaminated soils," *Microbial Biotechnology: Energy and Environment*, R. Arora, ed., pp. 250-278, Wallingford, Oxfordshire: CAB International, 2012
45. McKenzie L, Witter RZ, Newman LS, Adgate JL, 2012, Human Health Risk Assessment of Air Emissions from Development of Unconventional Natural Gas Resources, *Science of the Total Environment*, 424:79-87
46. Neff, J. M., *Bioaccumulation in marine organisms : effect of contaminants from oil well produced water*, Amsterdam; London: Elsevier, 2002
47. Nwilo, P. C., and O. T. Badejo, "Impacts and management of oil spill pollution along the Nigerian coastal areas," *Administering Marine Spaces: International Issues* 119, 2006
48. New York State Department of Environmental Conservation, Supplemental generic environmental impact statement on the oil, gas and solution mining regulatory program. Well permit issuance for horizontal drilling and high volume hydraulic fracturing to develop the Marcellus shale and other low permeability gas reservoirs. 2011, New York State Department of Environmental Conservation: New York.
49. NTN 2013, Toxic chemicals in the exploration and production of gas and oil from unconventional sources: [www.ntn.org.au](http://www.ntn.org.au)

50. Obioh, I. B., "Environmental Impact Assessment of Emissions from Major Facilities at QIT," Atmospheric Emissions and Dispersion Modeling. Faithlink Consults Nigeria Ltd., PortHarcourt. 1999
51. Oгри, O. R., "A review of the Nigerian petroleum industry and the associated environmental problems," The Environmentalist, 21 (1). 11-21, 2001
52. Okop, I. J., F. S. Okorie, and C. O. Obadimu, "Quantitative evaluation of the spatial distribution and penetration of liquid hydrocarbons in petroleum spilled soil," Global Advanced Research Journal of Environmental Science and Toxicology, 1 (6). 152-161, 2012
53. Olobaniyi, S., and F. Owoyemi, "Characterization by factor analysis of the chemical facies of groundwater in the deltaic plain sands aquifer of Warri, Western Niger delta, Nigeria," African Journal of Science and Technology, 7 (1). 2010
54. Omo-Irabor, O. O., S. B. Olobaniyi, K. Oduyemi, and J. Akunna, "Surface and groundwater water quality assessment using multivariate analytical methods: A case study of the Western Niger Delta, Nigeria," Physics and Chemistry of the Earth, Parts A/B/C, 33 (8). 666-673, 2008
55. Orimoogunje, O. I., Ayanlade, A., Akinkuolie, T. A. and Odiong, A. U., "Perception on the effect of gas flaring on the environment," Research Journal of Environmental and Earth Sciences. 2(4). 188-193. 2010.
56. Osuji, L. C., and I. Nwoye, "An appraisal of the impact of petroleum hydrocarbons on soil fertility: the Owaza experience," African Journal of Agricultural Research, 2 (7). 318-324, 2007
57. Osam, M. U., M. O. Wegwu, and A. A. Uwakwe, "The Omoku old pipeline oil spill: Total hydrocarbon content of affected soils and the impact on the nutritive value of food crops," Archives of Applied Science Research, 3 (3). 514-521, 2011
58. Otton, J., Radon in soil gas and soil radioactivity in Prince George's County, Maryland, in U.S. Geological Survey Open File Report No. 92. 1992. P.18 (1 plate).
59. Ramirez Jr, P., Oil field produced water discharges into wetlands in Wyoming, U.S. Fish and Wildlife Service, Cheyenne, Wyoming, 2002
60. Resnikoff, M. Radon in natural gas from Marcellus shale 2012, available from: <http://rwma.com/Marcellus%20Radon-%20Ethics.pdf>
61. Rowan, E.L., and Kreamer, T.F (2012). Radon-222 content of natural gas samples from Upper and Middle Devonian sandston and shale reservoirs in Pennsylvania: Preliminary data: U.S. Geological Survey Open File Report 2012-1159, 6 p., <http://pubs.usgs.gov/of/2012/1159>.

62. Roach, R., R. Carr, C. Howard, B. Cain, R. Carrý, and C. Station, "Assessment of produced water impacts in Galveston Bay System," US Fish and Wildlife Report, Clear Lake Ecological Services Office, Houston, TX, 1992
63. Roach, R. W., R. S. Carr, and C. L. Howard, "An assessment of produced water impacts at two sites in the Galveston Bay system," Publication GBNEP-23. pp. 134-151.1992
64. Scheren, P. A., A. C. Ibe, F. J. Janssen, and A. M. Lemmens, "Environmental pollution in the Gulf of Guinea-a regional approach," Marine Pollution Bulletin, 44 (7). 633-641, 2002
65. Snowden, R. J., and I. K. E. Ekweozor, "The impact of a minor oil spillage in the estuarine Niger delta," Marine Pollution Bulletin, 18 (11). 595-599, 1987
66. Tellez, G. T., N. Nirmalakhandan, and J. L. Gardea-Torresdey, "Performance evaluation of an activated sludge system for removing petroleum hydrocarbons from oilfield produced water," Advances in Environmental Research, 6 (4). 455-470, 2002
67. Theo Colborn, Carol Kwiatkowski, Kim Schultz, and Mary Bachran 2011. Natural Gas Operations from a Public Health Perspective. a preprint of an article submitted for consideration in *Human and Ecological Risk Assessment: an International Journal*. The published article:
  - a. [http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10807039.2011.605662#pre  
view](http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10807039.2011.605662#preview)
68. TEDX, The Endocrine Disruption Exchange, November 2007. Potential Health Effects of Residues in 6 New Mexico Oil and Gas Drilling Reserve Pits Based on Compounds Detected in at Least One Sample. available on line at:
69. [http://endocrinedisruption.org/assets/media/documents/summary\\_of\\_pit\\_chemicals\\_revised\\_2-1-08.pdf](http://endocrinedisruption.org/assets/media/documents/summary_of_pit_chemicals_revised_2-1-08.pdf)
70. Watson SJ et al (2005). Ionizing radiation exposure of the UK population 2005 review. HPA-RPD 001.
71. Wrixon, A. , Natural radiation exposure in UK dwellings. 1988, National Radiologica Protection Board: Chilton.
72. Ubani, E. C. and Onyejekwe, I. M.,. "Environmental impact analysis of gas flaring in the Niger delta region of Nigeria," American J. of Scientific and Industrial Research. 4(2). 246-252.2013.
  - United Nation Scientific Committee on the Effects of Atomic Radiation, report to the general assembly with scientific annexes. Annex B exposure of public and workers from various sources. 2010, United Nations: New York.